

# الموسوعة الإدارية الحديثة

## مبادئ المحكّمة الإداريّة العليا

و فتاوى الجمعية العمومية

تقدیم عام ۱۹۴۶ - وقتی عام ۱۹۸۵

## محنت اشرف

الاستاذ حسن الفكهاني  
المسماة نام مسكة النقص

الدكتور نعیم عطیہ  
مفت رئیس مجلس العلماء

## الجزء الثالث

الطبعة الأولى

1987-1988



المصدر: دار الميرة الموسوعات، معطى النهران المراتب  
الطبعة: ١٣٩٦ هـ، ١٩٧٦ م، ١٩٧٦ م، ١٩٧٦ م



# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة





# الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني  
المباين أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية  
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثالث

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

---

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٢ - ت: ٧٥٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ



## تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة  
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن  
مضى العديد من الموسوعات القانونية  
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون  
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد  
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا  
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦  
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول  
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

عبد الفكر الحافي



## موضوعات الجزء الثالث

---

ادارة قانونية

ادارة قضائيا الحكومة

ادارة محلية

اذاعة وتلفزيون

ازهر

استثمار مال عربي وأجنبي

استثناءات

استرداد ما دفع بغير حق

استيراد وتصدير

استيلاء

استعاقف طبي عام





## منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلهما قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ م.

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى الى أربستها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات<sup>(١)</sup> وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجتمعة وامكانيات هذه المادة للتبويب.

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدى — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم لمقيتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتعارضة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها تون فصل تحكمى بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالام بها ادلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلافى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما تقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما تقرره الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اُجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الاحكام والفتاوى بيانات تسهل على الباحث الرجوع إليها في الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفتوى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعذرا التوصل اليها لتقديم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يقسن طبعا الى الآن في مجلدات سنوية ، مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى في الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل في اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة مثلا في محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية ليعلم الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الراى مجتمعيا بشكله ، وان تنظر الاشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الراى وتاريخ هذا التصدير .

وفي كثير من الأحيان تقارج المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيتين العاصمين فتشير ثارة الى رقم ملف الفتوى وتشير نارة أخرى الى رقم الصاندر وتاريخه .

ومثال ذلك :

( طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧ ) .

ويقتضى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

### مسائل ثمان :

( ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ )

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

### مسائل آخر ثالث :

( فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨ )

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذى يبحثه .  
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .  
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً مستقلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .  
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامحة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد (٥)

والله ولى الصوفيق

حسن التكهانى ، نعيم عطية



## ادارة قانونية

الفصل الاول : سريان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات  
القانونية .

الفصل الثاني : أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين .

الفصل الثالث : تسويات أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الرابع : بدلات أعضاء الإدارات القانونية .

## ادارة قانونية

### الفصل الاول : سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية

#### قاعدة رقم ( ١ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك الادارات القانونية بمؤسسة عامة او هيئة عامة او وحدة اقتصادية - المقصود بالتبعية في تطبيق احكامه هو تنمية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا لمؤسسة عامة - يترتب على ذلك سريان احكام هذا القانون على اعضاء الادارات القانونية بالوحدات الاقتصادية ولو كانت تابعة مباشرة لوزير معين ما دام أن تعيينها للوزير دون مؤسسة عامة لا ينفي أنها جزء من القطاع العام - مثال - انطباق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الادارة القانونية لشركة المقاولين العرب وهي من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تسري احكام القانون المرافق على مخيري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وان المادة الاولى منه تنص على أن « الادارات القانونية هي المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية لجهة معاونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بأداء الاعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المسنن

القطاع العام . . » ومفاد ذلك أن مناط انطباق هذا القانون هو تعيين تلك الإدارات القانونية بمؤسسة عامة أو هيئة عامة أو وحدة اقتصادية ، والمقصود بالتبعية فى تطبيق احكامه هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا لمؤسسة عامة إذ أن التبعية لمؤسسة عامة معينة هو على التحقيق أمر زائد على مناسط الحكم ، ويهده المثابة تسرى احكام القانون المتكتم على أعضاء الإدارات القانونية بالوحدات الاقتصادية ولو كانت تابعة مباشرة لوزير معين ما دام أن تبعتها للوزير دون مؤسسة عامة لا ينشأ منها جزء من القطاع العام . وهذا ما أكدته المشرع بالنص فى المادة الأولى من القانون المشار اليه على أن الإدارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للوحدات المنشأة فيها ، وإذ أورد المشرع لفظ الوحدات الاقتصادية مجردا دون أن يستلزم تبعتها لمؤسسة عامة ثم أرفق ذلك بالنص على أن هذه الإدارات تؤدي رسالتها لحسن سير الانتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المستمر للقطاع العام فقد تحقق ألا المناط اذن هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا لمؤسسة معينة .

ومن حيث انه لما تقدم فإن النص فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام على أن « يتولى وزير الاسكان والمرافق الاعتراف المباشر على هذه الشركات ويأثر بالنسبة لهذه الشركات الاختصاصات المخولة لمجلس ادارة المؤسسة العامة بالنسبة للشركات التابعة لها والمخصوص عليها فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه » هذا النص لا يحول دون خضوع الإدارات القانونية بهذه الشركات لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك بالنظر الى أن هذه الشركات لا تعدو أن تكون من شركات القطاع العام طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذى حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيها وبجندات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروعات اقتصادية وفقا لخطة التنموية . وأنه وإن كان الاصل أن الوزير المختص يتولى الاعتراف على شركات القطاع العام فى القطاع الذى يتبعه من خلال مؤسسات عامة طبقا لنص المادة الأولى من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التى تنص على أن « يتولى كل وزير على طريق

المؤسسات العامة تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها في القطاع الذي يشرف عليه ، الا ان اناطة هذا الاشراف بالوزير المختص مباشرة بمقتضى قانون خاص ينظم ذلك قصر ما يرد بهذا القانون الخاص من احكام على الحدود التي ورد فيها ولا يتعداها الى غيرها ومن ثم تظل هذه الشركات فيها عدا ذلك خاضعة للقوانين والتواعد الاخرى التي تسرى على القطاع العام التي يكون النشاط في تطبيقها هو التبعة لهذا القطاع ، وترتيباً على ذلك فان الادارات القانونية بشركات مقلولات القطاع العام تخضع لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، وغنى عن البيان ان القول بغير ذلك من شأن زعزعة المراكز القانونية لاعضاء هذه الادارات وعدم استقرارها اذ يصبح خضوعها أو عدم خضوعها لاحكام هذا القانون رهن بمرين الترخيص لها بمباشرة نشاطها في الخارج وكيفية ممارسة الاشراف عليها ووسيلته وهذا التارجح بين التطبيق والانحسار ، من شأنه المساس بتلك المراكز وما ترتبه لاصحابها من حقوق وواجبات .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك وكانت شركة المغالين العرب من شركات مقاولات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ فان احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - تسرى على الادارة القانونية: بهـ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على الادارة القانونية لشركة المغالين العرب .

( فتوى ١٧٠ في ٢٧/٢/١٩٧٥ )

تعليق :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها عدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ . وقد صدر للقانون المذكور لائحة تنفيذية بقرار وزير العدل رقم ٧٨١٠ لسنة ١٩٧٨ تضمنت قواعد تعيين وترقية ونقل وتعب واعارة مديري وأعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .



## قاعدة رقم ( ٢ )

### المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - سريان أحكام هذا القانون على الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة ولو كانت مؤسسات عامة مهنية - أساس ذلك أن لفظ الهيئات العامة والمؤسسات العامة المشار إليه ورد مطلقا - وصف الاقتصادية ينصرف إلى الوحدات التابعة للقطاع العام أما الهيئات العامة والمؤسسات العامة فلا يشترط فيها هذا الوصف فيستوى في خضوعها لأحكامه أن تكون اقتصادية أو مهنية طالما أنها اعتبرت مؤسسة عامة أو هيئة عامة - يترتب على ذلك أن اتحاد الصناعات ( وهو مؤسسة عامة طبقا لنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ) يسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

### ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة الأولى من ذلك القانون على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها » .

وملاد ذلك أن أحكام هذا القانون تسرى على الإدارات القانونية والهيئات والمؤسسات العامة ولو كانت مؤسسات عامة مهنية لأن لفظ الهيئات العامة والمؤسسات العامة المشار إليه ورد مطلقا ، والقاعدة الأصولية أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقيد لفظا أو دلالة ولا يحل لسحب عبارة ( الاقتصادية ) الواردة مقب لفظ للوحدات على النحو الوارد بالمادة الأولى من القانون على الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، إذ أن هذه العبارة بصياغتها على هذا النحو تعود على اقرب موصوف وهو الوحدات ، ومن ثم فإن وصف الاقتصادية ينصرف إلى الوحدات التابعة للقطاع العام ، أما للهيئات العامة والمؤسسات فلا يشترط فيها هذا الوصف ، فيستوى



### قاعدة رقم ( ٣ )

#### المبدأ :

اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة طبقاً للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية - سريان أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالغرف التجارية .

#### ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - ينص في المادة الأولى من مواد الإصدار على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وينظم القانون في الفصل الأول منه اختصاصات وواجبات تلك الإدارات القانونية وكيفية تشكيل اللجنة الخاصة بشؤونها وتحديد اختصاصات هذه اللجنة فتتضمن المادة ١ على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ، أجهزة معونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بإداء الأعمال القانونية لحسن سير الإنتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المستمر للقطاع العام وتتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : » وتنص المادة ٧ على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشؤون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي : » وتنص المادة ٨ على أن « تختص لجنة شؤون الإدارات القانونية بالتنسيق مع المصالح المعنية وبينها ومباشرة اللجنة فضلاً عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي :

( أولاً ) اقتراح ودراسة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المتعلقة بتنظيم العمل في الإدارات القانونية ولوائح وأجراءات والإشراف والتفتيش عليها وعلى مديريها وأعضائها ،

ونظام اعداد واعتماد تقارير الكفاية الخاصة بهم واجراءات ومواعيد  
التظلم من هذه التقارير ١٥١

( ثانياً ) وضع القواعد العامة التى تتبع فى التعيين والترقية والنقل  
والندب والاعارة بالنسبة لشاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون  
فى جميع الادارات القانونية او بالنسبة لنوع أو أكثر منها ، وذلك فيما  
لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

وتصدر اللوائح والقرارات التنظيمية العامة المنصوص عليها فى هذه المادة  
بقرارات من وزير العدل . ولا تتضمن هذه المادة أو غيرها من مواد ذلك  
القانون ، حكماً يعطى للجنة المذكورة ثمة اختصاص فى تحديد الجهات  
التي يسرى عليها ذلك القانون ومرد ذلك الى أن القانون ذاته قد حدد  
فى المادة الأولى من مواد اصداره الجهات التى تسرى عليها احكامه وهى  
« المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية --  
ينص فى المادة ١ على أن « تنشأ غرف تجارية ، وتكون هذه الغرف هى  
الهيئات التى تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية  
الاقتصادية لدى السلطات العامة ، وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة »  
وتنص المادة ٢ على أن « تكون للغرف التجارية الشخصية الاعتبارية . . . »  
ونظمت بقى مواد القانون المذكور أوضاع هذه المؤسسة المالية والإدارية  
ومدى الاشراف عليها من جانب الدولة ونطاق تمتعها بمزايا السلطات  
العامة ، ومؤدى اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة أن تندرج  
هذه الغرف تحت مذكور نص المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بحيث تسرى احكامه على مديري وأعضاء الادارات  
القانونية بالغرف التجارية لأن نص تلك المادة قد ورد عليها مطلقاً ومن ثم  
لا يجوز تخصيصه أو تقييد حكمة بقصر نطاق تطبيقه على المؤسسات  
العامة الاقتصادية الغير مهنية على النحو الذى يقول به تقرير الطعن المائل  
ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من أن  
« الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات  
الاقتصادية ، أجهزة معاونته للجهات المنشأة فيها . . . » لأن لفظ الاقتصادية

الوارد في هذه المادة باعتباره وصفاً إنما يعود وينصرف فقط الى اقرب موصوف وهو « الوحدات » دون أن يتعداها الى ما قبلها من جهات وهي المؤسسات المالية والهيئات المالية .»

ومن حيث انة — ترتيباً على ما تقدم — يكون الحكم المطعون فيه على صواب حين قضي بإلغاء القرار مثار المنازعة ، ويكون الطعن الموجه الى هذا الحكم قائماً على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين القضاء برفضه بشقيه والزام الطاعن بصفة المصروفات :»  
( طعن ١١٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤ )

##### المبدأ :

الجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة ويخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة ادارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر بإنشائه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة — يؤدي ذلك : عدم انطباق احكام قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على اعضاء الادارة القانونية به ولا يلزم الجهاز بقيد هؤلاء الاعضاء بنقابة المحامين كما أنهم لا يستحقون بدل التفرغ المنصوص عليه في هذا القانون .»

##### ملخص الفتوى :

ان قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في مادته الاولى على انة ( يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق بها يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية ) .  
وتنص المادة ١٥ من هذا القانون على ان ( تكون للهيئة ميزانية خاصة ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والتواعد التي تحكمها ) .»

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتنمية العامة والاحصاء في مادته الاولى على ان

( يستبدل باسم مصلحة التعمية العامة والاحصاء باسم الجهاز المركزى للتعمية العامة والاحصاء ويكون هيئة مستقلة )<sup>١٠</sup>

وبين من هذه النصوص ان الهيئات العامة وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ هى اشخاص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة تقوم على مرافق عامة بقصد تحقيق مصالح أو خدمات عامة ، وبناء على ذلك فان الجهاز المركزى للتعمية العامة والاحصاء يخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة إدارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية لأن القرار الصادر بإنشائه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة<sup>١١</sup> .

ولما كانت المادة الأولى من مواد اصدار قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن ( تسرى لحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها )<sup>١٢</sup> .

فإن تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على الادارات القانونية بالجهات التى وردت به على سبيل الحصر ومن بينها الهيئات العامة ولا يمتد الى أعضاء الادارات القانونية بوححدات الجهاز الإدارى للدولة ، ولما كان الجهاز المركزى للتعمية والاحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السالف بيانه فإن أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على أعضاء الإدارة القانونية وتبعا لذلك لا يلتزم الجهاز بتقيد هؤلاء الأعضاء بتغذية المحامين كما أنهم لا يستحقون بذل التعرغ المنصوص عليه فى هذا القانون<sup>١٣</sup> .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن الجهاز المركزى للتعمية العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣<sup>١٤</sup> .

( فتوى ٥٨٦ فى ١١/٥/١٩٨٠ )

## قاعدة رقم ( ٥ )

### المبدأ :

عدم جواز ادماج الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية — على خلاف أحكام هذا القانون — الترقية الى وظيفة محام ثان تتم وفقا للأحكام الواردة بالقانون سالف الذكر .

### ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، تنص المادة الأولى من مواد إصداره على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وتنص المادة الرابعة بأن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » . وتنص المادة (٧) من هذا القانون على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية » . « كما تنص المادة ( ٨ ) على أن تختص لجنة شئون الإدارات القانونية » . وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون بما يأتي :

ثانيا : وضع القواعد العامة التي تتبع في التمييز والترقية والنقل والندب والامارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » . وتنص المادة ( ١١ ) من ذات القانون على أن « تكون الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام إدارة قانونية — مدير إدارة قانونية محام ممتاز — محام أول — محام ثان — محام ثالث — محام رابع » . كما تنص المادة (١٣) منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة ترين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :

محام ثان : القيد أمام المحكم الابتدائية أو استئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحكم الابتدائية .





## الفصل الثاني : أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين

### قاعدة رقم ( ٦ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة — مساواته بين المحامين في الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والاختصاصات والواجبات — الاختصاص بقبول قيد محامي الهيئات العامة بجدول المحامين المشتغلين أو نفلهم الى جدول غير المشتغلين ينعقد للجنة قبول المحامين تحت رقابة محكمة النقض — التزام الهيئات العامة برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارة الشئون القانونية بها .

#### ملخص الفتوى :

سبق أن ثارت مسألة مدى جواز قيد أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة بجدول المحامين المشتغلين وعرضت هذه المسألة على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ٣ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ وانتهى رايها الى ما يلي :

أولاً — ان الاختصاص بقبول القيد بجدول المحامين المشتغلين أو النفل الى جدول المحامين غير المشتغلين ينعقد للجنة قبول المحامين وهي انتى تقصر المناع من هذا القيد أو الاستمرار فيه المنصوص عليه في المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — وتبارس هذا الاختصاص تحت رقابة محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) في حالة الطعن في قراراتها كلها .

ثانياً — التزام المؤسسات العامة .، والوحدات الاقتصادية التابعة بها وشركات القطاع العام برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارات الشئون القانونية بها .

ويتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧٠ صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الحماية ونص في المادة الرابعة على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » وقد عمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٠ طبقاً لما نصت عليه المادة السادسة منه .

وبناءً على هذا النص أن قانون الحماية بعد تعديله المشار إليه ساوى بين المحامين في الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات ، وذلك فيما خوله لهم قانون الحماية من حقوق وفيما وكل اليهم من اختصاصات وفيما فرضه عليهم من واجبات ، فأصبح ما يرسى على المحامين في المؤسسات العامة مما استظهرته فتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر يرسى بذاته على المحامين في الهيئات العامة .  
( فتوى ١٣٤٠ في ٢٤/١٠/١٩٧٠ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

##### المبدأ :

أعضاء الشئون القانونية بالأكاديمية البحث والتكنولوجيا - التزام الأكاديمية بقيدهم بجدول المحامين المشتغلين وأداء الرسوم والاشتراكات المستحقة عن هذا القيد .

##### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧٢ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودفاتر المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » . كما تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الحماية على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث أن قانون الحماية قد مبر عن الهيئات العامة بتغييرات مختلفة إلا أنه لا شك يقصد الهيئات العامة بالمفهوم القانوني لهذا التعبير ، وهى شخص إدارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على موط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها .

ومن حيث أنه لمعرفة ما إذا كانت أحكام قانون الحماية المشار اليهنا تسمى على أعضاء الشئون القانونية بالأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا من عدمه ، فإنه يتعين تحديد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية ، وهل تدخل ضمن الجهات التى ينطبق عليها نص المادة ١٧٢ من قانون المحاماه وأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون الحماية أم لا تدخل .

ومن حيث أنه باستقراء التطور التشريعى لمرق البحث العلمى فى مصر يبين أنه فى أول الأمر صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم ونص فى مادته الأولى على أن « ينشأ مجلس يسمى المجلس الأعلى للعلوم ويكون هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء » . ونصت المادة الثانية منه على أن « يعمل المجلس على النهوض بدراسة العلوم وتشجيع البحوث العلمية ونشرها واقتراح السياسة المثلى لتنشيط هذه البحوث والدراسات وتنسيقها وتوجيهها بما يحقق النهضة العلمية الفكرية » .

ونصت المادة السابعة منه على أن « يكون للمجلس ميزانية خاصة به وتكون جزءا من ميزانية الدولة ويكون التصرف فيها وفقا لللائحة المالية وإدارية خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى ونقل اليها اختصاصات المجلس الأعلى للعلوم وزادها ، تفصيلا ونص فى المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . ثم أعيد تنظيم وزارة البحث العلمى مرتين أولا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٦٤ وثانية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

كما أنشئ مجلس أعلى لدعم البحوث بهتضى القرار الجمهورى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى مادته الأولى على اعتباره هيئة

علمة تلحق بوزارة البحث العلمى ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وحدد لها اختصاصات فى مجال البحث العلمى لا تخرج عن تلك المحددة للوزارة ذاتها .»

وفى عام ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « ينشأ مجلس أعلى للبحث العلمى يعتبر هيئة عامة بالتطبيق الأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ويتبع رئيس الوزراء ويكون مقره بمدينة القاهرة وتسمى على العاملين به الأحكام الخاصة بالعاملين بالمؤسسات العلمية التى تمارس نشاطا علميا .» وتناولت المادة الثانية منه ذات الاختصاصات التى كانت موكولة من قبل الى وزارة البحث العلمى ونص فى المادة ( ٩ ) منه على إلغاء هذين القرارين الآخرين . كما أنه تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٦ ونقل جميع العاملين بوزارة البحث العلمى والمجلس الأعلى لدعم البحوث بدرجاتهم الى المجلس الأعلى للبحث العلمى .» كما أصدر القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العمل بهذا المجلس ونص فى مادته الثالثة على سريان اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على المجلس المذكور والأجهزة الملحقة به ، والمركز القومى للبحوث هيئة علمية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العلمية .»

وفى عام ١٩٦٨ أعيد تنظيم قطاع البحث العلمى فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم وزارة البحث العلمى وأعطها محل المجلس الأعلى للبحث العلمى حيث أعطاهما ذات الاختصاصات المخولة لهذا المجلس والفى صراحة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى . ونص فى المادة العاشرة على نقل العاملين بالمجلس المذكور بدرجاتهم الى وزارة البحث العلمى . واستمر الأمر على هذا النحو الى أن صدر أخيرا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا حيث نص فى المادة الأولى منه على أن « تنشأ أكاديمية

للبحث العلمى والتكنولوجيا ، تتبع رئيس مجلس الوزراء « ونص فى المادة الثانية من هذا القرار على أن « يصدر بتحديد اختصاصات الأكاديمية وتشكيلها ونظام العمل فيها قرار رئيس الجمهورية » .

وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « تكون لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ومقرها مدينة القاهرة » .

وبين من هذا العرض التشريعى ، أن المشرع نهج سبيلين فى إدارة مرفق البحث العلمى فى مصر بناءً على نظام الهيئات العامة فى الفترة من عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٣ ، ثم عدل عن ذلك واتبع أسلوب الإدارة المباشرة عندما أنشأ وزارة البحث العلمى عام ١٩٦٣ ، ثم عاد فى ١٩٦٥ إلى أسلوب الهيئات العامة فأنشأ المجلس الأعلى للبحث العلمى ، واستمر على هذا النوال إلى أن عاد فى عام ١٩٦٨ إلى أسلوب الوزارة حيث أنشأ وزارة للبحث العلمى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ . وأخيراً وفى عام ١٩٧١ ألغيت هذه الوزارة وحلت محلها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . غير أن فى هذه المرة الأخيرة لم يحدد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية بنص صريح كما فعل عندما أنشأ المجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لدعم البحوث ، والمجلس الأعلى للبحث العلمى حيث قرر بالنسبة إليها جميعاً أنها هيئات عامة ونص على ذلك صراحة .

وأراء ذلك فانه لا مناص من الرجوع الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لتحديد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية ومعرفة ما اذا كانت من الهيئات العامة من عدمه .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الأكاديمية تنص على أن « تكون لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، ومقرها مدينة القاهرة » . وتنص المادة الثالثة على أن « يصدر بتعيين رئيس الأكاديمية وتحديد مرتبة قرار من رئيس الجمهورية » ، ويتولى

ادارة الاكاديمية وتصريف شئونها ويبحثها فى صلاتها مع الغير وإمام القضاء وتكون له سلطات الوزير المقررة فى القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة وتكون له سلطات الوزير المقررة فى القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة التابعة له والهيئات الملحقة برئيس الأكاديمية .. وتنص المادة ، الرابعة على أن « يكون للأكاديمية مجلس يسمى « مجلس الأكاديمية » ويشكل على النحو التالى .. » وتنص المادة ١٢ على أن « يكون للأكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للأكاديمية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها » . وتقضى المادة ١٨ بأن « ينقل العاملون بوزارة البحث العلمى بدرجاتهم وبقدراتهم إلى الأكاديمية أو إلى غيرها من الجهات .. وتؤول إلى الأكاديمية الاعتمادات المالية التى يتم الاتفاق بين وزير الخزانة ورئيس الأكاديمية على نقلها من موازنة البحث العلمى للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لا تعدو أن تكون هيئة علمية فى مفهوم أحكام قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك أن مقومات الهيئة العامة متوافرة فيها فهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة عامة ، كما أن لها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة ، وبالإضافة الى ما تقدم أن المشرع كان يتبع أسلوب الهيئات العامة فى ادارة مرفق البحث العلمى قبل ذلك ، ولأنه الغى وزاره البحث العلمى لتحل محلها الأكاديمية المذكورة ، فإن ذلك يدل على أنه أرنأى صلاحية أسلوب الهيئات العامة فى ادارة هذا المرفق بدلا من أسلوب الوزارة .

ولا يغير من هذا المفهوم أنه لم يرد نص صريح باعتبار الأكاديمية هيئة عامة كما هو الحال بالنسبة الى المجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لدم البحوث والمجلس الأعلى للبحث العلمى ، وهى الهيئات التى كانت تقوم على ادارة هذا المرفق قبل ذلك ، لا يغير ذلك من النتيجة المتقدم نكرها لأن تحديد طبيعة الشخص العلمى تتوقف على مدى توافر مقومات وجوده ، فإن توافرت فلا يلزم أن يغير عن هذه الطبيعة بنص صريح . كما لا يغير من ذلك أن اسم الأكاديمية المذكورة لم يقر بعبارة « الهيئات العامة » كما هو متبع غالبا ذلك أن المجلس الأعلى للبحث

العلمي والمجلس الأعلى لدعم البحوث ، والمجلس الأعلى للعلوم كانت هيئات عامة بصريح النص دون أن يقرن اسمها بالعبارة المشار إليها . لهذا أنهى رأى الجمعية العمومية الى ان اعضاء الشئون القانونية بأكاديمية البحث والتكنولوجيا يفيدون من الحكم الوارد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن قانون الحماية معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فلتنضم الأكاديمية بقيدهم بجدول المحامين المستقلين وبإداء الرسوم والاشتراكات المستحقة عن هذا القيد .

( فتوى ٥٢٧ في ١٩/٦/١٩٧٢ )

#### قاعدة رقم ( ٨ )

##### المبدأ :

عدم التزام الهيئة العامة بإداء الاشتراكات السنوية لنقابة المحامين عن المحامين التابعين لها أثناء الإجازة الخاصة بدون مرتب التي يحصلون عليها - التزام المحامي بإداء هذه الاشتراكات الى النقابة طوال مدة الإجازة .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الحماية المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت ثبته رسوم القيد وديفات المحامين والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه على أن « يتساوى العاملون بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث أنه وان كان العامل خلال الإجازة الخاصة يعتبر شاغلا لوظيفته ومن ثم تدخل مدة الإجازة ضمن مدة خدمته ويحصل خلالها على

ترتيباته وعلاواته كما لو كان موجودا بالخدمة إلا أن المزايا المادية المرتبطة بالوظيفة تنحصر عنه خلال مدة تلك الاجازة بامتنار أنه لا يؤدي عملا خلالها وبهالتالى لا يستحق عنها اجرا اعمالا لقاعدة الاجر مقابل العمل .

ومن حيث أنه متى كان اشتراك نقابة المحامين الذى تؤديه الجهة نيابة عن العامل يعتبر من الميزات المقررة للوظيفة التى يشغلها فمن ثم لا يجوز تمتعه بتلك الميزة خلال مدة الاجازة الخاصة الممنوحة له وعليه لا تلتزم الجهة الادارية بداء الاشتراك نيابة عنه وتأسيسا على ما تقدم فان هؤلاء المحامين يتحصلون قيمة الاشتراكات السنوية الخاصة بهم ويلتزمون بسدادها الى نقابة المحامين عن مدد الاجازة الخاصة الممنوحة لهم دون مرقب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تحمل المحامين الحاصين على اجازة خاصة بدون مرتب بقيمة اشتراكاتهم السنوية بنقابة المحامين طوال مدة الاجازة .

( نئوى ٧٦٥ مى ١٠/١/١٩٧٧ )

#### قاعدة رقم ( ٩ )

##### المبدأ :

المحامون بالإدارات القانونية للهيئات العامة — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الحماية لوجب قيد المحامين العاملين بالإدارات القانونية بالجهات التى حددها على سبيل الحصر وفيها الهيئات العامة ، فى جدول المحامين — التزام هذه الجهات بتحمل الاشتراكات ورسوم القيد والتمفغات الخاصة بالمحامين العاملين بها — يشترط تعيين يكون عضوا بإدارتها القانونية أن يكون مقيدا فى جدول المحامين — نقل المحامى من الإدارة القانونية الى إدارة غير قانونية اصبح محظورا بغير رضاء المحامى — التزام الهيئات العامة بتحمل رسوم قيد المحامين العاملين بها بجدول المحامين واشتراكاتهم ودفغات الحماية ، فضلا عن أنه التزام منصوص عليه صراحة فى المادة ١٧٢ من قانون الحماية ، فان هذا الالتزام يقع اصلا على عاتق المحامين العاملين بالهيئة وهى تتحمل به نيابة عنهم — لا تعارض بين هذا التحيل وبين قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسوم .



### ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه معدلا  
بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠، تنص على أنه « يشترط فيمن يمارس  
المهنة وفيمن يكون عضواً بالإدارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة  
والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه متقدماً في جدول المحامين »  
وتنص المادة (٥١) على أن « يتبذل للمرافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة  
والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام  
المحليون العاملون بها والمقيمون بجدل المحامين المشتغلين طبقاً لدرجات  
قيدهم » وتنص المادة (١٧٢) على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات  
والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد وبنفقات المهنة والاشتراكات  
الخاصة بالمحامين العاملين بها » وتنص المادة (٤) من القانون رقم ٦٥  
لسنة ١٩٧٠ بتعديل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه على أنه  
« يتساوى المحامون بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات  
الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ».

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع أوجب قيد المحامين  
العاملين بالإدارات القانونية بالجهات التي حددها على سبيل الحصر —  
ومن بينها الهيئات العامة — في جدول المحامين ، ولزم هذه الجهات  
بتحصيل الاشتراكات ورسوم القيد والنفقات الخاصة بالمحامين العاملين بها .

ومن حيث أن المقصود بالهيئات العامة في مفهوم أحكام هذا القانون  
على ما سبق أن استقر عليه رأي هذه الجمعية العمومية الأشخاص الإدارية  
العامة التي تدبر مرفقاً عاماً يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها  
الشخصية الاعتبارية المستقلة ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية  
الدولة وتلتحق بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها .»

ومن حيث أنه لا جدال في أن الهيئة المصرية العامة لسكك حديد  
مصر تعتبر هيئة عامة بالمفهوم المتقدم بيانه إذ الواضح من أحكام قانون  
إنشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ أنها تتواءم لها كافة مقومات الهيئات

العاملة لأنها شخص ادارى عام يقوم على ادارة مرفق من أهم مرافق الدولة ولها شخصية اعتبارية وميزانية خاصة بها تعد على نبط الميزانية العامة للدولة ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ، ومن ثم فانها تعتبر من الهيئات العامة التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، فيشترط فمين يكون عضواً بدارتها القانونية أن يكون مقيداً فى جدول المحامين ، وتتحمل الهيئة رسوم قيد المحامين العاملين بها والاشتراكات والديغات الخاصة بهم »:

ومن حيث انه لا وجه لما تبديه الهيئة العامة للسكك الحديدية من انه ليس بها ادارة قانونية بالمعنى الشامل ، أو انه ليس للعاملين بها أقديمت منفصلة عن سائر العاملين بالهيئة ومن ثم يحتل ترقيتهم لى وظائف غير قانونية أو انه لم يصدر تشريع منظم للادارات القانونية بالجهات الحكومية ، لا وجه لكل ذلك لأن الواضح من نص المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه أن العضوية بالادارات القانونية بالهيئات العامة تستلزم بذاتها - ودون أى اعتبار آخر - القيد بجدول المحامين ، فما دامت ثمة ادارة قانونية بالحدى الهيئات العامة فان القيد فى جدول المحامين يكون شرطاً لعضويتها ، والثابت أن بالهيئة العامة للسكك الحديدية ادارة قانونية نظم القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦١ المعد بالقرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ اختصاصاتها وجميعها اختصاصات قانونية لا ينأتى ممارستها الا لذوى الثقافات القانونية ، كما أن النقل من الادارة القانونية الى ادارة غير قانونية أصبح محظوراً بغير رضاء المحامين وذلك وفقاً لحكم المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه التى تنص على انه « لا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية » :

ومن حيث انه لا وجه لما تبديه الهيئة كذلك من أن التزامها بأداء اشتراكات المحامين ورسوم قيدهم بجدول المحامين وديغات المحاماه يتعارض من قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسوم ، ذلك أن التزام الهيئات العامة بتحمل رسوم قيد المحامين العاملين بها بجدول المحامين واشتراكاتهم

ودمغات المحاماة فضلا عن انه التزام متصوص عليه صراحة فى المادة (١٧٢) المشار اليها والقاعدة انه لا اجتهاد مع النص الصريح ، فان هذا الالتزام يقع أصلا على عاتق المحامين العاملين بالهيئة لها الهيئة فتتحمل به نيابة منهم ، ومن ثم فلا تعارض بين هذا التحمل وبين قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسم<sup>١٥</sup>

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القيد بجنول المحامين شرط لعضوية الادارة القانونية بالهيئة العامة للسكك الحديدية ، وتحمل الهيئة برسوم القيد والاشتراكات ودمغات المحاماة الخاصة بالمحامين العاملين بها ..

( فتوى ٩٢ فى ١٢/١/١٩٧٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها منع نقل الاعضاء الى وظائف غير قانونية الا بموافقتهم كتابة - لا يجوز نقل العضو رغما عنه الا باتباع الاجراءات المقررة بالمادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون المذكور - صدور قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء بتعيين أحد أعضاء الإدارة القانونية بهيئة الطاقة الذرية مديرا عاما للشئون المالية والإدارية بغیر موافقته - هذا القرار لا يعطب صفته كعضو بالإدارة القانونية - التزام الهيئة بإداء اشتراك نقابة المحامين عنه ..

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ ينص فى المادة الرابعة على أنه « يتساقى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المفصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » كما ينص فى المادة ( ١٠٥ ) على أنه « لا يجوز نقل المحامى من الإدارة القانونية بغیر موافقته كتابية » ..



وينص في المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون بنقل من لا تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات إلى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم وتعامل فئات وظائفهم وبذات مرتباتهم إما في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام » .

وينص في المادة ٢٨ على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقاً للنظم والقواعد المعمول بها » .

ويبين من هذه النصوص أن المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية تقرر تشكيل لجنة لشئون الإدارات القانونية تختص بالهيئة على شئون أعضاء تلك الإدارات من ناحية التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة كما أن المادة ١٩ من هذا القانون سارت على نهج القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فمنعت نقل الأعضاء إلى وظائف غير قانونية إلا بموافقتهم كتابة ولم يجز القانون نقل العضو رغماً عنه إلا إذا قدرت كفايته بدرجة دون المتوسط في سنتين متتاليتين وفيها يتعلق بالأعضاء الحاليين الموجودين عند العمل بالقانون بالإدارات القانونية قررت المادة (٢٥) تشكيل لجنة الصلاحية لدراسة حالاتهم ولإعداد قوائم بأسماء من لا تتوفر فيهم شروط الصلاحية أو الكفاية بعد سماع أقوالهم وتقوم هذه اللجنة بمعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص ليبدى ملاحظاته عليها ويعيدها للجنة وتوجب المادة ٢٦ نقل غير الصالحين بقرارات من رئيس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة لجنة الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابعة وتقرر المادة ٢٨ استمرار الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون واستمرار العاملين فيها في مباشرة الأعمال المسندة إليهم بحكم وظائفهم طبقاً للنظم والقواعد المعمول بها .

وليس فيما قضت به هذه المادة ما يفيد جواز نقلهم بغير موافقتهم كتابة ورغم إرادتهم إذ أن من بين القواعد السرية تلك الغائبة المقررة



وترتبط على ذلك فلم يكن للهيئة أن تستند لهذا القرار لتمنع عن سداد الاشتراك الخاص بالسيد / ..... . للنقله وأيضا فلم يكن للجنة الصلاحية أن تستند اليه لتقرير استبعاده من الحالات التي يجب بحثها ومن ثم فسان الهيئة لا زالت بالرغم من القرار المشار اليه ملزمة بإداء الاشتراك كما تظل لجنة الصلاحية ملزمة ببحث حالته والنظر في مدى صلاحيته لشغل وظيفة من وظائف الشؤون القانونية .

وغنى عن البيان أنه لا يغير من الامر شيئا قيام السيد / ..... . بالأعمال التي أسندت اليه بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ لأنه لم يوافق كتابة على النقل من الإدارة القانونية ولأنه موظف عام ملزم بطاعة أوامر وقرارات الإدارة بتوزيع العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى ما يلي :

أولا : أن القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ سليم فيها ففضله من ترقيسة السيد / ..... . إلى الفئة ١٢٠ / ١٨٠٠ بمستوى الإدارة العليا بوظيفة مدير علم .

ثانيا : أنه مازال عضوا بالإدارة القانونية رغم نص القرار سالف الذكر على اسناد أعمال مالية وإدارية اليه ويتربط على ذلك أن الهيئة تلتزم بإداء اشتراك نقابة المحامين عنه وأن لجنة الصلاحية تلتزم ببحث حالته .  
( غتوى ٢٤٢ م / ١٩٧٧ / ٩ / ٤ )

### قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المحامون بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة — تأديب — أن علاقة المحامين بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة التي يعملون بها هي علاقة توظف عادية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها ولا يمنع من قيامها وجود تنظيم مهني أو نقابي يجتمع بعض نوى التخصصات أو المؤهلات من العاملين هذا التنظيم لا يمنع من خضوعهم لأحكام قوانين العاملين ولا يبرر خروجهم على القواعد التي تضمنها فيما يخص التأديب — عضوية نقابة المحامين تخضعهم بهذه الصفة لنظام التأديب النقابي بالنسبة لما يقررفونه من مخالفات مهنية أو نقابية — خضوعهم لنظام التأديب بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التي يرتكبوها بوصفهم عاملين بالهيئة أو المؤسسة .

### ملخص الفتوى :

ان علاقة المحامين بالادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة التى يعملون بها هى علاقة توظيف عادية ، فبصدور قرار تعيين المحاسب بالهيئة أو المؤسسة العامة طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين أو قانون العاملين بالقطاع العام ، فانه يصبح من العاملين بهذه الجهة أو تلك ويخضع لأحكام القانون الذى يطبق على باقى زملائه .

ومن حيث ان من المسلم به ان علاقة الموظف بالدولة أو بالقطاع العام هى علاقة لائحية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها ، وهى علاقة خضوع وتبعية واشراف ورقابة وتوجيه ، بقصد تحقيق سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، ولا يمنع من قيام رابطة التوظيف بأركانها ومسئولياتها واحكامها ، وجود تنظيم مهنى أو نقابى يجمع بعض ذوى التخصصات أو المؤهلات من العاملين ، ولا ريب فى ان النظام التأديبى الوارد فى قوانين ولوائح العاملين هو من التعاملات الأساسية للنظام الوظيفى ، وهو فى الوقت ذاته من الضمانات التى تكفل حسن سير المرافق العامة وانتظامها ، ولا يتصور والحال كذلك أن يكون التنظيم المهنى أو النقابى الذى ينتظم بعض العاملين ، مانعا من خضوعهم لأحكام قوانين العاملين أو سببا يسبب خروجهم على القواعد العامة التى تتضمنها تلك القواعد فيما يختص بالتأديب ، كما انه لا يسوغ أيضا القول بانتقال اختصاص التأديب الى السلطة التأديبية النقابية ، أو الاكتفاء بالتأديب النقابى بالنسبة للمخالفات الادارية التى يرتكبها العامل فى وظيفته ، وانما يتعين القول ازاء وجود صفتين للعامل النقابى — انه يخضع للنظام التأديبى المنصوص عليه فى قوانين العاملين بوصفه عاملا تابعا للجهة المعين فيها ، وذلك بالنسبة لما يرتكبه من مخالفات مالية وادارية تتعلق بأدائه أعمال وظيفته ويؤثمها القانون الوظيفى الخاضع له ، كما انه يخضع أيضا وفى ذات الوقت — للنظام التأديبى الذى ينص عليه قانون النقابة التى ينتمى اليها وذلك بالنسبة لما يقرره من مخالفات مهنية أو نقابية تتنافى واجباته كمضو نقابة ، ولا يغنى خضوعه لاحد هذين النظامين عن خضوعه للنظام الآخر لانه لا يعمل أن تخفى النقابة بتوقيع الجزاء على عضوها بالنسبة لما يرتكبه من مخالفات ادارية فى عمله



أو وظيفته التي يشغلها ، ومن ناحية أخرى فإنه لا يتصور أن يجازى العامل اداريا عن مخالفة مهنية أو نقابية خارج نطاق عمل وظيفته .  
ومن حيث أن مفهوم ذلك أنه يتصور ارتكاب المحامين بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة — المقيدين بجدول نقابة المحامين —  
لنوعين من المخالفات يحكم أن لهم صفتان قانونيتان .

النوع الاول : مخالفات يرتكبها المحامي بوصفه عضوا في النقابة وهذه المخالفات تتعلق بالمهنة في حد ذاتها وتنطوي على خروج على آدابها وتقاليدها وواجباتها المنصوص عليها في قانون المحاماة ، ويخضع المحامي بالنسبة لهذه المخالفات لأحكام التأديب المهنية النقابية المنصوص عليها في قانون المحاماة بما لا يتعارض مع صفة كعامل بالهيئة أو المؤسسة العامة ، ولقد أوضحت المادة ١٤٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ ، العقوبات التي توقع على المحامي عند ارتكابه احدي هذه المخالفات منعت على أن كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من شرف المهنة ، يجازى باحدى العقوبات التالية : ١ — الإنذار . ٢ — اللوم . ٣ — المنع من مزاولة المهنة . ٤ — محو الاسم نهائيا من الجدول ، ويتضح من النص المتقدم أن العقوبات والجزاءات التي تضمنها قانون المحاماة يتعلق بمخالفات المحامي عضو النقابة لأحكام القانون المذكور أو النظام الداخلي للنقابة أو اخلاله بواجبات مهنته كمحام أو قياة بعمل ينال من قدر المهنة وشرعها ، وكلها مخالفات مهنية ونقابية يرتكبها عضو الادارة القانونية بوصفه محاميا وعضوا بنقابة المحامين .

والنوع الثاني : من المخالفات يشمل تلك التي يرتكبها المحامي بوصفه عاملا بالهيئة أو المؤسسة العامة : وتابعا لها تبعية وظيفته . وهذه المخالفات لا تتصل بمهنة المحاماة ولا تتعلق بواجبات المحامي تجاه النقابة ، وإنما يتقربها المحامي كغيره من العاملين ويخرج بها على واجبات وظيفته ويخالف بمقتضاها أحكام قانون العاملين ، ويخضع المحامي في تأديبه عن هذه المخالفات لأحكام قانون نظم الموظفين المدنيين أو قانون نظم العاملين بالقطاع العام حسب الأحوال ، دون أحكام النظام النقابي .

ومن حيث الأما يؤكد ذلك أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاعات العام نظما احكام وتواعد التأديب فشملت جميع العاملين الخاضعين لأحكامها والمعنيين طبقا لها ، بما فيهم العاملين بالادارات القانونية سواء كانوا أعضاء بنقابة المحامين او لم يكونوا كذلك حيث نسّم يستثيهم المشرع من احكام هذين القانونين .

ومضلا عما تقدم فإن قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ لم يتضمن أي نص يمنع من تطبيق احكام التأديب الإداري على أعضاء الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العالية من أعضاء النقابة ، كما لم تتضمن نصوصا ما يعارض مع أعمال وتطبيق قواعد المسؤولية الإدارية على هؤلاء العاملين . أما بالنسبة لما قد يثار من أن المحامي عضو الادارة القانونية قد يتعرض للعسف والاضطهاد بسبب طبيعة عمله في ارساء كلمة القانون بالجهة التي يعمل بها ، فمردود عليه بأن المشرع احاذن نظام التأديب المنصوص عليه في قانوني العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام بكلفة الضمانات الشكلية والموضوعية التي تكفل عدم اساءة استعماله ، وأن في خضوع القرارات التأديبية لرقابة القضاء ما يؤكد ذلك ويكفي لبث الثقة والطمأنينة في نفوس جميع العاملين المخاطبين باحكام هذين القانونين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن علاقة المحامي عضو الادارة القانونية بالهيئة او المؤسسة العامة التي يعمل بها هي علاقة وظيفية عادية يخضع بمقتضاها لآحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة او بالقطاع العام حسب الأحوال ، ولا يؤثر في تلك العلاقة كونه عضو في تنظيم مهني هو نقابة المحامين اذ هو يخضع بهذه الصفة لنظام التأديب النقابي بالنسبة لما يقترنه من مخالفات مهنية ونقابية ، كما يخضع للنظام التأديبي الإداري بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التي يرتكبها بوصفه عاملا بالهيئة أو المؤسسة العامة .

## قاعدة رقم ( ١٢ )

### المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بأنه لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني — عدم اتباع هذه الإجراءات يؤدي إلى عدم قبول الدعوى التأديبية — لا يحض من ذلك أن المخالفة قد وقعت قبل سريان القانون المذكور .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع المشار من السيد / ..... بعدم قبول الدعوى لعدم اقامتها بناء على طلب الوزير المختص وعدم إجراء التحقيق بمعرفة أحد أعضاء التفتيش الفني التزاما بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فإنه صحيح في القانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة وقد خلص على ما سلف بيانه إلى أن الظاهر وقد سري في شأنه القانون المذكور قبل تاريخ إحالته إلى المحكمة التأديبية في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ فقد كان من المتعين الالتزام في إحالته إلى المحكمة التأديبية التي تمت في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون المذكور من أنه ( ولا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني ) فالمرجع إذ علق إقامة الدعوى التأديبية بالنسبة لأعضاء الإدارات القانونية على طلب الوزير المختص وعلى إجراء تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني فالفرض من ذلك ترتيب ضمانته جوهريه لأعضاء الإدارات القانونية تحفظ لهم كرامة استقلال أرائهم فيما يؤدونه من أعمال وما يبدونه من آراء بعيدا عن أية ضغوط قد تنال من حيديتهم أو تعيل بهم عن مقتضيات حسن أداء رسالتهم وذلك ابتغاء تحقيق المصلحة العامة بعيدا عن الهوى وإذا كان الأمر كذلك فإن اغفال هذه الضمانة أو المساس بها من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات إحالة إلى المحكمة التأديبية ويهزئ أثرها وتضمن من ثم الدعوى التأديبية.

غير مقبولة قانونا نزولا على ما تضمنت به المادة : ٢ سالف الذكر من عدم جواز اثالة الدعوى التأديبية بالنسبة لأعضاء الإدارات القانونية الا بناء على طلب الوزير المختص وعدم اقامتها الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني .

ومن حيث أن الطاعن وقد تمت اقامة الدعوى التأديبية ضده بعد خضوعه لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه دون طلب من الوزير المختص وبغير تحقيق من التفتيش الفني فإن الدعوى التأديبية بالنسبة له تكون غير مقبولة ولا يحض من ذلك أن المخالفة المسندة اليه وقعت قبل سريان القانون المذكور عليه طالما أنه قد تراخى إحالته الى المحكمة التأديبية الى ما بعد معاملته بإحكامه . ولا يسوغ في هذا المقام القول بأن الالتزام بها نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ المذكورة منوط بصور لائحة التأكيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المشار اليها والتي لم تصدر إلا في ٢١ من مارس لسنة ١٩٧٧ ضمن قرار وزير العدل رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٧ بلائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ولا يسوغ ذلك لأن نص الفقرة الثانية المذكورة فضلا عن أنه جاء باناً غير ملحق تنفيذه على أي شرط أو أجل فإن أعمال مقتضاها لا يتطلب صدور مثل هذه اللائحة باعتبار أن إدارة التفتيش الفني على أعمال الإدارات القانونية التي ينالط بها إجراء التحقيق المنصوص على تشكيلها في المادة التاسعة من القانون وصدر به بالفعل قرارات بتدبير أعضاء للعمل بها قبل صدور لائحة التفتيش المذكور وأن الوزير المختص المنوط به الموافقة على طلب اقامة الدعوى التأديبية حقيقة واطعة لا تحتاج الى ثمة قرار لتحديد أو للإفصاح عنها .

( طعن ٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٣ )

### قاعدة رقم ( ١٣ )

#### المبدأ :

تقتض المحاكم التأديبية بتدبير أعضاء الإدارات القانونية بالنسبة للمخالفات التأديبية التي تقع منهم بمناسبة قيامهم بواجبات وظائفهم - هذا الاختصاص لا يخل بحق نقابة المحامين في اتخاذ ما تراه بشأنهم وفقا لأحكام قانون الاجابة اذا ما تجاوزوا حدود التزاماتهم النقابية - تطبيق .

### ملخص الحكم :

أن الدفع المثار من المتهمين بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بتأديبهم يقوم على أن أعضاء الشئون القانونية بالقطاع العام يخضعون في التحقيق معهم وتأديبهم الى الأحكام الواردة في قانون المحابة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ الذى قرر المساواة بين المحامين ذوى المكاتب وبين المحامين فى القطاع العام فى الحقوق والواجبات .

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن المخالفات المسندة الى المتهمين ، حسبما هو ثابت بتقرير الاتهام ، هى مخالفات وظيفية وقعت منهم بمناسبة قيامهم بواجباتهم الوظيفية بالمؤسسة التى يعملون بها ومن ثم تكون المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة هى المحاكم المنوط بها قانونا الاختصاص بتأديب هؤلاء المحامين تطبيقا لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والذى نص على منح المتهمين الى المحكمة التأديبية فى ظل العمل به وذلك كله دون اخلال بحق نقابة المحامين فى اتخاذ ما تراه بشأنهم وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه اذا ما تجاوزوا حدود التزاماتهم النقابية ، ولم يتغير الأمر بصور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى جاءت أحكامه فى هذا الشأن على وفق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، كما لم يتغير بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العمالية والهيئات العمالية والوحدات التابعة لها حيث نص فى المادة ٢٤ منه على أنه يعمل فيها لم يرد فيه نص فى هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة . كما ناط هذا القانون فى المادتين ٢١ ، ٢٢ منه بالمحاكم التأديبية أمر مجازاة شاغلى وظائف الإدارات القانونية الفنية . وينبأ عليه فأنه لما كان الاختصاص بتأديب المطعون ضدهم منعقدا للمحكمة التأديبية عند صدور الحكم المطعون فيه ، ومازال هذا الاختصاص قائما فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالفلغاء وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فى موضوعها .

### قاعدة رقم ( ١٤ )

#### المبدأ :

توقيع المدعى على صحيفة دعوى مقامة أمام محكمة القضاء الإدارى بصفته محاميا من المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات اقتصانية ومن المتقدين بجدول نقابة المحامين المقبولين للرافعة أمام هذه المحكمة — هذا الاجراء صحيح ومنتهج لآثاره — لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التى حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحاكم لمعى الجهات التى يعملون بها — أساس ذلك : أن المشرع اكتفى بالنص على الحظر دون أن يرتب على مخالفته البطلان — مخالفة هذا الحظر يؤدى فقط الى مسئولية المخالف تأديبيا — الظن على صحيفة الدعوى على غير أساس من القانون .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص فى المادة ٢٥ على أن « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المتبولين أمام تلك المحكمة . » كما نص قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فى المادة ٥٠ على أن « يشترط فمين يمارس المحاماه وفمين يكون عضوا بإدارة القاتونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين ، ولا يجوز للمحكم والدوائر الرسمية وكالة المحامى ما لم يكن اسمه مقيدا فى هذا الجدول » ونص فى المادة ٥٤ على أن « يقبل للرافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقينون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قديمهم كما يقبل للرافعة من هذه الجهات العاملون المتقدين بجدول المحامين المشتغلين » ونص فى المادة ٥٥ على أنه لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مزاولة أى عمل من أعمال المحاماه المنصص عليها فى هذا

القانون أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها » ونص في المادة ٨٧ على أنه « لا يجوز في غير المواد الجنائية التفسير بالطعن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقررين لديها سواء كان ذلك عن انفسهم أو بالوكالة عن الغير . » وفي جميع هذه الحالات يقترب البطلان على مخالفة هذه الأحكام . » ونص في المادة ١٠٤ على أن « يكون تعيين المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام من المقيدين بجدول المحامين المشغولين . » .

ومن حيث أنه واضح من هذه النصوص أن كلا من المادتين ٥٥ من قانون مجلس الثورة و ٨٧ من قانون المحاماة قد أوجبتا أن تكون صحف الدعاوى المقدمة الى محكمة القضاء الإداري موقعة من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحكمة ، ورثبت المادة ٨٧ سالفه الفكر على مخالفة هذا الحكم البطلان . ومن ثم فإن توقيع أحد المحامين غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة القضاء الإداري على صحيفة الدعوى المقدمة لها من شأنه أن يبطل هذه الصحيفة أعمالا لحكم المادة ٨٧ من قانون المحاماة ، وبالتالي تكون غير مقبولة ، فإذا انتفى هذا الشرط فلا يكون ثمة وجه لأعمال حكم هذه المادة ولما كان الثابت في الطعن المائل أن صحيفة الدعوى قدمت لمحكمة القضاء الإداري موقعا عليها من المدعى ، وهو في ذات الوقت مقيد بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة أمامها ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم صحيحا ومنتجا لآثاره ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التي حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها ، ذلك لأن المشرع قد اكتفى بالنص على هذا الحظر دون أن يربط على مخالفته البطلان ، وبهذه المثابة فإن حكم المادة ٥٥ من قانون المحاماة لا يخطب سوى المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ دون غيرهم بحيث لا يترتب على مخالفة هذا الحظر سوى مسئولية المخالف تأديبيا ، دون أن يلحق الإجراء البطلان لجرد مزاوله النشاط المحظور عليه .

— ٤٤ —

ومتى كان ذلك يكون الطعن على مصيعة الدعوى المقدمة الى محكمة القضاء  
الاداري والمطعون في الحكم المصادر فيها ، على غير اساس سننيم  
من القانون .

( طعن ١٤٤٤ ، ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٣ م )



## الفصل الثالث - تسويات أعضاء الإدارات القانونية

### قاعدة رقم ( ١٥ )

#### المبدأ :

نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العمالة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يستفاد منها أن المشرع ناط بـ لجنة أدارات الشئون القانونية المشكلة وفقا لنص المادة ٧ سلطة وضع القواعد العامة التي تتبع في تعيين وترقية أعضاء الإدارة القانونية على ألا تعارض تلك القواعد مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وجعل من وظائف الإدارة القانونية في كل جهة وحدة واحدة في التعيين والترقية وخول رئيس مجلس الوزراء سلطة اصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيه شروط شغل وظائف الإدارات القانونية وقرر استتار العاملين بها في مباشرة أعمالهم طبقا للنظم والقواعد السارية الى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار اليها ووجب اعداد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف الإدارات القانونية على ان يتم شغلها وفقا للقواعد التي نصها لجنة شئون الإدارات القانونية لاجراء الترتيبات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الإدارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة يتوقف على اعداد هياكل وجداول توصيف تلك الوظائف - صدور قرار من رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٣٠ بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكاف في حد ذاته لأعمال أحكام الترتيبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وأن كان يصلح لتطبيق ياقى أحكام هذا القانون - قرار لجنة شئون الإدارة القانونية بإجراء الترتيبات فيما بين أعضاء الإدارات القانونية وفقا لقوانين التوظيف ونسوية حالاتهم وفقا لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قرار مطابق لصحيح حكم القانون - اثر ذلك - استتار معاملة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لأحكام قوانين العاملين بجهاتهم الى حين اعتماد الهياكل الوظيفية طبقا لقانون الإدارات القانونية .

#### ملخص الفتوى :

إن المادة ٧ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص

على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية : » .

وتنص المادة ٨ من هذا القانون على أن « تختص لجنة شؤون الإدارات، القانونية بالتنسيق العام بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المفوض عليها في هذا القانون ما يأتي :

« . . . . . »

ثانيا : وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والتدرب والإعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون وفي جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .» .

وتنص المادة ١٦ على أن « تعتبر وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسة العامة من الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التعيين والترقية » .

وتنص المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون بنقل من لم تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفاية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم .» .

وتنص المادة ٢٨ على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها .» . وذلك كله حتى تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون » .

وتنص المادة ٢٩ على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتد هذه الهياكل وجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والإجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » .

وتنفيذا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠ بنقل من لا تتولر فيه

الكتابة والصلاحيات من شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الى وظائف أخرى تتناسب وحالتهم .

وبجلسى ١٠/١٠/١٩٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥ أصدرت لجنة ثمنون الإدارات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قرارا نص على أنه ( حتى يتم اعتماد الهيكل الوظيفية الجديدة يجوز للجهات الادارية الاستمرار فى اجراء ما تراه من تعيينات وترقيات فى كل وحدة على حده دون التقيد بأحكام المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مع الالتزام بمراعاة الشروط والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حين اجراء هذه التعيينات أو الترقيات ) .

كما اجازت تلك اللجنة بجلستها المنعقدة فى ٣٠/٤/١٩٧٩ للهيئات الادارية ادراج وظائف جديدة فى الإدارات القانونية لو اعادة تقييم الوظائف الحالية بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى قانونى العاملين رقمى ٤٧ ، ٤٨ ، لسنة ١٩٧٨ وذلك دون انتظام اعتبار الهيكل الوظيفية المنصوص عليها فى قانون الإدارات القانونية ومع مراعاة ترتيب الوظائف المسماة بالمادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

وقررت اللجنة فى تلك الجلسة تطبيق احكام قوانين الرسوب والاصلاح الوظيفى على اعضاء الإدارات القانونية .

ويستفاد من جماع نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ان المشرع ناط بـ لجنة ادارات الشؤون القانونية المشكلة وفقا لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سلطة وضع القواعد العامة التى تتبع فى تعيين وترقية اعضاء الادارة القانونية على الا تتعارض تلك القواعد مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وجعل من وظائف الإدارات القانونية فى كل جهة وحدة واحدة فى التعيين والترقية وخول رئيس مجلس الوزراء سلطة اصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيهم شروط شغل وظائف الإدارات القانونية وقرر استمرار العاملين بها فى مباشرة أعمالهم طبقا للنظم والقواعد السارية الى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار اليها ولوجب اعداد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف

الادارات القانونية على أن يتم شغلها وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شؤون  
الادارات القانونية ١٥

ومن ثم فإن اجراء الترقيات في نطاق الوظائف المخرجة بالجدول الملحق  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الادارات القانونية في كل  
جهة وحده واحدة انما يتوقف على اعداد هيكل وجدول توصيف تلك  
الوظائف وبالتالي فان صدور قرار من رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٣٠  
بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكلف في حد ذاته لأعمال  
أحكام الترقيات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وإن  
كان يصلح أساسا لتطبيق باقي أحكام هذا القانون ١٦

ولما كانت الهيكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف الادارات  
القانونية لم يتم اعدادها بعد وحتى لا يضر أعضاء الادارات القانونية  
من جراء التراجع في اعتماد تلك الهيكل التي علق المشرع نفاذ أحكام  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فيما يتعلق بالترقيات على اتمام الاجراءات  
الخاصة بها فان لجنة شؤون الادارات القانونية قررت بمقتضى السلطة  
المخولة لها بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اجراء  
الترقيات فيما بين أعضاء الادارات القانونية وفقا لقوانين التوظيف العامة  
وتسوية حالتهم وفقا لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١  
لسنة ١٩٧٥ وأجازت ادراج وظائف جديدة في الادارات القانونية واعادة  
تقييم الوظائف الموجودة بها طبقا لقواعد التوظيف العامة وعلى أن يراعى  
في كل ذلك الشروط ، والإجراءات ومسميات الوظائف المنصوص عليها  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واجراء التقابل بين وظائف هذا القانون  
وبين الفئات المخرجة بالجدولين الملحقين بنظام العاملين بالحكومة  
والقطاع العام ١٧

ولما كان قرارها قد صاغ صحيح حكم القانون لصوره في حدود  
السلطة المخولة لها بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣  
فانه يتمين أعماله وترقية أعضاء الادارات القانونية وفقا لأحكام القانون  
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أو القانون رقم ٦١  
لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ومن بعدهما القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ والقانون ٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال ، كما يتعين تسوية حالاتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين خلال سنوات أعماله أى من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ .

( انتهى ١٠٥٧ فى ١١/١١/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف — اثر ذلك — يجب التقيد بهذه المرتبات ولا يصح تجاوزها — زيادة ربط وظيفة مدير عام ادارة قانونية بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة باى من جدولى الدرجات المحققين بقانون العاملين بالحكومة والقطاع العام تحقيقا للمساواة بين أعضاء الإدارات القانونية وبأى طوائف العاملين لا تتم الا بقانون .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

وتنص المادة ١١ من هذا القانون على أن « تكون الوظائف الفنية فى الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتى :

— مدير عام ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية — محام ممثل — محام أول — محام ثان — محام ثالث — محام رابع .»

وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا القانون » .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أن « يعمل فيها لم يرد فيه نص في هذا القانون ، بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال ..... » .

ومفاد ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع الى أحكام قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام الا في المسائل التي لم يتناولها بالتفصيل ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام إدارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة الماثلة بأى من جدولي الدرجات الملحقين بقانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شؤون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧) منه سلطة وضع قواعد وإجراءات اعداد واعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة (٢٩) منه أو أنه خول لجنة شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (١٧) منه حق ابداء الرأي في الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لأن تلك الاختصاصات ليس من شأنها ان تعطى أى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به إذ ان ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداء التي حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أى بقانون .

وإذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد رات بجلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ في فتاها سالفة الذكر استمرار معالجة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لأحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وإنما علقت دوايمه على اعتماد الهيكل الوظيفية للإدارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أى من الوجوه انشاء وظائف جديدة

تطو تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون أو تجاوز المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهيكل الوظيفية وجدول الوصيف ، بيد انه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعادلة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والتطاع العام رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ بالزيادة لتتسق مع الكلاسات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بمرتبة قدره ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) ( وكيل وزارة أو الدرجة العالية ) بالهيكل الوظيفية أو بجدول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهيكل والجدول المشار اليها ؛ وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين اعضاء الادارات القانونية ويأتى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

( نغوى ٨٢٥ فى ١٧/١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### المبدأ :

تحديد القانون رقم ١٩٧٣/٤٧ بشأن الادارات القانونية لمرتبات الوظائف بالجدول الملحق به - يجب التقيد بهذا التحديد ولا يصح تجاوزه الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة لها أى بقانون - اثر ذلك - عدم جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شاغلى وظائف الادارة القانونية باحدى الشركات بعد ان اعتمد هيكلها الوظيفى .

### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية بالادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر ، وحدد مرتبات هذه الوظائف بالجدول الملحق به ، ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، واذ قد حدد الجدول الملحق بهذا القانون المرتبات المستحقة لكل وظيفة ، فانه يجب التقيد بهذا التحديد ولا يصح تجاوزه بحجة زيادة المرتبات المقررة باى من جدولى الدرجات الملحقين بقانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام طالما توافرت شروط تطبيقه باعتناء الهيكل الوظيفى .

واذا كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتناء الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية ، وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه ، وكان قد خول لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات انتقائونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابتداء الرأى فى الهياكل الوظيفية وفى جداول التوصيف ، فان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى لأى من اللجنتين سلطة الاضائة ائى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحدد به ، اذ أن ذلك لا يمكن ان يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة لها ، اى بقانون .

كذلك فانه اذا كانت الجسمية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ الى تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أعضاء الادارة القانونية بالشركة ، فقد بنت ذلك على لساس أن الهيكل الوظيفى للشركة لم يعتمد ومن ثم فانه لم تطلق هذا الحكم ولما علقت دوايمه على اعتماد هذا الهيكل ، أما وقد اعتمد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، فانه يتعين التقيد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وحده .

بيد انه وقد زاد المشرع من مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين العاملين ، اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣



لتتفق مع الكدرات التي تضمنتها قوانين العاملين الجديدة ، ولقد أوصت الجمعية العمومية بذلك من قبل مجلسها. المنعقدة بتاريخ ١٧/٦/١٩٨١ ( ملف ٥٥٣/٣/٨٦ ، و ملف رقم ٤٤٩/٣/٨٦ ) .

اذك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها الصادرة فى ١٧ من يونية سنة ١٩٨١ بعدم جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شاغلى وظائف الادارة القانونية بالشركة ، بعد ان اعتد هيكلا الوظيفى ، وان مساواة اعضاء الادارات القانونية بغيرهم من العاملين بالنسبة للمرتبات يتنافى اجراء تصديق تشريعى .

( فتوى ٢٢٥ فى ٢٢/٢/١٩٨٢ ) .

( ملحوظة : تاريخ الفتوى الصادرة بجلنة ١٧/٦/١٩٨١ ملف رقم ٥٥٣/٣/٨٦ ) .

### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العمالية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والجدول المرفق به هذا مستوى وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالربط المالى ( ١٨٠٠/١٢٠٠ ) - قانون الموازنة - تعديله للربط المالى للوظيفة المتسار اليها الى الربط المالى ( ٢٠٤/١٥٠٠ ) وتقريبها بالدرجة المالية - جواز ذلك استنادا الى ان الموازنة تصدر بقانون يعتبر أداة هذا التعديل .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كانت قد انتهت بجلستها فى ١٧/٦/١٩٨١ الى عدم جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية بهيئة كهرباء الريف الى درجة وكيل وزارة ( ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ ) عند اعداد الهيكل التنظيمى وجداول التوصيف الخاصة بوظائف الادارة القانونية بالهيئة وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى ( ج ٣ - ٤ )

يحقق المساواة بين أعضاء الإدارات القانونية ويلقى وظائف العاملين الخاضعين  
لأحكام القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨. إلا أن الجمعية العمومية  
انتهت بجلستها المنعقدة في ١٥/٦/١٩٨٣ إلى جواز رفع مستوى وظيفة  
مدير عام إدارة قانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ذات الربط المالي  
( ١٢٠٠ — ١٨٠٠ ) إلى الدرجة ذات الربط المالي ( ١٥٠٠ — ٢٠٤٠ )  
استنادا إلى أنه لما كانت الموازنة تصدر بقانون ، فإذا ما تضمنت موازنة  
الهيئة تمديد الربط المالي لدرجة مدير عام إدارة قانونية بالهيئة إلى  
( ١٥٠٠ — ٢٠٤٠ ) جنبها وتقييمها بالدرجة المالية المقابلة في كل من  
قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام فإنه  
يترتب على ذلك جواز تعديل الربط المالي لهذه الوظيفة المقررة بالجدول  
المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمشار إليه باعتباره أن قانون  
الموازنة هو أداة التعديل .

وإزاء الخلاف بين الفتويين طلبتم إعادة عرض الموضوع على الجمعية  
العمومية لتسمى الفتوى والتشريع للأسبب التي أورد عقدها بكتابكم  
المشار إليه بعاليه والمرسل للسيد الاستاذ المنشتر رئيس مجلس الدولة  
وقد وافق سيادته على إعادة عرضه .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
لحسم هذا الاختلاف فاستعرضت فتوييها الصادرتين بجلستي ١٧/٦/٨١ ؛  
و ١٥/٦/١٩٨٣ كما استعرضت نص المادة ١٦ من الدستور من أن « يتولى  
مجلسي الشعب وسلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخطة  
العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة .. بها  
يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه  
المبين في الدستور » .

ويتضمن المادة ١١٥ منه على أن : « يجب عرض مشروع الموازنة العامة  
على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر  
نافذة إلا بموافقة عليها » .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ( ١ ) من القانون رقم ٥٣  
لسنة ١٩٧٣ ، بشأن الموازنة العامة للدولة والتي تنص على أن الموازنة

العامة للدولة هي البرنامج المالي للخطوة من سنة مالية تتخذ لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة» .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على ان تكون الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام ادارة قانونية - مدير ادارة قانونية - محام ممتاز - محام اول - محام ثان - محام ثالث - محام رابع - وتحدد مرتبات هذه الوظائف وتبعا للجدول المرفق بهذا القانون ( وقد حدد الجدول المرفق بالقانون المذكور لوظيفة مدير عام ادارة قانونية مستوى الادارة العليا ماليا قدره ( ١٢٠٠ - ١٨٠٠ ) بملاوة شهرية مقدارها ٧٢ جنيها سنويا الى ان يصل المرتب الى ١٤٠٠ ، ٧٥ جنيها سنويا الى ان يصل المرتب الى ١٨٠٠ جنية ) .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على ان يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المخبين بالدولة وبإلقطاع العام على حسب الأحوال .

والمستفاد مما تقدم ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عين الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق له ولم يجر الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام الا في المسائل التي لم يتناولها بالتنظيم ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون رتبها قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠. جنيها سنويا لوظائفه مدير عام ادارة قانونية فانه يجب التقييد بهذا الرتب فلا يجوز تعديله الا بتشريع لاحق يتناول بالتعديل جدول المرتبات المشار اليه .

واذا كان جواز تعديل بعض احكام القوانين في قانون ربط الموازنة ثارا حوله جدل كبير ، الا انه لا يثور الا اذا انصفت القاعدة المعطلة في قانون الموازنة بسبب التشريع من حيث التجريد والعمومية احترامها للقاعدة التي تمسها الغبسيور بها. اذا تضمنت اعتبارات الميزانية تعديلا لربط إحدى

الوظائف في إحدى الجهات المحددة بالذات وكانت هذه الوظيفة من بين الوظائف المحدد ربطها في قانون ، خلص على وجه بحكم الربط به الوضع الوظيفي والربط المالي كما هو الحال في قانون الإدارات القانونية الذي قدر لكل وظيفة عينها ربطا ماليا محددا دون أن يربطها التشريع بالدرجات المالية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فأنه في الحقيقة لا يكون قد أجرى هذا التعديل إلا بالنسبة للسنة المالية التي تم فيها ، ويتم تجديد كل سنة إذا أريد استمرار العمل به ، إذ أن أحكام الاعتمادات المالية أحكام سنوية لا تسري إلا في خلال السنة المقررة بشأنها الموازنة وينتهي أثرها بانقضاء هذه السنة وعدم تجديدها في موازنة السنوات التالية ، هذا بالإضافة إلى أن هذا التعديل في الربط المحدد لوظيفة معينة في جهة محددة يكون في حقيقته قد اقتصر على شاغل هذه الوظيفة بالذات وهذه ومن ثم ينتقل عنه وصف العمومية والتجديد كما يخل ببدا المساواة بين المراكز القانونية المتماثلة الذي يستلزمه الدستور ، فيكون أعمالا لأحكام الدستور غير جائزة .»

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير عام الإدارة القانونية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه بالنسبة إلى مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية في جهة ما في حالة تعديل الربط المقرر لهذه الوظيفة في تلك الجهة وحدها في قانون ربط الموازنة العامة للدولة .  
( ملف ٥٤٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ ) ١٠

#### قاعدة رقم ( ١٩ )

##### المبدأ :

لا يجوز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير عام الإدارة القانونية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالنسبة إلى مدير عام الإدارة القانونية في شركات القطاع العام بقطاع الصحة .

##### ملخص الفتوى :

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن القانون رقم ٤٧ .

لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية. بالمؤسسات العلمية والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالجدول الملحق به ، ولم يجر الرجوع الى احكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ريتا ماليا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيهها سنويا لوظيفة مدير عام إدارة قانونية فانه يجب التقيد بهذا الریت بحيث لا يتم تعديله الا بتشريع لاحق يتناول بالتعديل جدول المرتبات المشار اليه . وهو ما سبق ان ذهبت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع يفتواها الصادرة بجلستها المعتودة بتاريخ ١٧/٦/٨١ والتي انتهت الي عدم جواز ادراج وظيفة بريت قدره ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ بالهيكل الوظيفية او بجدول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير عام إدارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهيكل والجدول المشار اليها وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين امضاء الانذارات القانونية وبقى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما وتؤكد ذلك بفتوى الجمعية الصادرة بجلستها المعتودة بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٤ والتي ارتأت عدم جواز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير عام الادارة القانونية فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بالنسبة الى مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية فى جهة ما فى حالة تعديل الریت المقرر لهذه الوظيفة فى تلك الجهة وحدها فى قانون ريت الموازنة الصالبة للدولة .

وتطبيقا لما تقدم فلان ما قامت به بعض شركات القطاع العام بقطاع الصحة من رفع قمة هيكل الإدارات القانونية بها الى وظيفة رئيس قطاع من الدرجة العالية امر مخالف للقانون .

( ملف ٤٧/٢/٣٦٠ جلسة ١٩٨٥/٤/٢٠ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٠ )

### المبدأ :

السلطة المختصة باعتماد الهياكل التنظيمية للإدارات القانونية هي  
الوزير المختص أو المحافظ على حسب الأحوال .

### المختص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار  
نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « تضع كل وحدة من وحدات الجهاز  
الإداري للدولة هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص واستعرضت  
الجمعية العمومية القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين  
بالقطاع العام والتي تنص المادة الأولى منه على أنه « يضع مجلس إدارة  
المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير  
المختص » .

ونصت المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة  
لها على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية  
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي :

ويصدر بتنظيم لجانها واللجنة وقواعد وإجراءات تسمى العمل فيها  
قرار من وزير العدل وتنص المادة ١٧ منه على أن « تشكل بقرار من  
الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة  
لهذا القانون من نطاق الوزارة من ..... » .  
على أن يتم اعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالاتفاق  
مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية »

وتنص المادة ١٨ منه على أنه « تبلغ توصيات لجنة شئون مديري  
وأعضاء الإدارات القانونية للنصوص عليها في المادة السابعة الى وكيل  
الوزارة المختص خلال اسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ  
توصيات اللجنة الية ان يعترض عليها كلها او بعضها كتابة ويميدها الى  
اللجنة لنظرها على ضوء اسباب اعتراضه عليها ، وفي هذه الحالة

تعرض توصيات اللجنة ورأى وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة  
النصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون. ويكون قرارها في  
هذا الشأن نهائيا .

كما تنص المادة ٣٤ منه على أنه « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا  
القانون بأحكام التشريعات السابقة بشأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع  
العام على حسب الأحوال وكذلك باللائح والتنظم المعمول بها في الجهات  
المنشأة بها الإدارات القانونية ، كما استعرضت الجمعية قرار وزير العدل  
رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد وإجراءات أعداد واعتداد الهيكل  
الوظيفي وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة  
للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حيث تنص المادة ١٨ منه على أنه « تقوى  
اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية النصوص عليها في المادة ٧  
من القانون دراسة التوصيات الواردة إليها طبقا للمادة السابعة بواسطة  
لجنة أو لجان تشكّلها لهذا الغرض وتعرض عليها نتائج الدراسة لأصدار  
قراراتها في شأنها ويبلغ وزير العدل هذه القرارات إلى الوزير المختص ،  
كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لأصدار قانون نظام  
العاملين بالدولة والتي تنص المادة الثانية منه على أنه « في تطبيق أحكام  
هذا القانون يقصد :  
١ . . . . .  
٢ . . . . . بالسلطة المختصة »

( أ ) الوزير المختص .

( ب ) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي .

( ج ) رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المختص .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه على أنه « تضع كل  
وحدة هيكل تنظيمي لها يعتد من السلطة المختصة بعد أخذ رأي الجهاز  
المركزي للتخطيط والإدارة . كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٤٨  
لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص  
المادة الثانية منه على أنه « تضع كل شركة هيكل تنظيمي لها وكذلك  
جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة  
وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها وذلك في  
حدود الجدول « ١ » المرافق لهذا القانون ويعتد الهيكل التنظيمي وجداول  
التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة . كما استعرضت الجمعية القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨. بإصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والتي تنص المادة ٢٧ منه على انه « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحلية وتكون للمحافظ السلطة المخولة للوزير المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من مجلس ادارة الهيئات العامة التى يتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة . . . . الخ . وتنص المادة ٢٩ من ذات القانون على انه « يكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والادارية بالنسبة للمرافق التى تقلت الى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازناتها وذلك بما لا يتعارض مع التشريعات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة والمستفاد من النصوص السابقة ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر يعد قانونا خاصا باعضاء الادارات القانونية ينظم امورها ويقرر سماتهم ، ومن ثم فان احكامه تظل سارية فى ظل قواعد القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، ولا يجوز القول بنسخ الاحكام الواردة به بصور القانونين المشار اليهما ، ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لم يتضمن نصا صريحا بالاختصاص باعتماد الهيكل الوظيفى ، الا ان الاصل الذى كان مقرا فى انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وهما القانونين اللذان صدرا فى ظلها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وانذى ويرجع اليهما فيما لم يرد فيه نص فى احكام القانون الاخير قد اسندت سلطة اعتماد الهيكل التنظيمى لوحدات الجهاز الادارى للدولة وللمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية للوزير المختص ولم يكن لرئيس مجلس ادارة الهيئة او رئيس مجلس ادارة الشركة اختصاص فى اعتماد الهيكل لوحدته ، ومن ثم يتعقد الاختصاص فى هذا الشأن للوزير المختص ، ويكون قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل التنظيمية وجداول توصيف



الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الذى نص بان تبلغ قرارات اللجنة المنصوص عليها فى المادة ( ٧ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الهيكل التنظيمى للإدارات القانونية للوزير المختص ويكون هذا القرار صحيحا يتفق مع حكم القانون . ومن حيث انه بما يدعم هذا الفطر ان اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تشكل بقرار من الوزير المختص ، ومن ثم فانه يكون بديها ان نرفع توصياتها الى هذا الوزير لاعتمادها ، يؤكد ذلك ما ورد بالمادة ١٨ من القانون المشار ائيه من ان تبلغ توصيات اللجنة الى وكيل الوزارة المختص وله ان يعترض عليها كلها او بعضها ويميدها الى اللجنة لنظرها وفى هذه الحالة تعرض التوصيات ورأى الوكيل على اللجنة المنصوص عليها فى المادة الاساسية من هذا القانون : ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا . ومؤدى ذلك ان قرارات اللجنة اذا لم يعترض عليها الوكيل فتاة يرفعها الى الجهة الاعلى وهى الوزير المختص .

ومن حيث ان المحافظ طبقا لحكم المادتين ٢٧ و ٢٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٨١ قد تولى اختصاصات الوزير فيها ورد بهاتين المادتين على ما سلف بيانه .

( ملف ٢٧٧/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٤/٢/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى — تنظيمها تنظيمها خلاصا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ — لا يفهم منه توفير مزايا وظيفية لأعضاء هذه الإدارات ينفردون بها دون باقى موظفى الإدارات الأخرى بالمؤسسة — أساس ذلك — تعديل أحكام التعمين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة لموظفى المؤسسات بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — يسرى بالضرورة على موظفى الإدارات القانونية .

### ملخص الفتوى :

انه وان كان قد اُنُفرد للادارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تنظيم خاص بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الا أن المتتبع لأحكام هذا القرار يبين أنها قد هدفت في المقام الأول ويغيت اعتبارا رئيسيا هو توفير نوع من الاستقلال لهذه الإدارات حتى تضطلع بالمسؤوليات التي فاضها بها ذلك القرار في جو من الحيطة والضمان . ولم يذهب القرار في أي حكم من أحكامه الى توفير مزايا وظيفية لأعضاء هذه الإدارات ينفردون بها دون باقي موظفي المؤسسة في إداراتها الأخرى ، بل أن نصوص القرار — على العكس من ذلك — قد حرصت دائما في تعيينها لما تعرضت له من الشئون الوظيفية لأعضاء الإدارات القانونية الى التسوية في الحكم بينهم وبين باقي موظفي المؤسسة لما يتريده الأحكام الواردة بنظام هؤلاء الموظفين الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أو بالإحالة الى هذه الأحكام — فالمادة الثالثة من قرار تنظيم الإدارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع مجلس إدارة المؤسسة لائحة بنظام العمل في الإدارة المذكورة وترتيب الوظائف والدرجات فيها في حدود القواعد المقررة في القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة » . والمادة الرابعة من ذلك القرار تنص على أن « يجوز لمجلس الإدارة التعيين في غير الرتب والدرجات ومراعاة الخدمة السابقة والخبرة الخاصة للمعينين في هذه الإدارة » . وهذا النص يكاد يكون تريديا مطابقا للحكم الوارد بالمادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . وتنص المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ على أنه « يجوز لمجلس الإدارة أن يمنح بدلات طبيعية عمل ومكافآت تشجيعية لمن يبدون نشاطا ظاهرا في خدمة القضاء والمسائل التي يباثرونها وذلك مع مراعاة الأحكام التي تتضمنها لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار إليها » .

ويتضح من ذلك أن القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قد سلوى في الحكم — بالتريديد والإحالة — بين أعضاء الإدارة القانونية

ويأتى موظفى المؤسسة وذلك فيما يتعلق بالتعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة العمل بحيث يسرى على هؤلاء الأعضاء ما يسرى على أولئك الموظفين .

ويتمتعون أحكام التعميم فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة الى موظفى المؤسسة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل بعض أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، كان هذا التعديل يسرى بالضرورة ويحكم التزام التفسير المتفق مع الاتجاه الذى تغياه ذلك القرار على أعضاء الادارة القانونية . ذلك ان هؤلاء الأعضاء لا يذهبون ان يكونوا من موظفى المؤسسة فيسرى فى شان تعيينهم فى غير أدنى الدرجات بها القواعد المتعلقة بذلك والتى أوردها القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، طالما ان ترتيب الوظائف والدرجات بالادارة القانونية انما يتم فى حدود قواعد القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك بصريح نص المادة الثالثة من قرار تنظيم الادارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١

وما يصدق على ذلك يصدق على منح بدلات طبيعة العمل اذ لما كان منح هذه البدلات لأعضاء الادارة القانونية يتم بمراعاة الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك طبقا لنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ومن ثم ان التعديل الذى أورده القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ١٦ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، فى شان منح بدلات طبيعة العمل يسرى قانونا على منح هذه البدلات لأعضاء الادارة القانونية .

وترتبا على ما تقدم فان المادة ١٦ المذكورة تسرى بعد تعديلها على أعضاء الادارة القانونية فلا يجوز منحهم بدل طبيعة عمل الا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون منحهم هذا البذل بغير هذه الاداة مخالفا لحكم المادة ١٦ المذكورة . ولما كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان تلغى جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادة ١٦ المشار اليها ، فان القرارات التى أصدرتها أى مؤسسة بمقتضى أى سلطة فيها بمنح

اعضاء الادارة القانونية وسائر موظفيها بدل طبيعة عمل ملفاة بقوة القانون  
من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢

لهذا انتهى الرأى الى ان احكم القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠  
لسنة ١٩٦٢ تسرى على جميع الحالات المعروضة بها في ذلك الادارة  
القانونية ومن ثم :

١ - لا يجوز لمجلس إدارة المؤسسة ان يعين في غير أدنى الدرجات  
بالادارة القانونية فيها الا وفقا للتواعد والشروط التي يصدر بها قرار  
من رئيس الجمهورية طبقا لما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠  
لسنة ١٩٦٢

٢ - تعتبر ملفاة من تاريخ العمل بهذا القرار القرار الاخير القرارات التي  
أصدرها مجلس إدارة المؤسسة بمنح بدل طبيعة عمل لاعضاء الادارة  
القانونية بالمؤسسة .

٣ - تعتبر ملفاة من تاريخ العمل بالقرار المذكور القرارات التي  
أصدرها مجلس إدارة المؤسسة بمنح موظفيها بدل طبيعة عمل .  
( فتوى ٥٨٩ في ١٠/٢٢/١٩٦٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢ )

##### المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر  
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - سريان احكام الترتيبات المنصوص عليها  
فيه على اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات  
التابعة لها الموجودين بالخدمة في ١٢/٤١/١٩٧٤ - سريان هذه الاحكام حتى  
١٩٧٥/٦/٣٠ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن  
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة  
لها اثناء سريان احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عن هؤلاء العاملين  
بنفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

##### ملخص الفتوى :

ان العاملين المعروض حالتهم من اعضاء الادارات القانونية بالتطبيع  
المعلم .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع لأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنه ولئن كان هذا القانون صدر بتاريخ ١٩٧٣/٧/١ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/٥ إلا أن المادة (١١) منه تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية ... » على الوجه الآتي :

« ... وتحسب مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذه الوظائف » . والمادة ( ٢٥ ) منه تنص على أن « تضع اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ٧ ) من هذا القانون القواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بشروط الكفالة والصلاحيات لأعضاء الإدارات القانونية » .

ويشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والإجراءات لجنة أو أكثر على النحو التالي :

وتتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة وأعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحية والكفالة بعد سماع أقوالهم وتعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص لإبداء ملاحظاته عليها وإحالتها إلى هذه اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بها وإن المادة (٢٦) من ذات القانون المشار إليه تنص على أن « تقتصر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ٧ ) من هذا القانون ينقل من لا تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفالة من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات إلى وظائف أخرى تناسب مع حالتهم ... » كما أن المادة ( ٢٧ ) منه تنص على أن « يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام هذا القانون الذين لا تسبلمهم قرارات النقل المشار إليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرفق إلى تتعامل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم ... » والمادة ( ٢٨ ) منه تنص على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها » .

ويحل مؤقتا في عضوية اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ٧ ) من هذا القانون محل اعضائها من مديري واعضاء الادارات القانونية خمسة . . . . .  
وذلك كله الى ان تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ( ٢٦ ) من هذا القانون ، واخيرا تنص المادة ( ٢٩ ) على أن « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهيكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة ( ٧ ) من هذا القانون » وقد مد كل من الاجل المنصوص عليه في المادة ( ٢٦ ) من ميعاد غايته آخر يونية سنة ١٩٧٥ والجل المنصوص عليه في المادة ( ٢٩ ) الى ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ .

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعتبر نافذا الا من ١٩٧٥/٧/١ تاريخ اليوم التالي لصعود قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيه الكفاية والصلاحية من شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية الى وظائف اخرى تناسب وحالتهم وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة ( ٢٦ ) منه ، ذلك أن ائراى السائد فيها وقضاء هو أن القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل بحكامه ولو تضمنت نصوصه دعوة الى السلطة التنفيذية لاصدار لائحة تنفيذية الا إذا نص القانون صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذ القانون يتعذر دون الاحكام التفصيلية التي يراد للائحة التنفيذية أن تتضمنها .

والمستفاد من استعراض احكام النصوص المتقدمة أن المشرع قد علق نفاذ احكام هذا القانون على صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار اليها في المادة ( ٢٦ ) كما أن المادة ( ٢٧ ) نصت على أن « يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية الخاضعة لاحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار اليها في المادة السابقة ( ٢٦ ) شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرافق التي تعادل نتائجها فئاتهم الوظيفية . في ذات مراتبهم . . . » وطبقا لحكم هذا النص يعتبر العاملون الذين لا تشملهم قرارات النقل شاغلين ومقوة القانون للوظائف المحددة بالجدول المرافق للقانون والتي تعادل

فئاتها فئاتهم ويذات مرتباتهم ، كما أن المادة ( ٢٨ ) منه صريحة في استمرار الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون وكذلك استمرار العاملين بها في مباشرة وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها كل ذلك الى أن تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ( ٢٦ ) والتي يترتب على صدورها — وفقا لما يستفاد من حكم المادة ( ٢٨ ) — قيام الإدارات القانونية بأوضاعها المنصوص عليها في القانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٣ ، فضلا عن ذلك فإن المشرع ضمن هذا القانون اطلين أولها لصدور القرارات المنوه عنها في المادة ( ٢٦ ) والآخر وهو لاحق وتحدد لصدور الهياكل الوظيفية المنصوص عليها في المادة ( ٢٩ ) وأشار حسبما أفصحت عنه المادة ( ٢٨ ) الى قيام الإدارات القانونية على النحو المقرر في القانون واعتبار الاعضاء الذين لم تشملهم قرارات النقل المنصوص عليها في المادة ( ٢٦ ) شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون من تاريخ صدور تلك القرارات ودون انتظار اعداد الهياكل الوظيفية التي تحدد لها كما سلف القول أجلا لاحقا ، وأخيرا فإن هذا المفهوم هو الذي يتفق مع ما انتهت اليه لجنة الإدارات القانونية بجلسته ١٩٧٥/١٠/٢٠ اذ قررت أن تاريخ آخر يونية سنة ١٩٧٥ هو تاريخ صدور قرارات رئيس الوزراء المشار اليها في المادة (٢٦) واعتبر غية القانون مطبقا عملا بالمادة ( ٢٨ ) منه .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يعتبر نافذا من أول يوليو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ أي في وقت لم تكن فيه لحكام القانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٣ نافذة ومن ثم فإن أحكام الترتيبات المنصوص عليه في قانون التصحيح تسرى على أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وأن هذه الأحكام تظل سارية عليهم كذلك حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ تاريخ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم فإن عضو الإدارة القانونية بالقطاع العام الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ يحق له الاستفادة من أحكام الترتيبات المنصوص عليها في قانون التصحيح متى استكمل كافة الشروط ائوجية للترقية ومن بينها ائد الكلية وفقا للجداول المرافقة لئلك القانون

وذلك في موعد انقضاء ١٩٧٥/٦/٣٠ تاريخ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أو بنفاذ هذا القانون الآخر تنحصر عنهم أحكام قانون التصحيح لأنه لا يكتفى لسريته أن يكون العامل مخاطباً بأحكامه عند العمل به وإنما يلزم أن يظل كذلك لحين استكمال المدد الكلية الموجبة للترقية فأذا ما أخرج العامل من نطاق انطباق أحكامه قبل استكمال هذه المدد يكون تدخلف في شأنه شرط انطباقه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعة الحالة المعروضة فإن الثابت من الأوراق أن الشركة منحت المذكور الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ لاستيفائه المدد الكلية الموجبة للترقية إلى هذه الفئة في شهر يونية سنة ١٩٧٥ ، غير أن الثابت من الأوراق أنه سبق أرجاع أقدميته في الفئة السابعة وهي درجة بداية التعيين إلى ١٩٦٢/٧/٢٢ وذلك إبان وجوده بوزارة العمل ومن ثم مانته خلافاً لما أجرته الشركة في حقه يستكمل المدد الكلية الموجبة للترقية إلى الفئة الرابعة وقدرها ثلاث عشرة سنة في ١٩٧٥/٧/٢١ ، ولما كان استكمال هذه المدة يتم بعد نفاذ القانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٣ وانحصار أحكام الترتيبات المنصوص عليها في القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ بالتالي عن أعضاء الإدارات القانونية في القطاع العام ومن ثم فلا يجوز — والحال كذلك — ترفيقه إلى الفئة الرابعة بالتطبيق لأحكام قانون التصحيح المشار إليه ويكون ما أجرته الشركة في شأنه قد تم على خلاف القانون حقيقة بالسحب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى :

أولاً — انطباق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وذلك حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ متى كانوا موجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ واستكملوا المدد الكلية اللازمة للترقية قبل أول يولية ١٩٧٥ .

ثانياً — عدم جواز ترقية العامل المعروض حالته إلى الفئة الرابعة بتطبيق لأحكام القانون رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٧٥ ويتمين سحب ما أجرته الشركة في شأنه على خلاف ذلك .

( فتوى ٢٥٨ في ١٩٧٧/٥/٢٢ )



## الفصل الرابع — بذلات اعضاء الادارات القانونية

قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — نصه في القواعد المرفقة بجدول المرتبات الملحق به على منح شاغلي الوظائف المينة في هذا الجدول بدل تفرغ يستحق اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب — انتهاء هذا التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بانتهاء السنة المالية ١٩٧٥ — مقتضى ذلك وجوب صرف هذا البذل لمستحقه طبقاً لاحكام قانون الادارات القانونية .

ملخص التفسوي :

ان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب قد تضمن النص في المادة (١) منه على ان يفوض رئيس الجمهورية ... في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل اية مبالغ من اى بلب من ابواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى موازنة صندوق الطوارئ مع ما يترتب على ذلك من تعديلات في استخدامات وايرادات تلك الموازونات « كما نصت المادة (٢) من ذلك القانون على أن تسرى احكامه حتى نهاية السنة المالية الحالية او حتى ازالة اثار العدوان اليهما اقرب ... » وقد مد العمل باحكام هذا القانون بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٩ او حتى ازالة اثار العدوان اليهما اقرب ، ثم مد العمل به مرة اخرى بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ او حتى ازالة اثار العدوان اليهما اقرب ، ولم يثبت بعد ذلك نشر قانون جديد في الجريدة الرسمية بمعد العمل باحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة الى السنة المالية ١٩٧٦ ، الامر الذي يضمن معه القول بان التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لم يجدد وانتهاء السنة المالية ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد الى صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦  
بمد العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦  
للقول بعدم احقية السادة المحلفين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٣ المشار اليه ، وذلك لان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ له مجال آخر  
يختلف عن مجال القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ السالف الاشارة اليه في قانون  
الادارات القانونية .

وبن حيث انه بذلك فان مناط صرف بدل التفرغ المنصوص عليه في  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، وهو انتهاء العمل بأحكام قانون  
تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ، يكون  
قد تحقق ، مما يتعين معه صرف هذا البديل لمستحقه وفقا لاحكام قانون  
الادارات القانونية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة  
المالية الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٧٦ في هذا الشأن .

(متمى ٦١٩ في ١١/٤/١٩٧٦)

#### قاعدة رقم ( ٢٤ )

البدء :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات  
العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — علق منح المحامين المخاطبين  
بأحكامه ببدل التفرغ على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية  
باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب — استحقاق هذا البديل اعتبارا من  
اول السنة المالية ١٩٧٦ تاريخ انتهاء التفويض الصادر لرئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس  
الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب تنص على انه « يفوض  
رئيس الجمهورية » في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل أية مبالغ  
من أى باب من أبواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى

مهن الدستور الدائم الصادر في ١١/٦/١٩٧١ ألا لمدة محدودة في موضوعات موازنة صندوق الطوارئ مع ما يترتب على ذلك من تعديلات في استخدامات وإيرادات تلك الموازنات »

وإن المادة الثالثة تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون حتى نهاية السنة المالية الحالية وحتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية قد علق استحقاق بدل التفرغ المقرر للمحامين الخاضعين لأحكامه على انتهاء ( العمل بقانون تفويض السيد/ رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ) فإن قصد المشرع يكون قد انصرف إلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه لأنه القانون الذي ظن عليه المشرع هذا العنوان وضمن مادته الأولى ذلك التفويض »

ولما كان العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ قد مد بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ثم مد العمل به مرة ثانية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يمسس به بعد ذلك في السنة المالية ١٩٧٦ لعدم نشر قانون جديد بالجريدة الرسمية يقرر استمراره خلالها فإن أُنْذِلَ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يستحق اعتباراً من أول السنة المالية ١٩٧٦ لتحقيق الشريط الواجب الذي علق استحقاقه عليه ألا وهو وقف وانتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ لذلك انتهت الجمعية العمومية إلى رأيها الذي صدر بجلسته ١٠/٣/١٩٧٦ .

ومن حيث أنه لا يسوغ تعليق استحقاق البدل على مبدأ التفويض للتوصل إلى القول بعدم استحقاقه طالما وجد تفويض لرئيس الجمهورية في أي قانون ويأى مضمون ذلك لأن المشرع علق استحقاق البدل على انتهاء العمل بتفويض معين له مضمون محدد ولتجدد صدق هذا التفويض بمضمونه على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم فليس مقبولا القول بأن الاستحقاق معلق على التفويض حيثما وجد إذ في ذلك تعجيل للنص فوق ما يحتمل وتفتيم للخاضع بغير تبرير . ولو شاء المشرع أن يعلق الاستحقاق على مبدأ التفويض مجزئاً لنص على ذلك صراحة وما تجتسم مناء تجديد تفويض معين بمضمون خاص .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان مضمون القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ يختلف عن مضمون القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ إذ أن الأول خاص بالتصديق على اتفاقات التسليح واعتماداته واعتمادات القوات المسلحة بينما القانون الثاني خاص بالنقل من الموازنة العامة وموازنة الاستثمار الى موازنة الطوارئ وذلك في نطاق ميزانية الحرب ، فانه لا وجه لوقف استحقاق البديل لحين انتهاء العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ الذي مد العمل به آخر مرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ لان المشرع لم يطلق النص ليشمل التفويض المنصوص عليه بهذا القانون .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان النص المقرر لبديل التفرغ الوارد بالقواعد الملحقة بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية كان يعلق استحقاق البديل على انتهاء العمل ( بميزانية المعركة ) ولقد عهد مجلس الشعب الى استبدال تلك العبارة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٣١ في ١٩٧٣/٨/٢ فعلق استحقاق البديل على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولقد عاك مجلس الشعب ذلك في مضبطة الجلسة رقم ٥٩ المنعقدة في ١٩٧٣/٥/١٦ بوجوب التخصيص والابتعاد عن التعميم لان المقصود هو انتهاء العمل بالقانون الذي فوض فيه رئيس الجمهورية بالنقل من الموازنة العامة وموازنة الاستثمار الى موازنة الطوارئ ، وفي هذا دلالة قاطعة على ان المشرع قصد تعليق استحقاق البديل على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ . لانه هو الذي تضمن التفويض بهذا النقل ، اما القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فانه لم يتضمن تفويضا مماثل من قريب او بعيد التفويض الذي قصده مجلس الشعب وانما هو خاص بالتصديق على اتفاقات التسليح واعتماداته وشتان بين مضمون كل من التفويضين .

ومن حيث انه اذا كانت لجنة الخطة بمجلس الشعب قد رأت بحتمية ١٩٧٥/١٢/٣٠ انه لم تعد هناك حاجة الى التفويض المقرر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ اكتفاء بالتفويض المقرر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فان ذلك لا يدل بأي حال على ان التفويض المقرر بالقانون الاخير يشمل التفويض المقرر بالقانون الاول ويغني عنه لان تفويض رئيس الجمهورية اصدار قرارات لها قوة القانون لا يكون وفقا لنص المادة ١٠٨

من الدستور الدائم الصادر في ١١/٩/١٩٧١ الى امد محددة وفي موضوعات معينة ويأسس خاصة بينها القانون الصادر بالتفويض ، وذلك اذا وجدت ظروف استثنائية تبرر ذلك التفويض ووافق عليه مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه ومن ثم فإن نقل الأعمالات الذي فوض فيه رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ والذي أوجب الدستور صدور قانون به من مجلس الشعب وفقاً لنص المادة ١١٦ منه لا يمكن أن يجريه رئيس الجمهورية بعد انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ لعدم صدور قانون بهد العمل به بحجة استمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ وترتبطا على ذلك فإن الشرط الذي علق عليه استحقاق البديل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية وهو انتهاء العمل بالقانون الذي فوض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب يكون قد تحقق اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ التي لم يعد العمل خلالها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المتضمن ذلك التفويض .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسيال الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ٢٠/١٠/١٩٧٦ باستحقاق المحامين المخاطبين بإحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها للبديل المقرر بهذا القانون اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ .  
( غنوى ٧٨٠ من ١١/٢٦/١٩٧٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

##### المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يقضى بمنح أعضاء هذه الإدارات بدل تفرغ قدره ٣٠ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية مع استحقاقه اعتبارا من بداية الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب — قانون التفويض المشار اليه . هو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذي انصرفت اليه ارادة المشرع — القانون المشار اليه انتهى العمل به بنهال السنة المالية ١٩٧٥ ولم يعد

العمل به بعد هذا التاريخ نتيجة ذلك : لاستحقاق البذل المشار إليه اعتباراً من أول يناير ١٩٧٦ لتحقيق الشرط الواقف الذي علق استحقاقه عليه وهو انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ — البذل المشار إليه يستحق بمقتضى القانون ومن ثم فإنه يعتبر نافذاً من ذلك التاريخ دون ما حاجة الى اتخاذ اجراء آخر وعلى الجهات المتوط بها تنفيذه تدبير الموارد المالية لامكان التنفيذ اعتباراً من ذلك التاريخ .

### مخلص الحكم :

من حيث انه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص في المادة الاولى من مواد الاصدار على انه تسرى احكام القانون المرافق على مديري واهضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ويجرى جدول المرتبات الخاصة بالوظائف الفنية بالادارة القانونية الملحق بالقانون المشار اليه كالاتي : « يمنح شاغلو الوظائف الفنية في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات ، والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ويستحق هذا البذل اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تقويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا النص وبذل التمثيل أو اي بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب تنص على انه « يقوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل اية مبالغ من اى باب من ابواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى موازنة صندوق الطوارئ متى اقترب على ذلك من تفتيلات في استخدامات وايرادات تلك الموازنة وجرت المدة الثالثة منه كالاتي « تسري احكام هذا القانون على نهاية السنة المالية الحالية واهلته اذ لا تقبل الفخوات ايها مناسا اقرب » .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية المشار إليه قد علق استحقاق بدل التفرغ المقرر للمحامين الخاضعين لاحكامه على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب فإن قصد المشرع يكون قد انصرف الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لأنه القانون الذي اضى عليه المشرع هذا العنوان وجرت مادته الاولى منه بفنك التفويض .

ومن حيث أن العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه قد امتد بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ثم امتد العمل به للمرة الثانية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يمتد العمل به بعد هذا التاريخ لعدم نشر قانون جديد بالجريدة الرسمية يقرر امتداده واستمراره ، لذلك فيستحق بدل التفرغ الواردة قواعده بالجدول المرافق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اعتباراً من أول السنة المالية ١٩٧٦ أى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٦ لتحقيق الشرط الواقب الذي علق استحقاقه عليه وهو انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أن بدل التفرغ المشار إليه مستحق بمقتضى القانون ذاته واجب النفاذ اعتباراً من تاريخ تحقيق الشروط التي أوجبها دون ما حاجة الى اجراء آخر وعلى الجهات المنوط بها تنفيذه تغيير الموارد المالية لامكان التنفيذ اعتباراً من تاريخ سريانه في الأول من يناير عام ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد ربط منح بسدل التفرغ ببداية مريوط الفئة الوظيفية لشاغلي الوظائف المينة في الجدول الملحق به لذلك بحسب نسبة ٣٠ ٪ المنصوص عليها فيه من بداية الفئة الوظيفية المنصوص عليها في هذا الجدول دون غيره لقيام الارتباط التام بين قاعدة المنح والجدول المرافق لأحكام القانون .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد انتهى الى هذه الحقائق فإنه يمكن وقد صدر متبعاً وحكم الواقع والقانون معا ويكون الطعنان قد قابلا على غير سبب صحيح من واقع أو قانون خليقان بالرغم من الزام كل مضرورسات طعنسه .

( طعن رقم ٥٥٦ ، ٥٧١ لسنة ٢٥ في جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )

قاعدة رقم ( ٢٦ )

المبدأ :

التسكين على وظائف الإدارة القانونية شرط استحقاق بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد حدد وظائف الإدارات القانونية ابتداء من وظيفة مدير عام إدارة قانونية وانتهاء بوظيفة محام رابع ، وحدد مرتب كل منها ونص على وجوب اعداد الهيكل الوظيفي وجدول التوصيف الخاصة بكل إدارة حتى يتم شغلها ويسكن من انطبقت عليه القواعد القانونية في هذا الشأن .

ومن حيث أنه متى كان متع ببدل التفرغ على أساس من بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها صاحب الشأن فإن ذلك منطوق بداية ان يكون شاغلا لاحدى الوظائف المسماة بالجدول الملحق بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه . وهذا الأمر لا يتم الا بعد اعداد جداول التوصيف والهيكل الوظيفية لكل إدارة قانونية من تخضع لأحكامه ووضوح ذي الشأن على الوظيفة .

( طعن ١٧٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٢٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — نصه على حظر الجمع بين بدل التفرغ المقرر وفقا لأحكامه وبدل التمثيل أو أي بدل طبيعة عمل آخر — الحظر الوارد بهذا القانون قاصر على بدل طبيعة العمل وبدل التمثيل — لا يجوز أن يمتد على غير ذلك من البدلات — أثر ذلك — استحقاق هؤلاء المحامين لبدلات الإقامة أو الاقتراب حتى وأن سميت بدل طبيعة عمل طالما كانت في حقيقتها ترتبط بالعمل في مناطق معينة ولا ترتبط بالعمل وظروفه .



### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص في المادة الأولى من مواد الاصدار على أنه « تسرى احكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .

وينص جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارة القانونية المحقق بالقانون المذكور على أن « يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تنفرغ قدره ( ٣٠ ٪ ) من بداية مربوط الفئة الوظيفية » ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين » ويستحق هذا البديل اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ، ولا يجوز الجمع بين بدل التنفرغ المقرر بمقتضى هذا النص وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث أنه ازاء صراحة النص الوارد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على حظر الجمع بين بدل التنفرغ وأى بدل طبيعة عمل آخر ، فان مقطع النزاع يمكن في التكييف القانوني للبديل المقرر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ فاذا ما ثبت انه بدل طبيعة عمل فانه لا يجوز الجمع بينه وبين بدل التنفرغ المقرر للعاملين العاملين بالادارات القانونية أما اذا تبين انه ليس كذلك وانه لا يعنى أن يكون بدل اقلية أو اغتراب فانه لا مجال لأعمال الحظر الوارد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات التابعة لوزارة الاصلاح الزراعي — ينص في مادته الأولى على أن « يمنح العاملون بالمؤسسات العامة وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزير الاصلاح

الزراعى واصلاح الاراضى بالمناطق الآتية بدل طبيعة عمل بالنسب الموضحة بعد كحد أقصى :

٥٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسى لمن يعملون فى محافظات سبها والبحر الأحمر ومبنى مطروح عدا الواحات البحرية والفرافرة وسيوة ووادى النطرون وكذا من يعملون فى مناطق الاستصلاح بمحافظات الوجه القبلى الواقعة جنوب محافظة أسيوط .

٤٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسى لمن يعملون فى مناطق الاستصلاح بمحافظات الوجهين البحرى والقبلى حتى محافظة أسيوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ، ويشمل هذا البديل بدلات الإقامة والخطر والمعوى والتفتيش والصحراء والإغتراب ، ويصدر بشروط ونفقات هذا البديل قرار من مجلس إدارة كل مؤسسة .

ومن حيث أنه تنفيذاً لهذا القرار أصدر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى قراراً فى السابع من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بتطبيق القواعد والفئات الخاصة بصرف طبيعة العمل ، ثم أصدر رئيس المؤسسة المذكورة القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٣ ونص فى مادته الأولى على أنه « اعتباراً من ١٢/٨/١٩٦٣ تطبق القواعد والفئات الخاصة بصرف بدل طبيعة العمل طبقاً للآتى :

١ - الفئات التى تطبق على المؤسسة وهيئاتها فى مناطق الاستصلاح .

( أ ) مناطق الاستصلاح بالوجهين البحرى والقبلى ٢٥٪ مكات

٣٥٪ بالورش ٤٠٪ بالفيط حتى محافظة أسيوط ومديرية التحرير .

( ب ) مناطق الاستصلاح بالوجه القبلى جنوب محافظة أسيوط ٣٥٪

٤٥٪ ٥٠٪ .

( ج ) مراقبات مناطق الاستصلاح بالوجه القبلى جنوب محافظة

أسيوط يمنح لهم بدل طبيعة عمل يعادل راتب الإقامة الذى يمنح لموظفى الدولة الذين يعملون بتلك الجهات .

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأحكام التى تضمنها قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الصادر من مجلس إدارة

المؤسسة المذكورة ومن رئيس مجلس ادارتها أن البذل الذي تقرر للعاملين بالمؤسسات العامة التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى يرتبط أساسا بالظروف المالية ، ويختلف مقداره تبعاً لبعد المسافة التى يقع بها محل العمل ، فهو فى حقيقته بمثابة بدل اقامة اربط باقامة العامل فى اماكن معينة ، ولا يمنح بنسبة واحدة وانما يختلف باختلاف المناطق والامكن .

ومن حيث أن بدل طبيعة العمل يعتبر تعويضا عن اداء العمل على ظروف غير عادية تحت ضغط او صعوبة معينة ، بحيث يلتصق بالوظيفة وليس بالعامل ، ويتم التمييز فى نسبة البذل تبعاً لتفاوت درجة ونسوع التعرض لظروف العمل الموجبة لتقرير البذل ، ويمنح بدل طبيعة العمل أساسا لشاغلى الوظائف الفنية والمهنية بمواقع الانتاج التى تتطلب ظروف العمل تقريره ، أى أنه يرتبط بالعمل وظروفه وتختلف نسبته باختلاف تلك الظروف ولا علاقة له بالمكن ، بل أنه لا يجوز تقرير بدل طبيعة عمل على أساس ظروف مكتبية ، وهذا ما اكده البند السادس عشر من قرار مجلس الوزراء الصادر فى الحادى والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٧١ بشأن بدل طبيعة العمل ، فمن ثم فإن لكل من البذلين نطاقه الخاص به .

ومن حيث أنه وقد تبين بما تقدم معيار التفرقة بين بدل طبيعة العمل وبين بدل الإقامة بأن الأول يرتبط بالعمل وظروفه ، بينما يرتبط الثانى بالمكن وظروفه ، فمن ثم فانه فى مجال التكيف القانونى للبذل المقرر للعاملين لا يجوز الوقوف عند حد التسمية التى تطلق عليه اذا ما ثبت انها لا تتفق مع مضمونها ، لأن انعبرة بالمقاصد والمعاني وليست باللفاظ والمباني ، فلا يجوز التوقف عند جرفية النصوص وانما يتعين التحقق منها وتفسيرها على النحو الذى يبين القلة التى تقررت من أجلها .

ومن حيث أنه وقد اوضح من جماع ما تقدم أن البذل الذى تقرر للعاملين بالمؤسسات التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى يقوم على أساس الظروف المكانية للعمل فانه يكون فى حقيقته بدل اقامة ولا يعتبر من بدلات طبيعة العمل حتى ولو اطلق عليه خطأ أنه بدل طبيعة عمل ، ومن ثم فإن الحظر الوارد فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ القرار الية لا يسرى عليه ،

وبالتالى يجوز للمحامين الذين يتقاضون ذلك البذل ان يجمعوا بينه وبين بدل التفرغ المقرر بموجب القانون المذكور \*

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للمحامين العاملين بالادارات القانونية لشركة النهضة الزراعية ان يجمعوا بين بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والبدل المقرر لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ .  
( فتوى ٢٨٧ فى ١٩٧٨/٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

لا يجوز لأعضاء الادارة القانونية بشركة النصر للغوسفات الجمع بين بدل التفرغ وبدل المخاطر \*

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، حيث ورد فى عجز جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق به نص يجرى سيلقه على ان « يمنح شاغلوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠ ٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر ..... » .

« ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل او اى بدل طبيعة عمل آخر » .

كما استعرضت المسادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على ان « مع مزاياه القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منع

البدلات الآتية وتحديد قيمة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه مى  
هذا الشأن :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠٪  
من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل .

وتنفيذا لهذه المادة صدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٩ قرار رئيس  
مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن قواعد منح بدلات ظروف  
أو مخاطر الوظيفة ، حيث نصت مادته الأولى على أن « البديل هو تعويض  
للعامل عن أدائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة  
أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ إجراءات الأمن الصناعى ويرتد  
البديل بالوظيفة وليس بالعامل » .

ومن حيث أنه وفقا للنصوص السالف ذكرها فلا ريب فى أن بديل  
التعرض للغبار والآتية المقرر للعاملين بالشركة ، هو بديل طبيعة عمل  
يتعلق بظروف الوظيفة ومخاطرها ، ومن ثم فإنه يحظر صرفه الى أعضاء  
الإدارة القانونية بهذه الشركة نزولا على صريح النص المانع الذى يقضى  
بأنه لا يجوز الجمع بين بديل التفرغ وأى بديل طبيعة عمل آخر ولا وجه  
للخوض فى الحكمة من النص على بديل التفرغ لأنه أيا كانت طبيعته ؛  
فلا اجتهد أهم مراعاة النص وعلته الواضحة بعدم جواز الجمع .

( ملف ١١٣/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١١/٣ )



## ادارة قضايا الحكومة

---

## ادارة قضايا الحكومة

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### المبدأ :

ادارة قضايا الحكومة — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بشأنها —  
النص على نيابتها عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها او عليها  
من دعاوى — مؤداه انها لا تملك الا مهمة الدفاع — تقدير ملائمة رفع  
دعاوى الحكومة من عدمه متروك للجهة الحكومية صاحبة الشأن — ليس  
لادارة القضايا غير تقديم رايها للجهة الحكومية على سبيل المشورة .

#### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ينص في مادته الثانية على ن  
« تتوب ادارة القضايا عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها  
او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى  
الجهات الاخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » . ويؤخذ من  
هذا النص ان العلاقة بين ادارة القضايا والجهات الحكومية هي علاقة  
نيابة قانونية ، ومعنى ذلك ان القانون وحده هو الذي يحدد نطاقها ومداها .  
وبما انه قد جاء في الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٧٤ بإنشاء لجنة  
قضايا الحكومة ، ان هذه اللجنة تدير الدفاع وتتقدم به ، فان المقصود  
بنيابة الادارة من الحكومة فيما يرفع منها او عليها من قضايا هو ان يكون  
ذلك في حدود ادارة الدفاع عنها فقط ، وهذا يعني ان ادارة قضايا  
الحكومة لا تملك الا ادارة الدفاع عن حقوق الحكومة ومصالحها المختلفة ،  
ومن الواضح ان الذي يقرر بصفة نهائية جدوى الادعاء بالحق من عدمه ،  
هو الجهة التي تتمسك به وليست الجهة التي نيظ بها فقط تولى الدفاع  
عنه ، وبمعنى آخر يمكن ان يقال ان مسألة ادارة الدفاع هذه هي مسألة  
يأتي دورها بعد ان تقرر الحكومة بصفة نهائية تمسكها بالحق الذي تطلب  
رفع دعوى به ، وهذا لا يمنع — بطبيعة الحال — ادارة القضايا من تقديم  
رايها للجهة الحكومية على سبيل النصيح والمشورة . بيد انه تهتى دائما



الكلية الأخيرة لهذه النجدة الحكومية ، ماذا أصرت على رفع الدعوى خلافا لما تراه إدارة القضايا تعين على الإدارة أن تقوم برفع الدعوى وأن تبث في شأنها اختصاصها القانوني المعتاد .

( فتوى ٥٧٨ في ١٨/١/١٩٥٦ )

قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة — اختصاصها بتبثيل الحكومة ومصلحتها العامة — اختصاص عام أصيل — عدم جواز توكيل محام من غير أعضائها إلا في حالة الضرورة القصوى .

ملخص الفتوى :

إن اختصاص إدارة قضايا الحكومة بالتبليغ عن الحكومة والمصالح العامة فيها يرفع منها لو عليها من قضايا هو اختصاص أصيل عام مصدره القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الذي جعلها المصالح العامة عن الحكومة والمصالح العامة ، وينبني على ذلك أنه لا يجوز توكيل محام عن الحكومة أو المصالح العامة كلفة من غير أعضاء هذه الإدارة ، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى . وفي ضوء هذه القاعدة يجب تفسير نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحابة أمام المحاكم الوطنية فيها جاء به من جواز قبول أحد المحامين في المرافعة أمام المحاكم من مصالح الحكومة ، فلا يجوز توكيل محام من غير أعضاء قضايا الحكومة إلا إذا توافرت حالة الضرورة القصوى ،

( فتوى رقم ٤٠٤ في ٢١/٥/١٩٥٦ )

قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشائها — تبثيلها الحكومة والمصالح العمومية في التقاضي — إدارة النقل العامة — مصلحة عامة تخضع لحكم هذا النص .

( م ٦ - ج ٣ )

### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة تنص على ان تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ومقتضى هذا الاختصاص ان تنوب ادارة القضايا نيابة قانونية عن الحكومة ومصالحها العمومية كافة ، سواء في ذلك المصالح التابعة للحكومة تبعية كاملة وبذلك التي منحت شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة التي يطلق عليها اصطلاح «المؤسسات العامة» . ذلك ان عموم النص وإطلاقه يقضيان بهذا التفسير .

ولما كانت ادارة النقل لمنطقة الاسكندرية — كما يؤخذ من احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشائها — هي مصلحة عامة تقوم على مرفق النقل العام بمنطقة الاسكندرية وقد خولها القانون الشخصية المعنوية ، فانها تعتبر مؤسسة عامة تابعة لبلدية الاسكندرية وخاضعة للسلطة التي تخضع لها بلدية الاسكندرية وهي وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ومن ثم تختص ادارة قضايا الحكومة بتمثيلها لدى جهات القضاء على اختلاف درجاتها وأنواعها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا : شأنها في ذلك شأن كافة المصالح العمومية .

(الفتوى ٤٤٤ في ١٩٥٦/٥/٣١)

قاعدة رقم ( ٢٢ )

### المبدأ :

إقامة الدعوى أمام المحكمة القضائية واختصاص مديرية الصحة وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها اهلية التقاضي — صدور الحكم ضد مديرية الصحة — النعى على الحكم بمخالفته للقانون لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة — غير مستبعد — . أساس ذلك : أن حضور محامى الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى — ادارة قضايا الحكومة وفقاً لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع من دعاوى على اختلاف أنواعها — أو عليها أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها .

### ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما تدفع به الطاعنة من ان الحكم المعلن فيه قد خالف القانون تأسيسا على ان الدعوى رقم ١٣ لسنة ٢٢ القضائية قد اقيمت امام المحكمة التأديبية بالاسكندرية على مدير الشؤون الصحية وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها اهلية التقاضي ، فانه بالاطلاع على محاضر جلسات المحكمة يبين ان الدعوى قد نظرت لجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وحضرها الاستاذ ..... عن الحكومة والتمس اجلا للرد على الطعن وتقديم مستندات ، ويجلسه ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ حضرها نفس المحامي عن الحكومة اصلا لتنفيذ القرار السابق .

ومن حيث ان ادارة قضايا الحكومة تندب — طبقا لقانون تنظيمها — عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيها يرفع من دعاوى على اختلاف انواعها منها او عليها امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . واذ حضر محامى الحكومة فى الدعوى رقم ١٣ لسنة ١٢ القضائية المرفوعة امام المحكمة التأديبية بالاسكندرية ضد مدير مديرية الصحة بالاسكندرية فان حضوره يكون قد صحح شكل الدعوى ، وعلى هذا الوجه يكون دفع الطاعنة على غير اساس من القانون متعيينا رفضه .  
( طعن ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

### المبدأ :

حضور محامى الحكومة جلست المحكمة وهو التقب القانونى عن الدولة فيها تقيمه او يقام عليها من القضية وابداء دفاعه وتقديمه مستنداته ومذكرات فى الدعوى امام محكمة القضاء الادارى او المحكمة الادارية العليا — انعقاد الخصومة بين اطرافها بما لا يقتل معه اى ذمع بعدم قبول الدعوى فى هذا الخصوص أثناء نظر الطعن .

### ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالدفع المثار بعدم قبول الطعن بالنسبة لوزير الملك ووزير التليفنت ووزير الصحة الاتهم لم يكونوا خصوما فى

الدعوى امام محكمة القضاء الإدارى وكذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرمعها على غير ذى صفة لأنها أقيمت ضد مدير عام النيابة الإدارية وليست له أهلية التقاضي إذ هي معقودة بأوزير العدل بصفته غائبات من الإطلاع على محاضر الجلسات سواء تلك التى عقدتها هذه المحكمة أو محكمة القضاء الإدارى أن محامى الحكومة وهو النائب الثانوى عن الدولة إنما تنفيه أو يقام عليه من اقضية قد تمثل فى تلك الجلسات وأبدى دفاعه وقدم المستندات والمذكرات وبهذا انعقدت الخصومة صحيحة بين أطرافها أمام كل من المحكمتين مما لا يقبل معه بعد ذلك أى دفع فى هذا الخصوص وعلى ذلك يكون الطعن مستوفيا لأوضاعه الشكلية .

( طعن ١٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ )

#### قاعدة رسم ( ٢٤ )

##### المستند :

إدارة قضايا الحكومة - هيئات عامة « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » - قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ نصه - فى مادته السادسة على أن هذه الإدارة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها - شمول عبارة « المصالح العامة » الهيئات العامة ، إذ هي لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة - مفاد نصوص هذا القانون أن الهيئات العامة ، شأنها شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، ينعقد لها الاختصاص فى مباشرة قضاياها بنفسها وتملك قتلونا أن توكل المحامين بها فى الحضور والمرافعة عنها امام جهات القضاء - ليس من شأن هذا الاختصاص إلغاء النيابة المقررة لإدارة قضايا الحكومة فى هذا الصدد - مثال : الاختصاص بمباشرة قضايا الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية معقود لها بالإضافة الى إدارة قضايا الحكومة .

##### ملخص الفتوى :

ان قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ ينص فى مادته السادسة على أن « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة

والمصالح العامة والمجالس المحلية فيها يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم أنها صور الإعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل بها بجهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري أو أية هيئة قضائية أخرى . ولرئيس إدارة قضايا الحكومة أو لمن يفوضه أن يتعلق مع المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم في مباشرة دعوى خاصة بالحكومة أو المصالح العامة أو المجالس المحلية أمام المحاكم الأجنبية « . كما نص قانون المرافعات في المادة ١٣ منه على أنه فيما عدا ما نص عليه في قوانين خاصة تسلم صورة الإعلان على الوجه الآتي :

١ — ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومكيري المصالح المختصة والمحافظين أو من يقوم مقامهم فيها عدا صحفه الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو غروها بالإتاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها .

٢ — ما يتعلق بالأشخاص العامة ينلم للثائب عنها ثاتونا أو أن يقوم مقامه فيها عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو غروها بالإتاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها « .

وقد استقر الرأي في تفسير هذه النصوص على أن إدارة قضايا الحكومة تنوب عن الهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، بحسبان أن الهيئات العامة تندرج في عموم المصالح العامة ، إذ هي لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت للشخصية المعنوية . لتتمتع بقدر من الاستقلال في ممارسة النشاط المرفق الذي تخصصت للقيام عليه ، وهذه النية ليست رهينة بإرادة إدارة قضايا الحكومة أو بإرادة الهيئة العامة . فهي ليست من قبيل الوكالة ، وإنما هي اختصاص قرره القانون لجهة نشاط بها النيابة عن الحكومة والمصالح العامة وما إليها ، فهو يدخل في نطاق ترتيب المصالح ، ويتعين ممارستها على النحو الذي رسمه المشرع له .

ومن حيث أن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ نص في المادة ٥٤ منه على أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قديمهم » . كما نص في المادة ٥٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها - مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التى يعملون بها » .

ومقاد هذه النصوص أن الشرع يقرر للمحامين العاملين بالهيئات العامة صلاحية تخويلهم المرافعة عنها كما أنه يسلم بحضورهم عنها أمام المحاكم ، ويحظر عليهم الحضور لغير هذه الجهات التى يعملون بها ، وذلك ، يعنى أن الهيئات - العامة - شأنها شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - - تعتد لها اختصاص فى مباشرة قضاياها بنفسها ، وتلك قانونا أن توكل الممثلين العاملين بها فى الحضور والمرافعة عنها أمام جهات القضاء ، بذلك يستقيم ما قرره الشرع لهؤلاء المحامين من صلاحية فى هذا الخصوص .

ويساند ذلك أن مشروع نص المادة ٥٤ من قانون المحاماة كان ينص على أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن أنوزارات ومصالح الحكومة والإدارات المحلية والهيئات العامة أعضاء إدارة قضايا الحكومة الحاصلون على درجة الليسانس فى القانون أو ما يعادلها » .

كما يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمقشآت المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قديمهم » .

ويتضح من مشروع هذا النص أنه كان يقوم على فكرة التمييز بين الحكومة والمصالح العامة والهيئات العامة والمحلية من جهة وبين المؤسسات العامة والشركات والجمعيات من جهة أخرى ، فكان يساوى بين الهيئات

العامة والحكومة ويعطى لإدارة قضايا الحكومة الاختصاص بمباشرة قضاياها على عكس المؤسسات العامة وما إليها حيث ينيط بها مباشرة قضاياها عن طريق المحامين العاملين بها . . . غير أنه تقرر حذف الفقرة الأولى من النص سالف الذكر ، مع نقل التهيئات العامة إلى الفقرة الخاصة بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ، وذلك واضح الدلالة على أن المشرع بعد أن كان قد أنجزه إلى تقرير حكم لمباشرة قضايا الهيئات العامة يماثل الحكم المقرر في قانون إدارة قضايا الحكومة ، عدل عن هذا الاتجاه وأثبت لهذه الهيئات مكانة في مباشرة قضاياها بواسطة المحامين العاملين بها ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . كما أن الجمع بين اتجاهات جميعا في مضمون نص واحد ينطوي على حكم معين ، من شأنه أن يحول دون حرمان الهيئات العامة من الاستفادة من هذا الحكم وأخراجها من زمر الجهات التي سوى المشرع بينها جميعا .

ولا يعترض على تلك النتيجة بأنها تخالف ما قرره المشرع في قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات من نيابة لهذه الإدارة تتفرد بها في مباشرة قضايا الهيئات العامة ، ذلك مردود بأن هذه النتيجة تفرقت بقانون المحاماة ، أي بإداة هي في مرتبة كل من قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات ، مما يعمين معه أعمالها دون التجزؤ من أن تتصلبم بقاعدة أعلى منها في تدرؤ مراتب التفرؤ .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن للهيئات العامة طبقا للنصوص المستحدثة في قانون المحاماة — أن تباشر قضاياها بنفسها عن طريق المحامين العاملين بها غير أن هذه المكانة ليس من شأنها إلغاء النيابة المقررة لإدارة قضايا الحكومة في هذا الصدد ، فهذه النيابة — كما سنف البين — اختصاص قرره المشرع لجهة أولاها مرتق الدفاع عن الحكومة والمصالح العامة ، ولم يتضمن قانون المحاماة نصا يقرر صراحة إلغاء هذا الاختصاص بالنسبة إلى الهيئات العامة ، كما أن أحكام هذا القانون لا تتعارض مع أحكام قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات تعارضا من شأنه أن ينسخ أحكامها ، فضلا عن أن ما ورد بقانون المحاماة ليس

تنظيمها شاملا للنيابة عن الهيئات العامة في قضاياها يؤدي الى نسخ التنظيم السابق عليه وانما كل ما ورد في هذا القانون هو اعطاء الهيئات العامة مكتة في مباشرة قضاياها الى جلب الاختصاص المقرر والمفوض لادارة قضايا الحكومة ، فهذه الادارة لازالت صاحبة اختصاص في هذا الشأن ويجوز ايضا للهيئة ان توكل المحامين العاملين بها في مباشرة قضاياها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الاختصاص بمباشرة قضايا الهيئة العامة للتهنيت الاجتماعية يعود لها بالاضافة الى ادارة قضايا الحكومة .

( فتوى ٤٠٤ في ١٦/٥/١٩٧١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥ )

##### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة طبقا للاحكام الواردة في القانون المنظم لكل منها - امتداد هذا الاختصاص للمسائل والمنازعات الخاصة بمؤسسة التامينات الاجتماعية رغم انشاء ادارة قانونية بهذه المؤسسة طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الادارات القانونية في المؤسسات العامة .

##### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الادارات القانونية في المؤسسات العامة . ونصت المادة الاولى منه على ان تسمى احكام هذا القرار على المؤسسات التي يسرى في شأنها القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة ، وتلك هي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية .



وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على أن تعين مؤسسة التأمينات الاجتماعية من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي . ونتيجة ذلك نن ترى على هذه المؤسسة أحكام القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ المنشور اليه ، التي تنص المادة ٢ منه على أن ( تنشأ في كل مؤسسة من المؤسسات المشار اليها في المادة السابقة إدارة قانونية تختص بمباشرة القضايا التي ترفع من المؤسسات أو الشركات التابعة لها أو التي ترفع عليها ، كما تختص بإبداء الفتاوى والآراء القانونية التي يتطلبها سير العمل ، وصياغة اللوائح والعقود وإبداء الرأي فيها كما تتولى إجراء التحقيقات التي تكلف بإجرائها . ومراقبة تطبيق المؤسسة أو الشركة للقوانين واللوائح والأنظمة السارية . وتكسبون الإدارة المذكورة مسئولية عن مباشرة كافة هذه الاختصاصات أهم رئيس إدارة المؤسسة ) .

ويجب بمقتضى هذا أن تنشأ في مؤسسة التأمينات الاجتماعية إدارة قانونية يعهد اليها بالاختصاصات الفنية في المادة ٢ من القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ٦١ المشار اليه .

ولما كانت اختصاصات القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة في مواجهة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وهي مصلحة عامة في تطبيق كل من المادتين ٤٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، تختص بما تنص عليه هاتان المادتان من أن « تختص الإدارات بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة وفحص المنظمات الإدارية ولا يجوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الإدارة المختصة » . وأن « تتولى الإدارات صياغة مشروعات القوانين التي تترجمها الحكومة وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية والقوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصمة التشريعية » وللوزارات والمصالح أن تعهد الى الإدارات بأعداد ما تدرى احالته اليها من المشروعات السابقة » .

وإذا كان التشابه قائما بين بعض اختصاصات الإدارة القانونية في المؤسسة واختصاصات إدارات الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، خاصة فيما يتعلق بمرئى الاقتاء والصياغة ، الا انه يلاحظ أن الفارق بينهما في هذا الجهاز عنه في الجهاز الآخر واضح ، ذلك أن مجلس الدولة وهو هيئة مستقلة عن الحكومة والمصالح العامة ، يمثل أحد أجهزة الرقابة الرئيسية في الدولة ، وقد استند بمقتضى هذا الوضع ووفقا لقانون تنظيمه ولاية عامة تنبسط على مختلف الامور القانونية في سائر مصالح وهيئات الدولة ، القصد منها كفاءة المشروعية وحسن تنفيذ وتطبيق القانون في مباشرة هذه المصالح والهيئات الأوجه نشاطها المختلفة ، أما الإدارة القانونية بالمؤسسة فهي جزء من المؤسسة وأحدى إداراتها ، وهي تتولى وفقا للمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ اختصاصاتها في حدود ما يتطلبه سير العمل وتساك من مباشرة هذه الاختصاصات أمام رئيس مجلس الإدارة .

وأذا كان انشاء الإدارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية يخولها الاختصاصات المقررة في قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، إلا أن هذا الوضع لا يؤثر على صلتها بمجلس الدولة التي تظل محكمة بالنصوص المخار إليها فيما تقدم وهذا هو الأمر الحادث بالنسبة إلى سائر الوزارات والمصالح ، حيث تعرض على مجلس الدولة سائر الموضوعات التي يختص بنظرها طبقا لتلك النصوص ، ذلك بالرغم من وجود إدارات قانونية متخصصة فيها ، كما أنه كثيرا ما ترد تلك الموضوعات من هذه الإدارات القانونية ذاتها .

وفيما يتعلق بصلة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإدارة قضايا الحكومة فانها تتحدد بما تنص عليه المادة ٢ من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ من أن ( تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ) .

وتعتبر ادارة قضايا الحكومة بمقتضى هذا النص صاحبة اختصاص اصيل فى النيابة عن الحكومة والمصالح العامة وتمثيلها امام القضاء . غير انه يلاحظ أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحكمة امام المحاكم قد حول الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة للاختصاص مباشرة قضايا هذه المؤسسات والمرافعة فيها اذ تنص المادة ٢٦ من هذا القانون على ان ( يقبل للمرافعة امام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة بوزارة الاوقاف أو المؤسسات العامة والهيئات ائنى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محلو اقليم هذه الجهات الحاصلين على شهادة الليسنتس أو ما يعادلها أو أحد المحامين .. ) .

وطبقا لنص المادة ٢٦ المشار اليها وما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧١ لسنة ١٩٦١ ، ينعقد للادارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية اختصاص مباشرة قضايا هذه المؤسسة غير انة ليس مايحول دون ان تمهد المؤسسة ، تحت أى ظرف من الظروف ، لادارة قضايا الحكومة مباشرة بعض قضاياها امام القضاء ، وذلك اما على وجه الاستقلال والافراد أو بالتعاون والمشاركة مع الادارة القانونية فيها . وفى كل هذه الاحوال تستهد ادارة قضايا الحكومة اختصاصها من كونها صاحبة ولاية عامة فى النيابة عن الحكومة والمصالح العامة امام القضاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية السومية الى أن انشاء الادارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ، مما يخولها الاختصاصات التى نص عليها هذا القرار ... على ان هذا الوضع لا يؤثر على صلة كل من مجلس الدولة وادارة قضاب الحكومة بهذه المؤسسة التى تظل محكمة بالنصوص الواردة فى قانون تنظيم هاتين الهيئتين ، ويعتبر ان لكل منهما ولاية عامة فيما يتعلق بما تبشره من اختصاصات .

( فتوى ٥١٢ مى ٢٦/٨/١٩٦٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٦ )

#### المبدأ :

دعوى - صفة في الدعوى - وكالة ادارة قضايا الحكومة -  
طبيعتها - وكالة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والهيئات الصامة  
في الدعاوى التي ترفع منها وكالة قانونية - لا تملك الحكومة اجراء  
صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها  
في اجراء الصلح أو التنازل - لادارة قضايا الحكومة - عدم  
الاعتداد برغبة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في التنازل عن احد الطعون  
التي تباشرها نيابة عنها .

#### ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن  
تنظيم ادارة قضايا الحكومة ان هذه الادارة تنوب عن الحكومة والمصالح  
العامة والهيئات العامة في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها لدى المحاكم  
على اختلاف انواعها ودرجاتها فادارة قضايا الحكومة وكالة عن الحكومة  
والمصالح والهيئات العامة وكالة قانونية في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها  
لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولا تملك الحكومة اجراء  
صلح أو تنازل عن دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها في  
اجراء الصلح أو التنازل (م) ومتى كانت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قد  
أبدت رغبتها في عدم الاستمرار في هذا الطعن والتنازل عنه وكان ذلك أثناء  
مباشرة ادارة قضايا الحكومة لهذا الطعن وكان الثابت ان ادارة قضايا  
الحكومة قد أبدت رغبتها في استمرار السير في الطعن فلهذا يمتنع عدم  
الاعتداد برغبة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في التنازل عن هذا الطعن  
واستمرار الخصومة حتى يتم الفصل فيه .

( طعن ١٠٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

## قاعدة رقم (٢٧).

### المبند:

الجهة المختصة باقتراح الصلح في دعوى تباشرها إدارة قضائية الحكومة هي إدارة قضايا الحكومة التي يتعين اخذ رأيها في الدعوى التي تباشرها - الجهة المختصة بالبت في الصلح هي المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة طبقا لنص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ - اختصاص مجلس الدولة في مسائل الصلح متى بلغت قيمته خمسة آلاف جنيه .

### ملخص الفتوى :

ان وزارة الخزانة في الاقليم الشمالى نظمت بمقتضى المرسوم التشريعى رقم ٧٥ بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٩٤٧ الذى حدد صلاحيات هذه الوزارة وتنظيماتها وهيئاتها المختلفة ومنها المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة الذى يبين المادة الرابعة من هذا المرسوم اختصاصه وهى دراسة المشاريع الاساسية المتعلقة بالموارد العامة والامور المالية والتنظيم المالى والبت في اقتراحات مديرية القضايا بشأن اقبله الدعوى او عدها او الكف عن متابعتها عندما تستدعى مصلحة الخزانة انتهاء القضية بطريق التسوية او التحكيم .

ويستدل من نص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ان المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة يختص فيها بتعلق بدعوى الحكومة بالمرتين :

اولها - اقبالة الدعوى لو عدم اقبلتها .

والثاني - الكف عن متابعة الدعوى عندما تستدعى مصلحة الخزانة انتهاء الدعوى بطريق التسوية او التحكيم .

وقد عدل هذا الوضع بصحور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة .

فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن « تنوب هذه الإدارة ( أى إدارة قضايا الحكومة ) عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا » كما نصت المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز إجراء صلح فى دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها فى إجراء الصلح ، كما يجوز لهذه الإدارة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها » . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون مجلس الدولة .

ويستند من هذين النصوص :

أولا : — أن إدارة قضايا الحكومة هى الجهة المختصة بتمثيل الحكومة ومصالحها والنسبة عنها قانونا فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

ثانيا : — عدم جواز الصلح فى دعوى تباشرها إدارة قضايا الحكومة إلا بعد أخذ رأيها فى إجراء الصلح .

ثالثا : — أن لإدارة قضايا الحكومة أن تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها .

رابعا : — هذا الاختصاص المخول لإدارة قضايا الحكومة لا يخل باختصاص مجلس الدولة .

ومقتضى ما تقدم أن هذا القانون قد قيد سلطة المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة فى إجراء الصلح فى الدعاوى التى تباشرها إدارة قضايا الحكومة بضرورة أخذ رأيها فى إجراء الصلح .

كما نصت المادة ٢/٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على أنه « لا يجوز لاية مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز نقدا أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه غير استثناء الإدارة

المختصة ( أى ادارة الفتوى والتشريع المختصة ) « وهذا النص يقيّد نص المادة (٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ السالف الذكر ، فقد وردت عبارته عليه مطلقة بحيث تتناول فى عمومها وإطلاقها صور الصلح كافة سواء امكن فى نزاع رفعت به دعوى أو كان فى نزاع لم ترفع به دعوى بعد ، يؤيد هذا النظر الفقرة الأخيرة من المادة (٣) من قانون ادارة قضايا الحكومة التى تنقضى بلخذا رأى ادارة قضايا الحكومة فى اجراء الصلح فى دعوى تباشرها أو اقتراح الصلح على الجهة المختصة وذلك مع عدم الاخلال بالحكام قانون مجلس الدولة ، والمقصود فى هذا الخصوص حكم المادة ٢/٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليها التى أوجبت استفتاء ادارة الفتوى والتشريع المختصة فى كل صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمة فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه ، وفنى عن البيان ان اختصاص البت فى الصلح لا يزال مقتررا للمجلس الاستشارى لوزارة الخزانة .

لهذا انتهى رأى الى ان المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة لا يزال مختصا بالبت فى الصلح فى المنازعات والدعاوى التى تكون الحكومة طرفا فيها ، وان ادارة قضايا الحكومة تختص بملقترح الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ، وانه يعمين اخذ رأى ادارة قضايا الحكومة فى الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ، وأنه يجب اخذ رأى مجلس الدولة ( ادارة الفتوى والتشريع المختصة ) فى كل صلح تجاوز قيمته خمسة آلاف جنيه سواء كان الحق المنازع عليه مرفوعة بشأنه دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة أو لم يكن » .

( فتوى ١٩٢ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨ ) .

مساعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

وظيفة ادارة قضايا الحكومة هى نائب قانونى عن الحكومة - تركيبة الوزير أحد موظفي وزارته المحالين الى مجلس التدبير - لا يؤثر على رفع الدعوى التأديبية ولا يؤدى الى عدم قبول الطعن فى القرار الصادر من هذا المجلس - أساس ذلك .

#### ملخص الحكم :

ان ادارة قضايا الحكومة « تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيها ويرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ .  
فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فهى والحالة هذه تنوب نيابة قانونية عن الحكومة فى رفع الطعن وغنى عن البيان أن كتاب الترقية الصادر من وزير الخزانة الى مجلس التانيب لصالح احد الموظفين المحليين اليه لا يخرج عن كونه مجرد ابداء رأى فى الموضوع لا يؤثر على رفع الدعوى التانيبية ولا على قبول الطعن المقدم فى القرار انصدر عن مجلس التانيب فضلا عن أن الوزير لم يصدر قرارا بعدم الطعن .

( طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٥ هـ )

#### ملحظة رقم ( ٣٩ )

#### المبدأ :

اتارة قضايا الحكومة - مهمتها الدفاع عن الحكومة فى مختلف المنازعات - المنازعات المتعلقة بالمسائل الشرعية - التاهيل العلى اللازم فين يتولون الدفاع فيها .

#### ملخص الحكم :

ان الاوضاع الادارية يداره القضايا كانت ولا تزال تنضى بان تنشأ فى تلك الادارة اقسام متعددة تضطلع بمختلف نواحي المنازعات الخاصة بالحكومة ، ومن هذه الاقسام قسم شرعى يتصل عمله بتاهيل المطعون عليه ، وقد نظم هذا القسم على أن يكون من اختصاصاته تولى القضايا الشرعية الخاصة ببيت المال ، وهذا يقتضى التدخل فى القضايا الشرعية لاثبات حق بيت المال ، ومن الطبيعى أن يعين فيه من يكون تاهيله متفقا وهذا النوع من القضايا ، وأجازة القضاء الشرعى هى المؤهل الذى يعول عليه فى التعيين فى مثل هذه الوظائف ، سواء فى القضاء الشرعى أو فى الوظائف النظرية .

( طعن ٣٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٦ هـ )



قاعدة رقم ( ٤٠ )

المبدأ :

شروط تعيين أعضاء قضايا الحكومة الفنيين وتحديث مرتباتهم - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة - إحالته في ذلك الى ما نص عليه قانون استقلال القضاء بخصوص رجال النيابة العامة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة قد أحال في مادته السابعة الى ما نظمه قانون استقلال القضاء في خصوص رجال النيابة العامة بالنسبة لتحديد مرتبات الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم ، فنصت هذه المادة ( معلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٨ ) على ان « يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة .. لها المستشارون والمستشارون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشاري قسم الرأى والتشريع بمجلس الدولة ومستشارية المساعدين وشأن بقى الموظفين الفنيين في ذلك شأن مستشاري رجال النيابة العمومية » وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسرى في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين »  
( طعن ١٣٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١ )

قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ :

موظف فني بإدارة قضايا الحكومة - شروط تعيينه - عدم اشتراط الحصول على مؤهل معين في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة - الرجوع الى القواعد العامة في هذا الشأن - ضرورة الحصول على مؤهل عال - إجازة القضاء الشرعى من قبيل المؤهلات العالية التى ترفع للمعين في ظل القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة لم ينص على شروط خاصة بشأن المؤهل الذى يعول عليه في التعيين ، وإن كان

( ج ٧ - ٣ )

قد نص في مادته السادسة على أن « يسوى الموظفون الفنيون فيما يتعلق بالمرتبة والمرتبات برجال النيابة الأهلية ... » فعين مستواهم الوظيفي وجعلهم في هذا الخصوص نظراء لرجال النيابة ، دون تعيين الشروط اللازمة في المرشح من حيث المؤهل ، كما فعل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٤ ، إذ اتجه في الصياغة اتجاها آخر ، بأن عني بالنص على وجوب حصول المرشح على درجة الليسانس . وغنى عن القول أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ ، وقد سكت عن تعيين هذه الشروط ، بأنه يرجع إلى أحكام الدكرتو الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المالكين في مصالح الحكومة ، وهو ذلك الدكرتو الذي صرح في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز انتخاب مستخدمي المصالح إلا من المترشحين للذين من الأنواع الآتية ... » ( الثالث ) المترشحون الحائزون على دبلومة من مدرسة عليا تابعة لنظارة المعارف العمومية أو دبلومة نالوها خارج القطر واعتبرت كالدبلومة المصرية المصادرة لها طبقا لنص الأبر المالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ » . ولا جدال في أن اجازة القضاء الشرعي التي حصل عليها الملغون عليه في سنة ١٩٢٧ هي من قبيل المؤهلات العالية التي عنها الدكرتو سالت الذكر .

( طعن ٣٠٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٢ )

#### المبدأ :

موظف في إدارة قضايا الحكومة — تعيينه — صدته وفقا للقوانين التي كانت تحكم التعيين وقتئذ — استحقاقه للترقية إلى الدرجات التالية متى توافرت فيه شروطها .

ملخص الحكم :

متى كان تعيين المدعي بإدارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا ، ثم أبقى عليه عند إعادة تشكيل إدارة القضايا في سنة ١٩٤٦ ، فمن حقه أن يأخذ حقه في الترقية متى توافرت فيه شروطها .

( طعن ٣٠٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٣ )

المبسدا :

موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة — تعيينه — اشتراط القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الحصول على ليسانس الحقوق — تطبيق هذا الحكم يكون بالنسبة لمن يعين منذ العمل بالحكم القانون المذكور — لا محل للنزاع فى صلاحية من عين قبل ذلك ولم يكن حاصلًا على المؤهل المذكور للبقاء فى وظيفته ، والا كلف فى ذلك تطبيق للقانون بأثر رجعى .

ملخص الحكم :

ما دام تعيين المدعى فى إدارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا فى ظل القوانين التى كانت تحكم هذا التعيين وقتذاك ، وهى لم تكن تتطلب اجازة الحقوق للتعيين فى الوظيفة الفنية بالإدارة ، فان صلاحيته للبقاء لا يجوز ان تكون محل منازعة بالاستناد الى ما استحدثه القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ من اشتراط حصول المرشح على اجازة الحقوق أو ما يعادلها ، لان المقصود بذلك هو المعين منذ العمل بهذا القانون ، دون المساس بمن تم تعيينه صحيحا قبل ذلك ، والا كلف ذلك تطبيقا للقانون الآخر بأثر رجعى دون نص .

( طعن ٣٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدا :

أقدمية بإدارة قضايا الحكومة — الفرار الصادر بتعيين محامين بإدارة قضايا الحكومة — عدم انفصاحه عن أقدمية خاصة لأحد المعينين — اعتبار ذلك ترتيبا لأقدميته بين زملائه على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه وفى الترتيب بعد زميله السابق — اعتبار أقدميته محدودة فى ذات انقرار — عدم رفعه الدعوى خلال السنتين يوما التالية — عدم قبولها لرفعها بعد الميعاد .

### ملخص الحكم :

ان للقرار الصادر من وزير العدل برقم ٨٧ فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٤ بتعيين عدد من القضاة ، ومن بينهم المدعى ، فى وظائف محامين من الدرجة الاولى بادرة قضايا الحكومة ، لم يغفل تحديد اقدمية خاصة بالمدعى على النحو الذى يزعمه ، وانما ترتيب اقدميته بين زملائه كان مقصودا فى القرار على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه واذا كانت اقدميته آخر من عين فى ذات الوظيفة قبله راجعة الى اول مايو سنة ١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر بها ، وكان القرار الصادر بتعيين المدعى فى ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٥٨ النافذ من يوم تسلمه العمل فى ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٤ لاحقا ، فان اقدمية المدعى تانى فى الترتيب بعد زميله السابق ، وذلك بالتطبيق للقاعدة العامة ، ما دام لم يفصح القرار عن اقدمية خاصة بالمدعى كما فعل بالنسبة لزملائه المعيّنين معه - القضاة الستة - اذ جعلت لهم اقدمية خاصة . وما دامت اقدمية المدعى تعتبر قانونا محددة فى ذات القرار ، حسبما سلف ايضاحه ، وقد بلغ به المدعى بكتاب فى ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٥٤ وكان هذا الايلاغ شاملا لكل ما صدر به القرار فيما يتعلق بالمدعى ، وكانت الاقدمية مستفادة قانونا على النحو المتقدم وتسلم العمل بموجب ذلك فى ٢٦ منه فكان يتمتع عليه ان يرفع دعواه خلال الستين يوما التالية ، ولكنه اتفاهم فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧ فتكون دعواه ، والحالة هذه ، غير مقبولة ، لرفعها بعد الميعاد .

( طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/١٣ )

قاعدة رقم ( ٤٥ )

### المبدأ :

ترقيات موظفى ادارة القضايا الفنيين - جريانها بالاقدمية مع الاهلية او بالكفاية الممتازة فى النسبة المعنية اذلك - اختلاف معنى الكفاية المتطلبة فى كل نسبة .

### ملخص الحكم :

ان الترقية بين رجال النيابة ومن في حكمهم من موظفي ادارة القضايا الفنين اما ان تكون بالأقدمية مع الاهلية في النسبة المعينة لذلك ، او بالكفاية الممتازة في النسبة المعينة لذلك أيضا ، وغنى عن البيان ان قاعدا الترقية في كل منطقة من هاتين المنطقتين تختلف في مفهومها وضوابطها عن الأخرى لما هو مسلم من ان مستوى الكفاية الممتازة اعلى تدريجيا من المستوى الآخر .

( طعن ٢٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

قاعدة رقم ( ٦ )

### المبدأ :

ترقيات موظفي ادارة القضايا الفنين — ترك اقدمهم فيها مجرد حداثة عهده بالعمل في الادارة — غير جائز متى كان عمل الموظف السابق على تعيينه عملا نظريا لعمل الادارة الفنى .

### ملخص الحكم :

لا يجوز ترك المدمى في الترقية مجرد حداثة في ادارة القضايا ، ما دام عمله السابق قبل تعيينه فيها هو عمل نظري لعمل الادارة الفنى ، ومثله لا يجوز اطراحه وترك تقدير القائم به من ثلثاه ، لان في اطراحه قطعاً للصلة بين ماضى المدعى في ذلك العمل وحاضره في ادارة قضايا الحكومة والقانون اذ اجاز تعيينه في هذه الادارة وخساب اقدميته السابقة عند التعيين ، انما قصد بداهة الى انه لا يجوز فصل الماضى عن الحاضر ، بل يجب احكام ربطهما ، وان يؤخذ في الاعتبار ما قدمه الموظف من جهد مثلى عليه في ذلك العمل النظري ، كما تقدر صلاحيته للترقية في الادارة على اساسه ، هذا الى ما ينطوى عليه من ماضيه وتخطيه في الترقية من غير ان يرجع الى نقص في كفايته الذاتية ، والاهلية للترقية هي بنطبيعتها ذاتية بالنسبة للموظف ، بينما تركه بخس منطلق

الإدارة مرده الى سبب غير ذاتي فيه ، وإنما هو بطبيعته موضوعي ،  
يدور حول دعوى حداثة المعين في ادارة القضايا ، ولو كان ذاته  
كثيرا ومبتازا .

( طعن ٢٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧ )

##### المبدأ :

المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة نائب بإدارة قضايا  
الحكومة - الدرجة المالية التي تعادل هذه الوظيفة في الكادر الملحق  
بالتقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الدرجة الثانية - المعبرة في التعادل  
بمتوسط مربوط الدرجة .

##### ملخص الحكم :

ان تقصى المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة نائب ببنيتها  
الأولى والثانية يبين ان الدرجة المعادلة لدرجتها كانت في كادر الدرجة  
الثانية وكذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي  
الدولة هي الدرجة الثانية ، وعندما تغير وضع هذه الوظيفة بحيث  
أصبحت من فئة واحدة بدلا من فئتين وادجت فيها وظيفة المنتخب الأول  
اختلفت هذه المعادلة ، إذ هيئت بدايتها الى ٥٤٠ جنيها وهي بداية مربوط  
الدرجة الثالثة بينما ظلت نهايتها مجاوزة لنهاية مربوط الدرجة الثانية وان  
كانت لا تزال دون نهاية مربوط الدرجة الأولى ولما لم تعد درجة هذه  
الوظيفة تتطابق تماما مع درجات الكادر العام لا من حيث البداية ولا من  
حيث النهاية ، أصبح لا مناص - اذا اقتضى الحال معادلتها بالدرجة  
المقابلة لها في الكادر العام - من التعويل في ذلك على متوسط مربوط  
الدرجة إذ أنه باختلاف البداية والنهاية يكون هذا المعيار هو السليم لاجراء  
التعادل المالي إذ أنه فضلا عن أنه يلائم في التقدير بين حدى الدرجة  
المالية فانه المعيار الذي تأخذ به التشريعات المالية والميزانيات في  
تقدير وتسويات مرتبات الموظفين ومعاييرهم باعتباره المعيار الدقيق لتقييم

الدرجة وانضباطها وإذا كان متوسط مربوط الدرجة المقررة لوظيفة النائب وقت صدور القرار المطعون فيه هو ٨١٠ جنيتها ، وكان متوسط مربوط الدرجات الثالثة والثانية والأولى المتداخلة فيها في الكادر العام هو ٦٦٠ ، ٨٧٠ ، ١٠٥٠ جنيتها فقد وضح أن المعادلة بين درجة نائب في الكادر الخاص وبين الدرجة الثانية في الكادر العام هي معادلة سليمة لا شائبة فيها .

ومن حيث أنه ليس مقبولا ، بعد أن سلكت درجات مائة ثلاث في درجة النائب ( ١٠٨٠/٥٤٠ ) أن يمتد بالحد الأعلى لمربوط هذه الدرجة معيارا تجرى على أساسه المساواة بينها وبين درجات الكادر العام ، لأن التزام هذا المعيار يقضى إلى نتائج لا يمكن تقبلها ، فالمرئى حديثا إلى وظيفة نائب وقد كان إلى عهد قريب في وظيفة مندوب لا يجاور ربطها المسالى حدود الدرجة الرابعة ( ٥٤٠/٣٦٠ ) لا تقبل منه المتعالية بالدرجة الأولى أو صار تعيينه بعد ذلك خارج قسم القضايا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، بقسم قسم قضايا الأوقاف ولا تقرأ روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر ، وعلى للفرض الجدلى فإن تعيين مثل هذا النائب في الدرجة الأولى رغم أن نهاية هذه الدرجة أعلى من نهاية مربوط وظيفته الفنية الشائبة بقسم القضايا ، لكان في هذا التعيين طرفة صارخة لا يسيقها الفضل ، وبإياها الحرص على تحقيق التعادل بين الدرجتين ، ولا ريب أن الأخذ بمعيار متوسط الدرجة هو أقرب إلى الحق وأبعد عن الشطط ، إذ به ينضبط مفهوم التعادل المتشود وليس فيه خيف على وضع سابق ، ولا اعتداء على حق مكسوب ، سيما وهو ينطوى في الغالب على مزايا يستفيد منها النائب المعين خارج قسم القضايا ، وعلى التفتي للمعاس بالوضع الوظيفي السابق ، فانه لا وجه لمجاعة الدمى في طلب المزيد من المزايا التي يخط بها التعادل ولا تقرأ روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر .

( طعن ١١١٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٨ )

المبدأ :

الموظفون الفنيون يقسم قضائيا وزارة الاوقاف - تنظيم القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ لتعيينهم بإدارة قضايا الحكومة أو بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم - حظر المادة الرابعة منه الطعن في التعيين وتحديد الأقدمية التي تمت طبقا له - لا ينصرف هذا الحظر الى قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية تقل درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي - جواز الطعن في هذه القرارات بالالغاء .

ملخص الحكم :

ان المشرع اجاز في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ تعيين بعض الموظفين الفنيين يقسم قضائيا وزارة الاوقاف في ادارة قضايا الحكومة وأوجب تعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم وأوجب تحديد أقدميتهم في قرارات تعيينهم كما أوجب تعيين من تركوا يقسم قضائيا الأوقاف بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم وقد نص المشرع - ونصده في ذلك كل جليا واضحا - الى أن الذين لا يعينون بإدارة قضايا الحكومة ينبغي ألا ينحدر بمستواهم الوظيفي من حيث الدرجة عن درجاتهم السابقة التي كانوا عليها يقسم قضائيا الأوقاف باكتفاء ما لحق بهم من كادر القضاء وميزاته وعلاواته فلم يرد أن يتركهم تحت رحمة وزارة الاوقاف تعيينهم في أية وظيفة وبأية درجة ولو أدنى من درجاتهم فيصعبهم الغبن مضاعفا ويجتمع بهم الحرمان من الكادر القضائي وميزاته والتعيين على درجات أقل من درجاتهم لا لثب جنوه أو طعن في كفاءتهم سوى ما ابتغاه الشارع من قصر التعيين في ادارة قضايا الحكومة على حيلة اجازته الحقوق كما أن المادة الرابعة صريحة في حظر الطعن على التعيين وتحديد الأقدمية التي تقع مطابقة لما نصت عليه أحكام المادة الرابعة بمعنى أنه متى عين عضو قسم قضائيا الأوقاف في ادارة قضايا الحكومة في وظيفة مماثلة لوظيفته التي كان عليها ونص على تحديد الأقدمية في قرار التعيين أو عين عضو يقسم قضائيا الأوقاف لم يقع له حظ التعيين في ادارة قضايا الحكومة في وظيفة



فنية أو إدارية لا تقل درجتها عن درجة التي كان عليها بالكادر القضائي فقد وقعت هذه التعيينات وتحديد تلك الأقدمية محصنة من أي طعن سواء بالإنشاء أو التعويض فلا يجوز أن يطعن أحد من رجال قضايا الحكومة على قرارات تعيين الوافدين عليهم من زملائهم أعضاء قسم قضايا الأوقاف فقد يرى أن هذا التعيين يمس به وأنه قد يصلح سببا في حرمانه من ترشيحه مقبلة إلى درجة أعلى كما لا يجوز أن عينوا بإدارة قضايا الحكومة أن يطعنوا على تحديد أقدمياتهم الصادرة في قرارات تعيينهم ولا أن ناتهم حظ التعيين بإدارة قضايا الحكومة أن يطلبوا إلغاء قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية ما دامت درجاتها لا تقل عن درجاتهم التي كانوا عليها وذلك لحكمة ظاهرة وهي أن المشرع قد انصرف قصده بهذا الحظر إلى حماية الأوضاع الحساسة المترتبة على عدم نقل بعض رجال قسم قضايا الأوقاف إلى قضايا الحكومة فقد نشأ هذا الحرج من أنها بقى في صلاحية الأعضاء الجديدين بهذا النقل بحكم كفاياتهم العلمية والذاتية فلم تروجها من إمساكها عن نقل البعض الآخر لأن تفسخ لهم باب الطعن في هذه القرارات سدا منها للذرائع ومنعا للجدل والمهاترات حول هذه الكفايات كناية وقصورا وهو أمر قد يتفق مع الصون لكرامة رجال كانوا زملاء لأعضاء إدارة القضايا وقد يصرفهم هذا الجدل حول صلاحيتهم عن الائتمار على عملهم في وظائفهم الجيدة كما أنه أراد أن يخلق باب المظاهرات في الأقدميات المحددة في قرارات النقل ذلك أن الأقدميات بين الأنداد تثير كثيرا من المهاترات وتوقظ اللجاجة بين زملاء مما يعكر الصو ويضمم روابط اللفة والتضامن بينهم وهو أمر يتنافى مع ما يجب أن يسود أفراد الفئة الواحدة من حسن الزمالة وماتة الود والصفاء وقد يؤثر على قلوبهم بعملهم على الوجه الأكمل فيضلل بذلك الصالح العلم وغنى عن البيان أن المشرع أبغى إبعاد التنارع واللجاج حول التعيين في هذه الوظائف أو الطعن بأنها وظائف تقل في احترامها ومركزها الأدبي وسلطانها عن وظائفهم التي كانوا يشغلونها ولكنه قيد هذا بشرط واحد وهو ألا تقل درجاتها عن درجاتهم الحالية أما إذا لم يعم من ينقلون إلى إدارة قضايا الحكومة في وظائف مماثلة لدرجاتهم أو لم تحدد لأقدميتهم في قرارات تعيينهم أو عين من تركوا بوزارة الأوقاف في وظائف فنية أو إدارية تقل درجتها عن درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي فإن هذه القرارات لا يمتد

اليها الحظر الوارد بالمادة الرابعة ولا تكون مخضنة من الطعن عليها بالالغاء .

ويخلص من كل ذلك أنه إذا صدرت القرارات المنفذة للقانون ٨٤ لسنة ١٩٥٩ في إطار الشروط التي أوجبتها المادة الثالثة منه فانها تقع حصينة من الالغاء وبمناى عن أى طعن الفاء أو تعويضاً أذ يضمن عليها الحظر الوارد بالمادة الرابعة حمايته أما إذا انحرفت عن تلك الشروط فإن الحظر لا ينظمها ولا يحميها ويكون من حق من صدر في شأنه أو من يضر بها أن يطعن عليها بالالغاء أو يطالب بالتعويض عنها ولا حجية فيها ذهب إليه الحكم المطعون فيه وما تقول به الحكومة من أن الحظر الوارد بالمادة الرابعة عام يشمل جميع القرارات سواء ما توافرت فيها الشروط التي أوجبتها المادة الثالثة أو ما لم تتوافر فيه تلك الشروط إذ لا تخصيص بغير مخصص لأنه فضلاً عما سبق تبيناه من عدم صحة ذلك فإن هذا القول مدحوش بأنه لا يعقل أن يستوجب الشرع شروطاً خاصة بالمادة الثالثة حماية للموظفين ثم يضمن حمايته وسلطانه على تلك القرارات التي تتصرف عن تلك الشروط التي وضعها والتي تتطوى على الانتقاص من الحقوق المكتسبة والأوضاع المستقرة للموظفين وقد كان في مقدوره لو أراد ذلك أن يتدخل من تلك الشروط بجعل سلطانها في تنفيذ أحكام هذا القانون مطلقاً من كل قيد .

وفي ضوء ما سلف بيانه يحق للطاعن أن يقيم طعنه على أنه عين في درجة أقل من درجته التي كان عليها بالكادر القضائي ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الطعن في غير محله .

( طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩ )

المبدأ :

نعيين — علاوة دورية — نعيين أحد العاملين بالكادر العام في إحدى الوظائف — التقيد بإدارة قضائية الحكومة بعد تعييننا مبتدأً منبت الصكة بوظيفته السابقة — أساس ذلك — نتيجة ذلك عدم استصحاب العامل عند تعيينه في إحدى الوظائف الفنية بإدارة قضائية الحكومة موعد علاوته السابقة بالكادر العام وإن يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات — مثال .

### ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على ما، خدمة المدعى انه حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٦ والتحق بالخدمة بمصلحة البريد اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بوظيفة من الدرجة السادسة وفى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ صدر قرار وزير العدل رقم ٢٩٩ بتعيينه فى وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بدعوى وزارة العدل وتدرج مرتبه الى ان وصل فى اول مايو سنة ١٩٥١ ٥٠٠ مليم و ١٦ جنيه ، وفى ١٦ من اكتوبر صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٢ بتعيينه فى وظيفة منسوب « ١ » بادارة قضائيا الحكومة بمرتبه .»

ومن حيث ان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضائيا الحكومة — الذى عين المدعى فى ظل العمل به — قد أحال الى ما نظمه قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون استقلال القضاء بالنسبة الى تحديد مهمات أعضاء ادارة قضائيا الحكومة وشروط تعيينهم فنص فى مادته السابعة ( معدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٢ ) على أن يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن الوكيل بمجلس الدولة ، ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٦٠٠ جنيها فى العام ويكون شأن المستشارين المكيين والمستشاريين المكيين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن المستشارين والمساعدين بمجلس الدولة وشأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العمومية ، وبذلك أصبح أعضاء ادارة قضائيا الحكومة خاضعين لأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون استقلال القضاء وجدول المرتبات الملحق بكل منهما على النحو المبين الذى نصت عليه المادة السابعة سالفة الذكر . وتأسيسا على ذلك فان تعيين أحد العاملين بالكادر العام فى إحدى الوظائف الفنية بإداره قضائيا الحكومة يعد تعيينا مبتدأ مثبت الصلة بوظيفة السابعة ، أساسه شروط وصلاحيات خاصة . ولا ينظر تمهية الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها العامل والدرجة المقابلة للتوظيف التى عين بها ، فبشأن العامل بهذا للتعيين مركز قانونى جديد غير المركز الذى كان ينظمه فى

الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانتهاه خدمته بها ولا يعتبر هذا المركز الجديد امتدادا للمركز السابق .

ومن حيث ان الأصل المقرر طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم مجلس الدولة والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والجدول الملحق بكل منهما — ان الملاوة الدورية تستحق بعد مضي سنتين من تاريخ التعيين ومن ثم فان العامل لا يستصحب عند تعيينه في احدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة موعد علاوته السابقة بالكامل العام ، وإنما يبدأ في حقه موعد جديد للملاوات .

ومما حيث انه ترتبنا على ما تقدم فإن المدعى بتعيينه في وظيفة منسوب « ١ » بإدارة قضايا الحكومة يكون قد خضع لنظام وظيفي منبثقة الصلة من النظام الذي كان خاضعا له ابان خدمته السابقة بوزارة العدل وبهذه المثابة فان هذا التعيين لا يعد نقلا فلا تحسب في حقه المدة التي قضاها في وظيفته السابقة ضمن المدة التي يستحق بانتضاها الملاوة في وظيفته الجديدة ، وهو قائم فعلا بالنسبة الى المدعى فقد منحته الجهة الادارية الملاوة الدورية الاولى بعد سنتين من تاريخ تعيينه بإدارة قضايا الحكومة وبذلك يكون هذا الاجراء قد تم صحيحا ومتفقا مع احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون .

( طعن ٢٨٧ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠ )

##### المبدأ :

تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على تشكيل لجنة التاديب والتظلمات يكون لها ولاية الفصل في المنازعات الادارية المتعلقة بشئون أعضاء قضايا الحكومة الغاء وتمويضا — القرارات الصادرة من لجنة التاديب والتظلمات في هذا الشأن نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية هيئة قضائية — اساس ذلك — تطبيق .

##### ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على ان تشكل لجنة التاديب والتظلمات

من أعضاء المجلس الأعلى منضما اليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الائتمانية وتختص هذه اللجنة بتأليب أعضاء الإدارة وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا في اختصاص القضاء . وتتصل اللجنة فيها ذكر بعد سماع أقوال العضو والإطلاع على ما يبيده من ملاحظات .

وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا في حالة التأليب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء . ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا لا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أنه الذکر هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري المحدد في قانون تنظيمية وسالبي لولايته فيما يختص بالدعوى المتعلقة بإلغاء القرارات الخاصة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها وقد انتهى قضاء المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ في الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية دستورية الى رفض الدعوى المقامة يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٥ المشار اليها فيما نصت عليه من اعتبار قرارات لجنة التأليب والتظلمات الصادرة في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها نهائيا ولا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة استنادا الى أن الشارع قد رأى بسلطته التقديرية أن يسند ولاية الفصل في المخازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة قضايا الحكومة إلغاء وتعويض الى لجنة التأليب والتظلمات التي استحدثت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وهي هيئة تؤلف من كبار أعضاء إدارة قضايا الحكومة يعتبرهم أكثر خبرة ودراية بشئونها وشئون القائمين عليها وأقدر من ثم على الفصل في منازعاتهم وذلك على قرار لجنة التأليب والتظلمات التي انشئت بمجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وكفل الأعضاء الجهتين ضمانات التقاضي من إبداء دفاع وملاحظات وسماع أقوال وصدر الأحكام بالأغلبية وتلك سمات الهيئات القضائية ان الشارع اذ عمل ذلك بعد جعل لأعضاء إدارة قضايا الحكومة حق التقاضي أمام جهة

حولها سلطة القضاء في منازعاتهم الإدارية وذلك في حدود حقه في اسناد مثل هذه المنازعات الى جهات أخرى غير مجلس الدولة متى اقتضى ذلك الصالح العام . . وغنى عن البيان أن مثل هذه الهيئة التي تقوم بالفصل قضائيا في منازعات أعضاء إدارة قضايا الحكومة تكبر في التاضى الطبيعي المختص بالفصل في منازعاتهم ومن ثم فلا يكون ثمة حرمان من حق التاضى الذى كفلته المادة ٦٨ من الدستور ولا مخالفة لنص المادة ١٧٢ من الدستور .

ومن حيث لما تقدم يكون القرار الصادر من لجنة التأديب والتظلمات بإدارة قضايا الحكومة بجلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٧٤ بشأن التظلم المقدم من الطاعن بطلب إلغاء القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٧٣ الصادر بإعادة تعيينه محاميا بإدارة قضايا الحكومة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أى هيئة قضائية ومن ثم يتمين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن المقدم من الطاعن عن هذا القرار والزامه المصروفات . . (طعن ١٨٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

##### المبدأ :

وجوب الانقل درجة الوظيفة المعار اليها العضوا الفنى بإدارة قضايا الحكومة عن درجة الوظيفة التى يشغلها بالإدارة - هذا الوجوب يتعلق بقرار الإعارة انشاء وتجهيدا ولا يمس استمرار الإعارة خلال مدة سريانها - اذا تمت الإعارة أو حدثت على نحو مخالف لذلك فإن المعار يتحمل قبوله هذا الوضع - يشترط ألا يقل راتبه في الجهة المعار اليها عن راتبه في الجهة المعار منها بمراعاة ما طرأ عليه من زيادات بسبب الترقية والعلاوات - تطبيق ذلك على المعارين من الأعضاء الفنيين بإدارة قضايا الحكومة الى هيئة قناة السويس - يتمين ألا يقل الراتب المقطوع الذى يحصل عليه كل منهم في الهيئة ، بما فيه اعانه غلاء المعيشة والبدلات المترتبة ، عن راتبه الاصلى في الإدارة مضافا اليه اعانه غلاء المعيشة ، على ألا يجاوز نهاية مربوط الراتب المقطوع .

##### ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص بالانقل الدرجة المالية للوظيفة التى

يعار إليها عضو مجلس الدولة عن درجة الوظيفة التي يشغلها ، وتمس المادة السابعة من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بأن يكون شأن الأعضاء الفنيين بالإدارة شأن اقرانهم في مجلس الدولة بالنسبة الى المرتب والمعاش وشروط التعيين ، الا ان هذا التمييز انما يتعلق بقرار الاعارة انشاء وتجديدا ولا يمس استمرار الاعارة خلال مدة سريانها المحددة لذلك فان المعار يتحمل نتيجة قبوله هذا الوضع على انه لا يجوز ان يقل راتب العايل المعار في الجهة المعار اليها بعد ترقيته او منحه علاواته في الجهة المعار منها وطوال مدة الاعارة من الراتب المقرر له في الجهة المعار منها فلا يضر بسبب استمرار الاعارة وحتى انتهائها بأن يصرف اليه راتب يقل عن مرتب وظيفته الأصلية .

ومن حيث انه بالنسبة لمن يعارون الى هيئة قضاة السويس فان مراكزهم القانونية من حيث الدرجات التي يعينون عليها او الوظائف التي يشغلونها انما تحدده القرارات الصادرة باعارتهم على التفصيل المتقدم اما بالنسبة لرواتبهم فالمستفاد من لائحة وكبر موظفي هيئة قناة السويس انه ثمة بدلات وعلاوات كان يتقاضاها الموظفون الميعنون بالهيئة قبل تطبيق هذه اللائحة ومن بينها بدل السكن وبدل الاعباء المالية وعلاوات غلاء المعيشة وقد غضت هذه اللائحة بتجديدها بالنسبة للموظفين الميعنين قبل صدورها ليتكون من جللتها مرتب اضافي واحد بالنسبة لهؤلاء الموظفين وضما الى الرواتب الأساسية ان يعينون اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة في صورة رواتب مقطوعة بحيث لا تمتد هذه الرواتب المقطوعة ان تكون رواتب الدرجات والوظائف التي يعين عليها العاملون بهيئة قضاة السويس او المعارون للعمل بها ومن ثم لا يجوز في الأصل ان تقل الرواتب الأصلية بالجهات التي يعارون منها بعد ترقيةهم او منحهم العلاوات فيها من المرتبات المقطوعة التي يحصلون عليها فعلا في الهيئة الا انه ومنذ اصبحت اعانة غلاء المعيشة المقررة والبدلات الاخرى في الراتب المقطوع فانه يتمين الا يقل الراتب الاخر الذي يحصل عليه العايل المعار فعلا عما يتقاضاه من راتب اضافي في الجهة المعار منها مضافا اليه اعانة غلاء معيشته المقررة وهذه الجهة .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه لا يترتب على ترقية المعار

في وظيفته الأصلية بمرضى بقوة القانون في الجهات المعار اليها لمن  
يتمين أن يصدر بذلك قرار ادارى من الجهة المعار اليها بما لها من سلطة  
تقديرية في هذا الشأن وبمراعاة وجود وظيفة أعلى خالية يمكن تمييزه فيها  
فاذا لم يصدر هذا القرار واستمر المعار شاغلا للوظيفة المعار اليها والتي  
أصبحت بعد ترقيته أدنى من وظيفته الأصلية يستحق راتبه الجديد في  
وظيفة الأصلية مدة إعارته وإذا ما جددت الإعارة فلا يجوز تعيينه في  
درجة مالية تقل من الدرجة المالية لوظيفته الجديدة وإذا تجددت الإعارة  
على نحو يخالف ذلك واستمر المعار في الوظيفة المعار اليها التي أصبحت  
بعد ترقيته أدنى من وظيفته الأصلية فإن المعار يتحمل نتيجة قبوله هذا  
الوضع .

وبالنسبة للمعارين لهيئة قناة السويس انتهى الرأى الى أن الراتب  
المقطوع بالهيئة هو راتب الوظيفة بحدية الأدنى والأعلى ولا يجوز أن يقل  
الراتب المقطوع الذى يحصلون عليه فعلا من الهيئة عن راتبهم الأساسى  
مضاهيا اليه اعانة الغلاء في الجهة المعارين منها على أن لا يتجاوز نهائيه  
مربوط الراتب المقطوع .

( غتوى ١١٤٥ بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ )

#### تعليق :

تقوم ادارة قضايا الحكومة على مرفق الدفاع عن الدولة امام  
القضاء . فتتوب عن المصالح والهيئات العامة فيها يرفع منها أو عليها من  
قضايا امام المحاكم والجهات التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

وقد اكدت ادارة قضايا الحكومة فى نشأتها نشأة القضاء ذاته فى مصر .  
فيرجع انشاؤها الى عام ١٨٧٦ على اثر انشاء المحاكم المخططة فى سنة  
١٩٧٥ للفصل فى المنازعات بين الحكومة والمصالح ودائرة الخيوى وانراد  
أسرته وبين الاجانب ، وقد نصت المادة ١٠٠ من لائحة ترتيب المحاكم المخططة  
على ذلك .

وفى تقديمنا للموسوعة الادارية الحديثة اشرنا باليجاز الى بدايات ادارة



قضايا الحكومة التي كان يطلق عليها لجنة قضايا الحكومة ، ذلك أن مجلس الدولة إنما انبثق من قضايا الحكومة التي كانت أيضا تتولى الوظيفة الاستشارية قبل انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ في ١٩٤٦/٨/٧ .

وفي استعراض سريع للخطوط الرئيسية لمعالم التطور التشريعي لإدارة قضايا الحكومة نشير إلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال أعمال قضايا الحكومة الذي نص في مادته الأولى على اختصاص إدارة قضايا الحكومة محمدا إياها بما يأتي :

١ — أن تصدر فتاوى مبنية على الأساليب القانونية المحضة إن يستقبلها من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومقاولات الأشغال السومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ، ويكون مدعاة للتقاضى أو بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة أو المصلحة عرضها عليها لأجل درساها .

٢ — أن تضع فى صيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة أو أى مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الأمور الإدارية التي تعرض عليها لدرساها<sup>(١)</sup>

٣ — أن تتوب لدى محاكم البلاغ على اختلافها عن الحكومة وعن المصالح العمومية فى الدولة بوجه عام .

كما نصت المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ على أنه « لا يجوز لإدارة أى مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أو تأذن بأى عقد أو صلح أو تحكم أو تنفيذ قرار محكمين فى أمر تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء إدارة قضايا الحكومة عن حكم القانون فيه ، هذا إذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خاص ويجب أن يثبت فى الوثائق المتضمن ذكرها أن إدارة القضايا قد استفتيت فيها » .

وقد جاء هذا القانون فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كخطوة من الخطوات التى سارت بها البلاد نحو تنظيم شئونها بعد إعلان استقلالها رسميا نحو تحقيق نهضتها الحديثة .

ويؤتشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ثم صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ونص في المادة ( ١ ) منه على أن تنشأ إدارة قائمة بذاتها تسمى إدارة قضايا الحكومة وتلحق بوزارة العدل . وحدثت المادة ( ٢ ) من القانون اختصاص إدارة قضايا الحكومة فذكرت انها « تنوب عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » .

وقد أدخل على القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ تعديل بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٤٨ ثم بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٠ .

وإدارة قضايا الحكومة بحكم قانون انشائها هي الجهة الوحيدة المختصة بالنيابة عن الوزارات والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . واختصاص إدارة قضايا الحكومة هذا اختصاص أصيل شامل . ويترتب البطلان على الإجراءات التي تتخذها جهات الإدارة أمام المحاكم من غير طريق إدارة القضايا .

وفي سنة ١٩٥٩ خطت الإدارة خطوة واسعة في استكمال اختصاصها وذلك بتبثيلها لوزارة الأوقاف بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة .

وتضخمت إدارة قضايا الحكومة بالاختصاصات والواجبات بعد أن ضمت أقسام قضايا الحدود سنة ١٩٥٤ والإصلاح الزراعي والسكة الحديد سنة ١٩٥٧ ووزارة الأوقاف سنة ١٩٥٩ وبعد أن تتبع تكليفها بالنيابة عن المؤسسات والهيئات في سنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . و ١٩٦١ و ١٩٦٢ مما بلغ - على حد قول المستشار محسن قاسم في تقريره بمجلة العدالة بالمسح الاجتماعي الشامل ١٩٥٢ - ١٩٨٠ الذي أصدره المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ( ص ٣٠٢ ) - أربع عشرة مؤسسة بل وملااااف من قضايا شركات القطاع العام في الداخل وبعضها في الخارج .

كما تولت ادارة قضايا الحكومة مباشرة المنازعات امام هيئات التحكيم وقد صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العلمية وشركات القطاع العام مقرر اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بالمنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام او بينها وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة علمية او مؤسسة علمية ، وكذلك القضايا التي تقع بين هذه الجهات وبين الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية - وطفليين كانوا او اجانب اذا قبل هؤلاء الاشخاص احوالها الى هيئات التحكيم ، ونص فيه على ان تحيل المحاكم الى هيئات التحكيم القضايا المعروضة عليها والتي لمصبحت بمقتضى القانون من اختصاص هذه الهيئات .



## إدارة منطقية

الفصل الأول : اللجنة المركزية للإدارة المحلية

الفصل الثاني : المحافظ

الفصل الثالث : المحافظون

الفصل الرابع : المدن والقرى

الفصل الخامس : المجالس الشعبية المحلية

الفصل السادس : ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

الفصل السابع : العاملون بخدمات الإدارة المحلية

أولا : الوضع القانوني للعاملين بخدمات الإدارة المحلية

ثانيا : عمال وحدات الإدارة المحلية

ثالثا : بدلات ومزايا شغلها

رابعا : تأديب العاملين بخدمات الإدارة المحلية

الفصل الثامن : جوانب من وظائف الإدارة المحلية .

## الفصل الأول : اللجنة المركزية للإدارة المحلية

قاعدة رقم ( ٥٢ )

المبدأ :

أولاً اختصاصات اللجنة المركزية الى نائب رئيس الجمهورية  
التعريبية للإدارة المحلية ثم الى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية - دور اللجنة  
المركزية مقصور على وضع برنامج لتنفيذ احكام قانون نظام الإدارة المحلية  
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - ليس نية ما يوجب اعتماد هذا البرنامج بقرار  
من رئيس الجمهورية او نشره في الجريدة الرسمية - التزام الجهات المعنية  
بتنفيذ ما تقرره اللجنة في هذا الشأن في المواعيد التي تحددها .

ملخص الحكم :

ان قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة  
١٩٦٠ قد وسع اختصاصات المجالس المحلية بأن نقل اليها كثيراً من  
الاختصاصات التي كانت تتولاها السلطات المركزية ونظراً الى ضخامة هذه  
الاختصاصات التي قضى القانون بنقلها الى المجالس المحلية وما يستتبعه  
ذلك من إعادة تنظيم الوزارات وتوزيع الموظفين على الائتلاف رأى المشرع  
ان يتم هذا النقل تدريجياً خلال مدة اقصاها خمس سنوات . لذلك نص  
قانون الاصدار في المادة الثانية منه على ان ( تتولى اللجنة المركزية  
للإدارة المحلية وضع برنامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة  
اقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى  
متابعة تنفيذها وتتضمن هذه البرامج :

(ب) نقل الموظفين اللزيمين للعمل في الإدارة المحلية بصورة  
نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات الى الإدارة المحلية  
وفقاً لأحكام القانون .

(د) تدبير الاعضاءات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها .

كما نص ذات القانون في المادة الرابعة منه على أن ( يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الإعارة .. وذلك كله إلى أن يتم نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية ) وقد آل اختصاص اللجنة المركزية للإدارة المحلية بعد ذلك إلى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ثم إلى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية التي تضمن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ النص على انشائها - ودور اللجنة المركزية سألقة الذكر مقصور حسبما هو مستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على وضع برنامج لتنفيذ أحكام القانون بالذريع خلال ألفة التي يتعين اثناءها نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات إلى الإدارة المحلية - وليس في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية ما يوجب اعتماد البرنامج الذي تضعه اللجنة أو من آل إليه اختصاصها بقرار من رئيس الجمهورية أو نشر هذا البرنامج في الجريدة الرسمية بل أن مفاد أحكام القانون أن تنظم الجهات المعنية بتنفيذ ما تقره اللجنة في هذا الشأن في المواعيد التي تحددها دون أن يتوقف هذا الالتزام على صدور قرار جمهوري أو على نشره في الجريدة الرسمية ذلك أن اختصاصات المجالس المحلية محدودة في قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية أما قرارات اللجنة فتقتصر على وضع البرنامج الزمني لمباشرة المجالس فعلا لتلك الاختصاصات<sup>١</sup>.

( ملعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ )

## الفصل الثاني : المحافظ

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

#### المبدأ :

صيورة منصب المحافظ في ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية منسبا ذا وضع خاص يتميز عن منصب المحافظ أو المدير قديما .

#### ملخص الحكم :

ان المحافظين والمديرين الذين كانوا قائمين بالعمل عند نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية قد تحولوا الى مديري امن يتبعون وزارة الداخلية ولم يعد منصب المحافظ في النظام الجديد منصبا اداريا خالصا كما هو الشأن بالنسبة الى المديرين والمحافظين قديما بل اضحى لهذا المنصب وضع خاص متميز عنهم يمثلون رئيس الجمهورية ويعتبرون مستقلين بقوة القانون بمجرد انتهاء مدة رئاسته فهم ائسبه بالوزراء منهم بالموظفين العاديين وهم مكلفون بالإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة في اقاليمهم .

( ملعن ٦٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٤ )

#### المبدأ :

قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — نصه على أن يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس — مؤداة قصر التفويض على رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية دون غيرهم — أساس ذلك من احكام القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاصات .



### مأخذ المسك :

ان المادة ٨٧ من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة نوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس وواضح من هذا النص أنه يران كان قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة الا انه لم يخصص له في أن يفوض فيها الا رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ومن ثم غائبة طبقا للنص يقتصر التفويض على هذه الصورة وحدها ويمتنع لغير هؤلاء الرؤساء ، ولا صحة من القول بأن هذا النص لا يمنع المحافظ استنادا الى القانون رقم ٢٩٠ في شأن التفويض في الاختصاصات من أن يفوض في اختصاصاته غير هؤلاء الرؤساء ذلك أنه فضلا عن أن هذا القانون ينظم أحكام التفويض في الادارة المركزية مما يمتنع معه استعمالها في نطاق السلطات المحلية دون نص صريح بذلك لاختلاف النظامين في الأسس والمقتضيات ، فإنه فني عن البيان ان أحكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائي تخضع لقاعدة التفسير الضيق وعلى ذلك فإنه اذا كان قانون التفويض في الاختصاصات قد أعطى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات فإنه يمتنع ان تقتصر هذه السلطات على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم دون غيرهم من اعضاء الادارة المركزية أو اعضاء الادارة المحلية المعهود اليهم باختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات لان هؤلاء الاعضاء وان استصحبوا في مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات الا انه لا يجوز لهم استعمال سلطة التفويض فيها عهد اليهم من اختصاصات غير نص صريح بذلك اذا ان الاختصاص واجب يلزم صاحبه أن يمارسه بنفسه وليس بغيره وليس حقا يسوغ له أن يمهّد به الى سواه .

( طعن ٦٨٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية — تفويض بالاختصاصات — يجوز للمحافظ أن يفوض في بعض اختصاصاته رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه المجالس — امتناع التفويض لغير هؤلاء الرؤساء .

#### ملخص الفتوى :

نص المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « يكون للمحافظ الاختصاصات المنوطة في قوانين الدولة للوزراء وكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بخاترة المحافظة رؤساء هذه المجالس » .

وان كان هذا النص قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة الا انه لم يرخص له في أن يفوض فيها الا رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ، ومن ثم يقتصر التفويض على هذه الصورة وحدها طبقا لذلك النص ويمتنع التفويض لغير هؤلاء الرؤساء .

( فتوى ٤ في ١٩/١/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٦ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية — سلطة التعيين في الوظائف الخالية بالمجالس المحلية طبقا لهذا القانون — هي من اختصاصات المحافظ وحده وليست لرؤساء هذه المجالس — حق المحافظ في أن يفوض صراحة ممثلي الوزارات في مزاولة هذه السلطة الى الدرجة السابعة — اساس ذلك — مثال بالنسبة لقرار تعيين صادر من مأمور مركز منيا القمح بصفته رئيسا لمجلس محلي هذا المركز — انعدام هذا القرار .

### ملخص الحكم :

بالإطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية يبين من المادة ٨٣ منه أنها تنص على أنه « يكون التعيين في الوظائف الخالية في المجالس بناء على طلب كل مجلس ويصدر التعيين بقرار من المحافظ ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختصة في مجلس المحافظة في إصدار قرارات انتعيين المشر إليها إذا كانت الوظيفة لا تعلو درجتها على الدرجة السابعة كذلك يفوضهم إذا طلبت إليهم الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض » .

ومنهموم هذا النص أن سلطة التعيين في انوظائف الخالية بالمجالس المحلية من اختصاص المحافظ وحده وله أن يفوض ممثلي الوزارات في التعيين الى الدرجة السابعة إذا رأى ذلك وصدر منه هذا التفويض صراحة أو طلبت منه الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٤ صدر قرار من وزير الإدارة المحلية قضى بأن « يتولى مأمورو المراكز التابعة لمحافظة — ومن بينهم مأمورو مركز منيا القمح — رئاسة مجالس المدن الواقعة في عاصمة كل مركز حتى المحافظة من يرى اختياره من بين الموظفين الخاضعين لإشرافه في المحافظة وذلك حتى تصدر التنظيمات الخاصة بتشكيل المجلس المحلية وفقا لاحكام القانون ١٢٤ لسنة ٦٠ ولائحته التنفيذية » .

وتنفيذا لهذا القرار اصدر محافظ الشرقيه قراره رقم ٥ لسنة ٦٠ قضى بأن « يتولى مأمورو المراكز التابعة لمحافظة — ومن بينهم مأمورو مركز منيا القمح — رئاسة مجالس المدن الواقعة في عاصمة كل مركز حتى تصدر التنظيمات الخاصة بتشكيل المجالس المحلية وفقا لاحكام القانون ١٢٤ لسنة ٦٠ ولائحته التنفيذية » .

وحيث أنه يبين من ذلك أنه لم يصدر أى تفويض لمبور مركز منيا القمح في التعيين بالوظائف الخالية وكل ما صدر اليه هو تفويض في رئاسة مجلس محلي منيا القمح .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ظاهر الاوراق ان مأمور منيا  
القمح لا يملك التعيين في الوظائف الخالية بالمجلس وان ذلك من اختصاص  
الحلف وحده وقرار تولية رئاسة المجلس لا ينصرف الى تخويله سلطة  
التعيين في تلك الوظائف ومن ثم فيكون قرار تعيين المدعى الصادر من رئيس  
مجلس مدينة منيا القمح قد صدر من لا يملكه مما يجعله معدوما ويحق  
للمحلف بامتناره سلطة رئاسة سحبه غير مقيد بالميعاد القانوني .

وحيث انه متى كان الامر كذلك فان قرار السحب يكون بحسب الظاهر  
من الاوراق قد صدر سليما من يملكه وعلى اساس سليم من القانون  
ولا يكون للمدعى اصل حق في طلب صرف مرتبه بصفة مؤقتة حتى يفصل  
في طلب الغاء قرار فصله بصفة نهائية وتكون دعواه بذلك واجبة الرضى.

( طعن ٥٢١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧ )

#### المبدأ :

الاختصاصات الممنوحة للمحافظين وفقا للمادة ٨٧ من قانون الإدارة  
المحلية — حقهم في التفويض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس  
القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس  
المصلحة — سريان هذا النص على موظفي المجالس المحلية القديمة التي  
ألغيت وكذلك على موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى  
السلطات المحلية — اساس ذلك مثال : قرار محافظ أسيوط بتفويض رؤساء  
مجالس المدن في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في  
قوانين موظفي الدولة ، فيما لا يتجاوز اختصاصات رئيس المصلحة ، ومنها  
الاختصاص بالتأديب ، وذلك بالنسبة الى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية  
التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية — هو قرار صحيح قانونا .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون  
نظام الإدارة المحلية تنص على أن تتولى اللجنة البريكية للإدارة المحلية  
( نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية ) وضع برامج تنفيذ أحكام القانون

المرافق بالتدرج خلال مدة اتصاها خمس سنوات وتحديد مواعيد تنفيذ البرامج وتتولى متابعة تنفيذها . وتتضمن هذه البرامج ما يأتي :

( أ ) العمل على سريان نظام الإدارة المحلية على اقلية الجمهورية .

( ب ) نقل الموظفين اللازمين للعمل في الإدارة المحلية بصفة نهائية .

( ج ) نقل الاختصاصات التي تباثرها الوزارات الى الإدارة المحلية

وفنا لاحكام القانون .

( د ) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطة المحلية ونقلها لميزانياتها .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على أن « يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيها يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى أن يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

وحيث ان اللجنة المركزية للإدارة المحلية أصدرت بجلسته ١١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارا بنقل اختصاصات بعض الوزارات والهيئات — ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل — الى المجالس المحلية ، على أن يعتبر موظفوها معبرين الى المجالس المحلية اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦١ ، وعلى ذلك فإن وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ، ومن ثم فإن موظفيها يلحقون بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها .

وحيث ان المادة ٨٧ من قانون نظام الإدارة المحلية تنص على أن « تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة . للوزراء ووكلاء الوزارات . وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

ولما كان المقصود بموظفي مجالس المدن والمجالس القروية هم موظفو

المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة ، وكذلك موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية . ذلك انه باستقراء أحكام قانون نظام الادارة المحلية يبين أنه ينظم ثلاث فئات من الموظفين : الفئة الأولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة ، والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس ، وهؤلاء يلحقون بالمجالس على سبيل الإعارة ( المادة ٤ ) والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية . وقد انفرد قانون الادارة المحلية بإعداد أحكام خاصة بموظفي الفئة الثالثة ، وهم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية ( المادة ٦ من القانون ) ، في حين لم يورد أحكاما خاصة بموظفي الفئة الثانية ، وهم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، ويمتضى ذلك هو أن المشرع يعتبرهم من موظفي تلك المجالس ، شأنهم في ذلك شأن موظفي الفئة الأولى . ومن ثم تطبيق عليهم سائر الأحكام والنصوص الخاصة بموظفي المجالس المحلية الواردة في الفصل الرابع من قانون نظام الادارة المحلية . ولو أن المشرع لم يعتبرهم من موظفي فروع الوزارات التي ان تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، وهذا ما لم يفعله المشرع ، على أساس أن هؤلاء الموظفين ملحقون بالمجالس على سبيل الإعارة ومن ثم تطبيق عليهم ذات القواعد والأحكام التي تسري على موظفي الفئة الأولى .

ومن حيث أنه يؤكد ما تقدم أن موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية يلحقون بالمجالس على سبيل الإعارة طبقا لصريح نص المادة الرابعة من قانون نظام الادارة المحلية ، ولما كان يترتب على الإعارة انفصال علاقة الموظف المعار لوظيفة الاصلية مدة الإعارة ويعتبر بهذه المثابة من موظفي الجهة المستعيرة وتسري عليه النظم المقررة التي تصرى عليها ، ومن ثم فإن مقتضى اعتبار موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ملحقين بالمجالس المحلية على سبيل الإعارة ، أن هؤلاء الموظفين يعتبرون من موظفي المجالس المحلية ويخضعون للنظم المقررة بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ، وأن هذه

المجالس تكون هي المختصة بتأديبهم شأنهم في ذلك شأن موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس الجديدة .

والمستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون نظم الإدارة المحلية سالفة الذكر ان المشرع خول المحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات واجاز له ان يفوض في تلك الاختصاصات رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة ، وذلك بالنسبة الى موظفي تلك المجالس ، ومن ثم فان هؤلاء الموظفين يشملون موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة وموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية والقول بان موظفي مجالس المدن والمجالس القروية يعنى فقط موظفي الفئة الاولى دون موظفي الفئة الثانية ، نيه تخصيص لعبارة وردت مطلقة ، فلا يجوز تقييدها وتصرها على موظفي المجالس المحلية الملقاة دون موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية .

ومن حيث ان وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية كما سلف البيان ، فمن ثم يلحق موظفو فروع هذه الوزارة بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة ، ويكون شأنهم شأن موظفي المجالس المحلية الملقاة والتي حلت محلها المجالس المحلية الجديدة كما يكون للمحافظ ان يفوض في اختصاصاته الممنوحة له في قوانين موظفي الدولة رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين .

وانه طبقا لهذا النظر يكون قرار السيد محافظ اسيوط رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ بتفويض رؤساء مجالس المدن كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز اختصاصات رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية - ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية يكون هذا القرار صحيحا قانونيا ، وبالتالي يكون لرؤساء مجالس المدن

مباشرة الاختصاصات المخولة للمحافظ في قوانين موظفى الدولة نيباً لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفى غروع الوزارات — ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية — ومن هذه الاختصاصات الاختصاص بتأديب موظفى غروع تلك الوزارات فيها لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة.  
( لىوى ٨٤٧ فى ١٩٦٣/٧/٢٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ نظم تفويض المحافظ لغيره فى بعض اختصاصاته تنظيمياً حدد فيه الأشخاص الذين يجوز تفويضهم فى ممارسة هذه الاختصاصات ولم يرد به ذكر لمساعد المحافظ — صدور قرار جمهورى بالإنع للمحافظ فى تفويض مساعده فى بعض الاختصاصات — غير جائز — أساسى ذلك : لا يجوز الخروج على حدود التفويض المقررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ الا بأدأقن ذات المرتبة اى بقانون وليس بقرار جمهورى صدور قرار مساعد المحافظ بناء على تفويضه بهجأزة موظف مخالف للقانون — أساسى ذلك صدوره من لا يملك إصداره .

#### ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات تنص على أن ( تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التى نقلت الى المجالس المحلية والأجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى المسائل المالية والإدارية عدا ما تختص به مجلس المحافظة ويجوز أن يفوض ممثلو الوزارات فى مجلس المحافظة والسكربتيرين العاملين بالمحافظات برؤساء مجالس المدن والقرى فى بعض هذه الاختصاصات ) ولئن كانت مسائل تأديب العاملين بالمحافظات تدخل ضمن المسائل المالية والإدارية المشار إليها فى هذا النص الا أن النص المذكور حدد الأشخاص الذين يجوز للمحافظ أن يفوضهم فى ممارسة بعض اختصاصاته فى هذه



المسائل تحديدا لم يرد به ذكر لمساعد المحافظ ولا يعنى عن وجوب الالتزام بهذا التحديد القانونى للأشخاص الذين يجوز للمحافظ أن يفوضهم في بعض اختصاصاته مسألة الذكر أن رئيس الجمهورية كان قد أصدر القرار رقم ٤٤٣١ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتعيين السيد / . . . . . مساعدا لمحافظ القاهرة لشئون الخدمات ونص على أن يعتبر سيادته عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته وعلى أن يعيد اليه بالاختصاصات التى يفوض بها المحافظ . وأنه تنفيذا لهذا القرار أصدر محافظ القاهرة القرار رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتفويض السيد المذكور فى جميع اختصاصات المحافظ بالنسبة لمجريات التربية والتعليم والصحة والتموين والإسكان والشئون الاجتماعية والعمل وشئون الديوان العام فى الشئون المالية والإدارية لا يصلح. هذان القراران سنداً لتبرير اختصاص مساعد محافظ القاهرة بإصدار قرار الجزاء المطعون فيه ذلك لأنه من القواعد المقررة فى هذا الصدد أن الاختصاصات المقررة بقانون كما هو الشأن بالنسبة لاختصاص المحافظ التأديبى لا يجوز الإذن بالتفويض فيها بأداة أدنى من القانون وأنه متى أذن القانون بالتفويض فى هذه الاختصاصات فلا لا يسوغ الخروج على حدود هذا الإذن إلا بأداة من ذات القوة أى بقانون أيضا ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٣١ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن الإذن لمساعد القاهرة بتفويض مساعد المحافظ فى بعض اختصاصاته أداة أدنى قوة من نص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ الذى نظم مسألة الإذن للمحافظ فى تفويض غيره فى بعض اختصاصاته تنظيما حدد فيه الأشخاص الذين يجسوز تفويضهم فى ممارسة هذه الاختصاصات تحديداً لم يزد به ذكر لمساعد المحافظ على ما تقدم البيان فمن ثم لا يصلح قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر سنداً قانونياً صحيحاً فى تبرير قرار محافظ القاهرة رقم ١٤٦٠ لمستلة ١٩٦٦ بتفويض مساعد المحافظ فى مباشرة الاختصاصات المذكورة. ويكون القرار الصادر من مساعد المحافظ بتوقيع الجزاء المطعون فيه قد صدر بالتالى ممن لا يملك إصداره ووقع بذلك مخالفاً للقانون ولا يغير من ذلك أن تحديد الاختصاصات والإذن بالتفويض فيها مما يدخل فى نطاق الاختصاص الدستوري المقرر لرئيس الجمهورية فى ترتيب المصالح العامة ذلك لأن المشرع

ذلك هو. أيضا ويحكم اختصاصه الدستوري كذلك ترتيب المصالح العامة بقانون يصدره. . ومتى تدخل المشرع من ناحية بممارسة هذا الاختصاص وأصدر قانونا ينظم الاختصاصات والإذن بالتفويض فيها على النحو الذي صنف به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يسوغ لرئيس الجمهورية أن يغدل بين هذا القانون بقرار منه لا يرقى في قوته إلى قوة القانون الصادر من السلطة التشريعية مثلما فعل القرار الجمهوري رقم ٤٤٣١ لسنة ١٩٦٦ سالف الإشارة إليه . ولا يخلع كذلك في تبرير قرار محافظ القاهرة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الاستناد إلى أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات الذي ينص في المادة الثالثة منه على أن (لوزراء ومن في حكمهم أن يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لم بموجب التشريعات إلى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء المصالح والإدارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص) ذلك لأن هذا النص على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وبحق ينظم مسألة التفويض في الاختصاص في نطاق الإدارة المركزية دون الإدارة المحلية التي ورد بشأنها في هذا الخصوص تنظيم آخر هو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ سالف الإشارة إليه وطالما أن مسألة التفويض في الاختصاص بالنسبة للمحافظ ورد بشأنها تنظيم خاص على هذا النحو فإنه لا يكون ثمة وجه للرجوع في هذا الصدد إلى التنظيم الوارد في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإدارة المركزية مجرد أن قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ خول المحافظ حدود اختصاصات الوزير في مسائل تاديب المعلمين بالمحافظة إذ الأمر في هذا الخصوص يتعلق بمجرد تحديد نطاق الاختصاص التأديبي المخول للمحافظ دون أن يقصد به تحديد الوضع القانوني للمحافظ واعتباره في حكم الوزراء بالإدارة المركزية للجهة المعنية بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر .

(طعن ٢٠٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٨٢/٣/١٩)

قاعدة رقم ( ٥٩ )

المبدأ :

اختصاصات المحافظين — مقصورة على ما نص عليه في قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وما يفوضون فيه من الوزراء في بعض اختصاصاتهم غلق المدارس الخاصة اداريا طبقا للمادة ٢٨ من قانون التعليم الخاص — عدم اختصاصهم به .

ملخص الحكم :

لئن نص قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن لكل وزير أن يفرض المحافظ في بعض اختصاصاته ( المادة ٤/٦ من القانون ٧ من اللائحة التنفيذية ) إلا أن الثابت من رد الجهة الإدارية أنه لم يصدر تفويض للمحافظين في اختصاص وزير التربية والتعليم المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن غلق المدارس الخاصة اداريا . ولا يجوز القول بأن اختصاصات الوزراء المنصوص عليها في القوانين واللوائح قد آلت إلى المحافظين بموجب قانون الإدارة المحلية كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه والا لما كانت ثمة حاجة إلى النص في قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية على تفويض الوزراء للمحافظين في بعض اختصاصاتهم ، يضاف إلى ذلك أن قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية قد حددا المسائل التي تدخل في اختصاص المحافظين بما لا يتناول بالطبع الاختصاص بإغلاق المدارس الخاصة اداريا طبقا للمادة ٢٨ من قانون المدارس الخاصة وبذلك بقي هذا الاختصاص مستبدا لوزير التربية والتعليم دون غيره .

( طعن ٨٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ٦٠ )

المبدأ :

تطور اختصاص المحافظين فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن — انتقال هذا الاختصاص بعد صدور قانون نظام الإدارة المحلية إلى جبري الإين بالمحافظات — ليس للمحافظ تاسيسا على ذلك سلطة اصدار تدابير الضبط الفردية في مجال المحافظة على الإين العام .

### ملخص الحكم :

... انه طبقا لنص المادة السادسة من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يكون المحافظ بوصفه ممثل السلطة التنفيذية للدولة في نطاق المحافظة المسئول الاول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في دائرة المحافظة ومن تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية فيها . واستنادا الى ذلك اصبح المحافظ في نطاق ولاية الضبط الاداري الوارث الطبيعي لاختصاصات المديرين والمحافظين المنصوص عليها في القوانين ما دام قد نيط به تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية ، واذا كان من اهم واجبات هؤلاء المحافظين في هذا المجال اختصاصهم بالمحافظة على الامن بوصفهم من اعضاء هيئة الشرطة طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والتي تنص على ان « تختص هيئة البوليس بالمحافظة على النظام والامن العام وعلى اخمئ منع الجرائم وضبطها وحماية الارواح والاغراض والاموال وتنفيذ ما تترضه عليها القوانين واللوائح من تكاليف » . غير انه سرعان ما انتقل هذا الاختصاص بعد صدور قانون الادارة المحلية المشار اليه الى مديري الامن بالمحافظات حيث منلت في ١٩٦٠/٧/١٩ المادة الثالثة من قانون نظام الشرطة آنف الذكر بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ اذ نص القانون في مادته الاولى على ان يستبدل بلفظي المحافظين والمديرين « الوارد ذكره بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة القوانين المعدلة له لفظ « مديرو امن بالمحافظات » وعلى ذلك أصبحت تدابير الضبط الفردية في مجال المحافظة على النظام والامن العام من اختصاص مديري الامن بالمحافظات بصفة اصلية يتخذونها تحت اشراف وزير الداخلية المباشر ، ومن ثم لم يعد للمحافظ بعد اذ سلب المشرع اختصاصه على الوجه المتقدم سلطة اصدار تدابير الضبط الفردية في هذا المجال وذلك اعتبارا بان مهمة الامن حسبها كشفت عنه المذكرة التوضيحية لقانون الادارة المحلية مهمة قومية اثار القانون ان يعهد بها كلها الى الادارة المركزية .

قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ :

إذا غاب المحافظ أو قام به مانع يحول دون مباشرته اختصاصاته أو شغل منصبه بسبب الوفاة أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة اختصاصاته مدير الأمن في المحافظة فإذا قام هذا المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحكمدار في مباشرة كافة اختصاصاته الأصلية منها وتلك المحالة إليه بحكم القانون .

ملخص الحكم :

إن المادة العاشرة من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه » . وتقتضي المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ بنظم هيئة الشرطة بمعدلا بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ بأنه « وفي حالة غياب أحد مديري الأمن يتوَّجَّب عنه الحكمدار على ألا تجاوز مدة الإثابة سنة » . وهذا النصان وإن كان يفسهما تشريعان مختلفان إلا أنه يحتويهما بنظام تشريعي واحد يهدف إلى تنظيم الإدارة في نطاق المحافظة وحسن سير العمل بها ، ومن ثم يقتضي اعتبارهما في مجال التفسير كلا لا يتجزأ يكمل أحدهما الآخر ويوضحه ويزيل غموضه ، ومؤدى ربط النصين المذكورين ببعضهما البعض إنما أولاً فلهذا المحافظ أو قام به مانع يحول دون مباشرته اختصاصاته أو شغل منصبه بسبب الوفاة أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة اختصاصاته مدير الأمن في المحافظة ، فإذا قام هذا المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحكمدار في مباشرة كافة اختصاصاته الأصلية منها وتلك المحالة إليه بحكم القانون وفي هذا تحقيق لمبدأ سائر المراتب العامة بانتظام وأطراد وعدم تعطُّلها بسبب قيام مثل هذه الموانع التي تعتبر من حالات الضرورة والتي يسوغ معها طبقاً للأصول العامة وبغير نص أن ينحدر مباشرة اختصاصات الأصل فيها إلى من يايه .

قاعدة رقم ( ٦٢ )

المبدأ :

عدم اختصاص المحافظ بطب الرأى من الجمعية العمومية لنفسه  
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

مفاد نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
ان اختصاص الجمعية العمومية لا يتمدد بنظر المسائل والموضوعات الواردة  
بها الا انة اشيلت من هؤلاء الاشخاص الذين حددهم هذا النص على سبيل  
الحصر دون غيرهم من هم فى حكم الوزراء او فى درجتهم .

ولا يغير من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة  
١٩٧٥ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير لان هذه قاصرة على ما ورد  
بها فقط ولا يعمد نطاقها الى غير ذلك مما لم تتناول تلك النصوص .

كذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٢٨ من قانون الحكم  
المحلى سالف الذكر التى تقضى بان تتم ازالة الموضوعات القانونية التى  
يطلب الرأى فيها من مجلس الدولة من رئيس المجلس المحلى للمحافظة  
او من المحافظ حسب الاحوال — للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر  
المسائل التى يحال اليها من السادة المحافظين ، ذلك ان هذه المادة لم تنص  
صراحة على اختصاص المحافظ بازالة الموضوعات الى الجمعية فانه نصت  
على اختصاصه بازالة الموضوعات الى مجلس الدولة بصفة عامة .

اما اختصاص الجمعية العمومية فهو محدد بنص خاص فى المادة  
٦٦ المشار اليها ومن المعلوم ان الخاص يقيد العام .

( ملك ٤٦٣/٣/٨٦ — جملة ١٩٧٨/١١/٢٩ ) .

### الفصل الثالث — المحافظات

#### قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ .

المحافظات — وحدات ادارية ذات شخصية اعتبارية : يمثلها في  
التقاضي المحافظ .

ملخص الحكم :

المحافظة وفقاً للدستور وقانون الإدارة المحلية — وحدة ادارية تتمتع  
بالشخصية الاعتبارية ويمثلها في التقاضي محافظها .

( طعن ٨٨٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمهاجر والمهاجر جعل  
الاختصاص في استغلال المهاجر والمهاجر لوزارة التجارة والصناعة — ايلولة  
هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها — صيرورة الاختصاص  
للمحافظات طبقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الإدارة المحلية وقرار  
نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمهاجر  
والمهاجر ان المادة الرابعة منه الواردة في الباب الاول الخاص بالاحكام  
التمهيدية تنص على ما يلى : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لاحكام

هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورثابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها إما بنفسها مباشرة وإما أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون . وقد آل هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها ، واستمر الحال على ذلك الى أن عمل بقانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وطبقا لاحكامه صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتي « ينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ غنيا عدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفني » . ونصت المادة الثانية على أن « تتولى كل محافظة الاشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وإدارتها وتنظيم استقلالها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليها وتؤول اليها إيراداتها اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ ، ومفاد النصوص المتقدمة أنه اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الإدارية صاحبة الاختصاص الاصيل بالنسبة الى الاشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة الى منح تراخيص الاستغلال ابتداء او في الموافقة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص او بالنسبة الى غير ذلك من الشؤون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر ، وتبارس هذا الاختصاص بواسطة أجهزتها وإدارتها .

أما اختصاص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح مقصورا على التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى انحصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تسير عليها المحافظات والأشراف عليها والتفتيش على أعمالها في شأن المحاجر دون أن يمتد هذا الاختصاص الى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة الى المحافظات سواء لتفويض باستغلال المحاجر ابتداء أو بالاستبدال .

١٩٦٠ (طعن ١٥١٠ لسنة ١٩٦١) (١٩٦٩/١/٦١) (١٩٦٩/١/٦١) (١٩٦٩/١/٦١)



قاعدة رقم ( ٦٥ )

المبدأ :

يمثلو الوزارات في مجلس المحافظة نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية — استلزامه أن يكون ممثل الوزارة أعلى موظفيها في نطاق المحافظة — مخالفة هذا الحكم تبطل تمثيل الموظف للوزارة جواز تعيين أكثر من ممثل في حالة تعدد المراقب العامة التي تقوم عليها الوزارة في المحافظة على أن يكون لها صوت واحد في الدوائر — انعقاد سلطات رئيس المصلحة لكل من هؤلاء الممثلين في الفرع الذي يرأسه .

ملخص التفسوي :

لا يستقيم القول بالحد من السلطات التأسيسية للبراتب المالي وهو ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة استنادا الى أنه ليس أعلى موظفي الوزارة في المحافظة إذ تد يطلو عليه رئيس جهاز الجبارك أو الضرائب أو الاموال المقررة لان هذا القول قائم على فهم استبعاد المصالح المركزية المختصة بجباية الاموال العامة من نطاق التمثيل المحلي وهو قول يعموه الاساس القانوني السليم كما قدينا فضلا عن مخالفته لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية التي تنص المادة ٢٢ منها على أن « يعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلا لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين النوكلاء » إذ أن عبارة النص تفيد الالتزام ومخالفة النص في هذه الخصوصية تهدر شرطا أساسيا في الممثل وتبطل تمثيله للوزارة في مجلس المحافظة دلي أنه يجوز للوزارة تبعا لتعدد المراقب العامة التي تقوم عليها في كل محافظة أن تعين أكثر من ممثل لها في مجلس المحافظة على أن يكون للوزارة صوت واحد في الدوائر مهما تعدد ممثلوها طبقا للمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية التي تنص على أنه « ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بها في تلك المؤسسات العامة الخاضعة لأشرافها » وفي هذه الحالة يكون لكل ممثل منهم سلطات رئيس المصلحة تحت أشراف المحافظ في الفرع الذي يرأسه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى انه :

اولا : يجب ان يكون ممثل وزارة الخزانة فى مجلس المحافظة هو اعلى موظفى الوزارة فى نطاق المحافظة ، الا كان تعيينه باطلا لخلف شرطجوهري يتطلبه التشريع فى ممثل الوزارة .

ثانيا : لوزارة الخزانة ان تعين اكثر من ممثل لها فى مجلس المحافظة تبعا لتعدد المرافق التابعة لها والتي يلزم تمثيلها فى مجلس المحافظة وتكون لكل ممثل من هؤلاء سلطة رئيس المصلحة فى الجهاز الذى يرأسه تحت اشراف المحافظ على ان يكون لهم صوت واحد فى مداورات المجلس .

ثالثا : يتعقد الاختصاص لسلطة رئيس المصلحة فى تاديب موظفى نروع وزارة الخزانة فى نطاق المحافظة لمثل الوزارة فى مجلس المحافظة او لممثليها عند التعمد ومن ثم ينحجب اختصاص رؤساء المصالح المركزيين فى النطاق المذكور .

( فتوى ٥١٢ فى ١٩٦٦/٥/٢٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

مجلس محافظة الاسكندرية - اثر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية على ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية - بقاء هذه الإدارة مستقلة عن مجلس محافظة الاسكندرية الذى ينحصر اشرافه فى المصادقة على تعريفه أجور النقل والنظر فى التعديلات الجوهرية فى مواعيد سير وسائل النقل وخطوطه وتكوين المال الإحياطي ، كما يعين مراقبو الحسابات بقرار من مجلس المحافظة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ١/١٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية تنص على أن « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع الملقى التى تعود بالنفع العام على المحافظة » ،

وقصد استهدف المشرع بهذا النص أن تستأثر الإدارة المركزية بالمرافق القومية وتترك ما عداها إلى السلطات المحلية لتتولى إدارتها تحت إشراف الوزارات وتوجيهها وممولتها الفنية ويكون لهذه السلطات في سبيل ممارستها هذا الاختصاص أن تنشئ مؤسسات عامة محلية .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية على أن « يكون لمدينة الإسكندرية قوضاؤها إدارة لشئون النقل العام تسمى « إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية » وتعتبر شخصا معنويا مقره منطقة الإسكندرية » وينص في المادة الثالثة على أن تقتصر جميع أعمال النقل العام للركاب في منطقة الإسكندرية على الإدارة المذكورة ولا يجوز الترخيص لغيرها في القيام بأى عمل من هذه الأعمال ولو بمصفة مؤقتة ، وتنص المادة العاشرة على أن « يورد إلى المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية صافي الأيراد بعد خصم المبالغ اللازمة للاستهلاك والمشروعات الجديدة والاحتياطى » .

ومفاد هذه النصوص أن النشاط الذى تمارسه إدارة النقل العام بمنطقة الإسكندرية مقصور نطاقه على هذه المنطقة وحدها وإنها تختص دون غيرها بالقيام بهذا المرفق كما أن صافي إيراد هذه الإدارة يؤول إلى مجلس المحافظة ومن ثم تعتبر هذه الإدارة مؤسسة عامة محلية يتولى إدارتها مجلس إدارتها تحت إشراف مجلس المحافظة وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الإدارة المحلية .

وإذا كان لمجلس المحافظة حق إدارة هذه المؤسسة بالتطبيق لحكم المادة ١٩ المشار إليها إلا أن المشرع قد خول هذا الحق إلى مؤسسة النقل العام بمدينة الإسكندرية في قانون أنشائها فأصبح حق مجلس المحافظة قاصرا في هذه الحالة على الإشراف على هذه الهيئة القائمة مباشرة بمرافق النقل العام في منطقة الإسكندرية ، يدل على ذلك المادة ٢ من قانون إنشاء المؤسسة سالفة الذكر وما ورد بالفقرة الثانية من هذا النص من أن يتولى مجلس المحافظة « بوجه خاص في مسعود القوانين والأوامر » ١ - د. ب. د. ز - شئون المواصلات المحلية في دائرة المحافظة في النطاق الذى تحدده اللائحة التنفيذية . . وما ورد في المادة ٤٣ من اللائحة

التنفيذية لهذا القانون من أن « تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية : ١ - م. م. ب. م. ك. - توفير وسائل النقل الملقى وادارتها والإشراف على ما يكون نذارا منها بطريق الالتزام او بطريق المؤسسات العامة » اذ يستفاد من هذه النصوص انه اذا كان مرفق النقل في المدينة تديره مؤسسة عامة فان اختصاص مجلس المحافظة يقتصر على الإشراف عليها دون أن يمتد ذلك إلى إدارتها إدارة فعلية .

وتولى مجلس المحافظة الإشراف على المؤسسة العامة التي تتولى مرفق النقل في المدينة مقيد — على نحو ما ورد في صدر الفقرة الثانية المشار إليها — بأن يكون في حدود القوانين واللوائح .

والمستفاد من نص المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية أن ثمة قرارات تصدر من مجلس الإدارة ولا تكون نافذة الا بعد مصادقة مجلس المحافظة وهو وضع تعريفة أجور النقل والنظر في التمنيات الجوهرية في مواعيد سر وسائل النقل وخطوطه وتكوين المال الاحتياطي ، كما أن تعيين مراقبي الحسابات يكون بقرار من مجلس المحافظة ( المادة ١٩ ) ومن ثم فإن إشراف مجلس المحافظة على إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية يقتصر على هذه الامور وحدها وذلك اعمالا للقيد المشار اليه .

فلا يجوز لمجلس محافظة مدينة الاسكندرية ان يباشر في إشرافه على إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية اختصاصا غير منصوص عليه في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ أما ما عدا ذلك من شؤون هذه الإدارة فهو منوط بأجهزتها المختلفة على النحو المنصوص عليه في هذا القانون وفي القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة .

نهذا انتهى رأى الجمعية إلى ان اختصاص مجلس محافظة مدينسة الاسكندرية في الإشراف على إدارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية يقتصر على المسائل المنصوص على إختصاصه بها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء هذه الادارة .

( بتوى ١٨٦ في ١٩/٢/١٩٦٢ ) .

قاعدة رقم ( ٦٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية  
— مجالس المحافظات — الأعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس —  
استحقاقهم للمكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية  
رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لمطلى الوزارات والمؤسسات العالية  
بمجالس المحافظات — تعدد ممثلى الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة —  
استحقاق كل منهم المكافأة المقررة بالقرار الجمهورى المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان الماد ١٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس  
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان  
يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويثبت من يتألف منهم مجلس  
المحافظة ومن بينهم من نصت عليه الفقرة ( د ) وهم « أعضاء بحكم وظائفهم  
يمثلون المصالح الحكومية التى تبين فى اللائحة التنفيذية ويراعى دائما ان  
تكون الاغلبية للأعضاء المنتخبين فلذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادتهم  
كل مركز أو قسم ادارى الى ستة أعضاء .

ونصت المادة ٦١ من هذا القانون على ان يتقاضى كل من الأعضاء  
المنتخبين والمختارين فى مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها  
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم  
فى هذه المجالس .

ونصت المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم  
١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية على انه يجوز  
فى بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات  
عامة بالإضافة إلى الأعضاء المشار اليهم فى المواد السابقة وذلك بقرار من  
الوزير المختص بعد موافقة نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لإشرافها .

وقد أصبحت الجهة المختصة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ هي وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

ولما كانت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات تنص على أن يمنح ممثلوا الوزارات والمؤسسات العامة الاعضاء بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرين جنيهاً .

ولما كان استحقاق المكافأة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ هو لكل من يكون عضواً بمجلس المحافظة بحكم وظيفته وأن تعدد ممثلوا الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة استحق كل منهم المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري المشار إليه — وعلى ذلك فإن ممثلي وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات يستحقون المكافأة الشهرية المنصوص عليها في هذا القرار إذا كان قد صدر قرار بتضمينهم لعضوية مجالس المحافظات من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق كل من ممثلي وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات المكافأة الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ .

( غنى ٤٤٩ في ١٩٦٨/٥/٧ ) هـ

قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ — تشكيل مجلس المحافظات من ثلاث فئات من الأعضاء : الفئة الأولى هم الأعضاء المنتخبون انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري ، والفئة الثانية هم الأعضاء الذين يختارهم وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي ، وبناء على اقتراح المحافظ من نوى الكفافة من أعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي ، والفئة الثالثة هم الأعضاء الذين يمثلون مصالح حكومية أو مؤسسات عامة معينة — تعيين مدير جامعة لسيوط عضواً بمجلس محافظة لسيوط بحكم وظيفته ومنحه مكافأة عضوية — سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأساسية وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت على ما تقتضيه من مكافأة عضوية مجلس المحافظة .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية معدياً بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على ان « يكون لكل مجلس محافظة يطلق عليه اسمها ويكون مقره عاصمتها ، ويؤلف المجلس من :

( ١ ) المحافظ ، وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه . ويكون تعيين مديري الأمن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

( ب ) عدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على أربعة من كل مركز أو قسم إداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السري لعضوية اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

ويحدد الأعضاء المذكورين عن كل مركز أو قسم إداري بالاتفاق بين وزير الإدارة المحلية والاتحاد القومي .

( ج ) عدد من الاعضاء العاملين في الاتحاد القومي لا يزيد على عشرة يختارون من نوى الكفالية ويصدر باختيارهم قرار من وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

( د ) أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائما أن تكون الاغلبية للاعضاء المنتخبين ، فإذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادة ممثلى كل مركز أو قسم ادلى الى ستة أعضاء .

وقد حددت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ للوزارات التي يكون لها ممثلون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات .

ونصت المادة ٢٥ على أنه « يجوز في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة بالإضافة الى الاعضاء المشار اليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الاتيلية للإدارة المحلية » .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدت ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لإشرافها » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن مجالس المحافظات قد روعي في تشكيلها أن تضم ثلاثة ثلث من الاعضاء فئة تكون عضويتها بالانتخاب المباشر بطريق الاقتراع السرى ولهذه الفئة الاغلبية بين الاعضاء ، وفئة يختارها وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي وبناء على اقتراح المحافظ من نوى الكفالية من العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي واختيارهم يتم على هذا الأساس لا بوصفهم شاغلي مناصب معينة ، أما الفئة الثالثة منهم طائفة الاعضاء الذين يمثلون مصالح حكومية أو مؤسسات عامة معينة ويكون تحديدهم منسوبا الى المصالح التي يمثلونها لا الى اشخاصهم ، مما اختلف السيار الذين يختارون به ، فقد يكون ممثل المؤسسة في محافظة مديرتها وفي محافظة أخرى نائبه او وكيله ، فجميع من يختارون بهذه الطريقة الاخرى يصدق عليهم وصف الاعضاء بحكم وظائفهم .



ومن حيث أن اختيار السيد الدكتور ..... عضوا بمجلس محافظة  
أسبوط لم يتم بالانتخاب ، كما لم يقع الاختيار عليه باعتباره من الاعضاء  
العاملين في الاتحاد الاشتراكي من قوى الكلية « إذ أن قرارا لم يصدر  
باختياره هو بذاته ، بل انصب اختياره على وظيفة بذاتها هي وظيفة مدير  
جامعة أسبوط ، وقد شغل عضوية مجلس المحافظة باعتباره شاعلا هذه  
الوظيفة في ذلك الوقت وبذلك فإنه يعتبر معينا عضوا بمجلس المحافظة  
بحكم وظيفته سائلة الذكر ، فيسرى على ما تقتضاه عن هذه العضوية  
حكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .معدلة  
بالقانونين رقمي ٣٦ و ٩٣ / ١٩٥٩ التمسى نصبت على أنه  
« فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع  
ما يقتضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته  
الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات  
أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪  
( ثلاثين في المئة ) من الماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠  
جنيه ( خمسمائة جنيه في السنة ٥٠٠٠ ) .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان مكافأة عضوية مجلس  
محافظة أسبوط التي منحت للسيد الدكتور ..... يسرى عليها احكام  
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة  
١٩٦٥ .

( فتوى ٤٧٣ في ٣٠/٤/١٩٦٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٩ )

المبدأ :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ بتقرير مكافأة  
شهرية قدرها ٣٥ جنيها لرؤساء مجالس المدن من الموظفين - مناسط  
استحقاقها ان يكون ثمة موظف يشغل المنصب بقرار من رئيس الجمهورية  
- حلول وكيل المجلس المنتخب لاحدى المدن محل رئيس المجلس بعد مثله  
حلولا قانونيا - الاصل أن يقتصر الطول على الاختصاصات ولا يمتد الى  
( م - ١٠ - ج ٢ )

الحقوق والمزايا المائتة للمنتصب - في حالة الحلول المترتب على خلو المنصب فإن من يقوم بالحلول يصدق عليه أنه قام بأعباء الوظيفة طبقاً للأوضاع المقررة - استحقاق المكافأة المشار إليها أن يحل حلولاً قانونياً محل رئيس مجلس المدينة من الموظفين .

#### ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن قد نص في المادة ١ منه على أن : « يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالإضافة إلى مرتباتهم وعلواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيهاً » ونص في الماد ٢ منه على أن : « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية مقدارها مائة جنية » .

وقد صدر هذا القرار استناداً إلى نص المادة ٦٤ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي ينص على أنه : « يتقاضى كل من الأعضاء المنتخبين والمختارين من ذوى الكفاءة في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها ٢٠ جنيهاً ولا يتقاضى أعضاء مجالس المدن والمجالس القروية أية مرتبات أو أجور أو مكافآت عن أعمالهم في المجلس فيها عدا ما قد يقرره المجلس لكل عضو مقابل حضور الجلسات ومع ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية وقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ استناداً إلى عجز المادة ٦٤ سالف الذكر إذ هو المنوط به إصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية بموجب المادة ٦ من مواد إصدار القانون المشار إليه .

ومن حيث أن الشارح يفرق في المعاملة المالية بين رؤساء مجالس المدن من الموظفين ورؤساء مجالس المدن من غير الموظفين على النحو الذي نصه قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر والذي يبين منه أن مناط استحقاق المكافأة الشهرية البالغ مقدارها خمسة وثلاثين جنيهاً أن يكون ثمة موظف يشغل منصب رئيس مجلس مدينة ، وشغل منصب رئيس مجلس مدينة يكون بقرار جمهوري وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣١ .

من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي تنص على أن « يعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الأعضاء رئيسا للمجلس » مما يستفاد منه أن رئيس مجلس المدينة لكي يمنح مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها بالإضافة الى مرتبه وعلاواته يشترط أن يكون موظفا أصلا . أن يعين بقرار جمهوري رئيسا لمجلس المدينة .

ومن حيث أن المطعون ضده وقد كان وكيلا منتخبا لمجلس مدينة قضا قد حل محل رئيس مجلس المدينة بعد نقله من هذا المنصب حلولا قانونيا واستمر ذلك في المدة من ١٩٦٢/١٢/١٥ حتى ١٩٦٥/٨/١٧ أبان خلو المنصب المشار اليه من شاغله الأصلي ، ويتربط على الطول القانوني أن يحل وكيل المجلس محل رئيسه في امر واحد هو اخفصاصاته التي ناطها القانون به فلا يبتد الطول الى الحقوق او المزايا المالية لمنصب رئيس مجلس المدينة .

وبن حيث أنه ولئن كان ذلك الا انه اذا كان المنصب خاليا فانه يتعين تحديد مناط استحقاق المكافأة في هذه الحالة وباستقراء نصوص تشريعات الوظائف العامة المتعاقبة يبين أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة كان ينص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ منه على انه : « وللمجلس الوزراء كذلك تقرير رواتب إضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » . وان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد نص في المادة ٣٩ منه على انه : « يجوز صرف بدل تبديل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات ، والمصالح والحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدت بقرار من رئيس الجمهورية » كما نص في المادة (٤٠) منه على انه : « لا يجوز صرف البدلات المقررة الا لشاغلي الوظيفة المقررة لها بعل » وهذا هو التشريعان اللذان يصران على النزاع الماثل ويستفاد منهما أن البديل لا يصرف الا لشاغلي الوظيفة المقرر لها البديل ويقصد بشاغل الوظيفة من يشغلها وبالإداة المقررة لذلك سواء التعيين فيها أو الترقية والنقل اليها ، وعند خلوها يقصد بشاغلها من يقوم بأعمالها طبقا للأوضاع المقررة وهذا ما تنفقه المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام

العاملين الخننيين بالدولة - بالنسبة الى بدل التمثيل - حيث نصت على انه : « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المالية قرين كل منها :

١ - بدل تمثيل للموظفات الرئيسية وحسب مستوى كل منها ...  
ويصرف لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم بأعبائها طبقا للاوضاع المقررة .»

ومن حيث ان وكيل مجلس مدينة قنا المنتخب قد حل حلولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة حال خلو الوظيفة في المدة المشار اليها ومن ثم يصدر عليه انه قام بأعبائها طبقا للاوضاع المقررة .»

ومن حيث انه سواء انتهى التكليف القانوني للكفاة البالغ بمقدارها خمسة وثلاثين جنيها شهريا المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ الى اعتبارها بدل تمثيل او الى اعتبارها بدل طبيعة عمل كما ذهب الى ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن منح رؤساء مجلس المدن ورؤساء الاحياء والسكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين المساعدين بالمحافظات مكلفات شهرية بدل طبيعة عمل وبدل انتقال ثابت ، فانها على كلتا الحالتين تستحق ان يحل حلولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة من المواطنين باعتباره قائما فعلا بأعباء رئيس المجلس طبقا للاوضاع المقررة في الوظيفة بعد خلوها ومن ثم تتحقق في شأنه مناهة استحقاق البديل « المكفاة » حال خلو الوظيفة من شاغلها الاصلى ، ولا يؤثر في ذلك ان وكيل مجلس المدينة منتخب لا معين لان التعيين قدر رائد على مناهة الاستحقاق في هذه الحالة ، ما دام ان ثقله بأعباء الوظيفة قد تم طبقا للاوضاع المقررة قانونا ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد اصاب الحق فيما قضى به وجاء مطابقا لصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قائما على غير اساس سليم من القانون متعيينا الحكم برفضه .»

قاعدة رقم ( ٧٠ ) .

المبدأ :

رؤساء مجالس المدن — مكافأة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن — منط  
الاستحقاق رؤساء مجالس المدن للمكافأة المقررة لهم بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ منوط بشغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تملك  
التعيين فيها — حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حاولا قانونيا  
ومباشرة اختصاصاته في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة ( د ) من  
المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة  
المحلية — عدم استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة — أساس  
ذلك .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأت الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧  
أن المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ لرؤساء  
مجالس المدن لا يفيد منها إلا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة  
ولا تصرف هذه المكافأة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس  
مجلس المدينة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة ( د ) من المادة ٣١  
من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية  
المعدل بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وقد أسست الجمعية العمومية فتواها على أن المادة ٣١ من القانون  
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن : « يعين رئيس الجمهورية أحد  
أعضاء مجلس المدينة رئيسا له وينتخب الأعضاء وكلاء للمجلس من بين  
المتشحين » . ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس المجلس عند خلوه المنصب  
أو إذا امتنع على تعيين المجلس مباشرة هذه الاختصاصات » .

وإن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثين جنيها » .

وإن المادة الثانية منه تنص على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين مترغبين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها مائة جنيها » .

وإن مفاد هذه النصوص أن المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر أنها تستحق لمن يعين في هذه الوظيفة ، فمناط الاستحقاق مرتبط بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تلك التعيين فيها ، أما حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا ومباشرة لاختصاصاته وفقا لنص الفقرة ( د ) من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر في حالة ما اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات او عند خلو المنصب لا يترتب عليه بذاته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات في هذه الحالة بحكم القانون وبوصفه وكيل مجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يترتب على هذا الحلول القانوني في مباشرة الاختصاصات في الأحوال المذكورة استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ .

وبناء على كتاب الوزارة سالف الذكر اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المتعقدة في ١٩٦٨/١٠/٢٣ وانتهت الى تأييد رأيها السابق للأسباب التي تلم عليها .

( ملف ٤٠٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٨/١٠/١٢ ) .

وقد لهدت الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتواها الصادرة بجلستها المتعقدة في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ - ملف ٤٠٣/٤/٨٦ .

## قاعدة رقم ( ٧١ )

### المبدأ :

إدارة محلية - مجلس المدن - رؤساؤها من الموظفين - مناط  
استحقاقهم المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٣  
لسنة ١٩٦١. هو شغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك  
التعيين فيها - حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حولا قانونيا  
في مباشرة اختصاصاته وفقا لنص المادة ٣١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ -  
لا يترتب عليه استحقاق المكافأة المذكورة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون  
نظام الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان  
يعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء مجلس المدينة رئيسا له وينتخب الأعضاء  
وكيلا للمجلس من بين المنتخبين . ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس  
المجلس عند خلو المنصب أو اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه  
الاختصاصات .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١  
ببعض الأحكام الخاصة برؤساء المدن على ان « يمنح رؤساء مجالس  
المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية  
مقدارها خمسة وثلاثون جنيها » .

وتنص المادة الثانية منه على ان « يكون رؤساء مجالس المدن من  
غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة وينحون مكافأة شهرية قدرها  
مائة جنية » .

وبن حيث ان مفاد هذه النصوص ان المكافأة المنصوص عليها في  
القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر لا تستحق ان

يعين في هذه الوظيفة مهناط الاستحقاق مرتبطا بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك التعيين فيها ، اما طول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس طولا قانونيا في مباشرة اختصاصاته وفقا لنص الفقرة د من المادة ٣١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . سالف الذكر في حالة ما اذا امتنع عن رئيس المجلس بمباشرة هذه الاختصاصات أو عند خلو المنصب لا يترتب عليه بذاته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات في هذه الحالة بحكم القانون بوصفه وكيلًا لمجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يترتب على هذا الطول القانوني في مباشرة الاختصاصات في الأحوال المذكورة استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة ولا تصرف هذه المكافأة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة د من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى ذلك فان السيد . . . الوكيل المنتخب لمجلس مدينة منيا القمح والذي باشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في فترة خلوها بوصفه وكيلًا للمجلس لا يستحق المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري سالف الذكر . لرئيس مجلس المدينة ما دام انه لم يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيينه فيها .

( فتوى ٦٢٦ في ١٩٦٧/٥/٢٠ ) .



## الفصل الرابع : المدن والقرى

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

#### المبدأ :

ادارة - انشاء المدن والقرى - الاداة القانونية لذلك - هي قرار من رئيس الجمهورية - أساس ذلك في فسوء أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية واللائحة التنفيذية له .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن : « تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى وتكون لكل منها الشخصية المعنوية ..

ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ .. »

وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي الى محافظات بعدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

ومن مقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سائلة الذكر ان انشاء المدينة او القرية انها يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك ان هذا النص انها يضع قاعدة دائمة تجعل من اختصاص رئيس الجمهورية تقسيم الجمهورية الى وحدات إدارية ، فأى مدينة او قرية يراد انشاؤها يلزم ان يصدر هذا الانشاء بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من أنه :

« يكون انشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص وذلك في المدن التى تسمح ظروفها المعيشية والعمراية بإنشاء مجلس مدينة فيها .. ويطلق على المجلس اسم المدينة التى ينشأ فيها » .

أو ما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر من أنه :

« ينشأ في كل قرية أو مجموعة من القرى المجاورة مجلس قروي بقرار من الوزير المختص ... » .

إذ أن إنشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية إنما يجيء تاليا لإنشاء المعينة أو القرية ذاتها ، فالأصل أن يوجد الشخص المعنوي أولا ثم يوجد مثل هذا الشخص المعنوي ، وإذن فليس معنى أن يكون إنشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية بقرار من الوزير المختص أن يملك الوزير إنشاء المدينة أو القرية ، بل المفروض أن تنشأ المدينة أو القرية أولا بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم يقوم الوزير المختص بعد ذلك بإنشاء مجلس المعينة في المدينة التي تسمح ظروفها المعيشية أو العمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها . أو بإنشاء مجلس القرية في كل قرية أو مجموعة من القرى المجاورة .

هذا وإن اختصاص رئيس الجمهورية بتقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية وتحديد نطاق المحافظات ، لا يخلط باختصاص الوزير المختص بتحديد نطاق المدن واختصاص المحافظ بتحديد نطاق القرى التي تقع في دائرة محافظته والذي سبق أن حددها قرار رئيس الجمهورية المشار إليه . وتحديد نطاق المدينة أو نطاق القرية الواردة في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لا يعني الانشاء وإنما ينصرف إلى تحديد الكردوج ، فيكون تحديد كردون المدينة للوزير وتحديد كردون القرية للمحافظ . أما إنشاء المدينة أو القرية يتم بقرار من رئيس الجمهورية .

وإذا كانت صدرت قرارات من السادة المحافظين بإنشاء والغاء وتغيير أسماء بعض القرى ، فإنها تكون قرارات باطلة ويمكن عرضها على السيد رئيس الجمهورية لاعتمادها وتصحيحها اعتبارا من تأريخ صدورها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للفتوى  
والتشريع بمجلس الدولة الى ان انشاء مدينة أو قرية انما يتم بقرار  
من رئيس الجمهورية .  
( مئوى ٥٩٥ مئى ١٩٦٤/٦/٢٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٣ )

#### المبدأ :

الوحدة الادارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية الاعتبارية  
واهلية للتقاضى - يقوم رئيس المجلس بتمثيلها ، اسس ذلك - المجلس  
المحلى المختص هو صاحب الصفة فيها ينور من منازعت بشان ما يصدر  
عنه من قرارات .

#### ملخص الحكم :

ان الوحدات الادارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية  
الاعتبارية بحكم الدستور ولها اهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها  
امام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
وبهذه المثابة يكون المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيها ينور  
من منازعات بشان ما يصدر منه من قرارات وما تتخذه الادارات التى  
يستعين بها فى مباشرة اختصاصاته من قرارات واجراءات وهو الذى  
يتعين ان توجه اليه الدعوى بامثاله الجهة الادارية ذات الشأن فى  
المنازعة ، واذا اقيمت هذه الدعوى ضد مجلس المدينة بطلب تنويع  
عن قرار باعادة مزايده اجراها هذا المجلس فانها تكون تد اقيمت على  
الجهة ذات الشأن فى هذه المنازعة ويكون الدفع بعدم قبولها لرفعها على  
غير ذى صفة غير قائم على اسس متعينا رفضه .

( طعن ٨١٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ ) .

قاعدة رقم ( ٧٤ )

المبدأ :

الوحدات الإدارية التي تمثلها المجالس المحلية - لها شخصية اعتبارية وأهلية التقاضي - رئيس المجلس هو ممثلها أمام القضاء - المجلس المحلي المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات وفي الطعن فيما يصدر ضده من أحكام .

ملخص الحكم :

ان الوحدات الادارية التي تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية الاعتبارية بحكم الدستور ولها اهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بمثيلها أمام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وبهذه الغاية يكون المجلس المحلي المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات أو ما تتخذه الإدارات التي يستعين بها في مباشرة اختصاصاته من إجراءات وهو الذي يتعين ان توجه اليه الدعاوى بحسب سيانته الجهة الادارية ذات الشأن في المنازعات المذكورة كما انه يكون صاحب الصفة في الطعن فيما يصدر ضده من أحكام .

( طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥ )

المبدأ :

مجالس المدن أو القرى طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية ١٩١٣ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بمثيلها أمام القضاء - أثر ذلك - يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتعين ان توجه اليه الدعاوى .

### ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ ، وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المجاورة المجلس القروي ، كما تنص المادة ٥٣ من القانون الواردة في البلب الخامس ( أحكام عامة لمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية ) على أن يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير ، وتنص المادة ٣٤ من القانون آتف الذكر على أن تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والياه والإنارة والمجاري والانشاء والتحصير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يختص بها المجلس والمجالس أن تنشئ وتدير في دائرة اختصاصها بالذات أو بالوساطة الأعيال والمؤسسات التي تراها كهيئة بتنفيذ اختصاصاتها . . وتنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بأن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية : ١ . ( م ) انشاء وإدارة الأسواق العامة والسلخانات .

وبين من ذلك أن مجالس المدن والقرى لها الشخصية الاعتبارية ولها أهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من قانون نظام الإدارة المحلية وبهذه المثابة يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل في اختصاصه ويتمين أن توجه إليه الدعوى المتعلقة بذلك باعتباره الجهة الإدارية ذات الشأن .

### قاعدة رقم ( ٧٦ )

#### المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقلية لا تصطبغ اعمالها بأية صيغة سياسية - اختيار بعض أعضاء المجالس المحلية من بين الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى او أعضاء اللجنة التنفيذية الاتحادية للاتحاد القومى الذى حل محلها الاتحاد الاشتراكى العربى لا يغير من الطبيعة الادارية للوحدات المنسار اليها - تعيين رؤساء المجالس المحلية برعاية أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة وانتهاء خدمتهم - كما يذهب الدفاع عن الحكومة - متى فقدوا لسبب الصلاحية - يتعلق بالسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية فى التعيين او انتهاء الخدمة دون أن يكون له اثر على طبيعة قراره باعتباره قرارا اداريا عاما لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة .

#### بمخص الحكم :

ان وحدات الادارة المحلية ، بحسب الاختصاصات المقررة لها . سواء فى ظل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظم الادارة المحلية ، او القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخاصين بنظم الحكم المحلى ، لا تعدو أن تكون وحدات ادارية اقلية لا تصطبغ اعمالها بأى صيغة سياسية ولا يغير من ذلك أن أعضاء المجالس المحلية فى ظل العمل بالحكم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كان يتم اختيار بعضهم من بين الأعضاء العاملين بالاتحاد القومى وأعضاء اللجنة التنفيذية الاتحادية للاتحاد القومى الذى حل الاتحاد الاشتراكى العربى محله فيها بعد . ذلك أن الصفة السياسية التى لهؤلاء الأعضاء بحكم انتمائهم الى الاتحاد الاشتراكى العربى لا تؤثر فى حقيقة الوضع القانونى لهذه الوحدات باعتبارها وحدات ادارية اقلية تمارس طبقا للقانون اختصاصات ادارية وتنفيذية ليس فيها أى جانب سياسى . كما لا يغير من حقيقة هذا الوضع ان رؤساء هذه المجالس يراعى فى تعيينهم ، على ما يقول به

الدفاع عن الحكومة ، أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة ، وأن رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة التقديرية عنها :  
إنهاء خدمتهم متى فقتوا لأسباب الصلاحية للاستمرار فيها إذ أن ذلك كله يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لسلطة التقديرية في التعيين أو إنهاء الخدمة وتكون أن يكون له أثر على طبيعة القرار الذي يصدره رئيس الجمهورية في هذا الخصوص وكونه قرارا إداريا علنيا لا يرقى إلى مرتبة أعمال السيادة التي يخرج من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري الفصل في طلبات الغائها . وبما كان ذلك فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون غير قائم على أساس سليم من القانون مما يعمين معه الحكم برفض الطعن المقدم من إدارة فضليا الحكومية .

( طعن ٦١٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ ) .

#### قاعدة رسم ( ٧٧ )

##### المبدأ :

قرارات المجالس المحلية في حدود اختصاصها نافذة بذاتها ما لم يخضعها المشرع لتصديق سلطة إدارية أخرى مما يندرج في نطاق الوصاية الإدارية — ليس لجهة الوصاية الإدارية أن تحل دون نص — محل المجالس المحلية في ممارسة أي من اختصاصاتها .

##### ملخص الحكم :

أنه وإن كان لوزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات نوع من الإشراف على المجالس المحلية في أداء الخدمات المتعلقة بكل وزارة إلا أنها لا تعتبر بمثابة سلطة إدارية رئاسية بالنسبة إلى تلك المجالس المحلية لما لها من استقلال بشؤونها ونفا لاحكام القانون — فالاصل في ممارسة اختصاصاتها أنها هي التي تتخذ ما تراه من قرارات وأن قراراتها في حدود هذه الاختصاصات نافذة بذاتها ما لم يخضعها المشرع لتصديق سلطة إدارية أخرى مما يندرج في نطاق الوصاية الإدارية وليس لجهة الوصاية الإدارية أن تحل محل المجالس المحلية في ممارسة أي من اختصاصاتها إلا إذا نص المشرع صراحة على ذلك .

( طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق . — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المظعون ضده في وظيفة رئيس أحد مجالس المدن في حدود السلطة المخولة له طبقا للمادة ٣١ فقرة ( ج ) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار نظام الإدارة المحلية المعمول به وقت صدور هذا القرار — عدم جواز انتهاء تعيينه في هذه الوظيفة الا بالاداة القانونية ذاتها التي تم بها التعيين وهي القرار الجمهوري — صدور قرار من وزير الدولة للحكم المحلي بانتهاء نوب المظعون ضده في هذه الوظيفة اعادته الى عمله الأصلي ببيان عام المحافظة هو قرار باطل لصدوره من غير مختص اذ ان شغل هذه الوظيفة لا يكون الا بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية — صدور قرار وزاري بانتهاء شغل أحد المعيين بقرار جمهوري وإن سمي القرار الوزاري المذكور بأنه انتهاء نوب هو في حقيقته قرارا بانتهاء التعيين في تلك الوظيفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢ انه نص في المادة الأولى منه على ان يعين من وردت أسماؤهم فيه ومنهم المظعون ضده رؤساء المدن ونص في المادة الثانية على ان « يفوض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في تحديد مجالس المدن التي يرأسها السادة رؤساء مجالس المدن المبينة أسماؤهم في المادة الأولى » ومن ثم غنائه ازاء صراحة هذا القرار الجمهوري فيها نص عليه وصدوره من مختص باصداره . وفي حدود السلطة المخولة له طبقا للمادة ٣١ فقرة ( ج ) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار نظام الإدارة المحلية المعمول به وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ — ازاء ذلك فانه يصحور القرار الجمهوري المشار اليه يعتبر المظعون ضده معينا في وظيفة رئيس مجلس مدينة وما يقرب على ذلك من آثار ، وفي مقدمتها عدم جواز انتهاء تعيينه في هذه الوظيفة الا بالاداة القانونية ذاتها التي تم بها التعيين وهي القرار الجمهوري ، اما قرار وزير الدولة للحكم المحلي فلا يؤتى في هذا الخصوص اثرا قانونيا ، وعلى ذلك فان القرار الوزاري الصادر من وزير



الحكم المحلى برقم ٧٣ فى ١٩٧٤/٨/٣١ بإنهاء نقيب المطعون ضده لوظيفة رئيس مدينة أبو تشت وأصلته الى عمله الاصلى بديوان علم محافظة بنى سويف اعتباراً من ١٩٧٤/٩/٦ هو قرار باطل لصدوره من غير مختص ، اذ أن شغل هذه الوظيفة لا يكون كما سلف البيان الا بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية واذا صدر قرار وزارى بإنهاء شغل أحد الميعنين بقرار جمهورى فى وظيفة رئيس مدينة ، وسمى القرار الوزارى المذكور بأنه إنهاء نقيب كان فى حقيقته وجوهره قراراً بإنهاء التعيين فى تلك الوظيفة ومن ثم كان قراراً باطلاً لصدوره من غير مختص ،

ومن حيث أنه متى كان ذلك فانه لا حجة لما ذهب اليه الطاعن من ان المطعون ضده شغل وظيفة رئيس مجلس مدينة بقرار من نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، فهذا مخالف لما ثبت من الأوراق على ما توضح آنفاً . ولأن التعيين فى وظيفة رئيس مجلس مدينة لا يكون طبقاً للقانون الا بقرار من رئيس الجمهورية . وليس فى استلزام أن يكون إنهاء خدمة من يعين رئيساً لمجلس مدينة بالأداة القانونية ذاتها التى تم التعيين بها ما يعنى الا أن إنهاء شغل المطعون ضده لوظيفة رئيس مجلس مدينة لا يكون بمجرد قرار وزارى بل بقرار جمهورى . . واذا كان يجوز لوزير الادارة المحلية عند الضرورة - طبقاً للمادة ٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة إليه - نقل رؤساء مجالس المدن من مجالس المدن التى يرأسونها الى مجالس مدن أخرى ، الا أنه لا يملك أن ينقل أحد رؤساء مجالس المدن الى وظيفة أخرى غير رئاسة مجلس مدينة ، فهذا لا يملكه قانوناً الا رئيس الجمهورية . ولا يغير من كل ما تقدم أن يكون المطعون ضده - على حد قول الوزارة الطاعنة - يتقاضى مرتبه من محرف مالى آخر غير المصرف المالى المقرر لوظيفة رئيس مجلس مدينة أبو تشت بحجة انه مجرد منتدب لتلك الوظيفة ، ذلك أن هذا القول منهار الأساس اذ ثبت أن المطعون ضده لم يكن منتدباً بل معيناً وبقرار جمهورى فى وظيفة رئيس مدينة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن فيه خليفاً بالرفض ، مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المعروفات .

( طعن ٢٤ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥ )

## الفصل الخامس : المجالس الشعبية المحلية

قاعدة رقم ( ٧٩ )

المبدأ :

انتخاب اعضاء المجالس الشعبية المحلى يتم بعملية مركبة تمر بهراحل متعاقبة ، تقوم كل منها على الاخرى - مخالفة حكم القانون في اى مرحلة من تلك المراحل تؤدى الى بطلان الاجراءات اللاحقة عليها - يتعين لتصحيح هذا البطلان اعادة اجراءات الانتخاب من آخر اجراء تم صحيحا .

ملخص الفقرة :

اجاز قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعمول به اعتبارا من ٢٢ يونية سنة ١٩٧٩ في المادة ٥٨ تقسيم المحافظة ذات المدينة الواحدة الى احياء وتضئ الى المادة ٥٩ بتشكيل المجلس الشعبى المحلى لى على اساس تمثيل كل قسم بستة اعضاء وتشكيل المجلس المحلى الذى يضم قسما اداريا واحدا من اثنى عشر عضوا وحدد في المادة ٧٥ شروط الترشيح لعضوية المجالس المحلية وبين في المادة ٧٦ كيفية التقدم بطلب الترشيح فاجاز لكل من تتوافر فيه شروط الترشيح ان يقدم بهذا الطلب ولوجب في المادة ٧٧ قيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها في سجل خاص ، وخول في المادة ٧٨ المحافظ تشكيل لجنة لفحص طلبات الترشيح لمدة عشر ايام على الاقل ، ولوجب في المادة ٧٩ عرض كشف المرشحين لمدة عشرة ايام على الاقل تالية لانتهاء مياد الترشيح واجاز لكل من لم يرد اسمه في الكشف ان يطلب من لجنة فحص لاطلبات ادراجه به خلال تلك المدة وقرر في المادة ٨٥ انتخاب عضو المجلس بالاغلبية النسبية لعند الاصوات التى اعطيت في الانتخابات ، ونص في المادة ٨٦ على ان تسرى على عملية الانتخاب القواعد والجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

وحاصل ما تقدم ان انتخاب اعضاء المجلس الشعبى تتم بعملية مركبة تمر بهراحل متعاقبة تقوم كل منها على الاخرى وتبدأ بفتح باب الترشيح

ثم التقدم بالطلبات خلال مدة محددة ويلي ذلك فحص هذه الطلبات واعداد كشوف المرشحين وعرضها لمدة لا تقل عن عشرة أيام يحق لمن لم يدرج اسمه في الكشوف التظلم خلالها وبعد ذلك يتم نشر أسماء المرشحين وفي النهاية يجري الانتخاب من بين المرشحين ومن ثم فإن مخالفة حكم القانون في أى مرحلة من تلك المراحل تؤدي بالتبعية ونتيجة للارتباط القائم بينها إلى بطلان الإجراءات اللاحقة عليها<sup>٤</sup> وبالتالي يتعين لتصحيح هذا البطلان اعادة اجراءات الانتخابات من آخر اجراء تم صحيحا .

ولما كان البطلان قد لحق في الحالة المطلة طبقا لمنطوق حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨١ في الدعوى رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٤ بمرحلة التظلم مما أدى الى نشر أسماء المرشحين بعد استبعاد اسم المرشح ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ بغير وجه حق وأذ رشح المذكور نفسه عن قسم عابدين وهو أحد الأقسام الإدارية بحى غرب القاهرة فإن تنفيذ هذا الحكم يقتضى تصحيح إجراءات الانتخاب لهذا القسم باعادة نشر أسماء المرشحين المتنافسين داخل القسم على ان ينضم اليهم اسم المرشح المذكور ثم السير في باقى الإجراءات التالية وفقا لقواعد الترشح الفردى المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الذى تمت الانتخابات فى ظله اذ لا وجه لأعمال قواعد الانتخاب بالقائمة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت صراحة بأعمال تلك القواعد بعد انتهاء المدة القانونية للمجلس الشعبية المحلية القائمة ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر لصالح المرشح ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ يقتضى اعادة نشر أسماء المرشحين لتمثيل قسم عابدين في المجلس الشعبى المحلى بحى غرب القاهرة على أن يكون من بينهم اسم المرشح المذكور ثم تجرى الانتخابات بين هؤلاء المرشحين وخدم لاختيار العدد المطلوب لتمثيل القسم في المجلس الشعبى<sup>٥</sup>.

قاعدة رقم ( ٨٠ )

المبدأ :

ادراج اسم المرشح بالقائمة الحزبية شرط جوهرى للترشيح فى  
المجالس الشعبية المحلية وشرط للمعضوية واستمرارها فتزول العضوية  
بإزالة الصفة الحزبية عن العضو بعمل ارادى صريح من جانبه .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لجواز إسقاط  
عضوية المجالس الشعبية المحلية عن الاعضاء الذين تم انتخابهم بفوز  
قائمة الحزب الذى رشحهم فى قائمته ثم انضموا بعد ذلك لاجزاب اخرى  
بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

تخلص وقائع الموضوع فى أن قائمة الحزب الوطنى الديمقراطى فازت  
بالتزكية فى انتخابات المجلس المحلى لحافظة المنيا ، وصدر قرار محافظ  
المنيا رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ بإعلان نتيجة الانتخابات ، ثم قام بعض  
أعضاء المجلس المذكور بعد انتخابهم على أساس ادراجهم بقائمة الحزب  
المذكور بالانضمام الى اجزاب اخرى بهدف الترشيح لعضوية مجلس الشعب  
على الرغم من أن اختيارهم فى انتخابات المجلس الشعبى تم فى ظل القائمة  
الحزبية المعلقة ، فنار التساؤل عن جواز إسقاط عضويتهم فى هذا  
المجلس .

وقد استعرضت الجمعية العمومية أحكام قانون نظام الحكم المحلى  
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة  
١٩٨١ وتنص المادة ٧٥ مكررا منه على أن « يكون انتخاب أعضاء المجالس  
الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب بالتوائم الحزبية ويعين لكل قائمة  
رمز يصدر به قرار من المحافظ ، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من  
المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه وعددا من الاحتياطيين يقدر  
بنصف عدد الأعضاء الأصليين بإعرااف أن يكون من بين المرشحين أصليا

واحتياطيا عنصر من النساء ، وأن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين ؛ وعلى الناخب ان يبدى رأيه باختيار احدى القوائم بكاملها . وتبطل الاصوات التى تنتخب أكثر من قائمة او مرشحين من أكثر من قائمة او المعلقة على شرط او التى تعطى لأكثر او أقل من العدد المطلوب انتخابه .» كما تنص المادة ٧٦ معطلة من ذات القانون على أن « يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى كتابة الى المحافظ أو احدى وحدات الحكم المحلى الكفئة بنطاتها مرفقا به صورة معتدلة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مبينا بها ادراجها فيها . . . » .

كما تنص المادة ٧٩ على أن « يعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين فى الوحدة المحلية بالطريقة التى يعينها المحافظ بقرار منه . . . ويحدد فى هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التى ثبتت لكل منهم والقائمة التى ينتمى اليها المرشح .

ولكل مرشح ادرج اسمه فى احدى القوائم ولم يرد اسمه فى الكشف المذكور ان يطلب من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة ادراجها خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

ولكل مرشح الاعتراض على ادراج اسم أى من المرشحين أو اشدات صفة غير صحيحة لاسم اسمه أو اسم غيره من المرشحين طوال مدة مرض الكشف وكل حزب ينتمى اليه أحد المرشحين ممارسة الحق المقرر فى الفقرتين السابقتين » .

وتنص المادة ٨٥ منه بأنه « اذا لم تقدم أكثر من قائمة حزبية أعلن انتخاب المرشحين الواردة اسماؤهم بالقائمة المقترحة بالتركية » . وتنص المادة ٨٦ فى فقرتها الثالثة على أن « ينتخب أعضاء المجالس الشعبية المحلية طبقا للقوائم الحزبية التى حصلت على الاغلبية المطلقة لمعبدد الاصوات الصحيحة التى اعطيت فى الانتخاب فلذا لم تتوافر الاغلبية المطلقة لأى من القوائم اميد الانتخاب بين القائمتين التين حصلتا على اكبر عدد من الاصوات » .

كما تنص المادة ٩٦ من القانون المشار اليه بان « تسقط عضوية المجلس الشعبي المحلى عن تزول عنه صفة العامل أو الفلاح التى قام عليها انتخابه فى المجلس أو يفقد شرط من الشروط اللازمة للترشيح ..... » .

وتنص المادة ٩٧ على أنه مع مراعاة النسبة المقررة للعامل والفلاحين والمقاعد المخصصة للنساء إذا خلا مكان لحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته حل محله الاحتياطى من ذات القائمة التى انتخبت طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطيا بها وتكون مدة العضو الجديد مكحلة لمدة عضوية سلفه .

ومفاد ذلك أن المشرع فى قانون نظام الحكم المحلى بعد تعديله بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ جعل انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتم بالقائمة الحزبية المطلقة فجعل الترشيح فى حقيقته للحزاب السياسية التى تقدم كل منها قائمتها للترشيح فلا يقل طلب الترشيح المقدم من الفرد إلا إذا قدم معه صورة معتقدة من قائمة الحزب الذى ينتهى اليه وانذى بتشارك فى الترشيح للانتخابات :المجلس مدرجا فيها اسمه فطلب الترشيح المقدم من شخص لم يدرج اسمه فى قائمة حزب مشترك بقائمة فى انتخابات المجلس لا يكون مقبولا قانونا فالعبارة أولا بترشيح الحزب للشخص فى قائمته ، ثم فى قبول الشخص هذا الترشيح بتقديمه طلم الترشيح اسنادا الى ترشيحه فى قائمة الحزب ، ثم جعل للحزب صاحب القائمة حق الاعتراض على الترشيح إذا أخرج فى قوائم المرشحين من لم يرد اسمه فى قائمة حزب ما وكذلك عند عدم ادراج أحد مرشحي قائمة الحزب فى قائمة المرشحين لو إذا أقرت له صفة غير صحيحة ثم جعل المشرع الفوز لقائمة الحزب الذى انفراد بالترشيح بالتزكية أو الذى يحصل على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت ، ثم جعل الإعادة عند عدم تحقق ذلك بين قائمتى الحزبين صاحبي أغلبية الأصوات الصحيحة ، وبذلك فقد حرص المشرع على أن الفوز انها يكون لقائمة حزب لا لمرشح ، وحرص بذلك على أن يكون جميع أعضاء المجلس الشعبى المحلى من حزب واحد لأسباب قدرها ويعتد خلو أحد مقاعد المجلس لأى سبب يحل محله من ورد فى القائمة الاحتياطية للحزب صاحب القائمة الفائزة ، وبذلك فإن الادراج



كما لا يجوز للمعد أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح أو رؤساء الأجهزة التنفيذية في نطاق هذه الوحدات الترشيح لعضوية المجلس المحلية للوحدات المحلية التي تدخل في نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها .

ومع مراعاة القواعد المختلفة للاستقالة من القوات المسلحة والشرطة تعتبر الاستقالة المشار إليها في الفقرتين السابقتين مقبولة بمجرد تقديمها .

ومن حيث أن المستقار من هذا النص هو حظر الجمع بين العميد وعضوية المجلس المحلية التي تدخل في نطاق اختصاص وظيفته المرشح لعضويتها وذلك دفعا لمحنة استغلال العميد لمنصبه في التأثير على الناخبين .

ومن حيث أن نطاق اختصاص العمدة يقتصر على القرية التي يتولى إدارتها ولا يند إلى المركز أو المحافظة التي يرشح نفسه فيها لعضوية مجلسها المحلي فمن ثم فإن مظنة التأثير في عملية انتخاب أعضاء المجلس المحلي للمركز أو المحافظة تكون غير قائمة ، لأن الناخبين في هذه الحالات ليسوا من قرية العمدة فقط ، بل من جميع القرى التابعة للمركز ومن غيرها من المراكز الأخرى التابعة للمحافظة ، وبالتالي فلا يوجد ما يحول دون ترشيح العمدة لعضوية المجلس المحلي للمركز الذي تقع القرية في نطاقه أو المحافظة التي يتبعها .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن السيد/ . . . . . عمدة قرية الحلبية قد فاز بعضوية المجلس المحلي لمركز أبو حماد ، كما فاز السيد/ . . . . . عمدة قرية الإحسانية بعضوية المجلس المحلي لمحافظة الشرقية ، فمن ثمة فإنه يجوز لكل منهما أن يجمع بين العضوية وعضوية المجلس المحلي للمركز والمحافظة التي فاز بها كل منهما ، دون الالتزام بتقديم استقالته .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه يجوز للسيد . . . . . والجمع بين منصب العمدة وعضوية المجلس المحلي للمركز والمحافظة .

( ملف ٣/١/٢١ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨ ) .



قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

المكافأة المقررة لرئيس واعضاء المجلس الشعبي لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ :  
أساس ذلك - نصوص القانون المذكور ناطقة في قصر الخفض على المبالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة إلى مرتبه لأي سبب كان يتعلق بالتوظيف - أعضاء المجلس الشعبية يكتسبون عضويتهم بها باعتبارهم بمنظمات الاتحاد الاشتراكي - ليس للوظائف التي يشغلونها بالجهاز الإداري للدولة صفة بعملهم أو عضويتهم في هذه المجالس .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى تنص على ان « ينشأ لكل محافظة مجلسان يسمى أولهما المجلس الشعبي ويسمى الثاني المجلس التنفيذي ويضاف الى هذه التسمية اسم المحافظة المنشأ بها المجلس » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على ان « يتكون المجلس الشعبي بالمحافظة برئاسة أمين لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة وعضوية كل من :

- ١ - أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة .
- ٢ - أمناء المراكز والاقسام .

٣ - ممثلين عن الشباب من أى مستوى من مستويات التنظيم بالمحافظة ،

٤ - ممثلين اثنين عن النشاط النسائى من أى مستوى من مستويات التنظيم بالمحافظة .

ويجوز ان يضم الى عضوية المجلس عدد من الاعضاء لا يزيد على خمسة يختارون من أعضاء المؤتمرات القومى أو مؤتمرات المراكز والاقسام لاستكمال الكماليات المطلوبة لعمل المجلس .

ويصدر بتشكيل المجلس المشار اليه قرار من رئيس الجمهورية » .  
وتنص المادة ١٩ من القانون المشار اليه على أن « تحدد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس الشعبي وقواعده منحها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٧١ بتحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس المحلى الشعبى فى المادة الاولى على أن « تحدد مكافآت رئيس المجلس الشعبى بمبلغ ٢٥ جنيها شهريا كما تحدد مكافآت كل من أعضاء المجلس بمبلغ ٢٥ جنيها شهريا » .

وتعتبر المكافآت المشار إليها فى الفقرة السابقة مقابل حضور .

وينص هذا القرار فى المادة الثانية على أن « تصرف المكافآت اعتبارا من تاريخ مباشرة رئيس المجلس وأعضائه لمهام مناصبهم » .

وينص فى المادة الثالثة على أن « يوقف صرف المكافآت المشار إليها من أيام اجتماعات المجلس ولجنته التى يتقيد فيها العضو بغير إذن أو بغير إجازة مخصص له فيها قانونا » .

وينص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ فى المادة الاولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال النعلية وبدل الغذاء وامانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات وأرواتب الإضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لأى سبب كان علاوة على الأجر الأصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بيوحدات الجهاز الإدارى للدولة وحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل » .

ومن حيث أن مستفاد من نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى أن رئيس وأعضاء المجلس الشعبى للحلقة هم أعضاء فى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى ولم يكن للموظفين

التي قد يشغلونها بالجهاز الإداري صلة بعملهم أو عضويتهم في هذا المجلس فلقد كانوا يكتسبون صفة العضوية بالمجلس الشعبي باعتبارهم أعضاء بمنظمات الاتحاد الاشتراكي ، وإما كان اكتساب العضو بمنظمات هذا الاتحاد يتم عن طريق الانتخاب فله لم يكن يوجد بالمجلس الشعبي أعضاء بحكم وظائفهم كما هو الشأن بالنسبة للمجلس التنفيذي للمحافظة الذي قررت المادة ( ٢١ ) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ تشكيله من أعضاء كلهم بحكم وظائفهم .

ومن حيث أن نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ناطقة في قصر الخفض على البالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة إلى مرتبه لا سبب كان يتعلق بالوظيفة فإن مكافآت رئيس وأعضاء المجلس الشعبي لا تخضع للخفض المقرر بهذا القانون ، ولا يغير من ذلك أن يكون أحد أعضاء المجلس الشعبي للمحافظة من العاملين ذلك لأنه لا توجد صلة بين وظيفته وبين عضويته في هذا المجلس ولأن هذه المكافأة لا ترتبط بأي شكل بأعمال الوظيفة .

من أجل ذلك، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم خضوع مكافأة رؤساء وأعضاء المجلس الشعبي للمحافظات، المشكلة بقنص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المطى للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه

( فتوى ٥٣٠ في ١/٦/١٩٧٨ ) .

قاعدة رقم ( ٨٢ )

المبدأ :

أعضاء المجالس المحلية المنتخبين ( البدلات المقررة لهم ) - مدى خضوعها للخفض - البدلات المقررة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والأرواتب الإضافية التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك - أن المشرع قصر الخفض على البالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة إلى راتبه الأصلي لا سبب كان يتعلق بالوظيفة .

### ملخص الفتوى :

ولما كان الموضوع المثل احيل الى الجمعية العمومية من رئيس مجلس الدولة فلقد نظرت الجمعية بجلستها سابعة الذكر واستعرضت فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٣ واتى انتهت فيها الى عدم خضوع مكلفاة رؤساء واعضاء المجالس الشعبية للمحافظات المشكلة بمقتضى أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى ذان الحكم المحلى لنخضض المقرر بلقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل والقانون رقم ٥٩ لسنة ٧١ وتبين للجمعية ان قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ينض فى مادته الثالثة على ان ( يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس محلى من اعضاء منتخبين انتخابا مباشرا ١٠٠٠ ) وان هذا القانون حدد فى المواد ٦ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٦ عدد اعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى .

وتقتضى اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ٧٥ فى المادة ٤١ بصرف بدل حضور جلسات لاعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمراكز وحرف بدل تمثيل لرؤساء المجالس المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن حفص البدلات ، والرواتب الاضافية التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ على انه ( فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل انغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الاقل ) .

ولما كان نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تاطع فى قصر الخفض على البالغ التى يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالاضافة الى راتبه الاصلى لاي سبب كان

يتعلق بالوظيفة فإن الخفض لا يسرى على المبالغ التي يتقاضاها من لم تكن له صفة ولا على المبالغ المرتبطة بأعمال الوظيفة التي يتقاضاها من كانت له هذه الصفة وذلك أيا كانت التسمية التي تطلق على تلك المبالغ ومن ثم فإنه لما كانت العضوية في المجالس المحلية مكتسبة عن طريق الانتخاب الحر المباشر فإن البدلات المقررة لأعضاء هذه المجالس تخرج من نطاق حكم الخفض الذي تضمنه القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ .

ولا يغير من ذلك أن يكون أحد الاعضاء موظفا عاما لانعدام الصلة بين وظيفته وبين عضويته في المجلس المحلي ولعدم ارتباط هذه المكافأة بأعمال الوظيفة التي يشغلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن المحافظين ليسوا من الجهات التي يجوز لها طلب الرأي مباشرة من الجمعية وإن البدلات المقررة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

( فتوى ٦٤٠ في ٢/٢/١٩٨٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤ )

##### المبدأ :

خضوع البدلات المقررة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم الخفض المقرر بموجب المادة ٣٥ من تلك اللائحة في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ - أساس ذلك - أن المادة سالفة الذكر تناولت أحكام هذا المقابل ومن بينها خفضه بالمقدار المنصوص عليه في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ - عدم مخالفة ذلك للقانون لأنه تم في حدود الإطار الذي رسمه المشرع للائحته التنفيذية .

##### ملخص الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة ق ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فاستعرضت فتاوها الصادرة

بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٨ ( ملف رقم ٢٩/٢/٧٩ ) التي انتهت فيها الى عدم خضوع مكثافة رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية للمحافظات ، المشكلة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ كما استعرضت فتواها الصادرة بجلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ التي انتهت الى عدم خضوع البدلات المقررة باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ لاعضاء المجالس المحلية المنتخبين للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتبين لها أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حدد كيفية تشكيل المجالس الشعبية المحلية لوحدات الحكم المحلى وقواعده ، في المواد ٣ ، ١٠ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٦ ، وتنص المادة ٩٠ من هذا القانون على أنه « ... ويجوز منح أعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبدهن من أعباء طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

ويتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٩ عمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ، التي قضت في المدة ٣٥ بصرف بدل حضور جلسات لاعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء ورؤساء المجلس الشعبى المحلى للقرية ، وبصرف بدل تمثيل لرئيس كل من المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة والمركز والبلدية والحي ، وبصرف بدل طبيعة عمل لرئيس الوحدة المحلية للقرية ، ونصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « ويسرى التفضيز المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على غثات البدلات الواردة في هذه اللائحة » .

ومناد ذلك أن قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ترك لللائحة التنفيذية المقابل المستحق لاعضاء المجالس الشعبية المحلية عن مساهمتهم في أعمال تلك المجالس .

ولقد تناولت المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية أحكام هذا المقابل ومن بينها خفضه بالمقدرات المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ؛

ومن ثم فإن هذا الخفض إنما ورد باللائحة كعنصر من عناصر تحديد هذا المقابل المشار إليه فاستعمل كوسيلة لإجراء التحديد في حدود الإطار الذي رسمه المشرع لللائحة التنفيذية وبذلك فإنها لا تعد مخالفة للقانون في هذا الصدد ، وتبعاً لذلك يتعين أعمال حكمها حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المبطل الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع البدلات المقررة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم خفض المخر بموجب المادة ٣٥ من تلك اللائحة في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وذلك حتى ١٩٨١/٧/١ .

( فتوى ٢٨٩ في ١٩٨٢/٣/٦ ) .

( ملحوظة : قارن الفتوى الصادرة بجلطة ١٩٧٨/٥/٣ ملف ٢٩/٢/٧٩ والفتوى الصادرة بجلطة ١٩٨٠/٤/٣٠ .

## الفصل السادس : ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

### قاعدة رقم ( ٨٥ )

#### المبدأ :

المواد من ٧٥ الى ٨١ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ والمادتين ٧١ و ٧٢ من قانون نظام الإدارة المحلية معدلا بالقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ — صدور ميزانية مجلس المحافظة يكون بقرار من رئيس الجمهورية وميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بقرار من مجلس المحافظة المختص — لا حاجة الى اعتماد هذه الميزانيات من السلطة التشريعية في الدولة — سلطة التصديق في ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي هي لمجلس المحافظة — نهائية قرارات مجلس المحافظة باعتماد هذه الميزانية ونفاذها دون توقف على اعتماد أو تصديق وزير الإدارة المحلية — صدور التعديل بالإدارة المشار اليها يجعلها صادرة طبقا للدستور وقانون نظام الإدارة المحلية .

#### ملخص الفتوى :

ان المواد من ٧٥ الى ٨١ من الدستور المعمول به ابتداء من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ تنظم طريقة اعداد الميزانية العامة للدولة واعتمادها وتعديل أبوابها .

وقد نصت المادة ٨٠ من هذا الدستور على أن « الميزانيات المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحساباتها الختامية » .

كما أن المادة ٨١ من الدستور المشار اليه تنص على أن « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الأخرى وحساباتها الختامية » .

ومفهوم نص المادتين ٨٠ و ٨١ المشار اليهما أن الميزانيات المستقلة كميزانيات المؤسسات العامة المنظمة بلحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة والميزانيات الملحقة كميزانيات الهيئات العامة المنظمة بلحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة — وحساباتها الختامية — تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحساباتها الختامية .



أما ميزانيات الهيئات العامة الأخرى - كالمؤسسات الإدارية المحلية - ( المحافظات والمدن والقرى ) - فينظم القانون الأحكام الخاصة بها وحساباتها الختامية وعلى ذلك فلا تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي .

ولما كانت المادة ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع المجلس مشروع ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته وفقاً للقواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة ويقدم كل مجلس مدينة ومجلس قروي مشروع ميزانيته إلى مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل ويرفق بها جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات .

» وتعتبر ميزانية كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي ميزانية ملحقه بميزانية مجلس المحافظة » .

وإن المادة ٧٢ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تتولى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات بناء على عرض وزير الإدارة المحلية بعد بحثه لها وللجنة أن تستدعي مندوب المحافظة المختص عند فحص ميزانية المجلس وتصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية أما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة » .

كما أنه ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون نظام الإدارة المحلية أن « القاعدة العامة في ميزانيات المجالس المحلية أنها لا تحتاج إلى اعتماد السلطة التشريعية في الدولة إلا من حيث الإعانات التي تدرجها الدولة في ميزانيته السنوية لهذا المجلس لمواجهة ما توجد بها من اختصاصات ومرافق محلية » .

ويخلص مما تقدم أنه بعد اعداد مشروع ميزانية كل مجلس محافظة مع ملحقاته من مشروع ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية يبلغ المشروع الى وزير الادارة المحلية لبحثه ثم يعرضه على اللجنة الوزارية للادارة المحلية لفحصه ووضع في صورته النهائية ثم تصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية وتصدر ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بقرار من مجلس المحافظة المختص ، وعلى ذلك فلا تحتاج ميزانيا :  
المجالس المحلية الى اعتماد من السلطة التشريعية في الدولة .

ولما كان مجلس المحافظة هو الجهة التي لها سلطة اعتماد ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بحسب الأصل فيكون له سلطة التعديل في ميزانيات المجالس المذكورة بعد اعتياده لها اذا جد أثناء السنة المالية ما يقتضى تعديلها — وما دام أنه لا يوجد نص خاص في القانون يمنع من مزاوله هذه السلطة أو يعهد بها الى جهة أخرى .

ولما كان لم يرد بقانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية نص يقضى بتصديق وزير الادارة المحلية أو أية سلطة وصائية أخرى على قرارات مجالس المحافظات التي تصدر باعتماد ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية أو بتعديلها — لذلك فان القرارات انصادرة من مجلس المحافظة في هذا الشأن تكون قرارات نهائية ونافذة دون توقف على اعتماد أو تصديق وزير الادارة المحلية .

ولما كان الثابت — من الأوراق — أن الزيادة في نفقات المرتبات الواردة بمشروع ميزانية الانفاق العام للمجالس المحلية للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تستند جميعها الى قرارات صحيحة صدرت طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الزيادة في نفقات المرتبات الواردة بمشروع ميزانية الانفاق العام للمجالس المحلية للمعنة المالية ١٩٦٧/٦٦ ( باب ١ — مرتبات ) تستند جميعها الى قرارات صحيحة صدرت طبقا للدستور وقانون نظام الادارة المحلية .

قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية -  
اعانة الدولة الادارة المحلية الواردة في الميزانية العامة للدولة ( ميزانية  
الخدمات - لا نسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة  
الا باعتبارها اعتمادا اجماليا على حسب الشكل الواردة به فى هذه  
الميزانية العامة - سريان احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار  
اليه على الاعتمادات الواردة فى ميزانيات المجالس المحلية باستثناء  
الباب الأول .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس  
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن  
» يكون لوزير الادارة المحلية مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ - اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من ابواب ميزانيات

ج - اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من ابواب ميزانيات  
المجالس المحلية مع استثناء الباب الأول

د - اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من ابواب ميزانيات

وان المادة ٧٢ من هذا القانون تنص على ان « تتولى اللجنة الوزارية  
للادارة المحلية منح ميزانيات مجالس المحافظات بناء على عرض وزير  
الادارة المحلية بعد بحثه لها . وللجنة أن تستدعى المحافظ المختص عند  
منح ميزانية مجلسه .»

وتصدر ميزانية المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، لها ميزانيات  
مجالس المدن والمجالس القروية نيعتها مجلس المحافظة .»

ومن حيث أنه يؤخذ من هذين النصين أن اعداد ميزانيات المجالس المحلية وكذلك النقل من باب الى آخر من ابوابها — باستثناء الباب الأول — إنما يتم وفقا لنظم وبواسطة سلطة تختلف تمام الاختلاف عن تلك النظم والسلطات الخاصة بميزانية الدولة التي يتعين موافقة مجلس الأمة عليها والتي لا يجوز النقل من باب الى آخر بها الا بعد موافقة مجلس الأمة .

ومن حيث أن أحكام المادتين ٦٢ و ٧٢ المشار اليهما قد وردت شاملة بحيث تسرى على كافة الاعتمادات التي ترد في ميزانيات المجالس المحلية ومن بينها مجالس المحافظات دون تفرقة بين الاعتمادات الخاصة بالديوان العلم والمحافظة أو المجلس وتلك الخاصة بالوزارة التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية طالما أن تلك الاعتمادات وارادة في ميزانيات المجالس المحلية باعتبارها مبلغ محددة للصرف منها في أوجه معينة من النشاط المحلي .

ومن حيث أن الاعتمادات التي ترد بالميزانية العامة للدولة — ميزانية الخدمات — تحت عنوان : اعمالت المحافظة أو اعمالة الدولة للإدارة المحلية — اجبالية لا تبين سوى المصدر التمويلي لميزانيات المجالس المحلية ولا تعتبر في حد ذاتها اعمالت لأوجه صرف محددة وتنصليبة — وعلى ذلك فإن هذه الاعانات تسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة في حدود الشكل الاجمالي الواردة به في هذه الميزانية العامة — أما توزيع هذه المبالغ ووضعها في ميزانيات المجالس المحلية فانه يخضع للقواعد الخاصة بميزانيات هذه المجالس المحلية دون غيرها .

من حيث انه باستتراء الحالة التي كانت أساسا للنزاع محل هذا الرأي يبين أن هذا النزاع كان ينصب على ما طلبته مديرية الإسكان والمرافق بمحافظة الغربية في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ من الوائفة على نقل مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه الواردة بالباب الثالث بميزانية المحافظة بالبند (٨) الإسكان والمرافق تحت نشاط رعم البرك الى البند ١٦ الخدمات الترفيهية بنفس الألباب .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى الميزانية العامة للدولة ( الخدمات ) لسنة ١٩٦٥/٦٤ يتبين أنه قد جاء بهامش فرع الديوان العام أن اعتمادات هذا الفرع تقتصر على الديوان العام حيث نقلت اعتمادات الإدارة المحلية إلى القسم (٥٠) « اعانت المحافظة » وقد وردت المبالغ بهذا القسم بصورة اجمالية لمبلغ الإعانة للإدارة المحلية دون أى تفصيل أو تخصيص ، ولا يوجد بالقسم الخاص بوزارة الإسكان والمرافق سوى فرع ثان خاص بمجلس بلدى العريش ..

ومن حيث أنه بالإطلاع على ميزانية مجلس محافظة الغربية الواردة ضمن ميزانيات المحافظة عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ يبين أنه ورد مبلغ ١٢٦٦٢١ جنيهاً بالصفحة ١٠٦٨ تحت فصل (٤) مديرية الإسكان والمرافق مفردات المصروفات للاستشارية باب (٣) بالبند (٨) المرافق الذى تذكر الإدارة العامة لميزانيات المجالس المحلية فى كتابها رقم ١٢٠٦ المؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ المرسل لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة أن اعتمادات ردم البرك مدرج ضمنه وأن وزارة الإسكان والمرافق تقوم بتوزيع اعتمادات مثل هذه البنود على الأنشطة المختلفة وتخطر بها المحافظات - كما يبين أنه ورد بذات الصفحة تحت ذات النصوص والباب مبلغ ٢٢٠٠٠٠ جنيهاً أمام بند (١٦) خدمات تنظيمية - وعلى ذلك فإن الاعتماد الإجمالى الواردة بميزانية الدولة لاعانة محافظة الغربية قد انعكس تفصيلاً فى ميزانية هذه المحافظة ..

ومن حيث أنه عند تقبل مبلغ معين من بند إلى بند فى ميزانية مجلس محلى باستثناء الباب الاول يكون العبارة بميزانية المجلس المحلى دون ميزانية الدولة ويتمين لذلك أن يكون هذا النقل وفقاً لقانون الإدارة المحلية .

ومن حيث أنه جاء بالتأثيرات العامة الخاصة بميزانية مجلس محافظة الغربية تحت عنوان الباب الثالث المصروفات الاستشارية أنه « يعامل البند معاملة الباب المستقل » .

ولما كان البنودان ٨ و ١٦ الخاصان بالمرافق والخدمات التنظيمية

على التوالى المطلوب نقل المبالغ بينهما قد وردا ضمن الباب الثالث المشترك اليه الخاص بالمصروفات الاستثمارية فلانه يتعين أن يكون النقل بينهما بالأداة اللازمة للنقل من باب الى باب بميزانيات المجالس المحلية .

ومن حيث أن المسألة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات تنص على أن تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التى نقلت الى المجالس المحلية والأجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى المسائل الادارية والمحلية عدا ما يختص به مجلس المحافظة - فأى اختصاص وزير الادارة المحلية بنقل مبلغ من بند آخر من بنود الباب الثالث الخاص بالمصروفات الاستثمارية بميزانية محافظة الغربية يكون قد انتقل للمحافظ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن اعانة الدولة للإدارة المحلية الواردة بالميزانية العامة للدولة ( ميزانية الخدمات ) لا تسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة الا باعتبارها اعتمادا إجماليا على حسب الشكل الواردة به فى هذه الميزانية العامة - أما الاعتمادات الواردة بميزانيات المجالس المحلية فتسرى عليها أحكام قانون الإدارة المحلية .

وأنه يكفى لنقل مبلغ من بند آخر من بنود الباب الثالث الخاص بالمصروفات الاستثمارية بميزانية محافظة الغربية لسنة ١٩٦٥/٦٤ أن يصدر بذلك قرار من وزير الادارة المحلية - وبعد العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه يكفى أن يصدر هذا القرار من المحافظ المختص .

( فتوى ٢٠٦ فى ١٩٦٩/٣/٢٠ . )

قاعدة رقم ( ٨٧ )

المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية — تتمتعها بشخصية اعتبارية وبحق مباشر في مواردها المالية — دخول حصيلة أيجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة ضمن الإيرادات المستحقة للمجلس — جواز تصرف المجلس في هذه الحصيلة بالمجان — أساس ذلك سلطة المجلس في التزول من مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تجيره بإيجار اسمي أو هل من أجر المثل بشروط وحدود معينة — لا محل للاستشهاد بفتوى سابقة من الجمعية العمومية تقرر أن سلطات الإدارة المحلية لا تملك الإعفاء من ضريبة المباني ولو أنها تمثل موردا من مواردها — أساس ذلك وجود نص صريح في قانون الإدارة المحلية يمنع تدخل هذه السلطة في شؤون ربط الضرائب وتخصيصها والإعفاء منها .

دخول الفتوى :

ان وحدات الإدارة المحلية تتمتع بشخصية اعتبارية طبقا للمادة الأولى من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ١٥١ لسنة ١٩٦١ و ٥٤ لسنة ١٩٦٣ وأنه ينوب عن الشخص الاعتباري مجلسه ( المادة الثانية من القانون ) ويترب على ذلك أن تكون لهذا الشخص الاعتباري أهلية وذمة مالية مستقلة في الحدود التي يقرها القانون المذكور — وأن الأصل والحالة هذه — أن يكون لتلك الأشخاص الاعتبارية حق مباشر في مواردها المالية التي تمثل جانب الجسوق من ذمتها المالية — ويتولد هذا الحق بمجرد الواقعة القانونية المنشئة للحق ولا يستثنى من هذا الأصل إلا الأحوال التي أوردها القانون على سبيل الحصر والتي نظم فيها لبلولة بعض الموارد إلى الذمة المالية للشخص الاعتباري وفقا لإجراءات معينة .، وأن المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر

تنص على أن « تشمل إيرادات المجلس بالإضافة الى ما تنتم الموارد الآتية :

( أ ) . . . . . »

( ب ) . . . . . »

( ج ) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من أيجار المباني وأراضى البناء التضاء الداخلة في إهلاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضى . . . »

ومن ثم تعتبر حصيلة أيجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة « المادة الثانية من القانون المشار اليه » من الإيرادات المستحقة للمجلس .

وبلغا كانت المادة ٢٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يجوز للمجلس ( مجلس المحافظة ) التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيريه بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق فرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ٥٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . . . »

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ذاته المضافة بمتنفي القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز للمجلس ( مجلس المدينة ) التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيريه بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق فرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . . . » - فإن لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة استنادا الى المادتين المذكورتين - إذا توفرت شروطها - أن ينزل يغير مقابل عن مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو يؤجره بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل في الحدود وبالشروط والقيود الواردة في القانون أتف الذكر .

وإلا حجة في القول بتطبيق فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسنى ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ وأول يناير سنة ١٩٦٤ على الحالة المعروضة



اذ فضلا عن صراحة النصوص المتقدمة فان المسألة التي صدرت  
فى شأنها الفتوى المذكورة كانت تمثل فى تدخل سلطات الإدارة المحلية  
فى شئون ربط احدى الضرائب العامة وتحصيلها وهى ضريبة الملاهى  
المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اذ أصدر المحافظ قرارا  
بالاعفاء من هذه الضريبة معدلا بذلك قرار مصلحة الأموال المقررة ، وقد  
ذهبت الفتوى بحق الى عدم مشروعية هذا التدخل تأسيسا على ان المادة  
٢/٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بان  
تستمر الحكومة فى ربط وتحصيل الضرائب العامة التى تخص المجالس  
ونؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها. وعلى انصص بمنع سلطات  
الإدارة المحلية من التدخل فى شئون ربط هذه الضرائب وتحصيلها والاعفاء  
منها ولو كانت نهى فى النهاية موزدا من موارد المجالس المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اجرة المباني وارضى الباء  
الفضاء المملوكة للحكومة ملكية خاصة والواقعة فى دائرة اختصاص مجلس  
العمينة وكذا نصف مالى المبلغ الذى يحصل عن بيع المباني وارضى  
المذكورة تعتبر موزدا من موارد إيرادات المجلس — ومن ثم يجوز له التصرف  
فى حصيلتها بالمجان وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن فى قانون نظام  
الإدارة المحلية .

( فتوى ١١٥٦ فى ١٢/٩/١٩٦٥ ) .

قاعدة رقم ( ٨٨ )

البيضاء :

نص المادة ٣ مكرر من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون  
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان  
الاقتصادى ٠ أضاف المشرع بمقتضى التعديل المتقدم حصيلة ضريبة الأراضى  
الفضاء الى موارد الصندوق المذكور — صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩  
بشأن الحكم المحلى الذى ألقى الصندوق المذكور فإنه تبعاً لذلك يكون  
الإلغاء قد شمل ضريبة الأراضى الفضاء .

ملخص الفتوى :

وتنص المادة (٣) مكررا على أن « تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الإطيان الزراعية ، ضريبة سنوية مقدارها ( ٢ ٪ ) من قيمة الأرض الفضاء » .

وتنص المادة (٣) مكررا (٦) على أن « تؤول حصة الضريبة المنصوص عليها من هذا القانون الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادية وعلى الجهات القائمة بالتحصيل ايداع المبالغ المحصلة في حساب الصندوق في موعد لا يجاوز أول الشهر التالي للشهر الذى تم فيه التحصيل » .

وبتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١ نشر قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة السابعة من مواد اصداره على أنه « فيما عدا ما نص عليه في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي ، يلغى الصندوق المشر اليه وتوزع حصة موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقا للقواعد والنسب التى يرضعها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المسألة والاسكان » .

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من هذا القانون على أنه « ينشأ بالمحافظة حساب خاص لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي على مستوى المحافظة تتكون موارده من :

١ - حصة النصف في الأراضي المعدة للبناء . . . . .

٢ - حصة الاكتتاب في سندات الاسكان المشر اليه في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق ( تمويل ) مشروعات الاسكان الاقتصادي . . . . .

٣ — حسيطة مقابل الانتفاع الذى يؤدى فى حالات الاعفاء من قيود  
الارتفاع . . . . .

٤ — المبالغ المخصصة لأغراض الإسكان الاقتصادى فى المحافظات  
فى الاتفاقيات التى تمقدها الدولة .

٥ — القروض .

٦ — الاعانات والتبرعات .

٧ — حسيطة استثمار أموال هذا الحساب .

٨ — حسيطة الغرامات التى يقضى بها طبقا للفترة الأولى من  
المادة (٢١) من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦  
وذلك على مستوى المحافظة » .

ومعاد ما تقدم أن المشروع انشأ صندوقا لتمويل مشروعات الإسكان  
الاقتصادى بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وحدد له عددا من  
الموارد نصت عليها المادة (٣) من هذا القانون وأدخل فيها حسيطة  
الاكتتاب فى سندات الإسكان التى نظمها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون  
ولتدعيم موارد هذا الصندوق أصدر المشرع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨  
الذى تناول المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦  
بالتعديل وإضافة الى موارده بمقتضى المواد ٣ مكرر الى ٣ مكررا (٦) حسيطة  
ضريبة الأراضى الفضاء التى نصت عليها تلك المواد .

وفى غيرة الاتجاه الى اللامركزية التى هدف قانون الحكم المحلى  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الى تحقيق أكبر قدر منها قرر المشرع إلغاء  
الصندوق المشار اليه واستبدل به نظاما جديدا بمقتضاه انشأ حساب  
خاص بكل محافظة لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى وحدد لهذا  
الحساب موارد جديدة نصت عليها المادة ٣٦ من قانون الحكم المحلى  
ومن ثم فإن إلغاء للصندوق الذى انشأه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦  
أنها يعنى إلغاءه بجميع موارده فيها عدا حسيطة سندات الإسكان التى  
نظمها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من هذا القانون والتى استثناه قانون الحكم  
المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من الإلغاء .

وتبعاً لذلك يكون الإلغاء قد شمل ضريبة الأراضى الفضاء التى فرضتها المواد ٢ مكرراً الى ٢ مكرراً (٦) المضلغة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ كجورد من موارد الصندوق الملقى ولا وجه للقول بأن تلك الضريبة ما زالت قائمة رغم إلغاء الصندوق اذ لو أراد المشرع الإبقاء عليها لنص على ذلك صراحة على نحو ما فعل بالنسبة لسندات الإسكان التى وردت فى المواد التى رأى استبقاؤها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان الضريبة التى فرضت على الأراضى الفضاء بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد ألغيت بموجب نص المادة ٧ من مواد اصدار قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ التى تضمنت بإلغاء هذا الصندوق .

( فتوى ٤٩٤ فى ١٦/٥/١٩٨١ م )

#### قاعدة رقم ( ٨٩ )

##### المبستندا :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الإدارة المحلية — أجازته فرض ضريبة اضافية بنسبة مئوية من الضريبة الأصلية على الثروة المتقولة — صدور القرار الجمهورى رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بواقع ١٥٪ من الضريبة الأصلية — تفسر عبارة الثروة المتقولة وأحدن الضرائب الأصلية التى تشتملها وأن ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية لصالح المجالس البلدية بواقع ١٠٪ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية — تفسر هذه العبارة بما يقصرها على ضريبتى القيم المتقولة وفوائد الديون وعدم شمولها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هو التفسير الأقرب الى النص مؤيداً بالمنكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ، ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس ، وفى سنة ١٩٥٥ روى توحيد الاحكام التى تسرى على المجالس القائية على الشئون البلدية . . فصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية وبين مواردها المالية فى المواد من ٢٣ الى ٤٥ ومن هذه الإيرادات الضرائب التى يجوز فرضها لحساب المجلس ( المادة ٣٣ - خلاصا ) ونص فى المادة ٧٩ على أن - تعتبر مجالس بلدية المجالس البلدية والقروية الموجودة وقت نفاذه عدا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة ، فلا تسرى عليها أحكامه . ونصت المادة ٨ على أن تظل الرسوم والوارد المالية المقررة عند صدوره معمولاً بها . ونصت المادة ٨١ على أن يلغى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ويستمر العمل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى نص فى المادة ٥ مئة على أن - تلغى أحكام القوانين رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ وتلك الصادرة بقضاء مجالس بلدية معينة . ولكنه لم ينص على إلغاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ الذى يفرض الضريبة الإضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس . وبين قانون نظام الإدارة المحلية الموارد المالية لمجالس المحافظة والمدينة والقرية فخصها بـضرائب عينية ذات طابع محلى تستحوذ على حصيلتها ، كضريتي الأميان والمباني ، كما أجاز للمجالس فرض ضريبة اضافية بنسب مئوية تعلى على بعض الضرائب الحكومية وتوضع فى رصيد مشترك بين جميع المحافظات أو بين مجالس المحافظات . فنصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أن من الإيرادات المشتركة بين مجالس المحافظات نصيب المجلس فى الضريبة الاضافية على الثروة المنقولة ، ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ ، ويختص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الإضافية ويودع النصف الآخر فى رصيد الإيرادات المشتركة . وإذا اختلف المركز لأحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى اختص مجلس المحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط

الفعلى بفرض الضريبة . وبينت المذكرة الإيضاحية للقانون ان ضريبة الثروة المنقولة تشمل الضريبة على ايراد القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بواقع ١٥ ٪ من الضريبة الأصلية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير عبارة الثروة المنقولة الواردة بالقرار الجمهورى سالف الذكر والضرائب الأصلية التى تشملها تلك العبارة واثّر ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية لصالح المجالس البلدية والقروية بواقع ١٠ ٪ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

والذى يبين من النصوص السابق بيانها ان قانون الادارة المحلية استخدم عبارة الثروة المنقولة فى شأن الضريبة الاضافية التى تفرض عليها ، وهى عبارة لم ترد فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وحددت المذكرة الايضاحية لقانون الادارة المحلية معنى يقصرها على ضريبتى القيم المنقولة وفوائد الديون ، ولما كانت الضريبة لا تفرض الا بقانون ولا يتوسع فى تفسير نصه ، كما لا يراهى ان الأعمال التحضيرية للقانون ومنها المذكرة الايضاحية هى مما يكلف من قصد المشرع ، ويمتد بها مؤيدة فيما وافقت فيه النص الذى سنه ، وتفسر ضريبة الثروة المنقولة بأنها تعنى ضريبتى القيم المنقولة وفوائد الديون تفسر للنص لا يوسعه ولا يهدر ما للمذكرة الايضاحية من فضل يلقه ذلك ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد فرض الضريبة على ايرادات رؤس الاموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية وعلى كسب العمل من «رتب وتحوها ومن دخول المهن الحرة» ، وجعل القانون كتابة الاول للضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة وتقسمة أبوابا ثلاثة :

الاول. — فى القيم المنقولة ، والثانى — فى فوائد الديون والودائع ، والثالث — فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقدم الى الحكومة — ولا وجه لسريان الضريبة الاضافية على ما يؤول الى الحكومة من المبالغ المتداخلة ، لان هذه المبالغ وان كانت ثروة منقولة الا انها ليست ضريبة تجبى للحكومة حتى يؤدى مولها ضريبة اضافية عليها ، كما لا تعتبر الأرباح

التجارية والصناعية وكسب العمل من الثروة المنقولة الخالصة ، فالأرباح التجارية أو الصناعي لا يستحق الا بتضافر العمل مع انثروة المنقولة ، بينما كسب العمل انما يتحقق كله من العمل وحده ولا يؤازره المال الا بسيرا في المهن الحرة .

هذا وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ في المادتين ٥ ، ١٢ على ان مأمورية الضرائب المختصة بالضريبتين على القيم المنقولة وعلى الأرباح التجارية هي التي يقع في دائرتها مركز ادارة الشركة او مقر محلها الرئيسي . فكلتا الضريبتين اذ تؤديهما الشركة ، قد يعرض في شأن كل منها اختلاف المركز الرئيسي عن مركز النشاط الفعلي للشركة ، ولا يقتصر الامر على ضريبة الأرباح التجارية ، بل يشمل الضريبة على أرباح الأسهم وفوائد السندات . ومن ثم تجد الفقرة التي اضافها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الى المادة ٢٩ من قانون الادارة المحلية التي تنص على أنه اذا اختلف المركز الرئيسي لاحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلي اختص مجلس المحافظة الكائن في دائرته مركز النشاط الفعلي بفرض الضريبة الاضافية - هذه الفقرة تجد مجالا لأعمالها وتطبيقها في شأن الضريبة على القيم المنقولة حين يقع المركز الرئيسي للشركة في محافظة غير التي يوجد فيها نشاطها الفعلي ، وتكون الضريبة حقا لمجلس المحافظة الأخير . انتي يقع بدائرتها نشاط الشركة الفعلي : ولا يكون ما يقتضى صرف هذه الفقرة الى ضريبة الأرباح التجارية .

وبالاضح ان كل اولئك يفيد ان الثروة المنقولة التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة التقيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وعليهما وحدهما تسرى الضريبة الاضافية التي رخص في فرضها ذلك القانون .

لذلك انتهى الراى الى ان الثروة المنقولة التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وعليهما وحدهما تسرى الضريبة الاضافية التي رخص في فرضها ذلك القانون .

( فتوى ١٢٧ في ١٩٦٥/٢/٨ ) .

قاعدة رقم ( ٩٠ )

## المبشدا :

للمجلس المحلى أن يختار الأساس الذى يلائمه فى تقدير الرسوم  
المطية وأجراءات حسابها .

## ملخص الفتوى :

ناط المشرع باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى بيان القواعد  
الخاصة بتحديد أسس وأجراءات حساب الرسوم المطية وضمنها أسس  
متعددة لتقدير الرسوم على الأسواق ولجاز لكل مجلس محلى أن يخل  
منها الأساس الذى يلائمه ومن بينها ذلك المنصوص عليه بالقرار الوزارى  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، دونما قيد فى هذا الخصوص سوى الا يريد  
التقدير وفقا لصريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد اصدار  
قانون نظام الحكم المحلى عن ضعف الفئات السارية عند العمل بهذا القانون ،  
وعليه يكون مطابقا لأحكام القانون تقدير المجلس المحلى المختص للرسم فى  
الحالة الملائمة استنادا الى أساس يختلف عن المنصوص عليه فى قرار وزير  
الادارة المطية ، روى فيه قدر حركة التعامل فى السوق ويكون هذا  
التقدير قد أصبح نهائيا بعد عرض أمر التنظيم مرة على اللجنة المشكلة طبقا  
للمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية وإقرارها له . وعليه فلا محل لمطالبة الملاك ،  
بإداء الفرق بين الرسم المقدر على هذا النحو وما كان يجب تحصينة طبقا  
للقرار الوزارى سلف الذكر .

لذلك انتهت اجمعية العمومية الى ان الرسوم التى فرضت على  
السوق فى الحالة المعروضة هى الواجبة الاداء .

( ملف ٢٠٣/١/٢٧ جلسة ٢٠٣/٢/٤ ١٩٨١ ) .



قاعدة رقم ( ٩١ )

المبدأ :

اجازة قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوما على أعمال التنظيم ومن بينها تراخيص البناء — صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني وتنظيمه كيفية تحديد هذه الرسوم تنظيمها جديدا — وجوب اتباع الأحكام الواردة في القانون التلاحق وحدها — الإعفاء من هذه الرسوم — خضوعه لما نصت عليه المادة ١٨ من هذا القانون دون لحكم الإعفاء الواردة في قانون نظام الإدارة المحلية — أثر ذلك — اختصاص وزير الإسكان بالإعفاء بقرار منه بناء على اقتراح المجلس المحلي .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة — تنص على أنه « يفرض في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة » ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده . ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ونصت المادة ٤٠ منه — في الفصل الثالث من الباب الثالث في الموارد المالية لمجالس المدن ومصرفاتها — على أنه « للمجلس أن يفرض في دائرته رسوما على : . . . ج — العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها ، بحيث لا تتجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات » ، كما نصت المادة ٤٨ على أن « تشمل موارد المجلس القروي : . . . د ) الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجالس المدن » .

وبين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يفرض مقابل التحسين بالنسبة الى المشروعات العامة أيا كانت الهيئة التي تألفت بهذه المشروعات ، أى سواء قام بها المجلس المحلى أو الحكومة المركزية أو أية هيئة عامة أخرى ، أما قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فإنه يفرض مقابل التحسين بالنسبة الى المشروعات العامة ذات الطابع المحلى أننى تقوم بها مجالس المدن والقرى وذلك بصفتها رسما من الرسوم ذات الطابع المحلى ، التى تدخل فى الموارد المالية لمجالس المدن والقرى . ومن ثم يكون قانون نظام الإدارة المحلية المشار اليه — وهو القانون السابق — فيما يختص بالمشروعات العامة لسنة ١٩٥٥ — وهو القانون السابق — فيما يمتص بالمشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى . اذ يتبع بخصوص هذه المشروعات الأخيرة الأحكام التى تضمنها قانون نظام الإدارة المحلية والاجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية ، ولا تطبق فى شأن هذه المشروعات أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ، نصت بلفاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون ، ولذلك يعتبر ما تضمنه القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ مخالفا لأحكام المادتين ٤٠ ، ٤٨ من قانون نظام الإدارة المحلية ، ملغيا بصريح نص المادة الخامسة المذكورة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن صدور قانون الإدارة المحلية — وتنظيمه من جديد موضوع مقابل التحسين الذى يفرض فى حالة المشروعات العامة أننى تقوم بها مجالس المدن والقرى ، تنظيها يتعارض تعارضا تاما من حيث النطاق والتواعد والاجراءات ، مع التنظيم الذى تضمنه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ . فى هذا الخصوص يترتب عليه أن أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ تعتبر أنها قد نسخت نمسا ضمنا ، بالنسبة الى المشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى ، وأخيرا فإنه لما كان قانون نظم الإدارة المحلية قد حول مجالس المدن والقرى فرض رسم على العقارات أننى أئتمنت من المشروعات العامة التى يقوم بها المجلس ، بحيث لا تجاور قيمتها ٥٠٪ من الزيادة فى قيمة هذه العقارات ، فإنه يكون قد أفرد بهذا

النوع من المشروعات حكما خاصا بها ، يخرجها من نطاق الأحكام العامة التى تضمنها القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمتعلقة بالمشروعات العامة القومية منها أو المحلية التى تنفذها الحكومة المركزية أو لحد أشخاص القانون العام الأخرى .

لذلك انتهى الراى الى أن تانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد نسخ - فى المادتين ٤٠ ، ٤٨ منه - أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وذلك فيما يختص بالمشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى . اذ تطبق فى خصوصها الأحكام التى تضمنها قانون نظام الإدارة المحلية والجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية ، دون أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

( فتوى ١١١٢ فى ١٥/١٢/١٩٦٤ هـ . )

#### قاعدة رقم ( ٦٢ )

##### المبدأ :

الضرائب والرسوم المحلية يجوز تقديرها فى نطاق الحدود التى يقرها القانون - لا وجه للتحدى بانعدام القرار الصادر بتقريرها على أساس أنه يودى الى ازدواج ضريبي وأنه قرار بفرض ضريبة والضريبة لا تفرض الا بقانون - أساس ذلك أنه طبقا لأحكام الدستور فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا فى حدود القانون تطبيق : صدور قرار من أحد المجالس المحلية بفرض رسم منتجات الحط الصناعى للطاعن من المياه الغازية طبقا لأحكام قانون نظام الحكم المحلى بالإضافة الى ما هو مقرر قانونا من ضريبة اضافية - هذا القرار لم يجاوز نطاق الحدود التى قررها القانون ولا ينطوى على حالة ازدواج ضريبي .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه للتخذي بالتعديلات انقرار المطعون فيه على أساس أنه يؤدي إلى ازدواج ضريبي ، وأنه قرار يفرض ضريبة والضريبة لا تفرض إلا بقانون - ذلك أنه طبقاً لأحكام الدستور فإن إنشاء الضرائب العالة أو تعديلها أو إلغاءها لا يكون إلا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون . ومقتضى ذلك أن الضرائب والرسوم المحلية يجوز تقريرها في نطاق الحدود التي يقررها القانون .

ونظراً لأنه يبين من مطالعة القرار المطعون فيه أنه صدر بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٢ أي في ظل تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ، الذي حدد في الفصل الثالث منه الموارد المالية للسلطات المحلية على وجه يشتمل على كل من الضرائب الإضافية والرسوم التي يفرضها المجلس المحلي في دائرة اختصاصه على المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية ، وأن ذات القرار قد قضى بتطبيق قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وهو نفس القرار الذي نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على استمرار العمل به إلى أن تحدد تلك الموارد والرسوم طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون ، ورددت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ذات الحكم . ومن ثم فالقرار المطعون فيه ، إذ قضى بفرض رسم على منتجات المحل الصناعي للطاعن من آليات الغازية بالإضافة إلى ما هو مقرر قانوناً من ضريبة إضافية فإنه لا يكون قد جاوز نطاق الحدود التي تقررها القانون ولا يتطوّل على حالة ازدواج ضريبي .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صادف الحق فيما انتهى إليه من عدم قبول الدعويين نرمعها بعد الميعاد ، ويكون الظن ، والحالة هذه قد قام على غير أساس سليم من القانون - ويتعين من ثم القضاء بالغاء ، والزام الطاعن بالمصاريف .

( طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٩٢ )

المجسدا :

يصدر احد مجالس المحافظات قرارا بغرض رسم قدره مائتان وخمسون مليما على كل اشتراك تليفونى على أن تقوم الجهة المسئولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده -  
عدم مشروعية مثل هذا اقرار لتعارضه مع نص المادة ٢٣ من الدستور المؤقت ومع أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ وافق مجلس محافظة البحيرة ، على فرض رسوم محلية بدائرة المحافظة للصرف من حصيلتها على المشروعات العامة التى تقوم المحافظة بتنفيذها خارج الخطة لصالح افراد الشعب ، وكان من بين هذه الرسوم ، رسم قدره مائتان وخمسون مليما ، عن كل اشتراك تليفونى يتحمل به المشترك ، وعلى أن تقوم الجهة المسئولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده وقد وافق وزير الإدارة المحلية ، على هذا القرار .  
وصعد بتنفيذه ، قرار محافظ البحيرة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٦٢ .

واستنادا الى ذلك ، طلبت محافظة البحيرة من الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ان تتولى تحصيل الرسم المشار اليه .  
وان يؤديه بعد ذلك اليها . وعنفذ نار التساؤل ، عن شرعية فرض مثل هذه الفريضة ، بقرار من مجلس المحافظة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للتقنين الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٤ من سبتمبر ، ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها ان قانون الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بين فى المادة ٢٩ من الموارد المالية لمجلس المحافظة ، فنص على انها تشمل نوعين من الإيرادات اولهما ، إيرادات

مشتركة مع سائر مجالس المحافظات ، وتتضمن نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصادر وانوارد ، وأتني يحدد سمرها بقرار من رئيس الجمهورية ، ونصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المنقولة ، ويحدد سمر هذه الضريبة الإضافية ، بقرار من مجلس المحافظة أو بقرار من الوزير المختص ، أو بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة — وثانيهما ، إيرادات خاصة بمجلس المحافظة ، وتتضمن ما يأتي :

١ — ريع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على الاطيان في المحافظة ، وكذلك ريع حصيلة الضريبة الإضافية التي يفرضها المجلس على ضرائب الاطيان في المحافظة ، ويكون تحديد سمر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم تجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية ، وبقرار من الوزير المختص إذا زادت على ٥٪ بشرط ألا تجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٠٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

٢ — رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة ،

٣ — نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والدخلة في كرخون البنادر التي ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ .

٤ — إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ — امانة الحكومة والتبرعت غير الحكومية .

٦ — الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ — القروض التي يعقدها المجلس .

وبين من ذلك ، أن الشارح ، جعل من بين موارد مجلس المحافظة . بعض أو كل حصيلة ضرائب ورسوم ، جاء بيانها في المادة ٢٩ من القانون ،

وضرائب ورسوم أخرى ، أكتفى القانون بوصفها بأنها ذات طابع محلي ،  
تتعرض لمصالح مجلس المحافظة . وأما بالنسبة الى الضرائب التي تضمنت  
المادة بياتها ، وهى الضريبة الاضافية على الصادر والوارد ، والضريبة  
الاضافية على النروة المنقولة ، والضريبة الاضافية على الاطيان ، فان  
القانون تضمن بيان الحد الأقصى لهذه الضرائب ، والسلطات المختصة  
بتحديد سعرها ، فى حدود هذا الحد ، وفى هذا الخصوص خول  
لمجلس المحافظة ، أن يحدد بقرار منه سعر الضريبة الاضافية على الثروة  
المنقولة ، اذا لم تتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية وان يفرض انضريبة  
الاضافية على الاطيان ، وان يحدد سعرها بقرار منه اذا لم تتجاوز ٥٪  
على انضريبة الأصلية ، أما بالنسبة الى الضرائب والرسوم الأخرى التى  
وصفها القانون بأنها ذات الطابع المحلى التى تتعرض لمصالح مجلس المحافظة  
فان الشارع ترك الأمر فى شأنها الى القواعد العامة فى شأن فرض  
الضرائب والرسوم ، مما يقتضى أن يجرى فرض هذه الضرائب والرسوم  
وتحديد وعائها وسعرها ، من السلطة المختصة بذلك ، وفقا لهذه التواعد .  
وبذلك فان حكم النص فى هذا الخصوص ، لا يعدو مجرد تقرير أنه قد  
تضاف الى الضرائب والرسوم المنصوص عليها فيه ، ضرائب ورسوم أخرى،  
تفرض بناء على قانون ، يصدر بها : وتخصص حصيلتها لمجلس المحافظة .

وبما كانت المادة ٢٣ من الدستور المؤقت تنص على أن إنشاء  
الضريبة السالبة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى  
أحد من أدائها فى غير الأحوال المنصوص عليها فى القانون ، ولا يجوز  
تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون مانه  
من ثم تفرض الضرائب والرسوم غير العامة فى حدود القانون ، وبهذا  
يتعين ، لفرض ضرائب ورسوم ذات طابع محلى ، أن يكون ثبت قانون يقرر  
الضريبة ويبين وعاءها ويحدد الحدود التى تنقيد بها السلطة التى يكمل إليها  
تحديد سعرها وشروط جبايتها ، وذلك حتى يتم هذا التحديد ، بالاستناد  
الى القانون ، المقرر لجدا فرض انضريبة ، ويجيء مبينا عليه ، ومتقيدا  
بالحدود المنصوص عليها فيه .

وعلى مقتضى ما سبق ، فان نص المادة ٢٩ من قانون الإدارة

المطية ، على أن من بين موارد مجلس المحافظة الخاصة به ، الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تنرض لصالح مجلس المحافظة — لا يتضمن تخويل مجلس المحافظة ، سلطة تقرير فرض ضريبة من الضرائب ذات الطابع المحلى ، وإنما يجب لتقرير مثل هذه الضريبة ، أن يصدر قانون يقرر فرضها ويبين ما تفرض عليه ويجوز أن يكل القانون ، فى حدود بينها ، للمجلس أن يقرر سعر الضريبة وشروط جبايتها .

ومضى ضوء ذلك ، فإن قرار مجلس محافظة البحيرة ، بفرض فرضه مالية ، على كل مشنرك فى تليفون كائن بدائرة المحافظة ، مائتان وخمسين مليا ، يكون غير صحيح لأن ما يفرضه ، هو فى حقيقته — ضريبة غير عامة ، يجب أن تفرض استنادا الى قانون تقريرها ابتداء . ولما كان فرض مثل هذه القريضة ، فى هذه الحالة ، على غير أساس . فانه من ثم ، لا يلتزم من فرضت عليهم بدائتها . ولا يجوز تعسا للهيئة العامة للمواصلات السنكية واللاسلكية أن تقوم بتحصيلها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرار مجلس محافظة البحيرة الصادر فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ ، فيما تضمنه من فرض رسم على كل اشتراك تليفونى . ومن تحويل المشترك بها .

( فتوى ٢٥٦ فى ١١/٢/١٩٦٢ )

قاعسده رقم ( ٩٤ )

المبدأ :

المبالغ التى يتوهم مجلس محافظة المنيا بتحصيلها على بعض الحاصلين الزراعية — تكييفها التفتونى — لا تعدو أن تكون رسوما حصلت بالمخالفة لأحكام القانون — خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

مُنْصَقُ التَّوْزِي :

أن مجلس محافظة المنيا أصدر قرارا فى ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ بفرض رسوم على بعض الحاصلين الزراعية بالمحافظة وهى القطن . والحبوب ، والبصل تخصص حصيلته لتدعيم الصناديق الإجتماعية المنشأة



بقرى المحافظة والمسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، وقد استطلع الجهاز المركزى للحسابات رأى ادارة الفتوى المختصة فى التكيف القانونى للمبالغ التى تقسم المحافظة بتحسينها وفقا للقرار المشار اليه ومدى رقابة الجهاز المركزى للحسابات عليها ، فراءت ادارة الفتوى أن هذه المبالغ تعتبر تبرعات ولا تعتبر أموالا عامة ، وأن للجهاز المركزى للحسابات أن يراقب الصندوق الاجتماعى بوصفها جهات معانة من الدولة .

وقد طلب السيد نائب رئيس الجهاز المركزى للحسابات عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، ووافق على ذلك السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة .

ومن حيث أن المادة ( ٢٩ ) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وهو الذى صدر قرار مجلس محافظة المنيا فى ظله - كانت نمعد الموارد المالية اجلس المحافظات ومن بينها « الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تقرر لصالح مجلس المحافظة » . وقد أوجبت المادة ( ٨٩ ) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون لنفاذ الرسوم التى يفرضها مجلس المحافظة موافقة وزير الادارة المحلية .

ومن حيث انه ولئن كان الثابت أن محافظة المنيا لم تتبع الاجراءات التى رسمتها اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية فى فرض الرسوم المشار اليها ، ذلك انها لم تحصل على موافقة وزير الادارة المحلية على فرضها ، الا أنه لا يجوز وصف هذه المبالغ بأنها تبرعات من الأئمة الذين قاموا بأدائها ، ذلك انها حصلت منهم جبرا عنهم عن طريق الخصم من المبالغ المستحقة لهم لدى البنوك وشركات الاقطنان ، ولهذا فإن هذه المبالغ لا تعدو أن تكون رسوما حصلت بالمخالفة لاحكام القانون ، وما دامت قد حصلت بهذه الصفة فلها اعتبار أموالا عامة فتخضع لرقابة الجهاز المركزى للحسابات وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبالغ التى حصلت بالتطبيق لقرار مجلس محافظة المنيا الصادر فى ٨ من أبريل سنة ١٩٦١ تعتبر من الاموال العامة فتخضع لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

قاعده رقم ( ٩٥ )

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب اعمال المنفعة العامة — نسخه فيما يتعلق بالمشروعات العامة التي تقوم بها مجالس المدن والقرى بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية — وجوب اتباع الاحكام التي تضمنها القانون الأخرى والاجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية فيما يتعلق بهذه المشروعات دون احكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها قد ألغيت ضمناً :

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من اتفاق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني تنص على أن « يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط ألا تتجاوز خمسة جنيهات » كما يحدد الرسوم المستحقة عن منح الترخيص وعن تجديده بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه ، ويصدر في هذا الشأن قرار من المحافظ المختص » . وواضح من نص هذه المادة أن الجهة المختصة بتحديد رسوم تراخيص البناء هي مجلس المحافظة المختص .

وإذا كانت المادة ٤٠ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد أجازت لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوما على أعمال التنظيم ، وكانت تراخيص البناء تدخل في مدلول أعمال التنظيم ، إلا أنه لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه — وهو قانون لاحق لقانون نظام الادارة المحلية — قد تناول بالتنظيم كيفية تحديد رسوم تراخيص البناء — في المادة السادسة منه — فإنه يكون القانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص . وعلى ذلك فإنه مع التسليم بأن رسوم تراخيص البناء تعتبر رسوما محلية ، فإن هذه

الرسوم صدر بتطبيقها وبيان الجهة المختصة بتحديد ما تشريع جديد هو القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم يتعين تطبيق أحكام هذا التشريع الجديد على شأنها ، دون أحكام قانون الإدارة المحلية . فإذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ على شأن تنظيم المباني تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون على المدن كما تسرى في القرى والجهات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ، ويجوز إعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أية منطقة منها أو أية أبنية بذاتها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، وذلك بقرار يصدر من وزير الإسكان والمرافق بناء على اقتراح المجلس المحلي المعتمد ويحدد فيه ما قد يرى اتبعه من شروط يجب توافرها ، فإن مفاد نص هذه المادة أن الإعفاء من رسوم البناء يكون بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، ذلك أنه وفقا لهذه المادة يكون الإعفاء من بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أو القرارات المنفذة له ، بصفة مطلقة دون تحديد لنوع معين من الأحكام أو القرارات ، ومن ثم فإن الإعفاء وفقا لنص هذه المادة يشمل — من بين ما يشمل — الإعفاء من رسوم تراخيص البناء ، وبالتالي فإن وزير الإسكان والمرافق هو المختص بإصدار القرارات اللازمة للإعفاء من هذه الرسوم دون أعمال أحكام الإعفاء من الرسوم ذات الطابع المحلي الواردة في قانون نظام الإدارة المحلية أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، إذ أن أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن مجلس المحافظة هو المختص بتحديد رسوم تراخيص البناء ، على أن يصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص ، وأن وزير الإسكان والمرافق هو المختص بالإعفاء من هذه الرسوم بقرار يصدر منه — وذلك تطبيقا لنص المادتين ٦ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

( فتوى ١١١١ في ١٥/١٢/١٩٦٢ ) .

قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبدأ :

عدم مشروعية قرار المجلس الشعبي المحلي لحافظة شمال سسينا،  
بفرض رسم نظافة قدره مائتان وخمسون مليما على كل بطاقة توينية .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانشريع لجواز فرض رسوم  
محلية دون التقيد بالرسوم أو الأوعية التي حددها قرار وزير الادارة  
المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ . وتلخص وقائع الموضوع الذي عرض  
على الجمعية العمومية بهذا الخصوص في ان المجلس الشعبي المحلى  
لحافظة شمال سسينا قرر فرض رسم نظافة قدره مائتان وخمسون مليما  
على كل بطاقة توينية للصرف من حصيلته على اعمال النظافة عوضا عن  
عدم سريان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن النظافة العامة انذى  
لا ينطبق على المحافظة لعدم ربط عوائد على عقاراتها ، ويتاريخ ١٩٨٣/٩/١  
اصدر محافظ شمال سسينا القرار رقم ٧٧٢ مبينا به كيفية تحصيل  
هذا الرسم ، الا ان الجهاز المركزى للحسابات اعترض على ذلك وطلب  
ليقاف العمل بالقرار المذكور . واذا طلب محافظ شمال سسينا عرض  
الامر على مجلس الوزراء للموافقة على استمرار تحصيل الرسم المشار  
اليه ، لذلك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع .

وقد استبان للجمعية العمومية ان نص المباداة الرابعة من مواد  
اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظم الحكم المحلى  
المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ان المشرع احال بشأن الموارد  
المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩  
لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية والذي كان معمولا به في ظل قانون  
نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقوانين  
السابقة عليه . وذلك الى حين تحديد هذه الموارد والرسوم المحلية طبقا  
للأحكام الواردة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وإباح المشرع تجاوز  
الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز ضعف النفاك المنصوص عليها في القرار

المذكور وبذلك يكون المشرع في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ قد سرى أحكام دسار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه نغيا يتعلق بالأوعية الواردة عليه وفئاتها . فيظل هذا القرار ساريا الى حين اعاده تنظيم الموارد المالية والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون المذكور .

وإذا كان المشرع في المادة ٧/١٢ من القانون المذكور قد اختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سريتها أو الاعفاء منها أو إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء ، فإن هذا الاختصاص مقيد بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الإصدار وأعمالها بما ورد عليه النص في المادة الأولى من قرار الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من أن تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجلس المحلية وفقا لفئات والقواعد المهنية بالجدول المرفقة لهذا القرار وذلك احتراماً لزيادة المشرع الصريحة والتي أحالت إلى هذا اقرار في شأن الموارد المالية والرسوم المحلية الجائز جبايتها . فيمنع أن تلزم المجلس الشعبية المحلية في ممارستها لسلطتها التي اختصها بها المشرع بالأوعية والفئات الواردة في اقرار المشار اليه مع جواز تجاوز هذه الفئات بما لا يتجاوز ضعف المنصوص عليه في الجدول المشار اليها . فاختصاص المجلس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية الذي ورد في القانون خالياً من أي قيد من حيث وعاء الرسوم أو فئاته قيدته المادة الرابعة من قانون الإصدار صراحة باستمرار العمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى تحدد المواد والرسوم المحلية طبقاً لأحكام القانون المذكور وهو الذي لم يتم حتى الآن . وبذلك فلا تعارض بين تقرير الاختصاص وتقييده .

ولما كان المدين من الأوراق أن رسم النظافة الذي قرره المجلس الشعبي المحلي لمحافظة شمال سيناء على كل بطلقة تموينية قد خرج عن الحدود الواردة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ فيتمتع القول بعدم مشروعية فرض هذا الرسم فيما كانت المبررات التي سبقت لتقرير فرضه .

( ملف ٢٧/٢/٢٠٨٠ - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ ) .

## قاعدة رقم ( ٩٧ )

### المبدأ :

عدم مشروعية فرض الرسوم على مشتركى الإنارة بدائرة محافظة  
المنوفية وفقا لتوصية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لدى مشروعية توصية المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنوفية بفرض بعض الرسوم على مشتركى الإنارة بدائرة المحافظة . وتتلخص وقائع الموضوع المعروض بهذا الخصوص على الجمعية العمومية فى ان المجلس الشعبى المحلى لمحافظة المنوفية أوصى بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥ بفرض بعض الرسوم المحلية على مشتركى الإنارة بدائرة المحافظة تتراوح ما بين جنيهين وخمسين جنيها بفرض تحويل شراء المحولات اللازمة لقرى المحافظة . وقد أوضح وزير الحكم المحلى تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء ان المستشار القانونى للوزارة انتهى الى عدم قانونية التوصية المذكورة وقرر مجلس الوزراء فى ١٩٨٣/٥/٢٩ الموافقة على المذكرة المقدمة من وزارة الحكم المحلى التى انتهت لى عدم قانونية توصية المجلس الشعبى لمحافظة المنوفية بخصوص فرض الرسوم المشار إليها . الا أن محافظا المنوفية طلب فى ١٩٨٤/١٢/٢٤ إعادة عرض موضوع التوصية المذكورة على مجلس الوزراء على أساس ان ما انتهت إليه مذكرة وزارة الحكم المحلى من عدم قانونية التوصية لاسند له من القانون . استنادا الى أن هذه التوصية صدرت من المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بناء على اختصاصه فى فرض الرسوم المحلية الواردة فى البند ٧ من المادة ١٢ من قانون نظام الحكم المحلى . لذلك طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وتفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فتبينت من نص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ان المشرع احال بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ - بشأن الرسوم المحلية والذي كان معمولاً به في ظل قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقوانين السابقة عليه - وذلك الى حين تحديد هذه المواد والرسوم المحلية طبقاً للاحكام الواردة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وابعاح المشرع تجاوز الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها في القرار المذكور . وبذلك يكون المشرع في ظل العمل باحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد سرى لاحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يتعلق بالادوية الواردة فيه وفئاتها فيظل هذا القرار سارياً الى حين اعادة تنظيم الموارد المالية والرسوم المحلية وفقاً لاحكام القانون المذكور . فاذا كان المشرع في المادة ٧/١٢ من القانون المذكور قد اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلى او تعديلها او تقصير اجل سريتها او الاعفاء منها او إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء ، فان هذا الاختصاص مقيد بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار واعمالها لها بما ورد عليه النص في المادة الاولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اتيه من ان تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقاً للفئات والقواعد المبينة بالجدول المرافقة لهذا القرار في شأن الموارد المالية والرسوم المحلية انجازاً لجبايتها . فيتعين ان تلتزم المجالس الشعبية المحلية في ممارستها لسلطانها التي اختصاصها بها المشرع بالادوية والفئات الواردة في القرار المشار اليه مع جواز تجاوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه في الجداول المشار اليها . فاختصاص المجالس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية الذي ورد في القانون خالياً من أى قيد من حيث وعاء الرسم او فئته فيعته المادة الرابعة من قانون الاصدار صراحة باستمرار العمل باحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى تحدد الموارد والرسوم المحلية طبقاً لاحكام القانون المذكور وهو الذي لم يتم حتى الآن . وبذلك فلا تعارض بين تفسير الاختصاص وتقييده .

ولما كان البين من الأوراق أن الرسوم التي أوصى المجلس الشعبي المحلي لحافظة المنوفية بفرضها بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ قد خرجت عن الحدود الواردة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه إذا استحدثت أوعية لم يتضمنها هذا القرار كما تجاوزت الفئات المبينة بالجدول المرفقة به بما يجاوز ضعفها . فيتمتع القول بعدم مشروعية هذه التوصية .

( ملك ٣٧/٢/٢٠٤ جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

##### المبدأ :

إدارة المرافق العامة يكون بإحدى الأساليب الآتية : أسلوب الإدارة المباشرة ( الرئاسي ) - أسلوب المؤسسة العامة - أو عن طريق الالتزام - الأسواق الحكومية أو العامة التي يؤول إيراد الذين العام لخدماتها إلى مجلس المدينة طبقاً لنص المادة ٢/٤٤ من قانون الإدارة المحلية هي الأسواق التي تتولى المجالس إدارتها واستغلالها مباشرة سواء بالذات أو بواسطة فروع أووزارات والأجهزة الحكومية الكائنة في نطاق اختصاصها - لا يكون للمجلس ثمة حق في اقتضاء هذه الإيرادات في حالة الإدارة أو الاستغلال عن طريق المؤسسة العامة - اقتصر حق المجلس في اقتضاء الرسوم التي تعرض على الأسواق المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات إقامة أحد الأسواق على مال خاص مشمول بنظارة الأوقاف وإدارته عن طريق الفرقة التجارية - لهذه الفرقة الحق في اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق لقاء إدارتها واستغلالها إياه .

##### ملخص الفتوى :

إن قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نص في المادة (٤٠) منه على أن « المجلس أن يعرض عن دائرته رسوماً عن :



( ج ) الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات .. «  
كما نص في المادة ( ٤٤/د ) على أن « تشمل إيرادات المجلس ..  
صافي إيرادات الاسواق الحكومية انواقمة في دائرة اختصاصه » ويقابل  
هاتين المادتين ما ورد في المادة ( ٥١ ) من قانون نظام الحكم المحلي أنجديد  
الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ..

ومن حيث أن مثل النزاع بين الطرفين ينصب على إيرادات السوق  
النتيجة عن عائد الخدمات التي يدفعها المتفعون بخدمات السوق ..

ومن حيث أن ثمة وسائل متعددة لإدارة المرافق العامة منها أسلوب  
الإدارة المباشرة ( الرجيى ) والإدارة بأسلوب المؤسسة العامة أو سن  
طريق الالتزام ..

ومن حيث أنه وفقاً لذلك فإن السوق إذا كانت تقوم على ادارته  
واستغلاله مؤسسة عامة فإن إيراداته الناشئة عن الثمن العام للخدمة  
التي يدفعه المتفعون بخدمات السوق من حق المؤسسة العامة التي  
تقوم بالإدارة والاستغلال أما إذا كان القائم بالإدارة والاستغلال ملتزماً فإن  
هذا الإيراد يكون من حقه إذ هو العائد ومقابل الصيانة عن الجهود التي  
تبذل والأموال التي توظف من جانب المؤسسة العامة أو الملتزم في إدارة  
المرافق حسب الأحوال .. وتأسيساً على ما تقدم فإن الاسواق الحكومية  
أو العامة التي يؤول إيراد الثمن العام لخدماتها إلى مجلس المدينة طبتا  
لنص المادة ( ٤٤/د ) من قانون الإدارة المحلية هي الاسواق التي تتولى  
المجلس ادارتها واستغلالها مباشرة سواء يلفذات أو بواسطة فروع  
الوزارات أو الأجهزة الحكومية الكائنة في نطاق اختصاصها والتي تخضع  
لسلطتها الرئسية ، أما في حالة الإدارة والاستغلال عن طريق المؤسسة  
العامة أو الالتزام فإنه لا يكون للمجلس ثمة حق في اقتضاء هذا النوع  
من الإيراد وإنما يقتصر حقه على الرسوم التي تفرض على الاسواق  
المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات وعلى ذلك فإن تكيف السوق بأنه  
حكوى أو غير حكوى فيكى في هذا المجال لمصرفية صاحب الحق في  
اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق إذ العبارة في ذلك بالشخص التائم  
على ادارته واستغلاله ..

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على خصوصية الحالة المعروضة فإن السوق المشار إليه أقيم على مال خاص هو وقف النبی دانیال الخیری المسمول بنظر وزارة الأوقاف بالأرض والمباني ملكا لای من وزارتی الأوقاف أو التجارة ، وقد اختارت الوزارة لاستغلال هذا السوق أسلوب المؤسسة العامة ولهذا عهدت إلى الغرفة التجارية بالاستكفافية بإدارة واستغلال السوق وذلك بمقتضى قرار وزير التجارة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ طبقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والذي نصت المادة الخامسة منه على أن « لوزير التجارة والصناعة أن يحدد بقرار منه إلى الغرفة التجارية المصرية بإنشاء إدارة الأماكن التي تخصص للتعامل بالجملة طبقا لأحكام هذا القانون على أن يكون إنشاء هذه الأماكن وإدارتها خاضعين لأشراف وزارة التجارة والصناعة » . ويتفق هذا الحكومة مع نص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والتي نصت على أن « يجوز للغرف التجارية بأن من وزير التجارة والصناعة وفي حدود القوانين واللوائح المعمول بها أن تقيم الأسواق » . ويجوز أن توكل للغرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة إدارة أمثال تلك المنشآت » . ويكمل هذا الحكم نص المادة ٢٦ من القانون آنف الذكر والتي تنص على أن « تتكون أموال الغرفة من : إيرادات المنشآت » . أو المرافق التي تتولاها الغرفة » . ومفاد هذه النصوص أنه تدخل في موارد الغرفة إيرادات الأسواق التي يعهد وزير التجارة إليها بإدارتها وهذا الحكم يتفق مع المبادئ المشار إليها والتي تقضى بأن يكون لها الحق في اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق لقاء إدارتها له واستغلالها إياه . ولا حجة في القول بأن إدارة الغرفة التجارية للسوق تتم تحت إشراف وزارة التجارة التي تقوم بوضع لوائح السوق ذلك أن هذا الإشراف هو من قبيل الضبط الإداري الذي تمارسه الدولة على كافة المرافق بما فيها تلك التي تدار بطريق الالتزام ، كذلك فإنه لا يحتج بأن الغرفة تدير السوق كمفوضة عن وزارة التجارة مما يفرض على استحقاق الوزارة وبالتالي المحافظة لإيرادات السوق إذ فضلا عن مخالفة هذا الرأي للمادتين ١٧ و ٢٦ من قانون الغرف التجارية فإنه يتعارض مع القواعد العامة في القانون الإداري لأن

التفويض في هذا المقام بين سلطات ادارية وهى وزارة التجارة من ناحية والغرفة التجارية من ناحية أخرى وهذه الأخيرة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة باعتبارها مؤسسة عامة طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه كما انها لا تتبع التحكم المالى ، وعلى ذلك فان تفويضها فى ادارة المرفق يؤدى الى إنصراف آثار هذه الادارة اليها فهى التى تبذل المصروفات والنفقات من اموالها فى سبيل هذه الادارة وليس من ميزانية وزارة التجارة كما ان الموظفين الذين تستخدمهم لهذا الغرض يعملون لديها وليس لدى تلك الوزارة وهذا هو مقتضى التفويض فى الاختصاصات فى القانون الادارى .

وترتباً على ما تقدم جميعه فان السوق المشار اليه يدار عن طريق مؤسسة عامة هى الغرفة التجارية بالاسكندرية ومن ثم فان من حق هذه الغرفة ان تحصل على العائد الناتج عن هذه الادارة ولا يكون للمحافظة ثمة حق فى الاستيلاء عليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية انى عدم احقية محافظة الاسكندرية فى ايرادات سوق الجبله للخصر والفاكهة بجهة النزعه الذى تقوم على ادارته واستغلاله الغرفة التجارية بالاسكندرية .

( ملف ٢٢/٢/٤٨٨ جلسة ١٩٧٧/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٩٩ )

المبدأ :

اختصاص مجلس محافظة مدينة القاهرة ومن قبله المجلس البلدى ، بادارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه التى تعهد اليه الحكومة بادارتها - احقية المجلس فى اناوة ألعاب الجسر والاناوة المقررة على مبيمات الاراضى بمنطقة المقطم التى تلتزم بها الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السيلحية - أسس ذلك ان هذه الإيرادات تعتبر جزءاً من موارد المجلس فى ظل كل من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

### ملخص الفتوى :

أولاً - أن المادة ٤ مفرقة ٥ و ١٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة تنص على أن « تتكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من :

١ - . . . .

٢ - . . . .

٣ - . . . .

٤ - . . . .

٥ - حصة الحكومة فى إيرادات شركات المياه والقرام والنقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العمومية .

١٤ - الإيرادات والاتاوات والأرباح الناتجة من استغلال المرافق العامة التى يديرها بنفسه او بطريق الالتزام او بأى طريق آخر .

ومفاد هذا أن من بين إيرادات مجلس بلدى مدينة القاهرة نصيب الحكومة فى الاتوة المقررة على ألعاب الميسر ، وهو ما رددته البند ١٦ من المقتد المرافق للقانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ وكذا حصة الحكومة فى ثمن بيع الأرض التى تستعملها الشركة بمنطقة المقطم ( البند ٤٤ من المقتد ) .

ثانياً - فيما يتعلق بالوضع بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية : فإن المادة ١٩ من هذا القانون تنص على أن « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين والنوائح الأمور الآتية :

( أ ) . . . .

( ب ) . . . .

( ج ) . . . .

( د ) . . . .

( و ) ادارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه والتي تمهد الحكومة اليه بدارتها وفقا لتعليماتها فى هذا الشأن . . . » .

كما تنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على أن « تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

( ١ ) . . . . .

( ب ) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتى :

١ - . . . . .

٢ - . . . . .

٣ - . . . . .

٤ - إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بدارتها . . . . .

ومن ثم فإن انشركة المصرية للأراضى والمبلى ( شركة مساهمة مصرية ) حاليا الشركة المساهمة المصرية للتمير والانشاءات السياحية فى المنتزه والمقطم اذ تقوم باستغلال مرفق عام ذى طابع محلى هو تعمير منطقة المقطم الداخلة فى كرمون مدينة القاهرة فان مجلس محافظة مدينة القاهرة الذى يتولى ادارة هذا المرفق الواقع فى دائرة اختصاصه يكون وفقا للنصوص المنقذة هو صاحب الحق فى الحصول على إيرادات الاتاة على ألعاب الميسر وعلى حصة الحكومة فى ثمن بيع الأراضى بمنطقة المقطم وهى المبالغ التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط العقد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مجلس محافظة مدينة القاهرة - ومن قبله مجلس بلدى مدينة القاهرة - يختص بإدارة - ويتالى بالإشراف على إدارة - مشروع تعمير منطقة المقطم الذى تقوم به الشركة آنفة الذكر . وذلك امعنا لنصوص القانونين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وأنه من ثم لا يكون لوزارة الاسكان والمرافق ان تطلب المجلس المذكور بأداء إيرادات الاتاة على ألعاب الميسر او حصة الحكومة فى ثمن بيع الأراضى التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط عقد الاستغلال باعتبار هذه الإيرادات جزءا من موارد المجلس فى ظل أى من القانونين آنفى الذكر .

( ملف ١٦٣/٢٢٠ - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥ ) .

وبهذا المعنى، افتتحت أيضا الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلسته ١٠/٧/١٩٨٢ ملف ٨٣٠/٢/٢٢ مقرر ان ايرادات الاتوة على ألعاب الميسر بمدينة المقطم ومبيمات الأراضي بها تؤول الى محافظة القاهرة تأسيسا على ان قانون نظام الحكم المحلى جعل لوحدات الحكم المحلى الحق فى انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما نقل اليها ما تمارسه الوزارات عملا بمقتضى القوانين واللوائح فيما عدا ما يعتبر مرفقا قوميا او مرفقا ذا طبيعة خاصة . وقد خولت وزارة الاسكان محافظة القاهرة الاشراف على استغلال منطقة المقطم ، ومؤدى ذلك صيرورة هذا الاختصاص منوطا بالمحافظة طبقا للمادة ٢ من قانون الحكم المحلى .

#### قاعدة رقم ( ١٠٠ )

##### المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري - اعطاء تراخيص تسير خطوط نقل الركاب وتحصيل الاتوة الناتجة عن ادارتها تختص به مجالس المحافظات ومجالس المدن بالنسبة للوحدات التى تعمل فى نطاقها - اختصاص المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري فى هذا الشأن يقتصر على الوحدات المسائية التى تعمل بين أكثر من محافظة .

##### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاحة الداخلية - المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ ينص فى المادة (١) منه على انه « لا يجوز أن يسير أو يستقر مركب فى المياه الداخلية لأغراض الملاحة الداخلية الا بترخيص يعطى لهالكه طبقا لأحكام هذا القانون ، ويجوز للمركب بمقتضى هذا الترخيص أن يدخل فى الموانئ البحرية المصرية للشحن والتفريغ . » وتنص المادة (٣) من هذا القانون على ان تختص الهيئة العامة لشئون النقل المسائي الداخلى باعطاء الترخيص المنصوص عليه فى المادة (١) ويستثنى من ذلك المركب التى تعمل فقط فى حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فتختص هذه المجالس باعطاء

الترخيص عنها » وأخيراً فإن المادة ١٣ من القانون المشار إليه تنقضي بانه « مع مراعاة ما جاء في المادة (١) لا يجوز استعمال مراكب للتعدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر ، أو استعمال مراكب في خطوط منتظمة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك ، وتحصل أتاوة عن الترخيص بالمعدات العامة أو مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة تحدد عن طريق مزايمة عامة .

وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المسائل بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك فيما عدا المعدات التي تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص المجلس بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص وتحصيل الأتاوة عنها » .

ومن حيث إن المفهوم من مجموع النصوص المتقدمة انه يتمين الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لشئون النقل المسائل الداخلي عن كل مركب تسير أو تستقر في المياه الداخلية لأغراض الملاحة ، وتختص مجالس المحافظات ومجالس المدن باعطاء هذا الترخيص بالنسبة للوحدات التي تعمل في نطاقها ، فإذا كانت المراكب تستعمل للتعدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر أو في خطوط منتظمة فإنه يتمين الحصول على ترخيص خاص وتحصل أتاوة عن هذا الترخيص تحدد عن طريق مزايمة عامة ، وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المسائل الداخلي باعطاء الترخيص المشار إليه وتحصل الأتاوة عنه ، وذلك ، فيما عدا المعدات التي تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص هذه المجالس بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص وتحصيل الأتاوة عنها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٦ ونص في المادة الأولى منه على أن « ينقل اختصاص الإدارة العامة للوائح ورخص النقل فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة له إلى أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات وذلك فيما عدا الوحدات الآلية » ومناد هذا النص أن أجهزة الإدارة المحلية أصبحت هي الجهة صاحبة الاختصاص في

صرف التراخيص وتحصيل الأتواة على المراكب التى تستعمل فى التعديبة  
أو فى السير فى خطوط متقطعة داخل نطاق المحافظة ويستثنى من ذلك  
الوحدات الآلية التى تعمل بين أكثر من محافظة فتختص الهيئة العامة  
لشئون النقل المائى الداخلى بإعطاء الترخيص عنها وتحصيل الاتواة  
المستحقة عن هذا الترخيص » .

ومن حيث أن صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء  
المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري التى حلت محل المؤسسة المصرية  
العامة للنقل الداخلى فى اختصاصاتها المتعلقة بالنقل المائى الداخلى -  
لم يغير من الوضع المتقدم ذلك أن المادة ٢ من هذا القرار والتى حددت  
اختصاصات المؤسسة أوردت قيداً عليها على مبادرة هذه الاختصاصات  
وهو ألا يترتب على ذلك الإخلال بما هو مقرر من اختصاصات مماثلة مقررذ  
للجالس المحلية وذلك بموجب القوانين والقرارات المعمول بها .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك وكان ترخيص الوحدات المائية  
المستعملة داخل نطاق المحافظات وتحصيل الاتواة المستحقة عنها يحل  
فى اختصاص الجالس المحلية طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل  
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم لا يجوز لمؤسسة النقل النهري أن  
تعد ولايتها الى هذه الوحدات وانها يقتصر اختصاصها على اعطاء  
التراخيص وتحصيل الاتواة عن الوحدات المائية التى تعمل بين أكثر  
من محافظة .

ومن حيث أن الثابت فى خصوص الموضوع المطروح أن خط نقل  
الركاب بين مدينتى الأقصر وأرمنت يعمل داخل نطاق محافظة قنا ، فمن ثم  
فإن مجلس محافظة قنا هو الذى يختص بإعطاء ترخيص تسيير هذا الخط  
وتحصيل الاتواة المستحقة عن هذا الترخيص .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن محافظة قنا هى  
الجهة صاحبة الاختصاص فى اعطاء الترخيص بتسيير خط نقل الركاب بين  
مدينتى الأقصر وأرمنت داخل نطاق المحافظة وتحصيل الاتواة الناتجة عن  
إدارة هذا الخط .

( غتوى ٢٨ فى ١٩٧٣/٢/٥ ) .



## قاعدة رقم ( ١٠١ )

### المبدأ :

عدم مشروعية ما قلنت به بعض المحافظات من زيادة فئات الاتاوة المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالنجم والماجر او فرض رسوم اضافية عليها .

### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع لدى مشروعية ما تفرضه بعض المحافظات من رسوم محلية اضافية على الماجر تجاوز فئات الاتاوات المقررة قانونا .

وتخلص وقائع الموضوع - حسبما يبين من الاوراق - فى ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالنجم والماجر فرض فى المادة ٢٧ منه اتاوة على مواد الماجر بالفئات الواردة تفصيلا بالمادة المشار اليها . وقد جرى العمل على تعاقد شركات القطاع العام والخاص مع الهيئة العامة للطرق والكبارى على أساس هذه الفئات ، وهى ذات الفئات التى تضمنها دفتر المواصفات القياسية للهيئة والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك العقود . الا ان بعض المحافظات قامت بمذ علم ١٩٨٢/٨٢ يفرض اتاوة اضافية ( رسوم ) علاوة على الاتاوات الواردة بالقانون المشار اليه ، وتزيد كثيرا على الاتاوات المقررة بحكم ذلك القانون : فعلى سبيل المثال طلبت محافظة جنوب سيناء مبلغ ١٤٢ ألف جنيه قيمة الاتاوات المستحقة على الكميات المستعملة فى بعض المستخلصات الخاصة بعملية رصد طريق دهب / سانت كاترين ، فى حين ان الاتاوة المقررة قانونا عن هذه الكميات هى ٢٣ ألف جنيه فقط بزيادة قدرها ١١٩ ألف جنيه عبارة عن رسوم اتاوات اضافية لحساب المحافظة . ولما كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى والتى حددت انواع الرسوم المحلية التى يجوز للجهات المحلية فرضها لتتضمن جواز فرض رسم اضافى محلى على اتاوات الماجر ، فقد ثار التساؤل من مدى مشروعية ما تفرضه بعض المحافظات من رسوم اضافية فى هذا الشأن .

أوزاء ذلك طلبتم بكتابكم المشار اليه عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وكانت الهيئة العامة للطرق والكبارى قد طلبت بكتابها رقم ق/م/٢٦٣٧ المؤرخ غى ١٤/١٠/١٩٨٤ رأى ادارة الفتوى لوزارتى النقل والمواصلات التى عرضت على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى غاقتت بجلسة ١٩٨٤/١١/١٩ بأن الاتاوة فرضت بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وبالتالي لا يجوز زيادتها أو الفاؤها أو تعديلها الا بقانون وبالتالي غانه لا يحق لوحدات الحكم المحنى زيادة الاتوة وما يترتب على ذلك من آثار . الا أنه نظرا لتعاصر ذلك مع اجراءات العرض على الجمعية لم تبلغ فتوى اللجنة الثالثة الى الهيئة .

وقد استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر قد خولت لوزارة التجارة والصناعة أن تقوم طبقا لاحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورشيتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة فى هذا القانون ، ثم نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن تؤدى اتاوة عن مواد المحاجر فى نهاية كل ستة اشهر مباشرة بالفئات الآتية : — . . . . . « وتبين أنه قد تم نقل اختصاصات وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمحاجر الى المحافظات بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ فمياً يتعلق بإدارة المحاجر الواقعة فى دائرتها وتنظيم استغلالها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وتؤول اليها إيراداتها اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢ .»

ثم استظهرت أحكام قانون نظام الحكم المحنى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الذى جعلت المادة ٢ منه لوحدات الحكم المحلى كلا فى دائرتها إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة فى حدود السياسة المسمية والخطة انمائية للدولة ، وجعلت المادة ١٢ من ذات القانون للمجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى اختصاص المحافظة وفقا للمادة ٢.

من هذا القانون ، ويختص في اطار الخطة العلية والموازنة المعتمدة ويمرأة القوانين واللوائح باقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المص. وكذلك فرض الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لأحكام ذات القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ، وقد جعلت المادة ٣٥ ثانيا / د من الموارد الخاصة بالمحافظة الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح المحافظة وجعلت المادة ٥١ / سادسا من موارد المدينة الرسوم اننى يفرضها المجلس الشمبى المحلى بالمدينة فى نطاقه فى حدود القوانين واللوائح على رخص المحاجر والتلجم ورخص الصيد . ثم نصت المادة ١٢٥ من ذات القانون بأن « تبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتحديد أسس واجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلى وطريقة التنظيم منها واجراءات تخفيضها ..

وقد ظلت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ بما يجيز للوحدات المحلية فرض أى رسم اضافى على اتاوات المحاجر .

ومما ذلك ان المشرع بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن التلجم والتلجم قد فرض على مواد المحاجر ونظم الأحكام الخاصة بفئلت هذه الاتوة وكيفية لدائها تنظيميا متكابلا ، ولم يعط للوزارة المختصة بتطبيق احكامها وهى وزارة الصناعة عند وضعه ولا المحافظات التى حلت محلها فى هذه الاختصاصات بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ؛ أى حق فى زيادة هذه الاتوة أو تعديل احكامها . ونم يتضمن نظام الحكم المحلى الصابر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولا لائحة التنفيذية ما يجيز للمحافظات فرض رسوم اضافية على اتوة المحاجر أو زيادة فئلت هذه الاتوة المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، بل أنه عندما تعرض المشرع للتلجم فى المادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحلى السالف ذكرها لم يتعرض الا لتحديد الرسم المفروض على رخص التلجم والمحاجر فقط وهى لا علاقة لها بالاتوة المذكورة . ولما كانت الاتوة المشار اليها قد فرضت وحددت

فئاتها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، غلا يجوز زيادتها او الغائها او تعديلها الا بقانون . كذلك ثم يجز القانون اضافة اية رسوم اصلية او اضافية اليها من اى نوع ، ولم يجز لوحدة الحكم المحلى فرض رسوم على هذه الاتوات . وبين ثم نلا يحق للمحافظات زيادة غنات هذه الاتوة ولا فرض رسوم اضافية اليها ، وهو ما انتقد اليه اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلسة ١٩٨٤/١١/١٩ .

( ملف ٢٩٤/٢/٢٧ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ) .

فأعده رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

أن المشرع حين فرض الضريبة على الاراضى الفضة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ خصص حصيلتها استثناء من مبدأ عدم تخصيص الإيرادات لتمويل صندوق الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ - هذا الصندوق الذى بقانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - الالفاء اقتصر على الصندوق دون أن يمتد الى الضريبة ذاتها - اشر ذلك خضوع هذه الضريبة لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات واعتبارها موردا من موارد الخزانة العامة - اعادة النص على الضريبة المذكورة كمورد من موارد حساب مشروعات الاسكان الاقتصادى بكل محافظة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مؤداه المؤدة الى استثناء الضريبة من قاعدة عدم تخصيص الإيرادات .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بادية دى بدء فتواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨١/٣/٤ التى انتهت الى ان : الضريبة التى فرضت على الاراضى الفضة بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد التقت بموجب نص المادة ٧ من مواد اصدار قانون الحكم المحلى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ التى قضت بلفاء هذا الصندوق لا ثم استعرضت القانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان حيث تنص المادة الأولى منه على أن « ينشأ صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى يمول تمويل اقامة المساكن الاقتصادية ومدها بالرافق

اللزامة لها ، تكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر أمواله أموالاً عامة ويضع وزير الإسكان والتعمير ٥٠.٠٠٠ » كما استعرضت القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٨ بفرض ضريبة على الأراضي الفضاء وتنص المادة ٣ مكرراً (٦) منه على أن « تؤول حصيلة الضريبة المخصوص عليها في هذا القانون الى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي » .

واستعرضت الجمعية العمومية أيضاً القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ :  
باصدار قانون نظام الحكم المحلي حيث نص في المادة السابعة من مواد الاصدار على أنه « فيما عدا ما نص عليه في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بلغاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي يلغى الصندوق المشار اليه وتوزع حصيلة موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقاً للتواعد والنسب التي يضعها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المالية والإسكان » واستعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، حيث نصت المادة (٣٦) بمعد التعديل على أن « ٥٠.٠٠٠ ينشأ بالمحافظة حساب خاص لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي على مستوى المحافظة تتكون موارده من ٥٠٠٠ ( ) حصيلة الضريبة المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ على الأراضي الفضاء » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، أن المشرع حين فرض الضريبة على الأراضي الفضاء بالقانون (٣٤) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه خصص حصيتها — استثناء من مبدأ عدم تخصيص الإيرادات — لتمويل صندوق الاسكان الاقتصادي المنشأ بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٦ آف الفكر ، الا أن هذا الصندوق الذى طبقا لقانون الحكم المحلي رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ سالف الإشارة اليه ، وذلك تحقيقاً للامركزية التى هدف اليها هذا القانون ، وبالتالي الى تخصيص حصيلة هذه الضريبة لتمويل الصندوق المذكور ، اى ان هذا القانون قصر الإنشاء على الصندوق دون أن يمتد ذلك الإنشاء الى الضريبة ذاتها ، وبذلك تخضع هذه الضريبة للقاعدة العامة التى تقضى بعدم تخصيص الإيرادات ، وتعتبر مورداً من موارد الخزانة العامة الا انه وقد أعيد النص على هذه الضريبة كمورد من موارد

حساب مشروعات الامنكان الاقتصادى بكل محافظة ، وذلك بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ — بتعديل القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه ، فان المشرع يكون بهذا النص قد رجع الى الاستثناء من قاعدة عدم تخصيص الإيرادات ، أى انه اعتبر الضريبة على الأراضى الفضاء ضريبة لم تلغ منذ فرضها ولم تزل قائمة ، وانه لم يكن يقصد — فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ اى الفاء تلك الضريبة وانما قصد فقط الى الفاء تخصيصها كمورد من موارد الصندوق الملقى . ثم اعاد تخصيصها كمورد من موارد الحساب الذى حل محل ذلك الصندوق بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع الى استمرار سريان الضريبة على الأراضى الفضاء المفروضة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فى ظل كل من قانونى التحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما واقتصر التعديل على مبدأ تخصيص الإيرادات على الوجه سالف الذكر .

( ملف ٤٣/١/٧ — جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ ) .

## الفصل السابع - المعلمون بوحدة الإدارة المحلية

أولاً : الوضع القانوني للمعلمين بوحدة الإدارة المحلية

قاعدة رقم ( ١٠٣ )

المبدأ :

المعلمون في دائرة المحافظات - القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية - انتظامه ثلاث فئات من المعلمين : الفئة  
الأولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها  
المجالس المحلية الجديدة ، والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التي  
لم تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية وكذلك فروع الوزارات التي نقلت  
اختصاصاتها إلى هذه السلطات ، والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات  
التي نقلت اختصاصها إلى الإدارة المحلية ، ومنها وزارة التربية والتعليم ،  
وهؤلاء يلحقون بالمحافظات على سبيل الإعارة إلى أن تنقل درجاتهم إلى  
ميزانيات الإدارة المحلية - المعلمون بوزارة التربية والتعليم الذين يعملون  
بالمحافظات - اعتبارهم معارين إلى هذه المحافظات إلى أن يتم نقل درجاتهم  
من ميزانية وزارة التربية والتعليم إلى ميزانية المحافظات ويتم تنظيمهم تبعاً لذلك  
إلى السلطات المحلية بصفة نهائية - أثر ذلك اختصاص المحافظ بالنسبة  
لهم خلال فترة الإعارة بما تختص به الجهة المستعرة بالنسبة للمعلمين  
المعارين إليها .

ملخص الفتوى :

أنه باستقراء قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يبين  
أنه نظم ثلاث فئات من المعلمين ، الفئة الأولى ، هم موظفو المجالس المحلية  
القديمة التي ألغيت وحل محلها المجالس المحلية الجديدة ، وهؤلاء تنظم  
شؤونهم الوظيفية أحكام الفصل الرابع من الباب الخامس من قانون نظام  
الإدارة المحلية ، وتكون للمحافظ بالنسبة لهم الاختصاصات الممنوحة في  
توابع موطن الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات طبقاً للمادة ٨٧ من قانون  
نظام الإدارة المحلية المنشتر إليه التي تنص على أن « تكون للمحافظ

الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة» والفئة الثانية « هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية ، وكذلك ممثلوا فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه السلطات ، وهؤلاء يختص المحافظ بالنسبة لهم طبقا للمادة السادسة من قانون الإدارة المحلية بما يأتي :

( أ ) تعيين من لا تطو درجته على الدرجة السابعة وذلك بناء على اقتراح الجهات ذات الشأن في حدود الميزانية التي تخصصها كل وزارة للمحافظة ..

وفي جميع الحالات على الوزارات ذات الشأن أن تأخذ رأى المحافظ عند ترقية أو نقل موظفي فروعها في المحافظة ..

كما أن للمحافظ أن يقترح نقل أى موظف من محافظته اذا تراءى به ان وجوده فيها لم يعد يتلاءم مع المصلحة العامة .

واذا لم تأخذ الوزارة برأى المحافظ في الحالات المشار اليها فيها تقدم جاز له ان يرفع الأمر الى وزير الإدارة المحلية ..

( ب ) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لممثلى فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس .

والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية « ومنها وزارة التربية والتعليم » وهؤلاء ينحوتون بالمحافظات على سبيل الاعارة انى أن تنقل درجاتهم الى ميزانيات الادارة المحلية وذلك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه والتي تنص على أن « يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى



السلطات المحلية بالجالس على سبيل الاعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والجالس البلدية «الحاليون» بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونظهم ، وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

ولا يغير من هذا النظر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٢ الذي ينص على انه « اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٢ تنتقل درجات العاملين الذين يعملون بالمحافظات الى الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات هذه المجالس المحلية ، ويعتبر هؤلاء العاملون منتقلين نهائيا من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة » طالما ان درجات العاملين يبرق القريبه والتعليم ظلت مدرجة في اعتقادات وزارة التربية والتعليم ولم تنتقل الى ميزانيات المجالس المحلية .

أما ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في الاختصاصات مبي أن « تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية والأجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في المسائل الادارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة » .

ويجوز أن يفوض ممثلي الوزارات في مجالس المحافظة والسكربتيرين العاملين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى في بعض هذه الاختصاصات . فإن هذا النص قد أعطى للمحافظ ما كان مقررا للوزير من اختصاصات في المسائل الادارية والمالية بالنسبة الى المرافق التي نقلت الى المجالس المحلية ولكنه لم ينقل العاملين بهذه المرافق الى المجالس المحلية والذين يشترط لنقلهم الى هذه المجالس أن تنتقل درجاتهم الى ميزانياتها وهو ما تمليه اصول الميزانية والاحكام الخاصة بالنقل فضلا عن المادة الرابعة من قانون الادارة المحلية ، وعلى ذلك ، والى أن يتم نقل درجاتهم في الميزانية . يظلون معارين الى المجالس المحلية ويكون اختصاص المحافظات بالنسبة لهم خلال فترة الاعارة هو اختصاص الجهة المستعيرة بالنسبة للعاملين المعارين اليها .

( م ١٥ - ج ٣ )

واختصاص المحافظ بالنسبة لهم هو اختصاص الوزير بالنسبة للمعارين لوزارته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين بوزارة التربية والتعليم الذين يعملون بالمحافظات يعتبرون معارين الى هذه المحافظات وذلك الى ان يتم نقل درجاتهم من ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية المحافظات ويتم نقلهم تبعاً لذلك الى السلطات المحلية بصفة نهائية .

ويخص المحافظون بالنسبة لهم خلال فترة الاعارة بما تختص به الجهة المستعمرة والنسبة للعاملين المعارين اليها .

( ملو ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١ ) .

قاعدة رقم ( ١٠٤ )

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية — منحه على تنفيذ هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات — نقل الموظفين الى المجالس المحلية طبقاً له — اطلاق النقل من قيد الميعاد التنظيمي الذي عدل من خمس سنوات الى اربع سنوات — اساس ذلك اسقاط الميعاد كليا بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ — نقل درجات الموظفين بالوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية لا يترتب عليه وحده نقل الموظفين الشاغلين لهذه الدرجات — وجوب صدور قرار بنقلهم من السلطة المختصة — قرار اللجنة الوزارية للإدارة المحلية الصادر في ١٩٦٣/٩/٢١ بارجاء النقل يتضمن عدولاً عن قرار نائب رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٣ بهذا النقل .

ملخص الفتوى :

لئن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية قد نصت بأن تعول اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع برامج لتنفيذ أحكام القانون الملحق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات ، وتتضمن هذه البرامج نقل الموظفين اللذين للعمل في

الإدارة المحلية بصفة نهائية ، وإن مهمة اللجنة في هذا الخصوص تحديد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ومتابعة تنفيذها ، إلا أن الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة هو ميعاد تنظيى لا يترتب على مجرد انقضائه اعتبار بالمبطلين المشار إليهم منقولين بقوة القانون .

وقد حل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية محل اللجنة المركزية في اختصاصاتها بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ الذى عدل بعض احكام قانون نظام الإدارة المحلية فاصبح نصها يقضى بأن يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية وضع برامج احكام هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها اربع سنوات ويحدد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ويتابع تنفيذها .

وتتضمن هذه البرامج نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الإدارة المحلية بصفة نهائية وهذا الميعاد الذى حدد لتنفيذ ذات البرامج المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإصدار ، يعتبر ناسخا للميعاد الاول المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون الإصدار فضلا عن انه يحوره ميعاد تنظيى شأنه في ذلك شأن الميعاد المتعلق ويعتبر هذا الميعاد منسوخا بصور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الذى أورد ذات الاحكام الواردة في المادة ٦١ خالية من أى ميعاد لتنفيذ ما تضمنت به .

وينبني على ذلك ان يصبح نقل الموظفين الى المجالس المحلية مطبقا من قيد الميعاد التنظيى السابق الذى عدل من خمس سنوات الى أربع سنوات بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ثم أسقط كلية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

ولا يخفى من هذا النظر نقل درجات الموظفين بالوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية ذلك ان هذا النقل لا يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم نقل العاملين الشباغلين لهذه الدرجات بل ينبغي ان يصدر عنهم قرار من السلطة المختصة ، ولا يعدو ان يكون نقل الدرجات مصرفا نهائيا لمرتبات شاغلها .

ومن حيث أنه ولئن كان قد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ وتضى في المدة الاولى منه بنقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٣ وان يعتبر هؤلاء الموظفون متقولين نهائياً من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة فان اللجنة الوزارية للادارة المحلية التي حلت محل نائب رئيس الجمهورية في اختصاصاته بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ أصدرت بعد ذلك قرارها رقم ١ ق ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ وتضمن هذا القرار النصوص التي يستتر العمل بها من قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ وليس من بينها المادة الاولى من هذا القرار ، وقد نصت المادة الاولى من قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية رقم ١ المشار اليه على تشكيل لجنة لدراسة وتقديم اقتراحات بشأن الخطوات اللازمة لنقل الموظفين الى المجالس المحلية كما نصت المادة الثانية من القرار على أن « يراج نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات لحين صدور قرار من اللجنة الوزارية للادارة المحلية على ضوء نتيجة الدراسات التي ستعرضها اللجنة المشكلة بالمادة الاولى » .

ومؤدى ذلك ان قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ تيمناً يتعلق بنقل موظفي الوزارات الذين يعملون بالمحافظات الى المجالس المحلية لم يعد قائماً وقد حل محله في هذا الخصوص الاحكام التي تضمنها قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية مما يعتبر تحولاً من هذه اللجنة عن قرار نائب رئيس الجمهورية سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مدة خمس السنوات المتصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بضمخار قانون تنظيم الادارة المحلية والمحددة لنقل الموظفين اللازمين للعمل بالادارة المحلية الى مختلف المحافظات بصفة نهائية هو بعيد تنظيبي ، وما لم يصدر قرار من الجهة المختصة بنقلهم الى هذه المحافظات فان فوات هذا البعد لا يترتب عليه اعتبارهم متقولين الى هذه المجالس بمجرد انقضاءه ، ويكون الحاقهم بهذه المجالس على سبيل الاعارة .

وفضلا عن هذا فإن هذا المبدأ يعتبر منسوخا بصدر القانونين رقمي  
١٥١ لسنة ١٩٦١ و٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وإن مجرد نقل درجات هؤلاء الموظفين من ميزانية الوزارات التابعين  
لها إلى المجالس المحلية لا يترتب عليه اعتبارهم منقولين إليها تلقائيا بل  
يجب أن يصدر بذلك قرار وفقا لما تقتضيه المادة ٦١ من قانون نظام الإدارة  
المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

ولا يدعو أن يكون نقل الاعتمادات المالية إلى ميزانية هذه المجالس  
غير مضرر مالي لمواطنيهم .

أن قرار اللجنة الوزارية للإدارة المحلية الصادرة بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢١  
بإرجاء نقل موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية  
ينضم عنولا عن القرار الصادر من نائب رئيس الجمهورية في ١٩٦٢/٥/٣١  
بتقبلهم .

( فتوى ٨٩٩ في ١٩/٧/١٩٦٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية - نص لاجته  
التنفيذية على أن تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات الحالية  
والوحدات المدمجة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات - مقتضى  
هذا النص - اعتبار موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات  
المدمجة من موظفي المجالس الجديدة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المشار  
إليه دون حاجة لاستصدار قرارى إدارى بالنقل .

##### ملخص الفتوى :

في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠  
بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتنضم هذا القانون للجمهورية إلى وحدات

إدارية هي المحافظات والمدن والقري ، ونص في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن « يعتبر مجلس مدينة في حكم هذا القانون — المجالس البلدية القائمة وقت العمل به والتي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص أما المجالس التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية » وتأسيسا على ذلك صدر قرار من الوزير المختص بتحديد المجالس البلدية التي اعتبرت مجالس مدن ، أما المجالس التي لم يتضمنها القرار المذكور فقد اعتبرت مجالس قروية ، كما أن مجالس المحافظات قد حلت محل مجالس المديرية وذلك بالنسبة للقانون المنظم لها رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث أن المادة ١١ من اللائحة التنفيذية القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المجعة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات ، مقتضى ذلك ، أن موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المجعة قد أصبحوا من موظفي السلطات المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وأن المجالس المحلية الجديدة التي صدر بها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد حلت محل المجالس المحلية التي كانت قائمة قبله فاختفت هذه الأخيرة في حين بدأت المجالس الجديدة ، ولا يثور في ظل ذلك أن يترتب نقل بين الموظفين ما بين هذه وتلك إذ يفترض في النقل قيام جهتين في آن واحد ، الجهد المنقول منها وتلك المنقول إليها . وواقع الحال ينتضى ذلك بالنسبة إلى المجالس المحلية الجديدة وتلك المنقضية التي اختفت بمجرد قيام المجالس الجديدة . وتأسيسا على ذلك يصحح موظفو مجلس بلدي السويس ضمن موظفي مجلس محافظتها وأن يتمتع القول بقيام نقل لهم بين هاتين الجهتين إذ لم يعد مجلس بلدي السويس قائما بمجرد قيام مجلس محافظة السويس الذي حل بقوة القانون محل فاضحى موظفو المجلس البلدي المنتضى ضمن موظفي مجلس المحافظة الناشئ ، كما أنه حتى لازم هذا التحول ولم يرد بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يحول دون ذلك .

ويعلم مما تقدم أنه ليس شبهة بموجب لامتصان قرار إداري بهذا النقل سواء من مدير البلديات أو لجنة شؤون الموظفين ، كما أنه ليس شبهة

ما. يسوجب صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص ،  
وان كان ذلك لا يتعارض مع صدور قرار تنفيذي من محافظ السويس  
يرصد ويكشف صراحة تبعية موظفي مجلس بلدى السويس بمجلس  
محافظتها منذ حل المجلس الأخير محل المجلس الاول .

( مئوى ٢٧٤ ق ٢/٢/١٩٦٢ ) .

### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية —  
نصه على تنفيذ هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات —  
قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات ( الإدارة المحلية ) رقم ٢ لسنة ١٩٦٢  
— نصه على نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات من ميزانيات  
الوزارات التى نقلت اختصاصاتها للمجالس المحلية الى ميزانيات هذه المجالس  
اعتبارا من أول يولية ١٩٦٢ واعتبارهم منقولين من وزاراتهم الى هذه  
المجالس من هذا التاريخ — نص هذا القرار على تولى المجالس جميع الترقيات  
بالنسبة الى الموظفين لديها اعتبارا من هذا التاريخ — صدور قرار من  
وزارة الصحة بعد أول يولية ١٩٦٢ باجراء ترقيات مقصورة على العاملين  
بها دون من نقلوا الى المجالس — هو قرار سليم مطابق للقانون .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام  
الإدارة المحلية تنص على أن « تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع  
برامج لتنفيذ أحكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات  
وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتولى متابعة تنفيذها وتتضمن هذه  
البرامج ما يأتى » :

( أ ) العمل على تسيير نظم نظام الإدارة المحلية على اقلنى  
الجمهورية .

( ب ) نقل الموظفين اللذين للعمل فى الإدارة المحلية بصفة

نهائية .

( ج ) نقل الاختصاصات التى تبشرها الوزارات الى الادارة المحلية وفقا لاحكام القانون .

واعمالا لهذه المادة اصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارها الخاص ببرامج نقل الاختصاصات وانتوصيات الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به ما يلى :

١ — لا يتم نقل الموظفين المعارين الى المحافظات نقلا نهائيا الا بعد موافقة اللجنة المركزية للادارة المحلية .

٢ — الموافقة على توصيات المجلس التنفيذى بشأن البرنامج المقترح لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون الموظفين وهى :

أولاً — برامج نقل الاختصاصات :

تقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارات والهيئات الآتى بيانها حسب البرنامج الموضح فيما بعد :

١ — فى السنة الاولى ١٩٦١/٦٠

( أ ) وزارة التربية والتعليم .

( ب ) وزارة الشئون البلدية والقروية .

( ج ) وزارة الصحة .

( د ) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

( هـ ) الوحدات المحلية .

على أن تقوم كل وزارة او هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانياتها على المحافظات اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة الصرف على الرائق المعنية بمصالح الوزارات المختلفة تحت اشراف مجلس المحافظة والمحافظ طبقا للقانون ولائحته التنفيذية .

٢ — نقل اختصاصات الوزارات الآتية للادارة المحلية .



ثانيا - فيما يتعلق بالموظفين :

نص القانون في المادة ٤ منه على أن يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديرات والمجالس البلدية بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية .

١ - وافقت اللجنة على أن يعتبر الموظفون معارين الى المجالس المحلية اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦١ .

٣ - تيسر ندب واعارة الموظفين اللازمين من الوزارات المختصة الى المجالس المحلية الى ان يتم نقلهم نهائيا الى هذه المجالس .

وفي ٢٩ من افسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر ونص في المادة السابعة منه ان تحل عبارة « نائب رئيس الجمهورية للادارة المحلية » محل كل من عبارتي « اللجنة المركزية للادارة المحلية » و « اللجنة الاقليمية للادارة المحلية » حيثما وردت في قانون نظام الادارة المحلية المشار اليه .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٦٢ صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات ( الادارة المحلية ) رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين وترقية ونقل واعارة موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ونص في المادة الاولى منه على انه « اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٣ تنقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية ويعتبر هؤلاء الموظفون منقولين نهائيا من هذا التاريخ الى المجلس المذكورة » .

كما نص في مادته الثانية على انه « اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣٠ يونية ١٩٦٣ يراعى ما ياتي بالنسبة لموظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية :



أول يولية سنة ١٩٦٣ متحولين نهائيا الى المجالس المحلية وينبنى على ذلك أن القرارات الوزارية التي صدرت بعد هذا التاريخ بترقية عمال الديوان العام بالوزارة والتي اقتصرت عليهم دون عمال المناطق الطبية بالمجالس المحلية تكون من هذه الوجهة صحيحة قانونا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن قرارات الترقية بالانتمية التي أصدرتها وزارة الصحة بعد أول يولية سنة ١٩٦٣ وقصرتها على عمال الإدارات المخففة بالديوان العام دون عمال المناطق الطبية الذين نقلوا الى المجالس المحلية سنية قانونا من حيث النطاق الذي تمت فيه .

( غتوى ٦ في ١٩/١/١٩٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

##### المبدأ :

موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات الممجة الذين أصبحوا من موظفي المحافظات وفقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — ترقيةهم — جائزة دون توقف على تهم نقل موظفي الوزارات الاخرى المعارين الى المحافظة .

##### ملخص الفتوى :

إن المادة ( ٤ ) من قانون اصدار نظام الإدارة المحلية قد عالجت هذا الموضوع نصت على أن « يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل الإمارة كما يحتفظ بموظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليين بوضعهم القائم بها يتعلق بترتيبهم ونظمتهم وذلك كله الى أن يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

وفي تفسير هذا النص ، لا ينبغي الربط بين الحاق موظفي فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل

الاعارة وبين احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بوضعهم القائم حين نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك ان احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بهذا الوضع انما ينتهى بانخراطهم جميعا فى الوحدات الجديدة دون أن يتوقف ذلك أو يرتبط باعارة موظفي فروع الوزارات وانتهائها ، كما أن كلمة ( جميعا ) التى وردت بالنص انما قصد بها موظفي مجالس المديرية ، والمجالس البلدية ، فلا ينبسط مطلوبه. أو يشمل غيرهم من موظفي فروع الوزارات الأخرى والمعارين للمحافظات : فنص المادة الرابعة انما يجد مبررة من واقع ما كان عليه الحال قبل صدور قانون الإدارة المحلية إذ كتلت تضم موظفي المجالس البلدية جميعا وحدة واحدة من حيث الترقية فشاء المشرع أن يستبقيهم بها الى حين حلول المجالس المحلية الجديدة مكان تلك المنقاة وانخراطهم معها جميعا على عادتها .

أما من موظفي الوزارات المعارين للمحافظات خلال فترة الانتقال ، فليس ثمة من مبرر واضح للربط بينهم وبين موظفي المجالس فى هذه المرحلة لعدم قيام هذه الرابطة من قبل وخاصة فانهم لن يضاروا بانقضاء هذا الربط إذ يبقى لهم مجالهم الأسمى المعتمد فى الترقية داخل الوزارة شأنهم كسائر موظفيها على حد سواء .

وفضلاً عن تقدم فان للكتاب الدورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ الذى وجهه وزير الإدارة المحلية قد أقر حق المحافظات فى مباشرة اختصاصها فى الترقية والنقل بالنسبة إلى موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المنجعة الذين أشحوا من موظفيها اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ دون أن يربط ذلك أو يعلقه على نقل موظفي الوزارات الأخرى الى المحافظات بصفة نهائية .

( فتوى ٢٧٤ فى ١٢/٢/١٩٦٣ ) .

## قاعدة رقم ( ١٠٨ )

### المبدأ :

أن العاملين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء من كان يعمل في المحافظة أو المراكز أو المدن أو الأحياء أو القرى — انط القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي باللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض — كون اللائحة تفيد أن العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة فلا تريب عليها — أسس ذلك — اقتصرها على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بدون أن تعدل من أحكامه أو تضيف إليها .

### ملخص الفتوى :

أن المادة ١٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلي تنص على أن « يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمي مستقل يشمل جميع العاملين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة ويكون العاملون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » كما نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أن « يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة في نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون في كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالانتدبة والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

وبن حيث أنه يستفاد من أحكام هذا القانون أمران : أولهما أن العاملين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل في المحافظة أو المراكز أو المدن أو الأحياء أو القرى وهي وحدات الحكم المحلي المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ والتي لكل منها شخصيتها المنفردة المستقلة — وثانيهما أن المشرع أحال إلى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض وإذا اعتبرت اللائحة التنفيذية العاملين بالدواوين العامة لوحدات

الحكم المحلى سائلة الذكر وحدة واحدة مانها تكون قد تضمنت تنظيمها يدخل فى حدود ما خوله القانون لها يفاضل شئون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديرية وطبقت عليهم القاعدة العامة التى نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كافة العاملين الذين ينتهون الى الوحدات الداخلة فى دائرة المحافظة ، ومن ثم فان حكم اللائحة فى هذا الصدد لا يتعارض مع احكام قانون الحكم المحلى اذ هو حكم يتفق مع الصعود المرسومة فى المادة ١٤٤ من الدستور للوائح التنفيذية لاقتصراره على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير أن يعدل من احكامه أو يضيف اليها .»

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى مشروعية نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

( فتوى ٢٨١ فى ١٩٨٢/٣/٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

##### المبدأ :

مدى تعارض حكم المادة ٩٤ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٣ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى مع احكام هذا القانون فيما قضت به من اعتبار العاملين بالادواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة .

##### ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على ان « يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل مديرية من هذه المديرية وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .» كما تنص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على ان

« يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدة الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة فيها يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

ومن حيث أنه يستفاد من أحكام هذا القانون أهران : أولها أن العاملين فى كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل فى المحافظة أو المراكز أو المدن أو الأحياء أو القرى وهى وحدات الحكم المحلى المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتي لكل منها شخصيتها المعنوية المستقلة - وثانيها أن المشرع أحال الى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التى تحقق هذا الغرض وإذا اعتبرت اللائحة التنفيذية العاملين بالدواوين العامة وحدات الحكم المحلى سالفة الذكر وحدة واحدة فانها تكون قد تضمنت تنظيمها يدخل فى حدود ما حوله القانون لها يتناول شأنون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديرية وطبقت عليهم القاعدة العامة التى نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كافة العاملين الذين ينتمون الى الوحدات الداخلة فى دائرة المحافظة ، ومن ثم فإن حكم اللائحة فى هذا الصدد لا يتعارض مع أحكام الحكم المحلى إذ هو حكم يتفق مع الحدود المرسومة فى المادة ١٤٤ من الدستور للوائح التنفيذية لاقتضاره على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير أن يعدل من أحكامه أو يضيف إليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

١ ملك ٥٧٧/٤/٨٦ - جلسة ٨١/١٢/١٦ ) .

قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ :

العاملون بالدواوين العامة للحكم المحلى يعتبرون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التى يتبعها العاملون بالتربية والتعليم ، وبذلك ينفى عنهم أحد شروط الرجاء الأقدمية طبقاً للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

### ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥  
بتصحيح لوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الذى يقضى بأن  
« يرقى حامل المؤهل العالى الذى ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٢  
لسنة ١٩٧٣ ترقية زميله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة فى الجدول  
المرفق بالقانون المذكور ، المعين معه فى تاريخ واحد فى ذات الوحدة  
الادارية الى فئة اعلى من فئته من تاريخ ترقية زميله اليها » ،  
ومفاد ذلك أن مناط اعمال حكم المادة ( ١٣ ) سالفة الذكر يتحقق  
بتوافر شرطين أساسيين :

الاول : أن يكون حامل المؤهل العالى قد أصبح فى فئة ادنى من فئة  
زميله ممن طبق فى شأنه احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ لحصوله  
على أحد المؤهلات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون .  
الثانى : أن يكون هذا الزميل معينا معه فى تاريخ واحد وفى ذات  
الوحدة الادارية المعين بها .

ومن حيث أن الشرط الثانى قد تظف فى الحالة المعروضة ذلك ان  
العاملين بالدواوين العامة للحكم المحلى فى نطاق المحافظة يعتبرون تابعين  
لوحدة مستقلة عن الوحدة التى يتبعها العاملون بالترقية والتعليم وذلك  
حسبما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٦ من ديسمبر  
سنة ١٩٨١ وبالنظر الى كون التسوية التى تمت لهم بموجب القرار رقم ١٠٥  
لسنة ١٩٧٧ بأرجاع ائتميتهم فى الفئة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١  
لا تتفق وصحيح حكم القانون .

وبحيث أن الثابت من الأوراق أن التسوية المشار اليها بالقرار رقم ١٠٥  
لسنة ١٩٧٧ قد تمت فى ١٩٧٧/٢/٢١ . وأن الجهاز المركزى للحسابات  
قد اعترض عليها بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٠ أى قبل مئى ستين يوما على  
صدورها ، ومن ثم فإن هذه التسوية لا تلحقها الحصانة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى  
وجوب سحب الترفيقات التى خالفت حكم القانون لعدم تحصنها ازاء اعتراض  
الجهاز المركزى للحسابات فى الميعاد .

( ملف ٩٠٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧ ) .



## ثانيا - عمال وحدات الإدارة المحلية

### قاعدة رقم ( ١١١ )

#### المبدأ :

عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية - عدم سريان أحكام الكادر عليهم إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية - لا يجوز أن تردد أقدمياتهم في درجات الكادر إلى ما قبل نفاذ القانون ما لم يصدر تشريع يجيز ذلك .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٩٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « فيها عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في لائحة التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها » .

وللمحافظ أن يضع أحكاما تكميلية تسرى على مستخدمي وعمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك في حدود السلطة عامة تضعها اللجنة المركزية للإدارة المحلية ويصدق عليها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وكذلك نصت المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ على أنه « فيها عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بعمال الحكومة » .

وللمجلس المحافظة أن يضع أحكاما خاصة تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » .  
( م ١٦ - ج ٢ )

ولما كان مؤدى هذه النصوص أن ينطبق على عمال هذه المجالس أحكام كادر العمال وذلك من تاريخ نفاذ قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ من أبريل، سنة ١٩٦٠ ونص فى المادة السادسة من قانون إصداره على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ومن حيث أن قانون نظام الإدارة المحلية وكذلك لائحته التنفيذية لم يتعرضا لتسوية حالة عمال هذه المجالس فى المدة السابقة على نفاذ هذا القانون ، فإن حساب مدد الخدمة السابقة فى إقدييات هؤلاء العمال قبل نفاذ قانون الإدارة المحلية يتطلب أن يعالجها تشريع يجيز حساب هذه المدد فى إقدييات هؤلاء العمال وذلك أسوة بما اتبع فى شأن العمال الموسمين والمؤقتين الذين صدر بالنسبة لهم القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وحتى يمكن مساواتهم بعمال القناة الذين صدر فى شأنهم القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ والمستخدمين الخارجيين عن الهيئة الذين صدر فى شأنهم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام كادر العمال لا تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولا ترد إقديياتهم فى درجات كادر العمال الى ما قبل نفاذ هذا القانون ما لم يصدر تشريع يجيز ذلك .

( فتوى ٨٩٦ فى ١٨/٧/١٩٦٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٢ )

##### المبدأ :

تسوية حالات عمال المجالس المحلية اعمالا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية طبقا لأحكام كادر العمال وذلك بمنحهم الدرجات المقررة لحرفهم فى ذلك الكادر - وجوب الاعتداد فى هذه الحالة بجهة خدمة العامل السابقة على نفاذ القانون المشار اليه ومن ثم يتمين تسوية حالة العامل بوضعه فى الدرجة المقررة لحرفته بكاند العمال من تاريخ شغفه لها مع تدرج أجره منذ ذلك التاريخ بالمعالمات المقررة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث أن هذا الطعن ينصب على ما قضى به من تأييد الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الإدارة المحلية المستأنف مما انتهى إليه من وجوب تسوية حالة عمال المجالس المحلية اعمالا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية طبقا لاحكام كادر العمال بوضع كل عامل دائم في المهنة التي عين فيها بفئتها المقررة به من تاريخ شغله لها مع تدرج أجره من ذلك التاريخ بالمعلاوات المقررة فيه ، اذ يتجه الطعن على ما ورد بأسبابه التي بنى عليها على أن ما ذهب إليه ، الحكم من أن « من شأن الأثر المباشر للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه أعمال ، أحكام كادر العمال على العمال العاديين وانفنيين بالمجالس المحلية يؤثر حال مباشر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون بالنسبة الى الفروق المالية المستحقة لها بالنسبة لتسوية الحالة طبقا لاحكام كادر العمال فيبعد أثرها الى تاريخ التحاق العامل بالخدمة وما يترتب على ذلك من اثار خلاف ما جرى عليه قضاء ائثاره الاستثنائية بمحكمة القضاء الإداري من أن سريان كادر العمال على هؤلاء مؤداة وجوب تسوية حالاتهم طبقا لاحكام هذا الكادر اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية ودون الاعتداد في هذه التسوية بمدد الخدمة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون ( مجموعة السنة الثالثة الدوائر الاستثنائية ص ١٢ مبدأ ٢ ومؤدى ذلك أن يقتصر حق المدعى في تسوية حالته طبقا لاحكام كادر العمال على الفترة اللاحقة لتطبيق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ودون اعتداد في مجال هذه التسوية بمدد الخدمة السابقة له على هذا التاريخ .

ومن حيث أن هذا الطعن في غير محله ذلك أن قواعد كادر العمال وقد طبقت على عمال المجالس المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية بمقتضى نصوصها التي أوردها الحكم المطعون فيه الواضحة في تقرير سريان هذا الكادر على هؤلاء بعد أن كان على ما جرى عليه العمل وأخذ به القضاء الإداري - مقصورا على عمال الحكومة المركزية وفروعها دونهم لاقتصر القانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس القروية والبلدية ولائحته  
استخدام موظفي وعمل هذه المجالس الصادر بها قرار مجلس الوزراء  
فى ٩ من يونيه سنة ١٩٤٥ على تطبيق القواعد والشروط الأساسية التى  
تحكم التعيين والترقيات والملاوات كالملاوات عامة فلا يمتد الى تطبيق ذلك  
الكادر على عملها لارتهاان شهر بمقدرتها المالية وميزانياتها وهو ما ارادت  
النصوص الواردة فى القانون واللائحة العدول عنه بتطبيق ذلك الكادر ،  
بالحكاكه عليهم ورصدت لذلك على ما لا خلاف فيه الاعتمادات اللازمة له  
فى ميزانياتها على ان يكون التطبيق من تاريخ نفاذ القانون فى ٢٤ من يوليه  
سنة ١٩٦٠ - ان قواعد هذا الكادر وقد طبقت على عمل المجالس  
البلدية تقتضى وضع كل منهم على الدرجة المقررة لوظيفته بكادر العمال  
من تاريخ شغله لهذه الوظيفة بعد توافر الشروط المقررة بمنحة اول  
مربوط الدرجة الواردة على ما هو وارد فى الكادر مع تسلسل الاجر  
بالعلاوة الدورية المحددة به فى المواعيد المحددة وذلك بصفة فرضية عن  
المضى على الا تصرف الاجور المستحقة وفقا لهذه التسوية اعتبارا من  
تاريخ نفاذ القانون ، ودون صرف أية فروق عن الماضى وبهذا تتضمن  
التسوية على مقتضى القانون اعتبار كل منهم فى الدرجة المقابلة لى  
الكادر لدرجة الوظيفة التى يشغلها من تاريخ ذلك ولو كان سابقا على  
العمل بالقانون لقضن انقائون بمقتضى خصوصية تلك هذا الاثر للتسوية  
اذ هو لا يتجه الى اهدار مدد العمل السابقة التى تقضيت فعلا فى الوظيفة  
وبصفة دائمة ووفقا لشروط ذلك الكادر ولا الى انقاص من أى حق يترتب  
على ذلك للعامل من حيث رد اتميمته فى درجتها فى الكادر الى تاريخ  
تعيينه فيها او تدرج لجره على أساس منحه اول درجتها من ذلك التاريخ  
ثم زيادته فى مدد الخدمة التالية بالملاوات المقررة وفى واقع الدعوى التى  
صدر الحكم المطعون فيه فى الاستئناف المقدم عن حكم المحكمة الادارية  
لوزارة الادارة المحلية فيه يقتضى تطبيق الكادر المذكور على المدعى وهو  
ليس الا عمالا عليا وردت وظيفته عامل كياس فى الفئة ٢٤٠/١٠٠ ملزم  
المعدلة بقرار مجلس الوزراء فى ١٢/٨/١٩٥١ الى ٣٠٠/١٠٠ ملها .  
وضعة فى هذه الفئة بالول مربوطها ثم احصال ما نص عليه الكادر من  
تسوية حالة العمال الموجودين فى الخدمة بالفراض. تعيينهم ابتداء من

الدرجة الفرعية المحددة لكل منهم زينت بالمعالمات الدورية » ولا يقتضى ذلك نصا خاصا اذ هو ملزوم تطبيق احكام الكادر عليه على الوجه الذى وردت به النصوص فى القاتون البعيدة فى كل حال عن اعتبار ذلك تعينا جديدا من تاريخ تطبيقه فى بالنسبة الى الموجودين فى الخدمة عند تطبيقه تقضى بتسوية حالاتهم وفقا للكادر وبشروطه اعتبارا من تاريخ تعيين كل منهم فى حرفة وهو الاصل بصفة عامة فى تطبيق احكام ذلك الكادر على من كانوا فى الخدمة عند صدوره ، والذي طبق على من عين بعده بما اشترط على قرارات مجلس الوزراء المكلفة له من شروط لتعيينه على درجة بالميزانية دائمة وهو ما يجرى على القاعدة التى يصدر عنها بتطبيق الكادر وهو ان يكون من يفيد منه عللا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرفقة له وان يكون معينا بصفة دائمة وان يعين ان كان التعيين بعد ١٩٢٥/٥/١ على درجة من درجات الكادر بميزانية الجهة التى عين فيها ولا وجه بعد تحديد نية المدعى واجرء على هذا الوجه الى تأخير اقدميته فيها عن تاريخ شغله لها او حرمانه علاواته من بعد ذلك على امتداد مدة خدمته الموصلة بعده - اذ لا سند لذلك قاتونا . ومن ثم فلا يصح ما اتجه اليه تقرير الطعن او احكام مخالفة للمحكمة المطعون فيها من ان مقتضى تسوية ، حالات عمال المجالس المحلية طبقا لكادر العمال عملا بالقاتون سالف الذكر الذى قضى بذلك استدارا لما فاتهم والحقا لهم بنظرائهم فى الحكومة عدم الاعتماد فى مجال هذه التسوية بمدد الخدمة السابقة لهم على هذا التاريخ اذ هذا نظر غير صحيح ولا يعتمد على ما يسنده لا من المعقول ولا من النصوص وهو يخالف الاصول العامة ويعد ان يتجه اليه نظر الشارع وهو كما سلف لا تحله النصوص او تنفذه على ما تقدم بيانه وما ورد بالحكم المطعون فيه من اسيلب للرد عليه أيضا .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فى النتيجة التى انتهى اليها ومن اجل ذلك يكون الطعن عليه على غير اساس يوضوعا فيتمتعين لذلك رفضه .

( طعن ٣٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٤ )

## قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبسدا :

قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ - نصهما على سريان كادر العمال على عمال المجالس المحلية - مؤداه وجوب تسوية حالاتهم في الدرجات المقررة لهم طبقاً لأحكام هذا الكادر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه دون توقف على تعديل ميزانيات هذه المجالس - تراخى فتح الاعتبار المالي اللازم لا يؤثر في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوى الشأن من تاريخ العمل به طالما يستمدون حقهم فيها مباشرة منه .

ملخص الفتوى :

ان قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٩٠ منه على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعملها ... » ، وان اللائحة التنفيذية للقانون آتت الفكر الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص في المادة ٧١ منها على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بعمال الحكومة » . ولجس المحافظة أن يضع أحكامها خاصة تسرى على عمال مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » . وان المادة ٧٢ من هذه اللائحة تنص على أن « ينقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية طبقاً لكادر العمال الى فئتين : ( ١ ) عمال عاديون . ( ٢ ) عمال فنيون . ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة في كادر العمال » . كما تنص المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة على أن « تسرى أحكام كادر العمال والقواعد العامة المنظمة لشئونهم على عمال المجالس المحلية » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آتف الذكر نص في مادته السادسة على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه عمل به اعتبارا من ٤ من يولية سنة ١٩٦٠ ، واصبح نافذا وناجز الأثر اعتبارا من هذا التاريخ ، دون تعليق نفاذ احكامه على فتح الاعتماد المبالي اللازم طالما أن هذا النفاذ لم يعلق على شرط أو يقتدرن بأجل ، وأذن فان تراخى فتح هذا الاعتماد — ولا سيما انه كان في تقدير الإدارة وحسبانها وأنه كانت لديها سعة من الوقت لتبنيه — لا يؤثر في المراكز القانونية التي رهبها القانون لغوى الشان منذ تاريخ العمل به ، والتي يستمدون حقهم فيها مباشرة منه بنص الشارع .

ونقتضى ذلك أن احكام كادر عمال اليومية انحكوى تسرى — ونقتضى للنصوص السالف إيرادها وبإعراة الأوضاع الخاصة التي اشارت اليها — على عمال المجالس المحلية ، اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في ٤ من يولية سنة ١٩٦٠ ، ومما يستتبع تسوية حالات هؤلاء العمال في الدرجات المقررة لهم طبقا لأحكام هذا الكادر ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اعتبارا من ذلك التاريخ . لذلك انتهى الراى الى سريان احكام كادر عمال اليومية الحكوى على عمال المجالس المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، دون توقف على تعديل ميزات هذه المجالس .

( لغوى ١٧٦ في ١٢/٢/١٩٦٦ ) .

#### مادة رقم ( ١١٤ )

##### المبدأ :

عمال المجالس المحلية المؤهلون — تسوية حالة — سريان احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ على عمال المجالس المحلية المؤهلين .

##### ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى سريان القانون آتف الذكر على عمال المجالس المحلية المؤهلين فانه يبين من الاطلاع على اللائحة الصادرة في

١٥. من مايو سنة ١٩٤٥ يشروط توظيف موظفي المجالس البلدية والقروية ومستخدميها وعملها التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ أن السادة الأولى منها نصت على أن « تتبع بالنسبة لموظفي ومستخدمي وعمل المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التي ستقرر لموظفي ومستخدمي وعمل الحكومة . . . ولوضعت المواد من ٢ الى ٥ المؤهلات الواجب توافرها فيمن يشغل وظائف المجالس المختلفة وهي في جملتها تتفق والمؤهلات اللازمة للتعين في وظائف الحكومة المماثلة .

كما نصت المادة ٨٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق في شأن موظفي ومستخدمي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام العامة في شأن موظفي الدولة . . . » وقضت المادة ٩٠ بأنه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون او في لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعملها » .

ونصت المادة الاولى من قانون اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام الموافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على وزارات الحكومة ومجالسها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الاتاري للدولة . . . » .

وقضت المادة الاولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأن « يتألف الجهاز الإداري من الوحدات الآتية : ( أ ) وزارات الحكومة ومجالسها ( ب ) وحدات الإدارة المحلية » .

ومن حيث أنه يبين من مجموع النصوص المتقدمة ان العاملين في المجالس البلدية والقروية ومن بعدها مجالس المحافظات والمدن والقري يخضعون لذات النظم القانونية التي تسرى على العاملين بالحكومة ، فمن ثم فان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يسرى بضوابطه على المؤهلين من عمل المجالس المحلية .

( فتوى ٧٥١ في ١٢/٧/١٩٧١ ) .



ثالثاً - بدلات وما شابهها

قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ :

المبرة من تقاضى بدل الجلسات المقرر لكل من اعضاء المجالس الشعبية واعضاء المجالس التنفيذية بالمحافظات هو بصفة العضوية لاى من المجالس المشار اليها - حضور اعضاء المجالس التنفيذية لبعض جلسات المجالس الشعبية المحلية في الحالات الواردة بالقانون لا يرتب لهم حقاً في صرف بدل الحضور المقرر لاعضاء المجالس الشعبية المحلية عن الجلسات التي يحضرونها ..

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى والمعدم بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة ٢٣ منه على أن يحضر المحلف أو من يطل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبي المحلى كما يحضرها رؤساء المصالح والادارات المحلية ورؤساء الهيئات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

وتنص المادة ٩٠ من القانون ذاته على انه لا يتقاضى عضو المجلس الشعبى المحلى أية رواتب أو مكافآت مقابل عمله ويجوز منح اعضاء المجالس المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبذونه من اعباء طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ١١٠٢ من القانون المشار اليه على انه مع مراعاة احكام المادة ٢٣ من القانون يحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى للوحدة . كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة المحلية ضرورة حضورهم من مديري الادارات او الاجهزة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

وتنص المادة ١٠٠٨ من القانون سالفة الذكر على انه على رؤساء المصالح ومديري ورؤساء الادارات والاجهزة التنفيذية او غيرها من الجهات

ذات الشأن في المسائل المعروضة على لجان المجلس الشعبي المحلي حضور اجتماعاتها مع مراعاة مستوى المجلس .

ويجوز للمجلس التنفيذي أو لاية لجنة من لجان المجلس الشعبي المحلي الاستعانة بمن يرى الإفادة بخبرته من ذوي الكفاءات وإن تدعو لحضور اجتماعاتها من تتصل أعمالهم بالموضوعات المعروضة عليها .

ويشارك من يحضر اجتماعات اللجان من غير أعضائها في مناقشة الدراسة دون أن يكون له صوت محدود في مداولاتها .

ولا يجوز اشتراك أعضاء المجالس المحلية في أي أعمال تنفيذية أو الاشتراك في عضوية لجان ذات طابع أو اختصاص تنفيذي عدا اشتراكهم في لجان الخنيزت بالمناطق الصناعية واللجان التي تشكل لإدارة المشروعات المشتركة بين الوحدات المحلية .

وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس الشعبي المحلي أنواع لجانه وعدد أعضاء كل لجنة ونظام سير العمل فيها .

كما تنص المادة ٣ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أنه يصرف لأعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وأعضاء المجلس التنفيذي بها مقابل ما يتكبدونه من أعباء مبلغ خمسة جنيهات عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبي المحلي ولجانه أو كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذي حسب الأحوال على ألا يتجاوز مجموع ما يصرف للعضو مبلغ عشرين جنيهًا في الشهر .

ويكون هذا المقابل لأعضاء المجالس الشعبية المحلية للمركز والحدن والاحياء أعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع ثلاثة جنيهات للجلسة الواحدة وبعد أقصى قدره اثني عشر جنيهًا شهريًا لكل عضو . كما يكون المقابل المشار إليه لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بالقرى وأعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع جنيهين للجلسة الواحدة بعد أقصى قدره ثمانية جنيهات شهرية .

وفي جميع الأحوال تعتبر الجلسة الواحدة لحين الإنتهاء من جدول الأعمال المعد لها .

وفي حالة اشتراك أى من أعضاء المجالس التنفيذية في عضوية أكثر من مجلس تنفيذى فلا يجوز ان تزيد المقابل الذى يتقاضاه على الحد الاقصى المقابل المقرر بحضور المجلس التنفيذى الاعلى .

وتنص المادة ٣٦ من القرار المشار اليه على انه يحضر المحافظ او من يحل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة كسما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة ممن تتمثل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

ويحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى لها كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة ضرورة حضوره من مديري الإدارات والاجهزة بمن لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس .

وبغاد ما تقدم فإن المشرع قرر صرف مبلغ لكل من اعضاء المجالس الشعبية واعضاء المجالس التنفيذية يتحدد حسب نوع المجلس وذلك مقابله ما يتقاضونه من اعباء عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبى أو لجانه أو كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذى على حسب الاحوال .

ومن حيث أن العبرة في تقاضى بدل الجلسات المشار اليها هو بصفة العضوية لاى من المجالس السابق ذكرها ومن ثم فإن حضور اعضاء المجالس التنفيذية لبعض جلسات المجالس الشعبية المحلية في الحالات الواردة بالقانون لا يوجب لهم حقا في صرف بدل الحضور المقرر لاعضاء المجالس الشعبية المحلية التى يحضرونها ذلك ان حضورهم هذه الجلسات ليس باعتبارهم اعضاء في المجالس الشعبية المحلية وانما يتم بحكم وظائفهم وامتداد لاعمالهم التى يتقاضون عنها مرتباتهم ، وبما يؤكد ذلك ان حضور اعضاء المجالس التنفيذية لجلسات المجالس الشعبية لا يكون الا عند الضرورة ويقتصر على من لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس الشعبى وذلك للرد على استفسارات والمسئلة اعضاء المجالس

الشعبية فحضورهم لهذه الجلسات يعد من واجباتهم الوظيفية التي يتقاضون عنها مرتباتهم ، ومن ثم لا يحق لهم الحصول على مقابل حضور جلسات المجالس الشعبية المقرر لهذه المجالس ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه اللجنة الأولى بقسم الفتوى في فتواها الصادرة في هذا الشأن بجلستها المعقودة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٤ .

( ملف ٩٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ١١٦ )

##### المبدأ :

عدم جواز احتفاظ المحافظين المعيّنين من بين ضباط هيئة الشرطة بالبدلات الثابتة أو غير ذلك من أجور اضافية أو مقابل جهود غير عادية مما كانوا يتقاضونه اياها عليهم السابق بالشرطة ، وكذلك عدم سريان الاحكام الخاصة بالأجور الإضافية أو المكافآت التشجيعية أو المقابل عن الجهود غير العادية أو الحوافز في شأنهم ، فلا يجوز صرفها اليهم .

##### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى احتفاظ المحافظين الذين كانوا ضباطا بهيئة الشرطة قبل تعيينهم بما كانوا يتقاضونه من بدلات اياها عليهم بهيئة الشرطة ، وكذلك جواز منح المحافظين أجورا اضافية ومكافآت تشجيعية ومقابل جهود غير عادية ، وقد استظهرت الجمعية العمومية من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ان المشرع نظم حالة نقل ضابط الشرطة الى وظيفة خارج هيئة الشرطة فاحتفظ له بالمرتب الذي كان يتقاضاه في هيئة الشرطة مضاعفا الى البدلات الثابتة والمقررة لرتبته او درجته .

ولما كان منصب المحافظ يعد من المناصب السياسية حسبما استقر عليه الفقه الدستوري ، ويؤكد ذلك أن تعيين المحافظين واعفائهم من مناصبهم حسبما ورد بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم

الحلى والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يتم بقرار من رئيس الجمهورية مع عدم التقيد بالاحكام الواردة في هذا الشأن بقانون العاملين المدنيين بالدولة من حيث المؤهل ومن التعيين ، ويعتبر المحافظون مستقيلون بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذى عينهم ، ولا يتقيفون ببلوغ سن المعاش . ويعاملون من حيث المرتب والمعاش معاملة الوزراء اعضاء مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء لا يخضعون منذ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ لنظم العاملين المدنيين بالدولة اذ تضمنت المادة ١٣١ منه بعدم سريان احكامه على الوزراء عدا ما حدثته من مواد ، ولم يرد في قوانين العاملين المدنيين بعد ذلك ما يغير من ذلك ويقتضى بخضوعهم لاحكام نظم قوانين العاملين المدنيين بالدولة — لذلك فان المحافظين شأنهم شأن الوزراء يخضعون لنظام خاص ينظم شئونهم الوظيفية يصطبغ بصفة سياسية ، ومن ثم فان شغل منصب المحافظ انما هو دائما تعيين في هذا المنصب . ومن ثم فان تعيين بعض العاملين سواء من العاملين بأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او من تنظم شئونهم الوظيفية نظم خاصة في منصب المحافظ يعد خروجاً من نظام وظيفى الى نظام وظيفى آخر مغاير له بنيت الصلة عن العمل السابق فيعتبر من جميع الاوجه تعييناً جديداً شأنه في ذلك شأن تعيين مثل هؤلاء العاملين فى وظيفة وزير ، لا يستصحب المعين أى عنصر من عناصر مركزه الوظيفى السابق الا بنص قانونى صريح يسمح بذلك باعتبار ان هذا يمثل خروجاً على الاصل العلم . ومن ثم فان من يعين فى وظيفة محافظ من اعضاء هيئة الشرطة لا يبرى فى شأنه عند تعيينه فى وظيفة المحافظ حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه شأنه في ذلك شأن من يعين منهم فى وظيفة وزير كمنصب وزير الداخلية على سبيل المثال . اذ لا يدور الامر حول نقل من هيئة الشرطة وانما هو تعيين جديد فى وظيفة المحافظ ، ويقطع في ذلك وقد سبق لهذه الجمعية في مجال تفسير واعمال نص المادة ٢٨ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ ان رأت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٣/١/١٠ في شأن تعيين بعض ضباط الشرطة بمجلس الدولة عدم جواز احتفاظهم بالبدلات الثابتة او غير الثابتة التى يتقاضونها في وظائفهم السابقة باعتبار ان الاحتفاظ بها مقصور على النقل ، فلا يتدرج في حالة اعادة التعيين . ولما كلاً المحافظون حكمهم حكماً الوزراء من حيث

المرتب والمعاش فقد تكمل القانون ببيان مستحقاتهم المالية وفيما عدا ذلك لا يخضعون لأحكام نظم العاملين المتعنين بالدولة على الوجه السابق بيانه فلا تسرى في شأنهم الأحكام الخاصة باستحقاق لجور اضافية أو مكافآت تشجيعية أو مقابل عن جهود غير عادية أو حوافز أو غيرها من الانظمة اللصيقة بلذاء الموظف لعمله في اوقات العمل وفي غير اوقات العمل وفي كيفية ادائه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ المحافظين المعينين من بين ضباط هيئة الشرطة بالبدلات الثابتة أو غير ذلك من اجور اضافية أو مقابل جهود غير عادية ما كانوا يتقاضونه اiban عملهم السابق بالشرطة ، وكذلك عدم سريان الاحكام الخاصة بالاجور الإضافية أو المكافآت التشجيعية أو مقابل عن الجهود غير العادية أو الحوافز في شأنهم ، فلا يجوز صرفها اليهم .

( ملف ١٩٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٧ )

المبدأ :

سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكافآت على العاملين بالدولة ومنهم العاملون بالمحافظات — أثر ذلك — عدم احقية العاملين بمحافظات القاهرة في بدل حضور اللجان والجلسات عن اللجان والجلسات التي تعقد بالمحافظة لتصرف شؤونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على انه « يمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات

العلماء ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري .

ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » .

وتنص المادة الثانية من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المتعار إليه على أن « لا يمنح المكافأة أو بدل المشار إليه في المادة السابقة للأعضاء المدرجة وظائفهم في الجهة التي يعقد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارين لها » .

وتنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والأجور والمكافآت على أنه « يسرى هذا القرار على جميع العاملين بالخارج بالجهات الإدارية بالدولة والوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة عدا الهيئة العامة للبنان السد العالي سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة لما يتقاضونه من البدلات والأجور أو المكافآت في الداخل .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه أنه من العموم والشمول بحيث يشمل العاملين بالجهات الإدارية للدولة ووحدات الإدارة المحلية وذلك إلى جانب سريانه على العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة ، وبمرد ذلك أن النص لم يقف عند حد إيراد عبارة ( أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ) وإنما أضاف عبارة ( وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري ) وأيضاً أضاف عبارة ( ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية ) فهذه الإضافات توضح أن النص ليس مقصوراً على العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة ولو شاء المشرع قصر نطاقه على العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة ! كان في حجة إلى إضافة هاتين العبارتين »

ولا يصح القول بأن عبارة ( أعضاء اللجان الأخرى ) تنصرف إلى أعضاء اللجان بالهيئات والمؤسسات العامة فقط لأن المشرع تجلوز هذا النظر بكثير بنصه في الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها بالقرار

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٠ على جواز (منح المكافأة أو البذل لأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية) قرارات الوزراء بتشكيل اللجان تجد مجالها الطبيعي في وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي .

وإذا كان القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ قد أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العلمية وإلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العلمية وكان في ذلك دلالة على سريان أحكامه على العاملين بها — فإنه أشار في ديباجته أيضا إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم فائنة يجب أن يؤخذ ذلك دليلا على سريان أحكام القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ عليهم أيضا .

ولا وجه للقول بأن الإشارة إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مقصود بها النظام الذي يطبق على العاملين بالهيئات العلمية إذا كان الأمر كذلك لما كان المشرع في حاجة إطلافا إلى الإشارة إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كإكفاء بالإشارة إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العلمية وفيه الكفاية القاطعة على تحديد العاملين بالهيئات العلمية .

ومن حيث أنه ليس هناك تعارض بين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتظيم البدل والأجور والمكافآت يمنع من تطبيقها معا على نفس العاملين فقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ مقصور على بدل أو مكافأة حضور الجلسات وقد نص المشرع في هذا القرار على الحدود القصوى لهذا البدل وشروط وأحكام صرفه بينما تضمن القرار رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تنظيم شامل للحدود القصوى لما يصرفه العاملون وزيادة على مرتباتهم الأصلية من بدلات حدها المشرع على نحو أعم وأشمل يدخل في نطاقه مكافآت وبدل حضور جلسات اللجان ومن ثم فإن تطبيقه على بدل الحضور لازم إلى جانب تطبيق القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ .



وبناء على ما تقدم فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ :  
يسرى على العاملين المطبق عليهم قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم  
٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان هذا القرار يسرى على العاملين بمحافظة القاهرة وكانت  
المادة الثانية منه تحظر منع بدل الحضور ( للأعضاء ) المدرجة وظائفهم في  
الجهة التي ينعتد بخصوصها اللجنة أو المجلس فإن موظفي المحافظة الأعضاء  
في اللجان والمجالس التي تنعتد لتصريف شؤون المحافظة والإدارات انتخابية  
لها لا يستحقون بدلا أو مكافأة عن حضور جلسات تلك اللجنة أو المجلس .  
( فتوى ٤٦٦ في ١٩٧٧/٦/٢٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٨ )

المبدأ :

إن المجلس المحلي هو الذي يفرض رسم التنظيم ويغرز الصندوق  
باعتبارات تدرج في ميزانية المجلس ولهذا لا يعتبر صندوق التنظيم وحدة  
مستقلة ذات ميزانية خاصة - اعتباره وحدة تابعة للمجلس المحلي - إدارته  
بواسطة موظفي ومجالس المجلس المحلي التابع له - أثر ذلك - عدم أحقية  
أعضاء الصندوق من موظفي المحافظة لبذل حضور جلسات المجلس .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة للسئلة الثانية الخاصة بسدى استحقاق  
رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق التنظيم لبذل عن حضور جلسات هذا  
المجلس فإن المادة الثامنة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن التنظيم  
العامة تنص على أنه « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم إجبارى يؤديه  
شاغلوا العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢ ٪ من القيمة الإيجارية وتخصص  
حصيلة هذا الرسم لشؤون التنظيم العامة » .

وبناءً في كل مجلس محلي يفرض فيه هذا الرسم صندوق التنظيم  
تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه في الفقرة  
( م - ١٧ - ج ٣ )

الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

ولما كلفت هذه المادة تقرر انشاء صندوق للنظافة فى كل مجلس محلى يفرض فيه رسم للنظافة تودع فيه حصيله هذا الرسم والاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

ومن حيث أنه اذا كان المجلس المحلى هو الذى يفرض رسم النظافة : ويعزز الصندوق بالاعتمادات من ميزانيته فان الصندوق لا يعتبر وحدة مستقلة ذات ميزانية خاصة مدرج بها وظائف العاملين وانما هو فى التكييف القانونى السليم وحدة تابعة للمجلس المحلى الذى يقوم بإدارته بواسطة موظفيه وعماله .

ولما كان مجلس ادارة الصندوق مختصا بتصريف شئون المحافظة المتعلقة بالنظافة مان أعضاءه من موظفى المحافظة لا يستحقون بدلا أو مكافأة من حضور جلسات .

ولا يثير فى هذا النظر أن جزءا من ميزانية الصندوق يتكون من رسم النظافة الذى يفرض خصيصا لتمويل نشاطه فذلك لا يدعو أن يكون نوعا من تخصيص الأيراد ليس من شأنه الفصل بين الصندوق والمحافظة . من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا - عدم استحقاق العاملين بمحافظة القاهرة الأعضاء بالمجلس واللجان التى تعقد لتصريف شئون المحافظة لمكافأة أو بدل حضور جلسات هذه المجالس واللجان وأنه يجب استرداد المبالغ التى صرفت لهم بهذه الصفة .

ثانيا - عدم استحقاق رئيس وأعضاء مجلس ادارة صندوق النظافة المواطنين بالمحافظة لبذل عن حضور جلسات هذا المجلس وأنه يجب استرداد المبالغ التى صرفت لهم بهذه الصفة أيضا .

( فتوى ٤٦٦ فى ١٩٧٧/٦/٢٣ ) .

## قاعدة رقم ( ١١٩ )

### المبدأ :

رؤساء واعضاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية تتحمل المحافظة بقيمة هذه المكافآت .

### ملخص الفتوى :

ان تشكيل النجان المشار اليها واللجان الاستئنافية في المحافظات بقرار من المحافظ المختص من شأنه ان يكون صرف المكافآت لاعضاءها من ميزانية المحافظات ذاتها حتى وان اقرت وزارة اصلاح الزراعة من اعمال هذه اللجان بطريق أو بآخر . اذ فضلا عن ان الاصل ان يتم صرف المكافأة من الجهة التي يتم تشكيل اللجنة بمعرفتها ، فان غرض المنازعات الزراعية وان كان يخدم الاهداف التي أنشئت وزارة اصلاح الزراعة من اجلها فانه يخدم ايضا وينفس الذرجة الاهداف الاساسية التي يقوم عليها الحكم المطلى والتي من بينها استقرار الاوضاع في الريف وتصفية المشاكل الزراعية ..

( الفتوى ١٥٩ في ١٩٧٠/٢/٥ ) .

## قاعدة رقم ( ١٢٠ )

### المبدأ :

عاملون مخنيون بالدولة — مكافأة — المكافأة الشهرية التي يتقاضاها العاملون المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات — خضوع هذه المكافأة لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والترقيات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية — كما يخضع لاحكام هذا القانون ايضا المكافأة التي تصرف لهؤلاء العاملين لقاء عملهم في اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية — اساس ذلك .

### ملخص الفتوى :

ورد لوزارة التامين من الجهاز المركزي للمحاسبة المتقدمة رسم ١٩٧٩/٢/٦هـ ج ١ بتاريخ ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ في شأن اثنتي عشرة حالة

من بين موظفي الوزارة حصلوا على مكافأة عضوية مجلس المحافظة بواقع ٢٠ جنيها شهريا بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ ومكافأة من اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية خلال عام ١٩٦٤ تزيد على النصاب المقرر بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وطلب الجهاز سرعة تحصيل الزيادة منهم وقد طلبت الوزارة هؤلاء الموظفين بسداد الزيادة المنصرفة اليهم وقد ورد للوزارة كتاب مكرّمه عام الحكومة المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ الذى افاد بأن مكافأة مجلس المحافظة وكذلك مكافأة لجنة المساعدات المذكورة لا تحسب ضمن النسبة الواردة فى اقتانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ولكها تدخل ضمن الحد الاقصى الذى نص عليه القانون وقدره ٥٠٠ جنيها فى السنة - فلخطرت الوزارة الجهاز المركزى للحسابات بذلك فاناد بكتابه رقم ٧١ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٦٧ أن اللجنة الاولى بالتبسيم الاستشارى للفتوى والتشريع انتهت بجلستها المنعقدة فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ الى أن عمل أعضاء المجالس المعينين بحكم وظائفهم يعتبر عملا اضافيا تخضع المكافآت المستحقة للإعضاء مقابل القيام به لقيد الب ٣٠ ٪ الوارد فى القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ كما افاد الجهاز المركزى للمحاسبة بكتابه رقم ١٨١ المؤرخ ١٣ يولية سنة ١٩٦٧ بأن مكافآت لجنة المساعدات الخيرية الاجنبية تصرف من اعتماد اللجنة المتبرج بالميزانية العامة للدولة وبذلك تخضع ايضا للمادة الاولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - وقد اخطرت الوزارة مديرى التامين الذين يحصلون على مكافآت عضوية بمجلس المحافظة ومكافآت لجنة المساعدات الاجنبية تزيد على النصاب المقرر بالقانون المذكور .

ومن حيث أن المادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن « الأعضاء الذين يتلق منهم مجلس المحافظة ومن بينهم الاعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التى تبين فى اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ٦٤ من هذا القانون على أن يتقاضى كل من الاعضاء المنتخبين والمختارين فى مجالس المحافظات مكافأة شهرية بمقدارها ٢٠٠ جنيها

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ ونص في المادة الأولى منه على أن يمنح ممثلوا الوزارات والمؤسسات العلمية الأعضاء بحكم وظائفهم في مجلس المحفوظات مكافأة شهرية قدرها عشرين جنيهاً .

ومن حيث أن عمل الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم في مجالس المحفوظات وكذلك الشأن بالنسبة لمعلم في اللجنة الخاصة بالمساعدات الخيرية الأجنبية يشكل اعباء وتطبيقية مغيرة لوظائفهم الأصلية ولا يعتبر أي من هذين المعلمين ابتداء لمعلم الأصلي . وبذلك تخضع المكافآت التي تمنح لهم لقاء هذين المعلمين لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانونين رقمي ٣٦ و ٩٣ لسنة ١٩٥٩ والذي نصت المادة الأولى منه على أنه فيما عدا حالات الامارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ ( ثلاثين في المئة ) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على مائة جنيه ( خمسمائة جنيه ) في السنة .

لهذا انتهى رأي اللجنة العمومية الى أن المكافأة الشهرية التي يتقاضاها المعلمون المعيّنون بحكم وظائفهم في مجالس المحفوظات تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - كما تخضع لها أيضاً المكافآت التي تصرف لهم من اللجنة العلمية للمساعدات الخيرية الأجنبية .

( ملف ٤١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١/١٢ )

## قاعدة رقم ( ١٢١ )

### البند :

المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ للسكرتيرين العامين للمحافظات والسكرتيرين العامين المساعدين ورؤساء مجالس المدن تخضع لضريبة كسب العمل - أساس ذلك أن هذه المكافأة لا تعدو أن تكون من بدلات طبيعة العمل التي تخضع لضريبة كسب العمل طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتبارها من المزايا النقدية المقررة لشاغل الوظيفة والتي تخضع لهذه الضريبة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ( ١ ) من القرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بمنح مكافآت رؤساء المدن من الموظفين والسكرتيرين العامين للمحافظات تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الاحياء من العاملين بالدولة والسكرتيرين العامين والسكرتيرين المساعدين للمحافظات بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية كبدل طبيعة عمل مقدارها خمسة وفلاثن جنيها شهريا وتخضع هذه المكافأة بمقدار الربع « . » . » وتقتضى المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل بأن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ، وكذلك بدل التثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

ومن حيث أن المكافأة المقررة للسكرتيرين العامين والسكرتيرين المساعدين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن لا تعدو أن تكون طبقا لصريح نص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ من بدلات طبيعة العمل التي شرعت لمواجهة ما قد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها البديل من مخاطر أو ما تقتضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بذل جهد مميز عن غيرها من الوظائف الأخرى .

ولما كان بدل طبيعة العمل يخضع لضريبة كسب العمل طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تأسيسا على أنه يدخل ضمن المزايا التقديرية المقررة لإشغال الوظيفة والتي تخضع للضريبة المشار إليها ، فمن ثم تخضع المكافأة المقررة للسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن لضريبة كسب العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ للسكرتيرين العامين للمحافظات والسكرتيرين العامين المساعدين ورؤساء مجالس المدن تخضع لضريبة كسب العمل .

( غتوى ٣٢٠ في ١٢/٦/١٩٧٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

##### المبدأ :

علاوة وظيفة — المادة ٨٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإدارة المحلية — نصها على تخويل مجلس المحافظة سلطة تقرير علاوة وظيفة الى جانب المرتب الاصلى — عدم جواز الرجوع في هذا الشأن الى المادة ٥ من قانون موظفي الدولة واستلزام قرار جمهوري — الاكتفاء بصور قرار من مجلس المحافظة بتقرير هضم العلاوة واعتباره من السلطة المختصة طبقا لقانون الادارة المحلية .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨٠ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام العامة في شأن موظفي الدولة كما تطبق عليهم الاحكام المنعلة في شأن التقاعد والمعاش وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » .

كما تنص المادة ٨٤ على انه « لمجلس المحافظة ان يضع شروطا او احكاما اخرى علاوة على الشروط والاحكام المنصوص عليها في القوانين

أو في اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التمييز فيها يستلزم ذلك ، كما يجوز أن يقرر إلى جانب المرتب الأصلي علاوة وظييفة ليست لها صلة بالمرتب الأصلي وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف » .

ومفاد نص المادة ٨٠ - المشار إليه - أن المشرع وضع قاعدة عامة مؤداها سريان الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة على موظفي المجالس المحلية ، وكذلك سريان الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش على الموظفين المذكورين . وذلك كله فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام الإدارة المحلية أو لائحته التنفيذية . ومن ثم ماذا ورد تنظيم خاص في قانون الإدارة المحلية أو في لائحته التنفيذية امتنع الرجوع إلى انتظام العلم الوارد في شأن موظفي الدولة .

وبين من نص المادة ٨٤ سالف الفكر أنه قد تناول حكمين مختلفين ، الحكم الأول خاص بسلطة مجلس المحافظة في وضع شروط أو أحكام بالإضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، وذلك إذا رأى المجلس المذكور أن التمييز في بعض الوظائف يستلزم ذلك . والحكم الثاني خاص بسلطة مجلس المحافظة في تقرير علاوة وظييفة لبعض الوظائف ، إلى جانب المرتب الأصلي ، ليست لها صلة به وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف . ولم يصر نص المادة ٨٤ العلوة التي يقرها مجلس المحافظة لبعض الوظائف - إلى جانب المرتب الأصلي - على تلك الوظائف التي يقرر مجلس المحافظة بالنسبة إليها شروطاً أو أحكاماً أخرى بالإضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، ذلك أن هذا النص قد جاء مطلقاً من أي قيد ، وبعبارة دون تخصيص . ومن ثم يسرى حكم المادة ٨٤ سالف الفكر بالنسبة إلى الوظائف المشار إليها وغيرها من الوظائف الأخرى .

ويخلص مما تقدم أن مجلس المحافظة يكون هو السلطة المختصة بتقرير علاوة وظييفة لبعض الوظائف طبقاً لنص المادة ٨٤ من قانون نظام



الإدارة المحلية ومن ثم فإنه يكفى لتقرير العلالة المذكورة صدور قرار من مجلس المحافظة ، على أن يعتمد من السلطة التى حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية طبقا لحكم المادة ٦٣ من القانون الأخير الذى تنقضى باختصاص نائب رئيس انجبهورية للإدارة المحلية باعتقاد ما تضعه المجالس المحلية من نظم خاصة لبعض الوظائف المحلية \*

ولا يسوغ الاستناد — فى هذا الخصوص — الى حكم المادة ٥٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الذى يقضى بأن يكون منح الرواتب الإضافية بقرار من رئيس الجمهورية ، ذلك أنه لا محل للرجوع الى قانون نظام موظفى الدولة الا اذا خلا قانون نظام الإدارة المحلية من نص يحكم الحالة المعروضة ، طبقا لصريح نص المادة ٨٠ من القانون الأخير ، أما وقد تضمن هذا القانون — فى المادة ٨٤ — نصا يخلو مجلس المحافظة سلطة تقرير علالة الوظيفة المشار اليها ، فإنه لا يكون ثبت محل للاستناد الى نص المادة ٥٥ من قانون نظام موظفى الدولة فى هذه الحالة .

هكذا بالإضافة الى أن الحكم الذى تضمنته المادة ٥٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، من أن تقرير الرواتب الإضافية يكون بقرار من رئيس الجمهورية أنها هو حكم عام ، فى حين أن الحكم الذى تضمنته المادة ٨٤ من قانون الانارة المحلية يعتبر حكما خاصا ، ولما كانت القاعدة أن النص الخاص يقيد النص العام ، فمن ثم يتعين أعمال هذا الحكم الخاص فى مجاله ، دون الحكم العام المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يكفى لتقرير علالة وظيفة لبعض الوظائف بمحافظة القاهرة — ومنها وظائف إدارة المرور — صدور قرار من مجلس المحافظة ، طبقا لنص المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية ، على أن يعتمد هذا القرار من السلطة التى حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية تطبيقا لنص المادة ٦٣ من القانون المذكور .

## رابعا - تأديب العاملين ب وحدات الإدارة المحلية

قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ :

السلطة التأديبية للمحافظ على موظفي غروع الوزارات والمصالح في نطاق المحافظة - تحجب اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع العقوبات على موظفي غرع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص ، وهو أمر تنباه طبائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة . وما لا شك فيه أنه اذا كان رئيس المصلحة المحلى يحجب بسلطته في التأديب ، سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطاق المحافظة فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ - وهي سلطة وزير - اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقا له . وأنه اذا نأط التشريع بتوظيف ما اختصاصا معينا بنص صريح لا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون ( أصالة أو تفويضا ) والا كان التصدى مختصا للسلطة . ليس في نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أي سلطة في تأديب العاملين بنطاق المحافظة .

( طعن ٢٢٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٧ هـ )

قاعدة رقم ( ١٢٤ )

**المبدأ :**

السلطة التأديبية للمحافظ على موظفى فروع الوزارات فى نطاق المحافظة - لم تحجب سلطة الوزير فى هذا الشأن .

**ملخص الحكم :**

ان كان قانون الادارة المحلية قد خول المحافظين اختصاص توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات سواء تلك التى نقلت اختصاصاتها الى مجلس المحافظة او التى لم تنقل ، غير انه لم ينص على استقاط ولاية التأليب عن الوزير ، ويؤيد ذلك ان المادة ٩٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على انه اذا اسفر تفتيش الوزارة عن وقوع خطأ او اهمال جسيم فى اعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فللوزير ان يكلف المجلس بتصحيح الخطأ او بمعالجة الاهمال وله ان يعاقب موظف المرفق المتسبب فى هذا الخطأ او الاهمال ، ومن ثم يكون القرار قد صدر من يملك اصداره .

( طعن ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢ ) .

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

**المبدأ :**

ان للمحافظ بالنسبة الى موظفى المحافظة سلطة توقيع الجزاء والتعقيب ، بالتعديل او الالغاء ، على القرارات التأديبية الصادرة فى شأنهم من رؤساء المصالح . لا يشترط فى قرار التعقيب شكل معين فقد يكون صريحا وقد يكون ضمينا .

**ملخص الحكم :**

ان المشرع خول المحافظ بالنسبة الى موظفى المحافظة ، سلطة توقيع عقوبتى الإنذار والخم من المرتب ابتداء ، كما خوله سلطة

التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة في شأنهم من رؤساء المصالح .  
سواء بالغاء تلك القرارات أو تعديل العقوبة بتشديدها أو تخفيفها  
أو إلغاء القرار وإحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية ، على أن يتم ذلك  
خلال شهر من تاريخ صدور القرار التأديبي وألا اعتبر نهائيا ، وإذ لم يشترط  
القانون شكلا معينا في القرار الذي يصدره المحافظ بالتعقيب على  
القرارات التأديبية الصادرة من رؤساء المصالح ، فإنه ينبغي على ذلك أنه  
كما يجوز أن يكون ذلك القرار صريحا ، فقد يكون ضمينا إذا كان القرار  
يحمل في طياته الدليل القاطع الواضح على تصد المحافظ من إصداره ،  
كما لو رأى المحافظ أن التحقيقات التي سبقت القرار التأديبي غير كافية  
وشأها نقص أو انطوت على إخلال بحق الدفاع أو لغير ذلك من الأسباب  
مما لا يمكنه من إصدار قرار في الموضوع بحالته ، فرأى إعادة التحقيق ،  
ففي مثل هذه الحالة يكون المحافظ قد قصد في حقيقة الأمر إلغاء القرار  
التأديبي المعروض عليه ، وأساس ذلك أن إعادة تحقيق الموضوع برهته  
قد تؤدي إلى اثبات التهمة أو نفيها كلها أو بعضها بما يؤثر بذاته على  
مشروعية الجزاءات التي سبق توقيعها قبل إجراء هذا التحقيق الشامل ،  
ونفى عن البيان أن هذا لا يمنع الرئيس الإداري ، بعد استيفاء التحقيقات  
على النحو الذي أشر به المحافظ ، من أن يباشر سلطاته التأديبية مرة  
أخرى ، كما لا يمنع المحافظ من مباشرة سلطاته في التعقيب على قرار  
الرئيس الإداري أو في توقيع الجزاء ابتداء طبقا للأوضاع التي حددها  
القانون .

( طعن ١٩١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٠ هـ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢٦ )

##### المبدأ :

رئيس المصلحة المركزي لا يختص بتوقيع العقوبات على موظفي فروع  
الوزارة بالمحافظة .

##### ملخص الحكم :

أن المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة  
١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ قد خولت المحافظ في

دائرة اختصاصه السلطة في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي  
غروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية وتلك التي  
لم ينقل القضاة اختصاصاتها ، في حدود اختصاص الوزير . وكانت  
المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها القرار  
الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن يكون ممثل الوزارة  
في مجلس المحافظة ( ومن بينهم ممثل وزارة الخزانة ) رئيسا للجهاز  
الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك  
سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ ، لما كان الأمر كذلك وكان  
القرار المطعون فيه قد صدر من السيد / مدير عام مصلحة الأموال المقررة  
دون المحافظ أو ممثل وزارة الخزانة في المحافظة فانه يكون قد صدر من  
غير مختص . ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون  
المشار إليه من تحويل الوزير ذى الشأن ، إذ أسفر التفتيش عن وقوع  
خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتمثلة بمرفق معين ، سلطة معاقبة  
موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ، ذلك أن تقرير هذه  
السلطة في التشريع لا يكون تطبيقا لاصل ، وانما يرد استثناء من هذا  
الأصل ، وهو عدم مكنة الوزير معاقبة هؤلاء الموظفين إلا في الحالة سالفة  
البيان . ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع  
العقوبات على موظفي غروع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي إليه هذا القول  
من ازدواج في الاختصاص تباه طبائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري  
للمصالح العامة . كما انه إذا كان رئيس المصلحة المحلي يجب بسلطته  
في التأديب ، سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطق المحافظة فأولى أن  
تحتج السلطة التأديبية للمحافظ - وهي سلطة الوزير - اختصاص رئيس  
المصلحة المركزي في هذا الشأن ، وانه إذا أنيط التشريع بموظف  
ما اختصاصا معيناً بنص صريح فلا يجاز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص  
أن إن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون ( أصالة أو تفويضاً ) ،  
وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أية سلطة في تأديب  
العاملين في نطق المحافظة .

( أعلن ١٣٢٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١ ) .

قاعده رقم ( ١٢٧ )

المبدأ :

سلطة توقيع الجزاءات على موظفى فروع الوزارات بالمحافظات .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزى فى توقيع العقوبات على موظفى فرع الوزارة بالمحافظة لما يودى اليه هذا القول من ازدواج فى الاختصاص ، وهو امر تاباه طبيائع الاشياء ومقتضيات التنظيم الادارى للمصالح العامة ويضطرب معه سير المرافق العامة وما لا شك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحلى يحجب بسلطته فى التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزى فى نطاق المحافظة فاولى ان تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهى سلطة وزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزى فى هذا الشأن ، خاصة وان الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقا له . وانه اذا اناط التشريع بموظف ما اختصاصا مميئا بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القاتون ( مسألة أو تفويضا ) والا كان المتصدى مقتصبا للسلطة ، وليس فى نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزى أو الوزير أى سلطة فى تأديب العاملين بنطاق المحافظة الا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والاختصاص فى هذه الحالة مقصور للوزير دون سواه وذلك اذا ما اسفر التفتيش الذى تقوم به الوزارة عن وقوع خطأ أو افعال جسيم فى افعال مجلس المحافظة المتعلقة بالمرفق الذى تعنى به الوزارة .

( طعن ٨٠٣ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٣ . ب .

قاعده رقم ( ١٢٨ )

المبدأ :

نص المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ على تخويل

المحافظ - فى دائرة اختصاصه - السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى وفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصاتها فى حدود اختصاص الوزير - عدم اختصاص رئيس المصلحة المركزى بتوقيع العقوبات على موظفى فروع الوزارة بالمحافظة - أساسى ذلك : اذا اناط المشرع بموظف ما اختصاصا معيناً بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون ( اصابة أو تفويض ) وليس فى القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزى أية سلطة فى تأديب العاملين فى نطاق المحافظة .

#### ملخص الحكم :

من حيث ان المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ قد حولت المحافظ فى دائرة اختصاصه السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى وفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية وتلك التى لم ينقل القانون اختصاصاتها فى حدود اختصاص الوزير . وكانت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان يكون ممثل الوزارة فى مجلس المحافظة ( ويدخل فى ذلك ممثل وزارة الخزانة ) رئيسا للجهاز الذى يتولى اعمال المرفق الذى تقوم عليه وزارته ويكون له فى ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ . ولما كان الامر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من مدير عام مصلحة الاموال المقررة دون المحافظ او ممثل وزارة الخزانة فى المحافظة فانه يكون قد صدر من غير مختص . ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون المشار اليه من تحويل الوزير ذى الشأن . اذا أسفر التفتيش عن وقوع خطأ او اعمال جسيم فى اعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين ، سلطة معاقبة موظف المرفق المتسبب فى هذا الخطأ او الاعمال ذلك ان تقرير هذه السلطة فى التشريع لا يكون تطبيقاً لأصل ، وانما يرد استثناء من هذا الأصل ، وهو عدم مكتة الوزير معاقبة هؤلاء الموظفين الا فى الحالة سالفة البيان . ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزى

بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي إليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص تلباه طابع الأشياء ومقتضيات انتظام الإداري للمصالح العامة ، كما أنه إذا كان رئيس المصلحة المحلي يجب بسلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطاق المحافظة ، فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة الوزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن ، وإثمة إذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصا معينا ( ينص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص لو أن محل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون ( أصالة أو تفويضا ) ، وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أية سلطة في تأديب العاملين في نطاق المحافظة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء القرار المطعون لصدوره من مدير عام مصلحة الأموال المقررة ، وهو غير مختص بإصداره طبقا لما سبق من إيضاح قد أصاب وجه الحق ولا مطمئن عليه .

( طعن ٢٨٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧ هـ . )

#### قاعدة رقم ( ١٢٩ )

##### المبدأ :

موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى السلطة المحلية — الحاقهم بالمجالس المحلية على سبيل الإعارة وعلاقة العامل المعار بالجهة المعيرة لا تنقطع باعارته ولو كانت الإعارة إلى جهة إدارية ويترب على ذلك أن الجهة المعيرة هي وحدها صاحبة الاختصاص في فصل موظفيها لا تشاركها فيه الجهة المستعرة — إنهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف — ليس جزءا تأديبيا أثر ذلك — أنه لا يدخل في اختصاص المحافظ توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي فروع الوزارات بالمحافظة .

##### ملخص الحكم :

أنه وإن كان لكل محافظة شخصية معنوية مستقلة وأن المحافظ يمثل المحافظة وهو الذي يمثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ، ويقوم بتبثيل مجلس المحافظة أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته



مع الغير طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية الا أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية يقضى بان يلحق موظفو شروعات الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية . ولما كان المطعون ضده عند صدور اقرار المطعون فيه ما زال من بين العاملين بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة فانه يتمين معرفة مدى علاقته بالجهة المعيرة وهى وزارة التربية والتعليم فيما يتصل بأعمال نص انقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعمول به آنذاك والذى تقضى بان تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لاحد الاسباب الآتية : ٨ — الحكم عليه فى جنحية أو جريمة مخلة بالشرف \*

ومن حيث ان علاقة الموظف المعار لا تنقطع باعارته عن الجهة المعيرة ، بل تظل قائمة ولو كانت اعارته الى جهة ادارية أخرى ويسرى عليه مدة اعارته ما يسرى على باقى الموظفين غير المعارين من احكام من ذلك مثلا أن تحتسب للموظف المعار مدة الاعارة فى شأن العلاوات والترقيات كما لو كان فى خدمتها ومن ذلك ما للجهة المعيرة من حق تجديد أو عدم تجديد مدة الاعارة . فعلاقة الموظف بالجهة المعيرة علاقة مستمرة لا تنقطع باعارته كما يتضح ذلك من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تقضى بانه عند اعارة احد العاملين تبقى وظيفته خالية ويجوز فى حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين أو الترقية بقرار من السلطة التى تختص بالتعيين اذا زادت مدة الاعارة عن سنة وعند عودة العامل يشغل وظيفته الاصليه اذا كانت خالية أو أى وظيفة خالية من مثله أو يبقى فى وظيفته الاصليه بصفة شخصية على ان تسوى حالته فى اول وظيفته تخلو من نفس الفئة \*

فهذه المادة تبقى رابطة للموظف المعار بالجهة المعيرة طوال فترة اعارته وينبئ على ذلك ان الجهة المعيرة هى وحدها صاحبة الحق فى فصل موظفيها ( م — ١٨ — ج ٢ )

لإشراكها فيه الجهة المستعمرة وترتبطا على ما تقدم فإن انتهاء خدمة المظنون  
شده اعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة  
١٩٥١ السالف الذكر هو من سلطة وزير التربية والتعليم لا من  
سلطة الجهة المستعمرة ولا ينال من ذلك ان للمحافظ حق توقيع الجزاءات  
التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات بالمحافظة في حدود اختصاص  
الوزير اعمالا لنص المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ السالف  
الذكر اذ ان انتهاء الخدمة للسبب المتقدم لا يعتبر من قبيل الجزاءات  
التأديبية .

( طعن ٧٧١ لسنة ١٥ ق ، ٤٩٢ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٩٧٢/١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٠ )

##### المبدأ :

تحديد السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في  
دائرة المحافظات طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون  
نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — مع عدم الإخلال  
بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من قانون نظام الإدارة المحلية فإن  
الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من  
الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقودا لهن في هذه  
الوزارات في مجالس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظ في  
حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة — وبالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة  
من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية عدا رجال  
القضاء ومن في حكمهم فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ  
دون غيره من الرؤساء في الوزارات — الاختصاص باصدار لائحة الجزاءات  
داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء — اقر ذلك عدم  
مشروعية قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعي بتفويض مدير الزراعة  
المساعد للشئون البيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق  
المحافظة .

### ملخص الفتوى :

في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعى القرار الوزارى رقم ١٢٧٢ ادارى ونصت المادة الثانية منه في فقرتها التاسعة على تفويض مدير الزراعة المساعد للشئون الادارية في اختصاصات مدير الزراعة في مجازاة العاملين انشغلين لوظائف عمالية في حدود أربعة ايام بعد التحقيق معهم ، كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار على تحديد اختصاصات مدير الزراعة المذكور ومن بين هذه الاختصاصات ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة وهو اقتراح الجزاءات بالنسبة للأطباء والعاملين وكذلك الشاغلين للوظائف العمالية اذا زاد الجزاء المقترح عن أربعة ايام وذلك بعد التحقيق معهم واعتبارها من المصلحة البيطرية فيما يختص بالمعاملين على المستوى المركزى .

ومن حيث ان المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان " يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة . . كما يتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينقل القسائم اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى :

( ١ )

( ب ) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفى الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية وبالنسبة لموظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس " .

وإن المادة ٨٧ من هذا القانون تنص على أن « تكون للمصانف الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات ، وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

وإن المادة ٩٢ من هذا القانون تنص على أنه « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به . .

وإذا أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين فللوزير ذي الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على حسابات المجلس » .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية : ... الزراعة ...

ويعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين والوكلاء .

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيساً للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق ... » .

وإن المادة ٦٥ من هذه اللائحة تنص على أن « يكون للمحافظ بالنسبة إلى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن لوكليل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٢٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما . ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص .

وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نظمت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية معقود لأمثل هذه الوزارات في مجالس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة - أما بالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها إلى المجالس المحلية - عدا رجال القضاء ومن في حكمهم - فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات - كل ذلك دون الإخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ومن حيث أن الاختصاص بمصدر لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات .

ومن حيث أن وزارة الزراعة من بين الوزارات الممثلة في مجلس محافظة قنا ويمثلها في مجلس المحافظة مدير الزراعة بالمحافظة شأنه شأن السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٢٧٧٣ والصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف للقانون بالنسبة لتفويض السيد مدير الزراعة المساعد للشئون البيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق المحافظة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه مع عدم الاخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من قانون نظام الادارة المحلية فان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود لمطلي هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة وللحفاظ في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة : اما بالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية. جدا رجاء القضاء ومن في حكمهم بالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات .

وعلى ذلك فإن القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف للقانون بالنسبة للتفويض في الجزاءات .

(متمى ٨٦٢ في ١٠/١/١٩٦٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ :

يملك الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بفروع هذه الوزارات في دائرة المحافظة في حدود السلطة المقررة لرئيس المصلحة - للمحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على هؤلاء العاملين في حدود السلطة المخولة للوزير - نقل العامل لجهة اخرى غير الجهة التي ارتكب فيها المخالفة - اختصاص الجهة التي وقعت فيها المخالفة باصدار قرار الجزاء - الناطق في تحديد الاختصاص هو محل وقوع المخالفة لا بتبعية العامل وقت المخالفة او المجازاة - لا معنى من ذلك ان قانون الادارة المحلية لم يكن قد صدر وقت وقوع المخالفة - العبرة في هذا الشأن بالقانون الواجب التطبيق وقت اصدار قرار الجزاء .

ملخص التفسير :

ان السيد المذكور كان يعمل في وظيفة من الدرجة السادسة الكتابية عام ١٩٥٤ بمكتب النسخ التجاري بسوهاج التابع لمصلحة التسجيل التجاري بوزارة التكوين .

وفي عام ١٩٥٦ تم التفتيش على أعمال هذا المكتب فكشف عن وجود بعض المخالفات التي تشكل جرائم تزوير واختلاس ، ومن ثم أحيل الأمر لى نيابة سوهاج وقدم المذكور الى المحكمة الجنائية .

وبعد أن قضت محكمة جنايات أمن الدولة العليا بسوهاج بجلتة ١٩٦٧/٤/١٠ ببراءة المتهم مما أسند اليه ، أحيلت الأوراق الى النيابة الادارية لتحديد المسؤولية الادارية . وبناء على ما انتهت اليه أصدر السيد محافظ سوهاج في ١٩٦٨/١/١٢ قراره رقم ٥٨٥ بجائزة المذكور بخمسة ثلاثة ليل من مرتبة .

ولما تنظم من هذا القرار ارتأى السيد مفوض الدولة لوزارة التتوين سحب القرار لظهوره من غير مختص ، الا ان اسند مفوض الدولة بمحافظه سوهاج ذهب الى غير هذا الرأي فارتأى ان القرار المنظم منته صدر من السلطة المختصة بإصداره .

ومن حيث ان القاعدة التي اضطرت في التشريع ان الموظف المتهم بارتكاب مخالفة ما يحاكم على أساس اعتباره تابعاً للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ولو كان تابعاً عند المحاكمة لوزارة أخرى . ولقد وردت هذه القاعدة في المادة ٨٦ مكرراً من قانون نظم موظفي الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ثم في المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات القأديية اذ نصت على ان « تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة أو المجازاة لوزارات أخرى » .

بالنظر اذن في هذا الشأن هو يحط وتوقع المخالفات لا بتبعية الموظف وقت المحاكمة أو المجازاة . وهذا الضابط هو الذي يتفق وطبائع الأشياء ومقتضيات المصلحة العامة بحسبان ان الوزارة أو الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بالموضوع وهي بالتالى اقدر الجهات على إصدار القرار

المناسب في شأنه ، كما أنها اقترت على بسطة واعداد بياناته وتقديم المستندات الخاصة به عند احالة الموظف الى المحاكمة .

وتأسيسا على ما تقدم ، ولما كانت المخالفات المنسوبة الى العاقل في الحالة المعروضة قد وقعت ابان عمله بمكتب السجل التجارى بسوهاج فمن ثم كان الاصل ان يختص هذا المكتب بمجازاته .

ومن حيث أن المادة ٦ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائره اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ... كما يتولى الاشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القانون اختصاصها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية ... » ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتى ( أ ) ، ( ب ) ، توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير ، وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفى الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لموظفى فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس . »

كما تنص المادة ٨٧ من هذا القانون على أن تكون للمحافظ الاختصاصات المبوحة في قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات

وتنص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ بأن « الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية : الاثني عشر العمومية ، التربية والتعليم ، التكوين ... ويعين الوزير ذو الشأن اعلى موظفى الوزارة في نطاق المحافظة ممثلا لوزارته ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيسا للجهاز الذى يتولى اعمال المرفق الذى تقوم عليه وزارته ، ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ . »



وفناد هذه النصوص أن الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية معهود لمثل هذه الوزارات في مجالس المحافظات في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة .

( فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ ) .

ومن حيث أن سلطة انوزير ( المحافظ ) التأديبية تتمثل في حقين أولهما حقه في توقيع عقوبتي الإنذار واخصم من المرتب في الحدود المقررة وثانيهما حقه في انتعيب على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة في حدود اختصاصه .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف فان ممثل وزارة التهوين بمجلس محافظة سوهاج ، وهي من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية ، يكون له أن يصدر قرارا بمجازاة العامل المذكور باعتبار ان المخالفة وقعت منه ابان عمله هناك . كما يكون للمحافظة أن يتصدى مباشرة لاصدار قرار انجزاء .

ولا يغير مما تقدم أن يقال أنه خلال وقوع المخالفة المنسوبة الى هذا العامل لم يكن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد صدر بعد اذ العبرة بالقانون الواجب التطبيق عند صدور قرار الجزاء . كما لا يغير من هذا النظر القول بأن انعامل المذكور حين صدور حكم محكمة الجنايات ببراعته واحالته الى النيابة الادارية لتحقيق لم يكن يعمل بمحافظة سوهاج وانما كان قد نقل الى مراقبة براءات الاختراع بالقاهرة اذ القاعدة حسوما سبق الببان هي بتبعية العامل وقت ارتكاب المخالفة ، والعامل في الحالة المروضة كان تابعا وقت ارتكاب المخالفات المنسوبة اليه لمكتب المسجل التجارى بسوهاج .

وفضلا عن ذلك فانه اذا كان القيام على امر المرفق العام الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية قد أسند الى جهة او وزارة اخرى . فان هذه الجهة او الوزارات تكون هي المختصة بمجازاة العامل سواء ظل تابعا لها او نقل الى جهة غيرها .

وهذه الفكرة لا تتعارض مع القاعدة السابق ايضاحها - بل انبها  
تعد في الحقيقة تأكيداً لها . ذلك انه اذا كانت القاعدة تقوم على أن الوزارة  
التي وقعت فيها المخالفة على المتصلة بها موضوعاً والائتر على بسطها  
واعداد بياناتها ومستنداتها . فانه حيث تحل محل هذه الوزارة جهة  
أخرى في اقليم على شئون المرفق الذي وقعت المخالفة في شأنه فان هذه  
الجهة الأخيرة تكون هي الائتر على مباشرة الموضوع بحسباتها . خلفت  
الوزارة الأولى وحلت محلها .

وبناء على ذلك ، ولما كتبت وزارة التكوين من بين الوزارات التي  
نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية وبالتالي أصبحت الإدارة المحلية  
هي القائمة على شئون مرفق التكوين في نطاق المحافظة فمن ثم يختص  
السيد محافظ سوهاج بمجازاة العامل المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الصادر من السيد  
محافظ سوهاج بمجازاة العامل ... هو قرار صادر من السلطة المختصة  
باصداره ..

( فتوى ٣٤٩ في ٢٨/٤/١٩٧١ ) .

تاعسدة رقم ( ١٣٢ )

المبدأ :

المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - تحديدها  
الاختصاصات التاديبية لرؤساء المصالح - مزاوله هذا الاختصاصي حق لكل من  
تخوله النصوص سلطة رئيس المصلحة - تقوير سلطة رئيس المصلحة  
لمثل الوزارة في مجلس المحافظة بمقتضى اللائحة التنفيذية لقانون نظام  
الإدارة المحلية - يجعل له الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفي  
المصلحة العاملين بالمحافظة - سريان ذلك بالنسبة إلى ممثل وزارة الخزانة  
في مجلس المحافظة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من قانون نظام العاهلين المدنيين — وتقبلها المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملغى تنص على أن « لوكل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة ... » وتقتضى المادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأن يشترك في عضوية مجلس المحافظة « اعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التى تبين في اللائحة التنفيذية » وأوردت المادة ٢٢ من هذه اللائحة بيان هذه الوزارات كما قضت بأن يعين الوزير ذو الشأن اعلى موظفى الوزارة في المحافظة ليكون ممثلا لها ، ونصت على أن يكون هذا الممثل رئيسا للجهاز الذى يتولى اعمال المرفق الذى تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ .

وقضت المادة التاسعة من اللائحة بأن يعهد المحافظ الى هؤلاء الممثلين — كل فيما يخصه — بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة تحت اشراف المحافظ وأن تكون للممثلين في هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح .

ويؤخذ من هذه النصوص جميعا أنها تكمل بعضها في نطاق الإطار العام للعلاقة بين الهيئات المحلية وبين فروع المحافظات التى تعمل في نطاق المحافظة ، ذلك ان المادة ٦٣ من قانون نظام العاهلين المدنيين أنها تبين مدى الاختصاص التقاديبى لرؤساء المصالح فمن ثم فهي سند لازالة الاختصاص لكل من تفعله النصوص سلطة رئيس المصلحة ولم تلت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية بحكم جديد من شأنه تعطيل الاثر القانونى لهذا الحكم بل هي لا تدعو أن تكون تنفيذا للمادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية ببيان الوزارات التى يكون لها ممثلون اعضاء في مجالس المحافظات وبيان الشروط التى يجب توافرها في الممثل ثم حددت مستوى السلطة الادارية التى يستند اليها في مزاولة اختصاصه في النطاق المحلى — وهى سلطة رئيس المصلحة — وذلك تمكينا له من مواجهة مسؤولياته في ادارة شؤون المرفق الذى تقوم عليه وزارته وكذلك في تنفيذ مجلس المحافظة فيما يخصه .

هذا فضلا عن أن تقرير سلطة رئيس المصلحة لمثل الوزارة في مجلس المحافظة يدخل في ترتيب المصالح العامة الذي يتولاها رئيس الجمهورية بقرارات منه طبقا للمادة ١٢٧ من دستور سنة ١٩٥٦. المقابلة للمادة ١١ من الدستور الحالي . وقد تقررت هذه السلطة لمثلى الوزارات في مجالس المحافظات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية وما لا جدال فيه إن مزاولة ممثلي المحافظة بحكم كونهم رؤساء مصالح السلطات التنفيذية في النطاق المحلي كعمل بتحقيق الغاية من تقرير هذه السلطات وهي ضبط سير العمل في المرافق التي تقوم عليها وزاراتهم في التعلق المحلي ، ومن ثم لا يحتاج الأمر إلى تدخل في المجال ذاته من جانب الأجهزة المركزية بالوزارات لأن هذا التدخل يؤدي إلى ازدواج في السلطة في مجال واحد مما يباين التنظيم الإداري السليم فضلا عما يؤدي إليه من تعطيل للسلطة التي نفلها المشرع إلى الأجهزة المحلية .

ولا حجة في القول بأن ظروف العمل في فروع وزارة الخزائنة بالمحافظات تختلف عنها في الوزارات الأخرى وخاصة بالنسبة للأجهزة انضريبية التي يوردها مبدأ وحدة السلطة الأمر في شئون جباية الضرائب على المستوى المركزي وهو ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية من أن « تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التي تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها » بخلاف المرفق المالي واتصالي الذي يتولى رئاسته المراقب المالي وهو ممثل وزارة الخزائنة في مجلس المحافظة . إذ إن هذا القول مودود عليه بما تنص عليه المادة السادسة من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ... » كما يتولى الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القوانين اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم ونفلا لما تحدده اللائحة التنفيذية « ويؤخذ من هذا النص أن سلطات المحافظ واختصاصاته تنحصر في الإشراف العام من الناحية الإدارية على موظفي فروع الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفني أو الموضوعي على مباشرة

نمروع الوزارات على اختصاصاتهم الفنية التى يظنون خاضعين بالنسبة إليها للوزارات التابعين لها أصلا ، وأن كان للمحافظ الإشراف الإدارى عليهم وإبلاغ الوزارات المختصة بملاحظاته على السير الفنى لنشاط الوزارة فى نطاق المحافظ ، وهو ما سبق أن أنهى إليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتقوى والتشريع بكتبتها الى السيد مدير عام مصلحة الاموال المقررة المؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ ملف رقم ١١٩/٢/٣٧

( انتهى ٥١٢ فى ١٩٦٦/٥/٢٢ ) .

### قاعدة رقم ( ١٣٣ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية — مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم الذين يعملون بفروع الوزارات بالمحافظة — اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم فى حدود اختصاص الوزير .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من قانون نظم الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كتلت تنص على أن :

« يكون المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى اشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وعلى نمروع الوزارات فى المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم ١٠٠٠٠٠٠ » .

وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٦١ وصارت تنص بعد التعديل على أن :

« يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى اشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ١٠٠٠٠٠ » .

أولاً ما يضم جميع موظفي غروع انجازات التي لم ينقل الغائرين اختصاصاتها الى مجلس المحافظة هؤلاء يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم بالرغم من تبعيتهم لوزاراتهم ما داموا يعملون بفروعها الواقعة في نطاق المحافظة.

**الثانية** — وتشمل مثلئ فروع الوزارات التي نقل القانون اختصاصها الى مجلس المحافظة او غيره من المجالس المحلية وهؤلاء يخضعون ايضا للسلطة التأديبية للمحافظ المخولة بالنسبة الى موظفي الطائفة الاولى ، فله توقيع الجزاءات التأديبية عليهم في حدود اختصاص الوزير .

وعلى مقتضى ما تقدم فانه ولئن كان مراقبوا ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم لا يعتبرون تابعين للوزارات وفروعها التي يعملون بها بالمحافظات الختلفة وذلك اعمالا لصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . الا ان هؤلاء الموظفين هم ذاتهم يعتبرون فروعاً للديوان في المحافظات المختلفة اذ يستوى في التنظيم الادارى لوزارة من الوزارات او لاحدى الهيئات الحكومية أن يتكون فرع الوزارة أو الهيئة من موظف واحد أو من عدة موظفين وذلك حسبما تنليه مقتضيات العمل وطبيعته ، ومن ثم فاذا قام الديوان بتعيين احد موظفيه مديراً أو مراقباً لمستخدمين أو وكلاء لاي منها بسرعه من فروع الوزارات باحدى المحافظات فان هذا الموظف وان لم يعتبر تابعا لذلك الفرع الا انه يعتبر امتداداً للديوان ذاته في المحافظة ومن ثم يعتبر فرعاً للديوان وبها سواء كان يباشر عمله في المحافظة ذاتها بالنسبة الى مستخدميها أو كان يقنوم بهذا العمل في أحد فروع الوزارات بالمحافظة ،

وبناء على ذلك — وطبقاً لصريح نص المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على مراقبي ومديري ورؤساء المستخدمين ووكلائهم في المحافظة اذا ما ارتكبوا ما يستوجب ذلك ..

ويؤيد ذلك ان المشرع بعد أن قرر هذا الاصل بالنسبة الى سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها استثنى منه رجال القضاء ومن في حكمهم وهم اصلاً تابعون لسلطة اخرى غير السلطة التنفيذية ، ومن ثم ما كانوا بحاجة الى ايراد استثناء صريح بالنسبة اليهم فيما لو كان المقصود ان تكون سلطة المحافظ التأديبية مقصورة على موظفي السلطة التنفيذية فقط

التي يمثلها ، الامر الذي يبين منه انه لولا هذا الاستثناء بالنص الصريح لامتدت الية سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها ، وهو ما يترتب عليه شمول سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية لجميع موظفي الدولة الذين يعملون في نطاق المحافظة .

كما ان القول بقتصر حق الجهة التي يعمل بها لرؤساء ومراقبوا المستخدمين ووكلائهم على ابلاغ الديوان بما قد يرتكبونه من مخالفات اعدارا للغرض الذي من اجله انشئ نظم الادارة المحلية وما اريد له من تحقيق اللامركزية ، ومساسا بالصل من الاصول المسلبة في المجازاة التأديبية من ان الجهة التي يؤدي الموظف عمله بها هي اقتر الجهات على وزن جسامية المخالفة التي يرتكبها وتقدير ملائمة توقيع الجزاء عليه ومقتدر هذا الجزاء .

ولا يسوغ الاحتجاج بما قد يساق للتدليل على وجهة النظر المخالفة من انه يجب تفسير عبارة « فروع الوزارات » الواردة في المادة السادسة من القانون على ضوء ما جاء بالمادة ٢٢ من اللائحة والقول بأن فروع الوزارات المذكورة والتي يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها هي فروع الوزارات التي ورد ذكرها في المادة ٢٢ المشار اليها وهي وزارات الاشغال العمومية والتربية والتعليم والتهوين والخزانة والداخلية والزراعة والشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل والصحة والمواصلات ، ومن ثم ولما كان ديوان الموظفين لم يرد ذكره في هذه المادة فلا يكون للمحافظ أية سلطة تأديبية بالنسبة الى موظفيه الذين يعملون بنطاق المحافظة — لا يسوغ الاحتجاج بهذا القول ذلك ان لكل من المادة السادسة من القانون والمادة ٢٢ من اللائحة نطاقها المستقل ، اذ تتكلم المادة الاولى عن سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية بينما المادة الثانية تتناول تحديد من يكون عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته ، الامر الذي يترتب عليه ان هناك فروعا لوزارات اخرى لا يعين ممثلوها بمجلس المحافظة ومع ذلك يختص المحافظ طبقا للمادة السادسة من القانون بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها .



لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص المحافظين بتوقيع  
الجزاءات التأديبية على مراقبي ومديري ورؤساء المستخدمين ووكلائهم  
الذين يعملون بفروع الوزارات بالمحافظات المختلفة طبقا لنص المادة  
السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلة  
بالتانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

( فتوى ١٧٣ في ١٢/٣/١٩٦٢ ج ١ )

### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

#### المبدأ :

قانون الحكم المحلي خول المحافظ سلطة توقيع الجزاءات على العاملين  
بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التي نقلت اختصاصها الى  
وحدات الحكم المحلي أو تلك التي لم ينقل اختصاصها الى الحكم المحلي —  
رؤساء وحدات الحكم المحلي لهم حق الاشراف على سير المرافق التي تدخل  
في نطاق اختصاصهم ولكنهم لا يملكون اصدار قرارات نهائية ومن بينها  
قرارات الجزاء — القول بغير ذلك يجرد السلطات الرئاسية بالمحافظة من  
اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها — أساس ذلك — ان  
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي رقم ١٩٧٩/٤٣ المعدل بالقانون  
١٩٨١/٥٠ خلت من أي نص يخولهم سلطة توقيع الجزاءات على موظفي  
المديريات العاملين في النطاق الاقليمي للوحدة المحلية — تطبيق — رئيس  
المركز لا يملك توقيع الجزاء التأديبي على أحد العاملين بمديرية الإيقاف في  
النطاق الاقليمي للمركز .

#### ملخص الفتوى :

ان قانون نظام الحكم المحلي رقم ٧٩/٤٣ المعدل بالتانون رقم ٨١/٥٠  
نص في المادة ٢ بأن تتولى وحدات الحكم المحلي كل في نطاق اختصاصها  
جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح وفقا  
لما تبينته اللائحة التنفيذية .

وقضى في المادة ٢٦ باعتبار المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية بالمحافظة ، وخوله في المادة ٢٧ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزارة بمقتضى القوانين والنوائح وجعله رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية كما منحه السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارات الهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات في نطاق المحافظة ، وكُفّضه بالإشراف على المرافق انقومية بدائرة المحافظة وكذلك جميع غروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة في شأن الانتاج وحسن الاداء . وقضى قانون الحكم المحلي في المادة ٢٧ مكرراً بأن يكون المحافظ رئيساً لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ، ويخص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بغروع الوزارات والجهات التي لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها باختصاصات محددة من بينها الإحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الصيغ المقررة للوزارة .

ولقد قضت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩/٧٠٧ في المادة ٢٥ بأن تتولى الوحدات المحلية بكل في حدود اختصاصاتها بالتنسيق مع وزارة الاوقاف نشر الدعوة الإسلامية وتنمية اعمال البر والخبرات والإشراف على المساجد وصيانتها وانتظام الشعائر الدينية بها ، وصيانة اموال الاوقاف وحمايتها .

ومفاد هذه النصوص ان قانون الحكم المحلي خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين والنوائح ، كما جُوهله بالإضافة الى تلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سبباً من كان منهم بغروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلي او من كان منهم يغروع الوزارات او الجهات التي تعمل في نطاق

المحافظة ولم يتبل اختصاصها الى ائوحدات المحلية ، لما من عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى فان المشرع في قانون نظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة. لتدريبات داخل نطاق المحافظة. والتي كانت تمارسها اصلا ائوزارات المركزية ، ولقد حولت اللائحة التنفيذية الوئوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الاوقاف التي تقوم عليها مديرية الاوقاف بالمحافظة اختصاصا بنشر الدعوة الاسلامية وبتنمية اعمال التبر والاشراف على المساجد وصيانتها وبالاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة اموال الاوقاف وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الاوقاف ، ومن ثم فان ممارسة السلطات لتلك الاختصاصات تنقيد بالقواعد والانظمة العامة التي تضعها وزارة الاوقاف ، وتتق عند حد الاشراف على سير المرقق ، فلا تمتد الى ائتدخل في جهازه الادارى .

وبما انلك فان لرئيس مركز ككر الزيات أن يطلع على الاوراق المتعلقة بادارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها والفنية ، ليبدى بشأنها ما يمن له من ملاحظت وتوصيات وآراء ، في نطاق سلطة الاشراف المخولة له ، بيد انه لا يملك اصدار قرارات نهائية في هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها ، كما لا يملك توقيع الجسزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٧٩/٤٣ المعدل بالقانون ٨١/٥٠. بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس الصلحة نى المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة المركز على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد خلت من نص يخولة سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديرية العاملين في النطاق الاقليمى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد حول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد حول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسهم وفقا لحكم المادة ٢٦ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين

بالدولة رقم ٧٨/٤٧ قيد قصر سلطات التدبير على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه ، فان تدبير العاملين بإدارة تنفيذ المساجد بمركز كثر الزيات انما يكون للمحافظة وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الاوقاف بالمحافظة ، دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى التقوى والتشريع الى ان اختصاص رئيس مركز كثر الزيات بالاشراف على المساجد ليس من شأنه حجب اختصاص مديرية الاوقاف بالمحافظة ولا يخوله تدبير العاملين التابعين للمديرية في النطاق الاتلهمى للمركز .

( بقرى ٢٤٢ في ١٩٨٢/٢/٢٤ ) .

## الفصل الثامن — جوانب من وظائف الإدارة المحلية

قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبدأ :

وحدات الحكم المحلي لا تملك أى اختصاص بالنسبة للمرافق القوية  
— اثر ذلك — لا يجوز للوحدة المحلية ان تزرع قطعة ارض مخصصة لمرق  
السكك الحديدية — عدم انتفاع هيئة السكك الحديدية بالأرض ليس من  
شأنه انتهاء تخصيصها لها •

ملخص الفتوى :

تبين للجمعية العمومية ان الأرض محل النزاع تدخل فى عداد  
الأراضي المخصصة لهيئة السكك الحديدية بموجب قرار رئيس  
الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تقييم أصول السكك الحديدية ،  
وان المادة الثانية من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ تنص على  
ان « تتولى وحدات الحكم المحلى انشاء وإدارة جميع المرافق العامة  
الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية او ذات الطبيعة الخاصة التى  
يصدر باستثنائها قرار من رئيس الجمهورية »

ولقد تضمنت ذات الحكم المادة الثانية من قانون الحكم المحلى  
المصول به حاليا رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ ، وترتبطا على ذلك فان وحدات  
الحكم المحلى لا تملك أى اختصاص بالنسبة للمرافق القومية وعليه لا يكون  
لها ان تزرع منها الاراضى المملوكة للدولة المخصصة لتلك المرافق  
يقرر تصدره لانه لا يتعدى ولايتها فى هذا المجال ، واذا يدخل مرق السكك  
الحديدية فى عداد المرافق القومية فان الوحدة المحلية لمركز ميت غمر  
لا تكون على حق فى اغتصبها لقطعة الارض المخصصة لهيئة فى الحالة

المائلة وليس للوحدة المحلية أن تستند في هذا الصدد الى عدم انتفاع هيئة السكك الحديدية بالأرض اذ أن ذلك ليس من شسائنه انتهاء تخصيصها للهيئة وانما يلزم ذلك صدور قرار بذات الاداة التى تم بها التخصيص أى قرار من رئيس الجمهورية يقضى بانها له أو بتغيير الغرض المخصصة له .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى التزام الوحدة بالمطالبة لمركز مخينة ميت عمر برد الأرض محل النزاع الى هيئة السكك الحديدية .

٠ ( ممتوى ٨٤٥ فى ٢٤/٩/١٩٨١ ) ٠

#### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

المبدأ :

قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قضى بأن يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لأحكامه جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة بمقتضى القوانين واللوائح — مؤدى ذلك أنه لما كانت الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك فإن المحافظات هى المختصة بالإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية الواقعة فى دائرتها سواء فيما منح للجهة الادارية المختصة أو الوزير المختص فى قانون التعاون الاستهلاكى .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون المحسكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت

صراحة على أن تتولى الوحدات المحلية جميع ما يتعلق بشئون التكوين والتجارة الداخلية ، كما نصت على أن المحافظة هي الجهة الادارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فانها تباشر جميع الاختصاصات المخولة للجهة الادارية المختصة سواء ما تعلق منها بالاتحادات التعاونية او بغيره! من الاختصاصات المخولة لها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويؤيد ذلك ما نصت عليه المسواد ( ٢ و ٢٧ ) من قانون الحكم المحلي و ٥٢ من لائحته التنفيذية من أن المخطط هو الذي يتولى بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بقتضى القوانين واللوائح ، ومن ثم واذ أن الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق العمومية لو ذات الطبيعة الخاصة التي صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك واذ انها تقع في دائره المحافظة ، فان المحافظة هي الجهة المختصة بالاشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية في دائرتها سواء فيها منح للجهة الادارية المختصة أو الوزير المختص في قانون التعاون الاستهلاكى ، فالمحافظة هي الجهة الادارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، كما وان المحافظ يتولى بالنسبة لجميع المرافق العامة غير العمومية الواقعة بدائرة المحافظة جميع السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء .

وبالبناء على ما تقدم واستنادا الى نصوص قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ، يكون المحافظ — وليس وزير التكوين — هو المختص بالرقابة والاشراف على الاتحادات التعاونية الاستهلاكية الواقعة بدائرة المحافظة ، سواء كان وزير التكوين هو الذى يتولى الاختصاصات المخولة بكل من الوزير والجهة الادارية المختصة بالنسبة للاتحادات التعاونية الاستهلاكية ، او كانت المحافظة هي التي تتولى اختصاصات الجهة الادارية المختصة بالنسبة لهذه الاتحادات ، إذ أن المشرع اجتزا عن اختصاصات

جميع الوزراء السلطات التنفيذية المقررة لهم بالنسبة للمرافق العامة غير  
التونسية أو ذى الطبيعة الخاصة واعطاها للمحافظة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص المحافظين بالاشراف  
على الاتحادات التعاونية الإقليمية .

( ملف ٢٦٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٥/٤ ) .

### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للمادة  
٤٥ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة —  
اجراءات تقرير اعانتات المدارس الخاصة المجانية الداخلة في نطاق  
الإعانة المنصوص عليها في اقرار — اثر تنفيذ نظام الإدارة المحلية الصادر  
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري  
رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ — بقاء الاجراءات التي تختص بها المناطق  
التعليمية دون تغير — حلول المحافظ المختص محل وكيل الوزارة في الموافقة  
على اذخار المدارس الجديدة في نطاق الاعانة والبت في شكاوى اصحاب  
المدارس من التقييم الذي تقرره المنطقة — أساس ذلك انه بحكم سلطته  
مثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ورئيس المحلى لموظفى منطقة  
التربية والتعليم في المحافظة .

ملخص الفتوى :

تنفيذا للمادة ٤٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون  
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة بالجمهورية العربية  
المتحدة التي تنص على ان « تمنح وزارة التربية والتعليم المدارس المذكورة



( المدارس الخاصة المجانية ) إعانات مالية طبقا للنوائح التى تضعها « . » .  
صدر القرار الوزارى رقم ٢٠ فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ خاصا فى المادة  
٥٣ منه على ان « يكون تقرير اعانات المدارس الخاصة المجانية الداخلة  
فى نطاق الاعانة وتحديد درجاتها وزيادة فصولها المعانة وفق الشروط وطبقا  
للإجراءات التالية :

أولا - إجراءات المنطقة :

١ - فى الفترة ما بين أول نوفمبر وآخر ديسمبر من كل عام دراسى  
تكلف المنطقة لجنة من مفتش فنى ومفتش إدارى ومهندس بزيارة جميع  
المدارس الخاصة بها لتقدير درجاتها واقتراح إبقائها على حالها أو رفع  
درجاتها أو خفضها أو ادخال أى مدرسة جديدة فى نطاق المجانية وتقدير  
درجة لها .

٢ - فى يناير من كل عام تكون المنطقة لجنة برئاسة مدير التربية  
والتعليم أو من ينوب عنه وعضوية اثنين من مساعديه أو المفتشين الفنيين  
بالمنطقة للتظفر فى التقارير المقدمة عن المدارس من اللجنة التى كلفت  
بمعاينتها ثم تضع قرارها النهائى عن كل مدرسة وتبلغها فى نفس الوقت  
بالإصلاحات المطلوبة منها .

ولمدير التربية والتعليم بالمنطقة ان يعتمد قرارات اللجنة لرفع درجات  
المدارس « . » .

مع مراعاة عدم ادخال أية مدرسة جديدة فى نطاق الاعانة الا بعد  
الحصول على موافقة وكيل الوزارة .

ثانيا - إجراءات الوزارة التنفيذية :

إذا تمكنت شكوى من صاحب المدرسة فعلى المنطقة ان ترسل مذكرة  
بحالة هذه المدرسة مرفعة باستمارة تقييم الى وكيل الوزارة للبت فى

الموضوع وله أن يشكل لجنة من اثنين من موظفى الوزارة واحد موظفى المنطقة لاعادة معاينة المدرسة قبل البت فى الشكوى ..

ثالثا — تكون زيارات المدارس فى أثناء الدراسة . . . . .

رابعا — تتم هذه الإجراءات جميعا بحيث يعتمد تقييم جميع المدارس الخاصة عن كل سنة دراسية فى نفس السنة ولا يجوز ان يتأخر اعتمادهم بحال عن نهاية العطلة النصفية الا لضرورة قصوى يقرها وكيل الوزارة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ونص فى المادة الثانية من مواد الاصدار على ان « تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع برامج لتنفيذ احكام القانون المرافق بالترح خلال مدة اقصاها خمس سنوات. وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها .

وتتضمن هذه البرامج ما يأتى :

أ — . . . . .

ب — . . . . .

ج — نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات الى الإدارة المحلية وفقا لأحكام القانون .

د — . . . . .

كما نصت المادة السادسة من القانون المشار إليه على ان « يكون المحافظ ممثلا لسلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى فروع الوزارات فى المحافظات وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم .

ويجوز لكل وزير أن يعهد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار منه .

وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته الى الوزراء المختصين في كل ما يتعلق بشئون المحافظة كذلك نصت المادة ١٩ من القانون المذكور على ان يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة مختلف المرافق والاعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة.

وتتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية :

( ١ ) ..... .

(ب) القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية فى المستوى الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية — ونص في المادة ٣٨ منه على ان « تبأشر المجلس المحلية كل فى دائرة اختصاصها الشئون الآتية :

( ١ ) ..... (ب) ..... .

(ج) ..... (د) ..... .

( هـ ) ..... ( و ) الترخيص فى انشاء مدارس ومكاتب خاصة فى ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياجات المحلية وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ومنح الاعانة المستحقة لكل مربية منها ..

وقى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ اصدرت اللجنة المركزية للإدارة المحلية قرارا فى شأن برنامج نقل الاختصاصات والتوصيلات الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به تحت البند رقم ٢ — « الموافقة على توصيلت المجلس التنفيذى بشئون البرنامج المقترح لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيلات الخاصة بشئون الموظفين ..وهى :

أولاً — برامج نقل الاختصاصات :

تنتقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارت والهيئات الآتى بيئتها  
حسب البرنامج الموضح فيها بعد :

١ — فى السنة الاولى : ١٩٦١/٦٠

( أ ) وزارة التربية والتعليم ..

( ب ) وزارة ..

( ج ) ..

( د ) ..

( هـ ) ..

على أن تقوم كل وزارة أو هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانيتها  
على المحافظات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة  
الصرف على المرافق المعنية مصالح الوزارات المختصة تحت اشراف مجلس  
المحافظة والمحافظ طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية ..

ويخلص مما تقدم أنه بعد الأخذ بنظم الادارة المحلية وتطبيقه فى  
الجمهورية العربية المتحدة أصبحت المجالس المحلية هى الجهة المختصة  
بشئون التعليم كل فى دائرة اختصاصها طبقاً للقواعد وفى الحدود التى  
رسبها قانون نظم الادارة المحلية ولائحته التنفيذية ومن بين هذه القواعد  
ما نصه عليه صراحة المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية المشار إليها من  
أن الترخيص فى انشاء المدارس الخاصة وتحديد مستوياتها ومنحها الامانة  
المستحقة يكون من اختصاص هذه المجالس ومن ثم فإن الاجراءات المنصوص  
عليها فى المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨  
أنف الذكر والتى هى أصلاً من اختصاص المطلق التعليمية لم يطأ عليها

أى تغيير بعد العمل بقانون نظام الإدارة المحلية إذ أن هذه الإجراءات كانت تتم بطريقة لا مركزية تتفق ولحكام نظام الإدارة المحلية أما اختصاص وكيل الوزارة فيها يتعلق بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الاعانة وبالمثل في شكوى أصحاب المدارس من التقييم فقد انتقل الى المصانط المختص لكونه بحكم وظيفته يعتبر ممثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وبهذه المثابة يتولى الاشراف على جميع فروع الوزارات بدائرة المحافظة ومن ثم مانه يتولى الاشراف على المنطقة التعليمية في دائرة اختصاصه وبما لذلك يكون هو المختص بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الاعانة وبالمثل في الشكوى التى تقدم من اصحاب المدارس باعتبار ان هذا الاختصاص مرتبط ارتباطا وثيقا بما تقوم به المناطق التعليمية من إجراءات في هذا الشأن ونتيجة لازمة لهذا الارتباط وباعتبار المحافظ هو الرئيس المحلى لموظفى مطقة التربية والتعليم في المحافظة .

لذلك انتهى الرأى الى أن المجالس المحلية التى تقع في دائرتها المدرسه الخاصة المجانية الداخلة في نطاق الاعانة هى التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهور العربية المتحدة وان الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة في هذه المادة قد آلت الى المحافظ المختص .

( نقوى ٣٤١ في ٢٤ / ٣ / ١٩٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ١٢٨ )

#### المبدأ :

المجالس المحلية تختص بتطبيق وتنفيذ القوانين والأوامر المتعلقة بتراخيص المحال العامة والالامى والمحال الصناعية والتجارية — أساس ذلك من نصوص قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وإلجائه

التنفيذية عدم التفرقة في هذا الشأن بين ما كان من هذه الاختصاصات مسندا الى الإدارة العامة للوائح وإئrchص ومديرها العام وما كان منها مسندا الى الوزير — القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات — يختص المحافظون طبقا لنص المادة الأولى منه بقوة القانون باختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات في الشؤون الإدارية والمالية بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية — الرقابة على المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية في أمر ضبطي في المقام الأول وهي اختصاص إداري تسفر كل أعماله وتفاسيله عن إصدار قرارات إدارية تتعلق بالتفويض — الرقابة على المحال المذكورة جزء من كيان كل مدينة .

#### ملخص التفويض :

ان قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٣٤ منه على أن « تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومراقب التنظيم والمياه والانارة والمجاري والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية ، كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يختص بها المجلس » واعمالا لهذا النص قررت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٤٣ منها أن « تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل من دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية : ( أ ) : ١٠٠١٠٠ ( ب ) : ١٠٠١٠٠ ( ج ) : ١٠٠١٠٠ تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية والملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة » .

ومفاد نص المادة ٤٣ غرة ( ع ) المشار اليه — وهو نص صادر بنسب على التفويض التشريعي المقرر في المادة ٣٤ من القانون — أن المجالس المحلية تختص بتطبيق تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة

والملاهي والمحال الصناعية والتجارية ..... ، وهو اختصاص عام يشمل جميع أمور تطبيق هذه القوانين واللوائح وتنفيذها بغير تفرقة بينها ، كما ان هذا النص لم يفرق في هذه الاختصاصات بين ما كان منها مسندا الى الادارة العامة للوائح والرخص ومديرها العلم وما كان منها مسندا الى الوزير ، فجميع اختصاصات تطبيق وتنفيذ القوانين المذكورة نقلت — تنفيذًا لقانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية — الى المجلس المحلية — ، مما لا يقوم معه القول باستثناء اختصاصات الوزير على سند من القانون وانما يعتمد هذا القول تخديعيا للنص بغير مخصص وتحديد له دون سند مقبول .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على ان « تكون المحافظ بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجلس المحلية والجهزة هذه المجلس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في المسائل الادارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة ، ويجوز ان يفوض ممثلى الوزارات في مجلس المحافظة والسكرتيرين العامين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى في بعض هذه الاختصاصات » فالمحافظون — طبقا لهذا النص — يفتصون بقوة القانون بلختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات في الشؤون الادارية والمالية بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجلس المحلية . . . ويدهى ان الرقابة على المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية هي امر حىبى في الغام الاول ، دى اختصاص ادارى تسفر كل اعماله وتعامله عن اصدار قرارات ادارية تتعلق بائرخيص ، وانما ما يتصل بذلك من نواح فنية فهى اعمال تابعة وسابقة ولها الاجهزة المختصة بها في المحافظة ، كما ان هذه الرقابة على المحال المذكورة جزء من كيان كل مدينة بحيث يجب ان يتمتع كل منها بسلطانه تالبا في شأنها طبقا لنصوص قانون الادارة المحلية ، والقول بغير ذاك مؤداء المساس بكيان نظام الادارة المحلية ذاته .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، فهذا القانون اذا كان لاحقا في صدوره للقانون

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بها يحتل معه أعمال قلعة إن اللاحق يفسخ السابق فإن قوانين الترخيص الخاصة بالمحال والملاهي سالفة الذكر ( ٥٣ ) لسنة ١٩٥٤ و ٢٧١ و ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ ، سابقة جميعها على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ومن شأن القانون الأخير أن يفسخ ما ورد في نصوصها من أحكام تخالفه .

ولا حجة في الاستناد إلى نص المادة ٦ من قانون نظام الإدارة المحلية توصلا إلى القول بأن اختصاصات الوزير باتية له كما كانت ولم تنتقل إلى المجالس والا لما جاز نه أن يفوض فيها المحفظين طبقا لهذا النص — لا حجة في ذلك ، إذ اللانحة التنفيذية لهذا القانون لم تنقل جميع الاختصاصات المنوطة بجميع الوزارات إلى المجالس المحلية كمادة مطلقة ، وإنما واجهت كل حالة على حدة ، وعلى سبيل المثال فإن هذه اللانحة لم تنقل الاختصاصات المتعلقة بشئون التربية والتعليم كاملة إلى المجالس المحلية وإنما نصت على مسائل معينة منها وادخلتها في اختصاص المجالس المحلية على التفصيل المبين في المواد ٣٥ — ٣٨ من اللانحة وكذلك الحكم في الشؤون الصحية ( المادتان ٤٠ و ٤١ ) والشؤون الزراعية ( المادة ٤٦ ) إلى غير ذلك مما نصت عليه اللانحة التنفيذية ومن ثم فإن أعمال نص المادة ٦ فقرة ٢ يجد مجالا واسعا في جميع ما لم نصص اللانحة التنفيذية على نقله إلى المجالس المحلية .

تذكر تلك لمن الاستناد إلى نص المادة ٩٢ والمادة ٩٣ من قانون نظام الإدارة المحلية غير مجد في هذا الشأن ، فالمادة ٩٢ نصت على أن « تتولى كل وزارة والنسبة إلى شئون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة » ، كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق ، كما أن لكل وزارة بناء على اتفاق سابق مع المجالس أن تساهم في الأعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجالس » ونص المادة ٩٣ على أن « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ المجالس للقوانين



واللوائح المنظمة لهذه الشؤون ، وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجلس ولجنة الإعلانية للإدارة المحلية وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجلس ... » .

فهذان النصفان يتعلقان باختصاص الوزارة بإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، وهذا الاختصاص ليس من شأنه أن تشترك الوزارة مع المجالس المحلية في تطبيق وتنفيذ القوانين وإنما لها أن تصدر إلى هذه المجالس ما تراه من قرارات وتعليمات عامة لتضمن أن تسير المجالس على السبيل الذي يحقق السياسة العامة للدولة ، كما أن هذا الاختصاص مقيد بما نص عليه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ من إعطاء المحافظين بالنسبة إلى المرافق التي نقلت إلى المجالس المحلية اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة معاً في المسائل الإدارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة ، كما أن هذين النصين يتعلقان أيضاً بسلطة الوزارة في متابعة أعمال المجالس المحلية والتفتيش عليها ، وليس من شأن ذلك أن تحل الوزارة محل هذه المجالس في اختصاصاتها أو أن تصدر الوزارة هي المطبق والمنفذ للقانون وإنما يقتصر دورها على ما تقرر عليه المشرع من اختصاصات المتابعة والتوجيه والإرشاد ثم التفتيش مع بقاء المجلس المحلي مختصاً بجميع ما يوكله إليه القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الاختصاصات المتعلقة بتطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمجال المحلية والملاهي والمحلات الصناعية والتجارية والمتعلقة للراحة والمخضر بالصحة والخطرة قد انتقلت إلى المجالس المحلية .

(توى ٦٠ في ١٩٧١/١/٢٣)

## قاعدة رقم ( ١٢٩ )

### المبدأ :

تحويل المحافظ بمقتضى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تحديد تعريفية سيارات الاجرة بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته - تحويل وزير السياحة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية سلطة تحديد اسعار الخدمات السياحية - الاختصاص بتحديد تعريفية سيارات نقل السائحين شركة بين المحافظ والمجلس المحلى ووزير السياحة لانها باعتبارها من سيارات الاجرة يختص المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى بتحديد تعريفيتها وباعتبارها خدمة سياحية يوضع حد اقصى او ادنى لتعريفه الركوب - اعمل هذه الاحكام مجتعة يقتضى أن يوافق وزير السياحة على التعريفه التى تحددها الجهات التى عينها قانون المرور .

### ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تنص على انه ( وتحدد تعريفه لاجور السيارات الاجرة ونقل الموتى بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته ) .

وتخول المادة ١٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وزير السياحة سلطة تحديد اسعار الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية ، وتعتبر المادة الاولى من قانون تنظيم الشركات السياحية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ - شركات سياحية كل شركات تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين ، وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على انه ( لوزير السياحة أن يضع حدا أقصى أو أدنى لاسعار بعض الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية ) .

ولقد أصدر وزير الداخلية قراره رقم ١٠٧١ لسنة ٧٤ فى شأن الترخيص لشركات السياحة باستخدام سيارات نقل السياح وقضى باضافة

فقرة جديدة لنص المادة ١٦٣ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ٧٣ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ٧٤ أجاز بمقتضاها الترخيص لشركات السلاحبة بتشسير سيارات أجرة تعمل في النشاطالسياحى في محافظة واحدة أو أكثر على أن تصدر تعريفية هذه السيارات بعد موافقة وزير السباحة .

وبين مما تقدم أن المشرع خول المحافظ بمقتضى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تحديد تعريفية سيارات الأجرة بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات في دائرته وفي ذات الوقت خول وزير السباحةبالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسباحية والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم اشركات السباحيةسلطة تحديد أسعارالخدمات السباحية -وأجاز له الاكتفاء بوضع حد أدنى أو أقصى لأسعار بعض تلك الخدمات وأعتبر في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ شركة سباحية كل شركة تقوم بتشغيل وسائل لنقل السائحين وبناء على ذلك يكون الاختصاص بتحديد تعريفية سيارات نقل السائحين شركة بين المحافظة والمجلس المحلى ووزير السباحة لانها باعتبارها من سيارات الأجرة يختص المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى بتحديد تعريفتها باعتبارها خدمة سباحية يختص وزير السباحة بوضع حد أقصى أو أدنى لتعريفية الركوب ومن ثم فإن أعمال هذه الاحكام مجتمعة يقتضى أن يوافق وزير السباحة على التعريفية التى تجدها الجهات التى عينها قانون المرور لذلك يكون قرار وزير الداخلية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٤ الذى استلزم موافقة وزير السباحة على تعريفية سيارات نقل السباح قد صالاف صحيح حكم القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحديد تعريفية سيارات نقل السائحين يتم بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل تلك السيارات في دائرته ووزير السباحة .

( فتوى ٥٠٠/٢٥/١٩٨٠ )

## قاعدة رقم ( ١٤٠ )

### المبدأ :

المجالس المحلية — أعيان الأوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الأوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — وعاء استحقاق الـ ١٠ ٪ التي يخلوها هذا القانون لهذه المجالس نظير قيامها بإدارة وصيانة هذه الأعيان — هو حاصل أعمال الإدارة المتعلقة بهذه الأعيان دون حاصل أعمال التصرف فيها — يخرج من هذا الوعاء مال البذل والعهد والإمانات المتعلقة بأى وجه من أوجه التصرف في أعيان الأوقاف الخيرية .

### ملخص الفتوى :

أن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمجالس المحلية — تنص على أن « تسلم إلى المجالس المحلية المباني الاستغلالية والأراضي الفضاء والأراضي الزراعية التي تقع داخل نطاق المدن والتابعة للأوقاف الخيرية المشبوبة بنظر وزارة الأوقاف والتي تقع في دائرة اختصاص كل منها وتولى المجالس المحلية بالتنسيق مع وزارة الأوقاف إدارة هذه الأعيان واستغلالها والتصرف فيها واستثمار أموال البذل الخاصة بها ... » ، وتنبص المادة ١١ من القانون المذكور على أن « تقتضى المجالس المحلية ١٠ ٪ من أجمالي إيرادات الأعيان المشار إليها في المادة الثامنة من هذا القانون وذلك نظير إدارتها وصيانتها » .

ويعتقضى هذين النصين أن المجالس المحلية تستحق طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — نظير إدارة وصيانة أعيان الأوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الأوقاف بالتطبيق للمادة الثامنة من القانون المذكور — نسبة ١٠ ٪ من أجمالي إيرادات هذه الأعيان ، ويقتصر حساب هذه النسبة على الأموال التي تقدرها الأعيان بمالية الذكر كبيع أو قلة لها ، باعتبارها دخلا دوريا متجددا ، بمعنى أن يقتصر حساب النسبة المشار إليها على حاصل أعمال الإدارة المتعلقة بتلك الأعيان ، دون حاصل أعمال

التصرف فيها . ذلك ان الإيراد هو كل دخل ثورى متجدد وهو بذلك يقتصر  
عن رأس المال الذى يدره ، والذى يكون له — ولو نسبيا — صفة الثبات  
والاستقرار ، كما يكون له أيضا صفة انتاج هذا الإيراد ، ولذلك فان ناتج  
أعمال التصرف فى أعيان الوقف ذاتها — باعتبارها رأس مال — لا يدخل فى  
حساب النسبة التى تتقاضاها المجالس المحضية من أرباح إيرادات تلك  
الأعيان تطبيقا لنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار  
إليه .

ولما كانت أموال البذل تحل — بصفة مؤقتة — محل الأعيان الموقوفة  
التي تنبأ الى أن يشتري بها أعيان أخرى تحل محل الأعيان المبيعة ، ومن  
ثم يكون لمال البذل ذات طبيعة العين الموقوفة التى يحل محلها ، فيعتبر موقوفا  
بحيث لا يجوز التصرف فيه بغير التصرفات التى تسمح بها طبيعة المال الموقوف  
ويظل وقفا مرسودا لخدمة الأغراض الموقوفة عليها المال نفسه ، الى أن  
تشتري به عين أخرى تحل محل العين المبيعة . وعلى ذلك فان مال البذل  
يعتبر رأس مال ، ويحل بهذه النصفة محل العين الموقوفة المبيعة ، وبالتالي  
فانه لا يعتبر إيرادا ، ولا يدخل بذلك فى محلول الإيرادات — فى حكم تطبيقي  
نص المادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — ومن ثم لا يدخل فى حساب  
نسبة المـ ١٠ ٪ المشار إليها .

هذا كما وانه لا يعتبر من قبيل الإيرادات سالفة الذكر ، المعهود  
والإمانات المنعقدة بأى وجه من أوجه التصرف فى أعيان الأوقاف الخيرية المشار  
إليها ، تصرفا يمس رأس المال ذاته ، اذ تلأخذ فى هذه الحالة حكم رأس المال  
ولا تعتبر إيرادا .

ولا يسوغ القول بأن المقصود بالإنجالي الإيرادات هم الجانب الدائن  
لميزانية الأموال التى تقوم عليها الإنجاليين المحلية . نأية عن وزارة الأوقاف  
طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — ذلك أنه يتعين  
التفرقة بين فكرة الجانب الدائن فى الذمة المالية لو فى ميزانية أعمال جهة  
من الجهات ، وبين فكرة الإيراد ، فإذا كانت هاتان الفكرتان متداخلتين ،  
الأنهما غير متطابقتين ، ففكرة الجانب الدائن للذمة هى أكثر اتساعا من فكرة

الإيراد ، بحيث تشمل الفكرة الأولى والثانية الجانب الدائن لذمة شخص ما يشمل ما حققه هذا الشخص من إيراد كما يشمل الحقوق التي له قبل الآخرين ، ورصيد في البنوك . والأموال التي تكون قد آلت اليه بمقتضاها رأس مال - بطريق الميراث أو بأي طريق قانوني آخر - وعلى ذلك فإن ما يدخل في الجانب الدائن لذمة هذا الشخص من رؤوس أموال لا يمكن أن يعتبر في نفس الوقت إيرادا . إذ أنها تدخل في الجانب الدائن لذمة هذا الشخص باعتبارها رؤوس أموال ، وليست باعتبارها إيرادا .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن وعاء استحقاق نسبة الـ ١٠ ٪ التي يخولها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ للمجالس المحلية نظير قيامها بإدارة وصيانة الأعيان التابعة للأوقاف الخيرية المسلمة إليها من وزارة الأوقاف بموجب القانون المذكور - يقتصر على الأموال التي تدرها الأعيان سائفة الذكر كريع أو غلة لها ، باعتبارها دخلا دوريا متجددا . بمعنى أن يقتصر حساب النسبة المشار إليها على حاصل أعمال الإدارة المتعلقة بتلك الأعيان ، دون حاصل أعمال التصرف فيها ، ومن ثم لا يدخل في حساب وعاء استحقاق هذه النسبة أموال البدل أو العهد أو الإمانات المتعلقة بالأعيان المذكورة .

( فتوى ٨٧٤ في ١٨/١٠/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤١ ) .

##### المبدأ :

المجالس المحلية - أعيان الأوقاف الخيرية المسلمة إليها من وزارة الأوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ - استحقاقها نسبة الـ ١٠ ٪ التي يقرها هذا القانون نظير قيامها بإدارة وصيانة هذه الأعيان - يكون من تاريخ تسلمها الفعلي لهذه الأعيان - أساس ذلك .

##### بمضمون الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على أن ينقل إلى المجالس المحلية موظفو وزارة الأوقاف الذين يعملون في إدارة

الاعيان التى سلفت اليها ، كما ينقل الى ميزانية المجالس المحلية الاعتمادات المالية المدرجة فى ميزانية وزارة الاوقاف للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ للصرف منها على هذه الاعيان . ويتضح من هذا النص أن الموظفين الذين يعملون فى ادارة الاعيان المسلمة من وزارة الاوقاف - مجالس المحلية ، اصبحوا تابعين لهذه المجالس بحكم القانون ، كما وان الاعتمادات المالية التى يتم الصرف منها على تلك الاعيان نقلت بحكم القانون ايضا الى ميزانية المجالس المحلية وصارت ضمن بنودها . ومن ثم تكون ادارة هذه الاعيان من اختصاص المجالس المحلية ، وهى التى تقوم بها عملا بواسطة الموظفين الذين يعملون فيها والذين تم نقلهم من وزارة الاوقاف الى المجالس المحلية بحكم القانون كما وان الصرف على هذه الاعيان انها يكون من الاعتمادات المالية التى نقلت الى ميزانية المجالس المحلية وبالتالي فان المجالس المحلية تستحق نسبة الـ ١٠ ٪ التى يخولها لها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ نظير قيامها بادارة وصيانة اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الاوقاف طبقا للقانون المذكور ، اعتبارا من تاريخ تسلم المجالس العملى للاعيان المذكورة .

( متوى ٨٧٤ فى ٨/١٠/١٩٦٤ )

### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

#### المبدأ :

اتفاق شركة الأسواق المصرية مع محافظة كفر الشيخ على نقل سوق من ملك الاوقاف الى موقع جديد بشرط قيام الشركة بنقل المنشآت الى هذا الموقع على نفقتها - اعتبار هذا الاتفاق بمثابة انتهاء لعقد ايجار السوق القديم من جهة وافتتاحا لعلاقة جديدة تتعلق بسوق حكومى تشرف عليه المحافظة - مقتضى ذلك انه يتعين قبل ابرام الاتفاق الجديد طرح استغلال هذا السوق فى مزاد علنى بواسطة مجلس المدينة ثم يمنح التزام الاستغلال للراسى عليه المزاد بقرار من المحافظ المختص - أساس ذلك وجوب أن يتوافر فى هذا الاتفاق الشروط المنصوص عليها فى قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية وأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بالإنز للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى منح التزام الاسواق الحكومية .

### ملخص الفتوى :

ان الشركة قد اتفقت مع محافظة كفر الشيخ على نقل السوق من ملك الاوقاف الى الموقع الجديد بشرط قيام الشركة بنقل المنشآت الى هذا الموقع على نفقتها ، مع التزامها بدفع ألفى جنيه سنويا لصندوق الخدمات بالمحافظة بالإضافة الى الشروط الأخرى المتعلقة بالسوق القديم . ولما كان هذا الاتفاق يعد بمثابة إنهاء لعقد ايجار السوق القديم من جهة ، وافتتاحا لعلاقة جديدة تتعلق بسوق حكومي ، تشرع عليه المحافظة ، ومن ثم فانه يلزم ان يتوافر في هذا الاتفاق لكي ينتج أثره انشروط المنصوص عليها في قانون الإدارة المطية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ والتي نصت على اختصاص مجلس المدينة بإنشاء وإدارة الأسواق الحكومية التي تقع في نطاق اختصاصه ، وكذلك في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بالاذن للمحافظين كل في دائرة اختصاصه في منح التزام الأسواق الحكومية ، والذي نصت مادته الاولى على أن « يؤذن للمحافظين - كل في دائرة اختصاصه - في منسح التزام استغلال الأسواق الحكومية الى الرأى عليه مزاد استغلالها » .

ومن حيث انه يتضح من هذه التصوص انه كان من المتعين . قبل ابرام الاتفاق الجديد ، طرح استغلال هذا السوق في مزاد علنى ، بواسطة مجلس المدينة ، ثم يمنح التزام الاستغلال للرأى عليه المزاد بقرار من المحافظ المختص واذا كان اثبات ان الاتفاق المشار اليه لم تراعى بالنسبة له هذه الاجراءات التي تستهدف تحقيق المصلحة العامة ، ومن ثم فانه يكون قد خالف القانون ، مما يترتب عليه تقرير بطلانه .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى بطلان عقد الإيجار المبرم بين محافظة كفر الشيخ وشركة الأسواق المصرية بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٦٩ وانه يتعين على الجهة الادارية المختصة ، استغلال السوق موضوع هذا العقد عن طريق طرحه في مزايمة علنية وفقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

( فتوى ٢٠٠ في ١٩٧٤/٤/٢٥ )



### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

#### المبدأ :

مفاد المادة ٨ من قانون الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ تخويل المجلس المحلي للمحافظة حق الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي والأجهزة الحكومية المالية - استبعاد الوحدات الاقتصادية العاملة بالمحافظة من نطاق الرقابة والإشراف من المجلس المحلي - عدم جواز توجيه المجلس المحلي للمحافظة الأسئلة والاستجوابات لرؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام - جواز حضور رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام جلسات المجلس المحلي التي تعرض فيها مسائل تتصل باختصاصهم - لا يجوز إلزامهم بحضور هذه الجلسات - أن المشرع قد عدد في المادة ( ٢٥ ) من قانون الحكم المحلي الرؤساء الملتزمين بحضور الجلسات وليس من بينهم رؤساء هذه الشركات .

#### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ينظم الحكم المحلي ينص في المادة ٨ على أنه « يتولى المجلس المحلي للمحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي والأجهزة الحكومية العاملة في نطاق المحافظة وله أن يطلب عن طريق المحافظة أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الإنتاجية والاقتصادية وغيرها في المحافظة » كما يتولى المجلس المحلي الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية وتبليغها وذلك على النحو المبين بالقانون واللوائح التنفيذية »

وينص في المادة ٢٠ على أنه « لكل عضو من أعضاء المجلس المحلي للمحافظة أن يوجه للمحافظة ولكل من رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات العامة في نطاق المحافظة أسئلة في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم » . وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس إجراءات وأوضاع تقديم الأسئلة والرد عليها .

وينص في المادة ٢١ على أنه « يجوز لأعضاء المجلس المحلى للمحافظة تقديم استجوابات للمحافظ ولكل من رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات العامة لمحاسبتهم ..... »  
وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس اجراءات واولضاع تقديم الاستجوابات ومناقشتها » .

وينص هذا القانون في المادة ٢٥ على انه « يحضر المحافظ جلسات المجلس المحلى كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس » .

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ على انه يحضر المحافظ اجتماعات المجلس المحلى للمحافظة كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس ..... » .

ومن حيث أنه يستفاد من نص المادة ٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع خول المجلس المحلى للمحافظة حق الرقابة والاشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والاجهزة الحكومية المحلية — أما انوحدات الاقتصادية العاملة بالمحافظة فلم يمنحه المشرع بالنسبة لها حق الرقابة والاشراف وإنما منحه الحق في طلب بيانات عن نشاطها ، ولقد حدد المشرع وسيلة طلب تلك البيانات بأن تكون عن طريق المحافظ وليس عن طريق رؤساء تلك الوحدات مباشرة وهذا المسلك من جانب المشرع يتفق واستبعاده تلك الوحدات من نطاق رقابة واشراف المجلس المحلى .

ومن حيث أن ممارسة حق الاشراف والرقابة إنما يتم عن طريق توجيه الأسئلة وتقديم الاستجوابات فإن المشرع قصر حق المجلس المحلى للمحافظة في توجيه الأسئلة وتقديم الاستجوابات على رؤساء الجهات التى له حق الاشراف عليها وهم المحافظ ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات العامة

ولم يعد نطاق هذا الحق إلى رؤساء الوحدات الاقتصادية لخروجها من نطاق اشراف ورقابة المجلس .

ومن حيث أن الدستور الدائم الصادر في ١٩٧١/١/١١ قد أسند في المادة ١٦٣ الى القانون بيان اختصاصات المجالس المحلية ودورها في الرقابة على أوجه النشاط المختلفة ، فانه يجب الاحتكام الى نصوص قانون الحكم المحلي لبيان حدود تلك الاختصاصات وهذه الرقابة وانوقف عندها ومن ثم فانه لا يسوغ القول بأن المجلس المحلي الحق في توجيه الاسئلة وتقديم الاستجابات الى رؤساء الوحدات الاقتصادية استنادا الى أن حقه في طلب البيانات عنها يتضمن حقه في السؤال والاستجواب . كما لا يسوغ القول بأن حضور هؤلاء الرؤساء جلسات المجلس ونفا لنص المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية يستوجب الاقرار للمجلس بهذا الحق ، ذلك لان في كلا القولين مجاوزة لمصريح نصوص القانون ، الذي لم يمنح المجلس حقا في سؤال واستجواب رؤساء تلك ائوحدات ولم يستوجب حضورهم جلساته كما هو واضح في نص المادة ٢٥ التي تذكرهم ضمن الرؤساء الملزمين بحضور جلسات المجلس .

واذا كانت المادتين ٢٠ ، ٢١ من قانون الحكم المحلي تدلحاننا الى اللائحة الداخلية للمجلس لبيان وتنظيم إجراءات وأوضاع تقديم الاسئلة والاستجابات فان تلك الاحالة لا تعنى على وجه الإطلاق ان توسع اللائحة الداخلية اختصاصات المجلس او ان تضيف اليها ، لذلك فانه لا يجوز الاستناد الى نصوص اللائحة الداخلية للقول بأن للمجلس حقا في توجيه اسئلة واستجابات لرؤساء الشركات طالما أن القانون لم يعطه هذا الحق صراحة اذ يجب ان تلتزم اللائحة بحدود الاحالة وهي لا تتمدى تنظيم إجراءات وأوضاع تقديم الاسئلة والاستجابات لمن ورد ذكرهم بنص القانون على سبيل الحصر .

ومن حيث انه لا يجوز الحجاج بأن الفاء المؤسسات العامة والمباد اختصاصات رؤسائها الى رؤساء مجالس ادارة الشركات طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ - المحلل بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦

يتنفيى نقل الالتزام بالرد على الأسئلة والاستجوابات والالتزام بالحضور الى رؤساء مجالس ادارة الشركات ذلك لأن قصد المشرع فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ لم ينصرف الا الى الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وما يتصل بهما من قوانين ولوائح . يضاف الى ذلك أنه لا يجوز استنباط اى من الالتزامين من بين تنافى النصوص وانما يجب أن ينص عليها صراحة الأمر الذى أغفله المشرع عند اصداره لقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعند تعديله له بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ . علاوة على ذلك فإن المؤسسات العامة كانت تختص بتخطيط ومتابعة الاهداف المقررة لشركات التابعة لها ولم يكن تدخلها فى العمل التنفيذى للشركات يخرج من المعاونة وتذليل الصعاب وقد كان لكل من المؤسسة والشركات التابعة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الاخرى ، ومن ثم لا يمكن القول بحلول الشركات ضمن مؤسسات هذا وضعها فى اى التزام لم يرد نص صريح ينقله الى الشركات ، فالمسائل والاستجواب وانحضور كانت حقوق للمجالس المحلية فى مواجهة المؤسسات للمراقبة والاشراف على اختصاصات هذه المؤسسات التى حاصلها التخطيط لاهداف الشركات ومراقبة تنفيذها وهذا اختصاص لم ينتقل اطلاقا الى الشركات حتى يمكن انقول بانتقال حق المجلس فى مواجهتها وانما نقل بمقتضى القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الى القطاعات .

ومن حيث أنه اذا كان قانون الحكم المحلى قد اُحال فى المادة ٨ الى اللائحة التنفيذية لبيان كيفية الاشراف على خطة التنمية المحلية واذا كان ذلك يسمح لللائحة التنفيذية أن تقرر حضور رؤساء الشركات جلسات المجلس التى تعرض فيها مسائل تتعلق باختصاصاتهم وهو ما نصت عليه المادة ٢٢ من اللائحة لما قد يؤدى اليه حضورهم من تيسر مباشرة المجلس لمهمته فى الاشراف على خطة التنمية المحلية ومتابعتها ، فإن هذا الحضور لايمح ان يكون الزاميا ذلك لأن المشرع غدد فى المادة ( ٢٥ ) من قانون الحكم المحلى الرؤساء المزمين بحضور الجلسات محصرهم فى المحافظ ورؤساء الصالح والوحدات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ومن ثم لا يجوز الزامهم

هؤلاء بالحضور ولو أراد المشرع إلزام رؤساء الشركات بالحضور لنصر عليهم صراحة وعددهم من الرؤساء المذكورين بالمادة ( ٢٥ ) .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز للمجلس المحلى للمحافظة أن يوجه أسئلة أو يقدم استجابات لرؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام وأنه يجوز لهؤلاء الرؤساء حضور جلسات المجلس التى تعرض فيها أمور تتعلق باختصاصاتهم .

( فتوى ٨٦٩ فى ١٢/٤/١٩٧٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

##### المبدأ :

**الجهة المختصة بإجراء التفتيش المالى والإدارى على شئون التعليم بالمجالس المحلية - هى المراقب المالى التابع لوزارة الخزانة طبقا لحكم المادة ٢٩ من قانون الإدارة المحلية دون وزارة التربية والتعليم التى تقتصر رقابتها واختصاصها على الشئون الفنية فقط .**

##### ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ اصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات واختصاصات أجهزة وزارة التربية والتعليم متضمنا النص على أن التفتيش المالى والإدارى يمارس اختصاصه بالتنسبة الى ديوان الوزارة وفروعه ، ثم رأى تعديل هذا القرار على نحو يمد اختصاص هذا التفتيش الى مديريات التعليم بالمحافظات وذلك على اثر ما لا حظته الوزارة من اضطراب الشئون المالية والإدارية فى هذه المديريات اضطرابا من شأنه التأثير على الخدمة التعليمية مما يتطلب العلاج بقيام الوزارة بالتفتيش ولكن إدارة الفتوى والتشريع بوزارة التربية والتعليم لم توافق على هذا التعديل استنادا الى ما يستفاد من نص المادتين

١٩٢٠ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن اختصاص الوزارة في إصدار القرارات والتعليمات والتفويض والتابعة فيما يتعلق بأعمال المجالس المحلية مقصور على الشؤون الفنية للمرافق المعنية به ومدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشؤون الفنية دون ما يتعلق بذلك من تصرفات إدارية ومالية .

وترى الوزارة أن في هذا الرأي تخصيصا لمعوم نص المادتين المشار إليهما دون دليل على التخصيص وأن لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار لوائح تنفيذية لقوانين التعليم تشمل الأحكام الفنية والمالية والإدارية وتقوم على هذه الأحكام جميعها السياسة العامة للوزارة ومن ثم يتعين أن يمتد تفويض الوزارة إلى تنفيذ المجلس لهذه اللوائح بكل ما تتضمنه من الأحكام المذكورة ، فضلا عن ذلك فإن ثمة ارتباطا وثيقا بين هذه الأحكام على نحو يؤدي إلى صعوبة الفصل بينهما .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستقر لها أن المسألة ٩٢ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شؤون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة » كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس المحلية ، ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بوظيفتها من هذا المرفق . . . » ، وتنص المادة ٩٣ على أن « تتولى كل وزارة التفويض على أعمال المجالس المحلية ، فيما يتناول شؤون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشؤون » وتضع تقاريرها عن هذا التفويض وتبلغ هذه التقارير للمجلس ولجنة الإقليمية للإدارة المحلية ، وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس » .

وإذا كان المعنى المتبادر من ظاهر نص المادة ٩٣ أن التفويض الذي تقوم به الوزارة على أعمال المجالس المحلية يقتضي عام ينظم التواحي الفنية والمالية والإدارية معا ، ألا أن الاستفادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وتعليم وزارة التربية والتعليم ومن أحكام

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية ان اختصاص هذه الوزارة في التفتيش على شئون التعليم الذى تتولاه المجالس المحلية مقصور على الناحية الفنية فحسب ، وبيان ذلك ان القرار الجمهورى المشار اليه ناط بوزيرة التربية والتعليم مهمة التخطيط ورسم السياسة العامة للدولة في شئون التعليم في غير المرحلة العالية فحدد في المادة الاولى مسؤوليات هذه الوزارة بانها بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في جميع ميادين التعليم العام والفنى في غير المرحلة العالية ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة بما يلائم حاجات انبلاذ والتطورات العلمية واستصدار التشريعات والقرارات الجمهورية اللازمة لذلك واصدارالقرارات واللوائح المنفذة لها وتقرير الوسائل التى تؤدى الى نشر التعليم ومراعاة التوزيع الجغرافى للخدمات التعليمية وتقرير المناهج والكتب والوسائل التى تؤدى الى تحقيق الغرض من التربية والتعليم وتحقيق التوازن بين المواد الدراسية المختلفة ، الى آخره . أما قانون الإدارة المحلية فقد اناط بالمجالس المحلية القيام بشئون أغلب أنواع التعليم غير العالى فهى التى تنشئ وتجهز وتدير المدارس الثانوية العامة والفنية ومدارس المعلمين والمعلمات والمدارس الاعدادية العامة والفنية والابتدائية . ولما كان الاصل في قيام الجهة الإدارية بالتفتيش لتحقيق اهداف النشاط الذى يباشره هو ان يقتصر على الشئون المتعلقة بهذا النشاط وهذه ، لذلك يتعين ان يقتصر تفهيش وزارة التربية والتعليم على النواحي الفنية دون ان يهد الى النواحي الادارية والمالية .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لوزارة التربية والتعليم مباشرة التفتيش الادارى والمالى على شئون التعليم في المحافظات ، ويؤيد ذلك ما قضى به القرار الجمهورى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر من ممارسة الوزارة مسؤولياتها عن طريق التفتيش الذى يقوم به موظفو الاجهزة المختصة مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية ( المادة الاولى بند ١٣ ) ، اذ يستفاد من ذلك ان تفهيش الوزارة على شئون التعليم لا يمتد الى ما تختص به المجالس المحلية في هذا الشأن وهو التفتيش المالى والادارى .

وغنى عن البيان ان الرقابة المالية المعاصرة للتنفيذ مكمولة لدى

المجالس المحلية سواء بالنسبة الى شئون التعليم او الى غيره من الشئون وذلك بالتطبيق للمادة ٣٩ من قانون الادارة المحلية التى تقضى بتعيين مراقب مالى تابع لوزارة الخزانة يختص بمراجعة حسابات المجلس ايرادا ومروفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويعاونه فى ذلك مدير ورؤساء الحسابات ، وهذا بالاضافة الى الرقابة المالية اللاحقة التى يتولاها ديوان المحاسبات لما للتفتيش الادارى فتقوم به اجهزة مخلفة فى الهيئات المحلية .

لهذا انتهى راي الجمعية الى عدم جواز قيام وزارة التربية والتعليم بالتفتيش المالى والادارى على شئون التعليم فى المجالس المحلية ما لم يكن بناء على طلب هذه المجالس فى حدود القوانين واللوائح .

١ فتوى ١١١٩ فى ١٦/١٠/١٩٦٢ ء

تعليق :

فى بعض جوانب نظام الادارة المحلية فى مصر

اولا : نبذة تاريخية :

● لم يستحدث النظام اللامركزى الاقلنى فى مصر الا سنة ١٩٠٩ بصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ أما قبل ذلك ومنذ سنة ١٨٨٣ عندما صدر قانون مجالس المديرية فقد كان لهذه المجالس مجرد اختصاصات محدودة واستشارية . وذلك باستثناء مجلس بلدى مدينة الاسكندرية فى ٥ يناير ١٨٩٠ .

● وفى ظل دستور عام ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ الخاص بنظام مجالس المديرية ولكن ظل اختصاص هذه المجالس ضيقا مئة - بالساح للسلطة التشريعية او السلطة التنفيذية بالتدخل لمنع تجاوز هذه المجالس لاختصاصاتها او اضرارها بالصلحة العامة وابطال ما يقع من ذلك . وحتى فى اطار الاختصاصات القليلة التى عهد بها الى هذه المجالس مثل التعليم الاولى راحت التشريعات تنقل الاختصاصات الى الحكومة المركزية . وكذلك تنقل الاعتمادات التى كانت مخصصة فى ميزانيات تلك المجالس الى ميزانيات وزارات الحكومة المركزية .



● وعلى مدى الغاء معاهدة مونترو عام ١٩٢٧ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام المجالس البلدية والقرىية انهى القانون تمدد الانتظمة البلدية التى كانت قائمة فى البلاد نتيجة الامتيازات الاجنبية ، واستبعد العنصر الاجنبى من عضوية تلك المجالس .

● وتحت عنوان « الادارة المحلية » نص دستور سنة ١٩٥٦ على الاحكام المنظمة « للادارة المحلية » فى مصر ( من المواد ١٥٧ الى ١٦٦ ) فأشار الى أن الجمهورية تنقسم الى وحدات ادارية محلية كل منها ذات شخصية اعتبارية وتكمل الدولة لها ما تحتاج اليه من معونة فنية وادارية ومالية فى النطاق الذى يعينه القانون وموارد ذات سند من الدستور .

وفى عام ١٩٥٧ تالفت لجنة برئاسة الجمهورية لاعادة النظر فى تنظيم الادارة المحلية فى مصر ، وأعدت اللجنة مشروعا وبعد ان وافقت عليه السلطة التشريعية صار القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية وقد جعل هذا القانون مجالس المدن ممثلة من حيث التنظيم والتشكيل والاختصاصات والموارد المالية ، الا انه رأى أيضا المدن التى تتميز بكثرة عدد سكانها أو أهميتها العمرانية أو مواردها المالية ، فخصها بنظام خاص . وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بالنص على الا يزيد عدد الاعضاء المختارين على خمسة بينما كان النص الاصلى يجعل عدد الاعضاء المختارين اثنين على الاقل وثلاثة على الاكثر .

● وعندما اعلن الميثاق الوطنى بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٦٢ أشار الى استعدادات المجالس المحلية الشعبية ، واشترط أن تكون منتخبة حتى تكون لقدرة على الاحساس بمشاكل الجماهير ولقدرة على حلها ، واتسافا مع ما تقدم أن تطو سلطة هذه المجالس الشعبية سلطة لجهزة الدولة التنفيذية وذلك بنقل سلطات هذه الاخيرة فى هذا الخصوص الى المجالس الشعبية الا أن هذه المجالس الشعبية لم تخرج الى حيز الوجود آنذاك .

كما نص الميثاق على أن « الحكم المحلى يجب أن ينقل بالاستقرار وبالاحاح مبلطة الدولة تدريجيا الى ايدي السلطات الشعبية فتقدر على الاحساس  
( م - ٢١ - ج ٢ )

بمشكل الشعب وأتدر على جسمها « جاء ذلك في الميثاق تحت عنوان « عن الديمقراطية السليمة » وتبدو أهمية هذا النص في أنه عبر تعبيراً صادقاً عن تحول النظام من الرأسمالية صوب الاشتراكية ؛ ذلك أنه وفقاً للنظم الرأسمالية يتولى الأفراد أساساً اشباع حاجات انجهمور عن طريق المشروعات الخاصة لها في النظام الاشتراكي فإن مهمة الحكومة مركزية أو محلية تنجه الى الطول محل الأفراد في اشباع حاجات الجمهور ، ومن ثم تقوم بالمروعات التي يتولاها الأفراد في النظام الرأسمالي . ولما كانت هذه المرافق الاشتراكية مرافق تقوم بها الدولة لذلك اتسع دور الرقابة الشعبية عليها وذلك ممثلاً في المجالس الشعبية المحلية .

● وتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة منضمناً تحت عنوان « الإدارة المحلية » المادة ١٥٠. وقد نصت على أن « تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات إدارية ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقاً للقانون » والمادة ١٥١ « التي نصت على أن « تختص الهيئات المنحلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التي تنظها وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها أن تنشئ وتدير المرافق والمروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية » وذلك على الوجه المبين بالقانون » .

وواضح من هذا أن الدستور قد اعترف بالإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية للدولة وناط بالقانون تنظيم أحكام تلك الإدارة .

ولهذا فقد تكلف السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٦٨ وزير الإدارة المحلية بإعادة النظر في نظام الإدارة المحلية بما يحقق تطوره في ضوء مبادئ الديمقراطية السليمة وبعد الدراسة قدمت وزارة الإدارة المحلية إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في الدورة العادية الثانية في مارس ١٩٦٩ تقريراً في الموضوع تردد صداه في تقارير اللجنة المركزية إذ جاء بها تحت عنوان « الأصول التي تحكم تطوير نظام الإدارة المحلية » ما يأتي : « يتضمن تطوير المجالس المحلية تشكيل مجلسين جديدين على مستوى المحافظة بدلاً من تشكيلها المخطط الحالي أولهما مجلس شسمى محلي منتخب انتخاباً مباشراً لكل محافظة ، وثانيها مجلس تنفيذي محلي

لكل محافظة يؤلف من الاعضاء التنفيذيين فقط . أى: بحرى المديرية التابعين للوزارات والمصالح التى تدخل فى اختصاص المجالس الشعبية وكذلك من يرى ضمهم من ممثلى الهيئات والمؤسسات العامة فى المحافظة مع ضم رؤساء مجالس المدن والأحياء » .

● ويتأريخ « ١١ سبتمبر ١٩٧١ صدر دستور جمهورية مصر العربية متضمنا تحت عنوان « الإدارة المحلية » المواد من ١٦١ الى ١٦٣ . وقد نصت المادة ١٦١ على أن « تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز انشاء وحدات ادارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك » ونصت المادة ١٦٢ على أن « تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر . ويكفل القاتون نقل السلطة اليها تدريجيا . ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الاعضاء » ونصت المادة ١٦٣ على أن « يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، وتمهيدا من قبل الدولة على نقل السلطة الى وحداتها واذ تدريجيا بمجلس الشعب والحكومة ومورها فى اعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة » .

وبين من ذلك أن دستور مصر الحالى قد ضمن اعترافا بالإدارة المحلية ، وتمهيدا من قبل الدولة على نقل السلطة الى وحداتها وذلك تدريجيا للحكومة التنفيذية المركزية الى أن يصدر ينقله اليها قانون .

وعن طريق القانون . وعلى ذلك فإن لم ينص القانون على أسناده الى الإدارة المحلية ووحداتها ومجالسها من سلطات تشريعية أو تنفيذية يبقى

● وصدر القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى بتمديد بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وقد نصت المادة الخامسة منه على أن ينشأ بكل محافظة مجلسان يسمى أولهما المجلس الشعبى ويسمى الثانى المجلس التنفيذى . وقد أوضح القانون فى الفصل الرابع منه أحكام العلاقة بين المجلس الشعبى والمجلس التنفيذى ، كما أوضح فى الفصل الخامس العلاقة بين المجالس الشعبية بالمحافظات ومجلس الشعب .

وقد ألغى هذا القانون والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى جاء تعديلا لبعض أحكامه - الذى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى .

● أما القانون المحلى المعمول به فى شأن الإدارة المحلية فهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى .. وقد عدل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٩/٦/٢١ وقد نص فى المادة الثالثة من مواد إصداره على إلغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . وما لو أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه أن عدلت أحكامه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الصادر فى يونيو ١٩٨١ والمعمول به من ٢٥ يونيو من ذلك العام الى أن عدل تعديلا جزئيا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

#### ثانيا : أجهزة وهيئات الإدارة المحلية :

ويمتثل أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ فإن وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والاهياء والقرى . ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية . ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها وتغيير اسمائها والغائها على النحو التالى :  
( ا ) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية ، ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة .

( ب ) المراكز والمدن والاهياء : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

( ج ) القرى : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى للمحافظة . ( المادة ١ )

ويكون لكل من الوحدات المحلية المذكورة مجلس تنفيذى محلى ( المواد ٣٢ و ٤٥ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٣ ) كما يكون لكل من هذه الوحدات أيضا مجلس شعبى محلى يشكل من أعضاء منتخبين انتخابيا مباشرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ . ويمثل المجلس الشعبى المحلى رئيسه أمام القضاء وفى مواجهة الغير ( المادة ٣ ) ..

وتتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها . كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين ولوائح الممول بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق التى تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلى . كما تبين اللائحة ما تيسره كل من المحافظات ويأتى الوحدات من هذه الاختصاصات ، وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التى لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى .  
( المادة ٢ ) .

ويعتبر المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وله السلطة الكاملة على كل مرافق الخدمات والإنتاج فى نطاق المحافظة . ويتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح . ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية . كما ألة السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارات الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة .

ويتولى المحافظ الإشراف على المرافق القسوية بدائرة المحافظة ، وكذلك جميع غروع الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة فى شأن الانتاج وحسن الاداء ، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها .

كما يكون المحافظ مسئولاً :

( ١ ) عن كفاءة الأمن الغذائى ورفع كفاءة الانتاج الزراعى والصناعى والنهوض به وله أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك فى حدود القوانين واللوائح .

( ب ) عن الأمن والأخلاق والتيم العمالة بالمحافظة يعاونونه فى ذلك مدير الأمن فى اطار السياسة التى يضعها وزير انداخلية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالحفاظ على أمن المحافظة لاعتمادها .

ويلتزم مدير الأمن باخطاره فوراً بالحوادث ذات الأهمية الخاصة لاتخاذ التدابير اللازمة فى هذا الشأن بالاتفاق بينهما .

والمحافظ ايضا أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية اهلاك الدولة العمالة والخاصة ؛ وازالة ملقح عليها من تعديات بالطريق الادارى .

وعلى الرغم من اتساع صلاحيات المحافظ . فى دائرة المحافظة ؛ فان هذه الصلاحيات كلها تنفيذية يباشرها فى اطار القانون واللوائح ؛ بمعنى ان ما من سلطة على مستوى الادارة المحلية — او ما يسمى خطأ بالحكم المحلى — تلك صلاحيات تشريعية ؛ فهذه الصلاحيات تظل لمجلس الشعب يمارسها على مسؤوليته وفى اطار الدستور والقانون . والتول بغير ذلك يتعارض مع الاملاءات الدستورية والمبادئ السياسية انعمالة فى شأن الدولة الموحدة . وذلك لان اختصاص هذه الوحدات المحلية انما اجتزى من السلطة التنفيذية التى كانت تقوم بالمهام البندية والقروية من خلال وزارة من وزارات الحكومة المركزية . فلما أخذ بنظام اللامركزية او الادارة المحلية صارت هذه المهام التنفيذية تؤدي على نحو لا مركزى . هذا كل ما حدث من تغير فى نظام الدولة ازاء اخذها باللامركزية ، وعلى ذلك فان ما للوحدات المحلية من اختصاصات انما اجتزئت من السلطة التنفيذية وحدها ؛ وليس من الدولة او سلطتها التشريعية . ويؤكد ذلك ان الدستور الحالى عرض احكام الادارة المحلية فى الفرع الثالث من الفصل الثالث المكون « السلطة التنفيذية » .

ولا يثور خلاف او جدل فى هذا المقام الا بشأن فرض الرسوم ذات الطابع المحلى ؛ فقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معلقة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على إن « يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العمالة للدولة . . . ويختص فى اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة ومراجعة القوانين واللوائح بها باتى :

٧.٠٠٠.٠٠٠ - فرض الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لأحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء . . . » ونصت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكنتة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية » ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة فى القانون المرافق . ولا يجوز زيادة الرسوم المشار إليها بما يتجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها فى القرار المشار إليه » .

وواضح من هذه الأحكام الى أنه ولئن كان ان رسم يفرض طبقا لأحكام الدستور بقانون أو فى الحالات التى ينص عليها القانون ، فلن فى حالة الرسوم المحلية احيط فرضها من القيود بما يجعل انفراد الوحدة المحلية بفرضها أو زيادتها فيما يتعدى اطار ما ورد بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكنتة له سالف الإشارة إليها أمرا متعذرا فى الوقت الحاضر .

ويتولى المحافظون كل فى حدود محافظته السلطة كاملة ( وهى هنا كما قلناه سلطة تنفيذية ) على كل مرافق الخدمات والإنتاج على أرض المحافظة بما يكفل اتخاذ كافة القرارات على مستوى التنظيم دون الرجوع الى السلطة المركزية فى القاهرة . وفى ذلك يكون المحافظ مسئولا أمام مجلس الوزراء مباشرة لاختصاصاته ويعرض عليه تقريراً دورياً عم نتائج الأعمال فى مختلف الأنشطة التى ترأولها المحافظة وأية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع الوزارات المعنية .

ويكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق التى نقلت الى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازناتها ، وذلك بما لا يتعارض مع التفويضات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة ( المادة ٢٩ ) .

● وللإدارة المحلية وزير مختص بشئون الحكم المحلى . كما ان ثمة مجلسا اعلى للحكم المحلى . وقد حل هذا المجلس محل ما كان يسمى « مجلس المحافظين » قبل تعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ويتبع الوزير المختص بالحكم المحلى « امانة عامة للحكم المحلى » تتولى الشئون المشتركة للوحدات المحلية ، وكذلك دراسة وبحث الموضوعات الواردة من تلك الوحدات . كما تقوم بمعاونة الوزير المختص بالحكم المحلى فى اعداد الدراسات والابحاث المتعلقة بالموضوعات التى يعرضها على مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للحكم المحلى وابلاغ القرارات الى الوحدات المحلية ومتابعة تنفيذها .

وتتولى « امانة العامة للحكم المحلى » ايضا تقديم المشورة لوحدات الحكم المحلى . وتعمل على توحيد الراى القانونى الصادر فى المسائل المتعلقة بشئون الحكم المحلى وتعميم التجارب الرائدة فى بعض المحافظات . هذا فضلا عن ان الامانة المذكورة تنظم الاشراك فى المؤتمرات الدولية والمحلية المتعلقة بالحكم المحلى وتسنن انتدريب للممارسين بالاجهزة المحلية . ( المادة ٦ ) .

● اما المجلس الاعلى للحكم المحلى فيشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من ينيبه وعضوية : - انوزير المختص بالحكم المحلى - المحافظين - رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات . ورئيس المجلس دعوه من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء او غيرهم . ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصيغة دورية ( فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية ) ويتولى النظر فى كل ما يتعلق بنظام الحكم المحلى من حيث دعمة وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلى . ( المادة ٥ ) .

وكذلك فان فى اطار اجهزة نظام الادارة المحلية فى مصر يجدر ان نشير الى اللجان العليا للتخطيط الاقضى ، وهيئات التخطيط الاقضى .



وهذان الجهازان مرتبطان بالأقاليم الاقتصادية فقد نصت المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « تنشأ بكل من الأقاليم الاقتصادية هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزير التخطيط ويصدر بتنظيمها وتحديد انملافة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظى الإقليم . وتختص هيئة التخطيط الإقليمي :

١ — بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد امكانيات وموارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطهيرها واستخداماتها المثلئ ، واقتراح المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم .

٢ — القيام باعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث واعمال التخطيط على مستوى الإقليم . ( المادة ٩ ) .

كما ينشأ بكل إقليم اقتصادى لجنة عليا للتخطيط الإقليمي تشكل برئاسة محافظ عاصمة الإقليم وعضوية كل من : — محافظى المحافظات المكونة للأقاليم — رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للإقليم — رئيس هيئة التخطيط الإقليمي ( امينا لها للجنة ) — ممثلى الوزارات المختصة ويصدر باختيار كل منهم قرار من الوزير المختص . وتختص هذه اللجنة :

١ — بالتنسيق بين خطط المحافظات وقرارات الأونيفت التى تقترضها هيئة التخطيط الإقليمي والتى تتخذ أساسا فى وضع بدائل لخطة الإقليم وذلك على ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا .

٢ — النظر فى التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة ودراسة التعديلات التى تقتربها هيئة التخطيط الإقليمي فى الخطة ونمقا للظروف التى تواجه تنفيذها ، ويعرض ما تصدره اللجنة من التوصيات على المجلس الاعلى للحكم المحلى .



## اذاعة وتليفزيون

---

الفصل الأول — عاملون

الفصل الثاني — رسوم

## إذاعة وتليفزيون

### الفصل الأول - عاملون

#### قاعدة رقم ( ١٤٥ )

##### المبدأ :

مفاد نص المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ١١/٩/١٩٧١ استبعاد القرارات كأداة لتحديد مرتبات العاملين مع أسناد هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية - أثر ذلك إذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين بأحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك إلى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لحكم المادة الأولى منه .

##### ملخص الفتوى :

إن المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن ( يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تقرر على خزينة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها ) .

وإن المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالإحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ - . . . . .

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات . . ) .

وينص القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون في المادة الأولى على أن ( تنشأ هيئة عامة باسم « اتحاد الإذاعة والتليفزيون » تتولى شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية بجمهورية مصر العربية وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . . ) كما تنص في المادة

الرابعة على أن ( يحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوزير المختص نشئون الإذاعة والتليفزيون ويكون للاتحاد مجلس الأمناء . . . ) وينص في المادة السادسة على أن ( يختص مجلس الأمناء بوضع السياسة العامة لعمل الاتحاد واعتماد الخطوط الرئيسية المتعلقة بتنفيذها . . . رله على وجه الخصوص ما يلقى :

١ - . . . . .

٢ - إصدار لائحة لشئون العاملين ومعاملتهم المالية بما يتفق وطبيعة العمل الاعلامى وما يحقق لهم الرعاية ويكفل الارتقاء بمستوى الأداء وذلك دون التقيد بالنظم الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة . . . ) وينص القانون في المادة ١٦ على أن ( يخضع الاتحاد في أنظمتة وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح والقرارات التى يصدرها مجلس الأمناء دون التقيد بالقوانين واللوائح والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ) .

وفى ما تقدم أن الدستور استبعد القرارات كدالة لتحديد مرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين التى تصدرها السلطة التشريعية ولم يجز الاستثناء من الأحكام التى تضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حدة ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحسيدا لمرتبات العاملين بأحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لنص المادة الاولى منه ، وبالإضافة الى ذلك فإن المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص وحق المواطن في شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالقواعد والأسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة للعاملين بالجهات التى يخولها المشرع سلطة إصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس الأمناء أن يضع لائحة لشئون العاملين وتحديد معاملتهم المالية بيد أنه مقتد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحوزتها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والأسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

كذلك انتهت الجمعية العمومية لتعسى الفتوى والتشريع الى ان سلطة مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى وضع لائحة لشئون العاملين به وتحديد معاملتهم المالية تنقيد بجدول المرتبات المئخ بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ وبالمبادئ والاسس العامة فى التوظيف الواردة بهذا القانون .

( فتوى ٧٠٦ فى ٢١/٦/١٩٨٠ ) .

### فاعدة رقم ( ١٤٦ )

#### المبدأ :

نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المئنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وان ورد بين نصوص القانون المشار اليه الا انه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى — هذا النص يمثل قاعدة من قواعد النظام العام الذى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص صادر بذات الاداة التشريعية — سريانه على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون باعتباره هيئة عامة — لا يقدر فى هذا النظر ما ينص عليه قرار رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بان تسرى الاحكام والنظم المطبقة على العاملين بالتقاطع العام فيما لم يرد به نص فى هذا القرار — لاساس ذلك : ان قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ١ لسنة ١٩٧١ سابق على صدور قانون العاملين المئنين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فضلا عن ان نص المادة ٨٧ يتعلق باجراءات التقاضى التى لا يجوز الخروج عليها الا بنص فى القانون — تطبيق .

#### ملخص الحكم :

ومن حيث انه من ناحية اخرى فان نص المادة ٨٧ سالفة الذكر ولئن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا انه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى اى انه يمثل قاعدة من قواعد النظام العام التى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص صادر بذات الاداة التشريعية وهو القانون ومن ثم فانه يسرى فى عموميته التى ورد بها على العاملين بالهيئات العامة تطبيقا لما تقضى به المادة الاولى (ب) من ذلك القانون من ان تسرى احكامه على العاملين بالهيئات العامة ما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون والصادر في أول مارس سنة ١٩٧١ تنص على أنه « تنشأ هيئة تسمى « اتحاد الإذاعة والتلفزيون » تتولى شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية في الجمهورية العربية المتحدة . وتكون لها الشخصية الاعتبارية . وتتبع وزير الإعلام ، ويكون مركزها مدينة القاهرة » وبالتالي فإن نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تنص على العاملين بتجديد الإذاعة والتلفزيون باعتباره هيئة علمية .

ومن حيث أنه لا يتقدم في هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ من أنه « يخضع الاتحاد في أنشطته وشئون العاملين فيه وإدارة لوائحه وحساباته وسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرين بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون انتقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ويضع مجلس المديرين القواعد المنظمة لعمل الاتحاد وتسييره وعلى الأخص :

( أ ) . . . . .

( ب ) . . . . .

( ج ) . . . . .

( د ) لائحة لتنظيم شئون العاملين » وما تنص عليه المادة الأولى من إصدار قرار رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنفيذ الحكم الفقرة د المشار إليها من أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بشئون العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون بالأحكام المؤقتة لهذا القرار » وما تنص عليه المادة ١٠٠ من هذا القرار من أنه « تسري الأحكام والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيها لم يرد به نص في هذه اللائحة لا يتقدم في النظر المتقدم ما أتت به تلك النصوص من أحكام ذلك لأنه فضلا عن أن القانون رقم ١ لسنة ٧١ سابق في صدوره على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإن نص المادة ٨٧ الوارد في هذا القانون الأخير نص عام يتعلق كما سلف بلجاءات التقاضي التي

لا يجوز الخروج عليها الا بنص في القانون ومن ثم فان صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧١ وهو أداة تشريعية أدنى بكثير من القانون بالخضاع العاملين بالاتحاد لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار الذي خلا من نص مماثل لنص المادة ٨٧ لا يكون من شأنه انحصار نطاق حكم هذه المادة عن العاملين بذلك الاتحاد ويضاف الى ذلك ان العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون انما يقومون على ادارة مرفق عام من المرافق العامة للدولة شأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الإداري للدولة ذاته . وتختص محاكم القضاء الإداري بشئون منازعاتهم الوظيفية فيمليقاسم منهم او عليهم من اتضية طرفها الآخر الاتحاد الذي يعملون به فهم موظفون عموميين ، كما ان موازنة الهيئات العامة هي موازنات ملحقة بموازنة الدولة وتسرى عليها ذات الاجراءات والقواعد الخاصة بموازنة الدولة فكان من الملائم ازاء كل ذلك و لازمة سريان حكم المادة ٨٧ سالفه الذكر على العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون باعتباره احدى الهيئات العامة .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق ان المذعى يطالب بإرجاع اقدميته في الفئة الرابعة الى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بدلا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ اى انه يطالب بتعديل مركز قانوني له استندا في ذلك الى جداول تقييم وتوصيف وظائف المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية ( التي حل محلها اتحاد الإذاعة والتلفزيون طبقا للمقتنين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ ) والتي اعتمدتها اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٨ ، وهذه القواعد والقرارات والنظم سابقة في صدورها على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبالتالي كان يتعين عليه ان يرفع دعواه خلال ثلاث سنوات سابقة من تاريخ نفاذ ذلك القانون اى في ميعاد غايته ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ اما والله اقدم الدعوى في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦ فمن ثم تصبح غير مجولة .



### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

إذاعة — مكافأة السهرة — اعتبارها مكافأة عن عمل اضافى ولو لم تكن امتدادا للعمل الاصلى للمهندس .

#### ملخص الفتوى :

ان مكافأة السهرة لا تعدو ان تكون مكافأة عن عمل اضافى : ومن ثم تخضع لقيود واستحقاق هذه المكافأة ومنها ألا تزيد على ٢٥ ٪ من المرتب الاصلى ، ولا تخرج عن هذا الوصف فى الحالة التى تمنح مقابل عمل ليس امتدادا للعمل الاصلى للمهندس لأن علة منح المكافأة عن الاعمال الإضافية هى العمل الذى يجاوز العمل الاصلى للموظف وهذه العلة متحققة فى عمل السهرة ، ومن ثم فان مهندسى الاذاعة لا يستحقون من السهرة مكافأة الا باعتبارها عملا اضافيا وينفس القيود الوارد ذكرها فى شأن المكافأة عن الاعمال الاضفوية .

( فتوى ٥٧ فى ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ ) .

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

#### المبدأ :

مهندسو الاذاعة — اجور اضافية — جواز جمعهم بينها وبين بدل التفريغ المقرر بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفريغ للمهندسين — وجوب مراعاة عدم تجاوز مقدار المكافأة الإضافية فى هذه الحالة ٢٥ ٪ من المرتب الاصلى ، وأن الاستحقاق فى هذه الحدود لا يكون الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن هيئة الاذاعة — عدم استحقاق هؤلاء مكافأة السهرة الا باعتبارها عملا اضافية — لا يغير من الاحكام المتقدمة صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم هيئة الاذاعة او القرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى لهيئة الاذاعة .

( م — ٢٢ — ج ٣ )

### ملخص الفتوى :

كان ديوان المحاسبة قد استطلع رأى الجمعية العمومية للتقسم الاستشارى فى مدى جواز الجمع بين المكافأة التى تمنح لمهندسى الإذاعة نظير ما يقومون به من أعمال اضافية ، والمكافأة التى ينالونها مقابل العمل كمراقبى سهرة ، وبين بدل التفرغ الذى يتقاضونه بصفتهم مهندسين .

وقد انتهى رأى الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ أنى إن مهندسى الإذاعة يستحقون مكافأة عن الأعمال الاسفافية ، وبطل استحقاقهم لها فائها حتى بعد ١٢/٧/١٩٥٧ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين ) ، مع ملاحظة عدم تجاوز مقدار المكافأة ٢٥٪ من المرتب الاصلى ، وإن استحقاقها فى هذه الحدود لا يكون الا من ٢٦/١٢/١٩٥٢ ( تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة ) المعدل للمادة ١٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ ( بشأن الإذاعة ) ، وأنهم لا يستحقون عن السهرة مكافأة الا باعتبارها عملا اضافيا ) .

ويرى ديوان الموظفين أن الجمعية لم تعرض فى هذه الفتوى لبيان اثر صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الإذاعة والقرار الجمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٥٨ المتضمن لائحة انتظام الداخلى لهيئة الإذاعة - على مبدأ الجمع بين المكافأة الإضافية المقررة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، وبدل التفرغ وكذا مكافأة السهرة .

ولهذا يطلب الديوان إعادة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، لبدء الرأى فيها فى ضوء القرارين الجمهوريين رقمى ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، فاستبان لها أن الرأى الذى انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ ، قد بنى على أن المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المحتلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ .

التي تقضى باتة استثناء من قاعدة سريان الأحكام المقررة فى قانون موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لثئون التوظيف ، يتقاضى موظفو الإذاعة لجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥ ٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل فى الحكومة - على ان هذه المسألة تخرج مهنجى الإذاعة من عموم الحكم المقرر فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ثم فى القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر تطبيقا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ، والقاضى بحظر الجمع بين بدل التفرغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الاضافية . ولئن كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر والقوانين المعدلة له قد ألغى بالقانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة المصرية ، الا ان حكم المادة ١٢ من القانون الأول ، قد بقى ساريا ، طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ والتي نصت على ان يستمر العمل بالقواعد السارية قبل صدوره على موظفى ومستخدعى ومجال الإذاعة حتى تصدر لائحة النظام الداخلى - وقد بينت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور اسباب ايراد حكم المادة ١٧ منه فقلت بأنه لريد به اثناء حدوث الفراغ الناجم من إلغاء القانون القديم فى الفترة ما بين إلغاء القانون القائم وصعود لائحة النظام الداخلى التى مستكمل بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين والشئون المالية والإدارية . وواضح من ذلك ان بقاء العمل بالقواعد التى كانت سارية على موظفى الإذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ - موقوف بأجل معين ، وهو تاريخ صدور لائحة النظام الداخلى للإذاعة ، على أن تكون هذه اللائحة متضمنة للأحكام الخاصة بموظفى الإذاعة .

ومن حيث ان صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الإذاعة ، والقرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى للإذاعة - لا يغير من الوضع المتقدم شيئا ؛ وليس من شأنه انتهاء الأجل الذى حدد للعمل بالقواعد التى كانت سارية على موظفى الإذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة ، ذلك لأنها وان يكن ظاهر المادة ١٧ من القانون الأخيرة يوحى بان العمل بالقواعد السارية على موظفى الإذاعة قبل صدوره ينتهى بمجرد صدور لائحة النظام الداخلى للإذاعة ، وهى اللائحة التى نصت المادة ١٦

منه على أن يكون صدورها بقتانون ، انه وان يكن ظاهر النص يوحي بما سلف ، الا أن الغاية من تقرير حكمه ، والحكمة من توقيته بالأجل المذكور — يدل كلاهما على أن هذا الظاهر ليس هو المقصود بإطلاق لأن المادة ١٧ حين جعلت من صدور لائحة الأنظمة الداخلى للإذاعة ، أجلا تنتهى به المدة المقررة للعمل بالقواعد السارية من قبل على موظفى الإذاعة — انها تبيحت ذلك ضمنا بشرط أن تكون هذه اللائحة قد تضمنت بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين ، على ما يستفاد من عبارات المذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليها .

وعلى مقتضى ما سبق — فانه لما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الإذاعة قد نص فى المادة ٥ منه على أن يضع مجلس الإدارة مشروع اللائحة الداخلية للمؤسسة . وكذلك اللوائح الخاصة بالميزانية وشئون الموظفين والحسابات ، ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وينص فى المادة ٦ منه على أن « يستمر النظام المعمول به فى الإذاعة حاليا طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار او مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، وذلك حتى تصدر القرارات التنظيمية للعمل — فإن مؤدى ذلك أن القرار الجمهورى بتنظيم الإذاعة قد أكد الحكم انوارد فى المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ وأعاد تقريره بالنص عليه ، ولكنه فصل بين اللائحة ائداخلية للإذاعة ، وبين اللوائح الخاصة بالموظفين والحسابات ، فلم يضمن اللائحة الأولى أى حكم من الأحكام الخاصة بالموظفين ، وأشار الى صدور لائحة خاصة بهذه الأحكام . ولما تصدر هذه اللائحة بعد ، وبهذا فإن الأجل الذى حدد لانتهاه العمل بالأحكام التى كان معمولا بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ قد أصبح تاريخ صدور اللائحة الخاصة بموظفى الإذاعة بدلا من تاريخ صدور « لائحة النظام الداخلى » يدل على ذلك أن نصوص القرار رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلى للإذاعة ، تنظم جميعها اختصاصات كل من مجلس الإدارة ومدير لهيئة وكيفية مباشرة هذه الاختصاصات ، دون أن تعرض صراحة ولا ضمنا لبيان أى حكم خاص بموظفى الإذاعة .

وبين مما تقدم ان اللائحة الخاصة بشئون موظفي الإذاعة إنما تصدر بمعد ، ومن ثم فان الأحكام التي كان معمول بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ تظل ملزمة ، على نحو ما انتهت اليه الجمعية في فتاهاا المشار اليها في كتب ديوان الموظفين . ولا اثر لصدور القرارين الجمهوريين رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٢٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما في كتاب الديوان آنف الذكر ، على الرأي المذكور الذي صدر صحيحا متفقا مع أحكام القوانين والقرارات النافذة وقت صدوره ، ومنها القراران الجمهوريان السالف ذكرهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتاهاا السابقة في هذا الموضوع .

( فتوى ٤٧٥ في ٢٠/٥/١٩٦٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

##### المبدأ :

يطبق قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على بعض موظفي الإذاعة ممن كانوا معاملين بهذا القانون قبل نقلهم اليها بالرغم من ان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالإذاعة قد نص على انشاء صندوق ادخار لموظفي الإذاعة ومستخدميها .

##### ملخص الفتوى :

بحث قسم البراي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع معاش احد موظفي الإذاعة اللاسلكية . ولاحظ القسم يادى الرأى ان الإذاعة المصرية مرفق عام كانت تقوم على ادارته شركة مريكونى بالنيابة عن الحكومة المصرية وتحت اشرافها بموجب عقد مبرم في ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ على ان تقوم الحكومة بدفع جميع النفقات وأجر سنوى للشركة ، وفي سنة ١٩٤٧ أصدرت وزارة اتشئون الإجتماعية وكانت تقوم بالإشراف على هذا المرفق في ذلك الوقت — قرارا بإنهاء وكالة شركة ماريكونى ونقل ادارة الإذاعة اللاسلكية الى الحكومة اعتبارا من ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ ثم صدر مرسوم في ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنشاء

ادارة للإذاعة اللاسلكية المصرية نص فى المادة الأولى منه على انشاء  
ادارة خاصة قائمة بذاتها تسمى ادارة الإذاعة اللاسلكية المصرية « وتلحق  
بوزارة الشؤون الاجتماعية ونص فى المادة الثانية على أن تكون لهذه  
الإدارة الشخصية الاعتبارية .

وفى ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩  
ونص فى المادة الأولى منه على أن الإذاعة هيئة مستقلة قائمة بذاتها تسمى  
الإذاعة المصرية ، وتلحق برئاسة مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية  
الاعتبارية ، ونص فى المادة ١٤ على أن تكون موارد الإذاعة من حصيلة  
رخص أجهزة الاستقبال وغلة أموالها ومن الاعانة التى تمنحها لها الحكومة  
... الخ وتعتبر هذه الاموال جميعا أموالا عامة .

وواضح من هذه النصوص أن الإذاعة المصرية مرفق عام تقوم به  
الدولة ، وقد أنشأت الدولة لإدارة هذا المرفق هيئة عامة منحتها الشخصية  
الاعتبارية ، وهذه الهيئة من اشخاص القانون العام ، أموالها أموال عامة  
وموظفوها موظفون عموميون .

وحيث أن المتوفى كان موظفا عموميا بمصلحة التلغرافات والتليفونات  
ومعالملا طبعا لتانون المعاشات الملكية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ثم نقل الى  
وظيفة عامة أخرى فإنه لا يكون هناك ما يبرر العدول من معاملته بهذا  
القانون والفاء تشييته .

ولا ممتنع فى كون الإذاعة هيئة قائمة بذاتها فكثر من مصالح الدولة  
نصت قوانينها على أن تكون هيئات قائمة بذاتها كمجلس الدولة وإدارة قضايا  
الحكومة دون أن يمنع ذلك من تطبيق قانون المعاشات عليها .

كما لا وجه للتحدى بأن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية ه لأن هذه  
الشخصية لا يترتب عليها عدم اعتبار الموظفين بها موظفين عموميين كجامعة  
فؤاد الأول وغيرها من الهيئات العامة .

أما ما نص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ من انشاء صندوق للإذاعة فإن  
هذا لا يتعارض مع تطبيق قانون المعاشات على بعض موظفى الإذاعة ممن  
كانوا معالمين بهذا القانون قبل نظهم اليها .

وقد يقال ان وظائف ادارة الاذاعة ليست وظائف دائمة مدرجة في الميزانية ولكن يرد على ذلك بأن نقل موظف دائم من وظيفة دائمة الى أخرى مؤقتة لا يلى تثبيته بل تستمر معاملته بقانون المعاشات وقد نص على ذلك صراحة في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون المذكور ؛ بل ان هذه الفقرة قد ضربت مثلاً لنوظف المؤقتة نظراً المدارس الحرة مع ان هذه المدارس لم تكن عند صدور القانون معتبرة من أشخاص القانون العام .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن التوفى يستمر محاسباً بمقتضى قانون المعاشات الملكية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بعد تعيينه في الاذاعة المصرية ، ويقتضى تسوية معاشه على أساس مدة خدمته بمصلحة التليفونات والاذاعة المصرية .

( انتهى ٦٥٣ في ١٠/١٠/١٩٥١ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

##### المبدأ :

وجوب استصدار قرار وزاري باستمرار انتفاع العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون بحكم قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ٦٣ باثر رجعي يرد الى ١٩٧١/١١/١٣ - أساس ذلك ان هؤلاء العاملين كانت تسرى عليهم قبل نفاذهم للاتحاد أحكام قانون التأمين والمعاشات واستمر الحال على ذلك بعد صدور قانون الاتحاد وتطبيقاً لأحكامه الى أن صدرت لائحة نظام العاملين خاصة بتنظيم شؤون العاملين بالاتحاد وحيث طبقت عليهم اعتباراً من ١٩٧١/١١/١٣ ومن ثم فإن الامر يتطلب لاستمرار سريان قانون التأمين والمعاشات صدور قرار من الوزير المختص بذلك تطبيقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢ منه لا يحول دون ذلك أن يكون لهذا القرار اثر رجعي يرد الى ١٩٧١/١١/١٣ ( تاريخ خضوع هؤلاء العاملين للائحة نظام العاملين الجديدة - أساس ذلك ان هذا الاثر يستند الى طبيعة الاختصاص الذى قوله المشرع للوزير المختص والذي لا يتطور الا ان يكون لاحقاً لما طرأ على الخاضعين لأحكام قانون التأمين والمعاشات من اوضاع قانونية توجبهم عن نظام موظفى الدولة .

### ملخص الفتوى :

أن المادة (٢) من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستغيبها وعمالها المدنيين تنص على أن « يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه إذا نقل أو عين في إحدى الهيئات أو المؤسسات التابعة التى لا ينتفع موظفوها بأحكام هذا القانون » .

ويسرى هذا الحكم على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة التى تخرج عن نظام الدولة أو تعدل جدول الوظائف والمرتبات الذى تقرر على مقتضاه انتفاعهم بأحكام هذا القانون ما لم يصدر قرار من وزيراً خزنة باستمرار انتفاعهم بأحكامه .

ومن حيث أن العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون كانت تسرى عليهم قبل نطهم للاتحاد من هيئة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة الهندسة الإذاعية أحكام قانون التأمين والمعاشات واستمر الحال على ذلك بعد صدور قانون الاتحاد وتطبيقاً لأحكامه الى أن صدرت لائحة نظام عملين خاصة بنظم شئون العاملين بالاتحاد بحيث طبقت عليهم اعتباراً من ١٩٧١/١١/١٣ ومن ثم فإن الأمر يتطلب لاستمرار سريان قانون التأمين والمعاشات صدور قرار من الوزير المختص بذلك تطبيقاً للفقرة الأخيرة من المادة ( ٢ ) منه ولا يحول دون ذلك أن يكون لهذا القرار اثر رجى يزبد انى ١٩٧١/١١/١٣ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين للائحة نظام العاملين الجديد ، فهذا الاثر يستند الى طبيعة الاختصاص الذى خوله المشرع للوزير المختص باصدار هذا القرار والذى لا يفصور الا أن يكون لاحقاً لما يطرا على الخاضعين لأحكام قانون المعاشات من اوضاع قانونية تخرجهم عن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فإن ما تقتضيه من اثر رجى لا يعدو أن يكون نتيجة طبيعية لفكرة استمرار انتفاعهم بأحكام قانون المعاشات بعد خروجهم من نطاق العاملين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين استصدار قرار وزارى باستمرار انتفاع العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واثر رجى يرتد الى ١٩٧١/١١/١٣ .

( فتوى ٩٨ فى ١٩٧٥/٢/٤ ) .



### قاعدة رقم ( ١٥١ )

المبدأ :

إذاعة — تتمتعها بالشخصية المعنوية واستقلالها عن شخصية الدولة

— نقل موظفى الحكومة اليها يعد تعيينا جديدا .

ملخص الفتوى :

تعتبر الإذاعة المصرية مصلحة حكومية أضفى عليها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فإن تعيين موظفيها يعتبر تعيينا مبتدأ ولو كان هؤلاء أصلا فى خدمة الدولة . مما يستتبع بالتالى أن تنتهى علاقة موظفى الحكومة بها عند تعيينهم فى الإذاعة المصرية ، وتنتفع صلتهم الوظيفية بالدولة ، على نحو يتعين معه أن تجرى تسوية حالاتهم عن مدة خدمتهم فيها .

( فتوى ٢٧٢ فى ١٩٥٤/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

مؤدى أحكام مرسوم ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أنها صدرت استكمالاً للقواعد التى أرساها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وتسوية أوضاع جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها من لم تشملهم التسوية الصادر بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ هذه التسوية إنما تسرى على جميع العاملين الموجودين بخدمة الإذاعة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ صدور القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ الذى أرسى قاعدة التسوية بالنسبة لجميع موظفى ومستخدمي الإذاعة وجميع المستخدمين بالتيوية الموجودين بخدمة الإذاعة فى سنة ١٩٥٣ كذا يبين وتبين يستفيدون من أحكام التسوية الصادر بها المرسومين المشار إليهما .

ملخص الحكم :

إنه يتبقى المراحل التشريعية المنظمة لأوضاع موظفى ومستخدمي الإذاعة — يبين أنه صدر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٨ القانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٨ بشأن الإذاعة المصرية ونص في المادة ١٣ منه على أنه « فيما عدا موظفي الإذاعة الفنيين الذين تحدد شروط تعيينهم وترقياتهم في كادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء . فإن الموظفين الإداريين والكتابيين المستخدمين تسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في مصالح الحكومة ويتقاضون المرتبات التي يتقاضاها نظراؤهم فيها مضافا إليها أجر اضافي لا يزيد على ٢٥ ٪ بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من أعمال تمتد الى غير ساعات العمل الرسمية — ثم صدر بعد ذلك بقاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ واستبدل بالمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه النص التالي :

« تسرى في شأن جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين » .

كما نص في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « تتبع في تسوية حالة موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم ناذا ترتب على التسوية وضع أحدهم في درجة يقل مرموطها عن مرتبه الحالى بقى محتفظا به بصفة شخصية » .

وحيث أن المستخلص من ذلك أن موظفي الإذاعة ومستخدميها بعد أن كانوا في ظل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ غير خاضعين لنظام قانونى موحد اذ كان المعينين منهم يخضعون في شروط تعيينهم وترقياتهم لكادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء ، بينما الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين يسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها بالنسبة لموظفي ومستخدمي الحكومة ، أصبحوا جميعا بصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه خاضعين لنظام قانونى موحد هو قانون نظام موظفي الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين ، وما يستتبع

ذلك من نظام الدرجات والكرات والاعتداد بمدد الخدمة السابقة ، على أن يدور ذلك كله في إطار القاعدة التي أرساها المشرع وهي خضوع جميع موظفي الإذاعة لنظام وظيفي واحد ومن ثم يجب أن تشمل التسويات التي تجرى في هذا الصدد جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها دون تفرقة بين فئة وأخرى .

وحيث أن القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ حرص على تأكيد ذلك فنص في المادة الرابعة على أن تتبع في تسوية حالة موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم ، وإذا كان المشرع قد أراد أن يفوض في القواعد التي تتم بها تسوية حالة الموظفين الحاليين إلى مرسوم يصدر في هذا الصدد فقد كان في الوقت ذاته حريصا على إبراز القاعدة التي أرساها وهي خضوع جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها لنظام وظيفي واحد ولذلك جاءت عبارة المادة الرابعة في شأن تسوية أوضاع العاملين بالإذاعة قاطعة في شمولها لجميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين غير هؤلاء الموجودين في خدمة الإذاعة وقت صدور أحكام هذا القانون في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بحيث يكون من حق كل موظف أو مستخدم موجود في خدمة إذاعة في هذا التاريخ أن تسوي حالته دون تفرقة بين فئة وأخرى حسبها ذهبت المحكمة .

ومن حيث أنه تطبيقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ صدر المرسوم الأول في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التي تتبع في تسوية حالات موظفي ومستخدمي الإذاعة ونص في المادة الأولى منه على أن «يوضع كل موظف أو مستخدم في الكادر الذي يتفق مع مؤهله » ، ونصت المادة ٢ منه على أن يمنح كل موظف أو مستخدم الدرجة والمرتبة المقررين لمؤهله عند بدء التعيين مع مراعاة ضم مدد الخدمة السابقة وفقا للأحكام التالية . . « وتضمنت المادتين ٤ ، ٥ الأحكام الخاصة بضم مدد الخدمة بعضها أو كلها ونصت المادة السادسة على أن « تجرى لكل موظف تسوية افتراضية على أساس التعيين في الدرجة المقررة للمؤهل الحاصل عليه على أن يرتق إلى الدرجة التالية بعد انقضاء خمس سنوات في كل درجة » .

وحيث انه كان من مقتضى قاعدة خضوع جميع موظفى الاذاعة لنظام وظيفى واحد أن تسرى قواعد التسوية على جميع موظفى ومستخدمى الاذاعة دون تفرقة بين فئة وأخرى ، ألا أن المادة العاشرة من مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار اليه والذي تضمن قواعد التسوية نصت على سريان احكام هذه القواعد المشار اليها على المستخدمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين باليومية الذين ي دون أعمالا كتابية وذلك بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وتسوية حالاتهم طبقا لهذه القواعد ، ولذلك فإن احكام هذا المرسوم تجد مجازها فى التطبيق على هذه الطائفة من العاملين الا انه ليس معنى ذلك سلب غيرهم من الموظفين والمستخدمين من حقوقهم فى تسوية أوضاعهم الذى يستتبعه مباشرة من نص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فلا يمكن حمل امثال تسوية حالة بعض العاملين بالاذاعة بمقتضى احكام المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ الا انه ارجاء لتسوية حالتهم وذلك الى أن يتدخل المشرع فينزل صحيح حكم القانون ويضع القواعد اللازمة لتسوية أوضاعهم دون ترخص له فى ذلك .

ومن حيث أنه تأكيذا لذلك صدر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ مرسوم بتعديل بعض احكام المرسوم الاول الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ ونص على أن يستعمل بالمواد ٢ ، ٦ ، ١٠ من المرسوم المشار اليه النصوص التالية ونصت المادة ٢ على أن « يمنح كل موظف او مستخدم الدرجة والرتب المقررين لمؤله عند بدء التعيين على الا تقل هذه الدرجة عن الثالثة بالنسبة الى المساعدين الفنيين بقسم الهندسة الذين تم تعيينهم فى هذه الوظيفة أثناء ادارة شركة ماركونى للاذاعة سواء الحاصلين على مؤهلات مقرر لها هذه الدرجة او غير الحاصلين ويضرب بمدد خدمة الموظف او المستخدم السابقة وفقا للاحكام التالية » . . . ونصت المادة ٦ على أن « تجرى لكل موظف تسوية افتراضية على أساس التعيين فى الدرجة المقررة وفقا لاحكام المادة الثانية على أن يرقى الى الدرجة التالية بعد انقضاء خمس سنوات فى كل درجة » ونصت المادة العاشرة على أن « تسرى الاحكام المتقدمة على المستخدمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين باليومية وذلك بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وتسوية حالاتهم طبقا لهذه القواعد » .

وحيث أن مؤدى أحكام مرسوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أنها إنما صدرت استكمالاً للقواعد التي أرساها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وتسوية أوضاع جميع موظفي الإذاعة ومنخفضيها من ثم تشملهم التسوية الصادر بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وخاصة بالنسبة للمساعدين الفنيين بقسم الهندسة بمنحهم الدرجة الثانية منذ بدء التعيين سواء الحاصلين منهم على مؤهلات مقرر لها هذه الدرجة أو غير الحاصلين ، وإجراء الترقّيات الافتراضية لهم كل خمس سنوات . وهذه التسوية أسوة بالتسوية الصادرة بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ إنما تسرى على جميع العاملين الموجودين بخدمة الإذاعة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٢ الذي أرسى قاعدة للتسوية بالنسبة لجميع موظفي ومنخفضي الإذاعة ، ولذلك فإن جميع المستخدمين باليومية الموجودين بخدمة الإذاعة في سنة ١٩٥٢ كتابيين وفنيين إنما يستفيدون من أحكام التسوية الصادر بها المرسومين الصادرين في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ و ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ المشار إليهما دون اعتداد بحصول الموظف على درجة في الفترة انقضاة بين صدور هذين المرسومين اعتباراً بأنه كان أصلاً من عداد موظفي اليومية وقت صدور أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن من حقه أن ينتفع بالتسوية التي أرساها القانون المذكور ويفصلت أحكامها المرسومين سالفى الذكر .

( طعن ٩٥٩ لسنة ١ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٧٤ )

مقاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

موظفو الإذاعة — تسوية حالتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم الصادر في ١٩/١/١٩٥٤ — زيادة مرتباتهم وقت صدور هذا المرسوم على المرتبات المستحقة بعد التسوية ودخولها في حدود الدرجات التي سويت حالتهم عليها — لا تؤثر في استحقاقهم علاواتهم الاعتيادية المقررة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة وفقاً لحكم المادة ٤٢ من قانون موظفي الدولة أو في استحقاقهم علاوة الترقية متى توافرت شروطها وفقاً لحكم المادة ٢٧ من هذا القانون .

### ملخص التتسوى :

تنص المادة ١٣ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية. المعطلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ — في فقرتها الأولى على أن «تسرى في شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين » .

وتنص المادة اأرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « تتبع فى تسوية حالة موظفى الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التى يصدر بها مرسوم . فإذا ترتب على التسوية وضع أحدهم فى درجة يقل مربوطها عن مرتبه الحالى . بقى محتفظا به بصفة شخصية » .

ونصت المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التى تتبع فى تسوية حالات موظفى الإذاعة ومستخدميها على أن « إذا تساوى المرتب الحالى للموظف مع مرتبه بعد التسوية أو قل عنه منح المرتب الذى وصل اليه بالتسوية . أما إذا زاد مرتبه الحالى عن مرتبه بعد التسوية فيحفظ له بصفة شخصية الى أن يصل الى الدرجة المعادلة له » .

وظاهر من هذه النصوص أن الشارع فى صدد تنظيم شئون موظفى الإذاعة اتخذ قاعدة عامة أصلية نص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ — معطلة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر — مؤداها خضوع هؤلاء الموظفين لأحكام قانون موظفى الدولة . وقد خرج الشارع على هذا الأصل فى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المذكور فى تحديد قواعد تسوية حالات موظفى الإذاعة إذ نص فى تلك المادة على أن تحدد تلك القواعد بموجب مرسوم خاص ( صدر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ ) وأراد الشارع بذلك أن يتم تحديد أوضاع هؤلاء الموظفين ورواتبهم وفقا لهذه القواعد . وأنه متى تم ذلك فإن قواعد التسوية هذه تكون قد استنفدت أغراضها بعد أن أنتجت آثارها التى قصدها المشرع . ويرجع فيها عداها مما لم يرد فى شأنه نص خاص الى القواعد العامة فى قانون نظام موظفى الدولة .

وترتبيا على ذلك فإن علاوات موظفى الإذاعة الذين تتم تسوية حالاتهم وفقا للقواعد الخاصة المشار إليها وترتيانهم تسلك المجرى الطبيعى للامور

وتخضع لاحكام القوانين المنظمة لشئون موظفى الدولة وفقا لحكم المادة (١٣) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ما دام الشارع قد نص على ذلك صراحة . وما دام لم يخرج على هذا النص الصريح فى شأن العلاوات والترقيات كما فعل بالنسبة الى تسوية حالات اولئك الموظفين التى اُحال فى تنظيمها الى قواعد خاصة معينة يصدر بها مرسوم . ويؤيد هذا النظر ما جاء فى المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار اليه من النص على احتفاظ الموظف الذى تسوى حالته وفقا للقواعد الواردة فى ذلك المرسوم — بمرتبه قبل التسوية الى ان يصل الى « الدرجة » المعادة له — اذ ان هذه العبارة الاخيرة تكشف عن ان الشارع لا يوجد التزاما المثلية بين راتب الموظف قبل التسوية وان علا وبين راتبه وفقا للتسوية والا لا يستبدل بالمعارة المشار اليها العبارة الآتية « الى ان يصل الى المرتب المعادل له » .

ومن حيث ان الراتب الذى يستحق للموظف وفقا لحكم القانون ينشئ له مركزا قانونيا بفسانه ، لا يجوز المساس به الا بمقتضى نص فى القانون ومن ثم فان الموظف يحتفظ براتبه ولو زاد على مربوط الدرجة التى عين فيها او سويت حالته عليها اخذا بالاصل المسلم فى هذا الخصوص حتى لا تضطرب احواله المعيشية ، وقد جرى التشريع على هذا الاصل فى النصوص القانونية الخاصة بهذه المسألة والتى تقدم ذكرها .

ومضى كان الامر كذلك فليس ثمة تعارض بين احتفاظ الموظف براتبه ولو زاد على بدايته مربوط « الدرجة التى سويت حالته عليها وبين استحقاقه للعلاوات الاعتيادية المقررة له قانونا ما دام المرتب مضاعفا اليه هذه العلاوة لا يجاوز نهاية مربوط تلك الدرجة وذلك تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على ان « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة » . ويؤيد هذا النظر ان الشارع عند تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نهج هذا النهج اذ قضى فى الفقرة الخامسة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بان « يحتفظ بمواعيد العلاوات الدورية للموظفين الذين يتقاضون ... » .

مرتبات توازى أو تزيد على بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون .

وفيما يتعلق بالترقية فإن تنظيمها مرده الى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر اننى تنص على ان « كل ترقية تعطى الحق فى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها أو بدايتها أو مرهوطها اثابت ايها اكبر . وتستحق علاوة الترقية من اول الشهر التالى للترقية » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفى الاذاعة الذين سويت حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ والرسوم الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ سالف الذكر — ممن كانت مرتباتهم وقت صدور الرسوم تزيد على مرتباتهم بعد التسوية وتدخل فى حدود الدرجات التى سويت حالاتهم عليها — هؤلاء الموظفون يستحقون علاواتهم الاعتيادية المقررة لهم قانونا بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة وفقا لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، كما يمنحون عند ترقيتهم علاوة الترقية متى نوافرت شروطها وفقا لحكم المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

( مئوى ٦٢٤ فى ٢٨/٧/١٩٦٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

##### المبدأ :

التكيف القانونى لاتحاد الاداعة والتليفزيون — يعتبر هيئة عامة تلتزم بالشخصية الاعتبارية وتتولى ادارة مرفق عام — اثر ذلك — سريان احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حيله المؤهلات الدراسية والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج اثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ على العاملين باتحاد الاداعة والتليفزيون .

##### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ باتشاء اتحاد الاداعة والتليفزيون المعمول به حتى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩ تاريخ نشر القانون رقم ١٣ لسنة



١٩٧٩ بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، نص في المادة الأولى على أن « تنشأ هيئة تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تتولى شئون الإذاعة المسموعة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاعلام وتكون مركزها مدينة القاهرة . »

ونص في المادة ١٩ على أن « يخضع الاتحاد في أنظمته ، وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شؤونه للحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرين بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة » ونص في المادة ٢١ على أن « توضع للاتحاد ميزانية مستقلة » .

ونص المادة ٢٩ على أن تؤول إلى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهندسة الإذاعية والشركات التابعة لها وإذاعة الجمهورية العربية المتحدة وتلفزيون الجمهورية العربية المتحدة ويحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليها من التزامات .

وينقل إلى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بأوضاعهم ومرتباتهم والميزات الأخرى المقررة لهم حالياً وتظل النظم والقواعد المطبقة حالياً في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن تصدر لوائح الاتحاد » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع أنشأ الاتحاد سلف الذكري القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحة الشخصية الاعتبارية وتبعية لوزير الاعلام ليحل محل الجهات التي كانت تتولى شئون الإذاعة المسموعة والمرئية ، ونقل إليه العاملين بتلك الجهات بأوضاعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم حين صدور لوائح الاتحاد التي يستقل بوضعها دون التقيد بالنظم والتواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وذلك يقطع بأن المشرع أنشأ جهازاً إدارياً توافرت له مقومات الهيئة العامة ، بقيامه على مرفق عام ، وتمتعه بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة

واقتر له بهذه التنازة يحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين لنظمهم السابقة حين وضع تلك اللوائح .

ولما كان القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يتسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية في مبادئه الاولى وكان انقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بملاچ آثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مادته الثانية يقضيان بمريان أحكامهما على العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخبرة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فان العاملين بالاتحاد في هذا التاريخ يخضعون لاحكام هذين القانونين ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى مريان احكام القانون رقم ٨٣ المشار اليه على العاملين باتحاد الاداعة والقيفيزيون في ظل العمل باحكام قانون انشاءه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

( فتوى ١٢٣ في ١٧/١٢/١٩٨١ )

## الفصل الثاني — رسوم

### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ — الرسم المقرر لهيئة الإذاعة على استهلاك التيار الكهربائى والإنارة طبقا لهذا القانون — عبؤه يتحمله المستهلكون وحدهم — قيام جهات توزيع التيار الكهربائى بإداء هذا الرسم نيابة عن المستهلكين الى جهات التوليد لتوريده مقدما الى هيئة الإذاعة — ايلولة ما يؤديه المستهلكون بعد ذلك الى جهات التوزيع — أساس ذلك وتطبيقه على التيار الكهربائى الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ . على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات مساحة من التيار الكهربائى المستهلك على الوجه الآتى : ١٠.١٠ . ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتوصيله ، ويؤدى الى هيئة الإذاعة كل ستة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام . ويعفى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة » .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن « يستحق الرسم المنصوص عليه فى المادة السابقة بالتنسبة للتيار الكهربائى الموزع بالجملة من جهات التوليد الى هيئات أو جهات أخرى تقوم بتوزيعه بمعرفةها سواء للإنارة أو القوى المحركة ، وذلك على أساس أن ثلاثة أرباع الكمية

المباعة مستعملة فى أغراض الإثارة ، وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع شن التيار المورد والمباع بمعرفتها ، وتوريده لهيئة الإذاعة على الأساس المبين بالمادة السابقة » .

وتنص المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أنه « على المصانع والورش والمحلات وسائر الجهات التى تدار بالكهرباء من محطات توليد خاصة بها أن تخصص عدادا مختبرا ومختوبا من المجلس البلدى أو من جهة حكومية مختصة أو من شركات الترام الإثارة لتسجيل القوى المستهلكة الخاضعة للرسم . وعلى الجهات المذكورة توريد الرسم المستحق شهريا الى هيئة الإذاعة خلال الخبسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى . ولهذه الهيئة حق مراقبة العدادات المذكورة والتفتيش عليها » .

وبين من هذه النصوص إرادة المشرع فى غرض رسم على استهلاك التيار الكهربائى بحيث يؤول هذا الرسم لهيئة الإذاعة ، اذ تعد حصيلة رسوم أجهزة الاستقبال المصدر الأساسى الذى تمتد عليه هيئة الإذاعة فى سبيل تحقيق أغراضها والنهوض برسالتها . وكان قد سبق ذلك صدور القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أجهزة الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون متضمنا قواعد تحديد هذه الرسوم ، الا انه اعترى تنفيذ القانون المذكور صعوبات عملية ، فضلا من ازدياد نفقات التحصيل بنسبة كبيرة لا تتفق والحصيلة المترتبة على تنفيذ القانون المشار اليه . ولهذا رأى الغاء هذا القانون الأخير الذى يفرض رسما ثابتا على حائزى الأجهزة اللاسلكية والاستعاضة عنه بفرض رسم جديد على أساس نسبة ضئيلة من استهلاك التيار الكهربائى ، وقد روعى فى هذا الرسم الجعديد التوفيق بين حصول هيئة الإذاعة على مستحقاتها فى نظام مريح ، وبين أداء المواطنين لهذا الرسم فى سهولة ويسر . ( المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٥ ) .

ويستند من ذلك — ويتقدير الأصل التشريعى لهذه النصوص — وضوح نية المشرع فى تحصيل عبء الرسم لحائزى أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية بالنسبة للقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ . وتحصيل عبء هذا

الرسم لكل مستهلك كهربائى فى الإنارة وفقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ . فنص القانون الأخير فى مادته الأولى على أساس فرض الرسم بالنسبة للتيار الكهربائى المستهلك ، وقد رأى المشرع استثناء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة سواء بالمصانع أو المحلات العامة أو المنازل أو غيرها . ثم تضمنت المادة الثانية مواجهة حصة التيار الكهربائى المباع أو المورد بالجملة من جهات التوليد الى جهات أخرى تتولى توزيعه بمعرفة ، وسيرا على مبدأ اغناء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة ، وتغاديا للصعوبات التى تعترض تحديد هذه الكميات ، فقد افترض النص أن ثلاثة أرباع القدر المباع للاستهلاك انذى يحصل عنه الرسم ، والربع انبأى للقوى المحركة ، وناط بجهات التوليد مهمة تحصيل الرسم المقرر من جهات التوزيع ، مع ثمن التيار المولد لها ، على أن تقوم جهات التوليد بعد ذلك بتوريد الرسم المحصل من جهات التوزيع الى هيئة الإذاعة .

ويثور البحث فى هذه الحالة بالنسبة الى المرحلة التالية ، وهى المرحلة التى تنتهى بوصول التيار الكهربائى من جهات التوزيع الى المستهلكين ، من حيث تحديد الجهة التى يؤول إليها الرسم المحصل من المستهلكين ، وتسليمها بالبدا المستقل من مقتضى النصوص ومن تطورها التشريعى وما ورد بالمذكرة الإيضاحية ، من اتجاه نية المشرع الى تحميل عبء الرسم لمستهلك التيار الكهربائى المستعمل فى الإنارة ، يتعين القول بأن هذا الرسم المحصل فى هذه المرحلة يؤول الى الجهات التى سبق أن علمت بإداء هذا الرسم سلفا عن المستهلكين ، وهى جهات التوزيع ، التى قامت جهات التوليد بتحصيل الرسم منها وتوريده الى هيئة الإذاعة .

يؤيد ذلك ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون عندما ناط المشرع بجهات الانتاج المحلية بالنسبة للانتاج المحلى ، وبمصلحة الجوارك بالنسبة للبطاريات الجافة المنتجة محليا او المستوردة ، بعبء اداء هذا الرسم لهيئة الإذاعة ، على أن يتحمل بها المستهلك بالإضافة الى الأثمان المقررة لها . والأخذ بهذا النظر يحقق نية الشارع فى تحميل عبء هذا الرسم لمستهلكى التيار الكهربائى المقصودين أصلا بالرسم ، ويتفادى — فضلا عن ذلك — تحقق الإزدواج فى الرسم .

والقول بأن ما تضمنته المادة الثانية من التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والباع بمعرفة وتوريده لهيئة الإذاعة على الأساس المبين بالمادة الأولى يعنى أن يؤول الرسم فى المرحلة التالية ( وهى مرحلة التوزيع ) لهيئة الإذاعة ، على الأساس المبين بالمادة الأولى ، هذا القول مردود بأن المادة الثانية لا تعنى غير التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم من جهات التوزيع ، التى تقوم بإداء الرسم سلفا عن المستهلكين فى حدود التقدير الجزائى المحدد بهذه المادة وعلى أساس نية الرسم كما حددته المادة الأولى ، ولا يعنى هذا بآية حال أن يتم توريد الرسم المحصل من المستهلكين — فى مرحلة التوزيع — إلى هيئة الإذاعة ، وذلك نسبق أدائه إليها بمعرفة جهات التولية فى المرحلة الأولى التى يتم فيها توريد التيار الكهربائى من هذه الجهات إلى الجهات التى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، ولما فى هذا القول من شذوذ فى النتيجة التى تؤدى إليها ، وهى ازدواج الرسم المورد إلى هيئة الإذاعة وتجاهل نية المشرع الواضحة فى تحصيل المستهلكين للتيار الكهربائى عبء الرسم المشار إليه .

ويخلص مما تقدم أن الرسم المقرر على التيار الكهربائى المورد من جهة توليد إلى جهة أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، يقع عبؤه على هؤلاء المستهلكين وحدهم ، فإذا ما قامت جهات التوزيع بإداء هذا الرسم إلى جهات التوليد لتوريده مقبلا إلى هيئة الإذاعة ، فأنها تقوم بذلك عن المستهلكين ، بحيث يؤول إليها ما يقوم المستهلكون بإدائه بمعد ذلك .

ويتطبيق ما سبق على الحالة المعروضة ، فإن الرسوم المستحقة على التيار الكهربائى الموزع بمعرفة إدارة الإسكان والمرافق بمحافظة السويس ، والتى سبق تحصيلها وتعليقها بالأمانات انتظارا للفصل فى تصديق من تؤول إليه ، هذه الرسوم يتعين صرفها إلى الجهة التى سبق أن انتقها سلفا عن المستهلكين إلى هيئة الإذاعة ، فإذا كتلت إدارة الإسكان والمرافق بمحافظة السويس سبق أن أدت تلك الرسوم إلى محل تكرير البترول الصنوية بالسويس مع ثمن التيار الكهربائى المورد من المحل إليها

للتقيام بتوزيعه على المستهلكين ، ليقوم بدوره بتوريدها الى هيئة الاذاعة ،  
فان الرسوم المعلاة بالأمانات تؤول الى الادارة سالفة الفكر .

لهذا انتهى الراى الى أن رسوم الاذاعة المستحقة على التيار الكهربائى  
الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس وانتهى سبق  
تحصيلها وتعليقها بالأمانات تؤول الى الادارة المذكورة اذا كانت قد سبق  
ان ادت قيمة تلك الرسوم الى معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس  
لتوريدها الى هيئة الاذاعة — وذلك طبقا لنص المادة اثنتية من القانون  
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

( فتوى ٣٦٦ فى ٢٨/٤/١٩٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

##### المبدأ :

رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية — تستحق على ثمن التيار الكهربائى  
طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ —  
مقتضى نص المادتين الأولى والثانية من هذا القانون أن عبء الرسم يقع  
على عاتق المستهلك للتيار الكهربائى — وأن يحصل بواسطة الجهة التى  
تقوم بتحصيل ثمن التيار — اذا كان التيار يورد بالجملة تحصل الرسوم  
من الجهة التى تستورده على أساس خضوع ثلاثة أرباع كميته لهذه  
الرسوم طبقا لحكم القانون — ويكون للجهة المستوردة أن تحصل لحسابها  
رسوم الاذاعة من المستهلكين وتؤول اليها حصيلتها قلت أو كثرت .

##### ملخص الفتوى :

يستفاد من المادتين الأولى والثانية من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠  
فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٦٢ ، أن القاعدة هى أن عبء الرسم المشار اليه يقع على عاتق  
كل مستهلك لتيار كهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما يستهلكه منه فى أغراض

الإنارة ، دون ما يستهلكه فى القوى المحركة ، وأن الرسم المذكور يحصل عند تحصيل ثمن التيار الكهربائى المستهلك فى الإنارة ، وذلك بواسطة الجهات التى تقوم بتحصيل هذا الثمن ، على أن تؤديه الى هيئة الإذاعة ، على أنه فى حالة ما اذا كان التيار الكهربائى موردا بالجملة من جهات التوليد : الى جهات أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، فان جهات التوليد هى التى تقوم بتحصيل الرسم المستحق على التيار الكهربائى المورد ، من جهات التوزيع ، عند قبيلها بتحصيل ثمن انتيار من هذه الجهات الأخيرة .

ويحسب الرسم فى هذه الحالة بطريقة جزائية : على أساس خضوع ثلاثة أرباع كمية انتيار الموردة للرسم — باعتبارها مستعملة فى أغراض الإنارة — واعفاء أربع الباقى — باعتباره مستهلكا فى القوى المحركة .

وتقوم جهات التوليد بأداء الرسم المحصل على الأساس السابق أى هيئة الإذاعة . ولما كان المستهلك هو الذى يتحمل عبء الرسم على التيار الكهربائى الذى تستهلكه فى أغراض الإنارة ، فان جهات التوزيع — الملزمة بأداء الرسم الى جهات التوليد بحسوبا بالطريقة الجزائية المشار إليها — تقوم بتحصيل الرسم المستحق على المستهلكين مع ثمن التيار الكهربائى المستهلك فى الإنارة ، ويؤول هذا الرسم اليها .

ولا وجه للحاجة بأن رسوم الإذاعة المستحقة عن التيار الكهربائى المورد من الشركة الى المحافظة تزيد على قيمة الرسوم التى حصلتھا المحافظة فعلا من المستهلكين ، مما يترتب عليه تحصيل هذه الأخيرة مبلغا متايل رسوم لم تحصلھا ، واثراء الشركة بلا سبب — ذلك أن نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ صريح فى بيان طريقة حساب الرسوم التى تحصلھا جهة التوليد ( الشركة ) من جهة التوزيع ( المحافظة ) ، وتؤديھا الى هيئة الإذاعة ، وهى طريقة جزائية قصد بها تيسير محاسبة هيئة الإذاعة على مستحقاتها من الرسوم المشار إليها ، أيا كان الخلاف بين قيمة الرسوم المؤداة من جهة التوزيع الى جهة التوليد على أساس هذه الطريقة ومن قيمة الرسوم التى تحصلھا جهة التوزيع من مستهلكى التيار الكهربائى وفقا لما نصت عليه المادة الأولى من القانون أنه الذكر ويترتب على ذلك بالضرورة أن جهة التوزيع التى أدت الرسوم الى جهة التوليد ، محسوبا بالطريقة الجزائية ، تتحمل الفرق بين قيمة الرسوم التى أدتها ، وقيمة



الرسوم التي تحصلها من المستهلكين أو تفيد منه بحسب الأحوال ما دام مرد ذلك الى القاتنون ولا محل القول بإثراء جهة التوليد ( الشركة ) ، اذ أنها تقوم بأداء كل ما حصلته من رسوم من جهة التوزيع ( المحافظة ) الى هيئة الإذاعة . كما لا وجه للتحدى بوجود أن تكون الرسوم المستحقة على التيار الكهربائى ، والتي تؤدى لتهيئة الإذاعة بوساطة الشركة المذكورة ، مسلوية لتقيمة التي تحصلها المحافظة من المستهلكين — لخالفة ذلك لمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ يوضعها انراهن »

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان شركة السويس لتصنيع البترول ( معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس ) هي التي تقوم بتحصيل رسوم الإذاعة المستحقة على التيار الكهربائى المورد منها الى محافظة السويس ، من هذه المحافظة وذلك على أساس خضوع ثلاثة أرباع كمية هذا التيار للرسوم المشار اليها ، واعفاء الربع الباقى منها ثم تأديها الى هيئة الإذاعة . وإن محافظة السويس تقوم بتحصيل الرسوم المستحقة من مستهلكى التيار الكهربائى فى أغراض الإنارة ، عند تحصيل ثمن هذا التيار من المستهلكين ، وتؤول اليها حصيلتها .

( فتوى ٩٨١ فى ٢١/١٠/١٩٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة الانسكية — قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الحكومة والهيئات الأخرى المتصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون المذكور — استنزالها من الرسم المستحق على التيار المستورد جيلة بمعرفة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

ويعد استبعاد ما تستهلكه مؤسسة ضاحية مصر الجديدة فى ادارة المترو من كمية التيار التي تحصل عليها جيلة من جهة التوليد ، تسمى

المادة الثانية من القانون على ما تتولى المؤسسة توزيعه بمعرفتها من التيار ، وعلى مقتضى هذه المادة تعتبر ثلاثة ارباع الكمية المباعة مستعملة فى اغراض الانارة يستحق الرسم عنها ولا يستحق عن الربع الباقي ، وانجازا فى هذا التقسيم قائم على بيان نسبة ما يستخدم فى الانارة الى ما يستخدم فى القوى المحركة ، لأن الاول يستحق عنه الرسم أصلا والثانى معنى منه بصريح نص المادة الاولى . وعلى ذلك لا شأن لهذا التقسيم الجزائى بصور الاعفاء الأخرى كاعفاء الوزارات والمصالح ، اذ يقوم هذا الاعفاء الاخير مع اعفاء تيار القوى المحركة لا يجب احدهما الآخر .

وعنى ذلك يضمن ان يستنزل من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة المؤسسة قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة فى الانارة . والقول بغير ذلك يسلم باستحقاق الرسم على ما تستهلكه هذه الجهات فى الانارة حينئذ معفاة صراحة من الرسم .

( غتوى ٣١١ فى ١٩٦٤/٤/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية والقوانين المعدلة له - الرسم المستحق على مؤسسة صاحبة مصر الجديدة طبقا لهذا القانون - حسب هذا الرسم - اتخاذ كمية التيار الذى يتيحه جهة التوليد ( ادارة الكهرباء والغاز ) للمؤسسة لتوزيعها اساسا لهذا الحساب ، دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد او لدى المؤسسة - أساس ذلك .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانونين رقمى ٤٨ و ١١٤ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

« يدرّس رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى من كل وحدة كيلو وات ساعة من التيار المستهلك على الوجه الآتى :

٢ ملّيم ( مليون ) فى دائرة كل من محافظتى القاهرة والاسكندرية  
ومنيّة الجيزة .

١ - ملّيم ( ملّيم واحد ) فى سائر أنحاء الجمهورية الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة البيانات التى تقوم بتحصيله ، ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .»

ويعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستعملة فى اقوى المحركة .  
كما يعنى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للإنارة  
الوزارات والمصالح العامة والجالس المحلية ودورة العبادة والمدارس  
والمستشفيات العامة ( اضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ١١٤  
لسنة ١٩٦٢ وعمل بحكمها من اول يوليو سنة ١٩٦٢ ) ،

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على انه « يستحق الرسم  
النصوص عليه فى المادة السابقة بالنسبة للتيار الكهربائى المورد بالجملة  
من جهات التوليد الى هيئات أو جهات أخرى تقوم بتوزيعها بمعرفة  
سواء للإنارة أو اقوى المحركة ، وذلك على اساس ان ثلاثة ارباع الكمية  
المباعة مستعملة فى اغراض الإنارة ، وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم  
المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفة وتوريده لهيئة الاذاعة  
على الاساس المبين فى المادة السابقة » .

ومن حيث انه يبدو من المادة الثانية المذكورة ان المشرع قد ربط  
فيها بين ثمن التيار الكهربائى وبين الرسم حين نص على أن « وعلى جهات  
التوليد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفة  
وتوريده لهيئة الاذاعة » الأمر الذى يؤخذ منه ان المشرع جعل من كمية  
التيار المباعة وعاء للرسم ، ولهذا لا يجوز أن يختلف مقدار التيار المستحق  
عليه الرسم عن مقدار التيار الذى يلتزم المستورد بدائه ثمنه الى جهة

التوليد ، ويترتب على ذلك أن تكون العبارة فى حساب الرسم بكمية التيار الذى تبنيه جهة التوليد لمؤسسة صاحبة مصر الجديدة وتقتضى منها ثمنه طبقا للاتفاق بينها ولما هو مقرر فى القوانين واللوائح ، وذلك دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد أو لدى المؤسسة .

( غتوى ٣١١ فى ١٩٦٤/٤/٧ ) .

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى بإعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم المفروض على التيار الكهربى الذى تستهلكه للإضاءة — عدم تضمن القانون المذكور أثرا رجعيا الى ما قبل تاريخ العمل به فى أول يوفية لسنة ١٩٦٢ — مقتضى ذلك أن تبقى الوزارات والمصالح العامة خاضعة للرسم على التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الإضاءة فى المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى أول يوليو لسنة ١٩٦٢ — أحقية مؤسسة صاحبة المعادى فى مطالبة معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة الرسم المفروض على التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الإضاءة عن المدة من أول مايو لسنة ١٩٦٠ الى آخر يوفية لسنة ١٩٦٠ والذى سبق أن أدته المؤسسة المذكورة عن المعسكرات الى هيئة الإذاعة فى ٣٠ من يوليو سنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى المستهلك على الوجه الآتى :

٢ ملجم ( ملجمان ) فى دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

١ ملجم (ملجم واحد ) فى دائرة المجالس البلدية الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة انيبيات  
التي تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر فى شهرى  
يناير ويونيو من كل عام .

«ويعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوة المحركة».

وقد صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام  
القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وقضت المادة الاولى منه  
بأن تضاف الى المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار  
اليه - مقرة لآخره نصها :

« كما يعنى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للانارة  
الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس  
والمستشفيات العامة » .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ على أن  
« ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول  
يونيو سنة ١٩٦٢ » .

وجاء فى المذكرة للايضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ سالف  
التكر أنه « صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن رسوم الاذاعة  
والاجهزة اللاسلكية ، ونص فى مادته الاولى على فرض رسم على كل  
مستهلك تيار كهربائى عن كل كيلوات ساعة من التيار الكهربائى على أن  
يحصل هذا الرسم مع ثمن انتيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى  
تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر ويعنى من هذا  
الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة ، وقد أثار مجلس  
الدولة بـسريان الرسم المقرر فى القانون المذكور على الحكومة ومصالحها  
وعلى الهيئات العامة الأخرى . ولما كانت الحكمة من صدور القانون  
المشار اليه هو أنه قد أصبحت حيازة أجهزة الراديو الآن من مستلزمات  
الحياة ، بحيث أصبح فى كل منزل وفى كل محل ، وأن هذا الرسم نظير  
الخدمات التى تؤديها هيئة الاذاعة . لذلك كان من اللازم بدلا من تحصيل

رسم على كل جهاز استقبال ، وتنظيما لهذه العملية ، أن يفرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى . — هذا ولما كانت هذه الحكومة تنفق فيها يخصص بإنارة الشوارع والمصالح الحكومية والمدارس ودور العبادة والمستشفيات العامة — هذا فضلا عن أنها تقوم بخدمات عامة وحيوية ، كما أنها تستهدف فى أدائها لخدماتها المصلحة العامة . لذلك أعدنا مشروع القرار الجمهورى بقانون المرافق بإضافة فقرة أخيرة الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تنضى باعفاء دور الحكومة والمجالس المحلية وغيرها من الهيئات العامة الأخرى ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة من رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية » .

ومن حيث أنه يبين من نصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ — ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ، فرض رسوما على كل مستهلك لتيار كهربائى ، يحصل من المستهلك مع ثمن التيار الكهربائى ، بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحميل هذا الثمن ، وتقوم هذه الهيئات بإداء الرسم المذكور الى هيئة الإذاعة فى المواعيد المقررة لذلك . ولم يعف المشرع من الخضوع لهذا الرسم سوى الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة ، ومعنى ذلك أنه — فى غير هذه الحالة الأخيرة — كان يخضع للرسم المشار اليه جميع المستهلكين للتيار الكهربائى ، لا فرق فى ذلك بين الأفراد والهيئات ، والجهات الخاصة والعامة — بما فى ذلك الوزارات والمصالح العامة .

غير ان المشرع رأى أن الصالح العام يقتضى عدم خضوع الوزارات والمصالح العامة لرسم المفروض على التيار الكهربائى الذى تستهلكه للإنارة ، لما تقوم به من خدمات عامة وحيوية تستهدف فى أدائها المصلحة العامة — لذلك أصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ قاضيا باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم مالف الذكر ، على أن يعمل بهذا القانون — بما تضمنه من الاعفاء — اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢

ولما كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ المذكور ، لم يتضمن اثرا رجعيا لاغفال حكمه الخاص باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم

المشار اليه ، الى ما قبل تاريخ العمل به فى اول يونيو سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فتوى الوزارات والمصالح العملية خاضعة للرسم على التيار الكهربائى الذى استهلكه فى الاتارة ، فى المدة من تاريخ العمل بالحكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى اول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ اعمال حكم الاعفاء الذى تضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ .

فاذا كان الثابت ان مؤسسة ضاحية المعادى تقوم بتوريد التيار الكهربائى الى معسكرات الجيش بالمعادى ، ومن ثم فانه طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — كانت معسكرات الجيش المذكور خاضعة للرسم المفروض على التيار الكهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما استهلكه من هذا التيار فى الاتارة ، عن المدة من تاريخ العمل بالحكم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى اول مايو سنة ١٩٦٠ الى اول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت مؤسسة ضاحية المعادى ملزمة بتحصيل الرسم المشار اليه من المعسكرات ، مع ثمن التيار الكهربائى الذى تقوم بتحصيله ، على ان يؤدى هذا الرسم الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .

وتطبيقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — قامت مؤسسة ضاحية المعادى بإداء الرسم المفروض على التيار الكهربائى المورد بمقرقتها لمعسكرات الجيش ، الى هيئة الاذاعة ، فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠ — بناء على طلب هذه الهيئة — وذلك عن المدة من اول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تلزم معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة ما ادته عنها مؤسسة ضاحية المعادى من الرسم المشار اليه الى هيئة الاذاعة ، وذلك عند تحصيل ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكه المعسكرات فى الاتارة .

ولما كانت المعسكرات المذكورة قامت بإدء ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكه فى الاتارة ، عن المدة من اول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ ، دون ان تؤدى معه قيمة الرسم المستحق عن تلك المدة ، والذي قامت مؤسسة ضاحية المعادى بإدائه الى هيئة الاذاعة .

لذلك فان مؤسسة صاحبة المعادى يكون لها الحق فى مطالبة  
معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة الرسم المفروض على التيار  
الكهربائى الذى استهلكته فى الإثارة ، عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠  
الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ ، والذى سبق أن أدته المؤسسة المذكورة من  
المعسكرات الى هيئة الإذاعة فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٦٠  
( فتوى ٢٠٠ فى ١٤/٣/١٩٦٤ ) .

### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

#### المبدأ :

التيار الكهربائى الذى تستهلكه مؤسسة صاحبة مصر الجديدة فى  
إدارة المترو — اعتباره مستعملا فى القوى المحركة فى مفهوم المادة الأولى  
من القانون المذكور — اثر ذلك — أعفاؤه من الرسم الذى قرره هذا القانون .

#### ملخص الفتوى :

بمطالبة المادتين ١ ، ٢ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن  
رسوم الإذاعة والأجهزة الاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٨ و ١١٤  
لسنة ١٩٦٢ الأنف نصها يبين أن المادة الأولى تواجه الحالة التى يتم  
فيها توزيع التيار الكهربائى على مستهلكيه عن طريق جهة التوليد مباشرة ،  
وفى هذه الحالة يحصل الرسم من المستهلك مع ثمن التيار بمعرفة  
الهيئات التى تقوم بتحصيله ، والمادة الثانية تعالج الصورة التى يتم  
فيها توزيع التيار عن طريق جهة تحصل عليه جملة من جهة التوليد  
إلى الصورة التى يتدخل فيها وسيط بين المولد والمستهلك .

ولما كانت مؤسسة صاحبة مصر الجديدة تحصل على التيار من  
جهة التوليد فتستهلك جاتبا منه فى إدارة المترو وتوزع الباقي على المستهلكين  
فى الضاحية الذين يستعملونه فى الإثارة وفى إدارة القوى المحركة .



ومن حيث ان جانب التيار الذى تستخدمه المؤسسة فى ادارة المترو لا يوجد وسيط فيه بين جهة التوليد وجهة الاستهلاك ، ومن ثم تطبق فى شأنه المادة الاولى من القانون دون المادة الثانية التى لا تتناول احكامها هذه الصورة بصريح نصها ، لان ما تستخدمه المؤسسة من التيار فى ادارة المترو ليس تيارا موردا اليها تقوم بتوزيعه وانما باستهلاكه .

وتنطبق على ذلك لا تسرى المادة الثانية من القانون الا على كمية التيار التى توزعها المؤسسة ، لها ما تستهلكه من تيار فى ادارة المترو فيخضع لحكم المادة الاولى ويعنى من الرسم طبقا لصريح هذا الحكم باعتباره تيارا مستخدما فى القوى المحركة .

( غتوى ٣١١ فى ١٩٦٤/٤/٧ ) .



از هر

## الأزهر

قاعدة رقم ( ١٦١ )

المبدأ :

المادة ٣٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد ناطت بالجامعة اختصاص تزويد المعلمين الاسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والتشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك . يتعين أن يكون عضو هيئة التدريس بهذه الجامعة متوافر له مقومات تنفيذ ما ناطه القانون بالجامعة التي ينتمي اليها - ارجاء الجامعة الموافقة على اعارة عضو هيئة التدريس حتى يؤدي نفقة زوجته وابنته قبل الموافقة على اعارته لا يشكل خطأ من جانبها يستوجب التعويض اساس ذلك . الحفاظ على سمعة عضو هيئة التدريس بالأزهر من متابعتها بأحكام قضائية في دولة اسلامية مما يسوء اليه والى الجامعة التي ينتمي اليها .

ملخص الحكم :

أن مناط الفصل في هذا الطعن هو بيان ما اذا كان تصرف الجامعة على النحو المشار اليه يكون خطأ في جانبها يترتب عليه مساقطتها ، ومن ثم فانه يتعين النظر الى هذا التصرف في ضوء احكام رسالة الجامعة الازهرية وما تطلبه القانون من صفات في العاملين بكلياتها ، اذ ان المادة ٣٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد ناطت بالجامعة اختصاص تزويد المعلمين الاسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والتشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل انواع النشاط والانتاج والزيادة والتجود الطيبة وعلم الدنيا للمشاركة في الدعوى الى

مسبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى ذلك فانه يتعين أن يكون عضو هيئة التدريس بهذه الجامعة تتوافر له متومات تنفيذ ما ناطه القانون بالجامعة التي ينتمى إليها ، ومن ثم نأذا ما قامت الجامعة بارجاء الموافقة على اعارة المطعون ضده حتى يؤدي نفقة زوجته وابنته قبل الموافقة على اعارته فان مسلك الجامعة على هذا النحو لا يشكل خطأ من جانبها ، لأنها أتت تصرفا من شأنه الحفاظ على سمعة أحد أعضاء هيئة التدريس بها ، وذلك من متابعته بأحكام قضائية في دولة اسلامية أخرى ، بما قد يسمى اليه والى الجامعة التي ينتمى اليها ، ولا سند فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون رسم طرقا للحصول على الحقوق ليس من بينها تدخل الجهة الادارية في شأن يخص أحد العاملين بها فان هذا القول لا يؤخذ على اطلاقه ذلك أن الجامعة الأزهرية نها وضع خاص في هذا الشأن من حيث انه يتطلب في أعضاء هيئة التدريس بها أن يكونوا قنوة في التصرف والخلق الكريم يضاف إلى ما تقدم أن الجامعة وافقت على اعارة المطعون ضده في العام الجامعى ٨٠/٧٩ ثم وافقت على تجديدها في العام الجامعى ٨١/٨٠

ومن حيث انه لما تقدم ننتهى مسئولية الجامعة حيال ما قامت به قبل المطعون ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه الحكم بالفائه ويرفض طلب التعويض مع الزام المطعون ضده بمصاريف الطعن عملا بنص المادة ١٨٤ من المرافعات .

( طعن ٩٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

##### المبدأ :

موظفو الأزهر والمعاهد الدينية — المادة الأولى من قانون موظفى الدولة — النص على سريان احكامه على هؤلاء الموظفين — المقصود منها — تطبيق هذه الأحكام عليهم فيما عدا ما نصت عليه القوانين الخاصة بهاتين الهيئتين .

### ملخص الفتوى :

ان قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد نص فى مادته الأولى على الآتى : - « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام موظفى وزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية : ويلقى كل حكم يخالف هذه الأحكام » .

والنص الوارد فى المادة المذكورة لم يستهدف الا التنبيه فقط الى سريان الأحكام اعلية يقاتون موظفى الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف ، وإن شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة ، دفعا لكل شبهة يمكن أن تقوم فى هذا الصدد بسبب استقلال هذه الجهات ، ولم يقصد الى إلغاء القوانين الخاصة بهذه الهيئات واحلال احكام قانون موظفى الدولة محلها . وآية ذلك أن قانون الجامع الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ طرأت عليه عدة تعديلات بعد صدور قانون موظفى الدولة . بما يفصح عن ارادة المشرع فى هذا الشأن على الوجه المتقدم ذكره .

واذ لخص قانون موظفى الدولة موظفى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف لاحكامه من وجهة النظر العام على ما سبق بيانه ، فانه يتعين اعمال النص الوارد فى الفقرة الرابعة من المادة ١٣١ من القانون المذكور فى شأنهم على ما جرت به من « أن احكام هذا القانون لا تسرى على طوائف المواطنين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيها نصت عليه هذه القوانين » . وعلى مقتضى ذلك احكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فيها عدا ما نصت عليه احكام القوانين الخاصة بهاتين الهيئتين .

( فتوى ٧٩ فى ١٩٥٥/٥/٥ ) .

## قاعدة رقم ( ١٦٣ )

### المبدأ :

نص المادة ١٣٣ من قانون التوظيف على أن يكون لشيخ الأزهر الاختصاصات الممنوحة بهذا القانون للوزير - النص في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على تعيين وزير لشئون الأزهر وتحديد اختصاصاته وفقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون - يترتب عليه تعطيل نص المادة ١٣٣ من قانون التوظيف وصيرورة الوزير قمة الشئون الادارية بالأزهر وصاحب الرئاسة دون شيخ الأزهر الذي يقتصر اختصاصه على الشئون الدينية وحدها .

### ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة على أنه « ..... ويكون لشيخ الجامع الأزهر ..... الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير ..... » وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر ..... »

وبين من هذا النص الأخير أنه قد نصب لأول مرة - على مدى وجود الأزهر - وزيرا لشئونه ، ومقتضى وجود وزير لشئون الأزهر أن تجتمع بالنسبة اليه كل الاختصاصات والسلطات التي تقررها القوانين واللوائح للوزير ، لا يستبعد منها أو يخرج عنها الا ما ينص قانون واعادة تنظيم الأزهر على أن يعهد به لغير الوزير ، وفيها عدا ذلك تستقر اختصاصات الوزير حصلا بالنسبة الى الأزهر - لوزير شئونه دون غيره ، وتلك مسألة تتعلق بالتنظيم الإداري الذي يأبى انضباطه أن ينصب وزير لشئون جهة وتكون اختصاصات الوزير منها لغيره بدون تصريح من المشرع ، ويترتب على ذلك بحكم اللازم تعطيل حكم الفقرة انثائية من المادة ١٣٣

من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لانتقال الاختصاص الوارد بهذا الحكم الى وزير شئون الأزهر على مقتضى الأثر اللازم لحكم المادة الثالثة من انقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، يؤيد هذا النظر ويؤكد ما يلي :

أولاً : تنص المادة الرابعة من قانون إعادة تنظيم الأزهر على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمتفخين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية في الأزهر وهيئته . ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

وهذا النص واضح اندلالة في بيان أن منصب شيخ الأزهر هو منصب ديني ومن ثم لا تكون له اختصاصات ادارية الا في حدود تصريح تشريعي . وما يميز ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ بإعادة تنظيم الأزهر ( الذي حل محله بإلغاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ) كان ينص في مادته السادسة على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين . والمشراف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين . . . . . وهو المنفذ الفعلي لجميع لقوانين والمراسيم والأوامر الملكية واللوائح والقرارات المختصة بالجانب الأزهر ، والموظفون تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره . . . » - فهذا النص يجعل منصب شيخ الأزهر منصب إمامية في الدين والرياسة في الإدارة ، واتساقا معه ورد حكم الفقرة اثنتانية من المادة ١٣٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ : على أن ذلك النص لم يتردد كامل حكمه في القانون الجديد للأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وإنما تضمن - محسوب - في مادته الرابعة حكم الامامة الكبرى والصدارة في شئون الدين دون اشارة الى الرئاسة الادارية ، مما يوضح أن اتجاه المشرع في القانون الجديد الى قصر المنصب الأعظم على أمور الدين دون شئون الإدارة ، الأمر الذي يعطل الحكم المشار اليه بقانون الموظفين فيما وكله الى شيخ الأزهر من اختصاصات الإدارة في شئون الموظفين ، ويصل العطل الى غاية الإلغاء بوجود وزير لشئون الأزهر تجتمع له سلطات هذه الإدارة بحكم المنصب .



ثانيا : تنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن  
« تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت  
الإشارة إليه في هذا القانون »  
١ - اختصاصات شيخ الأزهر ، ووكيل الأزهر . . . ، . . .

فلو أن لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير ما فوض شارع القانون  
لائحته التنفيذية في تحديد اختصاصات شيخ الأزهر . حيث لا وجه  
لتحديد اختصاصات الوزير لأنها قائمة في القوانين المعمول بها - أما وقد  
ورد هذا التفويض فإن مواده أن اختصاصات شيخ الأزهر غير محددة  
وستحددها اللائحة التنفيذية .

ثالثا : حين أراد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أن يعهد باختصاصات  
الوزير أو بعضها لمسئول في الأزهر غير وزير شئون الأزهر نص على ذلك صراحة .  
فمجرد المادة ٦٦ من هذا القانون تنص على أن « . . . » . ولخير الجامعة  
( جامعة الأزهر ) سلطة الوزير فيما يختص بموظفي الجامعة طبقا  
لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

ولو أن اتجاه المشرع إلى الإبقاء على اختصاصات الوزير لشيخ  
الأزهر لنص على ذلك صراحة في قانون يجعل لشئون الأزهر وزيرا .

رابعا : تنص المادة ١٠٠ من القانون المذكور على أن للوزير المختص  
إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر  
وهيئاته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي  
تعد فيها اللائحة التنفيذية لحين صدورها .

وإعطاء هذا الاختصاص لوزير شئون الأزهر واضح الدلالة على  
أن الوزير هو قمة الشئون الإدارية وصاحب الرئاسة فيها ، الأمر الذي  
يتعارض مع التسليم بقيام اختصاصات الوزير في شئون الموظفين -  
وهي شئون إدارية - بغيره . ولو كان هدف المشرع غير ذلك واتجاهه  
إلى الإبقاء على هذه الاختصاصات لشيخ الأزهر لفقد سلطة الوزير المذكورة  
بالأ تفل بما لشيخ الأزهر من اختصاصات في شئون الموظفين ، وذلك -  
مرة أخرى - في قانون يجعل لشئون الأزهر وزيرا .

هذا ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ١٠٠ المذكورة يعطى الوزير كامل اختصاص التنظيم والتكامل فى الأزهر لحين صدور اللائحة التنفيذية ، وهو بذلك يعطى أى اختصاص آخر الى أن تصدر اللائحة فتستين الأهور وتحدد معالم السلطة وحدود الاختصاص .

لهذا فقد استقر انراى على أنه الى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومع براماة الفترة الأخيرة من المادة ٦٦ من هذا القانون يكون وزير شئون الأزهر هو صاحب الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة الى موظفى الأزهر الخاضعين لأحكام هذا القانون .

( فتوى ١٠٤٨/١/١٩٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

##### المبدأ :

شيخ الأزهر هو المهيمن على جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر فى مسائل موظفيها وأنه بالنسبة لها ولوظفيها سلطة الوزير عليها عدا موظفى جامعة الأزهر - وزير الدولة لشئون الأزهر يمارس اختصاصاته بالنسبة لجامعة الأزهر عن طريق شيخ الأزهر - نتيجة ذلك - اختصاص شيخ الأزهر بتشكيل اللجنة المقوط بها النظر فى شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر وهيئاته وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية .

##### ملخص الفتوى :

إن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من اقدم مديرى أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة » .

وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة (٣) على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر » .

وينص في المادة (٤) على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمستغلين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الاسلامية في الأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

وينص في المادة (٨) على أن « يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

١ - المجلس الأعلى للأزهر .

٢ - مجمع البحوث الاسلامية .

٣ - ادارة الثقافة والبعوث الاسلامية .

٤ - جامع الأزهر .

٥ - المعاهد الأزهرية » .

وينص في المادة (٣٩) على أن « يتولى ادارة جامعة الأزهر :

١ - مدير جامعة الأزهر ١٠١٠٠ » .

وينص في المادة (٤١) على أن « يكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر ١٠١٠١٠٠ » .

وينص في المادة (٩٩) على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة اليه في هذا القانون .

١ - اختصاصات شيخ الأزهر » .

وتنص المادة ( ٢٦ ) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « يتولى رئيس الجامعة ادارة شئون الجامعة الادارية والمالية وهو الذي يمثله امام الهيئات الأخرى »  
وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ... » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الأزهر وتنظيم مسؤولياتها في المادة الأولى على أن « تقوم وزارة شئون الأزهر على تحقيق الأهداف التي صدر من أجلها قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومن أهمها إعداد المتخصصين في تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين واللغة العربية وإعداد العالم الإسلامي والداعية الإسلامي المتبحر في العلوم الدينية وغيرها من العلوم والعمل على حفظ التراث الإسلامي وتجليته ونشره وإظهار حقيقته في تقدم البشر .

وهي تبارس مسؤولياتها لتحقيق هذه الأهداف على النحو التالي :

- ١ — بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في التعليم الأزهرى ،
- ٢ — تقرير المناهج التي تؤدي الغرض من التعليم الأزهرى .
- ٣ — تشجيع البحث العلمى الإسلامى .
- ٤ — ربط التعليم الدينى واثبت العلمى الإسلامى بحركة المجتمع .
- ٥ — تجميع اثار التراث الإسلامى .
- ٦ — تقديم الخدمات التعليمية الدينية .
- ٧ — وضع الخطة لاتضاء الأئمة التعليمية .
- ٨ — وضع الخطط لمواجهة احتياجات العالم العربى والإسلامى من علماء الأزهر .
- ٩ — تدعيم هيئات التدريس في المعاهد الدينية وجامعة الأزهر .
- ١٠ — وضع الخطط الخاصة بالبعثات العلمية الموفدة من الأزهر .
- ١١ — العناية بالوافدين الى الأزهر لتلقى العلم به .
- ١٢ — العناية بالمراكز الإسلامية في الخارج ،

وينص القرار رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه في المادة الثالثة على أن « يتبع وزير شئون الأزهر ( الأزهر والهيئات التي يشملها ) » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة (١) من مواد إصداره على أن « يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليها المرافقة لهذا القرار ويلغى كل نص يخالف أحكامها » .

وينص في المادة ( ٢ ) من مواد الإصدار على أن « تلغى المادتان الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ويستمر العمل ببنات أحكامها فيما لا يخالف أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة له » .

وينص هذا القرار في المادة (٢) من مواد إصداره على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لا تنفذ قرارات المجلس الأعلى للأزهر أو جميع البحوث الإسلامية أو مجلس جامعة الأزهر فيما يحتاج إلى استصدار قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء إلا بعد اعتيادها من وزير شؤون الأزهر طبقاً للسلطات ١١ ، ٥٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ويسرى ذلك على ما يصدر من قرارات في المسائل المنصوص عليها في المواد ٢٢ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ٣٠/ب/ ٢/٢٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ من القانون المذكور وكذلك في المسائل التي جعل هذا القانون لوزير شؤون الأزهر اختصاص إصدار قرار فيها » .

وينص اللائحة المرافقة للقرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في المادة (٢) على أنه « مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لشيوخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته وللمعلمين بها عدا جامعة الأزهر جميع الاختصاصات المقررة للوزير في كافة القوانين واللوائح ويكون له بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة » .

وتنص المادة ( ١٢٦ ) « من تلك اللائحة على أنه « مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لمدير الجامعة بالنسبة لأجهزة الجامعة وللمعلمين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع

الاختصاصات المقررة لتوزير في كافة القوانين واللوائح وذلك دون الرجوع في شأنها الى وزارة الخزانة او الجهاز المركزي للتنظيم والادارة .. الا انه في الحالات التي توجب القوانين اصدار قرار من رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء يتمين ارسال القرارات الى شيخ الازهر لارسالها الى وزير شئون الازهر لاتخاذ اللازم بشأنها .

ومن حيث انه باستقراء هذه النصوص بين ان الازهر والمجلس الاعلى للازهر ومجمع البحوث الاسلامية ووزارة الثقافة والبعوث الاسلامية وجامعة الازهر والمعاهد الازهرية تتبع جميعها شيخ الازهر وذلك ثابت بمصرح نص المواد ٤ ، ٨ ، ٤١ م القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الازهر ومصرح نص المادة (٢) من اللائحة التمهيدية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ وقد اصبح من غير الممكن المجادلة في ذلك بعد الغاء المادتين الاولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الازهر وتصديق مسؤولياتها فبعد الغاء المادة الاولى لم يعد هناك ازدواج في الاختصاص وبعد الغاء المادة الثالثة لم يعد هناك ازدواج في التبعية ومن ثم يكون فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر هو المهيمن على تلك الجهات في مسائل موظفيها وله بالنسبة لهذه الجهات ولوظفيها سلطة الوزير. فيما عدا موظفي جامعة الازهر لان مديرها له بالنسبة للجامعة ولوظفيها سلطة الوزير بيد ان ذلك لا ينفي تبعية جامعة الازهر لشيخ الازهر . وليس لوزير الدولة لشئون الازهر ان يمارس اى اختصاص بالنسبة للجامعة الا عن طريق شيخ الازهر الذى خوله القانون اختصاصات وزير التعليم العالى بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بها وذلك يقطع بتبعية الجامعة للامام الاكبر وبالتالي فانها يختص بكل ما يتصل ويترتب على هذه التبعية .

ومن حيث ان المادة ( ١٧ ) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ تشآن الادارات القانونية قد خولت الوزير المختص سلطة تشكيل اللجنة المنوط بها النظر في شئون مديري و أعضاء الادارات القانونية كما دعت المادة ذاتها هذا الوزير بانه الذى يحل في نطق وزارته هذه الادارات وتتبعه الجهات التى تعمل بها تلك الادارات القانونية ولما كان هذا الوصف يصدق

على فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر بالنسبة لجميع الجهات التي نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على شبعيتها له بما في ذلك جامعة الازهر لانه يختص وحده بتشكيل اللجنة المشار اليها .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان فضيلة وزير الدولة لشئون الازهر أصبح بعد الغاء المادتين الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتتظيم وزارة شئون الازهر وتحديد مسؤولياتها حلقة اتصال بين الازهر كهيئة دينية مستقلة وبين الحكومة وانحصر اختصاصه في مسائل محددة تمثل هذا المعنى اصدق تمثيل فهو في المادة ( ١١ ) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يصدر القرارات التي يوافق عليها المجلس الاعلى للازهر اذا كان تنفيذها يحتاج الى اصدار قرار منه فان مضت ستون يوما بغير ان يصدر قراره أصبحت موافقات المجلس الاعلى للازهر نافذة بحكم القانون ، وفي المادة ( ٥٠ ) من هذا القانون يصدق على بعض قرارات مجلس جامعة الازهر ، وفي المادة ( ٢٢ ) يلزم موافقته لمعقد اجتماع غير عادى لجمع البحوث الاسلامية ، وفي المادة ( ٢٣ ) يعرض على رئيس الجمهورية تعيين امين المجمع الذى يوافق عليه الامام الاكبر — وكذلك الامر بالنسبة لباقى اختصاصاته المنصوص عليها في المواد ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ فهو في هذه المواد التي انحصر فيها اختصاصه لا يصدر قرارا على وجه الاستقلال بغير موافقة من الامام الاكبر او الهيئات التي تتبع فضيلته وانما يلزمه لممارسة هذا السلطان ان يطلب منه الامام الاكبر او احدى الجهات التابعة له اصدار القرار . واذا كان الامر يحتاج الى اصدار قرار من رئيس الجمهورية او من مجلس الوزراء او اصدار قانون تولى وزير الدولة لشئون الازهر عرض الامر على الجهات التي مستصدر القرار ومن ثم فان وزير الدولة لشئون الازهر لا يقوم على راس وزارة يعد الازهر وهيئاته جهات تابعة لها الامر الذى يؤدى الى حجب الاختصاص بتشكيل اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه عنه .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية قد اطلقا على وزير الدولة لشئون الازهر تسمية الوزير

المختص لأن هذه التسمية تصدق فقط بالنسبة للاختصاصات المنصوص عليها فيها فلا تتمدها الى غيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين الاخرى كالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية خاصة وأن القانون الاخير قد عرف الوزير المختص بتشكيل اللجنة المنوط بها النظر في شئون مخيري وأعضاء الإدارات القانونية تعريفا لا يجد صداه في وزير الدولة لشئون الأزهر ، ومما لا شك فيه أن المشرع قصد بإلغاء تبعية الأزهر والهيئات التي يشملها نوزير شئون الأزهر العودة لصحيح وصريح احكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الأزهر يناقضها في مادتها الاولى والثالثة ، وبذلك لم يعد وزير الدولة لشئون الأزهر متبوعا لاي من الجهات التي يشملها الأزهر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر بتشكيل لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر وهيئاته المنصوص عليها بالمادة ١٧

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

( فتوى ٥٢٩ في ١٩٧٨/٦/١ هـ )

قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### المبدأ :

المجلس الأعلى للأزهر يجوز له أن يفوض في بعض اختصاصاته رئيسه فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر — أساس ذلك أنه مع خلو القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية من أي نص على جواز هذا التفويض تعتبر هذه المسألة مسكوتا عن حكمها ويتمتع التماس الحكم الخاص بها ( باعتبار أن الأزهر هيئة عامة ) في قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الذي يجيز لمجلس الإدارة أن يعهد الى رئيس المجلس ببعض اختصاصاته .

#### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ينص في المادة ٢ منه على أن « الأزهر هو الهيئة العلمية



الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية الى كل الشعوب » . كما ينص في المادة ٦ على أن يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الإهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التي ترد اليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي يقوم عليه الأزهر .

وشيوخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر ويكون له حق مقاضاة نظائر الاوقاف التي للمدرسين أو الموظفين أو الطلاب نصيب فيها » .

وقد رأت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٤ وهى بصدد ارساء التكييف القانونى للأزهر انه يعتبر هيئة عامة ، وعلى هذا الأساس يعتبر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الهيئات العلمية بمثابة الشريعة العلمية التي يرجع الى احتسابها في كل ما لم يرد عليه نص في قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

واذا خلا القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر هو ولائحته التنفيذية من أى نص على جواز تفويض المجلس الاعلى للأزهر للإمام الأكبر شيخ الأزهر ومن ثم تعتبر هذه المسألة مسكوتاً عن حكمها في قانون الأزهر ويتمتع التماس الحكم الخاص بها في قانون الهيئات العامة .

ومن حيث أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ في شأن الهيئات العامة ينص في المادة ٧ بند ٥ منه على أن « يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد الى لجنة من بين أعضائه أو الى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة » ، مما يفيد انه يجوز قانوناً أن يفوض المجلس الاعلى للأزهر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر في بعض اختصاصاته على النحو الوارد في قرار المجلس الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مشروعية تفويض المجلس الاعلى للأزهر رئيسه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر في الاختصاصات المشار اليها .

( فتوى ١٤ في ١١/١/١٩٧٦ )

### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

ميزانية الجامع الأزهر في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ — تضمن الإدارات الواردة تحت الإدارة العامة وظائف متدرجة ندرجاً هرمياً من شأنه الانصاح عن استقلال هذه الإدارات — أثر ذلك — عدم جواز مزاحمة أحد موظفي أحدها موظفاً آخر في إدارة أخرى عند خلو إحدى درجاتها أو رفعها — مثال بالنسبة لاستقلال إدارة المراقبين عن غيرها من هذه الإدارات .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن ميزانية الأزهر في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ أوردت تحت الإدارة العامة جملة إدارات منها مراقبة البحوث الإسلامية ومكتب شيخ الجامع الأزهر وإدارة نغيش العلوم الدينية والعربية ومراقبة العلوم والآداب وموظفو الإدارة العامة وتضمنت بعض هذه الإدارات وظائف متدرجة ندرجاً هرمياً من شأنه أن يفصح عن رغبة الجهة الإدارية في أن يكون لهذه الإدارات استقلالها وبالتالي فلا يسوغ أن يزاخم في الترقية أحد الموظفين الذي ينتسب إلى إحدى هذه الإدارات آخر في إدارة أخرى إذا تسلوى معه في الإقدبية أو سبته إذا ظلت إحدى الدرجات ، ناذاً ما اتضح في خصوصية هذه الدعوى أن الطاعنين يعملان في المراقبة وهي لها تدرج هرمي في وظائفها ( من السادسة إلى الثالثة في ميزانية تلك السنة ) فلا يزاخمان غيرها في أية إدارة أخرى لا سيما وقد حوت هذه الميزانية التأسيسية الآتية : تحت إدارة المراقبين ( نفتت الوظائف من الكليات والمعاهد لتكون وحدة واحدة تلحق بالإدارة العامة مما يستتاد منه أن درجات هذه الوظائف كانت تتبع الكليات والمعاهد ثم رؤى ضدها في وحدة مستقلة والحقها بميزانية الإدارة العامة للأزهر حتى لا تستقل كل كلية أو معهد بملخص لها من درجات لهذه الوظائف )

ويخلص من هذا أن هذه التأسيسية لم تقض بادماج هذه الوظائف في غيرها من وظائف الإدارات العامة وهي عديدة وكل منها ينتمي إلى كادر

خاص وبذا تبقى لهذه الإدارة ذاتيتها وخصائصها ولوضاعها كادارة مستقلة عن غيرها ، ولما كنت اعلى درجة في هذه الوحدة هي الثالثة وكل من الطاعنين في هذه الدرجة فلا يمكن ترقية احدهما او كلاهما الى الدرجة الثانية في لية ادارة اخرى من ادارات الإدارة العامة انما يمكن ترقيتهما اذا حصل رفع في درجات وظائف تلك الوحدة .

( طعن ٢٢٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

المبدأ :

موازنة الازهر الشريف لعام ١٩٧٧ — تقسيمها الى : ١ — بند الوظائف الدائمة ويشمل وظائف الإدارة العليا والعاملين بالكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الازهر ٢ — بند العاملين بإدارات الازهر الاخرى — اعتباراً من موازنة سنة ١٩٧٧ اصبح للعاملين بالكتب المذكور موازنة مستقلة خاصة بهم شملت نوعيات من الوظائف المختلفة — الاثر المترتب على ذلك : الدرجات التي تخلق في احدى الوظائف بالكتب المذكور يتم شغلها من بين العاملين بهذا المكتب ولا يجوز ان يتزاحم عليها العاملون غير التابعين للمكتب أساس ذلك : التخصيص الوارد في الموازنة .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٦ قطاع التعليم والبحوث والشبيلب — قسم ٩٠٣ وزارة شئون الازهر فرع (٢) الازهر الشريف تحت عنوان مفردات البلب :اول — اجور « ان الوظائف والدرجات الخاصة بالازهر سواء اكانت وظائف الإدارة العليا أو مجموعة الوظائف التخصصية أو الفنية أو التنظيمية والإدارية أو المكتبية أو الخدمات المعاونة انما وردت عامة وغير مخصصة لوظائف معينة ، ومن ثم يتزاحم عليها جميع العاملين مادامت شروط الترقية متوافرة في شأنهم » - غير انه بالاطلاع على موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٧ قطاع التعليم

والبحوث والشباب قسم — ١٠٢ — الأزهر فرع (١) الأزهر الشريف تحت مفردات الباب الاول — أجور « بند ١ — الوظائف الدائمة وشمل هذا البند وظائف الإدارة العليا ( شيخ الأزهر — وكيل الأزهر ... ) كما عمل تحت بند أولا : العنوان الآتي « وظائف العاملين بمكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ( وظائف الإدارة العليا مجموعة الوظائف التخصصية — الوظائف الفنية — مجموعة العمال المهنيون — المجموعة النوعية للوظائف التنظيمية والإدارية — مجموعة الوظائف المكتبية المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة ) ، وتشمل تحت بند ثانيا ، وظائف العاملين بإدارات الأزهر الأخرى ( مجموعة الوظائف التخصصية اوظائف الفنية — العمال المهنيون — الوظائف التنظيمية والإدارية — الوظائف المكتبية . المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة » ويتضح من هذا البيان المقارن لميزانية الأزهر عن عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ انه اعتبارا من موازنة السنة المالية ١٩٧٧ أصبح للعاملين بمكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر موازنة مستقلة خاصة بهم شملت نوعيات من الوظائف المخططة ، وجاء توزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية متكاهلا اذا شمل كافة الوظائف كما شمل كافة المستويات والفئات الوظيفية فجاء انتسلسل الهرمى للفئات المالية متكاهلا مع نوعية الوظائف وبالتالي فانه على مقتضى هذا التوزيع الوارد في موازنة الأزهر الشريف لعام ١٩٧٧ تكون موازنة العاملين بمكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر مستقلة عما عداها من وظائف العاملين بإدارات الأزهر الأخرى — ومما يؤكد ذلك ما جاء بكتاب وزير المالية رقم ١٩٨٨ المؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٧ الموجه لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ( والمرفق بحافظة مستندات المدعى ) من انه « صدرت موازنة العام المالى ١٩٧٧ متضمنة تأسيرا ينص على تقسيم بند ١ — الوظائف الدائمة بموازنة الأزهر الشريف الى كادريين مستقلين الاول منهما يضم وظائف العاملين التابعة لمكتب شيخ الأزهر ويفرد لها ائتمعية خاصة ، في الكادر الثانى يضم باقى وظائف العاملين التابعين للإدارات المختلفة للأزهر » . . وبينى على ذلك انه اعتبارا من موازنة السنة المالية ١٩٧٧ ( أى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ ) فان الدرجات التى تخلق فى احدى الوظائف الخاصة بمكتب شيخ الأزهر يتم شغلها من بين العاملين بهذا المكتب ولا يجوز أن

يتزاحم عليها العاملين غير تابعين للمكتب استنادا لهذا التخصيص الوارد في الموازنة .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ خلت وظيفة المدير العام للشؤون القانونية التي كان يشغلها الاستاذ . . . . . ليلوغة السن القانونية وهي وظيفة من الفئة الثانية ذات الربط السنوي ٨٧٦/١٤٤٠ جنيتها وقد صدر بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧٧ قرار شيخ الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ونصت المادة الاولى منه على ان « ينقل الى مكتب شيخ الازهر اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ السادة المحامين الاتية اسماؤهم بعد »

أولا : مجموعة الوظائف التخصصية . . . . .

ثانيا : مجموعة الوظائف التنظيمية : . . . . .

١ — الاستاذ . . . . . — الفئة الثانية ( احيل الى المعاش اعتبارا من ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ ) .

٢ — الاستاذ . . . . . ( المسمى ) — الفئة الثالثة — كما نصت اللائحة الثانية على انه « ترفع اسماء السادة المذكورين من سجلات التقديمية العامة وتفرّد لهم سجلات تقديمية خاصة ضمن العاملين بمكتب شيخ الازهر كل بحسب عتته المالية وترتيب اقدميته فيها » ثم صدر بتاريخ ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ القرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ بترقية السيد / . . . . . مدير التخطيط والمتابعة بإدارة الازهر الى الدرجة التي خلت وفك اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي . ومؤدى هذا انه وقت صدور القرار المطعون فيه رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ كانت الدرجة التي تمت الترقية عليها قد نقلت الى مكتب شيخ الازهر فاصبحت خاصة بالعاملين بهذا المكتب امملا لموازنة الازهر عن عام ١٩٧٧. وتنفيذا لقرار شيخ الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وبالتالي ما كان يجوز انترقية على هذه الدرجة او شغلها بعامل من غير العاملين بالمكتب المذكور ، سيما اذا لوحظ أن المادة ١٦ من

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة تقضيان تعتبر وظائف ومديرى وأعضاء الإدارات القانونية فى المؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية فى الوحدات التابعة لها وحدة واحدة فى التعيين والترقية - وفى هذا الضوء يكون القرار المطعون فيه رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ على النحو الذى صدر به مجانيا صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما قد يقال بأن القرار المطعون فيه قضى بترقية السيد / ..... اعتباراً من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ( أى قبل نقل الدرجة المرقى إليها انى مكتب شيخ الأزهر فى أول يناير سنة ١٩٧٧ وذلك طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرار رئيس مجلس انوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذى ائشار الى قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٢ : ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ المتضمنين تلك القواعد ، ذلك أن القرارات الصادرة بقواعد الترقية بالرسوب الوظيفى ليست سوى مصارف ملابة للدرجات التى ستم اترقية اليها وهى ترقيات تتم بقرار من الجهة المختصة تترخص فيها بسلطتها التقديرية وفقاً للقواعد المقررة قانوناً فى هذا الشأن ، وهذه الترقيات لا يستند العامل حقه فيها من القواعد التى تنظيها مباشرة بل لا بد من صدور قرار بها من الجهة المختصة - وعلى هذا فانه ما يجوز للجهة الادارية أن تصدر قرارها فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٧٧ بترقية المطعون فى ترقيته - وهو من غير العاملين بمكتب شيخ الأزهر - وفى وقت كانت الدرجة التى تمت الترقية عليها مخصصة قانوناً للعاملين بهذا المكتب اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ وإذا كان الثابت من الاوراق ومن محضر لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ أن المدعى بشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التنظيمية اعتباراً من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وانتهى لها لشروط الترقية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو اقدم المستحقين للترقية من بين أعضاء الادارة القانونية بالأزهر ، وعليه وطالما أن المدعى قد تكاملت فى حقه الشروط المطلوبة للترقية ولم يثبت من الاوراق أن احداً يزاحمه فى شغل تلك الفئة من العاملين بمكتب شيخ الأزهر وبالتالى

يغنونوا مستحقا لها اعتباراً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٧٧ تأسيساً على أن الترقية تعتبر نافذة من تاريخ صدور القرار بها طبقاً لنهادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه ترتيباً على كل ما تقدم وإذ قضى الحكم المطعون فيه بنظر النظر السالف فإنه يكون قد خالف القانون ولخطأ في تأويله وتطبيقه بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه — بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٧٧ فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية إلى الفئة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية المصروفات .

( طعن ٤١١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ :

جماعة كبار العلماء — اختصاصها وحدها بمحاكمة علماء الأزهر إذا نسب إليهم طعن في الدين الإسلامي أو إنكار ما على ضرورة منه أو سلوكهم سلوكاً شائناً — خروج هذه الأمور عن ولاية مجلس تأديب الموظفين .

#### ملخص الحكم :

يبين من نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر أن جماعة كبار العلماء هي وحدها صاحبة الولاية في محاكمة العالم ، موظفاً كان أو غير موظف ، إذا وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية ، وأن هذه الولاية منوطة بحقيقة الفعل المنسوب إليه ، بأن يكون الطعن في الدين الإسلامي ، أو إنكار ما علم ضرورة من الدين ، أو سلوكه سلوكاً شائناً . فإذا كان الثابت أن الذنب المنسوب للعلماء عليه ( المحرس بكلية أصول الدين ) هو أنه نشر مقالا بعنوان « إباحة الفطر في رمضان وشروطه » تضمن مخالفت صريحة لأحكام الصوم عديدها قرار الإتهام ووصفها بأنها إنكار للحكم التي تكون معلومة من الدين

الاسلامى بالضرورة ، فلا ريب ان هذا الفعل — لو صح — لكان فى حقيقته انكارا لما هو معلوم ضرورة من الدين الاسلامى فى احكام الصوم . وهو ما تمكك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، باعتبارها الهيئة العامة التى تستطيع مناقشة المتهم فى رليه ، واستظهار حكم الدين فى شأنه لها مجلس تاديب الموظفين فنيست له ولايتى مناقشة هذه الوسائل واستظهارها والحكم فيها مع وجود كبار العلماء ، وآية ذلك ان الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار اليه نصت على انه اذا كان المحكوم عليه موظفا وجب ان يحال امره بعد ذلك الى الجهة التى هو تابع نها لتثبت الهيئة المختصة الاثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الادارية فيما يختص بالفصل او ضياع الحق فى المكافاة او المعاتى . فقرار هذه الهيئة الادارية لا يعدو ان يكون تنفيذا لمقتضى قرار جماعة كبار العلماء التى هى وحدها صاحبة اولاية فى هذا الشأن .

( طعن رقمى ٣٥ ٢٦ لسنة ٢ فى — جلسة ١٤/١/١٩٥٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

##### المبدأ :

مجمع البحوث الاسلامية — المادة ١٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١  
فى شأن اعادة تنظيم الازهر — حلول المجمع محل جماعة كبار العلماء —  
سند ذلك من احكام القانون — زوال الوجود القانونى لجماعة كبار العلماء  
من تاريخ العمل بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

##### ملخص الفتوى :

بمقارنة احكام هذا المجمع ووضعه واختصاصاته كما وردت فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاصة بجماعة كبار العلماء ، يتضح ان المشرع قصد ان يكون المجمع عو الخلف الجسدي لجماعة كبار العلماء وانعالم بهما واختصاصاتها فى شتى المجالات مع تطوير واحكام تنظيم اقتضتها وثبة الإصلاح فى شئون الازهر . فرسالة المجمع واختصاصاته واهدافه كما بينتها المادة



١٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تشمل على وجه التقريب أغراض جماعة كبار العلماء واختصاصاتها كما كان ينظمها المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ مع تغيير في التسمية كما نصت المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن يتألف مجمع البحوث من خمسين عضواً من كبار علماء الإسلام . . . كذلك نصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن يختار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية فإن لم يكن قبل تعيينه عضواً في الهيئة صار بمقتضى هذا التعيين عضواً فيها . وبمثل ذلك كانت نصص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بالنسبة إلى جماعة كبار العلماء ، وفضيلة الإمام الأكبر رئيس المجمع وقد كان أيضاً رئيساً للجماعة .

( فتوى ٩٢٧ في ١٠/٢/١٩٦٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ :

مجمع البحوث الإسلامية - مكافأة عضويته - حلولها محل ما كان يستحقه العضو من مرتب جماعة كبار العلماء بها لا يقل عن هذا المرتب - سند ذلك : المجمع من الناحية القانونية هو الإمتداد لجماعة كبار العلماء في المجال الديني .

ملخص الفتوى :

يتضح مما تقدم أن الوجود القانوني لجماعة كبار العلماء زال من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وحل محلها تنظيم جديد هو مجمع البحوث الإسلامية لتستوعب رسالته بوجه عام رسالة جماعة كبار العلماء .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن فضيلة الشيخ . . . لا يستحق في تمام الجمع بين مرتب عضوية جماعة كبار العلماء ومكافأة عضوية مجمع البحوث الإسلامية سوى هذه الأخيرة وذلك اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٦٢ .

( فتوى ٩٢٧ في ١٠/٢/١٩٦٥ )

### قاعدة رقم ( ١٧١ )

المبسدا :

صدور قرار الجامع الأزهر بنبذ المدعى للتدريس في جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت — تكيف هذا القرار — اعارة وليس ندبا .

ملخص انصكم :

انه ولئن كانت قرارات الجامع الأزهر انصادة في شأن قيام المدعى بالتدريس في جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت ، ثم بانتهاء عمله بهذه الجمعية قد وصفت مهمته « بالندب » الا أن التكيف القانوني الحقيقي للمهمة التي عنتها هذه القرارات ، هو أن المدعى انما كان معاراً للجمعية المذكورة طوال مدة عمله بها لا منتدباً ، ذلك أن المادة ٨ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على أنه « يجوز ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة أو المصلحة أو في وزارة أو مصلحة أخرى اذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » ومن ثم فإن عمل المدعى لدى هذه الجمعية لا يكون ندباً وانما يكون اعارة للجمعية المذكورة ، تسري في شأنه أحكام المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه وبالتالي فإن معاملته من الناحية المالية تخضع لأحكام القرارات الصادرة في شأن المعارين .

( طعن ١٤٨٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبسدا :

تبعية مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم للأزهر الشريف وخضوعها لإشرافه — خروجها عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة عليها ، وسريان القواعد التنظيمية التي وضعها واعتمدها فضيلة شيخ الجامع الأزهر ووزير التربية والتعليم في ٧ مارس سنة ١٩٥٦ عليها — أثر ذلك — صحة الحكم بوقف تنفيذ قرار إداري بإغلاق أحد هذه المكاتب بالاستفادة من المادة ٢٧ من هذا القانون .

### ملخص الحكم :

ان مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لها وضع متميز خاص يقوم على جلال رسالتها الدينية وعظمتها الروحية وروعيتها الادبية لتحفيظ النشء آيات القرآن الكريم وما يحيط بذلك من تفهيم وتجويد وترتيل . فيقبل عليها كل من تهاى لطرق أبواب مختلف المعاهد العلمية والازهر ابتغاء الاستزادة من هدى القرآن وسنة الرسول . وكل هذا ينأى بذك المكاتب عن نطاق تطبيق تانوم التعليم الخاص الذى يقصد به اصلا لو فرعا التروية او الاعداد للبهن الحرة . والى تهدف الى تحقيق ناحية من نواحي التثقيف العام . وفى ملف المسادة من الرسائل والمكاتبات الادارية الرسمية ما يؤكد ان وزارة التربية والتعليم لا تمارض فى ذلك الاتجاه من عدم تبعية مكاتب او (مدارس) تحفيظ القرآن انكريم لها ، وانما تتبع تلك المكاتب والمدارس للزهر الشريف الذى يتولى اعلانتها مع وزارة الاوقاف وتخضع تلك المكاتب لاشرافه . وقد جاءت القواعد التنظيمية التى وضعها واعندها كل من فضيلة شيخ الجامع الازهر والسيد وزير انتربية والتعليم فى مارس سنة ١٩٥٦ فى صورة مذكرة عنوانها « مذكرة بتنظيم اشراف الازهر الشريف على مدارس تحفيظ القرآن الكريم » . لماذا جاءت بعد ذلك جهة فرعية من جهات الادارة لتطصق بهذا المكتب محل قرار الغلق ليا كانت تسميته ، صفة المدرسة الخاصة لفرج به فى مفهوم نص المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وتصدر قرارها تأسيسا على حكم المسادة ٢٧ منه باغلاقه ، فان جهة الادارة هذه تكون قد خالفت حكم القانون . واذا قام طعن المذمى على قرار الغلق الذى يطلب وقف تنفيذه ، بحسب الظاهر من الاوراق ، على اسبيل حجية تبرر اجابته الى طلبه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال الذى يتمثل فيها يؤدى اليه غلق المكتب المذكور من تعطيل رسالته العلمية وحرمان المذمى من نشاطه المشروع ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بوجهة النظر هذه وهى سديدة تتفق واحكام القانون وروحه . فان الطعن فيه بالالغاء يكون قد جانيه التوفيق .

## قاعدة رقم ( ١٧٣ )

### المبدأ :

مدرسو مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عينوا بالأزهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ثم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر طبقاً للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية - احتفاظهم بمكافآتهم التي كانوا يتقاضونها من الأزهر إذا كانت تزيد على أول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم وبشرط ألا تجاوز نهائية مربوطها - أساس ذلك أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ لم يقصد الإساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استثناءهم من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستوفياً تعيينهم جميعاً والإفادة من خبرتهم حسباً ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

### ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في الفقرة الأولى من المادة (٨٤) على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الاعدادية للأزهر .

وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية ونص في المادة (١) منه على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة يجوز تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي حولت والتي استحوط إلى الأزهر من وزارة التربية والتعليم في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع اعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان والنيابة الطبية - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « تنفيذاً للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تضمنت ميزانية الأزهر

لعام ١٩٦٢/٦٢ ٢٨٠ درجة تاسعة لمدري مدارس تحفيظ القرآن الكريم ولكن هذه الدرجات لم تكن كافية لاستيعاب مدرسي هذه المدارس .

وقد طلب الأزهر الى وزارة انخزانة ادراج اعتماد يباقي درجات الموظفين البالغ عددهم ٥٢٢ مدرسا فوافقت على تعيينهم بالمكافأة بالبلد الاول على أن يراعى في ميزانية عام ١٩٦٤/٦٢ ادراج باقى الدرجات اللازمة لهؤلاء المدرسين وقد صدرت ميزانية ١٩٦٤/٦٢ متضمنة ١٦ درجة سابعة ، ٢ درجة سابعة ، ١٣٤ درجة ثمانية علاوة على الدرجات السابق اعتبارها في ميزانية عام ١٩٦٢/٦٢ وهي ٢٨٠ درجة تاسعة — ونظرا لرغبة الأزهر في تعيين هؤلاء المدرسين جميعا في الدرجات التي تسع بها مؤهلاتهم سواء في الدرجات المنشأة وفقا لما تقدم او في الدرجات الخالية بميزانية الأزهر للوظائف التي تناسبهم وفي حدود مصلحة العمل على أن تدرج بميزانية الأزهر للسنة المالية القادمة الدرجات اللازمة لتعيين من لم يتم تعيينه من هؤلاء وذلك حرصا على الاعادة من خبرتهم الطويلة في العمل بهذه المدارس » .

ومن حيث أن مؤدى هذه الاجراءات التي اتخذت في الميزانية تنفيذا لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ هو تسكين هذه الطائفة من مدرسي تحفيظ القرآن الكريم في الدرجات التي انشئت خصيصا لهم في الميزانية وليس من شأن هذا الاجراء أن يؤثر على المكافآت التي يحصلون عليها قبل وضعهم على هذه الدرجات ما دام أن هذه المكافآت تدخل في حدود الربط المالي لتدرجة التي وضع عليها كل منهم ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر لم يقصد الاساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استثناهم من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستهدفا تعيينهم جميعا والاعادة من خبرتهم حسبا ورد في المذكرة الايضاحية للقائسون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عيّنوا بالأزهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الدرجات التى تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع إعفائهم من شرطى اجتياز الامتحان واللائحة الطبية يحتفظون بمكاناتهم التى كانوا يتقاضونها من الأزهر اذا كتلت تزيد على أول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم ويشترط أن لا تجاوز نهاية مربوطها .

( فتوى ٥٢٢ فى ٢٠/٥/١٩٦٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدأ :

نظام التطوع للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر مقابل بدل جارية شهرية — لا يجعل المتطوع فى مركز الموظفين المعينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة بميزانية الأزهر ولا يعطيه حقاً فى مزايا إحدى هذه الوظائف — عدم اعتباره موظفاً فعلياً وعدم انطباق قاعدة الإنراء بلا سبب للمطالبة بالتعويض عن عمله .

#### ملخص الحكم :

أن الذى تستخلصه المحكمة أنه ليس ثمة رابطة وظيفية قد قامت بين المدعى — وهو متطوع للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية — والجامع الأزهر ولا يمكن أن يعتبر ثانوياً موظفاً معيناً فى خدمة الحكومة على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، من لم يتم تعيينه فى هذه الوظيفة بالإدارة القانونية من يملك التعيين ، ومن فلا ينشأ له مركز قانونى يتصل بالوظيفة العامة كموظف ولا يستحق مرتباً لها عساه أن يكون قد أدى من خدمات بناء على افتتاح رابطة التوظيف قانوناً . وما جرى فى حق المدعى يؤكد هذه الحقيقة فلم يصدر له قرار بتعيينه فى إحدى الوظائف ولم يعتد له اختبار لإجراء الجامع الأزهر لاختباره طبقاً لترتيب النجاح ولم يقدم أى مسوغات للتعيين ولم يوقع عليه الكسوف الطبى ، ومن ثم فليس له ملف خدمة يعتبر وعاءاً طبيعياً لعمله الوطنى ولا يمدو حال المدعى بالنسبة لاتصاله بالجامع الأزهر أن يكون خاضعاً لنظام التطوع ، كما جاء بحق فى دفاع الجامع الأزهر ، ولا يصدق فى حقه القبول

بأنه يعتبر موظفا فعليا لان نظرية الموظف الفعلى لا تقوم الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الحاح الحاجة الى الاستعانة بمن ينهضون بتسيير دولاب العمل فى بعض الوظائف ، ضمنا لانتظام المرافق العامة وحرما على تادية خدماتها للمتقاعين منها باطراد دون توقف وتحتم الظروف غير العادية أن تغضى جهة الادارة عند تصدى هؤلاء الموظفين للخدمة العامة اذ لا يتسع امامها الوقت لاتباع احكام الوظيفة العامة فى شأنهم ، ونتيجة لذلك لا يحق لمن يتصدى لامور الوظيفة فى ظل هذا النظام أن يطلب من الادارة ان تطبق عليه احكام الوظيفة العامة كما لا يحق له الانادة من مزاياها لانه لم يخضع لاحكامها أصلا ولم يعين وفقا لاصول التعيين فيها .

وانه ولئن اتسعت روابط انقائون الخاص او علاقات الافراد ببال الدولة عما كان لو خلاصا لان تكون مجال لا اعمال قاعدة الإثراء بلا سبب اذا توافرت شروطها فان العلاقة الوظيفية العامة لا يتصور فيها تطبيق هذه القاعدة الا فى اضيق نطاق كما لو طالبت الدولة أحد موظفيها برد ما اخذه منها يفسر استحقاق ذلك بأن المشرع ينظر الى من يقحم نفسه فى امور الوظيفة العامة نظرة ربية وحذر فلا يشجع المتفضل فى اوضاع القانون العام كما يشجعه فى علاقات الافراد اذ يفترض فى الفضولى انه يعمل فى شئون الفسلب بلا اذن والادارة فى شئون وظائفها ليست غائبة او غائلة ، ولان الوظائف والاية عامة تكل القانون بتحديد حقوق وشروط من يتولون مقاليدها بتواعد منضبطة تقطع السبيل على من يقصون انفسهم فى اختصاصاتها كما فى حالتى غصب السلطة والموظف الفعلى والفصب لا يرتب للخاص حقوقا قبل الدولة بل يجر مسئوليته المدنية بل الجنائية طبقا لبعض الشرائع والموظف الفعلى لا يستقيم توليه لامور الوظيفة العامة الا فى ظروف غير عادية صرف تشفع لتوليه اياها وكلاهما غير متحقق فى المنازعة انحالية ومع ذلك فلا حق للموظف الفعلى فى مركز الوظيفة القانونى ولا فى الانادة من مزاياها .

وانه لو سلم فى الجدل المحض بمكان تطبيق قاعدة الإثراء بلا سبب على هذه المنازعة بذريعة ان المدعى كائن يعمل استاذنا بمعهد البحوث بالازهر لتساءل أجر هو دون ما يتقاضاه زملاؤه فى المؤهل ، فان ذلك مردودا بأن مركزه فى الازهر وهو يتصدى لخدمة عامة يمنعه من المطالبة بتعويض استنادا

الى هذه القاعدة من قبل أن الأزهر أنها أفاد من خدماته بسبب قانونى نجووده  
استوجبها عليه نظام التطوع والمتطوع يعمل إما تطوع له لا يبنى من وراء  
ذلك إلا ماعول عليه من مقابل حدده العرف فى ظل ذلك النظام ، ولا حجة  
فى القول بأن المدعى يستحق قبل الأزهر تمويضا عن عمله غير المشروع لأن  
الأزهر اذ أقام فى وضع النهار صلته بالمدعى على أساس نظام التطوع  
ولم يكمن عنه طبيعة علاقته به طوال السنين التى اتصلت فيها بينها الأسباب  
لا يكون مرتكبا لخطأ يستوجب مسئوليته .

( طعن ١٧١٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

انتهاء خدمة العلماء الموظفين والعلماء المدرسين بالأزهر الذين عينوا فى  
هذه الوظائف بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين  
والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين ببلوغهم سن الستين — انتهاء خدمة  
العلماء الموظفين والعلماء المدرسين فى أقسام الأزهر والمعاهد الأزهرية وكنيشت  
الأزهر الذين عينوا فى هذه الوظائف قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة  
١٩٦٣ المشار اليه ببلوغهم سن الخامسة والستين .

ملخص الفتوى :

ان المسئلة الاولى من الإرادة السنية رقم ٢١ الصادرة فى ١٥/٣/١٩٢١  
بالتصديق على لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر  
والمعاهد الدينية العلمية والإسلامية معجلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ كانت  
تتضى باحالة من بلغ سن الخامسة والستين ميلادية الى التقاعد . .

وقد احتفظ كل من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ باتشاء صندوق  
للتأمين والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠  
باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين لهؤلاء العلماء  
بهذه النيرة ، وإما صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الأزهر





فى البقاء فى الخدمة حتى بلوغ سن الخامسة والستين يكون قد فسخ ضمنا تفويض اللائحة التنفيذية الواردة فى المادة ٩٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فيها يتعلق بتحديد سن انتقاع للعطاء المعينين بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ولا وجه لنقول بأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ان هو الا قانون خاص بالازهر ، وان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو قانون عام بتنظيم المعاشات وان القاعدة المسلمة ان الخاص يقتد العام ذلك انه ولئن كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ هو القانون العام فى شأن تنظيم المعاشات الا ان ما تضمنه هذا القانون فى شأن تحديد سن الاحالة الى المعاش للعطاء المشار اليهم قد جاء حكما خاصا تصدى فيه المشرع لتحديد هذه السن بما مؤدها لاقضاء خدمة من لم يكن بالخدمة منهم وقت صدور القانون عند بلوغه سن الستين ، وقد جاء هذا الحكم حكما خاصا لهؤلاء فيفسخ الحكم الخاص السابق عليه .

ولا يجدى هؤلاء العلماء نفعا صدور قرار وزير شئون الازهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ استنادا الى السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى اجازت للوزير المختص اصدار ما يراه من قرارات تنظيمية او تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الازهر وهباته خلال الفترة التى تعد فيها اللائحة التنفيذية ، فيما نص عليه هذا القرار من ان « يحتفظ العلماء الموظفين والمدرسين فى اقسام الازهر المختلفة وفى المعاهد الازهرية واعضاء هيئات التدريس فى كليات الازهر المعينين بعد صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بكل الحقوق التى كانت مقصورة لهم قبل هذا القانون سواء فى المرتبات او المعاشات او غير ذلك اسوة بزملائهم فى الازهر قبل صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ » .

ذلك ان هذا القرار قد صدر فى الفترة الانتقالية حتى تعد اللائحة التنفيذية واستنادا الى التفويض الوارد فى هذه اللائحة والذي اصبح بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قلصا عن ان يمتد الى المعينين بعد العمل بالقانون الاخر فيما يتعلق بتحديد سن الاحالة الى المعاش .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن العلماء الموظفين والعلماء المدرسين بالأزهر الذين عينوا في هذه الوظائف بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنتهى خدمتهم ببلوغهم سن الستين .

( فتوى ١٧٦ فى ١١/٢/١٩٧٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

المبدأ :

صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بتصحيح أوضاع العلماء من حملة شهادة العالمية المؤقتة الصادرة ببراءة من الأزهر الشريف غير المسبوقة بالتأدية الأزهرية ومنحهم الحقوق المقررة للعلماء خريجي الأزهر بالبقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين — إعادة الطاعن إلى الخدمة تنفيذاً لهذا القانون بعد انتهاء خدمته ببلوغه سن الستين بمقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ — مطالبة الطاعن بالمرتب كتمويض عن فهم خاطئ لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ — مسئولية الجهة الإدارية لا تقترب إلا على خطأ ثابت محقق يسيراً كان أو جسيماً — الأحكام لا تبني إلا على اليقين لا على ما يقبل الظن — أو التأويل أو الاحتمال — التأويل القانوني الذى تختلف فيه وجهات النظر — عمل الجهة الإدارية كعمل الضمين باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها — اتجاه الجهة الإدارية إلى الجهة التى ناط بها القانون تفسير مواده ألا وهو الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وهى أعلى جهة قضائية فى إصدار الرأى وأتباع الجهة الإدارية ما صدر به الرأى باعتباره هو صحيح حكم القانون لا يترتب على ذلك أية مسئولية على الجهة الإدارية وهو الركن الكلازم والاساسى لقيام دعوى التمويض .

ماخص الحكم :

ومن حيث أنه واذ تبين لمحكمة القضاء الإدارى إنشاء نظرها للدعوى محل الطعن أن الطلبات المعلقة التى تقدم بها المدعى بعضها يرتبط ارتباطاً

وثيقا وباشرا بالطلب الاصلى الذى أصبح غير ذى موضوع بعد اعادة المدعى الى الخدمة بموجب القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ وهما الطلبان الاول والثانى من الطلبات المعلة اما الطلب الثالث المتعلق بتعديل اقدمية المدعى فى درجة وكيل وزارة ليسبق آخرين فلا تربطه صلة بالطلب الاصلى فى الدعوى لانه لا يخرج عن كونه دعوى جديدة لم يراع فى اقبالها الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، هذا النظر منه جاء سيدا مطابقا وحكم القانون الى النحو المشار اليه آنفا ، وعليه يكون القضاء بعدم قبول هذا الطلب قد صدر متقنا وحكم القانون .

ومن حيث انه بالنسبة للطلب الاول بأحقية الطاعن فى مرتبة عن الفترة من ٢٣/٩/٧٥ تاريخ إحالة الى المعاش لحين عودته فى ١٩/٩/١٩٧٧ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ على ان يخصم منه ما صرف له منها من معاش فان الجهة الادارية اصدرت قرارها بتاريخ ٢٣/٩/١٩٧٥ بأحالة المدعى الى المعاش لبلوغه سن الستين عملا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ المعدل للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وقد اتخذت الجهة الادارية هذا الاجراء بعد ان استطلعت رأى الجمعية العمومية للتسم الاستشارى للفقوى والتشريع الذى انتهى بجلسته المنعقدة فى ١٠/١٢/١٩٧٥ الى عدم أحقية المدعى فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، فكان لزاما على الجهة الادارية تنفيذ احكام القانون بإحالة المدعى عند بلوغه سن الستين الى المعاش .

ومن حيث ان المرتب يصرف نتيجة القيام بعمل وبعد ادائه ، فان المدعى لم يكن قائما بالعمل فى الفترة من تاريخ إحالته الى المعاش لبلوغه سن الستين وحتى تاريخ عودته الى الخدمة بهتتفى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر تصحيحا لوضع الطعاء من حملة شهادة العالية المؤقتة الصادرة ببراعة من الازهر الشريف غير المسبوقه بالثانوية الازهرية ولنفهم الحقوق المقررة للعلماء خريجى الازهر بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، الامر الذى يؤكد ان هؤلاء العلماء لم يكن لهم فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ حق فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت الشهادات الحاصلين عليها غير مسبوقة بالثانوية المعلة .

ومن حيث انه غنى عن البيان انه وان اشتمل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ على اثر رجعى اعتبارا من تاريخ صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤، فليس له من معنى غير اعادة من لم يبلغ بعد سن الخامسة والستين إلى الخدمة حتى بلوغها ، ولو اراد القانون صرف أجر أو تعويض عن الفترة ما بين الاحاله الى المعاش وحتى العودة لقضى بذلك صراحة .

ومن حيث انه لا يصح القول بان المطالبة بهذا المرتب انها هي تعويض عن نهم خاطيء لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٤ ذلك ان مسؤولية الجهة الادارية لا تترتب الا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان أو جسيما ، اذ الاحكام لا تبني الا على اليقين لا على ما يقبل الظن أو التأويل أو الاحتمال ، فاذا كان الامر في التأويل القانوني مما تتفرق فيه وجوه الراى — وتختلف فيه وجهات النظر ، وكان لكل راى ما يبرره بحيث لا يمكن القطع بأى الآراء أصبح أو على الأرجح تهولا عند جبهة رجال المهنة ، وكان عمل الجهة الادارية كعمل الفنيين باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها ، فلها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ طالما انها قد اتجهت الى الجهة التى ناط بها القانون تفسر مواده الا وهى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع وهى اعطى جهة قضائية تسمى اصدار الراى ، مما كان لزاما على الجهة الادارية ان تتبعه باعتباره ما صدر به الراى هو صحيح حكم القانون . ولا يترتب على انتهاكه أية مسؤولية على الجهة الادارية فهى لم ترتكب خطأ يرتب هذه المسؤولية وهو الركن اللزوم والاساس لقيام دموى التعويض .

ومن حيث انه لذلك يكون طلب صرف المرتب عن المدة المشار اليها اجرا كان أم تعويضا غير قائم على أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد نهج سبيلا صحيحا مطابقا وحكم القانون فيكون الطعن قد قائم على غير سبب صحيح حقيقا بالرفض مع الزام الطاعن المصروفات .

|| طعن ١٠٠٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥ .



## استثمار مال عربي واجبي

---

الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة •

الفصل الثاني : المناطق الحرة •

الفصل الثالث : التمتع بزايا القانون •

الفصل الرابع : الإعفاء من الضرائب والرسوم •

الفصل الخامس : تلك المقارات •

الفصل السادس : القيد في سجل الوكلاء التجاريين وسجل المستوردين •

الفصل السابع : التحكيم •

الفصل الثامن : مسائل متنوعة •

## الفصل الاول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

قاعدة رقم ( ١٧٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة حدد اختصاصات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بحسبه السلطة المهيمنة على الهيئة وبصرف اموالها ووضع السياسه العامه التي يتصرف عليها وباطاقه ان يتخذ من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الغرض الذي قامت به اجله الهيئة — وزود النص صراحة على اختصاص المجلس بالمواقف على التنازل للمشروعات يمتد بداهة الى الموافقة على انوائها مكللا الامرين بربطان ومنوطان بالسلطة التي تمنحها وهي مجلس اإدارة وفقا لمادة نوازي الانتكال — أساسا ذلك أن ما ورد بالنصوص من سلطات واختصاصات للمجلس انما جاء على سبيل المثال وليس الحصر وأن غرض الهيئة هو اقامة المشروعات الاستثمارية واستثمارها تحقيقا للخططة التوجيه ومساهمة فيها — يؤدي ذلك ضرورة توفر شرطى النشوء والاستمرار مادا زایل المشروع اأدائها أو كلالها كإن للمجلس الإدارة إلغاء موافقته أو إسقاطها — سحب الموافقة على بعض المشروعات التي لم تتخذ خطوات جديده لتنفيذها ليس حكما استحدثته المادة ٢٧ من القانون الجديد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وانما كان الحكم في القانون القديم عاما مطلقا خصصته المادة ٢٧ بمعيار الخطوات الجدية — عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستتر يلزم توفره حتى يصل المشروع الى غايته اذا تأكد لمجلس الإدارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجدية المختلفة فإنه يحق له إسقاط موافقته — قرار إسقاط الموافقة طبقا لحكم المادة ٢٧ المشار إليها انما هو تنفيذ لحكم قانوني خوله القانون مجلس الإدارة ومتى صدر صحيحا فإنه يكون مشروعاً لا يرتب للمستثمر حقا في التعويض .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع :

اولا — نصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة وبإلغاء القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦.



المادة الرابعة : « يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، ويستمر تمتع المشروعات التى سبق اقرارها فى ظلّه بما تقرّر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون . اما المشروعات التى سبق اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والخصومات التى كانت مخوّرة لها قبل العمل بالقانون المشار اليه » .

## النظام :

الفصل الأول : استثمار المال العربى والأجنبى .

.....

الفصل الثالث : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

م ٢٥ : « تنشأ هيئة عامة ..... وتسمى الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة ..... »

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة  
وتصرف أموالها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها وله أن يتخذ  
ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله انشائه .

م ٢٦ : « تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون ، ولها على

الأخص ما يأتى : ..... »

م ٢٧ : « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح فى الطلب المال  
المراد استثماره وطبيعته ومصادر البيانات الأخرى التى من شأنها إيضاح  
كفاية المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة  
على طلبات الاستثمار التى تقدم لآليه وتسقط هذه الموافقة اذا لم يتم  
المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة اشهر من صدورها  
ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التى يراها . »

ثالثا : اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون

الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ »

م ٢٨ : « على المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط  
والاهداف الأساسية التى تضمنتها طلبات الاستثمار المقدمة منها ، والتى  
حصلت على الموافقة بناء عليها . وفى حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج  
عن الاهداف المحددة فيه الموافقات يعرض الأمر على مجلس الإدارة . »

ومن حيث انه باستقراء النصوص القانونية السالف ذكرها ، ومبادئ  
الواجبات المعروضة لبيان مدى حق هيئة الاستثمار فى سحب الموافقة

على مشروع مؤسسة الخدمات البقرولية المشار اليه - ومدى استحقاق تمويض على ذلك ، يتضح ان هذا المشروع ، انشئ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٥ ويخاطب من ثم بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ : ومنها المواد ١١ ، ١٣ ، ١٤ سابق الإشارة إليها ، بشأن اختصاصات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار ، بحسبانها السلطة المهينة عليها وتصريف امورها ووضع سياستها واداره شؤونها ، ومنها الموافقة على المشروعات : والقضاء هذه الموافقة او استقطها اذا توافرت انشروط فى الحالين وتحققت موجباتها ، ذلك انه ولم ورد انتص صراحة على الموافقة بانشائها فانه ينفذ بداهة الى الموافقة على انهلها ، فكلاهما مرتبطان ومفوطان بالسلطة التى تملكها ، وهى مجلس الادارة وفقا لتاعدة مسلمة وهى توازى الاشكال : فضلا عن صراحة النصوص واتساعها لذلك : اذ ان ما ورد بها من سلطات واختصاصات معدة ، انها جاء على سبيل المثال حيث ذكرت المادة ١٣ « مجلس الادارة هو السلطة المهينة على شؤون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من اجله الهيئة . . . » . « وقلت المادة ١٤ : تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون وله على الاخص ان تقوم بالآتى . . . » . ويذهى ان غرض الهيئة وتنفيذ احكام القانون يهدنان الى اقامة المشروعات الاستثمارية واستمرارها تحقيقا للخططة القوية ومساهمة فيها الى توفر شرطى النشوء والاستمرار ، فاذا زایل المشروع احداها او كلاها كان لمجلس ادارة انهيئة وفقا لهذه المواد والقواعد العامة ، للقضاء موافقتها او استقطها .

ومن حيث انه بلاضافة ، فقد مارس مجلس الادارة صلاحياته فى هذا الشأن : اذ قام فعلا بسحب الموافقة على بعض المشروعات التى لم تتخذ خطوات جدية ، وفقا لما سبق ذكره فى الوقائع ، ومن ثم فهو ليس حكما مستحقا . غلية الأمر ان المشرع قننه بعد ذلك فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومن حيث انه قد ألغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وفقا للمادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل

بالتقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، الذى ردد فى المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ما سبق أن تضمنه التقانون الملغى وهذه المواد كسالفقتها وبرت فى الفصل التعلق بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واختصاصاتها ، وهو فصل يسرى على كل المشروعات الاستثمارية بصسفة عامة وعلاقتها بتلك الهيئة العامة ، ومنها المشروع المائل . غاية الأمر أنه فصل فى المادة ٢٧ حالة سقوط الموافقة اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذ طلب المال المراد استثماره « خلال سفة أشهر من صدور هذه الموافقة ما لم يقرر مجلس الادارة تجديدها للعدة التى يراها . وهذه ولا ريب ضمانات مزيدة آتى بها التقانون الجديد ، مضافة الى مسبق تمتع المشروعات القديمة بالمزايا والضمانات الواردة فى القانون الملغى طبقا للمادة الرابعة من مواد الاصدار السابق ذكرها ، لانه بعد ان كمن الحكم فى نصوص التقانون القديم عليها مطلقا ، خصمته المادة ٢٧ المذكورة بعبير الخطوات الجدية ، ومدة الأشهر السفة وجواز التجديد للعدة التى يراها المجلس ، ومن ثم تنطبق على المشروع الاستثمارى المائل احكام المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من التقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالتقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون التى توجب عرض الأمر على مجلس الادارة .

ومن حيث أنه استصحابا لما تقدم ، فان مناط تطبيق المادة ٢٧ ، هو عدم اتخاذ خطوات جدية بتنفيذ المشروع الاستثمارى بعد الموافقة عليه . ولا شك ان عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستمر يلزم توفره حتى يصل المشروع الى غايته ،

ومن حيث ان الهيئة ترى حسبما جاء فى أوراقها ومذكرتها : وخلاصة فى الفترة الأخيرة بمناسبة استطلاع الراى ، أنه بعد أن مضى على موافقتها على هذا المشروع الاستثمارى سنوات عدة ، فان مناط الجدية اضحى تنفيذ قرار جلس ادارتها بجلسة ١٥/١٠/١٩٨١ بالزام المستثمر بتنظيم خطاب نوايا من بنك يتضمن مصدر التمويل للمشروع ، وتقديم عقد توريد ٥ مليون طن بترويل خام لمدة عشر سنوات لأنها — حسبما ورد بكتاب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ، المؤرخ

١٩٨٢/٤/٥ سابق الاشارة اليه « هما ضمان جدية المشروع ، وان مجلس الادارة هو الذى يقدر مدى كفايته فى هذا المجال » . ومع مراعاة ان المستثمر ، وفقا لما سبق ذكره ، عارض فى هذا القرار ، وبسطه على القضاء الإدارى طالبا الغاءه ، فضلا عن انه ، لا يعتبرهما معيارا للجدية ، وان الجدية بمظاهرها التى يدعيها متوفرة فى حقه . ومن المسلم به ان مسألة الجدية الواردة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المنوه عنها ، مسألة واقع ، وعنصر هادئ ، كما انها مسألة نفسية تخضع للسلطة لمجلس الادارة وفقا لأحكام القانون . وهو الذى يقدر مدى كفايتها .

ومن حيث انه من المسلم به ان يظل سبب القرار تائما حتى صدور القرار بحيث لو زال سبب القرار قبل اصداره امتنع على جهة الادارة اصداره حتى يكون القرار على اسس صلتق وتوام واقع . واذا يتأكد لمجلس الادارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجدية المختلفة منذ الموافقة على المشروع حتى الآن ، فانه يحق لمجلس الادارة اسقاط الموافقة على المشروع الاستثمارى طبقا للمادة ٢٧ آتفة الفكر .

ومن حيث ان تطبيق هذه الرخصة ، وفقا للمادة ٢٧ المذكورة ، وعلى هدى من شروطها واحكامها ، انها هو تنفيذ لحكم قانونى خوله القانون مجلس ادارة الهيئة ، وهو حكم يسرى فى مجلة الزمنى على المشروع الاستثمارى المسائل . ومتى صدر قراره صحيحا على هذا السنن ، وفى حدوده ، فانه يكون بشروعا لا خطأ فية ، ولا يترتب ، من ثم ، اى تعويض عساه يطالب الهيئة به المستثمر .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشرى الى أن لمجلس ادارة الهيئة ان يقرر سقوط الموافقة على المشروع الاستثمارى طبقا للمادة ٢٧ من قانون استثمار المسأل العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وعدم استحقاق التعويض وفقا للتفصيل السابق بيانه .

قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ :

سلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في إلغاء الموافقة الصادرة لشروع استثماري في حال ارتكابه لمخالفات وعدم تنفيذه لشروط الموافقة الصادرة له — القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد هدف الى استثمار المال العربي والأجنبي في مصر لتحقيق أهداف التنمية حرص على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة كما أجاز الترخيص لها بشغل منطقة حرة وهو ما يضيف للمشروع مزايا جديدة وفي المقابل فقد أحاط المشروعات الاستثمارية بصفة عامة وتلك التي تشغل مناطق حرة بصفة خاصة بالضمانات التي تكفل تحقيق الغاية من وراء ما منحها من مزايا فأنشاء الهيئة العامة للاستثمار وأنط بها اصدار الموافقت على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة وجعل من مجلس إدارتها السلطة العليا المهينة على شئون المناطق الحرة والتي تتخذ من القرارات ما تراه لازما لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق — كما ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون المشروعات الموافق عليها الالتزام بالشروط التي تضمنتها طلبات الاستثمار التي حصلت على الموافقة بناء عليها وتمكين مندوبي الهيئة من الوقوف على مدى الالتزام بهذه الشروط — في حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لتقرير ما يراه وله أن يقرر إلغاء الترخيص بشغل منطقة حرة دون أن يؤثر ذلك في استمرار المشروع مشروعا استثماريا يتمتع بما هو مقرر لهذه المشروعات من مزايا<sup>١٠</sup>

ملخص الفتوى :

من حيث ان المخبر ، يتلقون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، هدف الى استثمار المال العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها التنموية ، وتحقيقا لهذا الهدف ، نص المشرع على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة ، فضلا عن المزايا والإعفاءات التي تتمتع بها هذه المشروعات بصفة عامة ، أجاز الترخيص لها بشغل منطقة

حرة ، وهو ما يضيف للمشروع الاستثمارى مزايا جديدة أهمها عدم خضوع البضائع التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالتوريدات والصادرات ، وإعفاء المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التى توزعها من تحكم قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وعدم خضوع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة فيها بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات التقد ، وفضلا على ذلك فقد أحاط المشرع المشروعات الاستثمارية بصفة عامة ، وذلك التى تشغل مناطق حرة بصفة خاصة ، بالضمانات التى تكفل تحقيق الغاية المرجوة من وراء منحها المزايا سالفه الذكر ، فأنشأ الهيئة العامة للاستثمار ، وأتلف بها إصدار الموافقات على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة ، وجعل من مجلس إدارتها السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، والمختصة بوضع السياسة العامة لها ، والتى تتخذ ما تراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ من أجله هذه المناطق ، وجعل الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصا لا يجوز التنازل عنه كليا أو جزئيا أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التى أصدرته ، كما ألزمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط التى تضمنتها طلبات الاستثمار التى حصلت على الموافقة بناء عليها ، وتكثف مندوبى الهيئة من الوقوف على مدى الالتزام بهذه الشروط وفى حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأحلاف المحددة فى المواصفات ، يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لتقرير ما يراه لازما فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ، أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وافق - بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠ على ثلاثة مشروعات استثمارية من السيد / ..... باسم مشروع « موصيلى » لتجهيز الأنسجة القطنية وتحويلها الى شواء وقرو صناعى ، وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٠ قامت الهيئة بالترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة خاصة ، وتضمن الترخيص شروطا متعددة ، من بينها أن الترخيص شخصى لا يجوز التنازل عنه أو إشراك الغير فيه ، والالتزام المرخص له ببراءة أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى واللائحة التنفيذية ، وكافة التعليمات والقرارات

التي تصدرها الهيئة ، الا ان المشروع المذكور لم يلتزم بشروط الترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، وقام على خلاف احكام القانون سابق الاشارة اليه ، وفقا لما ورد ذكره في مساق الوقائع ، بتخصيص أحد المخازن الموجودة داخل نطاق المنطقة الحرة الخاصة لصالح أحد البنوك ، مما بعد اثراكا للغير في الترخيص دون الحصول على موافقة الهيئة ، كما تلم بتصريف منتجاته بالسوق المحلي والتشغيل لحساب الغير من شركات القطاع العام والخاص ، بالمخالفة للغرض من اقامة المشروع بالمنطقة الحرة ودون سداد الرسوم التجارية المستحقة ، بالإضافة الى عدم تمكن صاحب المشروع للهيئة من اجراء الجرد المفاجئ وعدم تمكن ممثلى الجهات الحكومية من اداء وظائفهم تجاه المشروع ، مما بعد اخلافا بأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، وإلأئحته التنفيذية في شأن الاستفادة بمزايا المنطقة الحرة ، كما يشكل مخالفة لشروط الترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، الأمر الذي يجوز معه لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار ، بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، ان يقرر الغاء هذا الترخيص ، مع مراعاة ان الغاء الترخيص بشغل منطقة حرة لا يؤثر في كون المشروع من المشروعات الاستثمارية ، ويتمتع بجميع المزايا المقررة في قانون استثمار المال العربي والأجنبي لهذه المشروعات ، اذ ان المخالفات التي ارتكبت وان كانت تجيز الغاء الترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة ، الا انها لا تجيز الغاء الموافقة على اعتباره مشروعا استثماريا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر الى ان المخالفات النسوية للمشروع المذكور ، تعتبر اخلافا بشروط الترخيص الصادر اليه بشغل منطقة حرة خاصة ، وتجزير لمجلس ادارة الهيئة الغاء هذا الترخيص .

( ملف ١٤/٣ جلسة ١٩٨٣/٥/٤ )



قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

ليس لهيئة الاستثمار اختصاص في التدخل في العقود التي تبرمها  
المشروعات المرخص لها بالعمل وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
بنظام استثمار المال العربي والأجنبي مع الغير - الهيئة تستنفذ سلطاتها  
بالموافقة على المشروع الاستثماري .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار  
المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على  
أن « تنشأ هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء ..... تسمى  
( الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة ..... )  
وتنص المادة (٢٦) من ذات القانون على أن « تختص الهيئة بتنفيذ  
أحكام هذا القانون ولها على الأخص ما يأتي : ..... » - دراسة  
الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس  
إدارة الهيئة للبت فيها « وتنص المادة (٢٧) على أن « ..... لمجلس  
إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليه ..... »  
ونصت المادة (٣٠) على أن « لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق  
حرة عامة ..... ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنشاء مناطق  
حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد « وقضت المادة (٣١)  
بأن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤون المناطق  
الحرة ويضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه  
لإلزام من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق  
وفذلك في حدود هذا القانون ..... » وتنص المادة (٢٣) من قرار وزير  
الاقتصاد والتعاون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٧ بصدر اللائحة  
التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي على أن « يتولى  
( م - ٢٧ - ج ٢ )

مجلس الإدارة البت في الطلبات المقدمة للهيئة ويعتبر قرار المجلس نهائياً. ....» وقضت المسألة (٢٤) من ذات القرار بأنه « عنى المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنتها طلبات الاستثمار المقدمة منها والتي حصلت على الموافقة بناء عليها وفي حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقة يعرض الأمر على مجلس الإدارة » وقد أنشأ مجلس أعلى للاستثمار بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الثانية على أن « يختص المجلس الأعلى للاستثمار بالعمل على تنفيذ سياسة الافتتاح الاقتصادي وله أن يتخذ ما يراه من قرارات وتوصيات واقتراحات لتحقيق هذا الغرض ، وله على الأخص ما يلي :١٠٠٠٠٠٠٠٠ ( ج ) البت فيما يعترض الجهات القابلة على تنفيذ المشروعات الإستثمارية من عقبات وإزالة العقبات التي تعترضها » .

ومناد هذه النصوص أن المشرع اختص هيئة الاستثمار بالموافقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين لأقامة مشروعات استثمارية ، ولها أن تنشئ مناطق حرة عابدة أو خاصة ، وجعل من مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، كما اختص المشرع المجلس الأعلى للاستثمار بالتنسيق بين أجهزة الدولة وإصدار التوصيات والقرارات التي تساعد على تذليل مشاكل الاستثمار ، بيد أن المشرع لم يعط لهيئة الاستثمار أو المجلس الأعلى للاستثمار اختصاصاً ليا ما كان نوعه في التدخل في العقود التي تبرمها المشروعات المرخص لها بالعمل وفقاً لأحكام القانون المذكور مع الغير ، سواء بالتعديل أو الإلغاء ذلك لأن الهيئة تستنفذ سلطاتها بالموافقة على المشروع الاستثماري ولا سلطان لها على العقود التي تبرم تنفيذاً لهذه الموافقة إذ أنها تعد طرفاً أجنبياً عنها .

وإذا كان إسناد تسويق إنتاج الشركة في الحالة المعروضة إلى اتحاد الإذاعة والتلفزيون شرطاً تضمنه قرار هيئة الاستثمار بالموافقة على تأسيس الشركة فإن إخلالها بهذا الشرط لا يعطى الهيئة — وقد استنفذت سلطاتها بالموافقة على تكوين الشركة — سوى إعادة عرض

الأمر على مجلس إدارتها وفقا للمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مالف البيان وليس من شأن هذا الإخلال أن يمنح الهيئة أى سلطة فى تعديل أو إلغاء العقد الذى أبرم تنفيذا لهذا الشرط لأنه فضلا عن أن الهيئة — كما سبق القول تعد طرفا اجنبيا عن هذا العقد ، فإن هذا العقد يحكمه قانونه ، والقول بغير ذلك يجعل من هيئة الاستثمار سلطة تملو ارادات المتعاقدين فى العقود التى تبرم تنفيذا لما قد تشترطه الهيئة عند موافقتها على تأسيس الشركات وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الأمر الذى لا يستند الى أى أساس من القوانين المذكور ويتعارض مع القواعد العامة التى تحكم العقود .

وعليه فما كان يجوز لهيئة الاستثمار أو المجلس الأعلى للاستثمار إصدار قرار بتسوية الالتزامات الناشئة عن العقد المبرم بين الشركة العربية للتليفزيون واتحاد الإذاعة والتليفزيون ليا ما كان سبب هذا القرار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى انه ليس للهيئة العامة للاستثمار أن تعدل من أحكام العقد المبرم بين الشركة العربية للتليفزيون واتحاد الإذاعة والتليفزيون ~

( ملف ٧٨١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨١/٢/٤ ) .





الحفظة عنها ، وهو ما كونه المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء نظام المنطقة الحرة لمدينة بيورسعيد حين قضت بسريان التشريع المصرى على المنطقة الحرة بيورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى انجيمية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الهيئة انعملة للاستثمار فى تحصيل قيمة الانتفاع بالأراضى بالمنطقة الحرة بيورسعيد والذي رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة ادارة المنطقة الحرة بيورسعيد .

( ملف ٩٤/٢/٧ - جلسة ١٩٨٤/٣/٧ ) .

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ :

عدم سلامة الترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيام هذه المشروعات بتأجير تلك المعدات والآلات للعمل داخل البلاد خارج المنطقة الحرة .

ملخص الفتوى :

أصدرت الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة عدة تراخيص لعدد من المشروعات بمزاولة نشاط التخزين داخل المناطق الحرة لتخزين الآلات والمعدات اللازمة لقطاع البترول مع قيام هذه المشروعات بتأجير معداتها للعمل خارج المناطق الحرة . وبعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية طلب استيراد معاملة هذه المشروعات بنفس الأساس السابق معاملةها به قبل صدور هذا القانون . فتم عرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتموين ، فاتفقت بكتابها رقم ٦٧٣ المؤرخ ١٩/١/١٩٨٤ الى أن المشروعات المذكورة لا يجوز لها ان تبأشر نشاط تأجير الآلات والمعدات

الخاصة بها لمشروعات البترول داخل البلاد استنادا الى نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية سواء قبل أو بعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولما كان لقطاع القانونى بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رأى غير ذلك ، فقد طلب رئيس الهيئة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع فاستبانت ان قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حدد صراحة فى المادة ١/٣٥ منه ما يجوز الترخيص بتخزينه فى المناطق انحره وقصره بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع العابرة الواردة بغير رسم الوارد . ومن ثم فلا يجوز الترخيص بتخزين بضائع فى المناطق الحرة بغرض استخدامها خارج هذه المناطق فى داخل الاقليم الجبرى للكلولة مع بقاء تمتعها بالاعفاءات والمزايا المقررة لمشروعات القائمة فى المناطق الحرة . اذ انها لا تعدو - فى هذه الحالة - أن تكون بضائع مستوردة للاستهلاك والاستخدام داخل البلاد تخضع للضرائب والرسوم الجبرية وغيرها من الضرائب والرسوم ، ولكنها تتخلى وراء ستار التخزين فى المناطق الحرة للتهريب من أداء هذه الضرائب والرسوم ، وهو ما يتعارض وما قصدته المشرع من قصر الترخيص بالتخزين فى المناطق الحرة بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع التى لا يجوز استخدامها داخل الاقليم الجبرى للدولة ، وهى البضائع العابرة الواردة بغير رسم الوارد . فاذا ما استخدمت هذه البضائع فى داخل البلاد خارج المنطقة الحرة اعتبرت كما لو كانت مستوردة من الخارج للاستعمال داخل البلاد . ويؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون المشار اليه من استحقاق الضرائب والرسوم الجبرية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما او كانت مستوردة من الخارج .

وبناء على ما تقدم فلن قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيام هذه المشروعات بتأجير تلك الآلات والمعدات داخل البلاد خارج المناطق الحرة أمر لا يتفق وصحيح القانون .

## قاعدة رقم ( ١٨٢ )

### المبدأ :

تتمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من كافة الضرائب النوعية ، بما فيها الضريبة على العقارات المبنية ولتستمرار هذا الإعفاء طوال حياة المشروع .

### ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتمتع المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية ومدة هذا الإعفاء ، وقد تبينت الجمعية العمومية من نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع يعد أن عدد في المواد السابقة عليها - خاصة المادة ١٦ الإعفاءات المقررة للمشروعات الخاضعة والمقامة وفقا لأحكام القانون المذكور ، أفرد حكما خاصا للمشروعات التى تقام بالمناطق الحرة . إذ أعفى هذه المشروعات والأرباح التى توزعها من جميع أحكام قوانين الضرائب والرسوم المقررة فى جمهورية مصر العربية . كما أعفى أموال المساهمين فى هذه المشروعات من ضريبة التركات ورسم الأيلولة . ويتقوم هذا الإعفاء بجانب أى إعفاء آخر تقرر فى ذات القانون أو أى قانون آخر . وبذلك فهو يقوم الى جلبب الإعفاء المقرر فى المادة ١٦ من القانون للمشروعات الاستثمارية ويقتصر على ضريبة الأرباح التجارية وضريبة القيم المنقولة على توزيعات الأرباح ثم من انضريبة على الإيراد العلام فى النطاق الذى حدده النص المذكور . ولم يجز المشرع خضوع المشروعات التى تقام فى المنطقة الحرة سوى للرسوم التى تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوى بشروط محددة . ومن ثم ففيها عدا المخالف وانرسم المذكورين تكون المشروعات المقامة فى المناطق الحرة والأرباح التى توزعها غير مخاطبة بأحكام قوانين الضرائب والرسوم على إختلاف أنواعها بما فى



ذلك الضريبة على العقارات المبنية . وبذلك فالاعفاء من ضريبة العقارات المبنية مستند نص المادة ٤٦ وليست المادة ١٦ . بل اضاف المادة ٤٦ الى الاعفاء المقرر لتشريع نفسه من كلفة الضرائب . اعفاء الأموال المستحقة فى المنطقة الحرة من ضريقتى التراكمت ورسم الايلولة .

ولما كان الاعفاء المشار اليه فى المادة ٤٦ المذكورة جاء مطلقا من اى قيد زمنى يعكس ما هو مقرر فى المادة ١٦ من ذات القانون من تصر الاعفاءات المقررة منها على مدة خمس سنوات فقط ومن ثم يتقرر القول بسريان القيد الزمنى الوارد فى المادة ١٦ من ذات القانون على الاعفاءات المقررة فى المادة ٤٦ للمشروعات الخالصة فى المنطقة الحرة اذ ان لكل من الساتين مجاؤه الخاص به ولا يجوز الخلط بينهما .

( ملف ٣٠٣/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٣ )

المبدأ :

استمرار وتكرار اعفاء سيارات الركوب لمواطنى بورسعيد وفقا

لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ حتى فى ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

أولا - استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ، بان « يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها الى منطقة حرة ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ ويفوض رئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بنظام منطقة بورسعيد الحرة وقواعد الانشطة بها وتنظيم المعاملات بداخلها وغير ذلك من القواعد والنظم الجمركية والتجارية وغيرها » .

ثانياً — كما استعرضت أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وتنص المادة الأولى منه على أن « يعمل بالأحكام المرفقة بشأن نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » ثم تنص المادة الثانية على أن « تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ولا تسرى أحكام النظام المرفق على المشروعات المرخص بهن طبقاً لأحكام القانون المذكور » . ثم نص المادة الثالثة بأن « تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد بناء على ما يقترحه مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » .

ثالثاً — تم استعرضت الجمعية نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة ١٢ منه على أنه « فيما عدا البضائع والمواد المحظور تداولها قانوناً والذخائر والسجائر والدخان بكافة أنواعه ومنتجاته لا تخضع للإجراءات الجمركية المواد الأجنبية التى تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » .

وفى عدا التواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ولأئحته التنفيذية لا يخضع استيراد أو بقاء هذه البضائع والمواد فى المنطقة الحرة أو تصديرها منها لآلية تبوود تقررها التشريعات الجمركية أو التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير » .

وكذلك تنص المادة ١٣ بأن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها جميع البضائع والمواد المشار إليها فى المادة السابقة وتشمل البضائع جميع الأدوات والمهمات والآلات ومواد النقل وما يماثلها » .

ثم نص المادة ١٦ بأن « لا تخضع البضائع والمواد الأجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المخصصة لاستخدام القيمين بها لضرائب الجمركية والرسوم والمكافآت المتعلقة بها » .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية إخضاع بعض البضائع والمواد سابقة الذكر للضرائب الجبركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها » .

رابعا - ثم استعرضت الجمعية المادة ١٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ونص على انه « لا يجوز الإفراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة لحدنة بورسعيد الا لأبناء بورسعيد المقيمين بها او العاطلين بالمنطقة المقيمين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات ».

خامسا - وأخيرا استعرضت الجمعية أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٧ بتنظيم الإعفاءات الجبركية وتنص المادة ١١ على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الإعفاءات الجبركية للأحكام الآتية { ..... } - لا تشمل عبارة « وسائل النقل » الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح المتعلقة بالإعفاءات الجبركية مسيرات الركوب ولا تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم إلا إذا نص عليها صراحة » .

ثم المادة ١٢ منه وتنص على أنه « مع عدم الإخلال بالإعفاءات  
الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول  
والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة  
للإعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ويلغى كل ما يخالف ذلك من  
إعفاءات جمركية وغيرها من نثرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها  
في القوانين والقرارات الآتية : « ١٩٦٥ . . . . . » ، والملاحظ أن القانون رقم ١٢  
لسنة ١٩٧٧ لم يرد ضمن القوانين والقرارات الواردة في هذه المادة .

ومناد ما تقدم أن المشرع قرر تحويل مدينة بور سعيد بأكملها الى منطقة حرقوفوس رئيس الجمهورية في إصدار نظام هذه المنطقة ، وقد نص في هذا النظام على خضوع المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد لأحكام التشريع المصري وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام ، وقد أعفى المشرع في هذا النظام الخاص بالواد الاجنبية لتي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة

الحرّة من الخضوع للإجراءات الجمركية المفصوص عليها فى قوانين الجمارك كما أعفى هذه المواد من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ، وأوضح المشرع أن مدلول البضائع — فى مفهوم النظام الخاص بالمنطقة الحرّة — يشمل جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل أو ما يماثلها ، وأضاف المشرع الى الاعفاء من الضرائب البضائع والمواد الاجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرّة أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها ، ثم جاء قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ فأوضح شروط الامراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرّة الأبناء بور سعيد المقيمين بها أو العابرين بها ..

واذا كان المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد جمع فى تشريع واحد شتات الاعفاءات الجمركية الواردة فى ما يقرب من ٦٨ قانون و ٨ قرارات جمهورية و ٣ قرارات لرئيس الوزراء رأى فيه أن يكون جملعا وشاملا لجميع حالات الاعفاءات التى قرر المشرع الإبقاء عليها والاكتفاء بها سواء كان سبب الاعفاء طبيعة المواد المستوردة أو الجهة المستوردة أو غير ذلك من الاعتبارات التى قدرها المشرع من نطاق التنظيم والتعديل والالغاء الوارد فى هذا القانون يعمين أن ينحصر فى قوانين الجمارك وغيرها من القوانين والقرارات المنظمة للاعفاءات الجمركية وهى التى عددها المشرع على سبيل الحصر فى المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سألقة البيان .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرّة لمدينة بور سعيد لم يرد ضمن القوانين التى ألغت الاعفاءات الواردة بها بالمادة ١٢ سألقة البيان ومن ثم فإن أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بها فيها المادة ٤/١١ تنحصر عما نظمه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، وبذلك يكون المشرع قد أكد ما يتصف به القانون المذكور من ذاتية خالصة باعتباره أنه ينظم منطقة حرّة ولا يتضمن فقط اعفاءات جمركية بل يعدل أيضا من الإجراءات الجمركية بالشروط والأوضاع الواردة به ، وفنى عن إثبات أن هذه الذاتية والخصوصية تستبعد بالضرورة أحكام القانون الجمركى العام فيما ورد بشأنه نص خاص إلا أن

المشرع أكد ذلك منعاً من كل لبس حينما نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ على سريان أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمحينة بور سعيد وذلك فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى نظام هذه المنطقة ، وكذلك حينما لم يدرج القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ضمن القوانين التى ألغيت نصوصها المتعلقة بالإعفاءات الجمركية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ .

وإذا كانت سيارات الركوب التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة لمحينة بور سعيد لا تخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم استناداً لنص المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ وأن ما يخص من هذه السيارات للاستعمال داخل المنطقة الحرة لمحينة بور سعيد أو لاستخدام المقيمين بها لا يخضع للضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم استناداً لنص المادة ١٦ من ذات القانون فإن هذه الإعفاءات يتعين استمرارها فى ظل انبعاث أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ، ولا يعتقد فى هذا الصدد بما تضمنته المادة ٤/١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه فى تعريف عبارة وسائل النقل إذا وردت فى هذا القانون الأخير أو غيره من القوانين أو اللوائح المتعلقة بالإعفاءات الجمركية من عدم شموله سيارات الركوب فلا تعفى إلا إذا نص عليها صراحة ، ذلك أن هذا النص بذاته يضع حكماً عاماً تعيده الطبيعة الخاصة لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وما قام عليه من لوائح وقرارات .

ومن حيث أنه ليس فى نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ولا لاحته التنفيذية ما يضع حداً معيناً للتمتع بهذا الإعفاء الخاص بسيارات الركوب ، ومن ثم يكون من حق من توافرت فيه شروط الإعفاء تكراره ، والمشرع وشأنه فى أن يضع ما شاء من قيود بنصوص صريحة على النحو الذى نظمته القانون فى مجز المادة ١٦ من نظام المنطقة الحرة سالف البيان .

## قاعدة رقم ( ١٨٤ )

### المبدأ :

الحقية الهيئة العامة للاستثمار في تحصيل قيمة الانتفاع بالأراضي بالمنطقة الحرة ببور سعيد والتي رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة إدارة المنطقة الحرة ببور سعيد .

### ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على أنه « لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء - وذلك لاتحابة المشروعات التى يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وتكون لكل منطقة حرة شخصية اعتبارية وتنص المادة ٢٣ « من ذات القانون على أن « يتولى إدارة كل منطقة حرة عامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة » .

ويختص مجلس إدارة المنطقة بـ ..... وله على الاخص ما يلى :

(١) الترخيص فى شغل الاراضى والمعارات أو استئجار عقارات مملوكة للغير بالمنطقة الحرة .

(٢) ..... .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لدينة بور سعيد والتي تنص المادة الثانية منه على أن تسرى احكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لدينة بور سعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ولا يسرى التظلم المرفق على المشروعات المرخص لها طبقاً لأحكام القانون المذكور

ومن حيث أن مفاد أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر أنه منح الهيئة العامة للاستثمار ولاية إنشاء مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء لاتمام المشروعات التي يرخص بها طبقاً لهذا القانون ، وهذه الولاية تمتد بحكم اللزوم الى حق ادارة الاراضى التى يتم اختيارها لاتشاء هذه المنطقة الحرة سواء كانت هذه الاراضى ملوكة للدولة ملكية خاصة او كانت اموالاً عامة فهذا الحق مستمد من أحكام القانون مباشرة يستهدف به المشرع اقامة مشروعات استثمارية بمناطق حرة تدعياً للاقتصاد الوطنى وقد منح به الهيئة العامة للاستثمار الحق فى ادارة الاراضى محل الاختيار بها يتضمنه ذلك من التزامها بتوفير المرافق العامة للسلطة وحققها فى الترخيم بشغل هذه الاراضى او تاجيرها بحسب الاحوال والحصول على العائد من ذلك ومن ثم ترتفع يد المحافظة عن هذه الاراضى ولا يحق لها الحصول على مقابل الانتفاع او قيمة الايجار لهذه الاراضى .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك وجود هذه الاراضى ضمن املاك محافظة بورسعيد او المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ذلك انه بتخصيص هذه المنطقة للهيئة العامة للاستثمار لتقيم عليها منطقة حرة طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته فان لهذه الهيئة أن تستأثر بادارة المنطقة دون غيرها من الجهات الأخرى وترتفع من ثم يد المحافظة عنها ، وهو ما كلفته المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ باتشاء نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد حين قضت بمرىء التبريع المرمى على المنطقة الحرة ببورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ،

- ( فتوى ٢٩٠ هـ ١٩٨٤/٣/٢٧ )

## الفصل الثالث — التمتع بمزايا القانون

قاعدة رقم ( ١٨٥ )

المبدأ :

تتبع المشروعات المقامة بأموال مملوكة لمصريين سواء كانت بالعملة المحلية أو بالنقد الاجنبي بالاعفاءات الواردة بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة ٢٣ المشار اليها ان المشرع اطلق لفظ المشروعات ايا كان شكلها ائتانوني ، ولم يقصره على المشروعات المنشأة بأموال عربية واجنبية ، وانما ذكرت ان جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل رسم تصديق معين فانه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقابل على المشروعات العربية والاجنبية فقط .  
وتد ارفع المشرع بان جميع هذه المشروعات تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لفقود تأسيسها باعتبارها تقوم بدفع رسم تصديق شامل مقداره ربع فى المائة بحد اقصى تعده الف جنيه ، ويسرى هذا الحكم ايضا على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة ولم يفرق المشرع فى المشروعات القائمة فى المناطق الحرة بين مشروعات رأس مال اجنبى أو مصرى بل اطلق لفظ المشروعات ايضا ومن ثم تعين اعمل المطلق على اطلاقه ما دام لا يوجد فى النصوص ما يفيد تقييده أو قصره على مشروعات معينة بذاتها .

كما وانه من غير المقبول التفرقة بين المشروعات الاستثمارية القائمة بأموال عربية أو اجنبية بحيث تمنح مزايا واعفاءات تجاوز المزايا والاعفاءات الممنوحة للمشروعات الوطنية المنشأة بأموال مصرية مملوكة لمصريين واقامه هذه التفرقة على اساس جنسية مالكي المشروعات فضلا عن ان هذا القول



لا يجد أساس سليم له في قانون الاستثمار ، فان تطبيقه يؤدي الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة ادنى من المستثمر الاجنبى وهى نتيجة غير مقبولة وتعارض مع ما انتهى اليه تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب المشكلة من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة عن مشروع قانون فى شأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة مع مراعاة التسوية فى الزايات بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى ..

( ملف ٢٥٧/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

#### تعليق :

(١) تنص المادة ٢٣ المشار اليها على ان المشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لاحكام هذا القانون فى شكل شركت مساهمة او ذات مسئولية محدودة يحدد فى عقد تأسيسها اسماء الاطراف المتعاقدة وشكلها القانونى واسمها وموضع نشاطها ومجتها ورأسيتها ونسبة مشاركة الاطراف الوطنية والعربية والاجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير ذلك من احكام .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق بمسداؤه ربع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقدار ألف جنيه او بما يعادله من النقد الاجنبى بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج وتعفى من رسم التبعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع بمضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى المناطق الحرة .

## قاعدة رقم ( ١٨٦ )

### المبدأ :

تتمتع الشركات المنشأة طبقاً لنظام استثمار المال العربى والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ولو كانت براسمال مصرى مملوك لمصريين بالمزايا المقررة فى هذا القانون طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٦ منه .

### ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على أن « يقصد بالمشروع فى تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى اى من المجالات المقررة بيه ويوافق عليه مجلس ادارة ائهیة العابة للاستثمار والمناطق الحرة كما تنص المادة ٦ على أن « ینتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لاحكام هذا القانون وايا كانت جنسية ملكيها او محال اتمامهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصریة مملوكة للمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة فى المواد ١٤و١٥و١٦و١٧و١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه ..... وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن « يسرى على المشروعات ایا كان شكلها القانونى الاحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ..... ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العابة والمادة ٢١ من قانون العمل ..... كما يستثنى العاملون ولعضاء مجالس ادارات تلك الشركات من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زیادة ما يتقلضه رئيس او عضو مجلس الإدارة او العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه « ، واستظهرت

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع انها كانت قد رأت بجستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٢/٦/١ تنفع المشروعات المتلة بأموال مملوكة لمصريين سواء أكانت بالعملة المحلية أم بالنقد الاجنبى بحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

ومما قد تقدم أن المشرع أوضح أن المقصود بالمشروع فى تطبيق احكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى هو كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة : ونص على أن تتمتع المشروعات المقبولة وفقاً لاحكامه بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فيه، أى كانت جنسية مالكى هذه المشروعات أو محل اقامتهم ، فما دامت هذه المشروعات قد انشئت وفقاً لاحكامه فانها تتمتع بجميع المزايا والضمانات الواردة فيه . ونم يفرق المشرع بين المستثمر العربى أو الاجنبى وبين المستثمر المصرى فى التمتع بجميع المزايا الواردة بالقانون المذكور. اذ لم يرد نص فى القانون المذكور يحرم المصريين من التمتع بالاحكام المشار اليها ، كما لا يمكن استخلاص هذه التفرقة من مجموع احكامه ، وهى تفرقة تجعل المستثمر المصرى فى مرتبة أدنى من المستثمر الاجنبى وهى نتيجة تجاقى احكام القانون وخاصة وأن تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب عند تعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ كان صريحاً فى وجوب مراعاة النسوية فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى .. ولا يتدرج فى ذلك ما تضمنه نص الفقرة الثانية من المادة ٦ من هذا القانون تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى بعض المزايا والاعفاءات الواردة فى مواد معينة منه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة لأن ظاهر النص — خاصة وأن هذا النص يشاك بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تفصح عن أن المقصود بها المشروعات التى لم تنشأ طبقاً للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ معدلاً وانما المشروعات التى نشأت طبقاً لغيره من النظم القانونية ولكنها تعمل فى أحد المجالات المنصوص عليها فيه فرأى منحها ميزات محددة من ميزات القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة ، دون كلفة المزايا المقررة للشركات المذكورة ويؤكد ذلك ما ذهبت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى فتاها سابقة إنذكر

من تمتع المشروعات الاستثمارية المتقلة بأموال ملوكة للصربين سواء أكانت بالعملة المحلية أم بالنقد الاجنبى بحكم المادة ٢٣ من انقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من أن هذه المادة ، شأنها فى ذلك شأن المادة ١١ من ذات القانون ، لم يرد ذكرها فى الفقرة الثانية من المادة ٦ آنفة البيان .

( ملف ٢٨٤/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨٧ )

#### المبدأ :

احقية المكتتبين بالدولارات فى استعادة مقدار الإكتتاب بذات العملة  
التي تم الإكتتاب بها .

#### ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة معدلا بانقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أن « تعتبر الشركات المتتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين به » وتنص المادة ٢١ على أن « لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على هذا المال خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذ تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول أو المحول من أجله المال أو الاستمرار فيه لاسباب خالجة عن ارادة المستثمر أو لظروف غير عادية اخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله بمراعاة الآتى :

(١) يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر ومن للنقد الاجنبى على حاسبة التساوى دورية متساوية متعاقبة ، وبذلك يتم تحويل المال المستثمر له محسوبا طبقا لأحكام هذه المادة اذا كان رصيده المستثمر بالنقد

الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو إذا كان قد تصرف فيه بمقابل نقد أجنبي حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير الإرشاد بخضوع شركة .....  
لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فقد أصبحت هذه الشركة من  
شركات القطاع الخاص الخاضعة للقانون المذكور طبقاً لحكم المادة ( ٩ )  
منه السابقة ذكرها . فإذا ما صدر قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية  
والاقتصاد بعد ذلك بسحب قرار وزير الاقتصاد واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة  
لإزالة جميع الآثار المترتبة عليه ، فإنه يجب إزالة جميع الآثار طبقاً لأحكام  
نفس القانون ، ومن ثم يجب تصفية الآثار المترتبة عن انقضاء الشخصية  
الأولى طبقاً لأحكام القانون الذي كان يحكمها .

ومن حيث أن المادة ٢١ من هذا القانون تكفلت ببيان كيفية التصرف  
في الأموال المستثمرة إذا لم يستمر المشروع لسبب لا بد للمستثمر فيه ،  
وذلك بأن ترد قيمة الأسهم لهم بنفس العملة المساهمين بها أو السحاح  
للمساهمين بالتصرف فيها بعمليات محلية ، وذلك كله بشرط موافقة هيئة  
الاستثمار .

ومن حيث إن الثابت أن عدم استمرار شركة ..... المشار إليها  
كشركة استثمار كان لسبب لا بد للمستثمرين فيه ، وهو صدور قرار نائب  
رئيس الوزراء بسحب قرار وزير الاقتصاد على النحو السابق بيانه . ومن  
ثم يتعين رد قيمة الأسهم لهم بنفس العملة المساهمين بها طبقاً للمادة (٢١)  
المشار إليها ، فضلاً عن أن مؤدى ذلك هو إعادة الحال إلى ما كان عليه  
أعمالاً لما نص عليه قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠ سالف  
الإشارة إليه .

## قاعدة رقم ( ١٨٨ )

### المبدأ :

خضوع المشروعات الاستثمارية التي تم اقرارها طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة (حكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

### ملخص الفتوى :

هذا هو ما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر بجنتها المنعقدة بتاريخ ١١/١٨/١٩٧١ ( ملف رقم ٢٧/٢/٢١١ ) الا أن السيد / وزير الاقتصاد والتجارة والتعاون الاقتصادي طلب إعادة النظر في هذه الفتوى . وأسمى طلبه على أن المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ أعفت المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة طبقاً لأحكامه من الضرائب التي تفرض مستقبلاً ، وأن حكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مقصور على المشروعات التي تقام بعد العمل به وأن تطبيق حكمها على المشروعات التي تمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يهدد قصد المشرع من نص المادة (٤) من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي احتفظ تلك المشروعات بالمزايا المقررة لها وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، كما وأن هذا التطبيق من شأنه التسوية بين تلك المشروعات وبين المشروعات التي تمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . أعيد عرض المشروع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٤ نوفمبر لسنة ١٩٨١ فايدت فتواها السابقة في ١١/٢٨/١٩٧١ وقالت في ذلك :

ان المشرع أعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة والتي تقرر مستقبلاً واحتفظ تلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبه من مزايا وخصائص في ظل الفصل بأحكام القانون رقم ٦٥

لسنة ١٩٧١ ، ومع انه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا انه اخضعها للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ، وفرض رسما سنويا على السلع التي تتعامل فيها او على انقيصة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع .

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي احتفظ به المشرع للمشروعات التي اقيمت في ظل هذا القانون منوطا بتوافر محله ، بان ينشأ الحق فيه ويتصل بالمشروع الاستثماري في ظل الصل بالحكام هذا القانون ، فان الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطاقه بحسب نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقرر خلال المجال الزمني لاعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تفرض على المشروعات الاستثمارية بعد .

واذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ قد اعفت المشروعات من الضرائب التي تفرض مستقبلا فان هذا الاعفاء رغم ذلك يجد حده في الضرائب التي فرضت حتى الغاء القانون ، ولا يعتمد انى الضرائب التي تفرض بعد الفائه والا كان في ذلك مصادرة في الاختصاص الدستوري المقرر للمشرع في فرض الضرائب .

واذا اتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عابا فمن يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التي اقيمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فان تلك المشروعات تلزم باداء رسوم الخدمات وكذلك الرسم السنوي المنصوص عليه في المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

## الفصل الرابع — الإعفاء من الضرائب والرسوم

قاعدة رقم ( ١٨٩ )

المبدأ :

فترة توقف المشروع الخاضع للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بسبب القوة القاهرة أو الظرف الطارئ أو الحادث المفاجئ تدخل ضمن السنوات الخمس المقررة لإعفاءه من الضرائب طبقاً للمادة ١٦ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررّة فى قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعنى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات التقييم المفقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال وبين الضريبة العامة على الأيراد بالنسبة للأوعية الإعفاء من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص وذلك ككل لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال » .

ومفاد ما تقدم أن الأصل العام خضوع المشروعات الإنتاجية للضرائب إلا أن المشرع رغبة منه فى تشجيع الاستثمارات لجذب الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة لتطوير كافة الأنشطة الإنتاجية دعماً للاقتصاد القومى فقد منح استثناء هذه المشروعات إعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسبما يبين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وهو نص خاص يقتضى صراحة بيان الإعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ولم ينص على خمس سنوات إنتاجية حتى يمكن القول بعدم



حساب المدة التى يتوقف فيها المشروع الاستثمارى خلال مدة الإعفاء المشار إليها . وبما أن هذا النص حسبها سبق البيان يعد استثناء من المواعيد العامة فى الضريبة فمن ثم فإنه لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه ويتمتع تطبيقه فى الحدود الواردة فيه وأنه ولئن كان الحريق الذى شب فى المصنع المشار إليه ، وما أدى إليه من توقف المصنع يعد سببا خارجا عن إرادة الشركة ، إلا أنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى امتداد مدة السنوات الخمس المقررة للإعفاء الضريبى مدة أخرى تعادل مدة التوقف ، بل دام أن مدة الإعفاء بدأت فعلا لبداية الإنتاج طبقا للنص الصريح للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، وهذه المدة ليست بمثابة الحد الأقصى المعروفة فى القوانين حتى يمكن القول بخضوعها لأحكام الوقف أو الانقطاع بل هى مدة إعفاء ضريبى وإن كان توقفه يرجع لسبب خارج عن إرادة صاحب المشروع الاستثمارى .

( ملف ٢٨١/٢/٢٧ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

##### المبدأ :

عدم سريان الإعفاء الضريبى المقرر بالمادة ١٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على الأرباح التى تحققها مشروعات الاستثمار سواء كانت ناتجة عن بيع بعض أصولها الثابتة أو تنازلا عن كل أو بعض فروع المنشأة .

##### ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « يقصد بالمشروع فى تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » وتنص المادة الثالثة على أن « يكون استثمار المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة

العناية للدولة وخططها القومية ..... » كما تقضى المادة (١٦) من هذا القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررّة في قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من انخريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعنى الأرباح التى توزع من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن انخريبة العامة على الإيراد ، بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الاعفاء ولذات المدة على عقود الأرباح انقضى يمداد استثمارها في المشروع والاحتياجات الخاصة ..... » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة (١٦) سالفة الذكر هو أن الإعفاء الخمسى من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة العامة على الإيراد إنما ينصرف إلى أرباح المشروعات الاستثمارية التى وافقت الهيئة العامة للاستثمار على خضوعها لأحكام قانون الاستثمار ، وبالتالى يكون للمشروع حق التمتع بما ورد به من ضمانات ومزايا وإعفاءات ، ويقصد بالمشروع الاستثمارى طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه كل نشاط يدخل فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة ، بحيث يكون نشاطا أصيلا للمشروع الاستثمارى والذى يصدر بشأنه الترخيص من الهيئة المذكورة ، وعلى ذلك فإن بيع الأصول الرأسمالية للمشروع أو التنازل عنه للغير وتحقيق أرباح عن طريق ذلك النشاط لا يدخل فى المجالات الواردة على تسعين الحصر فى المادة الثالثة المشار إليها ، ومن ثم فإنه لا يجوز اعتباره نشاطا استثماريا ولا تسرى فى شأنه المزايا والإعفاءات المنصوص عليها فى قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى .

ومن حيث أنه مما يؤكد ذلك أن الإعفاء بحسب الفهم الطبيعى لهدف الشارع إنما ينصرف إلى الجانب من المشروع الذى يعمل فعلا فى الاستثمار

تشجيعا له في الاسهام في الانتاج القومي ، ولا ينصرف الى الجانب من المشروع الذى يخرج عن نطاق الاستثمار بالبيع ، واية ذلك ايضا ان المشرع لم يستهدف في قانون الاستثمار ان تباع اصول المشروع الرأسمالية او يتم التنازل عنها للغير الا عند تصفية المشروع توطئه لاعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج طبقا للمادة (٢١) من القانون المشار اليه لما التصرف في بعض الاصول التالفة للمشروع اثناء قيامه فلا يعدو أن يكون مضاربة على عناصر لا تدخل اصلا في مجالات الاستثمار مما ينبغى ان تنحصر معه الامتيازات التى منحها القانون للمال المستثمر .

( ملف ٢٧/٢/٢٥١ - جلسة ١٠/٥/١٩٨٣ ) .

قاعدة رقم ( ١٩١ )

المبدأ :

الشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمنطقة بالإعفاء الضريبى طبقا لحكم المادة ١٦ من القانون - جواز تمتعها بالإعفاء الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة - مناط التمتع بالإعفاء فى هذه الحالة بزاولة النشاط فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون - الإعفاء لا يطبق الا على الأرباح التى تتحقق من هذا النشاط دون غيره من الأنشطة .

ملخص الفتوى :

قامت بمؤورية ضرائب استثمار المال العربى والأجنبى باصدار بطاقة ضريبية لشركة ،،، لنقل البضائع باعتبارها شركة مساهمة مصرية ممتعة بأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد اشر فيها أن الشركة تتمتع بالإعفاء الضريبى لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ الى ٣١/١٢/١٩٨١ تطبيقا للمادة (١٦) من القانون سالف الذكر وطلبت الشركة استخراج بطاقة ضرائب أخرى من مؤورية ضرائب الاسماعيلية والنص فيها على الإعفاء لمدة عشر سنوات اعتبارا من السنة التالية لتاريخ بدء المؤولة باعتبارها

تباشر النشاط في مدينة العاشر من رمضان إحدى المجتمعات العمرانية الجديدة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وأوضحت أنها اتخذت إجراءات تخصيص ٢٢١٦٠٠ للشركة بالمنطقة الصناعية رقم (١) وقامت الشركة بسداد ضمتها بالكامل ويستقام على هذه الأرض مبانى وإنشاءات الشركة وتقدمت ببرنامج زمنى يتدرج أعمال انشاءات الشركة ووافقت الجمعية العمومية غير العادية للشركة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥ على تغيير المركز الرئيسى للشركة الى مدينة العاشر من رمضان وتم تعديل السجل التجارى للشركة بجعل المركز الرئيسى بمدينة العاشر من رمضان ، الا أن مصلحة الضرائب ترى أن مناط الإعفاء كما حدته المادة ( ٢٤ ) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ هو مزاولة النشاط في المناطق الخاضعة لأحكامه وليس بالمركز للقانونى أو المحل الإدارى ، وأن الشركة لم تبدأ نشاطها بعد في مدينة العاشر من رمضان ولما الإجراءات التى اتخذتها الشركة انها هي إجراءات تمهيدية للانتقال لمزاولة النشاط وإن مقر الشركة لازال بمدينة الاسماعيليه .

وقد تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر ل هذا الموضوع فاستعرضت المادة ١٦ من نظام استثمار المال العربى والأجنبى بالمناطق الحرة انصاير بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حيث تنص على أن « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التى توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العلية على الإيراد بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب طبقاً لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات أعقبها من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال » .

» كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة حيث تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأى إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة ١٦ من القانون المظم باستثمار

المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المتقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن مناط التمتع بالاعفاءات الواردة بالمادة ٢٤ المذكورة أن تزاول المشروعات والمنشآت نشاطها فى المناطق المحدودة الخاصة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، وتكون مدة الإعفاء عشر سنوات محسوبة اعتبارا من أول سنة تالية لبداية انتاج هذه المشروعات أو مزاومتها النشاط ، ويقصد ببداية انتاج أو مزاولة النشاط فى مفهوم أحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر قيام المشروعات والمنشآت بممارسة نشاطها أو ببداية انتاجها فى المناطق الخاضعة لأحكام هذا القانون ، حتى ولو كانت تمارس نشاطها فى جهات أخرى أو نشاطا قبل انتقالها للعمل بالمجتمعات الجديدة وكانت تتمتع بإعفاءات من هذه الأنشطة ، إلا أن الإعفاء لا يطبق سوى على الأرباح التى تحقق لها من نشاطها فى هذه المناطق دون غيره من المناطق الأخرى وعلى ذلك فإن المشروعات الخاضعة لأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والتى سبق تمتعها بالإعفاء الضريبى طبقا للمادة ( ١٦ ) سالف الذكر خلال الخمس سنوات التالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالإعفاءات لمدة عشر سنوات تالية للخمس سنوات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وعن أرباحها من هذا النشاط دون غيره ولا ينبع من تمتعها بهذا الإعفاء أن تكون قد سبق إعفاؤها طبقا لنصوص أخرى وعن أنشطة أخرى .

( ملحق ١/٤٧ - ٨٦ - جلسة ١٧/١١/١٩٨٢ )

## قاعدة رقم ( ١٩٢ )

### المبدأ :

نص المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة يستفاد منه استمرار تمتع المشروعات الاستثمارية التي اقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه — مناط ذلك — ان يكون محل الحق أو الميزة قد نشأ وتحدد وقامت صلة بينه وبين المشروع الاستثماري قبل إلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — الاعفاء المقرر بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يقتصر نطاقه على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقررت خلال المجال الزمني لأعمال القانون المشار اليه — لا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تفرض بعد إلغائه — أثر ذلك — التزام المشروعات الاستثمارية التي اقرت طبقاً للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ باداء الرسوم المنصوص عليها بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ( ٤٤ ) من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال اتعربي والمناطق الحرة ، كما يلغى أى نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون ، ويستمر تمتع المشروعات التي سبق إقرارها في ظلته بما تقرّر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون ، لها المشروعات التي سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليها فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

ومفاد ذلك أن المشرع قرر بعبارة صريحة استمرار تمتع المشروعات التي اقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه وهذا يقتضى أن يكون محل الحق أو الميزة قد نشأ وتحدد وقامت صلة بينه وبين المشروع الاستثماري قبل إلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فبذلك يكسب الحق أو الميزة وتقوم حالة الاستمرار المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن ثم فانه اذا كانت المادة ( ٤٢ ) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعفى المنشآت التجارية والصناعية والمالية التي تقلم

بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة أو التي تقرر مستقبلا في جمهورية مصر العربية ، فإن الاعفاء المقرر بهذا النص والذي يعد حقا أو ميزة يحتفظ به المشروعات التي أقرت في ظل هذا القانون ويقتصر نطاقه على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقرر خلال المجال الزمني لأعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ولا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تفرض بعد الغائه لأن الاعفاء من هذه الضرائب لم يتحقق إبان العمل بالقانون وبالتالي لا يسوغ اعتباره ميزة أو حقا يمكن الاحتفاظ به للشركات بعد إلغاء القانون ..

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت المادة ( ٦٦ ) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تنال بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعفى الأموال التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الأموال العربية والإجنبية والمستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التراكمت ورسوم الأيلولة ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ورسم سنوي لا يجاوز ١ ٪ ( واحد في المائة ) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة ( الترانزيت ) كما تخضع المشروعات التي يقتضى نشاطها الرئيسي ادخال واخراج سلع لرسم سنوي يحده مجلس إدارة الهيئة بمرأعة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ٣ ٪ ( ثلاثة في المائة ) من القيمة المضافة التي يحتتها المشروع سنويا » فإن مشروعات المناطق الحرة التي أقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تلتزم بإداء الرسوم التي تقابل خدمات لاقتها لم تكن معفاة منها في ظل العمل بالقانون القديم كما أنها تلتزم بإداء النسبة السنوية المقررة على البضائع أو النسبة السنوية المقررة على أنتاجية المضافة إن كان نشاطها لا يتناول السلع بصفة رئيسية رغم أنها من الضرائب التي لا تقابل خدمات محددة لأن إعفاء شركات المناطق الحرة من الضرائب المقررة

بالمادة ( ٤٢ ) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لا يشملها كونها قد تقررنا بعد الفائه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى  
سريان المادة ( ٤٦ ) من القانون انجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على المشروعات  
الاستثمارية التى اقرت طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .  
( فتوى ١٢١٥ فى ١٢/١٥/١٩٧٩ )

### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

#### المبدأ :

اعفاء المشروعات الاستثمارية التى اقيمت فى ظل القانون رقم ٦٥/١٩٧١  
من الضرائب دون الرسوم — قصر هذا الاعفاء على الضرائب التى فرضت  
حتى الفاء القانون سالف الذكر ولا يمتد الى الضرائب التى تفرض بعد الفائه  
— القول بفهر ذلك فيه مصادرة للاختصاص الدستورى المقرر للمشرع فى  
فرض الضرائب .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال  
العربى والمناطق الحرة اعفت المشروعات التى تنام بالمنطقة  
الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة او التى تتقرر  
مستقبلا فى جمهورية مصر العربية ، وان المادة ٤ من مواد اصدار القانون  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنئ والمناطق الحرة  
تنص على ان « ينهى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال  
العربى والمناطق الحرة ، ويستمر تمتع المشروعات التى سبق اقرارها فى  
ظله بها تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .  
المشار اليه فاستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التى كانت مقررة لها قبل  
العمل بالقانون المشار اليه » .

وتنص المادة ٤٦ معطلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « مع  
عدم الاخلال بها هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى  
تنام بالمنطقة الحرة والارماح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب



والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعنى الاموال العربية والاجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التراكمت ورسم الايولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التى تستحق مقابل الخدمات ولرسم سنوى لا يجاوز ١ ٪ ( واحد فى المائة ) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة وتعنى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة ( الترانزيت ) .

كما تخضع المشروعات التى لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال واخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ٢ ٪ ( ثلاثة فى المائة ) من القيمة المضافة التى يحققها المشروع سنويا .

وهاصل تلك النصوص ان المشرع اعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التى تنام بالمنطقة الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة والتى تنقرر مستقبلا ، واحتفظ لتلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبته من مزايا وضمائم فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومع انه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا انه اخضعها لرسوم التى تستحق مقابل خدمات وفرض رسما سنويا على السلع التى تتعامل فيها او على القيمة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع .

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي احتفظ به المشرع للمشروعات التى لتتبع فى ظل هذا القانون منوطا بتوافر محله . بل ينشأ الحق فيه ، ويتصل بالمشروع الاستثنائى فى ظل العمل بلحكام هذا القانون ، فان الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطاقه بحسب نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التى تقررت خلال الجال الزمنى لاعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل فى هذا المضمون الضرائب التى تعرض على المشروعات الاستثنائية بعد الفائه .

وإذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تسد أعفت المشروعات من الضرائب التي تفرض مستقبلا فإن هذا الإعفاء رغم ذلك يجد حده في الضرائب التي فرضت حتى إلغاء القانون ، ولا يمتد إلى الضرائب التي تفرض بعد إلغائه والا كان في ذلك مصادرة للاختصاص الدستوري المقرر للمشروع في فرض الضرائب .

وإذا أتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ علما فلم يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التي أقيمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فإن تلك المشروعات تلقى بقاء رسوم الخنجات وكذلك الرسم السنوي المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتاها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

( فتوى ٥٨ في ١٢/١/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ١٩٤ )

#### المبدأ :

الفوائد المستحقة على ودائع البنوك الاستثمارية المصاحبة في مصر المودعة في الخارج لا تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة خلال فترة إعفاء هذه البنوك من بعض الضرائب وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

#### بمخصص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مدى خضوع النوائد المستحقة على ودائع البنوك الاستثمارية العاملة في مصر المودعة في الخارج للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة خلال فترة إعفاء هذه البنوك من الضرائب وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وقد تبين للجمعية العمومية من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام

استثمر المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع اعفى ارباح المشروعات بها فيها البنوك الخاضعة لاحكامه من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما اعفى الارباح التى توزعها هذه المشروعات من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة ومن الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لزاولة النشاط وقضى بالآ تخط هذه الاعفاءات بأى اعفاءات ضريبية افضل مقرر في قانون آخر .

وإذا كان الإعفاء من بعض الضرائب المقرر للمشروعات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمشار اليها في المادة ١٦ من القانون المذكور لم يمتد ليشمل اعفاء ما تتلقاه هذه المشروعات من فوائد عن ودائعها المستثمرة سواء اودعت في الداخل أو في الخارج للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ، الا انه نظرا للحالة الصريحة الواردة في عجز المادة ١٦ سالفة البيان الى أى نص قانونى يمنح اعفاءات ضريبية افضل للمشروعات المتعفاة وفقا لاحكام القانون المذكور مانه يتعين الرجوع الى احكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل . يبين منه ان المشرع اخضع للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة فوائد الديوان والودائع متى كانت هذه الديون والودائع مطلوبة لمصريين أو لأجانب مقيمين عادة في مصر ولو كانت الفوائد ناتجة عن أموال مستثمرة في الخارج ، اعفى في المادة ١/٤ من هذه الضريبة فوائد الودائع المتصلة مباشرة المهنة اذا كانت داخلة في حسابات المنشأة المنتفعة بها ، وكانت هذه المنشأة كائنة في جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الاموال بحسب الاحوال . فعنى تحققت شروط هذا الإعفاء سواء المتعلقة بالمنشأة أو بطبيعة النشاط تعين اعفاء فوائد الودائع من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة سواء كانت هذه الفوائد عن أموال مودعة في الداخل أو في الخارج طالما كان هذا النشاط داخلا في حسابات المنشأة يخضع للضريبة على الارباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح شركات الاموال وكانت المنشأة كائنة في مصر ، وبذلك يكون المشرع قد اعفى هذا النشاط سواء تم في الداخل أو الخارج . ولا يغير من ذلك

أن أرباح المشروعات الاستثمارية بما فيها بنوك الاستثمار العاملة والكائنة في مصر معفاة مؤقتا وفقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سائلة البيان — من القانون على الأرباح التجارية ومن الضريبة على إيرادات القيم المتقولة على ما توزعه من أرباح لأن هذا الإعفاء أمر عارض ووقتي لا يخل بكون أرباح هذه البنوك وتوزيعاتها تخضع كالمسألة عام للضرائب المذكورة إلا أن المشرع لاعتبارات قدرها !عفى هذه المنشآت مؤقتا من سداد الضريبة النوعية المتررة على النشاط ، باعتبار هذا النشاط خاضعا بطبيعته للضريبة الأبر الذي يكفى لتوافر مناط تطبيق نص المادة ١/٤ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ سائلة البيان .

( ملف ٢٧/٢/٢٠٠٠ — جلسة ١٥/٥/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٥ )

##### المبدأ :

الأصل وفقا لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هو خضوع جميع الأشياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية — استثناء من ذلك أحاز قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي لرئيس الجمهورية أن يقرر إعفاء المواد المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية من كل الضرائب والرسوم الجمركية أو بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها بشرط عدم التصرف في هذه المواد لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها — هذا الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه وهو يدخل في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية الذي له أن يقرر الإعفاء أو لا يقرره — أثر ذلك أن للجهة الإدارية وهي بصدد ممارستها للسلطة التقديرية أن تضع من الضوابط ما يحقق الصالح العام — التصرف في الأشياء محل الإعفاء ولو بعد مدة الخمس سنوات مؤداة أنها أصبحت غير لازمة للمشروع وأن الحكمة من تقرير الإعفاء قد انتفت — جواز النص في قرار الإعفاء على حظر التصرف في الأشياء محل الإعفاء بعد مضي المدة المحددة بها قبل سداد الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا للتعريف الجمركية السارية في ذلك التاريخ .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٦٣ على أن « تخضع ألبضائع التي تدخل أراضي الجمهورية للضرائب الواردة المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ..... » ، كما استعرضت قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة ١٦ منه في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كلفة الأموال الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقسيط بحسب الأحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن الأصل وفقا لقانون الجمارك هو خضوع جميع الأشياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية واستثناء من ذلك لأجاز المشرع ، بقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي لرئيس الجمهورية أن يقرر إعفاء المواد المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية أو بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها ، بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها \* .

ومن حيث أن الإعفاء من كل الضرائب والرسوم أو بعضها المستحقة على الأشياء المستوردة لازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية هو استثناء أجاز به المشرع من خضوع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية كإصل عام ، ومن ثم لا يتوسع فيه ولا يتخفى عليه ، كما أن هذا الإعفاء يفرض في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية أنه يعفى أو لا يعفى ، ومن المنطوق أنه ليس ثمرة ما يمنع الجهة الإدارية وهي بصدد ممارستها للسلطة التقديرية أن تضبط هذه السلطة بضوابط لتحقيق الصالح العام ، فمن يملك الإعفاء ، يملك وضع

الضوابط التي تنبش مع الهدف منه - فضلا عن ان تقرير الاعفاء المشار اليه منوط بأن تكون الاشياء محل الاعفاء لازمة للبشروع الاستثنائي ، والتصرف فيها ، ولو بعد مدة الخمس سنوات ، معناه انها أصبحت غير لازمة لمشروع وانتمت الحكمة من تقرير الاعفاء ..

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أنه يجوز النص في قرارات الاعفاء المشار اليها على الضوابط والتقيود التي تنبش مع الهدف من تقريره ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز النص في قرارات الاعفاءات الجمركية على حظر التصرف في الاشياء التي تم اعفاؤها ، وفقا لمقترة الأخيرة من المادة ( ١٦ ) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، بعد مضي المدة المحددة بها - قبل سداد الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا لتعريفات الجمركية السارية في هذا التاريخ ..

( ملك ٢٧/١/٢٠٧ - جلسة ١٩٨٣/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ١٩٦ )

#### المبدأ :

المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ - المادة ٥٠ من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة من مقتضاها أن اعفاء الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستورة من كل أو بعض الضرائب أو الرسوم الجمركية لا يتم بقوة القانون - فالاعفاء من الضريبة الجمركية بالنسبة لتلك الاصول يتم بسلطة تقديرية لجهة الادارة فلها أن تترخص في منح الاعفاء أو لتجيز السداد أو تقسيط الضريبة مستهدية في ذلك بتوافر أحد الشروط الواردة بقين المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية ولايعنى توافر أحد الشروط وجوب منح الاعفاء وانما هو شرط للنظر في طلب الاعفاء ومن ثم متى انتهت الجهة الادارية الى تقرير التقسيط فان قرارها في هذا الشأن يتضمن رفض طلب الاعفاء من الرسوم الجمركية - ولا يجوز العدول عن هذا القرار الى تقرير الاعفاء ، ذلك ان ترتيب حقوق الخزنة العامة في الرسوم الجمركية عند التقرير بتقسيطها واعمال قاعدة استقرار القرارات الادارية ..

### مذنب الفتوى :

تنص المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « مع عدم الاخلال بآلية اعفاءات ضريبية افضل مقرر في قانون آخر تمنى ارباح المشروعات من الضريبة على ارباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتبقى الارباح التى نوزعها من اضرية على ايرادات القيم المنتولة ».

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الراسمالية والموارد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المتولة فى نطاق احكام هذا القانون من كل او بعض الضرائب وانرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم او تأجيل استحقاقها او تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الاشياء محل الاعفاء او التلجيل او التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها او لمدة التقسيط او التأجيل بحسب الاحوال والا حصلت عليها انضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها او تأجيلها او تقسيطها ».

واستعرضت الجمعية نص المادة ( ٥٠ ) من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة التى تنص على انه « يشترط للنظر فى طلب الاعفاء من الرسوم والضرائب الجبركية او تأجيل استحقاقها او تقسيطها توافر احد الشروط التالية :

١ - ان يقام المشروع بمنطقة نائية او يساهم فى تعمير تلك المناطق .

٢ - ان يقدم المشروع وسائل إنتاج متطورة او يساهم فى تطوير ماهر قائم منها ».

٣ - ان يكون العائد على الاستثمار منخفضا بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر لطبيعة النشاط ».

٤ - ان يكون نشاط المشروع فى مجال استراتيجى او حيوى .

ومناد ما تقدم أن إعفاء الاصول انراسمية والمواد وتركيبات البنساء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية لا يتم بقوة القانون على عكس الإعفاء من الضرائب النوعية الأخرى الواردة بصدر هذه المادة ، ذلك أن الإعفاء من الضريبة انجمركية بالنسبة لتلك الاصول انما يتم بسلطة تقديرية لجهة الإدارة التي ترخص في منح الإعفاء أو رفضه أو تأجيل السداد الى فترة معينة أو تقسيط تلك الضريبة مستهدية في ذلك بتوافر اءالشروط انواردة بنص المادة ( ٥٠ ) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار سسالف الذكر ؛ ولا يعنى توافر أحد هذه الشروط وجوب منح الإعفاء وانما هو شرط للنظر في طلب الإعفاء المقدم من المشروع ، وقد استهدف المشرع من ايراد هذه الصور المتعددة من المزايا الجمركية كدفلة البرونة في التطبيق العملى بادخالها دائرة السلطة التقديرية بحسب ظروف كل مشروع .

ومن حيث انه متى انتهت الجهة الادارية الى تقرير التقسيط اعمالا لسلطانها التقديرية وما تنتهى اليه انما يتم عند ورود البضاعة عملا بأحكام قانون الجمارك وحسب مفهوم قانون الاستثمار فان قرارها في هذا الشأن يتضمن رفض طلب الإعفاء من الرسوم الجمركية ؛ ومثل هذا القرار يكون قد صدر صحيحا وفق أحكام القانون وفي حنفود السلطة المقررة لجهة الإدارة وبالتالي فانها تكون قد استنفذت ولايتها في هذا الشأن وترتب عليه حقوق الخزانة العامة في الرسوم الجمركية فلا يجوز العدول عنه الى تقدير الإعفاء وذلك اعمالا لتعمدة استقرار القرارات الادارية .

ومن حيث انه متى كانت الشركة قد تقدمت بطلب لاعفاء الاالات والمعدات المستوردة من اءالخارج واللازمة لاطمة المشروع اعمالا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ، ويبحث طلب الشركة انتهى الراى الى التوصية بتقسيط الضرائب والرسوم الجمركية اللازمة لمدة ثلاث سنوات وصدر بذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم تكون الجهة الادارية قد اعملت سلطتها التقديرية في هذا الشأن ويكون قرارها قد صدر صحيحا مطبقا لاحكام القانون ولا يجوز العدول عنه ..



لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى أنفتوى والتشريع انى عدم جواز اعفاء الالات والمعدات المستوردة من الخارج واللازمة لاتامة مشروع تصنيع مكونة روما من الضرائب والرسوم الجبركية .

( ملف ٢٦٢/٢/٢٧ — جلسة ١٦/١١/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ اورد فى المادة ٢٢ منه لفظ المشروعات ايا كان شكلها القانونى ولم يفاير من الحكم بين المشروعات المنشأة باموال مصرية وتلك المنشأة باموال عربية واجنبية — مؤدى ذلك ان الاعفاء من رسم النصفة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيس هذه المشروعات ينتظم كلا النوعين — التفرقة بين نوعى المشروعات فى حكم الاعفاء لم يرد به نص فى القانون — تطبيق هذه التفرقة يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة اثنى من المستثمر الاجنبى وهو امر غير مقبول ويتعارض مع النصيحة التى انتهى اليها تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب من وجوب مراعاة التسوية فى المزايا بين المشرع الوطنى والاجنبى .

### ملخص الفتوى :

باستعراض نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ يبين ان المادة السادسة منه تنص على ان تتمتع المشروعات المقولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لاحكام هذا القانون ، واما كانت جنسية مالكها او محال اقامتهم بالاضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التى تنشأ باموال مصرية مملوكة لمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة ( ٣ ) من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة فى المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالاجراءات المنصوص عليها فيه . وتسرى الاعفاءات المشار اليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون .»

وتنص المادة ( ٢٣ ) من ذات القانون على أن « ..... ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانونى ..... وتعى من رسم الجمعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات ..... وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات انقابة فى المناطق الحرة » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع — فى المادة ٢٣ من ائقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مسالفة الذكر — قد أطلق النظر للمشروعات ايا كان شكلها القانونى ولم يقصره على المشروعات المنشأة بأموال عربية أو اجنبية ، وانما ذكر ان جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل لرسم تصديق معين ، ومن ثم فانه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقابل على المشروعات انعربية والاجنبية دون المشروعات المنشأة بأموال مصرية ، وقد أرفف المشرع بأن جميع هذه المشروعات تعنى من رسم الجمعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيسها باعتبارها تقوم بنفع رسم تصديق ككل مقلداره ربع فى المائة بحد أقصى مقداره ألف جنيه ، ويسرى هذا الحكم أيضا على المشروعات المقلبة فى المناطق انحرة ، ولم يفرق المشرع فى المشروعات المقلبة فى المناطق الحرة بين مشروعات مستثمرة ورأسمال أجنبى أو مصرية ، بل ورد لفظ المشروعات علما مطلقا ومن ثم فانه ينظم كلا النوعين كما ان التفرقة بينهما على اساس جنسية ملكى المشروعات لم يرد بها نص أو حكم فى قانون الإستثمار ، فضلا عن ان تطبيقها يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة اثنى من الإستثمر الاجنبى ، وهى نتيجة غير سائفة ولا مقبولة وتعارض مع ما انتهى لنيه توصية تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب فى شأن قانون 'استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة من مراعاة التفرقة فى المزاي بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى. لذلك انتهى رأى انجبية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع المشروعات المقلبة بأموال مملوكة للمصريين سواء فكانت بالعملة المحلية أو بالنقد الاجنبى يحكم المادة ( ٢٣ ) من ائقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ..

## قاعدة رقم ( ١٩٨ )

### المبدأ :

الإعفاء المقرر بفلقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية السياحية يقتصر على الضرائب والرسوم الجبركية دون غيرها - الإعفاء لا يشمل رسوم الاستهلاك التي كتبت مفروضة قبل صدور قانون الضريبة على الاله قهلاك رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وهى رسوم كانت تفرض بصورة أساسية على السلع المستوردة المفروضة على متيلانها من الإنتاج المحلي رسوم إنتاج - هذا الإعفاء لا يشمل أيضا الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ - أساس ذلك أن هذا القانون جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجبركية من حيث تنظيمها انفى ووعائها وتحديد حالات الإعفاء على سبيل الحصر ومن حيث التصرف فى السلع المعفاة - مؤدى ذلك اعتبار هذه الضريبة ضريبة قائمة بذاتها بالإضافة الى الضريبة الجبركية على السلع المستوردة والمحلية الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الإعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ الواردة به على سبيل الحصر ولا يمتد الى حالات الإعفاء المنصوص عليها فى قوانين ضريبة سابقة فى صدورها على القانون المذكور - ضرورة النص صراحة على الإعفاء من هذه الضريبة فى قوانين الإعفاء التى تصدر تالية لذلك القانون أعمالا لحكم المادة الثانية من مواد اصداره بالنسبة للمنشآت السياحية المتفعلة باحكام قانون نظم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان الإعفاء الجبركى المنصوص عليه فى المادة ١٦ منه لا ينصرف الا الى الضرائب والرسوم التى كتبت سارية فى تاريخ العمل به وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التى فرضت فى تاريخ لاحق .

### نصى القنوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ( ١ ) لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية ، ويعتبر منشأة فندقية فى تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقنوى السياحية . . . . . » وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أن « يعفى ما يستورد من الفنادق المائبة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجبركية ، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم والمستلزمات التى تستورد لبناء أو تجهيز

أو تجديد المنشآت. الفندقية أو السياحية ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزير المالية .

كما استعرضت المادة ( ١٢ ) من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٧٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأية اعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر . . . » .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها ، وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الاعفاء أو التحويل أو التقييد لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقييد بحسب الأحوال ، والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها .، وتنص المادة ( ٥٠ ) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « يشترط للنظر في طلب الاعفاء من الرسوم والضرائب الجبركية أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها توافر أحد الشروط التالية » .

١ — أن ينام المشروع بمنطقة نائية أو يساهم في تنمية تلك المناطق .

٢ — أن يقدم المشروع وسائل انتاج متطورة أو يساهم في تطوير ما هو قائم فعلاً .

٣ — أن يكون العائد على الاستثمار منخفضاً بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر لطبيعة النشاط .

٤ — أن يكون نشاط المشروع في مجال استراتيجي أو حيوي .

كما استعرضت الجمعية العمومية الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ( ١٣٣ ) لسنة ١٩٨١ ، حيث تنص المادة الثانية من مواد



وبناء على ذلك فإن الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الإعفاء التوجيبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ( ١٢٣ ) لسنة ١٩٨١ بشأن هذه الضريبة فقط ، وهي حالات واردة على سبيل الحصر ، ولا يمتد إلى حالات الإعفاء التوجيبى المنصوص عليها في قوانين ضريبة أخرى سابقة في صدورها عن القانون رقم ( ١٢٣ ) لسنة ١٩٨١ المنوه عنه . أما قوانين الإعفاءات التي تصدر نالية للقانون المذكور فيتميم أن تتضمن النص صراحة على الإعفاء من هذه الضريبة أعمالا للفقرة الأخيرة من المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون والسالف ذكرها .

ومن حيث أنه بالنسبة للمنشآت السياحية المنتظمة بأحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، فإن الإعفاء الجمركى المنصوص عليه في المادة (١٦) من هذا القانون لا ينصرف الا الى تلك الضرائب والرسوم التي كانت سارية في تاريخ العمل بهذا القانون الاخر ، وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التي فرضت في تاريخ لاحق لهذا التاريخ . كما أن سلطة رئيس الجمهورية في الإعفاء والمستمدة من المادة ( ١٦ ) سالف الذكر لا يتصور أن تشمل الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك لما لهذه الضريبة من ذاتية والاستقلال بميزاتها عن الضريبة الجمركية على التحو السابق ذكره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اعفاء المنشأة الفندقية والسياحية من الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ( ١٢٣ ) لسنة ١٩٨١ .

( ملف ٣٧/٢/٣٥ — جلسة ١٩٨٣/٤/٦ )

## الفصل الخامس : تلك العقارات

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ :

ان الاصل طبقا لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هو عدم تلك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء سواء كان الاجنبى شخصا طبيعيا او اعتباريا - الاستثناء من هذا الاصل قاصر على ثلاث حالات ( ١ ) مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية ( ٢ ) المقار المعد للسكن الخاص او لمزاولة النشاط ولا يتجاوز مساحته الف متر مع تحويل نقد اجنبى يعادل قيمة المقار بشرط موافقة مجلس الوزراء ( ٣ ) العقارات التى لا تتوافر فيها هذه الشروط ولكنها ترتبط بمصالح البلاد بشرط موافقة مجلس الوزراء ايضا - الخروج على هذه الاستثناءات - بطلان التصرف .

تعامل شركات او مشروعات الاستثمار فى العقارات المبنية فى اطار نشاطها المرخص به يتمين ان يخضع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - اساس ذلك - ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته لم يستثن تصرفات شركات الجاى ومشروعاتها من الخضوع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - تصرف شركة مصر ايران للمنشآت الادارية فى وحدات الاسكان الادارى التى انشأتها بالبيع لغير المصريين بتقيد باحكام القانون رغم موافقة هيئة الاستثمار على البيع - اساس ذلك - ان هذه الموافقة تصدر فى حدود القانون ولا تضيف اليه حكما لم يرد به نص .

ملخص الفتوى :

ان المشرع سن بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ املا عاما من مقتضاه حظر تلك غير المصريين العقارات المبنية والاراضى الفضاء ووسيع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين ولو انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأسمالها واستثناء من هذا الاصل العام لجاز المشرع اكتساب الاجانب ملكية المقارات فى ثلاث حالات تتعلق اولها بقرار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك يقصد السكنى الخاصة

أو لمزاولة النشاط ولم تتجاوز المساحة ألف متر مع تحويل نقد أجنبي يعادل قيمة العقار ، أما الحالة الثالثة فهي التي ترتبط بمصالح البلاد ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء أيضا ، ولقد أبطل المشرع أى تصرف لأجنبي يتم بالمخالفة لتلك الأحكام وذلك دون إخلال بأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وأكدت اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما علقت التملك وفقا لأحكام قانون الاستثمار على موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة أو على المشروع . ولقد حدد المشرع في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال العربي والأجنبي فيها ومن بينها مشروعات الإسكان والامتداد العمراني التي يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ولم يعتبر شراء المباني والأراضي النضاء مشروعات استثمارية إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء ، وخص المشرع مشروعات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ بامتيازات خاصة وأعطاهات شريعية نص عليها في المواد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ وعلى المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مباني الإسكان الإداري وفوق المتوسط لأحكام تحديد القيمة الإيجارية ، وضمن المشرع للمستثمر الأجنبي استعادة رأس ماله فخلوله تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال وإجاز لهيئة الاستثمار التجاوز من تلك المدة في أحوال خاصة ، وخول التصرف إليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد أجنبي أم بعملة محلية كما ضمن المشروع للمستثمر الأجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للنقد الأجنبي وأباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر في المساكن التي تدفع أجزتها بالنقد الأجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فإن ملكية الأجانب للعقارات المبنية والأراضي النضاء لا تكتسب إلا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الأحوال المحددة به أو في نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

وبالنسبة للشركات والمتهروعات الى توافق عليها هيئة الاستثمار ومن



ثم فإن تعامل تلك الشركات أو المشروعات في العقارات المبنية في إطار نشاطها المرخص فيه يتعين أن يخضع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بصدد استرداد رأس المال المستثمر إذ في هذه الحالة يقيد المتصرف إليه من أحكام قانون الاستثمار بحكم القانون ، وتبعاً لذلك لا يجوز احتجاج بأحكام التصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقارات من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الإطلاق كما لا يجوز الاحتجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للأجانب بدون أعمال أحكام هذا القانون إذ ليس في أي من تلك الأحكام ما يفيد استثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد المنصوص عليها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولما كان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لم يستثن تصرف شركات المبنى ومشروعاتها المنشأة وفقاً للأحكام من الخضوع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في العقارات التي تتولى إنشائها لغير المصريين فإنه لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فإن تصرفات شركة مصر إيران للمنشآت الإدارية في وحدات الإسكان الإداري التي أنشأتها بالبيع لغير المصريين يتقيد بأحكام هذا القانون .

ولا يغير من ذلك أن النظام الأساسي للشركة الذي وافقت عليه هيئة الاستثمار والمرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأسيسها قد خولها في المادة الثالثة بيع الوحدات التي تقيها لغير المصريين ذلك أن موافقة الهيئة أنها تصدر في حدود القانون ولا يمكن أن تضيف إليه حكماً لم يرد به نص وعليه فإن هذا الحق يتقيد رغم موافقة الهيئة بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وكذلك فإنه لا وجه للقول بخروج الإسكان الإداري من نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لأن هذا القانون أدخل التملك بقصد مباشرة النشاط صراحة ضمن الحالات التي يتعين الحصول فيها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد أن نص على القاعدة العامة بحظر التملك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى خضوع

تصرغات شركة مصر ايران للمنشآت الادارية والسيلحية في وحدات الاسكان  
الادارى التى انشأتها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة  
١٩٧٦ .

( فتوى ٨٩٤ فى ١١/٨/١٩٨٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ :

القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك المصريين للعقارات المبنية  
والاراضى الفضاء — النص فى هذا القانون على حظر تلك غير المصريين سواء  
اكتنوا اشخاصا طبيعيين أو اعتباريين العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء فى  
جمهورية مصر العربية — عدم سريان هذا الحظر على الشركات التى تنشأ  
وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المسال العربى  
والاجنبى والمناطق الحرة ايا كانت جنسية مالكها والتى يجوز شراء الاراضى  
التي يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتي تمثل جزءا متكابلا من اصولها  
الراسمالية .

ملخص الفتوى :

ان الشركات التى تؤسس فى مصر طبقا لاحكام استثمار المال العربى  
والاجنبى يحكمها فى المقام الاول القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى نظم  
احكام هذا النوع من الشركات وأورد الضمانات والمزايا والإعفاءات التى  
تتبع بها فى ضوء التشريعات المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .  
وقد تبين للجمعية العمومية أن الحكمة التى استهدفها المشرع من وراء  
هذه الأحكام هو تشجيع استثمار رؤوس الاموال فى مصر ، وترغيبها فى  
الدخول فى مشروعات تقيد فى تنمية اقتصادها القومى . وأن ذلك يقتضى  
بطبيعة الحال هجرة رأس المال المستثمر إلى مصر ، وتشجيعه وحمايته فى  
استثماره فى مصر ، مما يقتضى أن شركات الاستثمار المنشأة طبقا لهذا  
القانون انما تنشأ بمصر وتمارس نشاطها الرئيسى فيها مما يجعلها شركات  
مصرية طبقا للمادة ( ٤١ ) من قانون التجارة التى تنص على أن « جميع  
شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون  
مركزها الاصلى بالقطر المذكور » ، وقد استقر الفقه والقضاء المصرى على

أن جنسية الشركات المساهمة تتحدد بمركزها الرئيسي ، ومن ثم فإن الشركة المساهمة تكون مصرية إذا كان مركز إدارتها الرئيسي في مصر .

وقد تبين للجمعية العمومية أن الثابت أن شركة القاهرة للتدواجن هي شركة مساهمة مصرية طبقا لقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ ويحكم تأسيسها في مصر طبقا لأحكام قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وأن نظمها الأساسي قد نص على أن مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة الجيزة ومن ثم فإنه لا أساس لخضوعها للحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

وأما القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك المصريين للعقارات الجنية والأراضي النضاء الذى نصت مادته الأولى منه على أنه :

« مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين مسواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتسب ملكية العقارات الجنية أو الأراضي في جمهورية مصر العربية .

ويقصد بالشخص الاعتباري غير المصرى في تطبيق أحكام هذا القانون أى شركة — أيا كان شكلها القانونى — لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد أنشئت في مصر طبقا لأحكام القانون المصرى وبين من استعراض هذا النص أنه لا يؤثر في اعتبار الشركات المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار شركات مصرية إذ استنهل الأحكام الواردة به براءة أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المذكور .

والتالى فإنه لا محل للمساس بالمزايا والخصومات التى يكون قد أوردتها هذا القانون ومنها جواز تلك المشروعات التى تقبلها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للأراضي والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من أموالها الرأسمالية .»

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل

بعض احكام نظام استثمار المال العربي والاجنبى والمتعلق الحرية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على اضافة مادة برقم ٢ — مكرر نصها كما يلى :

« يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره وكذلك تحويل الارباح المحققة الى الخارج وفقا لاحكام هذا القانون وذلك باعلى سعر معن للنقد الاجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة »

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الاصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » .

كما تنص المادة ٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المذكور على أن تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لاحكام هذا القانون وأيّا كانت جنسية مالكها لو محل اقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة فى المواء ..... » .

فان الاستفادة من هذين النصين ان للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، تلك الاراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الاصول الرأسمالية للمشروع ، وأنه يترتب على قبول الهيئة المذكورة للمشروع تتمعه بسائر الضمانات والمزايا المنصوص عليها فى القانون أيّا كانت جنسية مالكه أو محل اقامتهم » .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لشركة القاهرة للدواجن شراء الاراضى التى يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتى تمثل جزءا متكاملًا من اصولها الرأسمالية .

( غتوى ٧١٣ فى ١٨/٧/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

البدا :

يجوز للشركات التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤  
تملك العقارات المبنية والاراضى الفضاء اللازمة لاغراضها .

ملخص الفتوى :

طلب نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة اعادة عرض  
الموضوع الخاص بجواز تملك شركة . . . . . للاراضى المقامة عليها مصانعها  
بالجبل الاحمر بمدينة نصر . وقد كانت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى  
والتشريع قد سبق ان انتهت بجلستها المعتودة في ١٨/١/١٩٨٤ الى عدم  
جواز تملك الشركة المشار اليها للاراضى المقام عليها مصانعها بالجبل  
الاحمر . واذا ذهب رأى الى جواز تملك الشركة المذكورة للاراضى المقام  
عليها مصانعها بالجبل الاحمر لذلك طلب اعادة العرض على الجمعية العمومية  
فاستعرضت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة  
١٩٧٧ باصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

وتنص المادة ٢ فقرة ٧ منه على أن يعتبر مالا مستثمرا في تطبيق احكام  
هذا القانون النقد الاجنبى الحر المحول الى جمهورية مصر العربية عن طريق  
أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستخدم في شراء ارض  
فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات عليها طمنا لاحكام هذا القانون ولو كان  
شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس ادارة الهيئة متى كان الشراء قد تم  
طبقا للقوانين النافذة وفي تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة  
١٩٧١ .

وتنص المادة ٢ مكررا من ذات القانون على أن يتم تحويل المال المستثمر  
الى جمهورية مصر العربية واعادة تصديره وكذلك تحويل الازياح المحققة الى  
الخارج وفقا لاحكام هذا القانون وذلك باعلى سعر محلي للنقد الاجنبى المقابل  
للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الأصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وتنص المادة ٣ فقره ٢ من القانون المذكور على أن : يكون استثمار المال العربى والأجنبى لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها وبشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ويكون استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ؛ بطريق الإيجار طويل الأجل الذى لا يتجاوز خمسين عاما .

وتنص المادة ٥ من القانون سالف الذكر على أنه لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها إلا اذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقا لاحكام القانون .

وتنص المادة ٢٣ من ذات القانون فى فقرتها الرابعة المضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « ..... وتعفى من رسم الهندسة ومن رسم الفوتيك والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقاوله وغيرها .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتنص المادة الاولى منه على أنه : « مع عدم الإخلال بلحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة يحظر على غير المصيرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية هذا المرات .

ويشمل هذا الحظر الملكية العامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر فى حكم التملك فى تطبيق احكام هذا القانون ، الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

كما استعرضت الجمعية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ والتي انتهت فيها الى أنه يجوز لشركة القاهرة للدواجن شراء الاراضى التى يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتي تمثل جزءا متكبلا من اصولها لاراسمالية ، وكذلك فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/١٨ التى انتهت فيها انى عنم جواز تملك شركة القاهرة للمطبات والصناعة ، نلاراضى المقام عليها مصانعها بالجبل الاحمر بمدينة نصر .

واستخلصت الجمعية ان قانون استثمار راس المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ صدر وعمل به فى ظل نظام قانونى يسمح بتملك غير المصريين للعقارات المبنية واراضى الفضاء ، وجاءت لحكليه مؤكدة لهذه القاعدة فنصت المادة ٧/٢ منه على اعتبار المال المستثمر النقد الاجنبى الحر المحول عن طريق البنوك الرسمية لشراء ارض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات ، كما جاء بالمادة ٢ مكررا من ذات القانون اعتبار الاراضى والعقارات تمثل جزءا متكبلا من الاصول لاراسمالية للمشروعات ويؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون المذكور من اعفاء العقود المرتبطة بالمشروع من رسوم النصفة والتوثيق والشهر بما فى ذلك عقود الرهن وشراء العقارات ، كما ورد بالمادة ٥ من القانون سالف الذكر جواز تملك المشروعات الخاضعة لاحكام قانون الاستثمار للعقارات عن طريق نزع ملكيتها للنفعة العامة ، الامر الذى يقطع فى جواز التملك ايضا بكافة التصرفات الارادية ، يؤكد ذلك ان المشرع فى مجال استصلاح الاراضى واستزراعها فرض حظرا على تملك المشروعات لهذه الاراضى وجعل استقلالها عن طريق الاجبارطويل الاجل ، واذ نص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذى فرض حظرا على غير المصريين فى تملك العقارات المبنية واراضى الفضاء صراحة على عدم الاخلل باحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فهو ما يؤكد حىواز تملك المشروعات الخاضعة لاحكام هذا القانون للعقارات والاراضى الفضاء اللازمة لاجراضها ( ملف ٤٩/١/٧ - جلسة ١٩٨٥/١/٩ ) .

تعليلسنى:

كانت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع قد افقت فى ذات الموضوع بجلسة ١٩٨٤/١/١٨ بان خضوع شركة الاستثمار المعروضة التى

يمتلك المصريون فيها ٢٠ ٪ فقط من رأس مالها الحظر الوارد في اثنان رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ طالما لم ينطبق عليها أي من الحالات الاستثنائية المحددة بهذا القانون ، كما لا يجوز لها تلك هذه الاراضى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بحسبان ان غرضها هو اقامة مصنع لانتاج وتعبئة المياه الغازية وليس الاستثمار في مجال تقسيم الاراضى وتشييد مبان جديدة ( فتوى رقم ٢٩١ في ١٩٨٤/٣/٢٨ ) وتمسكت الجمعية انجيمية في فتاها المذكورة بأن المشرع باتقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد وضع اصلا عاما متقضاء حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء . ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو انشئت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها ايا في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على الشركات المنشأة طبقا لاحكامه ان تمارس نشاطها في نطاق مشروعات الاسكان والامتداد العمرانى الا انه قصر تلك الاراضى الفضاء والعقارات المبنية في هذه الحالة لاجل البناء او اعادة البناء فقط وهى الصورة التى اجاز فيها هذا القانون لتلك الشركات تملك الاراضى الفضاء أو العقارات المبنية .

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

تخضع تصرفات شركة ..... للمنشآت الادارية والسياحية في وحدات الاسكان الدائرى التى انشأتها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

صدت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر لمدى جواز تصرف شركة ..... للمنشآت الادارية والسياحية في وحدات الاسكان الدائرى بالبيع لغير المصريين دون التقيد باحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتطبيق تلك غير المصريين للعقارات المبنية . وحاصل الوقع انه كان قد صدر قرار وزير الاقتصاد بالتريخى بتأسيس الشركة المشار اليها وفقا لاحكام قانون الاستثمار بغرض اقامة مبنى ادارى فاخر وخولها القرار حق استغلال



المبنى بالتأجير أو البيع للمصريين أو الأجانب مقابل مبالغ أجنبية تحتفظ بها لتحقيق أغراضها ، وبعد أن أقرت الشركة المبنى وشرعت في بيع وحداته للأجانب رأت الهيئة العامة للاستثمار أن بيع وحدات المبنى يخضع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وباتالي لا يجوز تهليك وحداته للأجانب إلا بناء على موافقة من مجلس الوزراء في كل حالة على حدة وأذ ترى الشركة أنها لا تخضع لأحكام هذا القانون لكونها مخولة بمقتضى قرار تأسيسها الصادر وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ بالبيع للأجانب فقد استطلع الرأي من الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ينص في المادة الأولى على أنه ( مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية الملكية كان سبب اكتساب الملكية ، هذا الميراث . ويشمل هذا الحظر الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر في حكم التملك ، في تطبيق أحكام هذا القانون الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاماً .

ويقصد بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء فى تطبيق أحكام هذا القانون ، المباني والأراضي ولو لم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم ( ١١٣ ) لسنة ١٩٣٩ فى شأن ضريبة الاطيان ، أو القانون رقم ( ٥٦ ) لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ويقصد بالشخص الاعتبارى المصرى ، فى تطبيق أحكام هذا القانون أية شركة أيا كان شكلها القانونى - لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد أُنشئت فى مصر طبقاً لأحكام القانون المصرى .

وتقتضى المادة الثانية من هذا القانون على أنه ( استثناء من الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة ، يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء فى الأحوال الآتية :

( ١ ) اذا كانت ملكية العقارات لحكومة اجنبية لانتخاذه مقرا لبيعتهما الدبلوماسية او القنصلية او لمسكى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل او كانت الملكية لاحدى الهيئات او المنظمات الدولية .

( ب ) فى الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء والتى تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ — ان يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكنى الخاصة للفرد او لاسرته او لمزاولة نشاطه الخاص ١٠٠٪ ويقصد بالاسرة الزوجان والاولاد القصر .

٢ — الا تتجاوز مساحة العقار بهلحاته ، لاي الغرضين المحددين فى البند السابق الف متر مربع .

٣ — ان يهول عن طريق احد المصارف المرخص لها نقدا اجنبيا قابلا للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على اساسها الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر .

٤ — الا تكون ملكية العين حصة شائعة مع مصرى .

ويجوز لمجلس الوزراء الاستثناء من الشروط المتقدمة كلها او بعضها ، وذلك فى الحالات التى تقتضيها مصالح البلاد التومسية او الاقتصادية او متطلبات التنمية الإجماعية او اعتبارات المجاملة .

وينص القانون فى المادة الرابعة على ان ( يقع باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ، ولا يجوز شهره ) .

وينص القانون فى المادة السابعة على انه ( مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يلقى كل نص يتعلق بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى الفضاء ) .

وتنص المادة السادسة من قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ بالاحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غبسى

المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء على أنه لا يجوز تلك غير  
المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء وفقا لأحكام القانون رقم ٤٢  
لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة إلا بعد  
موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة على  
( أ ) تأسيس الشركة في حالة الأشخاص الاعتباريين .

( ب ) المشروع في حالة الأشخاص الطبيعيين .

وينص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي  
والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ في المادة  
٤ على أن ( يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية  
لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ) . وذلك في المجالات  
الآتية : ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ .

٣ - مشروعات الإسكان ، ومشروعات الامتداد العمراني ، ويقصد  
بها الاستثمارات في تقسيم الأراضي وتشديد مبان جديدة وإقامة المرافق المتعلقة  
بها ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا في مفهوم أحكام  
هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وليس بقصد  
إعادة البيع للاستفادة من الزيادة في القيمة السوقية وذلك دون إخلال  
بقواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره المقصود عليها في هذا  
القانون . ١٠٠٠ .

ولقد استثنى قانون الاستثمار في المادة ( ١٠ ) المشروعات المنتفعة  
بأحكامه من الخضوع لأحكام قانون انتخاب ممثلي المال رقم ( ٧٣ ) لسنة  
١٩٧٣ واستثنائها في المادة ( ١٢ ) من الخضوع لبعض أحكام قانون انشركات  
رقم ( ٦٦ ) لسنة ١٩٥٤ وفي المادة ( ١٤ ) من بعض أحكام القانون رقم  
( ٨٠ ) لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ودخولها في المادة ( ١٥ )  
حق الاستيراد المباشر بدون ترخيص وأعمالها في المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من  
بعض الضرائب : ونصت المادة ١٩ من القانون على أنه ( لا تخضع مبانى  
الإسكان الإدارى وفوق المتوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد  
القيمة الإيجارية المنصوص عليها في القوانين الخاصة بليجارات الاملاك ) .

وينص قانون الاستثمار في المادة ٢١ على أنه ( لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المنتفع بأحكام هذا القانون إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة أنتجاوز من هذا الشرط إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول المحوّل من أجله المال أو الاستمرار فيه لأسباب خارجة عن إرادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتي : —

١ — يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج بأعلى سعر مطن للتند الأجنيبي على خمسة اقلط سنوية متساوية ١٠٠ ٪.

٢ — إذا كان المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

٣ — يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الاحوال على أن تعتد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد أجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة التصرف في أمواله المسجلة لديها أو جزء منها إلى آخر بعمله محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ويحل المتصرف اليه في الحالتيين محلل المستثمر الاصل في الانتفاع بأحكام القانون .

وتنص المادة ( ٢٢ ) من قانون الاستثمار على أن ( تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر إلى الخارج — إذا رغب المستثمر في ذلك وفقاً لما يأتي :

١ — بالنسبة للمشروع الذي يحقق إكتفاء ذاتياً من حيث احتياجاته من النقد الأجنيبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة

جميع عناصر احتياجه من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج وموارد من سداد للقروض المعتودة بالنقد الاجنبى وفوائدها ، يسمح بتحويل صافي الارباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى فى حدود الرصيد الدائن لحساب العملية الاجنبية المرخص به .

٢ - بالنسبة للمشروعات التى لا تكون موجهة أساسا للتصدير والتى تحد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافي أرباحها كلها أو بعضها بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبى وفقا لما تقرره ائهیة ...

٣ - يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع لجرتها بالنقد الاجنبى الحر كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمساكن التى تدفع لجرتها بالعملة المحلية وفى حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وفى حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمساكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمساكن المنشأة فى مدن جديدة ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ) .

وحامل تلك النصوص أن المشرع سن بموجب القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ١٩٧٦ اصلا علما من مقتضاه حظر تملك غیر المصریین العقارات البنية والاراضى الفضاء ووسع المشرع نطق الحظر ليشمل الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصریون ثلثی رأسمالها واستثناء من هذا الاصل العام اجاز المشرع اكتساب الاجانب ملكية عقارات فى ثلاث حالات تتعلق لولها بمقتار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتتوقف النائية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك يقصد السكنى الخاصة او لمزاولة النشاط وتم تتجاوز المساحة ألف متر مربع مع تحويل نقد اجنبى يعادل قيمة العقار ، أما الحالة الثالثة فهى التى ترتبط بمصالح البلاد. ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء أيضا ، ولقد ابطال المشرع أى تصرف لاجنبى يتم بالمخالفة لتلك الاحكام وذلك دون اخلال باحكام قانون الاستثمار رقم. ( ٤٣ ) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٧٧ ، ولكنت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ( ٥٩ ) لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما علقت التملك وفقا لاحكام قانون الاستثمار وعنى موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة او على المشروع ، ولقد حدد المشرع فى قانون

الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال العربي والاجنبي فيها ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد العمراني التي يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ولم يعتبر شراء المباني والاراضي الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وخص المشرع مشروعات القانون رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٧٤ بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية نص عليها في المـسـوـد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ وعنى في المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مهاتي الاسكان الإداري وفوق المتوسط لاحكام تحديد القيمة الاجارية ، وضمن المشرع للمستثمر الاجنبي استفادة رأس ماله فخلوه تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال واجاز لهيئة الاستثمار التجاوز عن تلك المدة في احوال خاصة ، ودخل المتصرف اليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد اجنبي أم بعملية محلية كما ضمن المشرع للمستثمر الاجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للتقد الاجنبي وأباح تحويل الأرباح بالكانسل بالنسبة للمال المستثمر في المساكن التي تدفع أجزتها بالنقد الاجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فان ملكية الاجانب للعقارات المبنية والاراضي الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الاحوال المحددة به أو في نطاق أعمال احكام القانون رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٧٧ وبالنسبة للشركات والمشروعات التي توافق عليها هيئة الاستثمار ومن ثم فان تعامل تلك الشركات او المشروعات في العقارات المبنية في اطار نشاطها المرخص فيه يتعين أن يخضع لاحكام القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ٧٦ ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بصدد استرداد رأس المال المستثمر اذ في هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من احكام قانون الاستثمار بحكم القانون وتبعاً لذلك لاجوز الحجاج بأحكام اتصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقارات من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الاطلاق كما لا يجوز الحجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للاجانب بنون أعمال احكام هذا القانون اذ ليس في أي من تلك الاحكام يفيد الاستثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد

المنصوص عليها بالقانون رقم ( ٨١ ) لسنة ٧٦ ولما كان القانون رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٧٧ لم يستثن تصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشأة وفقا لاحكامه من الخضوع لاحكام القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في العقارات التي تتولى انشائها لغير المصريين فانهم لا يكون هناك 'ساس لتقيد بخرج تلك التصرفات من نطاق اعمال احكام القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان تصرفات شركة ..... للمنشآت الادارية في وحدات الاسكان الاداري التي انشأتها بالبيع لغير المصريين بتقيد باحكام هذا القانون ..

ولا يغير من ذلك ان النظام الاساسي لشركة الذي وافقت عليه هيئة الاستثمار والمرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأسيسها قد خولها في المادة الثالثة بيع اتوحدات التي تقيمها لغير المصريين ذلك ان موافقة الهيئة انما تصدر في حدود القانون ولا يمكن ان تضيف اليه حكما لم يرد به نص وعليه فان هذا الحق يتقيد رغم موافقة الهيئة باحكام القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ٧٦ وكذلك فانه لا وجه لتقيد بخرج الاسكان الاداري من نطاق اعمال احكام القانون رقم ( ٨١ ) لسنة ٧٦ لان هذا القانون ادخل التملك بقصد مباشره النشاط صراحة من الحالات التي يتعين الحصول عليها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد ان نص على القاعادة العامة بحظر التملك .

( ملف ٨٦/٢/٧ — جلسة ١٩٨٢/١/٢ )

قاعدة رقم ( ٢٠٣ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة اجاز استصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بطريق الاجار طويل الاجل — القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضي الصحراوية بهدف الاستفادة من الاراضي الصحراوية وتشجيع المشروعات الاستثمارية والافراد والجمعيات على استصلاح الاراضي الصحراوية — ما ورد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من قصر مجال استصلاح







الذكر بهدف تولى حيوى هو غزو الصحراء وتوسعة الرقعة الزراعية — وهو ما يتفتح بجلاء من مناقشات مجلس الشعب حول هذا القانون ، وبالتالي يجوز للهيئة العامة للاستثمار ان توافق لاصحاب المشروعات الاستثمارية على اقامة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية متى تحققت فى شأنهم شروط تطبيق هذا القانون .

ومن حيث انه لا وجه للقول بان مؤدى هذا الرأى هو تلك المستثمر الاجنبى للاراضى الصحراوية او قيام المضاربة على الارض ذلك ان نصوص القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ واضحة فى وجوب الاقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة والا تزيد ملكية الفرد عن ٥ ٪ من رأس مالها ولا يجوز أن تؤول اراضى الجمعيات التعاونية والشركات عن انقضائها الى غير المصريين ، واخيرا الا يجيز القانون التصرف فى الاراضى التى تخضع لحكمه الا بعد استصلاحها واستزراعها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للهيئة العامة للاستثمار ان توافق لاصحاب المشروعات الاستثمارية على اقامة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية على اساس

التملك طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

( ملف ١٣/٢/٧ — جلسة ١٩٨٤/٤/١٨ )

## الفصل السادس — القيد في سجل الوكلاء التجاريين وسجل المستوردين

### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ يعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ — مؤدى التنظيم القانوني لأعمال الوكالة التجارية أن يقتصر حق القيد في سجل الوكلاء التجاريين على الشركات الحكومية ، والشركات التابعة للمؤسسات العامة والتي لا تقل حصة الحكومة فيها على ٢٥ ٪ من رأسمالها ، وشركات القطاع الخاص التي يمتلك المصريون كامل رأسمالها ، والأشخاص الطبيعيين من المصريين — أثر ذلك — عدم جواز قيد إحدى شركات الاستئجار التي تساهم إحدى شركات القطاع العام بنسبة ٣٩ ٪ من رأسمالها .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ يعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ينص في مادته الأولى على أنه « تخظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة » . كما تنص مادته الثانية على أنه « لا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلا الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي لا تقل حصة الحكومة أو المؤسسة العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ » .

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل فقد صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن حق المواطنين في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية ونص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية يرخّص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين في ممارسة حق تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه تنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

معدلاً بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ ونصت مادته الاولى على انه « يجوز ان يقيد في السجل المعد بوزارة التجارة لزاولة اعمال الوكالة التجارية الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون من المصريين الذين يتوافر فيهم الشروط الاتية :

أولاً : الأشخاص الطبيعيون

ثانيا : الأشخاص الاعتباريون : من شركات القطاع الخاص المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة أو التوصية بالسهم أو التضامن أو التوصية البسيطة :

١ - أن يكون رأس مال الشركة ملوكا بالكامل لمصريين من أبهم مصري على أن تثبت اتعلمهم في جمهورية مصر العربية خلال الخمس سنوات السابقة على طلب التيد باستثناء من يعملون بالخارج بترخيص عمل أو بقرار من السلطة المختصة .

• • • • • — 5

••••• = 3

$$1 + 2 + 3 + \dots + n = \frac{n(n+1)}{2}$$

ومن حيث ان الاستفادة من النصوص المتقدمة انه لا يجوز مزاوله اعمال  
الوكالة التجارية الا ان يكون اسمه مقيدا بسجل الوكلاء التجاريين ويقتصر  
القيد في هذا السجل على نوعين من الشركات هما :  
أولا : الشركات الحكومية :

ثانيا : الشركات التي لا تقل حصة الحكومة أو المؤسسة العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ ، وقد حدد المشرع شخص المساهم في هذه الشركات بأن تكون الحكومة أو المؤسسة العامة أى يجب أن يكون من اشخاص القانون العام ، ويتميز الأيقل حجم هذه المساهمة عن ربع رأس المال

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل فقد أجاز القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ تسلف الذكر للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين تمثيل الشركات الأجنبية بجمهورية مصر العربية طبقاً للظلم الذي صدر به قرار

من رئيس الجمهورية ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ ثم عدل بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ وحدد الشروط الواجب توافرها لمزاولة أعمال الوكالة التجارية ، وتطلب في الأشخاص الاعتبارية توافرها لمزاولة أعمال الوكالة التجارية ، وتطلب في الأشخاص الاعتبارية من شركات القطاع الخاص ضرورة أن يكون رأس مالها مملوكا بالكامل لمصريين من أب مصرى وبشرط الإقامة في مصر خلال الخمس سنوات السابقة على طلب القيد ، ويستثنى من ذلك العاملون في الخارج .

ومن حيث أن القرار الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة المذكورة وأن كان يجوز لها تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ، فإنه لا يفنى ( عند قيدها في سجل الوكلاء التجاريين ) عن ضرورة استيفاء كافة الشروط والإجراءات التي يتطلبها المشرع في هذا الصدد .

ومن حيث أنه لما كانت شركات القطاع العام هي من أشخاص القانون الخاص فمن ثم فإن مساهمة شركة النصر للتصدير والاستيراد بنسبة ٣٩٪ من رأس مال شركة النصر العظيم ، لا تعتبر مساهمة من شخص اعتباري عام في رأس مال تلك الشركة ، وبالتالي فإنها تكون قد افتقدت أحد الشروط التي يتطلبها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ وهو ضرورة أن يكون المساهم أحد أشخاص القانون العام ولذلك فلا يجوز قيدها بسجل الوكلاء التجاريين .

ومن حيث أنه بالنسبة للاستثناء الوارد في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ السالف الإشارة إليه ، فإنه لما كان الثابت أن شركة النصر العظيم ليست مملوكة بالكامل لمصريين ، فإنه يكون قد انتفى الشرط الأساسي الذي من أجله صدر القانون المذكور وهو ضرورة أن يكون رأس مال الشركة مملوكا جميعه لمصريين ، ومن ثم فإنه لا يجوز قيد الشركة بسجل الوكلاء التجاريين .

ومن حيث أن حاصل ما تقدم أنه لا يجوز قيد شركة النصر العظيم بسجل الوكلاء التجاريين سواء بتطبيق الأصل الوارد في القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ أو الاستثناء المشار إليه في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك لعدم استيفائها لشروط تطبيق أى منها على النحو السالف بيانه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى  
عدم جواز تقييد شركة النصر القطيم للتجارة في سجل الوكلاء التجاريين .

( فتوى ٢٧٧ في ٢٧/٢/١٩٧٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

#### المبدأ :

تطلب المادة ٣ من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى قبل قيد  
الشركات الاجنبية غير الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام  
استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الاتفاق فى شأنها بين وزير  
التجارة والوزير المختص هو تطلب لشرط لم يفرضه القانون رقم ٢٤ لسنة  
١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ، وذلك يكون نص اللائحة مخالفا لنص  
القانون .

#### ملخص الفتوى :

تقيدت شركة هولندية وشركة يابانية الى السجل التجارى المصرى  
لقيد غيرعيها لتنفيذ عمليات ومشروعات زراعية ببصر طبقا لللائحة التنفيذية  
للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ، الاولى لتنفيذ  
تعاقدتها مع شركة الروضة لتوريد محطة تربية نواجن والاشراف على  
تركيبها ، والثانية لتنفيذ العقد المبرم بينها وبين وزارة الزراعة لميكة الارز  
فتقدمت بصلحة السجل التجارى الى وزير الزراعة تطلب موافقته باعتبار  
ان موافقة الوزير المختص فنيا على شرط جوهرى للغير طبقا للمادة ٣ من  
اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، الا ان وزارة  
الزراعة اذاعت استنادا الى رأى السيد الاستاذ مستشارها القانونى يلى  
القانون المشار اليه لم يشترط لقيد فروع الشركات لاجنبية التى يوجد مركز  
ادارتها بالخارج سوى موافقة الهيئة العامة للاستثمار . فقط وما جاء باللائحة  
التنفيذية للقانون لا يجد له سندا فى القوانين ، وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠  
استطلعت بصلحة السجل التجارى رأى ادارة الفتوى لوحدات المسالية  
والتجارة والتأمين والتأمينات التى عرضت الموضوع على اللجنة الثالثة  
لقسم الفتوى فامتنت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ الى



كما استعرضت الجمعية المادة ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى والصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ ، وتنص على ان « تنيد الطلبات المقبولة في السجل بحسب ترتيب ايداعها . . . » . ويتعدد قيد الطلبات بتعدد المحال الواقعة في دائرة اختصاص مكاتب السجل التجارى بالنسبة لقيد الشركات التى يوجد مركزها الرئيسى او مركز ادارتها بالخارج فيجب ان يشتمل القيد على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، اما بالنسبة للشركات الاخرى غير الخاضعة لاحكام هذا القانون فيتم الاتفاق في شأنها بين وزير التجارة والوزير المختص .» .

ومفاد ذلك ان اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين تصدر بها ليس فيه تعديل او تعطيل لها او ابقاء من تنفيذها ، فلا تملك ان تقرر شرطا جديدا لم يرد النص عليه في القانون او تعفى في شرط استلزمه القانون . . .

ولما كان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى لم يشترط لقيد الشركات الاجنبية غير الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، والتى يوجد مركزها الرئيسى او مركز ادارتها في الخارج ، سوى موافقة هيئة الاستثمار واذ تضمنت اللائحة التنفيذية لهذا القانون في مادتها ( ٣ ) السالبة الذكر شرطا جديدا هو الحصول على موافقة الوزير المختص فانها بذلك تكون قد خالفت احكام القانون ،

( ملف ٣٥٥/٢/٤٢ - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ :

لا يجوز القيد بسجل المستوردين بالنسبة لشركة تملك في رأسمالها حصصا لشركة استثمار اجنبى يملك فيها غير مصريين .



### ملخص الفتاوى :

تنص المادة ١١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن مسجل المستوردين على انه « لا يجوز لاي شخص طبيعي او اعتباري استيراد السلع بقطاع الاتجار الا اذا كان مقيدا بسجل المستوردين المعد لذلك بالجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجار الخارجية وفقا لاحكام هذا القانون ، وفي تطبيق لاحكام الفقرة السابقة يعتبر استيراد الوكيل التجارى للسلع استيرادا بقصد الاتجار » .

وتنص المادة ٢ هـ و من القانون المذكور على انه « يشترط فبين يطلب التيد في سجل المستوردين ان تتوافر فيه الشروط الآتية :

( هـ ) ان تكون أسهم او حصص الشركاء في شركات مساهمة وشركات التوصية بالأسهم مملوكة جميعا لمصريين مع مراعاة مضي مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب جنسية جمهورية مصر العربية .

( و ) ان يكون جميع الشركاء ومندوبي الشركة في شركات الاشخاص ومندوبو رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات الاموال مصريين وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يراعى مضي مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب هذه الجنسية .

ومفاد هذه النصوص ان المشرع اشترط بصرية الشريك في شركات الأشخاص كشرط لقيدها في سجل المستوردين وفي حالة ما اذا كان الشريك قد اكتسب الجنسية المصرية عن طريق التجنس فانه يشترط للقيد مضي عشر سنوات من تاريخ تجنسه وهى المدة المقررة في قانون الجنسية لاكتساب الحقوق الخاصة بالمصريين لتطابق ذلك بالمصالح الاقتصادية الاساسية للبلاد وكذلك تطلب كشرط لقيدها شركات الاموال في سجل المستوردين ان تكون أسهم او حصص الشركاء في هذه الشركة مملوكة ملكية خالصة لمصريين فاذا ما اكلت الشركة طالبة القيد يملك جزءا من رأسمالها ببعض الشركات فان المشرع لم يقف عند الاكتفاء بتوافر الجنسية المصرية في هذه الشركات حيث اكتسبها بمجرد تأسيسها طبقا للقانون المصرى ، ولكنه اشترط تملك المصريين لكافة أسهمها بل ولم يكتف بذلك بل اشترط ان يكون جميع أعضاء مجلس

ادارة الشركة وكذلك مديروها مصريين ، غاذا كان من بين المساهمين في الشركة طالبة القيد شخص معنوى فالمستفاد ان القانون لم يكتف بمصريته تطلب في الحقيقة مصرية رأسمال الشركة طالبة القيد بأكمله ، أى أن يكون رأسمال الشخص المعنوى المساهم في الشركة طالبة القيد مسدداً مملوكاً بأكمله لمصريين ، والا انتقلت الغاية من اشتراط ملكية رأسمال الشركة طالبة القيد لمصريين : اذ يكفى حينئذ أن يكون المساهمون جميعاً من شركات الإهوال المنشأة طبقاً لأحكام القانون المصرى وبذلك تكون مصرية الجنسية ولو كان جميع المساهمين فيها أجانب ، كما تنهار علة اشتراط أن يكون جميع اعضاء مجلس الادارة مصريين ، لانهم باعتبارهم ممثلين للشخص المعنوى بمجلس الادارة يلتزمون بتوجيهاته ، وتكون ادارة الشركة خاضعة لتوجيه الاجانب المساهمين في الشخص المعنوى المساهم في الشركة طالبة القيد ، كما تنهار علة اشتراط أن يكون جميع المديرين مصريين اذ سوف يكون خاضعين لتوجيه مجلس الادارة الخاضع لمن يمثل من المساهمين. الأجانب في الشخص المعنوى ، وفي هذا كله ما يقطع بأنه اذا كان من بين المساهمين في الشركة طالبة القيد شخص معنوى فلا يكتفى بمصرية هذا الشخص المعنوى بل يلزم كذلك تحقق مصرية جميع المساهمين فيه بالمعنى الذى حدده القانون أى المصرية الاصيلة بمعنى أنه اذا قبلت على التجنس فتكون قد مضت مدة العشر سنوات اللازمة لتحقيق اندماج الاجانب في المصريين وتمتعهم بالحقوق السياسية الايجابية ، على ما افصحت عنه نصوص القانون حين تطلبت في مصرية المساهم في الشركة طالبة القيد أن تكون قد مضت على تحققها مدة السنوات العشر المشار اليها ، واذا كان شرط هذه المدة لا يتحقق ، في شأن الشخص المعنوى الذى يكتسب الجنسية المصرية بمجرد نشوئه عملاً بأحكام القانون المصرى فلا بد أن ينصرف الى الأشخاص الطبيعيين والا لم يتحقق علة اشتراط المصرية في المساهم والتى يجب أن تمضى عليها عشر سنوات في حق التجنس .

ولما كانت شركة انفيل للتجارة وانتوزيع طالبة القيد تحدد رأسمالها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، مائتى ألف جنيه ( موزعة على خمسين ألف سهم تملك فيها شركة النصر العظيم للاستثمار وهى شركة مساهمة مصرية مؤسمة طبقاً للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار رأس المال

العربي والاجنبي ٤٥٠٠٠ سهم ، وكانت هذه الشركة الاخيرة يمتلك فيها  
غير المصريين وتمت تأسيسها ٤٠ ٪ من رأس المال فانه لا يجوز قيد شركة  
النيل للتجارة والتوزيع في سجل المستوردين طبقا لاحكام القانون رقم ١٢١  
لسنة ١٩٨٢ .

( ملف ٣٥٤/٢/٤٧ - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )

---

## الفصل السابع : التحكيم

قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ :

تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن نظام استثمار المال العربي والاجبى والمناطق الحرة اختياري محض للمتحكمين الذين يسوغ لهما باتفاق مشترك ولوج هذا السبيل بمنأى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطني — اذا لم يترتب هذا الاتفاق وتراضى عليه الطرفان في وضوح تلكد الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل كافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص — لا يعتبر التحكيم ضمن المزايا والاعفاءات ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة — اساس ذلك — تطبيق : « انشاء شركة بقانون لاحق على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ — النص في قانون انشائها على تنمها بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — انصراف حكمها في هذا الصدد الى المزايا والاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون ويخرج عن هذه الدائرة التحكيم الاجبارى المقرر بمقتضى المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ — اختصاص جهة القضاء ولائيا .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت فيها سبق ان تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفق احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي صدر قانون الشركة المطعون ضدها لاحقا عليه وفي ظلة — اختياري محض للمتحكمين الذين يسوغ باتفاق مشترك ولوج هذا السبيل بمنأى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطني ، فاذا لم يترتب هذا الاتفاق وتراضى عليه الطرفان في وضوح ، تلكد الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل كافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص ، اعبالا لحكم الدستور وضمائنه المؤكدة بأن يكون لكل دعوى قاضيهما الطبيعي وأن ينبسط سلطان القضاء ويتكاد بكل التراب الوطني كظهور لسلطان الدولة ومهزتها وتاكيد لا غنى عنه — لاعتبارها وسيادتها .

ومن حيث ان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية — لا يستظهر التحكيم سيلا انى فض المنازعات بين الشركة وجهة الادارة ، وليس ثمة اتفاق لاحق بين الطرفين يستند هذا الاختصاص لجان التحكيم او ينزعه من قاضيه الطبيعي ، وترتبيا على ذلك ونفاذا لموجبه وادراكا من الشركة لصحيح حكم القانون فى جبة الاختصاص بدعواها — توجهت ابتداء الى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية حيث صدر لصالحها الحكم الطعين — ولما طعن فى هذا الحكم ومثلت اندموى أمام دائرة فحص الطعون اقامت الشركة المطعون ضدها دفاعها ببناءى عن التمسك بتحكيم لا تظاهرها: نصوصه او تطوعه اسباب جادة فتوعا بجهة القضاء التى يفرضها حكم القانون والتى استلهمها ابتداء ما تسنده من ضمانات وثقة يقر بها اطراف المنازعة على سواء بينهم ، ولم تدفع الشركة بعدم اختصاص القضاء الذى لانت به ابداء الا بعد ان اضحى الطعن فى مراخله النهائية مهيا للفصل فيه الامر الذى لا يستوى معه هذا الدفع على اساس ان التحكيم ما تقدم بيانه محض سبيل اخطارى يتمين اتفاق الطرفين عليه ، وهو ما لم يتحقق فى هذه الدموى ولم قم عليه شاهد من دليل .

ومن حيث ان المادة ٣٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق انحره تنص على ان « تعرض جميع المنازعات التى تنشأ بين المنشآت القائمة بالمنطقة الحرة او بينها وبين الهيئة او غيرها من السلطات والاجهزة الادارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة على هيئة التحكيم للفصل فيها بحكم نهائى ونافذ وغير قابل للطعن باى وجه من الوجوه » ، بينما تنص المادة ٣٩ من هذا القانون ان « يصدر مجلس ادارة الهيئة قرارا بتشكيل هيئة التحكيم من أحد مستشارى مجلس الدولة يرشحه رئيس مجلس الدولة او لحد مستشارى الاستئناف يرشحه وزير العدل وتكون له الرئاسة وعضوية اثنين من المحكمين يختارها طرفا النزاع فى حين تنضى المادة ٤٠ منه بأن تقطر هيئة التحكيم النزاع المطروح امامها على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث ان المادة ١٠ من قانون انشاء الشركة المطعون ضدها اذ تنص على ان تتمتع الشركة من انشطتها القلابة بالمناطق الحرة بجميع المزايا

والإعفاءات المقررة للشركة والمنشآت التجارية التي تعمل بالمناطق الحرة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، قمتما ينصرف حكمها في هذا الصدد الى الزايا والإعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون .

وينبى عن هذه الدائرة التحكيم الاجبارى المقرر بمقتضى المادة ٣٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ذلك أن هذا التحكيم لا يتخض نفعا خالصا لاستثمر على مثل الزايا والإعفاءات التي يعمدها له القانون المذكور بشأن الإعفاء من أحكام قوانين الضرائب وأحكام قوانين التأمين وشركات المساهمة وقانون الرقابة على عمليات النقد وغير ذلك من الزايا والإعفاءات المحددة بصريح النص والتي لا يختبر شك فيما تخوله للمستثمر من مزايا خالصة ونفع محقق .»

أما التحكيم فهو وإن اثر أحياناً قصداً في الوقت والإجراءات إلا أن العنصر الغائب في تشكيل هيئته لغير رجال القضاء مما يفقده خبرة القضاة وقدرتهم وما يطوهم به القانون من تجرد وحيدة فضلاً عن الضمانات التي كفلت للاختصاص بقانون المرافعات ، على وجه يغدو معه التحكيم نظماً خطراً لا يخلو من مزالق ينأى بالخصوصية من تلخيصها الطبيعي ، وبهذه المثابة لا يخطر التحكيم — والذي لا تؤمن أبداً عاقبته — ضمن الزايا والإعفاءات ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والتي تستصحبها الشركة المطعون ضدها وفق المادة ١٠ من قانون انشائها .

هذا الى أن التحكيم سبيل استثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وما تكفله من ضمانات ، فلا سبيل الى أن يشتم ضمناً وإنما يتعين في تأكيده قيام نص صريح ، وقد خلا قانون انشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ من هذا النص والذي لا تعين على استخلاص أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — أو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليها .

ومن حيث أنه لما تقدم — فإن الدفع بعدم اختصاص جهة التقضاء ولائياً بنظر المنازعة ، لا يستوى على أساس حرى بالرفض .  
( طعن ٩٣١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٦/١/١٩٧٧ ) .

### تعليق :

التحكيم وسيلة من وسائل فض المنازعات ، يترك للخصوم تسييرا عليهم . والتحكيم نوعان : اختياري وإجباري ،

ومن أمثلة التحكيم الإجباري ، التحكيم في منازعات القطاع العام ( القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ ) ، والتحكيم في منازعات الجمارك ( القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ ) ، والتحكيم في منازعات العمل ( القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ) .

ومن أمثلة التحكيم الاختياري التحكيم في عانون المرافعات ( المواد ٥٠١ وما بعدها ) ، والتحكيم في منازعات الاستثمار والمناطق الحرة . ( القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ) ، والتحكيم التجاري الدولي .

### **نشأة التحكيم التجاري الدولي وإقراره دوليا :**

لا يوجد حتى الوقت الحاضر قضاء دولي يفصل — على سبيل الالتزام في المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية والتي تنشأ بين الأشخاص التابعين لدول مختلفة ! و بين حكومة دولة ورعايا دولة أخرى ومن ثم كان التحكيم بها تضمنه من سرعة الاجراءات هو الوسيلة نحسم هذه المنازعات بدلا من سلوك سبيل القضاء العادي وما قد يثيره من مضارب في الاختصاص القضائي الدولي .

وكان إهر التحكيم التجاري الدولي بغير تنظيم الى سنة ١٩٢٢ حيث قامت الغرفة التجارية الدولية بإنشاء محكمة التحكيم التابعة لها ثم قامت هذه الغرفة بمسامى ندى عصابة الأمم بقصد الوصول الى اتفاقية دولية للاعتراف بأحكام المحكمين الاجنبية — وكان من نتيجة هذه الجهود أن تم التوقيع في ١٩٢٢/١/٢٤ على بروتوكول جنيف الخاص بالتحكيم .

وفي عام ١٩٥٨ أقر مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ مايو الى ١٠ يونيو ١٩٥٨ — اتفاقية خاصة بأحكام المحكمين الاجنبية وتنفيذها ، وقد انضمت اليها جمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ على أن تعتبر نافذة اعتبارا من ٨ يونيو ١٩٥٩ .

وفي نفس عام ١٩٥٨ أدركت مجموعة البلاد الاشتراكية الأوروبية أهمية التحكيم التجارى الدولى فعملت على تنظيم الهيئت التى تبشره وأبرمت فيها بينها اتفاقية للمعونة الاقتصادية المتبادلة .

وفي عام ١٩٦١ أبرمت فى جنيف اتفاقية تعرف باسم الاتفاقية الأوروبية للتحكيم بالتجارى .

وفي ١٨/٣/١٩٦٥ عقدت اتفاقية خاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بين الدولة ورعايا الدول الأخرى عن طريق التحكيم والمصالحة على أن تطبق هيئة التحكيم القواعد الدولية المنصوص عليها فى الاتفاقية مع ما ينطوى عليه ذلك من إحلال هذه القواعد محل القانون الوطنى وقد انضمت جمهورية مصر العربية الى هذه الاتفاقية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٧٦ صدرت قواعد التحكيم الدولى التى وضعتها لجنة القانون التجارى الدولى وأوصت بها الأمم المتحدة والمعروفة باسم قواعد اليونيسيترال وهى تتضمن مجموعة موحدة من الإجراءات يمكن تطبيقها بصورة شاملة على التحكيم الدولية سواء أكانت خاصة أو عن طريق مؤسسات .

هذا وقد ترتب على اتساع نطاق التجارة الدولية والاتجاه الى التحكيم لحسم المنازعات الناشئة عن عقودها أن ظهرت مؤسسات دولية متخصصة فى التحكيم تقدم خدماتها لمن يطلبها لمهما محكمة التحكيم التابعة للفرصة التجارية الدولية بباريس وجمعية التحكيم الأمريكية ومحكمة تحكيم لندن والمؤسسة الهولندية للتحكيم .

كما قررت اللجنة القانونية الاستشارية بدول آسيا وإفريقيا فى دورتها التى عقدت بالدوحة فى يناير سنة ١٩٧٨ إنشاء ثلاثة مراكز اقليمية للتحكيم لخدمة المنطقة والحد من سيل التحكيم المتجه الى مؤسسات الدول الغربية



وتد تم انشاء مركز في كوالا لمبور كما انشئ مركز آخر في القاهرة ويؤدى مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى الوظائف التالية :

— اتاحة التحكيم تحت اشرافه .

— النهوض بالتحكيم التجارى الدولى فى المنطقة .

— تنسيق ومساعدة أنشطة مؤسسات التحكيم التابعة وخاصة المؤسسات الموجودة داخل المنطقة .

— تقديم المساعدة فى اجراء التحكيم الخاصة وخاصة التحكيم التى تجرى وفقا لقواعد اليونسيتال للتحكيم .

— المساعدة فى تنفيذ احكام التحكيم .

( المستشار رشاد الميحيى ، قضاء غير المخصصين فى المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ — ١٩٨٠ ) .

#### قواعد التحكيم التجارى الدولى :

لا توجد بالطبع قواعد موحدة تنظم اجراءات هذا التحكيم وان كانت المؤسسات المتخصصة فى وضع لوائح خاصة بها تنظم اجراءاته وعلى ذلك فانه يتعين على المحكمين فى التحكيم الخاصة مراعاة قواعد الاجراءات المحلية فى الدولة التى يتم التحكيم فى اراضيها .

وفىما يختص بعدد المحكمين وكيفية اختيارهم فيتم ذلك باتفاق الخصوم مع مراعاة ما تقضى به لوائح المؤسسات المتخصصة من جعل هذه المؤسسات سلطة تعيين للمحكم الواحد فى حالة عدم اتفاق طرق النزاع على اختياره كما تجعل منها سلطة تعيين المحكم المرجع فى حالة الاتفاق فى تعيينه وكذلك تعيين محكم الخصم الذى يتخلف عن تعيين محكمه فى حالة الاتفاق على ثلاثة محكمين .

وبخصوص القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع فالاصل ان تطبق الهيئة القانون الذى يحده الطرفان فان لم يتفقا وجب تطبيق القانون الذى تجده قواعد تنازع القوانين ويلاحظ بشأن القانون الواجب التطبيق ( م — ٣٢ — ج ١ )

على موضوع النزاع أن نظام محكمة التحكيم للغرفة التجارية الدولية بباريس المطبق من ١٩٧٥/٦/١ يتضى في مادته الاولى بأنه يمكن للخصوم اذا رغبوا أن ينضموا في شرط التحكيم ذاته على القانون الواجب التطبيق على العقد ولم يوضح هذا النظام القانون الذى يتعين على المحكمة تداعيه في حجة تحديد القانون بمعرفة الخصوم .

في حين كانت قواعد الدونستيرال أوضح في هذا المصد اذ يجرى نص المادة ٣٣ من هذه القواعد به : يلى :

— تطبيق محكمة التحكيم القانون الذى تحدده قواعد تنازع القوانين التى تراها واجبة التطبيق .

— لا تصدر محكمة التحكيم قرارا بوصفها موقفا وديا او وفقا لمبادئ العدل والانصاف الا اذا فوضها الطرفان مراحة في القيام بذلك وكان القانون الواجب التطبيق على اجراءات التحكيم يسمح بذلك للتحكيم .

— في جميع الحالات : تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقا لاحكام العقد وتأخذ في حساباتها العادات التجارية الواجبة التطبيق على المعاملة .

هذا ويلاحظ ان نفقات التحكيم الذى يتم بمعرفة المؤسسات المتخصصة في الدول الغربية باهظة .

( المستشار رشاد الميجى — في المسح الاجتماعى الشامل ) .

التحكيم في قانون الاستثمار :

وتنص المادة ( ٨ ) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على أن « تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ احكام هذا القانون بالطريقة التى يتم الاتفاق عليها مع المستثمر ، او في اطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر ، او في اطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطنى الدول الاخرى التى انضمت اليها جمهورية مصر العربية بموجب هذا القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الاحوال التى تسرى فيها .

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو عن كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجع يتفق على

اختياره العضوان المذكوران ، فإن لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين آخرهما ، يتم اختيار العضو المرحح بناء على طلب أى من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ألا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للقضاة ، على أن تراعى اللجنة سرعة البت في المنازعة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم ،  
فهذا النص يجعل الخيار للمستثمر اللجوء للطريق الذى يرى أنه أكثر ضمانا لحقوقه ، سواء باللجوء الى التحكيم أو الى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ، كما يمكن أن تتم التسوية فى إطار الاتفاقات الثنائية أو الجماعية المعقودة بين مصر والدول التى يتبعها المستثمرين - كما يبقى دائما احتمال لجوء المستثمر الى القضاء الوطنى بحسبانه صاحب الاختصاص الاصيل فى تسوية كافة المنازعات التى تنشأ عن الاقليم - ويعتبر اللجوء الى التحكيم كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار استثناء من هذا الاصل العام .

**موضوع المنازعات التى يجوز عرضها على التحكيم :**

لم يحدد المشرع نوعا معينا من المنازعات التى يجوز تسويتها عن طريق التحكيم ، وإنما جعل اختصاص التحكيم ينظر المنازعات المتعلقة بالاستثمار علما ، ويرى بعض الشراح أن شروط عرض النزاع على التحكيم تخلص فيما يلى :

- ( أ ) أن يكون النزاع متعلقا بتطبيق أو تنفيذ حكم من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .
- ( ب ) أن يكون هناك اتفاق على التحكيم سواء عند إبرام عقد الاستثمار أو عند نشوب النزاع .
- ( ج ) ألا تكون هناك طريقة أخرى التزمت بها الدولة لتسوية النزاع

بموجب الاتفاقات الدولية الثنائية أو الجماعية ، اخذاً بمبدأ سمو القواعد الدولية على القواعد الوطنية .

#### تشكيل لجنة التحكيم :

ينص القانون على تشكيل لجنة التحكيم من عضوين اثنين يقوم كل طرف من طرفي النزاع باختيار احدهما — ويقوم المحكمان بالاتفاق على اختيار العضو الثالث المرجح ، وهو العضو الذي يقوم بالدور الحاسم والفعال في إنهاء النزاع ، ومن ثم نادا لم تتوافر في هذا المحكم المرجح ضمانات الحيطة والعدالة ، مما يدعم الشعور بالثقة والاطمئنان نحو شخصه ونحو جدارته ، فانه سيكون مصدر ضرر بمصالح أحد الطرفين ، وقد نص المشرع على اختيار العضو الثالث المرجح خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين آخر المحكمين ، وفي حالة اخفاق العضوين المحكمين في اختياره خلال هذه المدة فانه يتعين اختياره بناء على طلب أى من الطرفين من بين المستشارين بالهيئات القضائية في مصر .

#### اجراءات التحكيم :

يتقدم طرفا النزاع بطلب التحكيم على النموذج المعد لذلك الى المكتب الفني لشئون التحكيم الملحق بالهيئة العامة للاستثمار ، ويجب ان يبين في الطلب اسماء عضوى التحكيم اللذين وقع عليهما الاختيار وموضوع النزاع محل التحكيم وطلبات كل طرف ، على ان يرفق به اتفاق التحكيم وجميع المستندات المؤيدة لكل طرف ، ويتولى ذلك المكتب تويد الطلب واتخاذ الاجراءات اللازمة — وتضع لجنة التحكيم برئاسة العضو المرجح القواعد والاجراءات الخاصة لنظر النزاع ، ويجوز للجنة ان تستعين بمن تراه من اهل الخبرة .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الاصوات ، على ان يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لوقائع النزاع وطلبات الخصوم وحججهم وأقوالهم ومستنداتهم واسباب القرار ومنطوقه ، ومكان وزمان صدوره ، والملتزم بداء المصروفات والانتعاب .

ويكون قرار اللجنة في النزاع نهائيا وملزما للطرفين وقابلا للتنفيذ شأن الأحكام النهائية .

### اللجوء الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار :

الى جانب التحكيم كوسيلة رضائية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي فقد انضمت مصر في نوفمبر سنة ١٩٧١ الى « اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى » التي أعدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة ١٩٦٥ والتي دخلت دور النفاذ اعتباراً من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ - كما سبقت الإشارة - ولا تتضمن الاتفاقية المذكورة قواعد موضوعية يمكن تطبيقها على منازعات الاستثمار ، وإنما تقتصر على رسم طريق لتسوية المنازعات بين الدول الأطراف ومواطني الدول الأطراف الأخرى ، أي على المعاملة الاجرائية للمستثمرين في حالة النزاع مع الدول المضيفة لهم ، ووسيلتها في ذلك هو انشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وبحث رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، لتكون مهمته الأساسية تقديم تسهيلات التوفيق والتحكيم كإجراءين متكاملين لتسوية المنازعات القانونية الناتجة مباشرة من عملية الاستثمار وبحيث لا يقوم المركز بنفسه بتسوية هذه المنازعات ، وإنما يتم ذلك عن طريق لجان التوفيق والتحكيم وأضحت الاتفاقية طريقة تشكيلها ويمكن إعطاء فكرة مبسطة للنظام القانوني الذي يقوم عليه المركز على النحو التالي :

#### العضوية في المركز :

تقتصر العضوية في المركز على الدول التي صادقت على « اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار التي أعدها البنك الدولي » . وتستطيع أي دولة عضو في هذا البنك أن تنضم للاتفاقية ، أما بالنسبة للدول غير الاعضاء فليس لها الحق في الانضمام إلا إذا كانت طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ودعاها المجلس الإداري للمركز بأغلبية ثلثي الأعضاء .

#### المنازعات التي يجوز عرضها على المركز :

يشمل اختصاص المركز كل المنازعات القانونية التي تنشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر من رعايا دولة متعاقدة أخرى ، ويشترط - لاختصاص المركز بتسوية النزاع - أن يكون أطراف المنازعة قد قبلوا اختصاص المركز كتابة منذ تقديم المنازعة إلى التوفيق أو التحكيم ولكل دولة أن تخطر المركز بأنواع المنازعات التي يمكن في نظرها ، أن

تخضع لاختصاص المركز ، ولا يعتبر هذا الاضرار بمثابة قبول لهذا الاختصاص  
فاختصاص المركز لا يمارس في مواجهة دولة معينة الا بعد قبولها له صراحة  
ويتم التعبير عن هذا القبول بطرق شتى فقد ينص في معاهدة ثنائية على  
استعداد الدولة للجوء الى المركز لتسوية منازعات الاستثمار التي تنور  
بينها وبين رعايا الطرف الاخر في المعاهدة .

وقد تنص الدولة في تشريعها الخاص بالاستثمارات الاجنبية ، او في  
اعلان من جانبها وحدها : على استعدادها لقبول اختصاص المركز في المنازعة  
مع اى مستثمر يقبل ذلك الاختصاص وقد ينص على القبول المتبادل  
لاختصاص المركز في عقد الاستثمار المبرم بين الدولة او مؤسساتها العاملة  
وبين المستثمر ، او في اتفاق خاص بينها بصدد منازعة معينة .

#### اجراءات التحكيم او التوفيق امام المركز :

تبدأ اجراءات التوفيق او التحكيم عن طريق طلب مكتوب يقدم من  
الطرف الراغب في تسوية المنازعة ( سواء كان المستثمر او الدولة ) الى  
السكرتير العام للمركز ويجب ان يكون هذا الطلب موضحا به موضوع  
المنازعة والاطراف فيها ، وموافقتهم على تسوية النزاع بالطريقة المطلوبة  
فاذا تم تسجيله فان اجراءات تشكيل لجنة التوفيق او التحكيم تبدأ بلحدي  
طرق ثلاث :

١ - اما باتفاق الاطراف على اشخاص المحكمين ويتمين ان يكون  
عددهم فرديا .

٢ - او بتشكيل اللجنة من ثلاثة محكمين بحيث يختار كل طرف  
محكم ويتم اختيار الثالث باتفاقهما .

٣ - فاذا لم تتشكل اللجنة او المحكمة خلال ٩٠ يوما من ارسال  
السكرتير العام الاعلان بتسجيل انطلب فلترئيس المجلس الادارى بناء على  
طلب احد الاطراف تعيين المحكمين الذين لم يتم اختيارهم .

ويسقططع الاطراف تعيين موفقين او محكمين من خارج القوائم التي  
يحتفظ بها المركز بشرط ان يتوافر فيهم الصفات المقررة للمرشحين في القوائم

وهذا الحق مخول لاطراف النزاع فقط . فلا يجوز لرئيس المجلس الإدارى ممارسته .

### قرار التحكيم :

تتخذ إجراءات التوفيق أو التحكيم فى مقر المركز الرئيسى للبنك الدولى بواشنطن حيث يباشر « المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار » نشاطه ومع ذلك يجوز الاتفاق على عقدها فى مقر محكمة التحكيم الدائمة فى لاهائى أو فى أى منظمة أخرى أو أى مكان آخر توافق عليه اللجنة أو المحكمة بالاتفاق مع السكرتير العام للمركز .

على محكمة التحكيم أن تصدر قرارا فى النزاع بأغلبية الآراء ، وذلك خلال تسعين يوما من انتهاء الإجراءات . وللعضو الذى يكون له رأى مخالفا أن يرفق رأيه بالحكم .

ويجب على المحكمة أن تطبق — فى موضوع النزاع — التواعد التى يتفق الاطراف على تطبيقها ، والا فثانوى الدولة المضيفة بما فى ذلك قواعد تنازع القوانين . وايضا لها حرية تطبيق قواعد القانون الدولى اذا كانت صالحة للتطبيق على النزاع سواء بصورة تكيلية أو اضافية أو اصلية حسبما تراه المحكمة فى هذا الشأن . . أى أن تطبيق القانون الدولى يدخل ضمن السلطة التقديرية للمحكمة .

ويصدر الحكم كتابة ويجب أن يغطى جميع الموضوعات التى اثير بشأنها النزاع . . . ويكون هذا الحكم ملزما ، ويعايد فى الدول الاطراف كما لو كان حكما نهائيا صادر من محكمها .

### الظعن فى الحكم :

يجوز لكل طرف . خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ صدور الحكم أن يطلب من السكرتير العام تصحيح حكم التحكيم على أن يتضمن هذا الطلب المسألة التى اُهملها أو اخطأ فيها الحكم . . كما يجوز لكل طرف اذا اكتشف وقائع جديدة يمكن أن تؤثر بصفة قاطعة فى حكم التحكيم أن يتقدم بطلب للسكرتير العام لاعادة النظر فى الحكم على أن يكون ذلك خلال

ثلاثة أشهر من اكتشفت تلك الوقائع . ويشترط عدم مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور الحكم . . وأخيرا يجوز طلب ابطال الحكم لحد الأسباب الآتية :

١ - التشكيل المعيب للمحكمة .

٢ - تجاوز المحكمة لاختصاصها بطريقة واضحة .

٣ - ارتضاء احد أعضاء المحكمة .

٤ - خروج المحكمة على قواعد الإجراءات الأساسية بصورة خطيرة

٥ - اغفال الحكم ذكر الأسباب التي يبنى عليها .

ويجب على السكرتير العام للمركز اتخاذ الإجراءات اللازمة لبحث طلب التصحيح أو إعادة النظر أو طلب الالغاء . . وفقا لقواعد الإجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن .

( المستشار محمود مهي - محاضرة بعنوان « دراسات انجوى القانونية لمشروعات الاستثمارية » القيت بنادى مجلس الدولة بالقاهرة يوم الخميس ١٢/٣/١٩٨١ )



## الفصل الثامن : مسائل متنوعة

### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

#### المبدأ :

عبارة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي الواردة في نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ تنصرف الى رئيس مجلس إدارة الجهة الذى يقوم بأعمال الإدارة الفعلية للجهة لها .

#### ملخص الفتوى :

تصنعت الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع لتحديد المقصود بعبارة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي الواردة في نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات .

فاستبان للجمعية العمومية من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات وانتهيات ان المشرع قضى بأن تؤول الى الجهات المشار اليها فى هذه المادة جميع المبالغ انما كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بها فى ذلك مقابل المزايا المعينة التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التى تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها الا أن المشرع استثنى من ذلك المبالغ التى تنصرف مقابل قيام ممثلى هذه الجهات بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتخب .

ولما كانت إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار إليها في النص المذكور — وبغض النظر عن الأحكام والنظم التي تخضع لها — يقوم عليها مجلس إدارة يشكل بأسلوب وعدد محدد حسب النظام المعمول به في الجهة إلا أن إدارة الجهة وتصريف شئونها لا يمارسها مجلس الإدارة مجتمعاً بل يعهد بها إما للمعضو المنتدب للإدارة أو لرئيس مجلس الإدارة إذا بنشر بنفسه أعمال الإدارة أو لغيرها من أعضاء مجلس الإدارة ، وقد يعهد بها إلى أحد العاملين بالجهة من غير أعضاء مجلس الإدارة حسبما يقضى بذلك النظام القانوني لكل جهة ، وعلى ذلك فإن عبارة مجلس الإدارة التنفيذية الواردة في نص المادة الأولى سالفة البيان لا تصدق إلا على رئيس مجلس الإدارة الذي يقوم بأعمال الإدارة الفعلية للجهة وتصريف شئونها ، ولا يقتصر نشاطه على مجرد رئاسة مجلس الإدارة عند انعقاد جلساته فالمناط الذي يعهد به هو قيام رئيس مجلس إدارة الشركة بالأعمال اللازمة لإدارتها سواء منفرداً أو بمشاركة غيره معه في القيام بتلك الأعمال طبقاً لنظامها الأساسي .

( ملف ٥٠/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

##### المبدأ :

يسرى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على الجهات الواردة به ، ومنها شركات القطاع العام — وجوب تطبيق هذا القانون على ما يقضيه العامل بعد استبعاد ما يخص منه طبقاً للقانون .

##### ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أي شخص يعمل في أي هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه حيث تنص مادته الأولى على أن « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه سنوياً مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة أو أي شخص يعمل في أي هيئة أو

مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفتها موظفا أو مستشارا أو بائى سنة  
أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مكانة أو راتب أو بدل حضور أو  
بدل تمثيل أو بائى صورة أخرى . ويبتطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » .

وقضت محنته الثالثة بأن يعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا القانون ينتظم فيما يسرى عليه من جهات الشركات  
وقصد وردت في النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فإنه يدخل فيها  
شركات القطاع العام ، وقد أجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم  
٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة  
ذات الطابع الاقتصادى تأسيس شركات مساهمة ، فضلا عن أن تاريخ  
الحمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المقوه عنه وهو أول أغسطس ١٩٦١  
لاحق لسريان قوانين القطاع العام نوات الأرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، لسنة  
١٩٦١ المصول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يزال ساريا  
معمولا به لم يبلغ وفقا للمادة الثانية من التقنين المدنى ، بل لحته تعديل  
جزئى خرج من نطاقه بعض أنواع من الشركات ، كذلك الخاضعة لنظام  
استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للمادة  
٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث أنه استصحبا لما سلف ، فإنه لا يجوز وفقا للمادة الأولى  
من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سبق الإشارة إليها ، أن يزيد مجموع  
ما يتقاضاه وبأى صورة ، رئيس مجلس إدارة الشركة أو أى عامل آخر  
فيها ، على مبلغ خمسة آلاف جنيه فى السنة ، وإذا عقد القانون بها يتقاضاه  
الشخص وليس بها يستحقه من مبالغ فإنه يستتدل ما يجرى خصمه على  
حساب الضرائب على الدخل ، أى أن العبارة بما يقبضه العامل مع مراعاة  
استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون .

( ملف ٩٠٩/٤/٨٦ — جملة ٩٠٠/١٠/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس إدارة بنك مصر أمريكا الدولي  
وعضوية مجلس إدارة بنك الإنيا الوطنى .

ملخص الفتوى :

تبين للجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع ان القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ببعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة كان يقضى فى مادته الثالثة بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة اكثر من عشر شركات مساهمة وعدم جواز الجمع بين صفة العضو المنتدب بمجلس إدارة اكثر من شركتين ثم جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة فغضى هذا النصب الى ست شركات فى المادة ( ٢٩ ) التى اوردت استثنائية على تلك القاعدة اولها خاص بالشركات التى لم يمس على انشائها خمس سنوات وثانيها يتعلق بعضو مجلس الإدارة الذى يملك عشر اسهم ورأس المال واعتبر هذا القانون فى المادة ٣٠ التيام بالاعمال الادارية او الفنية فى مقام الاشتراك فى عضوية مجلس الادارة فلم يجز ان يشترك أحد فى أعمال أكثر من ست شركات وحظر فى المادة ( ٣١ ) الجمع بين صفة العضو المنتدب فى أكثر من شركتين ولقد صدر بعد ذلك القانون رقم ( ١٥٩ ) لسنة ١٩٥٦ فاضاف الى المادة ( ٢٩ ) من القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٤ فقرة جديدة خاصة بالبنوك لا يجوز بمقتضاها لعضو مجلس إدارة أى بنك ان يجمع بين تلك العضوية وعضوية جلس إدارة بنك آخر ، كما خفض القانون ( ١١٤ ) لسنة ١٩٥٨ بسلب العضوية الى شركتين حتى صدر القانون رقم ( ١٣٧ ) لسنة ٦١ الذى نزل بالنصب الى شركة واحدة وعلى ذلك غائى القاعدة العامة فيما يتعلق بالاشتراك فى عضوية مجالس إدارة البنوك كانت منذ صدور القانون رقم ( ١٥٩ ) لسنة ١٩٥٦ تقصر هذا الاشتراك على مجلس إدارة بنك واحد ولم يرد على تلك القاعدة استثناء الا عندما صزر القانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الذى نص فى المادة ( ١٢ ) على انه

( تستثنى الشركات ، المنفعة بأحكام هذا القانون من حكم البند ( ٥ ) من القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٤ ... كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة ( ٢ ) مقرة ( ١ ) والمادة ١١ والمادة ( ٢٩ ) بالنسبة لمطلى الأشخاص الطبيعية والاعتبارية الاجنبية والمادة ( ٣١ ) بالنسبة لغير المصريين ... وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ( ١٢٧ ) لسنة ١٩٦١ ) كما ان قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم ( ١٢٠ ) لسنة ١٩٧٥ لم يستثنى من المادة ( ٢٩ ) من القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٤ سوى رؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام عند تمثيلهم لها بمجالس ادارة البنوك المشتركة المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ( ٤٣ ) لسنة ١٩٧٤ .

ويعتضى حكم المادة الاولى من مواد اصدار قانون الشركات الجديد رقم ( ١٥٩ ) لسنة ١٩٨١ الذى بالقانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ( ١٢٧ ) لسنة ١٩٦١ ونصت المادة ( ٩٤ ) من القانون على انه ( مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لمطلى بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوّل شمسلسلها فى مصر ان يجتمع اى عضوية مجلس ادارى بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يتون لها نشاط فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة او الاستشارة فى ايهما ) .

وخاصل ما تقدم ان عضوية مجلس ادارة الشركات المساهمة ومن بينها البنوك كان حذفا الاقصى عشرة مجلس من القانون رقم ١٣٨ لسنة ٤٧ ثم خفضت الى ست مجلس بالقانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ثم وضع حكم خاص للبنوك يمتنضى القانون رقم ١٥٩ لسنة ٥٤ نصرت بمتنضاه عضوية مجلس ادارتها على مجلس واحد وعلى ذلك خفض النصاب عضوية مجلس ادارة الشركات الى اثنين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ثم الى مجلس واحد بالقانون ١٢٧ لسنة ٦١ فتساوت فى ذلك البنوك رمن ثم فان القاعدة العابدة كتت وفقاً لحكم المسادة ٢٩ من القانون ٢٦ لسنة ٥٤ المحسلة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تخفى الجمع بين عضوية مجلس ادارة البنوك وكتت تقصر تلك العضوية على مجلس ادارة بنك واحد وبالتالى فان الاستثناء الذى لوّردته القانون ٤٣ لسنة ٧٤ بنظام الائتبار على تلك القاعدة يتحدد فى ضوء هذا الضمون كما

انه يقتصر على من تتولاهم فقط وهم ممثلى الأشخاص الطبيعية والاعتبارية الاجنبية فى مجالس ادارة شركات الاستثمار فلا يجوز لغير هؤلاء الممثلين الاشتراك فى عضوية اكثر من مجلس ادارة بنك واحد وذلك فيما عدا ممثلى بنوك القطاع العام فى مجالس ادارة بنوك الاستثمار الذين استثناءهم المشرع صراحة بنص المادة ٢٨ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ واذا اخذ المشرع فى قانون الشركات الجديد بذات الحكم فى المادة ٩٤ فمنع بنص عام الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك واحد فان الاستثناء الخاص من تلك القاعدة انوارد بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ يظل مقصورا على ممثلى الأشخاص الطبيعية والاجنبية دون غيرها ، وبناء على ذلك فانه لايجوز للمروضة حالته ان يجمع بصفته الشخصية بين رئاسة مجلس ادارة بنك مصر امريكا الدولى وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

( ملف ٣٨/٢/١٦ — جلسة ١٦/١/١٩٨٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢١١ )

##### المبدأ :

تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — أساس ذلك — ان المشرع قد نطق باختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق والرقابة والإحالة الى المحاكمة التأديبية او النيابة العامة الى طائفتين من العاملين اولاهما العاملين بشركات القطاع العام وثانيهما العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — اثر ذلك — اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التعمير والاسكان رغم ان البنك قد نشأ طبقا لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مبررات احكام قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص

على أنه ( مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة  
ومحصر الشكوى والتحقيق وتسرى أحكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على :

٥٠٠. (٣) موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات  
والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا  
أدنى من الأرباح .

وبغداد ذلك أن المشرع مدد نطاق اختصاصات النيابة الإدارية  
بالتحقيق والرقابة والنقص والإحالة إلى المحاكم التأديبية والإحالة إلى  
النيابة العامة إذ أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المنصوص عليها  
بالمواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة  
تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية إلى طائفتين من العاملين وأولاهما  
طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة ونما  
لأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون  
رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها  
الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ومن  
ثم فإن ممارسة النيابة الإدارية لاختصاصاتها سالفة الذكر بالنسبة لطائفة  
الثانية لا يشترط لها أن تكون الشركة من شركات القطاع العام ، ونوعا  
لذلك يكون للنيابة الإدارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لاية  
شركة لا تقل مساهمة الحكومة أو الهيئات العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين  
ببنك التعمير والإسكان الذي تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة  
الأوقاف المصرية بنسبة تزيد على ٢٥ ٪ من رأسماله رغم أن إنشاء البنك  
قد تم طبقا لأحكام قانون نظام استئجار المال العربي والاجنبي والمناطق  
الحرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي  
تضى في ملحقه التاسعة باعتبار الشركة المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع  
الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم  
يستثنى الشركات الخاضعة لأحكامه من الخضوع لأحكام القانونين رقمي  
١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .  
( فتوى ٦٥٥ ق ١٩٨٢/٥/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة مؤداه اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ يتميل احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والذي صدر فى ظل انتهاز الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى قد أكد على اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع هؤلاء العاملين .

#### ملخص الفتوى :

كانت الجمعية العمومية قد خلصت من قبل فى فتاوها بجلستها ١٩٨٢/٥/٥ الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بشركات الاستثمار المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، واستندت فى ذلك الى نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث انه عن القول بأن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ صدر ابان توانين التاميم الجزئى ، وقبل صدور مجموعة القوانين باعفاء تنظيم الدولة



بعد مايو عام ١٩٧١ وانتهاج الدولة لسياسة اقتصادية مختلفة عن تلك التي صدر في ظلها القانون المذكور ، فإن ذلك مردود عليه بأن المشرع بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون المشار إليه ، والصادر في ظل انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، أكد على اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه الشركات وسواء أكانت منشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي — أم وفقا لغيره من القوانين ، الأمر الذي يضمن معه تأييد ما انتهت إليه فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإصداره في هذا الشأن والسالف ذكرها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة في هذا الشأن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ .

( ملف ١٧٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٤/٦ )

### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

#### المبدأ :

لا يجوز قيام شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الأموال المنشأة طبقا لاحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة بتأسيس شركات غير خاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ او المساهمة في انشاء مثل هذه الشركات .

#### ملخص الفتوى :

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بتأسيس شركة ..... للاستثمارات وفقا لنظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في عقد تأسيس الشركة على أن اغراضها هي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والامن الغذائي في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي . وبين بين هذه الاغراض انشاء وإدارة المصانع وتسويق منتجاتها محليا وخارجيا ( م — ٣٣ — ج ٢ )

والقيام بالمشروعات الاستثمارية والخمعية أو المساهمة فيها . ويتأرخ  
١٩٨٠/٧/٦ تقدمت الشركة المذكورة الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق  
الحرّة بكتاب تضمن مساهمتها في رأسمال شركة مصنع نسيج وصباغة عزبة  
الفحل بنسبة ٥٠ ٪ . وهذه الشركة الأخيرة هي شركة توصية بسيطة  
رأسمالها ٣٠٠ ألف جنيه خاضعة لاحكم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤  
ولا تخضع لقانون الاستثمار . وفادت الشركة بكتابتها المشار اليه انها  
لا تطلب موافقة هيئة الاستثمار وانما مجرد احاطة الهيئة لكي تتمكن من  
متابعة نشاطها ويعرض الامر على مجلس ادارة الهيئة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٠  
قرر عدم الموافقة على هذه المساهمة . ويكتتبها رقم ١٠٨٦٥ المؤرخ في  
١٩٨١/٥/٢٠ طلبت الهيئة من ادارة الفتوى لوزارة المالية الافادة بالرأى  
عن جواز قيام انشركة المذكورة بالمساهمة في رأسمال شركة لا تخضع  
لقانون الاستثمار . فارتأت ادارة الفتوى عدم جواز قيام شركات الاستثمار  
الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بالمساهمة في الشركات غير  
الخاضعة لاحكام هذا القانون الا اذا توافرت شروط تطبيق احكام الفقرة  
الاخيرة من المادة ٦ من هذا القانون . ويقترب على ذلك انحصار قانون  
الاستثمار عن هذه الشركات باعتبار أنه لا ينظم سوى المشروعات  
الاستثمارية الجديدة ، وأن توظيف المال المستثمر انها يتم طبقا لاحكامه  
وليس طبقا لرغبات المستثمرين .

ولما كانت الهيئة انعماء الاستثمار والمناطق الحرّة ترى ان الصالح العام  
قد يقتضى الموافقة على أن تقوم شركات توظيف الاموال المنشأة طبقا  
لاحكام قانون الاستثمار بتأسيس شركات لا تخضع لاحكام هذا القانون او  
المساهمة فيها بضوابط معينة ، فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية  
لقسمى الفتوى والتشريع فاستبانت أن قانون استثمار المال العربى والاجنبى  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مخذلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قصر في المادة ٢  
منه بحلول المال المستثمر على النقد الاجنبى انحر المحول الى مصر عن طريق  
أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه في تنفيذ أحد  
المشروعات أو التوسع فيها ، لم ينفق كمصروعات الدراسات الأولية والبحوث  
والتأسيس ، او في الاكتتاب في الاوراق المالية المصرية او شرائها من أسواق  
الاوراق المالية في مصر أو ، لشراء أرض لتشييد عقارات عليها طبقا .

للقانون ثم الحق بالنقد الاجنبى الحر ما يستورد من آلات ومعدات . . الخ  
لازمة لتنفيذ المشروعات بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة  
ولم يسبق استعمالها وكذلك الحقوق المعنوية المسجلة والملوكة لمخمين في  
الخارج . ولخيرا الحق به الارباح اننى يحققها المشروع اذا زيد بها رأسماله  
او اذا استثمرت في مشروع اخر . فالمل المستثمر هو نقد اجنبى حر محول  
الى مصر طبقا للقانون وما يلحق به من آلات ومعدات وحقوق معنوية مستوردة  
اما ما ينتجه المشروع من ربح فلا يعتبر مالا مستثمرا الا اذا زيد به راس  
مال المشروع ذاته ، او اذا استثمر في مشروع آخر بوافقة مجلس ادارة  
الهيئة في الحالتين والمشروع الاخر الذى يستثمر فيه ربح المشروع الاصنى  
هو مظه بالمعنى المحدد فى المادة ١ من القانون نفسه . اى مشروع استثمارى  
اى خاضع لاحكام هذا القانون . ويقطع فى ذلك ان المادة ٦/٢ حينما اجازت  
استخدام المال المستثمر فى الاكتتاب فى الاوراق المالية او شرائها من أسواقها  
فى مصر نصت على ذلك مراعاة واشترطت ان يكون مصدر الثمن نقدا  
اجنبيا حرا محولا ، كما اشترطت مطابقة القواعد التى يضعها مجلس ادارة  
الهيئة .

ثم اشترطت المادة ٣ من القانون فى المشروع الذى يجرى فيه  
الاستثمار فضلا من تحقق وصف المشروع فيه بالمعنى المحدد فى المادة ١ منه  
ان يتطلب خبرة عالية فى مجال التطوير الحديث أو يحتاج الى رؤوس اموال  
اجنبية فى المجالات المبينة فى البنود من ١ الى ٩ من المادة ٣ ، وأن تكون  
هذه المشروعات دالخة فى القوائم التى تضعها الهيئة ووافق عليها مجلس  
الوزراء . واذا كانت المجالات المبينة قد تتسع فقد اثقلها بما رآه لازما من  
قيود . ويلاحظ ان البند ٤ من ذات المادة وقد جعل من مجالات الاستثمار  
توظيف شركات الاستثمار اموالها فى المجالات المنصوص عليها فى هذا  
القانون اى مجالات المادة ٣ نفسها ، وشرطها الجوهرى أن يتحقق فيها  
وصف المشروع بالمعنى المحدد فى المادة ١ ، ثم يتوافر فيها شرط المادة ١/٢  
وهو ان يتطلب خبرة عالية فى مجال التطوير الحديث أو رؤوس اموال  
اجنبية اى أن المشروع الذى يتم فيه توظيف اموال شركات الاستثمار هو  
مشروع خاضع لاحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ نفسه ، فلا يمكن ان يمتد  
توظيف الى مشروع خارج عن نطاق هذا القانون . كما ان راس المال

الموظف يجب أن يكون مالا مستثمرا بالمعنى المحدد في المادة ٢ من القانون وأخيرا فإن مجال التوظيف يجب أن يكون من المجالات المنصوص عليها في ذات القانون . أي تحتاج الى خبرة عالمية في التطوير الحديث أو رأسمال أجنبي . وبذلك فإن مجال نشاط توظيف شركات الاستثمار لأموالها وهي ذات مجالات القانون ، فلا يمكن أن يتسلل الى خارج نطاقه . تقطع في ذلك مقارنة البندين ٤ و ٥ من المادة ٣ ، فعندما عالج البند ٥ بنوك الاستثمار ( وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين ) قصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعمليات انحره ثم أجاز لها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها ، سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقلدة في مصر ، ثم أذن لها أن تقوم بتحويل عمليات تجارة مصر الخارجية من تصدير واستيراد . فنص المشرع الصريح على إجازة تلك لبنوك الاستثمار دون توضيح نص البند ٤ الخاص بشركات الاستثمار شيئا من ذلك ، يقطع في عدم تمتع هذه الشركات بحق توظيف أموالها في مشروعات محلية أو في تحويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

اذ لو أراد المشرع أن يعطيها هذا الحق كما أعطاه بنوك الاستثمار لعنى بالنص الصريح على ذلك في البند ٤ كما فعل في البند ٥ ، خاصة وقد أعطى المشرع هذه البنوك ميزات لم يعطها تلك الشركات . فقد أجازت المادة ٢/٤ ب انفراد رأس المال العربي والاجنبي دون مشاركة مصرية في هذه البنوك اذا كانت عمودا تابعة لمؤسسات مركزها في الخارج . كما استثنتها المادة ٢/١٣ من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد ، وهي استثناءات لا تتمتع بها شركات الاستثمار المشير اليها في البند ٤ من المادة ٣ . وبذلك فالواضح من نصوص القانون انها تقطع في عدم اجازة توظيف شركات الاستثمار المشير اليها في المادة ٢/٣ أموالها في خارج مجال المشروعات الخاضعة لهذا القانون .

اما ما تضمنته المادة ٦/٢ من اعتبار النقد الاجنبي الحر المحول الذي يستخدم في الاكتتاب في الاوراق المالية المصرية او شرائها في أسواق الاوراق المالية المصرية مالا مستثمرا فإن كفاية الاكتتاب هنا لا تقطع في الدلالة على شمولها للاكتتاب في تأسيس الشركات . لان للاكتتاب يقتصر على ما يطرح من أسهم للاكتتاب ، وهي عادة أسهم شركات المصاحبة ، فتخرج أنواع

الشركات الاخرى ، ثم ان المشرع عندما اراد الدلالة على تأسيس الشركات لم يعوزه الاصطلاح السليم فاستعمل في المادة ٤/٢ للتعبير عن مصروعات تأسيس الشركة المساهمة التي تقوم على المشروع الاستثنائي . وهو يدل على ان الاكتتاب المشار اليه في المادة ٦/٢ ليس هو الاكتتاب في اسهم التأسيس ، اى ليس عليه المساهمة في تأسيس الشركة نفسها ، وانما هو الاكتتاب في اوراق مالية فعلا يمكن شراؤها من سوق الاوراق المالية . ويؤكد ذلك نص المادة ٥/٢ حينما اعتبرت ربح المشروع مستثمرا اذا استثمر في مشروع آخر . فقد قرن هذا الاستثمار بزيادة رأسمال المشروع نفسه ، فدل على ان هذا الاستثمار قد يكون بالمساهمة في مشروع آخر او انشائه ودل على ان تعبير الاكتتاب الوارد في المادة ٥/٢ ليس هو الاكتتاب في تأسيس الشركة بانشاء اسهمها واصدارها . ويؤكد ذلك ايضا نص المادة ٥/٣ حين اجازت البنوك الاستثمار القيام بنفسها بالعمليات التمويلية الاستثمارية بالعملة الاجنبية الحرة في المشروعات المحلية ، فلم تستعمل تعبير الاكتتاب ، مما يؤكد ان المعنى المقصود به الاكتتاب في المادة ٦/٢ بعيد عن معنى انشاء الشركات او الاكتتاب في اسهم التأسيس . واخيرا فان المادة ٦/٢ انما تدخل في نطاق تحديد مدلول المال المستثمر : اما المادة ٤/٣ و ٥ فتدخل في تحديد مجال الاستثمار بقوة على المشروعات التي تتطلب خبرة او رأسمالا اجنبيا . وينتهي كل ذلك الى تأكيد حكم النصوص من ان توظيف شركات الاستثمار اموالها طبقا للمادة ٤/٣ من القانون على مجال المشروعات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا نفسه ، فلا يمكن ان يخرج هذا التوظيف الى مشروعات خارجة عن نطاق هذا القانون . وبذلك يتمتع على هذه الشركات توظيف اموالها في تأسيس شركات لا تخضع لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا . او ان تساهم في بطل هذه الشركات ايا كان شكلها القانوني . ولا يخبر من ذلك ما ذهب اليه الهيئة في كتاب طلب الرأي من ان المصلحة العامة قد تقتضي الموافقة على ان تقوم الشركات المذكورة بتأسيس شركات غير خاضعة لقانون الاستثمار او المساهمة فيها بضوابط معينة اوردتها الهيئة بكتابها المشار اليه ، ذلك ان هذه الضوابط لا يمكن فرضها الا بتعديل تشريعي ، مما يؤكد عدم جواز ذلك وفقا لاحكام القانون القائم .

## قاعدة رقم ( ٢١٤ )

### المبدأ :

عاملون بالقطاع العام — حظر مزاوتهم للأعمال التجارية في ظل أحكام كل من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ( الملقى ) والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حالياً ، كما لا يجوز لهم الجمع بين رئاسة مجلس إدارة الشركة وعضوية أو رئاسة مجلس إدارة شركة استثمار خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ في ظل أحكام كل من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة شركات المساهمة ( الملقى ) والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة .

### ملخص الفتوى :

١ — أن الاشتراك في تأسيس شركة الاستثمار يعد عملاً تجارياً في مفهوم القانون التجاري وبالتالي يلحقه الحظر الوارد بالمادة ( ٤٥ ) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعمول به وقت تأسيس الشركة ، ويؤكد ذلك أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حالياً قد حظر في المادة ٧٩ منه على عامل القطاع العام أن يشترك في تأسيس الشركات إلا إذا كان مندوباً عن الشركة أو وحدات القطاع العام أو الحكومة .

٢ — إن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة وقد تضمن حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة ، يعد بمثابة تشريع قائم بذاته ومستقل عن جميع القوانين الأخرى التي تنظم أنواع الشركات المساهمة حيث يتناول بالتمديد جميع أحكام القوانين بالنسبة لكيفية تشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ومنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، وإذا كانت شركات الاستثمار مستثناة من هذا القانون فإن مجال هذا الاستثناء الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة من شركات الاستثمار فقط ولا يمتد إلى عضوية مجلس إدارة شركة استثمار وشركة قطاع عام باعتبار أن شركات القطاع العام غير مستثناة من ذلك القانون ، ولم يتغير هذا التوضيح بصور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذي وإن كان قد ألغى العمل بأحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ فقد أعاد النص على ذات الحظر المشار إليه .

( فتوى ٢٦١ في ١٨/٣/١٩٨٤ )

## قاعدة رقم ( ٢١٥ )

### المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمراجعة العقود التي تبرمها أو تجيزها وزارات الدولة وهيئاتها ومصلحتها العامة على النحو الموضح في المادتين ٥٨ و ٦١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من الناحية القانونية اختصاص أصيل مقصور عليه لا تشاركه فيه جهة أخرى - وجوب تفسير الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استئثار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة على هذا الأساس - اختصاص الهيئة العامة للاستثمار بمراجعة العقد من الناحية الاقتصادية - هذا الاختصاص لا يحجب اختصاص مجلس الدولة بمراجعة نصوص العقد من الناحية القانونية - أساس ذلك .

### ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ توجب على وزارات الدولة وهيئاتها ومصلحتها استثناء مجلس الدولة قبل إبرام أو اجازة أى عقد تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه كما توجب المادة ٦١ من ذات القانون عرض العقود التي تزيد قيمتها على خمسين ألف جنيه وعقود تأسيس الشركات التي يصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية على اللجنة المختصة بمجلس الدولة .

ومن حيث ان هذه النصوص تمهد الى مجلس الدولة مراجعة العقود التي تبرمها أو تجيزها وزارات الدولة وهيئاتها ومصلحتها اذا بلغت نصاب معين أو كانت لها أهمية خاصة .

وأنه غنى عن البيان ان المشرع قد استهدف أن يكون اختصاص مجلس الدولة في مراجعة العقود سلفة الذكر من الناحية القانونية اختصاص مقصور عليه لا تشاركه فيه جهة أخرى ، الامر الذى يستفاد بجلاء من نصوص قانون مجلس الدولة وطبيعة اختصاصيه ومن كونه الجهاز الوحيد من أجهزة الدولة المتخصص في الإنشاء في المسائل القانونية .

ومن حيث أن المادة ١٧٣ من الدستور الدائم الصادر في ١٩٧١/٩/١١ تنص على أنه « يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه

رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون الهيئات القضائية « فان من مقتضى هذا النص أن أي تعديل في اختصاص مجلس الدولة يجب عرضه على المجلس الأعلى للهيئات القضائية امسالا لحكم الدستور باعتبار أن هذا التعديل يتعلق بتنظيم شؤون هيئة من الهيئات القضائية .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة لم يعرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فانه بالتالى لا يمكن القول بأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من ذلك القانون قد تضمنت تعديلا صريحا لو ضمنيا لاختصاص إصيل من اختصاصات مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه يجب فهم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة على أنها تعهد الى الهيئة العامة للاستثمار وحدها بمراجعة العقد من الناحية الاقتصادية منتظر في اقتصادياته وموقفه من الاقتصاد القومى واثره عليه ومدى ارتباطه بخطة الدولة ، ولكن ذلك كله لا يحجب ولا يمس اختصاص مجلس الدولة الاصيل بمراجعة نصوص العقد من الناحية القانونية ومن ثم يتحدد دور المجلس بأنه المراجع الاخير للعقد فهو يمارس دوره في المراجعة بعد أن تكون الهيئة العامة للاستثمار قد استنفذت ولايتها عليه باجازه اقتصاديا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص مجلس الدولة بمراجعة عقود تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة التي تبرم مع الإدارة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وأنه يعد المراجع الاخير لنصوص العقود المشار اليها .

( فتوى ٧٣٩ في ١١/٣ / ١٩٧٧ )



## استنتاجات

---

## استثناءات

قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والإقدمات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية — الميزة التي أوردها هذا المرسوم بقانون تشمل الإبقاء على مدة خدمة ضمت استثناء من القواعد العامة إلى جانب الإبقاء على علاوة استثنائية واحدة .

ملخص الحكم :

ان المشرع عندما أصدر المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ لم يهدف إلى إلغاء جميع الاستثناءات التي منحت من الهيئات المؤينة في المادة الأولى خلال المدة المنصوص عليها ، إلغاء تاماً ويصنف عامة وإنما — على حد ما ورد بمذكرة الإيضاحية — رأى الاعتدال في هذا الصدد فاستبقى للموظف، المرتى ترقية أو ترقية استثنائية ، ترقية واحدة واستبقى لمن منح علاوة أو علاوات استثنائية علاوة واحدة كما استبقى المعاشات الاستثنائية وكل زيادة استثنائية في المعاش القانونى إذا كان مقتار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيهاً فأكثر وذلك لتلك الحكمة التي افصح عنها في المذكرة الإيضاحية . ويبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٥ بالموافقة استثناء على تعيين المدعى في وزارة التربية والتعليم بماهيته التي كان يتقاضاها في مجلس يندى طنطا وقدرها ١٦ جنية في الدرجة السادسة بدلاً من الماهية التي منحت اليه عند نقله الى الوزارة المذكورة وقدرها ١٥ جنية وضم مدة خدمته بالمجلس الى مدة خدمته الحالية ، انه لا يعدو اعادة الوضع الذى كان فيه المدعى سابقا نقله الى وزارة التربية والتعليم فهو انصاف وان اتخذ في ظاهره شكل الاستثناء ، على أن هذا الاستثناء مقصور على زيادة جنيته ونصف على بدء مربوط الدرجة التي نقل بها وهو ما يتخلل في حدود علاوة دورية واحدة ، كما ان ما ضم اليه من مدة ليس له من اثر سوى انقائه

في الترقية مستقبلا ، وهذا وذلك مما يدخل فيها أبقي عليه قانون الغاء الاستثناءات ذاته اعتدالا منه في التطبيق كما اتصحت من ذلك مذكرته الايضاحية ، فكان يتعين على الإدارة والحالة هذه عدم المساس بوضع المدعى بتطبيق لهذا القانون .

( طعن ٢٠٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠ )

### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

#### المبدأ :

ترقية استثنائية — المرسوم بقانون الذي ألغى الترقيات الاستثنائية — اشتراطه لإبطالها أن تكون قد تمت خلال المدة من ١٠/٨/١٩٤٤ إلى ١٩٥٢/٤/١ — إبقاؤه على بعض الاستثناءات بشروط معينة — شروط استثناء الاستثناء غير مقيدة بحد زمني — استثناء الترقية الاستثنائية لمن أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة الرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها — انصراف هذا الحكم إلى من استكمل السنتين قبل العمل بالمرسوم بقانون في ١٩٥٢/٤/١ أو من ينمها بعد هذا التاريخ — قانون نظام موظفي الدولة لم ينسخ هذه الأحكام في هذا النطاق .

#### ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ( المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ) قد حدد في مادته الأولى الفاصل الزمني الذي قضى خلاله بإبطال الترقيات والعلاول والإندبيات ذات الصفة الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين من إحدى الهيئات التي عينها . فنص على أنه هو المدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطاق أعمال حكم البطلان الذي أوردته من حيث الزمان في هذه الفترة دون ما سبقتها أو ما يليها ، وأجرى هذا الحكم كذلك في مواده الثانية والثالثة والحادثة على التعيينات وضم مدة الانقضاء للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية والمعاملة الاستثنائية . فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو أندية استثنائية

منحت لموظف أو لمستخدم من إحدى الهيئات التي نص عليها على خلاف الأصل دون مراعاة القواعد الثلاثية الموضوعية لذلك خلال الفترة المشار إليها يعتبر طبقاً له باطلاً . وعلى أن المشرع لم يشأ إطلاق أثر هذا الإبطال في كل ما تقدم ، بل تناوله بالتخفيف ، إذ عالج الاستثناءات التي أبطلها على أساس جديدة ، ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة لوردها في المواد من ٤ الى ٨ حتى يتوسط الأمر ، فلبقى على بعضها كلياً أو جزئياً على سبيل الاستثناء في حدود وقيود وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر المجال انزمنى لحكم الإبطال فيما وقع من استثناءات خلال المدة التي حددها . فإنه لم يفعل ذلك بالنسبة الى تحقيق شروط استبقاء الاستثناء انذى أطلقه من كل قيد زمني ، حتى لا يقيم تفرقة في الإفادة من هذا التيسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية في الوقت الذي يستهدف فيه علاج الماضي من جهة ، مع إعادة التماثل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي رسمها . ومن أجل هذا نص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون مسالف الذكر — فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية — على أن تستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الآتية منه إذا كان قد أمضى قبيل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه حسبته له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها . ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، أما حساب الترقية للموظف الذي حصل على الترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين في الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالي لانتهاء هاتين السنتين فينصرف إلى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ أو من يتبها بعد هذا التاريخ على حد سواء لإطلاق النص . ومقتضى أعمال أثر هذا الحكم في الحالة الأخيرة هو أن تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالي لاستيفاء المدة المنوه عنها لا من التاريخ الذي عينته القرار الصادر بها أي تصبح ترقية مرجأة مترأخ اثرها ، فيتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهوناً بلجل هو طول التاريخ التالي لاستكمال مدة السنتين في الخدمة ، وينشأ له في ذات الوقت مركز قانوني جديد معدل في استحقاق الترقية على هذا الوجه . والقول بغير ذلك يؤدي الى إيجاد مغارقة في

الحكم بين أوضاع متماثلة بسبب يرجع إلى عامل زمني قد يكون يوما واحدا ويتضي على الحكمة من التسويات التي قررها الشارع في هذا الصدد لمن نالوا استثناءات والتي ابتغى بها تقويم أوضاعهم وتعديل مراكزهم بضوابط متساوية وعلى أسس موحدة . ومتى كان هذا هو حكم تشريع الفساء الاستثناءات في هذه الحالة فإن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — الذي جاء ذلك التشريع لاحقا لصدوره بقطع النظر عن أرجاء العمل به إلى أول يولية سنة ١٩٥٢ — لا يكون له اثر في حق ترتب بشروطه ، ومركز قانوني تحقق لصاحبه ، بمقتضى التشريع المشار اليه واستدته من احكامه التي لم ينسخها قانون نظام موظفي الدولة في هذا النطاق ، وهو القانون الذي وضع للترقيات تواجد واحكامها تطبيق في مجال تنظيماتها القانونية .

( طعن ٥٦٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٥٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٨ )

##### المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيات والملاوات والاقتميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية — ابقاؤه على بعض هذه الاستثناءات كليا أو جزئيا — الإبقاء على الترقية الاستثنائية من تاريخها إذا كان الموظف قد أمضى في الدرجة السابقة سنتين على الأقل ومن تاريخ انتهاء هاتين السنتين إن لم يكن أمضى هذه المدة — انصراف الحالة الأخيرة إلى من يستكمل هذه المدة قبل أو بعد العمل بالمرسوم بقانون .

##### ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيات والملاوات والاقتميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية الذي عمل به طبقا للمادة ١٦ منه اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ نض في ماعته الاولى على أن « تبطل الترتيات والملاوات والاقتميات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ١٨٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ٨٠ » كما

نص في مادته الرابعة على أنه « استثناء من أحكام المادة الأولى تستبقى للموظف الترقية الاستثنائية إذا كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرتبة فيها . فإذا لم يكن أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها . » وهذا المرسوم بقانون — كما يبين من استقراء نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية — أنها صدر لمحاربة الاستثناء حتى توضع الأمور في نصابها ورد إلى أصولها السليمة من الكفاية والنزاهة وذلك بعد الذي لوحظ من الاسراف في منح الاستثناءات اسرافا أخرجها عن نطاق المصلحة العامة التي قد تسوغها في بعض الظروف سواء من حيث عدد الموظفين والمستخدمين الذين منحوا لاستثناءات أو من حيث الأغراض التي كانت الباعث على تقرير هذه الاستثناءات ؛ وقد جاء هذا المرسوم بقانون تنمة للمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقّيات والعلوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ونذا حدد في مادته الأولى الفاصل الزمني الذي تضى بإبطال الترقّيات والعلوات والاقديمت ذات الصفة الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلاله من الهيئات التي عينها فنص على أنه هو المدة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطاق أعمال حكم البطلان الذي أورده من حيث المجال الزمني في هذه الفترة دون ما سبقتها أو ما يليها ولجّرى هذا الحكم كذلك في مواد الثانية والثالثة والعاشر على التعيينات وضم مدد الانفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية والمعاشات الاستثنائية فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو ائتمنية استثنائية منحت لموظف أو مستخدم من إحدى الهيئات التي نص عليها خلاف الأصل دون مراعاة القواعد الثلاثية الموضوعية لذلك خلال الفترة المشار إليها يعتبر طبقاً له باطلاً . على أن المشرع لم يشأ إطلاقاً اثر هذا الإبطال في كل ما تقدم بل تناوله بالتحفيف ، إذ عالج الاستثناءات التي أبطلها على أسس جديدة ووضع لذلك قواعد وتنسيقات موحدة لوردها في المواد من ٤ إلى ٨ حتى يتوسط الأمر فلبقى على بعضها كلياً أو جزئياً على سبيل الاستثناء في حدود وقيود وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر المجال الزمني لحكم الإبطال فيها وقع من استثناءات خلال المدة التي حددتها فإنه لم يفعل ذلك بالنسبة إلى تحقيق شروط استبقاء الاستثناء الذي أطلقه

من كل قيد زمني حتى لا يقيم تفرقة في الإنعاده من هذا التيسر بين من تماثلت مراكزهم القانونيه في الوقت الذي يستهدف فيه علاج الماضي من جهة مع اعاده التعادل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي رسمها ، ومن أجل هذا نص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر — فيها وتعلق بالترقية الاستثنائية على أن تستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الأولى منه إذا كان قد أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة خصنت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقية سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، أما حساب الترقية للموظف الذي حصل على لاترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين في الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالي لانتهاء هاتين السنتين فينصرف الى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه في أول أبريل سنة ١٩٥٢ أو من يتبها بعد هذا التاريخ على حد سواء لاطلاق النص ويمتضى أعمال اثر هذا الحكم في الحالة الأخيرة هو أن تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالي لاستبقاء المدة المنوه عنها لا من التاريخ الذي عينه القرار الصادر بها أي تصبح ترقية مرجاة متزاح اثرها فتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهون بأجل هو حلول التاريخ التالي لاستكمال مدة السنتين في الخدمة وينشأ له في ذات الوقت مركز قانوني جديد معدل في استحقاقه الترقية على هذا الوجه .

( طعن ٦٤١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧ )

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيلات والعلاوات والاقدميات والتميينات والمعاشات الاستثنائية — ابقاؤه على حالة الموظف بمرسوم اذا كان قد وصل الى الدرجة الأولى بصفة غير استثنائية او كان بتسوية حالته طبقاً للقواعد التي تضمنها المرسوم بقانون يصل الى الدرجة الأولى حتى تاريخ صدور مرسوم تعيينه .

### ملخص الحكم :

أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « كل موظف عين بمرسوم في الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى يبقى بالحالة التي يكون عليها وقت العمل بهذا المرسوم بقانون إذا كان يتسوية حالته طبقا للقواعد المتقدمة يصل الى الدرجة الأولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين فإذا وصل بالتسوية اليها في تاريخ لاحق بطل مرسوم تعيينه فإذا عين بمرسوم جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون حسبت أقدميته من تاريخ وصوله الى الدرجة الأولى بالتسوية » وغنى عن البيان أن أعمال حكم هذه المادة يفترض قيام حالة استثناءات ما دامت هذه المادة تقتضي بطلان مرسوم التعيين إذا ما أسفرت تسوية حالة الموظف المعين بمرسوم طبقا للقواعد التي نص عليها المرسوم بقانون المشار اليه من وصوله الى الدرجة الأولى من تاريخ لاحق لتاريخ صدور مرسوم لتعيين الأمر الذي يستتفاد منه ضرورة مخالفة هذا المرسوم لقواعد التعيين ، بل أن هذه المادة فيها قضت به من الإبقاء على حالة الموظف المعين بمرسوم إذا كان يتسوية حالته طبقا لنفس القواعد يصل الى الدرجة الأولى حتى تاريخ صدور مرسوم تعيينه لأنها تقر التعيين الاستثنائي في هذه الحدود أي تبقى على الاستثناء إذا ما وقع فيها يجاوز الدرجة الأولى ما دام وصول الموظف الى هذه الدرجة قد تم بالطريق الطبيعي أو كان ليتم بالتدرج الفرضي دون مخالفة للقواعد الموضوعية يؤيد هذا كله أن المواد الثلاثة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على بطلان الترقيات والعلوات والتعيينات الاستثنائية وتذا قرارات ضم مدد الانفصال لاسيلا سيادية وأن المواد ٤٤ ، ٥ ، ٦ تقرر تسويات هي في ذاتها استثناء من حكم الإطلاق الذي تضمنته المواد الثلاثة الأولى وبالتالي إبقاء للاستثناء في الحدود وبالشروط التي نصت عليها ومقتضى ذلك أن الموظف الذي يكون معينا بمرسوم خلال المدة من ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الى أول أبريل سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ويكون قد وصل الى الدرجة الأولى بصفة غير استثنائية حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين أو كان



بتسوية حالته طبقا للقواعد التي تضمنها المرسوم بقانون يصل الى الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين يظل مرسومه قائما .  
( طعن ٦٤١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

ترقية استثنائية — موظف — تعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بقرار من مجلس الوزراء وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ولم يكن قبل ذلك معينا على درجة سابقة للدرجة السادسة — اعتبار ذلك تعيينا استثنائيا — المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان تعيين الموظف في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بقرار من مجلس الوزراء ، وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ، ولم يكن قبل ذلك معينا على درجة سابقة للدرجة السادسة يعتبر تعيينا استثنائيا ، يصدق عليه التعيين الاستثنائي الذي نص عليه المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يكون طلب المدعى إلغاء القرار الوزاري رقم ١٤٤٦ الصادر في ٢٨ من يونية سنة ١٩٥٢ المتضمن إلغاء تربيته الاستثنائية للدرجة السادسة الفنية على غير اساس من القانون متعينا رفضه .

( طعن ٧٧٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ — ابطاله كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيا في الشهر في المعاشات التي ربطت على اساس مرتب زيد بسبب ترقية او علاوات استثنائية — ايجابه رد متجدد الفروق المتصرفة نتيجة تصحيح الترتيبات والعلاوات او التعيينات او المعاشات الاستثنائية  
( م — ٢٤ — ج ٢ )

التي كانت أبطلت بالرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ — تحصيل هذه الفروق باستقطاع ريع المرتب أو المعاش أو المكافأة استثناء من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ — خروج الزيادة في المعاشات عن حكم الاستقطاع إذا كان مقدار المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل في الشهر — حكمة ذلك .

### ملخص الحكم :

نص الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والعلاوات والاقتصيات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ، في مادته العاشرة على أن « يظل بالنسبة الى أصحاب المعاشات والى المستحقين عنهم كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على أساس مرتب ريد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون ، وفي هذه الحالة يسرى المعاش على هذا الأساس الا اذا كان لصاحب المعاش أو المستحقين عنه مصلحة في تسوية المعاش على أساس المرتب الذي يستحقه بالتطبيق للاحكام المذكورة » . كما نص في مادته الخامسة عشرة على ما يأتي « الموظفون الذين أبطلت ترقياتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم رعت اليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ ، وقبضوا مبروتا مجيدة عن الماضي بموجب قرارات من احدى الهيئات المنصوص عليها في المادة الاولى يلزمون برد هذه الفروق . ويكون تحصيلها باستقطاع ريع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ريع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه . وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه » وقد ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون ما يلي : « نصت المادة العاشرة على استبقاء المعاش الاستثنائي وكل زيادة استثنائية في المعاش القانوني اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فأقل . وفي حالة تجاوز الزيادة هذا القدر تعاد تسوية المعاش على أساس استبعاد الجزء الزائد على هذا القدر . وقد اشتملت المادة ١٥ من المشروع على حكم خاص بالموظفين الذين ألغيت ترقياتهم أو علاواتهم أو معاشاتهم

الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وردت اليهم بقرارات من مجلس الوزراء أو غيره من الهيئات بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وصرفت اليهم شقوق مجمدة عن الماضي . ويقضى هذا الحكم برد هذه الشقوق التي صرفت محافظة على صالح الخزانة العامة ولما لوحظ من أن صرف هذه الشقوق كان مبنيا على أسباب حزبية . إذ اقتصر على فريق معين من الموظفين وحتى يكون رد تلك الشقوق عبرة وردعا ويوضع به حد لمثل هذه التصرفات في المستقبل » .

وإذا كانت المبالغ التي قبضها المدعى بمناسبة اعادته الى الخدمة في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٠، انها صرفت اليه على انها قيمة متجدد فسرقي تعديل معاش عن الماضي على أساس رد الترقية والملاوات الاستثنائية اليه وهي التي كل قد منحها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ والتي أبطلت بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فانه نزولا على حكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ يكون ملزما برد هذه الشقوق ، ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافاة أو ربع البسطة بعد الجزء الذي يحجز عليه ، وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ ، مع مراعاة ما سبق أن قضت هذه المحكمة من انه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من شقوق مجمدة عن الماضي ما أبقاه المرسوم بقانون آنف الذكر في مادته العاشرة من زيادة في المعاشات الاستثنائية أو القانونية اذا كل مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيهاً فأقل في الشهر ذلك أن المشرع رأى لحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على هذه الزيادة وعدم المساس بها رحمة بأرباب المعاشات ورعاية لحالة الأرباب واليتامى . وغنى عن البيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتناقض بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما اكده الشارع من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي انصاح عنها .

## قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

### المبدأ :

دعوى المنازعة في استحقاق اعانة غلاء المعيشة من معاش استثنائي — عدم اعتبارها منازعة بالمعنى المراد في المادة السادسة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات فلا تسقط بمضى مدة السنة أشهر أو السنة المنصوص عليها في تلك المادة — أساس ذلك .

### ملخص الحكم :

تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ انخاص بالمعاشات الملكية على انه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت ستة اشهر من تاريخ تسليم السركى المبين به مقدار المعاش إلى صاحب الشأن .

كما تنص فقرتها الثالثة على ان « كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضى الميعاد المذكور أمام أية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاى سبب كان » .

وبما أن القول بسقوط حق المدعى فى منازعته بحجة أنه سبق له تسليم سركى معاشه من مدة تزيد على سنة قبل رفع الدعوى وذلك طبقاً للفقرة الثالثة ( مغللة ) من المادة السادسة من المرسوم بقانون آنف الذكر مدفوع بأن حكم هذه المادة انها ينصرف الى المنازعة فى اصل المعاش من جهة استحقاقه أو عدم استحقاقه أو الى المجادلة فى مقدار هذا المعاش من حيث طلب تعديله ، أما موضوع الدعوى الحالية فينحصر فى المنازعة فى عدم استحقاق اعانة غلاء المعيشة عن هذا القدر الذى لا يجادل فيه المدعى ولا يتصور أن يجادل فيه وهو يعلم أنه قد منحه آياه مجلس قيادة الثورة على سبيل الاستثناء وعلى خلافاً ما تقضى به قوانين المعاشات . والحكومة ترى أن اعانة الغلاء قفراً مستحقة على معاشه اعتباراً بصفته الاستثنائية ، ويزعم المدعى استحقاقها تمويلاً على عموم نص قرار مجلس

الوزراء بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ . فمنازعته بوجهة الى ما تنكره عليه الحكومة من استحقاق اعانة غلاء عن هذا المعاش الاستثنائي فهي منازعة من المدعى غير حاصلة في اصل المعاش ولا هي مراد بها تعديل مقداره الذي تم ربطه بواسطة مجلس قيادة الثورة وانما هي متعلقة بدعوى استحقاقه لاعانة غلاء عن هذا المعاش وهي الاعانة التي تمنح في بعض الحالات لأصحاب المعاشات على انه ولئن كانت اعانة الغلاء تضاف الى الرواتب او المعاش الا ان لها كيانا ذاتيا يمنع من اعتبارها جزءا من المعاش بدليل عدم جواز منحها لطائفة من أصحاب المعاشات ، وبدليل ان حساب مقدار المعاش يجري على اساس راتب الموظف مجردا من اعانة الغلاء .

فالمطالبة باستحقاق اعانة الغلاء عن المعاش لا تعتبر منازعة بالمعنى المراد للمادة السادسة من قانون المعاشات سالفة الذكر « أخذا بالتقسيم الضيق لحدود المنازعة او مفهوم الحق الذي يحضه اليها ليعاد السقوط ، واذن فالقول بحوران هذه المنازعة حول مقدار المعاش فيه تحريف للحكمة المبتغاة من النص ، وتاويل للفظ « المقدار » بما يسمح بدلولها القانوني الذي كان مائلا في ذهن المشرع عند وضع النص المذكور »

واذا كان مقتضى نظرية الحكومة التي جرى باعتمادها قضاء هذه المحكمة ان اعانة الغلاء لا تمنح أصلا لأصحاب المعاش الاستثنائي فلا ينسق مع منطق هذه النظرية ان تكون المنازعة بشأن عدم استحقاق هذه الاعانة من قبيل المنازعات الحاصلة في مقدار المعاش بحيث يجري عليها ميعاد السقوط الخاص بالنسبة للتالية لتاريخ تسلم مركب المعاش المبين به مقداره المقرر للمدعى وهو يبرمه استثنائي « اذ لا يتصور اعتبار الاعانة في هذه الحالة جزءا من هذا المقدار مع كونها لا يسمح قانونا اضافتها الى المعاش ، ويترتب على هذا قبول المنازعة في انكار الادارة استحقاق المدعى لهذه الاعانة ، ما دام الحق الذي يدعيه لم ينقض بالتقدم ويقع من ثم رفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

## قاعدة رقم ( ٢٢٣ ) :

### المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والعلاوات والإقتديت والتعيينات الاستثنائية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ — أبطاله أقرارات الصادرة ، خلال الفترة من ١٠/٨/١٩٤٤ حتى تاريخ العمل به ، من الهيئات المذكورة في المادة الأولى منه بضم مدد انفصال الموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية — القرار الصادر من مجلس الوزراء بإبطال قرار مما سبق تطبيقاً للمرسوم سالف الذكر — لا يؤثر في صحته سبق صدور القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي اعتبر في حكم الصحيحة القرارات الصادرة باحتساب مدد في المعاش استثناء من القوانين التي أشار إليها — أساس ذلك أن هذا القانون قد نسخ بالحكم المرسومين بقانون سالف الذكر بالترجيح .

### ملخص الحكم :

أن المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والعلاوات والإقتديت والتعيينات والمعاشات الاستثنائية انقضى عمل به من أول أبريل سنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ نص في مادته الأولى على أن « تبطل الترتيبات والعلاوات والإقتديت الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون من إحدى الهيئات الآتية : ( ١ ) مجلس الوزراء ( ب ) ..... » كما نص في ملحقته الثالثة على أن « تبطل القرارات الصادرة من إحدى الهيئات المتقدم ذكرها في المادة الأولى خلال المدة المحددة فيها بضم مدد انفصال الموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية » .

وإذا كانت الشروط الواردة في هاتين المادتين متوافرة في القرار الصادر من رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بصواب مدد فصل المدعي من الخدمة من ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ في معاشه مع التجاوز عن دفع الإحتياطي عنها على أساس أن حالته إلى المعاش كانت لأسباب سياسية ومن ثم فإن قرار

رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بإبطال القرار آنف الذكر وعدم حساب المدة المشار إليها في معاش المدعى بالتطبيق لأحكام المرسومين بقانونين رقمي ٣٦ و ٨٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء الاستثناءات يكون صحيحا سليما مطابقا للقانون . على أن هذا القرار قد أصبح حصينا من الإلغاء بانتضاء ميعاد الطعن فيه دون أن يطعن فيه المدعى بطلب الغائه وما ترتب عليه من آثار ، ولا يغير من هذا كون القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المدد التي تحتسب في المعاش الذي عمل به في ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ قد اعتبر في حكم الصحيحة القرارات التي صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ١ يونيو سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل به ، كذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش بالاستثناء من أحكام القوانين التي أشار إليها في مادته الأولى وقضى بأن تظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها ، ومن بينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على حساب مدد الخلط السياسي في حساب المعاش لمن أميدوا للخفة ابتداء من ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ . لا يغير هذا من صحة قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعدم احتساب مدة فصل المدعى من الخفة في معاشه ما دام المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ وكذا المرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكلاهما تشريع لاحق صادر بأداة قانونية معادلة في ثقتها لتلك التي صغر بها القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قد أورد حكما صريحا ناسخا بلثر رجعي لحكم هذا القانون الأخير في خصوص ما قضينا به من إبطال القرارات الصادرة بضم مدد الفصل السياسي في حساب المعاش خلال المدة من ٨ أكتوبر حتى أول أبريل سنة ١٩٥٢ بها لا وجه معه للاحتجاج بعدم جواز إبطال ما سبق اعتباره في حكم الصحيح من هذه القرارات بمقتضى القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

( طعن ١٣٧١ لسنة ٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٣ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

### المبدأ :

الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ - بطله بعض المعاشات واسترداد ما قبض من فروق مجبذة - ابقاؤه الزيادات التي لا تتجاوز ١٥ جنيها في الشهر - عدم استرداد الفروق المجبذة التي قبضها من يدخل في هذا النصاب .

### ملخص الحكم :

تنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والعلاوات والادعيات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية على أن « يطل بالنسبة الى اصحاب المعاشات والى المستحقين عنهم كل زيادة تتجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترتيبات أو علاوات استثنائية ابطلت أو عدلت بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون . وفي هذه الحالة يسوى المعاش على هذا الاساس الا اذا كان لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه مصلحة في تسوية المعاش على اساس المرتب الذي يسحقه بالتطبيق للاحكام المذكورة وتنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر على ما يأتي : « الموظفون الذين ابطلت ترتيباتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت اليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وقبضوا فروقا مجبذة عن الماضي بموجب قرارات من احدى الهيئات المنصوص عليها في المادة الاولى بلزوم برد هذه الفروق ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ » ، فهذه المادة الاخيرة قد حولت التنفيذ على ربع مرتب الموظف أو معاشه لاسترداد ما قبضه من فروق مجبذة عن الماضي ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك



استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . ولا ريب في أنه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من فروق مجبدة عن الماضي ما ابتاد القانون من زيادة في المعاشات الاستثنائية أو القنونية اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها غقل ، ذلك أن المشرع رأى لحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على الزيادة وعدم المساس بها رحمة بارياب المعاشات ورعاية مصلحة الأراذل واليتامى . وغنى عن البيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتنافى بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما أكدته الشارع من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي أفصح عنها .

( طعن ٢١١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٥/١ ) .



## **استرداد ما نفع بغير حق**

---

**الفصل الأول : في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١**

**الفصل الثاني : فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١**

## الفصل الاول : في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

استرداد ما دفع للموظف بغير حق — التجاوز عن الاسترداد يتم بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية والشروط التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ وللوزير المختص سلطة تقديرية في التجاوز عما صرف ولو لم يكن نتيجة ترقية أو تسوية ينعين أن يقتزن مثل هذا التجاوز بالنظر في تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بسداد تلك المبالغ في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بالتجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق ، تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخضرة أو ما في حكم ذلك ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية مسددة تقديرا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لعيوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية .»

ويسرى حكم الفترة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأي صادر من إحدى الإدارات القانونية اذا كانت قد اعتبرت من الوزير المختص قبل الصرف.

وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبلغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص ٥٠٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية فيما يتعلق بهذا النص ، أن مشروع القانون الجديد يتضمن الأحكام الآتية : ١ — ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ — يتجاوز عن استرداد ما صرف بالزيادة من تلك المبالغ إذا كان الصرف قد تم بناء على قرارات الترقية أو تسويات صادرة من جهات الإدارة تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى صادرة من مجلس الدولة إذا ألغيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات — ٣ — يتجاوز عن المبالغ التي صرفت نتيجة لقرارات أو تسويات صادرة بناء على فتوى من الإدارات القانونية بالوزارات والمصالح إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف ٤ — في غير تلك الحالات يرخص للوزير المختص بالتجاوز عن استرداد ما صرف من تلك المبالغ بالزيادة مع وجوب تحميل الموظفين المتسببين في الصرف الخطأ بسداد تلك المبالغ وذلك في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم وذلك لضمان عدم صدور تواطؤ لصرف مبالغ بدون وجه حق .

ومن حيث أن الاستفادة من نص المادة الأولى المشار إليها أن التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق للعاملين أو أصحاب الماشقات أو المستحقين عنهم من مرتبات أو أجور أو بدلات أو معاشات أو مكافآت أو مبالغ مخخرة أو ما في حكم ذلك هذا التجاوز يقع بقوة القانون وبمقتضى إكباره إذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطلة صدرت تنفيذا لحكم غير نهائي أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو أحسدى الإدارات التي ورد ذكرها في هذا النص على سبيل الحصر ، وفي غير هذا النطاق فإن التجاوز عن استرداد هذه المبالغ ، هو من الأمور المتروكة لتقديرها للوزير المختص وذلك حسبما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة والتي ينصرف حكمها — نزولا على مرسوم مبلورتها — الى جميع المبالغ المشار إليها في النص ، وهي المرتبات والأجور والبدلات والرواتب الإضافية والمعاشات والمكافآت والمبالغ المخخرة وما في حكم ذلك سواء تم الصرف بناء على تسوية أو ترقية تخلفت بالنسبة لها الأوضاع المنصوص عليها في الفترتين الأولى والثانية ، أو بناء على أية إجراءات أخرى شابهها بطلان لسبب أو لآخر ،

نفي مثل هذه الحالات يكون التجاوز أمرا جائزا بقرار يختص بتقدير ملامة  
اصداره الوزير المختص ،

ومن المعلوم أن سلطة الوزير في هذا الصدد لا تمثل سلطانا مطلقا  
وانما تجد حدها الطبيعي فيها تمليه نصوص هذا القانون والقواعد  
العامة من قيود وشروط يمكن ردها الى أن هذا التجاوز يتعين أن ينصب  
على مبالغ صرفت بغير وجه حق بصفتها مرتب أو بدل أو أجر أو راتب  
اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك ، وأن  
يستهدف قرار التجاوز — باعتباره وليدا للسلطة التقديرية المخولة للوزير  
تحقيق مصلحة عامة ، ومن ثم يتحدد بالاحالات التي تتحقق فيها هذه المصلحة  
متمثلة فيها بترتب على التجاوز قي بعض صوره من تمكين المرافق العامة من  
اداء خدماتها بانتظام واضطراد ، كما لو كان الصرف الخطأ قد تم بلجراء  
شمل عددا من العاملين ولم يقتصر اثره على عامل بذاته ، وهو ما يستفاد  
من المناقشات التي تمت في مجلس الشعب حول نص الفقرة الثالثة من المادة  
الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر — كما يتعين في ذات  
الوقت أن يقتصر قرار التجاوز بالنظر في تحويل الموظف المسؤول عن الصرف  
اجراء بمسئله تلك المبالغ وذلك في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم  
تفاديا لاي تواطؤ فيها يتعلق بصرف مبالغ غير مستحقة وذلك على نحو  
ما اشير اليه في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ، وتطبيقا للقواعد العامة  
في المسؤولية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فانه يجوز للوزير المختص في  
الحدود المشار اليها آنفا ، أن يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه  
حق من المبالغ المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون سالف  
الذكر ولو لم يكن الصرف قد تم بناء على ترقية أو تسوية .

من أجل ذلك روي أن عبارة « في غير تلك الاحوال الواردة في الفقرة  
الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لا تنطبق بوجود  
ترقية أو تسوية » وذلك بمراعاة الضوابط المشار اليها .

( فتوى ١٨ في ١٩٧٤/١/٢٧ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

### المبدأ :

استرداد المبالغ التي صرفت دون وجه حق — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — مناط تطبيق هذا القانون أن يكون الصرف قد تم نتيجة إفسوسية أو ترقية — وجوب تواتر ذلك حتى في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص .

### ملخص الفتوى :

كان مجلس محافظة بور سعيد قد وافق في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ على صرف علاوة مقدارها ١٥ جنيه شهريا الى السيد مدير العلاقات العامة بالمحافظة وذلك استنادا لحكم المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ التي تقضى بأنه يجوز للمجلس ان يقرر الى جانب المرتب الاصلى علاوة وظيفية ليست لها صلة بالمرتب الاصلى وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف ووافق السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الادارة المحلية على منح العامل هذه العلاوة ، ومن ثم استمر في صرفها حتى ٣١ من مارس سنة ١٩٦٧ وذلك على الرغم من أن تأشيرات ميزانية المحافظة اعتبرها من السنة المالية ٦٣/٦٤ تضمنت ضرورة مراعاة عدم صرف البدل من الباب الاول ألا طبقا لقرارات جمهورية سابقة أو بعد صدور القرارات الجمهورية المقررة لهذه البدلات والرواتب . وقد استطلعت المحافظة رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والحاسبات في هذا الموضوع فأيدت انه ولئن كان القرار الصادر بتقرير العلاوة قد صدر سليما الا انه لا يمكن تنفيذه ازاء ما تضمنته تأشيرات الميزانية ، ومن ثم فما كان يجوز صرف هذه العلاوة للعامل المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ طالما لم يصدر بتقريرها قرار من رئيس الجمهورية وعقب ذلك تم حصر المبالغ التي صرفت بغير حق للموظف المذكور فتبين أنها تبلغ ٣١٥ جنيه شرعت محافظة بور سعيد في تحصيلها عن طريق الخصم من مرتبه اعتبارا من أول أغسطس إلا أن السيد المذكور تقدم بشكوى الى السيد رئيس

الجمهورية التمس فيها أعفائه من استرداد المبالغ المشار إليها ، وصرف ما تم تحصيله منه ، وقد أحيت هذه الشكوى الى الجهاز المركزى للحسابات ، ومن ثم طلبت ابداء الراى فى مدى افادة العمل المذكور من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مخضرة أو ما فى حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لقرية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لحيوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لقرية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من احدى الإدارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المشرع حدد الشروط التى يلزم توافرها فى المبالغ التى يمكن أن تكون محلا للتجاوز ، كما حدد الاحوال التى يتم فيها التجاوز ، أما الشروط فهى :

١ — أن تكون هذه المبالغ قد صرفت بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بالقانون ..

٢ — وأن تكون قد صرفت بصفة من الصفات التى حددها النص مرتب أو أجر أو بدل أو مكافأة الخ ..



٣ - وأخيرا أن يكون الصرف قد تم نتيجة لقرنية أو تسوية ، وإما أحوال التجاوز فقد حدد اتفاقون بعضها حيث يتم التجاوز بقوة القانون في حالات التسوية أو القرنية تنفيذا لحكم أو لفتوى ، وانط بالوزير المختص تحديد بعض الحالات الأخرى التي يتم فيها التجاوز بقرار يصدره . ويتضح من ذلك أنه سواء في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقوة القانون أو الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص ، يتعين أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لقرنية ، ولا وجه للقول بأن هذا الشرط لا يلزم توافره في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص استنادا إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ قد استهلكت بعبارة « وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز » مما قد يستفاد منه أن المشرع قد أطلق سلطة الوزير المختص في التجاوز عن المبالغ التي حددها القانون في أية حالة يقدر فيها ضرورة هذا التجاوز ولو لم يكن الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لقرنية ، لا وجه لهذا القول لأن اشتراط أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لقرنية هو من شروط التجاوز وليس من أحواله ، وقد انيط بالوزير تحديد بعض أحوال التجاوز دون أن يكون له الإلفاء من شروطه .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان المبلغ الذي تم صرفه للسيد/... لم يصرف له نتيجة لتسوية أو لقرنية ، وإنما صرف له بناء على قرار صدر من مجلس محافظة بور سعيد في حين كان الصرف يستلزم مجوز قرار من رئيس الجمهورية وذلك وفقا لما ورد بتأشيرة الميزانية ١٩٦٣/ ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن هذا المبلغ يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

نهذا انتهى الرأي إلى أنه لا يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت للسيد/... تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

( متوى ٢١٦ في ١١/٣/١٩٧٢ )

( م - ٣٥ - ج ٢ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

### المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — مقتضى احكامه ان التجاوز يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطلة صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو إحدى الإدارات التي ورد ذكرها في نص المادة الأولى من القانون على سبيل الحصر — في غير هذه الحالات يكون التجاوز عن استرداد هذه المبالغ من سلطة الوزير المختص .

### ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت . تنص على أنه « اذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه فلكثر فلا يجوز له أن يحصل على أي نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار .

فاذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة .»

كما أن المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها — للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مجبرة أو ما في حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى

من مجلس الدولة أو من الإدارات العالمة نعيموان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية .

ويسرى حكم الفترة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر عن إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف .

وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص .

ويتعين في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم تحميل المتسببين في الصرف قيمة تلك المبالغ بالتضامن فيما بينهم .

ومن حيث أن بدل حضور جلسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية السابق صرفه للمذكورين كان قد صرف إليهم دون وجه حق وذلك لخالفة حكم المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، وأن هذا الصرف تم استنادا الى فتوى صادرة عن إدارة الفتوى لوزارة الداخلية برقم ٣٠٥٦ في ٢٦/١٢/١٩٦٥ ثم عدل عنها بعد عرضها على الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع ، ومن ثم فأنه يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ ولا تعرض في ذلك مع فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٩٧٢/٢/٢٣ والتي يدعم بها الجهاز المركزي للمحاسبات وجهة نظره في مطالبة المذكورين ، إذ أن تلك الفتوى ارتأت عدم أحقية من صدرت في شأنهم في الإنعاده من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لكون الالتزام برد المبالغ التي صرفت إليهم لم يكن التزاما برد ما نفع دون وجه حق وإنما هو التزام مستقل مصدره القاعدة القانونية التي أوجبت الرد بينما الأمر في الحالة المعروضة مغاير تماما إذ أن المعروض حالتهم ما كانوا يستحقون ابتداء صرف بدل حضور الجلسات لأن كلا منهم كان يشغل وظيفة مقرر لها بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر عملا بصريح الحظر الوارد بالمادة ( ٦ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة

١٩٦٥ وبالتالي فإن صرف هذا البذل انهم كان صرفا لغير مستحق وهو امر مختلف عن حالة المستحقين نصرف بدل حضور جلسات بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى الذى حدده القانون والذي يلتزم العامل بعده برد ما يجاوز هذا الحد الأقصى .

ومن حيث أنه ولئن كان الصرف الذى تم المعروف حالتهم يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ إلا أنه وإذا لم يكن قد تم نتيجة ترقية أو تسوية فلا يحق التجاوز بقوة القانون وإنما يترخص انوزير المختص فى تقدير ملائمة التجاوز .

ومن حيث أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هو الجهة التى قامت بصرف غير المستحق فمن ثم يكون لمن له سلطة الوزير فيه التجاوز عن استرداد هذه المبالغ .

ومن حيث أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هو من المؤسسات العلمية طبقا لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام انباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجمعيات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق بالقانون ومنها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كما نصت المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه على أنه « إلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى شأن الجهات المنصوص عليها فى المادة ( ١ ) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه لم تصدر بعد اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فمن ثم استمر العمل به باللوائح والقواعد السابقة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ومنها المادة ( ٣٢ ) من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ باعادة تنظيم المعهد القومى للبحوث الجنائية والتي تنص على أن « لمجلس الادارة سلطة الوزير ولدير المركز سلطة وكيل الوزارة فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها فى القوانين واللوائح » . وبناء



## قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

### المبدأ :

القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من بدل الانتقال الثابت بغير وجه حق — اشتراطه للتجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت أن يكون قد صرف للعامل في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ والا يكون قد سبق تحصيله .

### ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من بدل الانتقال الثابت بغير وجه حق قد نص في مادته الاولى على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف للعاملين بغير وجه حق ، من الحكومة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، بصفة بدل انتقال ثابت ( مقابل عدم تخصيص سيارة ) في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٥ من يونية ١٩٧٤ في طلب التفسير المقيد بجدول تلك المحكمة تحت رقم ١ لسنة ٥ القضائية » . كما نص في مادته الثانية على أنه « لا يترهب على العمل بالحكم هذا القانون رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار بها في المادة السابقة » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت أن يكون قد صرف للعامل في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ والا يكون قد سبق تحصيله منه .

ومن حيث أن الوزارة لم ترد على كتابنا رقم ٥٢٢ المؤرخ ١٩٧٧/٧/٤ الذي طلبنا فيه بيان التواريخ التي تم فيها صرف بدل الانتقال الثابت للسيد وكيل الوزارة المعروضة حالته ، فإن الامر يكون مرده الى تاريخ صرف هذا البند فإن كان سابقا على العمل بالقرار التفسيري المشار اليه وجب التجاوز عما صرف منه بدون وجه حق وان كان لاحقا عليه تعين استرداده .  
لذلك انتهى الرأي الى التجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت من السيد/... اذا كان قد تم صرفها له في المدة السابقة على العمل

بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسته ١٥/٦/١٩٧٤ وام يكن  
تد سيق تحصيلها منه .

( فتوى ٦٠٠٠ في ١٨/٨/١٩٧٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

#### المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة - استرداد المبالغ التي صرفت اليهم دون  
وجه حق - القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد  
ما صرف من مهنات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق - المبالغ التي  
نظم المشرع التجاوز عنها وفقا لاحكام هذا القانون هي المبالغ التي صرفت بغير  
وجه حق - المقصود بذلك المبالغ التي تم صرفها بالمخالفة لحكم القانون تحت  
ظن انه مطابق له ثم تكتشف المخالفة بعد تمام الصرف - المبالغ التي تم  
صرفها بوجه حق مع الالتزام برد جزء منها في الاحوال التي حددها القانون  
تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ - المكافآت والاجور  
الاضافية والبدلات التي تصرف للعاملين لقاء ما يقومون به من أعمال  
اضافية تعتبر بحسب الاصل مبالغ صرفت لهم بوجه حق - القوامع التي  
وضعت حدا اقصى للبدلات والاجور والمكافآت والزم العامل بأن يؤدي  
ما يزيد على هذا الحد الى الجهة التابع لها - الالتزام باداء الاجور  
والمكافآت التي تزيد على الحد الاقصى الى الجهة التي يتبعها العامل لايعتبر  
الالتزام برد ما دفع بغير حق وانما هو التزام مستقل عن الالتزام باداء هذه  
الاجور والمكافآت - الالتزام بالرد لا يجوز أن يكون محلا لتطبيق القانون  
رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

#### ملخص الفتوى :

نخب السيد / ..... للعمل في غير أوقات العمل الرسمية في بعض  
شركات القطاع العام خلال المدة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٠ ، وحصل  
منها على اجور اضافية بمكافآت تشجيعية تزيد على الحد الامتصى المقرر  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات  
والاجور والمكافآت .

ومن ناحية اخرى ، كلن السيد/..... قد حصل على اجور اضافية  
من الجهاز التنفيذي لجميع الحديد والصلب خلال سنة ١٩٧٠ تزيد على  
الحد المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ،

ولما طوّل برد الزيادة التي صرفت اليه ، أُنَاد أن السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والبقول والثروة المعدنية قد أصدر القرار رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧١ بالتجاوز عن استرداد ما صرف للعاملين بالهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ، وذلك تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المادة ( ١ ) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو مكلفات أو ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين منهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافي أو معاش أو مكلفاة أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك إذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية ، ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتبرت من الوزير المختص قبل انصرف ، وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المبالغ التي نظم المشرع التجاوز عنها هي المبالغ التي صرفت بغير وجه حق ، أي التي تم صرفها بالمخالفة لحكم القانون تحت ظن أنه مطابق له ، ثم تكثفت المخالفة بعد تمام الصرف ، فيكون حق الجهة التي قبلت بالصرف أن تسترد ما أوفته بغير حق ، ومن ثم نظم المشرع أحوال التجاوز عن هذا الحق ، وعلى ذلك فإن المبالغ التي تم صرفها بوجه حق مع الالتزام برد جزء منها في الأحوال التي حددها القانون تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، فلا يصح أن تكون محلا للتجاوز ذلك أن الالتزام بردها



ليس التزاما برد ما دفع بغير وجه حق ، وإنما هو التزام مستقل مصدره القاعدة القانونية التي أوجبت الرد .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت المكلفات والاجور الإضافية والبدلات التي تصرف للعاملين لقاء ما يقومون به من أعمال اضافية تعتبر بحسب الاصل مبالغ صرفت لهم بوجه حق ، فلية الامر ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وقرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ الذي صدر تنفيذا له ، قد وضعا حدا اقصى للبدلات والاجور والمكلفات والزما العامل بلن يؤدي ما يزيد على هذا الحد الى الجهة التابع لها ، فنصت المادة ( ٣ ) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على أنه « لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكلفات التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في السنة » ونصت المادة ( ٦ ) من قرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على ان « يؤدي العامل الى الجهة التابع لها قيمة ازيادة عن النحدود التصوى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه شهرا شهرا في ذات السنة الميلادية التي يتم فيها الصرف وله أن يؤدي هذه الزيادة دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة الميلادية التالية . . . » ، ومن ثم فان الالتزام باداء الاجور والبدلات التي تزيد على الحد الاقصى الى الجهة التي يتبعها العامل لا يعتبر التزاما برد ما دفع بغير حق ، وإنما هو التزام مستقل عن الالتزام باداء هذه الاجور ، مرده احكام القرارات المشار اليهما .

ومن حيث أنه مما يؤدي الى هذا النظر ، ان الغاية من تقرير التجاوز من المبالغ التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ هي حماية العامل من المفاجأة بالالتزام برد ما سبق أن تقاضاه فلنا بأنه يستحقه ، وما يترتب عليه من اضطراب في احواله المعيشية لم يكن في حسبان ، وهو الامر الذي لا يتوافر في حالة تقاضي الاجور والمكلفات والبدلات مع العلم المسبق بالالتزام برد ما يزيد منها على الحد الذي عينه القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان كل من السيدين . . . . قد تقاضى اجورا اضافية ومكلفات وبدلات تزيد على الحد الاقصى الذي عينه

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ، والتزم كل منهما بإداء ما يزيد على هذا الحد إلى الجهة التي يتبعها فمن ثم فإن هذا الالتزام لا يجوز أن يكون محلاً لتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه لا يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ التي تقاضاها كل من السيدين / . . . زيادة على الحد الأقصى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

( غنوي ٢١٧ في ١١/٣/١٩٧٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — نصه في مادته الثانية على حكم عام يقضى بسقوط ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف — لا يسرى هذا الحكم على ما صرف بغير وجه حق بعد تاريخ صدور هذا القانون وإنما يخضع لحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني .

##### ملخص الفتوى :

لما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق ، قد حدد في المادة ( ١ ) منه حالات يتجاوز فيها عما صرف بغير وجه حق بحكم القانون وحالات أخرى يجوز فيها ذلك بقرار من الوزير المختص ، ثم نص في المادة ( ٢ ) منه على حكم عام يقضى بسقوط ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر ، بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف .

ولما كان مقتضى ذلك أن ما صرف للعاملين من مرتبات بغير وجه

حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من ابريل سنة ١٩٧١ يسقط الحق في استرداده بمضى خمس سنوات من تاريخ صرفه ما لم تكن قد اتخذت اجراءات لاسترداده خلال ذلك الاجل . وان ما يصرف لهم من هذه المبالغ بعد هذا التاريخ لا يسرى عليه حكم هذا القانون وانما يخضع لاحكام القانون المدني الذى ينص فى المادة ١٨٧ منه على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد » .

ولما كان السيد / ..... قد استمر فى تقاضى زيادة فى مرتبته صرفت له بغير وجه حق ابتداء من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد مرتبه بما يزيد على بداية هريوط الدرجة المعين عليها ، حتى تاريخ حالته الى المماتس فى ١٩٧٢/٩/٢٢ ، فقد تضمنت تلك المدة فترة سابقة على ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ومن ثم يسرى عليها حكمه ، وفترة لاحقة على هذا التاريخ تخرج عن نطاق تطبيقه ويسرى فى شأنها حكم القانون المدني ، ومؤدى ذلك ان الزيادة فى المرتب التى صرفت للسيد المذكور دون وجه حق حتى ١٩٧١/٤/٤ يكون قد سقط الحق فى استردادها بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف طالما لم تكن قد اتخذت اجراءات استردادها خلال الاجل المذكور ، وان الزيادة فى ذلك المرتب التى صرفت له على هذا النحو بعد التاريخ المشار اليه لا تسقط دعوى استردادها الا بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ علم جهة الادارة بحقها فى الاسترداد والذى تحقق فى تاريخ ورود فتوى ادارة الفتوى لوزارة الصحة بهجلس الدولة المؤرخة ١٩٧٣/١١/١٢ الى جهة الادارة وعرضها على جهة الاختصاص ، وعنى أساس انه ليس من الجائز قانونا التجاوز عن استرداد هذا المبلغ وفقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ نظرا لصرفه بعد تاريخ صدور هذا القانون الذى لا يجيز التجاوز وفقا لاحكامه عما يصرف بغير وجه حق بعد تاريخ صدوره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : أنه يمتنع قانونا التجاوز عن استرداد ما صرف للسيد / ..... .

دون وجه حق وفقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : سقوط حق الوزارة في استرداد المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من ابريل سنة ١٩٧١ .

ثالثا : احقية الوزارة في استرداد المبالغ التي تم صرفها بعد التاريخ المذكور وحتى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ تاريخ احالة السيد المعروضة حالته الى المعاش .

( فتوى ٦٢٢ في ١١/١١/١٩٧٦ ) ..

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما في حكمها بغير وجه حق - المشرع حدد في نص المادة الاولى من هذا القانون الشروط التي يلزم توافرها في المبالغ التي يمكن ان تكون محلا للتجاوز كما حدد الاحوال التي يتم فيها التجاوز بتعين في جميع الاحوال ان يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية او تسوية - المبلغ الذي صرف على وجه الخطا كمرتب اثناء العضوية لمجلس الشعب يخرج من نطاق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم لا يجوز التجاوز عن استرداده .

#### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما في حكمها بغير وجه حق تنص على ان « يتجاوز عن استرداده ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة او وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الانتصائية التابعة لها للعاملين ..... بصفة مرتب او اجر او بدل او راتب اضلئ او معاش او مكافأة او مبالغ مدخرة او ما في حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية او لتسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي او فتوى من مجلس الدولة او من الادارات العامة لديوان الموظفين او الادارات المركزية للجهاز المركزي للتخطيط والادارة

ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة ترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صدر من إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث أن المشرع قد حدد فى هذا النص الشروط التى يلزم توافرها فى المبالغ التى يمكن أن تكون محلاً للتجاوز ، كما حدد الأحوال التى يتم فيها التجاوز ، أما الشروط المنتهصل فى الآتى :

أولاً : أن تكون هذه المبالغ قد صرفت بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

ثانياً : أن تكون قد صرفت بإحدى الصفات التى حددها النص من مرتب أو أجر أو بدل . . . الخ .

ثالثاً : أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية .

أما أحوال التجاوز فهى حالات التسوية أو الترقية تنفيذاً لحكم قضائى أو فتوى ، وانطأ بالوزير المختص تحديد بعض الحالات الأخرى التى يتم فيها التجاوز بقرار يصدره .

ويتضح مما تقدم ، أنه سواء فى الأحوال التى يتم فيها التجاوز بقوة القانون أو التى يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص ، فأنه يتعين أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو ترقية . ولا وجه للقول بأن هذا الشرط لا يلزم توافره فى الأحوال التى يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص استناداً إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر قد استهلكت بعبارة « وفى غير تلك الأحوال يجوز التجاوز . . » مما قد يستفاد معه أن المشرع أطلق سلطة الوزير المختص فى التجاوز عن المبالغ التى حددها القانون فى أية حالة يقدر فيها ضرورة ذلك حتى ولو لم يكن الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية ، لأوجه لهذا القول لأن اشتراط أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو لتسوية هو

من شروط التجاوز وليس من أحواله ، وقد نيط بالوزير المختص تحديد بعض لأحوال التجاوز دون أن يكون له الإعفاء من شروطه .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، ولما كان الثابت أن المبلغ الذي تم صرفه إلى السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ لم يصرف له نتيجة لترقية أو لتسوية وإنما صرف له على وجه الخطأ كمرتب أثناء عضويته لمجلس الشعب وقيل أن بيت في صحة هذه العضوية ومن ثم فإن هذا المبلغ يخرج عن نطاق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم انطباق أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر على المبالغ التي صرفت خطأ إلى السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ أثناء عضويته لمجلس الشعب ، ومن ثم لا يجوز التجاوز عن استردادها .

( فتوى ١٠٥٢ فى ١٢/٢٨ / ١٩٧٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

##### المبدأ :

لا يجوز استرداد علاوة الترقية عند سحب التسوية التي تضمنتها — أساس ذلك — أن سحب الترقية وأن كان يؤدي إلى إلزام العامل برد ما حصل عليه من فروق مالية نتيجة لزوال سببها إلا أن ثمة التزام في ذمة جهة الإدارة بتعويض العامل عما قدمه إليها من خدمات وما نهض به من أعباء وتبعات قبل سحب الترقية الباطلة فلا يرد الموظف الفروق المالية الناتجة عن الترقية مباشرة — عدم جواز الاسترداد لا يشمل الفروق المالية التي حصل عليها العامل بسبب زيادة مرتبه بالملاوات الدورية .

##### ملخص الفتوى :

إذا كان سحب الترقية يؤدي إلى إلزام العامل برد ما حصل عليه من فروق مالية نتيجة لزوال سببها وهو القرار المسحوب فانه ينشئ التزاماً مقابلاً في ذمة جهة الإدارة بتعويض العامل عما قدمه إليها من خدمات وما نهض به من أعباء وتبعات قبل سحب الترقية الباطلة ، ومن ثم

يتخفى الأمر عن التزامين متقابلين أحدهما التزام بالرد من جانب الموظف والآخر التزام بالتعويض من جانب جهة الإدارة ، وبما لذلك يتعين نزولا على مقتضيات العدالة إجراء مقاصة بين الالتزامين فلا يرد الموظف الفروق المالية اثنان من الترقية مباشرة بل يحتفظ بها تعويضا له عما قام به من أعمال في الوظيفة الأعلى خلال فترة سريان القرار الباطل ، واذ يقوم حكم عدم الاسترداد في هذه الحالة على أداء الأعمال المترتبة على الترقية الباطلة فإن نطاقه يتحدد بالفروق المالية المتمثلة في علاوة الترقية المساوية لأول مرسوم الفئة التي رقي إليها العامل أو علاوة من علاواتها أيها أكبر والتي يحصل عليها نتيجة للترقية فلا يمتد هذا الحكم إلى الفروق المالية التي يحصل عليها بسبب زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية لتخلف علة الاسترداد في شأنها لكونها لا تقترب بتغير في مركز العامل وتبعاته .

لذلك يتعين الزامه برد الفروق المترتبة على تدرج مرتبه بالعلاوات الدورية أو على منحه تلك العلاوات عند حلول أجلها .

ولا يغير مما انتهت إليه الجمعية ولا ينال من أسانيده القول بأن الترتيبات المسحوية تمت على درجات غير مرتبطة بوظائف أو أنها لم تصطبغ بزيادة في أعباء العامل لكونها تمت قبل توصيف الوظائف وتقييمها ذلك أن الترقية إلى درجة أعلى في مدارج السلم الإداري تلقى على العامل بذاتها تبعات ومسئوليات تتعلق بشخصه وبالوظيفة المساهمة التي يشغلها ولو لم تؤد إلى تغير نوع العمل المسند إليه بالمتارنة وبين هم دونه درجة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية بإقسام الفتوى والتشريع إلى تأييد فتاواها الصادرة بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠ بعدم استرداد علاوة الترقية عند سحب التسوية التي تضمنتها .

( فتوى رقم ٥٨٥ في ١٩٨٢/٥/٨ ) .

## الفصل الثاني : فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

### قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

#### المبدأ :

استرداد ما صرف منه بدون وجه حق — التفرقة بين حالتى الترقية الملقاه وحالة التسوية التى سحبت لخالفتها للقانون — عدم جواز الاسترداد فى الحالة الأولى لاعتبارات العدالة وتلبيسا على قاعدة الغرم بالغنم ، ما دام الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها — وجوب الرد فى الحالة الثانية .

#### ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة لجواز استرداد الفروق المالية التى حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق فإن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد عرضت لجواز الرجوع على الموظفين بالتبليغ التى صرحت لهم بدون وجه حق فى عديد من جلساتنا ، ويبين من استقراء فتاويها فى هذا الشأن أنه يمكن التفرقة بين حالتين :

١ — حالة الموظف الذى القيت ترقيته فان مقتضيات العدالة فى هذه الحالة تترتب لهذا الموظف الحق فيما قبضه من مروق مالية نتيجة الترقية الملقاة ، اذ لا شأن له فيها صاحب تلك الترقية من خطأ فى الفهم أو اختلاف فى التقدير وذلك لأسوة بجائز الشئ حسن النية الذى يعطيه القانون الحق فى جنى ثمراته ولو ظهر فيها بعد أن التئى مستحق لسواه ، فضلا عن أن مثل هذا الموظف يكون فى الخالب قد رتب حياته على أساس ما ناله من ترقية ، ومن غير المستساغ إلزامه برد ما قبضه بحسن نية علاوة على ارجاع حالته الى ما كانت عليه قبل الترقية ولا غبن فى ذلك على الخزانة العامة ما دام مثل هذا الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها طوال الفترة التى انقضت بين صدور قرار الترقية وبين الحكم بالغائه وانفذت الحكومة من جراء ذلك ما اداه لها من خدمات فى الوظيفة المرقى إليها تلبيسا على قاعدة الغرم بالغنم .



٢ — حالة الموظف الذى سويت حالته بالمخالفة لاحكام القانون وسحبت التسوية : فى هذه الحالة لا تقتزن التسوية بتغيير فى مركز الموظف أو زيادة فى مسئولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسئوليته بعد اجراء التسوية كما كان قبل اجرائها ومن ثم اذا ما سحبت جهة الادارة التسوية لمخالفتها للقانون ، فان السبب الذى بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ فى نفعه التزام برد ما حصل عليه من فروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدنى .

ولا يتقدم حق جهة الادارة فى استرداد هذه المبالغ الا من تاريخ علمها الحقيقى النعنى بالحق فى الاسترداد .

ومن حيث انه فى خصوصية الحالة المعروضة فان وزارة العدل وقد عينت العمال المشسر اليهم فى الواقع فى درجة صانع دقيق ممتاز باجر يومى ٣٦٠ مليا بناء على ما قررتة اللجنة المشكلة للاختام ، ولما كان فى هذه التسوية مخالفة للقانون كما سلف القول ويتعين مسحها ، فاننا نرى فى مجال جواز استرداد الفروق المالية التى حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق ، انه لا يجوز الاسترداد — ذلك انهم قاموا بأعباء وظيفة « صانع دقيق ممتاز » منذ تعيينهم حتى الآن ورتبوا معيشتهم على اساس حصولهم على هذه الدرجة فهذه الحالة تتساوى مع حالة الترقية على خلاف القانون ، فكلا الموظفين قد قام بأعباء الوظيفة الأعلى واذا كان الرأى قد استقر على انه لا يجوز الاسترداد فى حالة سحب قرار الترقية فانه يتعين نفس القول فى حالة صدور قرار تعيين هؤلاء العمال بالمخالفة لاحكام القانون للاعتبارات سالف الاشارة اليها فضلا عن اعتبارات العدالة ومراعاة ظروفهم .

( فتوى رقم ٤٨٦ فى ١٩٦٤/٥/٣٠ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

### المبدأ :

عدم خصم فرق الكادرين دون وجه حق تنفيذا لفتوى من ديوان الموظفين صدرت خلال المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور — عدم جواز استرداد ما صرف للمعاملين تنفيذا لفتوى المشار اليها الا من تاريخ العدول عنها .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور نص على أن يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية او تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا انفيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن لا تسرى لحكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذا للأحكام والفتاوى التي صعدت اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص انه متى كانت الفتوى الذي تم الصرف على مقتضاها أو الحكم الذي تم الصرف تنفيذا له قد صدر في الفترة المحددة في القانون وإلى تاريخ العمل به فإن الصرف الذي يتم تنفيذا لهذه الفتوى أو هذا الحكم تسرى عليه أحكام هذا القانون فلا يجوز استرداده طبقا لما يقضى به القانون لو أنى هذا الحكم أو عدل عن الفتوى في تاريخ لاحق للفترة الزمنية المحددة في القانون .

ومن حيث أن مصلحة المسلحة لم تقم بخضم فرق الكافرين نتيجة تطبيق احكام اتحانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للمعلاوات الفرضية للذين سبق ان دُمت لهم مدد خدمة سابقة وذلك استنادا الى فتوى ديوان الموظفين بكتابه رقم ٢ - ١ / ١٢٣م المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٦١ الموجه للمصلحة . وقد صدرت هذه الفتوى من ديوان الموظفين المشار اليه في النطاق الزمني اذى حددته القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فلا يجوز استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين نتيجة تطبيق هذه الفتوى على حالاتهم الا من تاريخ العدول عن الراى الوارد بها .

لهذا انتهى رآى الجمعية العمومية الى أن :

١ - أن فرق الكافرين بالنسبة للمعلاوات التى يفترض منحها للعاملين عند تسوية حالاتهم بضم مدد خدمتهم السابقة يخضم من اعانة غلاء المعيشة .

٢ - لا يجوز تطبيقا لاحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ استرداد ما صرف للعاملين بمصلحة المساحة تنفيذا لفتوى ديوان الموظفين الصادرة بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ الخاصة بالمعلاوات الفرضية الا من تاريخ العدول عن هذه الفتوى .

( فتوى ١٠٨٣ فى ١/١٢/١٩٦٨ ) .

قلعة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

استرداد ما دفع بغير حق - صرف الإدارة مبالغ لبعض الموظفين ازيد مما يستحقونه يوجب عليهم رد هذه الزيادة - صدور قرار من الجهة الادارية بالتجاوز عن تحصيل هذه الزيادة باعتبارها تعويضا لهم عن ساعات عمل تزيد على المقرر فى فترة سابقة - غير جائز - الاحتجاج بان المقصود هو التبرع للموظفين بهذه الزيادة - لا محل له ما دام التبرع غير مستوف لشروط التصرف بالمجان في اموال الدولة طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨.

### ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أنه قد صرف إلى الموظفين بلجنة القطن المصرية أجر اضافى يجاوز المستحق لهم طبقا لقرار اللجنة الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ونذلك يكون هذا الأجر الزائد قد صرف بغير سبب قانونى مما يتعين معه استرداده طبقا لقواعد القانون العامة المقتنة بالمادة ١٨١ من القانون المدنى التى تنص على أن كل من ينسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

ولا حجة — لمنع هذا الرد — فيها جاء بقرار اللجنة المؤرخ فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بالتجاوز عن تحصيل مبالغ هذه الأجور باعتبار ذلك إثابة للموظفين عما بذلوه من جهد فى فترة سابقة عملوا خلالها عددا من الساعات يزيد على العدد المحدد على أساسه اتحد الأقصى للأجر الإضافى ، ذلك أنه إذا كان المقصود بهذه الإثابة هو تعويض هؤلاء الموظفين عن الجهد المشار اليه فإن التعويض يستلزم لصحة أساسه توافر التزام فى جانب المسئول عنه يشغل ذهنه ، فإذا تخلف هذا الالتزام انسحب عن التعويض أساسه القانونى ، والثابت أن اللجنة لم تكن ملزمة وفقا لقرارها الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ بدفع مقابل لساعات العمل الإضافى التى تزيد على ثلاث ساعات يوميا حيث وضع هذا القرار حدا أقصى للأجر الإضافى هو ما يوازى أجر ثلاث ساعات أى كان عدد ساعات العمل الإضافية ومتى تبين بذلك انتفاء التزام اللجنة عن دفع ما يقابل ساعات العمل الإضافى التى تزيد على ثلاث ساعات يوميا ، فإنه يتضح عدم جواز قرار اللجنة بالتجاوز عن الاسترداد على أساس التعويض عن الجهد الزائد خلال فترة سابقة .

وإذا كان المقصود بالتجاوز عن التحصيل هو التبرع للموظفين عما قبضوه من أجر اضافى زائد عما يستحقونه فإن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان فى أموال الدولة يشترط لصحة التنازل أن يستهدف تحقيق غرض دى نفع عام ، الأمر الذى لا يحقق إلا إذا كان مال المسال موضوع التصرف بالمجان — أى التبرع — هو تحقيق

خير مباشر أو غير مباشر للمجموع — وليس من شك في أن التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها لا يحقق غرضاً تتوافر فيه صفة النفع العام بالمعنى المقصود في القانون المذكور ، إذ لن يترتب على هذا التجاوز سوى تحقيق مصلحة خاصة للموظف الذي قبض ما ليس حقا له بتوفير مبلغ له يتعين عليه رده كاملا للجهة .

ويخلص من ذلك أن ما صرف بغير حق من أجر إضافي لهؤلاء الموظفين يتعين عليهم رده ، ولا يعنيهم من ذلك قرار اللجنة المشار إليه بالتجاوز عن استرداد هذا الأجر .

( متوى ٢٠٤٦ في ١٢/١١/١٩٦٢ ) .



## استيراد وتصدير

## استيراد وتصدير

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

### المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات المعبول بها فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ — مؤداها أن قانون الاستيراد لا يسرى على المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج إقليم الدولة إذا استخرج عن تلك المركبات تصاريح استيراد مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد مع إعادة تصدير السيارات خلال مدة صلاحية هذه التراخيص .

### ملخص الفتوى :

أن الأصل طبقاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ما تنص عليه المادة الأولى من أن يحظر استيراد انسلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد . وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

وإنه استثناء من هذا الأصل تقضى المادة السادسة من هذا القانون بعدم سريان أحكامه على السلع التى يتقرر إعناؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات علمية من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها .

ومن حيث أن المادة الثانية من الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات والمعبول بها فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ تقضى بأن تمنح كل من الدول المتعاقدة حق دخول مؤقتة معنى من رسوم وضرائب الوارد وقعود استيراد المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج إقليمها وبأن يستخرج عن تلك



المركبات تصاريح اسرأ مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد وذلك لواجهة ما تد ينشأ عن توقيع جزاءات جبركية ،

وتتضى المادة ١٢ بأن « المركبات الموضحة فى تراخيص الاستيراد المؤقت يعاد تصديرها بنفس حالتها العامة الا فيما يتعلق بالاستهلاك وذلك خلال مدة صلاحية هذه التراخيص » .

وتتضى المادة ٢٨ بأن « للدول المتعاقدة فى حالة الفش أو المخالفة أو سوء استعمال الحق ، بصرف النظر مما تقتضى به احكام هذه الاتفاقية فى اتخاذ أية اجراءات ضد الاشخاص الذين يستخيمون تراخيص استيراد مؤقتة وذلك لتحصيل رسوم وضرائب الاستيراد ولتوقيع أية عقوبات جنائية يقتضى بها القانون » .

وتنص المادة ٣١ من الاتفاقية على أن « لية مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية أو تهوير فيها أو أى بيانات غير صحيحة أو عمل من شأنه ائادة شخص بصفة غير مشروعة من نظام الاستيراد المعمول به فى هذه الاتفاقية يعرض مرتكبها فى البلد الذى وقعت فيه المخالفة للجزاءات المنصوص عليها فى قوانين ذلك البلد » .

ومن حيث أن مؤدى نصوص الاتفاقية الدولية ونصوص قانون الاستيراد أن قانون الاستيراد لا يسرى على المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج اقليم الدولة اذا استخرج عن تلك المركبات تصاريح استيراد مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد مع اعادة تصدير السيارات خلال مدة صلاحية هذه التراخيص وأنه فى حالة الفش والمخالفة أو سوء استعمال الحق أو التهوير فى الاتفاقية أو تقديم أية بيانات غير صحيحة أو عمل من شأنه ائادة شخص بصفة غير مشروعة من نظام الاستيراد فإن مرتكب هذه الأفعال يعرض للجزاءات المنصوص عليها فى قوانين البلد الذى وقعت فيها المخالفة ومن بين هذه الجزاءات العقوبات الجنائية .

## قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

### المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — نص المادة السادسة من هذا القانون على عدم سريان أحكامه على السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط — معنى عبارة الحكومة الواردة في الاستثناء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ — شمولها الهيئات العامة دون المؤسسات العامة — لسان ذلك التمييز الذي استحدثه المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦١ والذي حل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما .

### ملخص الفتوى :

إن المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد تنص على أن « لا تسرى أحكام هذا القانون على السلع التي يتقرر إعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون للجمهورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها وكذلك لا تسرى على ما يأتى :

( ١ ) السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط .

واستنادا الى هذا القانون أصدر وزير الاقتصاد القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ببيان السلع والبضائع التي يحظر استيرادها من الخارج والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الإدارة العامة للاستيراد تطلب بكتليها سائف الذكر ما اذا كانت عبارة الحكومة المشار اليها في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة واشتملت الى أن الجمعية العمومية للمجلس سبق أن أيدت بجلستها المنعقدة في ١٩٦١/١/٢٤ أن هذه العبارة تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة ،

ومن حيث أنه بعد فتوى الجمعية العمومية سائلة الذكر صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

باصدار قانون الهيئات العامة وقد ميز هذان القانونان بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعاً لكل منهما ذوابط واحكام مميزة وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ عن هذا التمييز فقد جاء فيها « ان المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية او زراعية او صناعية او مالية مما كان يدخل أصلاً في النشاط انخاص ورأت الدولة ان تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة ، في حين ان الهيئات العامة في الأغلب الإعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطاً تجارياً او صناعياً او زراعياً او مالياً وتمارس هذا النشاط اسماً بواسطة ما تنشئه او تساهم فيه من شركات مساهمة او منشآت او جمعيات تعاونية ، لما الهيئة العامة فتقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى او تجارى او زراعى او صناعى ، فالأصل ان الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا انه روى في النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة . وفضلاً عن ذلك فإن المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نبط ميزانيات المشروعات التجارية وإرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلاً عن طريق ما تمقده من قروض ، لما الهيئة العامة فانها وان كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح . وبالإضافة الى ما تقدم فإن رقابة الدولة على المؤسسات العامة تختلف عن رقابتها للهيئات العامة فهي أكثر اتساعاً في الحالة الأخيرة ، وهذا أمر يستتجبه طبيعة نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة .

فالهيئة العامة إما ان تكون مصلحة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى ؛ وإما ان تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة ، وهى في الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة ، إما قرارات المؤسسة العامة وإن كانت بغيرها تخضع لاعتماد الجهة الإدارية المختصة ، إلا انه لما كانت المؤسسة لا تدبر بنفسها بل عن طريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وإشراف المؤسسة ، فإن النتيجة

الحتمية لذلك هي أن رقابة الدولة على المرفق انذى تقوم عليه المؤسسة أقل من رقابتها على المرفق الذى تقوم عليه الهيئة .

ومن حيث أنه يترتب على هذه التفرقة أننى أوجدها المشرع بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة مغايرة فى الأحكام التى تنطبق على كل منهما فإن جاز أن تشمل عبارة الحكومة الواردة فى الاستثناء المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الهيئات العامة فإن هذا الاستثناء لا يمتد ليشمل المؤسسات العامة .

ولا يغير من هذا النظر صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه بعد التمييز الذى استحدثه المشرع بين المؤسسات العامة وانهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، والذى حل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما فإن الاستثناء الذى تضمنته المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد بالنسبة للحكومة يشمل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة .

( ثتوى ٥١١ فى ١٩/٥/١٩٦٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٣٨ )

#### المبدأ :

منشور الإدارة العامة للاستيراد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ — شروط تعديل البلد المصدر فى ترخيص الاستيراد طبقا لهذا المنشور .

#### ملخص الحكم :

ان منشور الإدارة العامة للاستيراد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل تراخيص الاستيراد ، يقضى فى الفقرة « ب » من البند السادس منه بأنه « يجوز تعديل بلد المصدر من احدى بلاد العملات الحرة الى غيرها من بلاد العملات الحرة أو الى غيرها من بلاد الاتفاقيات اذا طلب صاحب

الشان ذلك . ويراعى فى هذه الحالات أن يتم التعديل المطلوب بناء على أسباب جدية ومؤيدة بالمستندات « وتنص الفقرة « ج » من البند أولا منه على أنه « وعلى حانة طلب تغيير اسم البلد المصدر يجب أن يراعى أن تكون وسيلة الدفع واحدة فى الحالتين » ومؤدى ذلك أنه يشترط للموافقة على تعديل البلد المصدر فى ترخيص الاستيراد ، أن يقدم صاحب الشأن بطلب هذا التعديل ، لأسباب جدية ومؤيدة بالمستندات وأن تكون وسيلة الدفع واحدة فى الحالتين .

( طعن ٦٥٧ لسنة ١٢ فى — جلسة ١٩٧٠/٥/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

#### المبدأ :

القيد فى سجل المستوردين وسجل المصدريين — يلزم له توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون رقمى ٢٠١ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ولائحتهما التنفيذية الصادرتين بالقرارين الوزاريين رقمى ٧٢٤ و ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ اشتراط هاتين اللائحتين فى كل شريك مضامناً أن يكون متنعاً بسهمعة تجارية حسنة ولم يسئ الى مصالح الدولة الاقتصادية — المقصود بعبارة « كل شريك متضامن » — هى عبارة عامة تشمل شركات التضامن وكل شريك متضامن فى شركات للتوصية بنوعيتها التى ورد ذكرها فى صدر النص .

#### ملخص الحكم :

نصت المادة ٢ غقرة ب « ٢ » من القرار الوزارى رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين على أن « يجب أن تتوافر عيّن يقيد بهذا السجل من الفئات المنصوص عليها بالفقرة « ج » من المادة الثانية من القانون المذكور الشروط الآتية :... ب « فيما يتعلق بشركات التضامن والتوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة »... « ٢ » أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة متنعاً بسهمعة تجارية حسنة ولم يسئ الى مصالح الدولة الاقتصادية ... » ونصت المادة ٢٥ فقرة ب « ٢ » من القرار الوزارى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير على أنه يجب أن تتوافر فيمن يقيد بهذا السجل من الفئات النصوص عليها بالبنود ٣ من المادة ٨ من القانون المشار اليه الشروط الآتية : « ب » بالنسبة لشركات المضامن والتوصية بنوعيهما وذات المسئولية المحدودة : « ٤ » أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة متمتعاً بسبعة تجارية حسنة ولم يسئ الى مصالح الدولة الاقتصادية .

ويبدو واضحاً من هذين النصين أن عبارة « كل شريك متضامن » قد وردت مطلقة ولم تخصص لشركات التضامن ، ومن ثم فقد لزم أن تمس كل شريك متضامن في شركات التوصية بنوعيهما التي ورد ذكرها في صدر النص ، ولما كان لا جدال في أن الشركة التي يمثلها المدعى هي شركة توصية بالاسم ، وأن المدعى شريك متضامن فيها ، فانه يبدو واضحاً انه يشترط لقيد الشركة المذكورة في سجل المستوردين وفي سجل المصددين أن يكون المدعى متمتعاً بسبعة تجارية حسنة ولم يسئ الى مصالح الدولة الاقتصادية .

( طعن ٩٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

#### المبدأ :

الامر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ يحظر استيراد البضائع والمتجات المعبولة بالرسم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستيراد العمل بالتدابير المقررة ببعض الاوامر العسكرية — اجازته المصادرة في حالتين — الاولى الاستيراد بدون ترخيص ، الثانية مخالفة البضاعة المستوردة للترخيص — القرار الجمهوري رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٥٧ باستيراد سيارات الركوب الصغيرة استثناء من الحظر الوارد بالأمر العسكري سالف الذكر — تحديد وزير الاقتصاد مبلغ ٥٠ جنيها كحد أعلى لسعر السيارة الصغيرة خالصا المحروقات لبناء الوصول — استيراد سيارات من طراز معين مطابقة للترخيص — عدم جواز مصادرتها اداريا — التحدي بأن السيارات المستوردة

ليست صغيرة — غير جئز ما دام قد رخص باستيرادها فعلا — مجاوزة  
سعرها الحقيقي لبلغ ٤٥٠٠ جنيهًا — لا يجوز المصادرة ما دامت الشركة المنتجة  
ارتضت هذا السعر .

#### ملخص الحكم :

إذا كان الغائب أن السيارات التي استوردت بناء على هذا الترخيص  
والتي صدر القرار المطعون فيه بمصادرتها هي بذاتها السيارات الصادر  
بها الترخيص ، فإن القول بأن سعرها الحقيقي يجاوز ٤٥٠ جنيهًا الذي  
حدد وزير الاقتصاد بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧  
بالإسماح باستيراد السيارات الصغيرة بفرض صحته لا يؤثر في حقيقة الواقع  
من أن السيارات المستوردة هي نفسها الصادر عنها الترخيص وأن الثمن  
الذي اشترت به هو ٤٥٠ جنيهًا مصريًا وأن هذا السعر هو سعر خاص  
ارتضته الشركة المنتجة لتصريف ما لديها من سيارات طراز سنة ١٩٥٨ ولكي  
يتماشى مع القوانين المصرية الخاصة بالإستيراد ، ومن ثم تكون هذه السيارات  
قد استوردت في حدود الترخيص الصادر للشركة المدعية الأولى وبالتالي  
لا يجوز مصادرتها إداريًا استنادًا إلى الأمر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة  
١٩٤٥ الذي استمر العمل به بالمرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ ، إذ  
إن المصادرة الإدارية بهتضى هذا الأمر لا تجوز إلا في حالة استيراد البضاعة  
بدون ترخيص سابق أو استيراد بضاعة مخالفة للترخيص ، ولا يجدى بعد  
ذلك الحكومة القول بأن السيارات المستوردة ليست صغيرة ما دام أنها  
رخصت باستيرادها فعلا .

( طعن ١٣٤٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣ )

قلعة رقم ( ٢٤١ )

#### المبدأ :

قيام التكيف في عقود المبادلات الإدارية على أسس القوانين والقرارات  
والمواضع الصادرة في هذا الشأن — مثال بنظم الإستيراد والتصدير وفرض  
قيودها على بعض المبادلات — قيام نظام المبادلات الخاصة بالتصدير والإستيراد  
على أسس يراود بها موازنة الميزان الحسابي النقدي للمدفوعات الخارجة  
حتى لا يكون هذا الميزان الحسابي مدينًا بمبالغ ضخمة ، ترهق مركز الجنيه  
المصري في الخارج أو تضعف من قوته الشرائية .

### ملخص الحكم :

ان الامر في تكيف المبادلة لا يكون بالرجوع الى احكام القانون المدني بل يرجع الى القوانين والقرارات الصادرة في ذلك الشأن اذ ان نظام التصدير والاستيراد كان يقوم في ذلك الوقت على ان تضع الحكومة الشروط الخاصة بتصدير السلع وكان الارز آنذ في حساب وزارة التموين من اسلع الدولارية اى التى تستخدم في التصدير للحصول على الدولار وهو من العملات الصعبة فاذا ما وجد في العقد شرط تلزم بمقتضاه الحكومة بالتريخىص في تصدير الارز مقابل الحصول على عيلة سهلة اعتبر ذلك قيداً على الاصل الواجب الرعاية في عملية تصدير الارز وقد تنبته القوانين والقرارات الى مثل هذه الصورة فقررت سعرا آخر للارز اعلى من الاول على وجه يكفى لتغطية الفرق بين سعر الدولار الرسمى وسعره في السوق الحرة وذلك حتى لا تحل بالحكومة اية خسارة من نتيجة تحصيلها من الارز بالعملة السهلة وهو اصلا معتبر سلعة من السلع الدولارية ، ومن هذا يبدو في وضوح ان التعاقد انما قام على تنفيذ التزامين يتبادلين أحدهما هو استيراد كميات من القمح اللازم لتكوين البلاد والاخر هو تمكين المستورد من تصدير كميات من الارز وذلك بمنحه التراخيص اللازمة والتي كانت في ذلك الوقت مرهونة بقيود وشروط معينة ومن هنا سميت مثل هذه العملية بالمبادلات دون ان يقصد بهذه التسمية معنى المفاضلة المعروف في القانون المدني الذى يكون العنصر الغالب فيه هو تبادل نقل ملكية ليس من النقود ، والواقع ان حكم المبادلات في فهم نظام الاستيراد والتصدير يبين من استقراء نظم المبادلات التى اعلنت عنها الجهات الادارية وهى في هذا الصدد انما تقوم على قيود خاصة بالتصدير او الاستيراد قصد من ورائها اجراء موازنة في الميزان الحسابى النقدى للمدفوعات الخارجية القصد منه ملائمة ان يكون الميزان الحسابى مدينا بمبالغ ضخمة ترهق مركز الجنبه المصرى في الخارج او تضعف من قوته الشرائية ومن ثم فان نظام المبادلات يقوم على توجيه يهدف الى تعادل الميزان التجارى مع الدول .



## قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

### المبدأ :

المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد — تحديد سعر المبادلات الخاصة بالأرز — دخوله في السلطة التقديرية للجنة الحبوب واللجنة الوزارية العليا للتأمين وفقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاصين بالتسعر الجبرى وتحديد الارباح .

### ملخص الحكم :

ان تحديد سعر المبادلات بالنسبة للأرز هو مما اقتضته دواعى التصدير والاستيراد وقد غرضت الجهة الادارية المختصة معاملة وضوابطه بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن مرددا الى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعر الجبرى وتحديد الارباح ، والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٣٩ بشأن التسعر الجبرى حيث منح القانون المذكور للجان المختصة سلطة تعيين الاسعار وتحديد الارباح فى السلع الواردة بلجداول المرافقة له ، وفى هذه اللجان لجنة الحبوب واللجنة الوزارية العليا للتأمين وهى اعنى هيئة ذات اختصاص فى تعيين الاسعار ، واذا قبلت كل من هاتين اللجنتين بتحديد سعر المبادلة عموما وهو ذات السعر الذى يعامل به المديعان المقدّر ١٣٢ ريالاً وذلك بالنسبة للصفقة جميعها سواء ما تم تصديره منها قبل ١٢/٨/١٩٥٠ أو بعد هذا التاريخ وكان قرارها فى هذا الشأن يستند الى ما توجيه اصول الموازنة فى الاسعار عند تحقق غيام الفرق الناشئ بين اسعار البيع بالعملة الصعبة وبين اسعار البيع بالعملة السهلة أساسا سعر الصرف السابق الاشارة اليه فى السوق الحرة بين الدولار والعملات السهلة المبيع بها الارز — وما دام القرار قد حدد سعرا عليها بالنسبة للكافة بانه يكون مستندا الى مبدأ المشروعية ولا سبيل بعد ذلك للطعن عليه طالما لم يثبت انه متسم باساءة استعمال السلطة وإن فيه خروجا على احكام العقد المبرم بين المدينى الاول ووزارة التأمين .

( طعن ١١٥٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ )

( م — ٣٧ — ج ٢ )

قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

المبدأ :

المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد — تحديد لجنة التمويل العليا  
سعرين للارز أحدهما للتصدير مقابل دفع عملة صعبة توازى الثمن المحدد  
والآخر سعر مبادلة في حالة الاتفاق على تصدير كميات من الارز مقابل التمتع  
باستيراد سلع أخرى كالسكر أو الحديد أو القمح — لا وجه لافادة المتعهد  
بالمحاسبة على أساس العملة الصعبة ما دام لا يقدم هو العبء المقابل  
بتقديم عملة صعبة بل يستورد فقط كميات من القمح مقابل سعر مرتفع  
مخصوص فلا يجمع الميزتين ١٠

ملخص الحكم :

كانت وزارة التوطين تستولى على جميع انتاج من محصول الارز كما  
هو ظاهر من قرارات لجنة التمويل العليا الخاصة بالاستيلاء على محصول  
الارز لسنة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ الصادرة في ٢٣/٧/١٩٤٩ ، ٣٠/٨/١٩٥٠ كما  
تشرف على تصديره ثم انها حددت اعتبارا من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠  
سعرين أحدهما للتصدير مقابل دفع عملة صعبة توازى الثمن المحدد والآخر  
هو سعر المبادلة ويكون التعامل به في حالة الاتفاق على تصدير كميات الارز  
مقابل التمتع باستيراد سلع أخرى كالسكر أو الحديد أو القمح — ومن ثم  
فان العملية محل التعاقد انذى نحن بصده وقد انحصرت في التزام باستيراد  
قمح ادى الى تحويل جنيهاسترلينية الى الدولة المصدرة له والالتزام  
الوزارة بالترخيص في تصدير ارز ادى الى منحونية الدولة المستوردة بثمنه  
بالمعاملات السهلة وهى على هذا النحو وطبقا لما سبق بيانه لا تعدو ان تكون  
من قبيل عمليات المبادلة فتحكمها الاسعار المحددة للمبادلات وما دام ان الاساس  
في تحديد الاسعار بالعملة الصعبة هو رغبة الحكومة في الحصول على عملات  
صعبة توازى السعر المحدد بالعملة المصرية مما حدا بها الى تخفيض هذه  
الاسعار لتشجيعالتجار على الاقبال على هذا النوع من التعاملفانه لذلكيكون  
الدفع باحدى العملات الصعبة شرطا أساسيا للمحاسبة على أساس الاسعار  
المحددة للبيع بالعملة الصعبة - وبهذه المثابة لا يكون هناك وجه لما يطلبه  
الدعيمان من المحاسبة بمقتضى هذه الاسعار لما يؤدي اليه ذلك من امانتهما

بمزايا هذا النوع من التعامل دون تحمل العبء المقابل لهذه المزايا وهو تقديم عملة صعبة ، ولم يحدد عقد التوريد المبرم بين المدعى الأول والوزارة عن كميات القمح الى شيء من هذا الاعفاء لا صراحة ولا ضمنا خصوصا وقد كان هناك سعر آخر للتبادل بالعملة السهلة مرتفع منذ البداية وقبل انعقاد عقد توريد القمح وذلك طبقا لقرار اللجنة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ،

( طعن ١١٥٤ سنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٣١ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

#### المبدأ :

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم الاستيراد — قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ بطريقة رد رسوم الاستيراد — الحالات التي مددها لرد الرسوم لم ترد على سبيل الحصر وانما على سبيل التسهيل حتى يؤدي الرسم في استرداده يتوافر بقيام السبب الخارج عن ارادته الذي من شأنه تعذر استيراد البضائع المرخص بها .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم استيراد والذي يحكم الواقعة من المنازعة في المادة الاولى منه على ان يفرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل الرسم ١٠ وينص في المادة الثالثة منه على ان « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم » . ونصت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ بطريقة رد الرسم المقرر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على ان « يرد الرسم المقرر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه خلال مدة سريان الترخيص وذلك في الحالات الاتية ... » . وفاد هذه النصوص ان الواقعة المنشئة لاسترداد رسم الاستيراد هي الترخيص بالاستيراد وان حق مؤدى الرسم في استرداده منوط بتعذر استيراد البضائع

المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل للمرخص له فيه وإذا كان القرار رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر قد حدد بعض حالات اجاز فيها رد رسم الاستيراد لمؤديه اذا تعذر عليه استيراد البضائع لسبب لا دخل له فيه خلال مدة سريان الترخيص وكان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر لم يخول وزير الاقتصاد والتجارة سلطة تحديد الحالات التي يتعذر فيها على مؤدى الرسم استيراد البضائع المرخص له في استيرادها لسبب لا دخل له فيه ، فان مؤدى ذلك ان الحالات التي ساقها القرار الوزاري المذكور لا تنطوي على ثمة حصر لكل الحالات انقضى القانون برد رسم الاستيراد فيها ، وبهذه المثابة فانها لا تعد ان تكون مجرد ابهة ومن ثم فان حق مؤدى الرسم في استرداده يتوافر بقيام السبب الخارج عن ارادته والذي من شأنه ان يتعذر عليه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها اعمالا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر دون التقيد بالحالات التي مددها القرار الوزاري رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث ان التثبت من استقراء الاوراق على التفصيل السابق أن المدعى تقدم الى الادارة العامة للاستيراد بوزارة الاقتصاد بطلب الترخيص له في استيراد اسماك محفوظة من يوغوسلافيا ولحم بقرى محفوظة من الصين الشعبية وذلك فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وتفيد الطلبان فى هذا اليوم برقمى الوارد ٢١٨٨ ، ٢١٩٢ على التوالي على ما هو ثابت من ختم الادارة المذكورة على طلبى الاستيراد المشار اليهما وكان طلبى الترخيص المشار اليهما قد قدما بناء على العرضين المقدمين الى المدعى من شركتى التصدير فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للترخيص الاول و ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للترخيص الثانى واذا كان الامر كذلك وكانت الادارة المذكورة لم ترخص له فى استيراد البضائع سالف الذكر الا فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ اى بعد انقضاء أكثر من أربعة أشهر ونصف ، وذلك رغبا عما تضمنته فاتورة الشراء المبدئية الصادرة من الشركة اليوغوسلافية الى المدعى بان يكون التسليم فى اقرب وقت ممكن وهى الفاتورة التى على اساسها تقدم المدعى طلبا الترخيص له فى استيراد الاسماك المحفوظة من يوغوسلافيا وبأنفقها بطلبه هذا ، فان جهة الادارة تكون فى الواقع من الامر قد تراخت فى اصدار الترخيص المشار اليه تراخيا يجلوؤ الابد المعقول ، اخذا فى الجسبان

ان أمور الاستيراد تتطلب بطبيعتها سرعة البيت ، على نحو يسوغ معه ان تظل مراكز المستوردين والمصدرين مطلقة في الوقت الذي تتقلب فيه الاسعار العالمية ويتغير فيه العرض من المنتجات بين يوم وآخر . وقد ترتب على تراخى الجهة الادارية ان صدر الترخيصان المشار اليهما في الربع الثاني من سنة ١٩٦١ وكلن المنتج من الاسماك المحفوظة واللحم البقري المحفوظ قد نفذ على ما جاء بكتاب شركة يوغوريبيا وسفارة الصين الشعبية سالف الذكر ولا غناء فيما اثر من ان هذين الكتابين صدرا بصدد الترخيصين الممنوحين للمكتب الشرقي للتجارة ( شفيق زنارى ) ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج بما تضمنه من بيانات في شأن المدعى ، لا غناء في ذلك لان هذين الكتابين صدرا على التفصيل السابق بمناسبة ترخيصين مماثلين للتخصيصين الخاصين بالمدعى من حيث نوع البضاعة وجهة الاستيراد وتاريخ الاصدار وتاريخ ملاحية كل منهما مواد تضمن هذان الكتابان انه لم يكن ثمة فائض من البضائع المرخص باستيرادها يسمح بشحنه الى مصر في سنة ١٩٦١ فان المدعى يكون على حق في طلب الامانة بما تضمنه هذان الكتابان من وقائع يتوافر معها العذر المبرر لطلب رد رسم الاستيراد المحصل منه لسبب لا دخل له فيه ، وهو على ما سلف البيان تراخى جهة الإدارة في اصدار الترخيصين منذ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى الربع الثاني من سنة ١٩٦١ التي تعذر فيها على الجهة المصدرة في كل من يوغوسلافيا والصين الشعبية تقدير البضائع المرخص باستيرادها لعدم وجود غائض منها . وبهذه المثابة لانه يصبح غير ذي موضوع الادعاء بان المدعى لم يستعمل ترخيص الاستيراد خلال ستين يوما من تاريخ اصدارهما وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، لانه سواء اعتد بتاريخ انقضاء مدة الستين يوما المذكورة او انقضاء تاريخ مفعولها بالنسبة لوصول البضاعة المشار اليها في الترخيصين وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فان كلا من هذين التاريخين قد وقع خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦١ التي كان من التعذر فيها على جهتي التصدير تصدير البضائع المرخص باستيرادها على ما سلف البيان ، ومن ثم فانه ما كان يسوغ للجهة الادارية ان تلزم المدعى باداء رسوم الاستيراد عن الترخيصين المشار اليهما وترفض طلب اعفائه منها ، ومن ثم يكون قرارها في هذا الشأن قد صدر بالخالفه للقانون .

## قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

### المبدأ :

رسم الاستيراد - القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ يفرضه - الفرق بين الرسم والضريبة - التكليف القانوني لرسم الاستيراد في ضوء هذه الفقرة - اعتباره ضريبة عامة يسرى في شأنه ما يسرى على الرسوم الجمركية .

### ملخص الفتوى :

ان الضريبة تكليف مفروض على الأفراد دون مقابل معين ، على حين ان الرسم إنما يفرض مقابل وبسبب خدمة معينة تؤديها الدولة للفرد ، ويترتب على اعتبار الرسم مقابلاً لخدمة أو منفعة معينة أنه لا يجاوز في مقداره قيمة هذه الخدمة المؤداة ، بل ان مقدار الرسم يكون في أغلب الاحوال أقل من قيمة هذه المنفعة أو الخدمة الخاصة .

ورسم الاستيراد ، وان كان يجيء بمناسبة استيراد البضائع من الخارج ، الا أن جبايته ليست بسبب هذا الاستيراد أو لتغطية نفقاته ، والمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ قاطعة في هذا المعنى ، إذ جاء فيها « ان وزارة المالية والاقتصاد قد رفعت الى مجلس الوزراء مذكرة مستقلة اقترحت فيها انتهاء العمل بنظم حق الاستيراد بالنسبة الى الاسترلينى والديتسمارك » . كما رفعت مذكرة أخرى اقترحت فيها خفض ضريبة الصادر على القطن ، ولما كانت ضريبة الصادر على القطن تعتبر من مضارر الأيراد الكبيرة في ميزانية الدولة ، فان خفضها سيترتب عليه عجز يقتضى الامر تكبير مورد آخر لمقابلته ، حتى يمكن مواجهة المصروفات التى تضمنتها الميزانية ، علاوة على الحاجة الى مواجهة تكاليف شراء حق الاستيراد .

لذلك تقترح وزارة المالية والاقتصاد فرض رسم قدره ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة .

ويؤخذ من ذلك أن الرسم قد حل محل ضريبة قديمة هي ضريبة المصادر على القطن، وقد كانت مصدرا كبيرا من مصادر الإيراد في ميزانية الدولة العامة وأنه قصد بفرض هذا الرسم سد النقص المترتب على خفض هذه الضريبة ، وذلك لمواجهة المصروفات المختلفة التي تضمنتها الميزانية العامة للدولة .

وإذا كان هذا الرسم يهدف أيضا إلى مواجهة تكاليف شراء حساب حق الاستيراد فإنه لا يقتصر على هذه التكاليف وحدها ، وإنما يجاوزها إلى مواجهة كافة التكاليف العامة شأنه في ذلك شأن أية ضريبة عامة أخرى . ولا تخرج تكاليف شراء حساب حق الاستيراد من كونها عبئا عاديا ضمن مختلف الأعباء العامة الأخرى التي يقوم رسم الاستيراد بتمويلها كآية ضريبة عامة .

وبما أنه يستند من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجبركية أن الرسوم الجبركية هي الضرائب التي تفرض بمناسبة الاستيراد أو التصدير .

لهذا قررت الجمعية العمومية أن رسم الاستيراد يعتبر ضريبة ويسرى في شأنه ما يسرى على الرسوم الجبركية .

( غتوى ١٢٤ في ١٩٥٧/٤/٢٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

##### المبدأ :

رسم الاستيراد — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرضه — جعله الواقعة المنشئة للرسم مجرد الترخيص ، بعد أن كانت في القانون السابق واقعة الاستيراد — عدم جواز رد الرسم بعد تحصيله إلا في الأحوال الواردة في القانون على سبيل الحصر .

##### ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن رسم الاستيراد على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الإجمالية

للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية أو بالنقد في حسابات الاتفاقيات أو العمليات بمبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بهذا القانون » .

وقد ألغى هذا القانون وحل محله القرار بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرض رسم استيراد ، ونصت المادة الأولى منه على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الإجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع... » .

وبين من المارنة بين هذين النصين أن أولهما جعل استحقاق رسم الاستيراد منوطا ب ورود البضائع فعلا باعتباره الواقعة المنشئة لهذا الرسم وقد عدل النص الثانى عن هذا المبدأ ، فجعل مجرد الترخيص في الاستيراد لا ورود البضائع فعلا هو الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد ، ومن ثم فلا يجوز طبقا لهذا النص رد هذا الرسم بعد تحصيله الا في الاحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ، ويؤيد هذا النظر ما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أنه « نظرا الى ما لوحظ من تقاعس بعض المستوردين عن استيراد ما رخص لهم فيه من السلع المعفاة من ذلك الرسم ما يفوت على البلاد سد حاجتها من هذه السلع الهامة ، ويعطى صورة غير صحيحة عما ينظر استيراده ونما بحاجة المستهلك المحلي ، ويفوت الفرصة على المستوردين الجديين في استيراد ما يلزم البلاد من هذه السلع في الوقت المناسب » .

فيخلص مما تقدم أن العبرة في استحقاق رسم الاستيراد وفي تحصيله هي بوقت الترخيص في الاستيراد ، تحقيقا لحكمة استهدافها المشرع وهي التحقق من جدية طلبات الاستيراد .

ومن ثم فلا يجوز رد هذا الرسم بعد تحصيله الا في الاحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر .

( مئوى ١٩٠ في ١٩٥٨/٤/٣٠ ) .



## قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

### المبدأ :

الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي اصدار الترخيص في الاستيراد - ارتباط حصول الرسم بواقعة ثبوت تسليم الترخيص الى المرخص له تطبيقا للقواعد العامة التي تربط استحقاق الرسم بإداء الخدمة .

### ملخص الفتوى :

ان تراخيص الاستيراد موضوع البحث صدرت في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد ، وتنص المادة (١) من هذا القانون على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ، ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل هذا الرسم » كما تنص المادة ( ٣ ) على أن « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيراده بسبب لا دخل له فيه : وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم ويستفاد من هذين النصين ان الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي اصدار الترخيص في الاستيراد ، وبصنوع هذا الترخيص ينشأ الحق لصاحب الشأن في الاستيراد كما يترتب في ثبوته الالتزام بإداء الرسم ، على انه لما كان رسم الاستيراد مفروضا مقابل الخدمة المقررة لطالب الترخيص وهي تمكنه من الرسم مرتبط باستلام صاحب الشأن للترخيص ، ومن هنا تفتت المادة ( ٣ ) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بأحقية صاحب الترخيص في استرداد الرسم بعد دفعه اذا تعذر عليه لظروف خارجة عن إرادته استعمال الترخيص في الاستيراد ، فهذا الحكم ان هو الا تطبيق للقاعدة العامة التي تربط استحقاق الرسم بإداء الخدمة ، بحيث اذا استحال هذا الاداء لسبب لا يرجع الى تقصير من ثمرت الخدمة لمصلحة اصبح من حقه استرداد الرسم وطبقا لذلك يتعين على جهة الادارة قبل اتخاذ اجراءات التحصيل الجبرى للرسم ان تقيم الدليل على أنها مكتت صاحب الشأن من استعمال الترخيص الصادر لصالحه بإرساله له وإستلامه اياه ، لو انها اتخذت من جانبها

الاجراءات اللازمة لتوصيل الترخيص اليه ولكن تعذر عليها ذلك لسبب يرجع الى طالب الترخيص نفسه كما لو كان قد ذكر بيانات غير صحيحة عن عنوانه في طلب الحصول على الترخيص ، او كان لم يخطر الادارة العامة للاستيراد بتغيير محل اقامته لارسال الترخيص اليه على عنوانه الجديد .

ولا وجه لاقتضاء الرسوم المفروضة على تلك التراخيص متى تحققت الادارة من عدم استعمالها — لارتباط تحصيل الرسم بواقعة ثبوت تسليم الترخيص الى المرخص له .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز الاستمرار في اجراءات الحجز الادارى لتحصيل الرسوم المفروضة على التراخيص الصادرة في عام ١٩٦٠ باسم مؤسسة .١٠٠٠ التجارية وذلك بشرط التحقق من عدم استعمال هذه التراخيص .  
( فتوى ٢٤ في ١٠/١/١٩٧٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

##### المبدأ :

رسم الاستيراد — المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ في شأنه — نصها على عدم سريان القانون على البضائع التي تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالتقيد في حسابات الاتفاقية او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون — المقصود بتحويل القيمة بعملة اجنبية مجرد التصريح بذلك او التقيد في حسابات الاتفاقيات — المقصود بانتهام الاستيراد او التصدير وصول البضاعة فعلا الى البلد المستورد .

##### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما ياتى « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او التقيد في حسابات الاتفاقيات او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون » .

ويؤخذ من هذا النص أنه يضع معيارا لتحديد مدى سريان القانون الجديد على البضائع المستوردة ، فيفرق بين الاستيراد عن طريق الشراء بالدفع نقدا وبين الاستيراد بعمليات مبادلة . ففى الحالة الاولى — وهى حالة الشراء نقدا — يعفى القانون من أداء الرسم البضائع التى يكون قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية أو بالقيد فى حسابات الاتفاقيات وهو ما يساوى تماما التحويل بعملة أجنبية ، أما فى الحالة الثانية — وهى حلة المبادلة — فنظرا لطبيعتها الخاصة وتكوينها من شقين هما استيراد بضائع من دولة أجنبية وتصدير بضائع وطنية فى مقابلها يجتزئ القانون باتهام أى من شقي هذه العملية — الاستيراد أو التصدير — قبل العمل به للخروج من نطاق تطبيقه .

ويتخذ التحويل القيد بعملة أجنبية مجرد التصريح بذلك أو القيد فى حسابات الاتفاقيات ، حيث ينشأ الحق بذلك فى الحصول على هذه العملات الأجنبية ، لما نقل العملة من بلد الى آخرى فانه عملية مادية تدخل فى نطاق تنفيذ التحويل بقبض هذه العملة ؛ بل ان هذه العملية المعية لا تتم على الإطلاق ويكتفى بمجرد القيد فى حسابات نصفى آخر الامر بالمخاصة بين الرصدين الدائن والمدين .

كما يقصد باتهام الاستيراد أو التصدير وصول البضاعة فعلا الى بلد المستورد . أما إجراءات سحب البضائع بعد ذلك من الدائرة الجمركية والتخليص عليها ، فانها إجراءات لاحقة لا تفصل بطبيعة عملية الاستيراد أو التصدير ، وقد تطول أو تقصر لأسباب واعتبارات مختلفة لا دخل لها بطبيعة العملية . وهذا هو المستند من نصوص اللائحة الجمركية بالنسبة الى الرسوم الجمركية عامة ، ومن ثم يتعين التماس عليه فى حالة رسم الاستيراد لانه ضريبة جمركية يسرى فى شأنه ما يسرى على الرسوم الجمركية عامة .

ولما كانت رسالة الاخفة — فى الحالة المعروضة — قد استوردتها شركة إسترن كوهبانى من أمريكا بموجب ترخيص استيراد نص فيه على الدفع بالجنيهات المصرية فى حساب تصدير ، قد تم أداء ثمنها بحساب تصدير

للمصدر بالدولارات الأمريكية في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ووصلت إلى مصر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، أي قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه يتعين إغلاؤها من رسم الاستيراد المقرر بهذا القانون .

( فتوى ٤٣٢ في ١٩٥٧/٥/٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

#### المبدأ :

رسوم جمركية — الإفراج عن البضاعة ودفع الرسوم عنها دون الحصول على رخصة استيراد — وقوع هذا الإفراج بالمخالفة لأحكام القانون ويكون تحصيل الرسم قد تم على سبيل الخطأ — اثر ذلك أنه يتعين عند مصادرة البضاعة إعادة الأمور إلى وضعها الصحيح وعدم الاعتداد بالإفراج الذي تم بالمخالفة للقانون ورد الرسم الذي دفع دون وجه حق .

#### ملخص الفتوى :

أنه تأسيسا على ذلك اذ أفرج عن البضاعة ودفع عنها الرسم دون الحصول على رخصة استيراد فإن مثل هذا الإفراج يكون قد وقع بالمخالفة لأحكام القانون ويكون تحصيل الرسم قد تم على سبيل الخطأ ويتعين عند مصادرة البضاعة إعادة الأمور إلى وضعها الصحيح وعدم الاعتداد بالإفراج الذي تم بالمخالفة للقانون ومن ثم رد الرسم الذي دفع دون وجه حق .

ومن حيث أن الثابت أن السجين / . . . . .

قد استوردا سيارتين من الخارج دون الحصول على رخصة استيراد وعلى الرغم من ذلك تم الإفراج عن السيارتين وسداد الرسم الجمركي فمن ثم يحق لهما بعد مصادرة السيارتين استرداد الرسم الذي سبق لهما ادأؤه . . .

( فتوى ١٠٢٩ في ١٩٦٩/١١/١١ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

### المبدأ :

الامر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ يحظر استيراد البضائع والمنتجات من الخارج الا بعد الحصول على رخصة استيراد — الاصل  
انه في الاحوال التي يستلزم فيها المشرع الحصول على رخصة استيراد هو  
عدم جواز الافراج عن البضاعة الا بعد تقديم هذه الرخصة — اذا لم يتحقق  
هذا الامر يصبح من غير الجائز الافراج عن البضاعة ويتخلف بالتالى اساس  
استحقاق الرسم الجمركى .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الامر العسكري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه  
قد نصت على ان يحظر استيراد البضائع والمنتجات من اى بلد في الخارج  
الا بعد الحصول على رخصة استيراد من وزارة المالية .، وبقت المادة  
الثالثة بان تصدر اداريا جميع البضائع والمنتجات التي تستورد بالخالفه  
لذلك .

ومن حيث ان الاصل انه في الاحوال التي يستلزم فيها المشرع الحصول  
على رخصة استيراد هو عدم جواز الافراج عن البضاعة الا بعد تقديم هذه  
الرخصة بحيث اذا لم يتحقق هذا الامر يصبح من غير الجائز الافراج عن  
البضاعة ويتخلف بالتالى اساس استحقاق الرسم الجمركى .

( فتوى ١٠٢٩ في ١١/١١/١٩٦٩ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٥١ )

### المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ — الفاؤه تراخيص الاستيراد  
الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات الجبله اذا لم تكن  
هذه التراخيص قد استعملت — المقصود بلفظ الاستعمال — المعاند على عملية  
الجبله يعتبر استعمالا لتراخيص .

## ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن فرض رسم استيراد نصت على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالتقيد في حسابات الائتمانيات او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بهذا القانون ، ويعين وزير المالية والاقتصاد كيفية تحصيل هذا الرسم وشروط التحويل » وتنفيذا لذلك القانون اصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ في ١٩/١/١٩٥٥ ونصت المادة الرابعة منه على أن « تعتبر ملغاة تراخيص الاستيراد الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات مبادلة اذا لم تكن قد استعملت جزئيا أو كليا » والخلاف قائم حول تحديد مدلول لفظ « استعملت » الوارد بهذا النص ، فهل يكفى أن تقوم الشركة بالتعاقد على عملية المبادلة للتقول بأن الترخيص قد استعمل ، ومن ثم لا يعتبر ملغى كما ذهبت الى ذلك ( شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان ) ، أم يشترط لاستعمال الترخيص أن تكون عملية الاستيراد قد تمت ، أي وصلت البضاعة بالفعل الى مصر حتى يمكن القول بأن الترخيص قد استعمل كما ذهبت الى ذلك ( وزارة المالية ) ومن ثم يلغى الترخيص اذا لم ترد البضاعة ؟ وفي الحق أن لفظ ( استعمال الترخيص ) بالمعنى الواسع يعنى مباشرة كل اثر من الآثار المترتبة على اصداره ، فالاعتماد على بيع القطن مقابل استيراد بضائع يعتبر أثرا من اثار الترخيص كما هو واضح في البيانات الواردة به ومن ثم يكون هذا التعاقد استعمالا للترخيص ، والاهمية هذا الاثر رأته وزارة المالية أن تحدد في ذات الترخيص امام النعقد بعد تحريره وقبل ٣١/٨/١٩٥٥ ، وبمجرد انتام هذا العقد بين مصدر القطن في مصر وبين مصدر البضاعة من الخارج يودع هذا الأخير ( مستندات شحن بضاعته ) في بنك معتمد بالخارج ، وعلى هذا البنك أن يخطر البنك المحلى باستلامه تلك المستندات حتى يستطيع المصدر في مصر تصدير القطن . فكل عملية التصدير أو الاسيراد المالية لا تتم الا بعد تمام عملية المبادلة القانونية وهى عقد المتايضة ، وهى من ثم تعتبر من الآثار

المباشرة للعقد ، ومن الآثار غير المباشرة للترخيص ، اذ لولا إبرام العقد لما كانت هناك عملية استيراد أو تصدير .

ويبدو أن المشرع في القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم يقصد من لفظ « الاستعمال » آخر الآثار المترتبة على الترخيص وهي عملية الاستيراد المادية ، لانه لو قصد الى ذلك لما نص على اعتبار التراخيص ملغاة اذا لم تستعمل جزئيا أو كليا ، اذ أن عملية الاستيراد تنهى كل آثار الترخيص بحيث يصبح وقد استنفذ الغرض منه ، ولم تعد هناك حاجة للنص على استثنائه من الالغاء ، ولو شاء المشرع أن يحدد الاستعمال بمرحلة معينة من المراحل التي تمر بها آثار الترخيص بحيث يصبح وقد استنفذ الغرض منه ، لنص عليها صراحة ، فقد كان يستطيع أن يحدد الاستعمال بالتعاقد أو بإيداع مستندات شحن البضاعة في البنك الخارجي أو بموسم إبلاغ ذلك البنك للبنك المحلي بإيداع المستندات أو بتمام عملية الاستيراد ، ولكنه لم يفعل ، فدل بذلك على اتخاذ الآثار الأولى للترخيص ، وهو التعاقد على المقايضة ، يحقق معنى الاستعمال . كذلك لا يمكن تفسير معنى لفظ الاستعمال الجزئي بمرحلة معينة اذا قصد به ذات الترخيص دون مراحل تنفيذه والقول بغير هذا يؤدي الى نتائج غير مقبولة ، فان تسليم مستندات الشحن للبنك في الخارج يعني أن البضاعة شحنت فعلا ، وهي في طريقها الى مصر ، وهذا الاجراء يوجب على المصدر في مصر تصدير القطن ، ولا يتصور أن يلغى الترخيص قبل تمام عملية الاستيراد بعد ايداع مستندات الشحن ، لان البضاعة تكون قد خرجت بذلك من ملك المصدر في الخارج وأصبحت على ذمة المصدر اليه في مصر . واذا كانت شروط الترخيص قد خولت للبرخص له أن يتعاقد على مبادلة القطن بسلع اجنبية وحددت للتعاقد موعداً يبدأ من تاريخ تحرير الترخيص وينتهي في ١٩٥٥/٨/٣١ ، ثم تعاقد المصدر على البيع في خلال تلك المدة ، فانه يكون بذلك قد استعمل حقّه المخول له بمقتضى الترخيص ، فلا يجوز المساس بهذا الحق الذي نشأت عنه التزامات وحقوق أخرى رتبها العقد ، اذ لو قصد المشرع في القرار الوزاري سالف الذكر بلفظ الاستعمال تمام عملية الاستيراد لتضيق حكما رجعيّا بمس حقوقا اكتسبت ، وترتبت عليها آثار معينة قبل صدور ذلك القرار ، ومثل هذه الحقوق لا يجوز اهدارها أو المساس بها بغير نص صريح في

القانون ، وقد خلا القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ من مثل هذا النص ( خصوصاً وأن التعاقد على عملية المبادلة يسمح بتعاقد المصدر مع المستوردين من الباطن في مصر ) . ولا مفتح فيها ذهبت اليه ادارة النقد من أن المشرع في المادة الاولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ قد وضع قاعدة تبين معاملة التراخيص الصادرة في شأن عمليات المبادلة ، اذ نص على فرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ على البضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية ، أو بالقيد في حسابات الائتمانات أو بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بالقانون ، ذلك ان المشرع في موطن هذا النص لم يتعرض لالغاء التراخيص ، وانها كان في صدد فرض رسم اضافي هو في حقيقته ضريبة على الوارد ، ومن هنا كانت الحكمة في تحديد موعد استحقاق الضريبة باستيراد البضاعة فعلاً . لذلك فان التعاقد على عملية المبادلة في المدة المحددة بالتراخيص يعتبر استعمالاً للتراخيص ، ومن ثم لا يجوز الغاءه متى ثبت بدليل مفتح أن التعاقد تم فعلاً قبل ١٩٥٥/١/١ تاريخ صدور القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ .

( انتهى ١٨١ في ٢٦/٧/١٩٥٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### المبدأ :

يعتبر الاعلان الصادر بتحديد أسعار الارز المملوك للحكومة دعوة للتفاوض وليس ايجاباً ومن ثم لا تعتبر الطلبات المقدمة من المصدرين قبولاً ولا تلتزم الحكومة باحالتها .

#### ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين أنه يتخصص في أن وزارة التموين نشرت بعد الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اعلاناً بأنها قررت تحديد أسعار بيع الارز المصري المعد للتصدير وبينت هذه الاسعار واشترطت دفع الثمن بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي والفرنك السويسري)



وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩١٠ قررت اللجنة العليا زيادة الاسعار السابقة بمقدار دولارين للارز المسوح ودولارين ونصف لباقي الاصناف على أن تعتبر هذه الاسعار ثمنا أساسيا للمزايدة التي سيعان عن موعدها ومكانها الا أن هذا القرار لم ينشر في الجريدة الرسمية الا في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ .

وفي الفترة بين ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ١١ من يناير سنة ١٩٥١ كان بعض المصدرين قد تقدموا الى الوزارة بطلبات لتصدير كميات من الارز الى الخارج ولكن الوزارة لم تجيبهم الى طلبهم . والارز موضوع الاختلاف مملوك للحكومة بطريق الاستيلاء وان الاعلان مقصود به اولا البيع ثم الترخيص في التصدير .

ومحل البحث في هذا الموضوع هو ما اذا كان الاعلان المنشور في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ يعتبر ايجابيا من جانب الوزارة ومن ثم تعتبر الطلبات المقدمة من المصدرين قبولا يتم به العقد أم أن هذا الاعلان دموه الى التفاوض ومن ثم لا ينعقد العقد الا بقبول الوزارة الطلبات المذكورة .

وبالاطلاع على الاعلان المشار اليه تبين انه ينص على أن وزارة التموين قررت تحديد اسعار بيع الارز المصرى المعد للتصدير على الوجه الآتى :

وبعد بيان الاسعار عين الاعلان مواصفات الارز المحدد سعره وطريقة تعبئته ونص على أن يكون هذا السعر خلاصا الرسوم الجمركية ورسوم الصادر والعوائد البلدية فقط وعلى أساس تسليم ظهر المركب وهو صاف ولا يشمل اية عمولة للمصدرين واشتروط أن يدفع الثمن بالعملة الصعبة وهي الدولار الحر والفرنك السويسرى الحر ويجوز الدفع بالدولار أوغست بشرط موافقة وزارة المالية مقدما ثم بينت بعد ذلك أسعار الارز المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية .

والاعلان على هذا الوجه لا يمكن اعتباره ايجابيا ..

اولا — لان صياغته لا تفيد هذا المعنى بل أنها لا تفيد معنى البيع

( م — ٢٨ ج ٣ )

من جانب الوزارة وإنما بيان الشروط الواجب توافرها للتخصيص في التصدير وإهم هذه الشروط أن يكون الدفع بالعمللة الصعبة لحاجة الحكومة إليها وذلك لأن هذه العملة تصبح ملكا للحكومة إذا كان الارز مملوكا لها ويمكنها تملكها إذا كانت مملوكة لغيرها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى .

ثانيا — لان الاعلان لم يحدد كميات الارز الى يمكن تصديرها اى أن محل الالتزام وهو من المثليات لم يعين في الاعلان بمقداره ومن ثم لا يسلم هذا الاعلان ايجابيا يفقده على أساسه العقد اذا صادف القبول فالتقول باعتباره ايجابيا يترتب عليه أن كل طلب يقدم الى الوزارة يعتبر قبولاً باعتد به العقد بينها وبين الطالب ايا كانت الكمية المطلوبة وهى نتيجة لا يمكن التسليم بها ولا يمكن أن تكون الوزارة قد تصدتها بهذا الاعلان .

ولما كان الواضح من الأوراق أن الوزارة لم تقبل الطلبات التى تقدمت لها ولم يكن ذلك تعبسا منها بل أرجأت قبولها حتى تتبين كفاية الكميات الموجودة للاستهلاك المطلبى أو عدم كفايتها من الحالة الإحصائية للحبوب في البلاد ولأنها كانت تفكر في ذلك الوقت في خطط دقيق اتقنع بالارز حتى تواجه حالة البلاد من الخبز ولما صدر قرار لجنة التموين العليا بزيادة أسعار الارز المعد للتصدير واشترط بيعه بالمزايدة كن على الوزارة أن تنزل على هذا القرار اذ الملحوظ في تحديد هذه الاسعار واشترط المزايدة ودفع الثمن الذى يرسو به المزايدة بالعمللة الصعبة الموازنة بين حاجة البلاد الى العملات الصعبة وحاجتها الى الحبوب .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الاعلان المنشور من وزارة التموين في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا يعتبر ايجابيا وإنما هو دعوة الى التفاوض ومن ثم تعتبر الطلبات المقدمة من مصدرى الارز ايجابيا ولا يتم التعاقد الا بقبوله من بين الوزارة وهؤلاء المصدرين يلزمها بيع الارز لهم ولا مسئولية عليها في عدم قبولها الطلبات التى تقدمت لها نتيجة الاعلان المذكور لأنها لم تكن متعسفة في الامسك عن القبول .

## قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

### المبدأ :

مصليون في العمليات الحربية — استيراد سيارات صغيرة أو دراجة آلية مجهزة — رسوم جبركية — أحوال الاعفاء منها — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفائها من الرسوم الجبركية — عبارات المادة الأولى من هذا القانون صريحة بجواز استيراد عربة ركوب صغيرة أو دراجة آلية مجهزة مرة واحدة — عدم جواز تعداد أو تكرار استيراد عربة أو دراجة من النوع الموصوف بالنص بغير دفع الرسوم الجبركية المستحقة — الحظر المشار اليه في المادة الرابعة من ذات القانون من تحريم التصرف في العربة أو الدراجة لمدة خمس سنوات لا يعنى امكان تكرار الاستيراد بعد مضي هذه المدة .

### ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص على أنه « يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات فاقسل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصى لكل فرد من افراد القوات المسلحة أو العاملين المتقنين فيها الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشيل والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ونتج عن اصابتهم شلل أو فقد أحد الاطراف أو الذين تستدعى حالاتهم من الفئات المشار اليها بقرار من المجلس الطبى العسكرى المركزى تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « تعفى عربات الركوب أو الدراجات الآلية المشار اليها في المادة ( ١ ) من الضرائب

الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بالاستيراد » .

وتنص المادة الرابعة على أنه «يحظر التصرف في العربات أو الدراجات الآلية المشار اليها في المادة (١) بأي نوع من انواع التصرفات القانونية

لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها الى الاراضى المصرية ما لم تستند الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها بالتطبيق للمادة ( ٢ ) ٤ .

ومن حيث ان عبارات المادة الاولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ سالف انذكر تقضى صراحة بجواز استيراد عربة ركوب صغيرة او دراجة آلية مجهزة واحدة فانه لا يسوغ القول على خلافه، النص بإمكان تعداد او تكرار استيراد عربة او دراجة من النوع الموصوف بالنص بغير دفع الرسوم

#### الجبركية المستحقة \*

ومن حيث انه لا حجاج بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ الذى حرم التصرف فى العربة او الدراجة لمدة خمس سنوات لاجازة تكرار الاستيراد بعد مضي خمس سنوات من تاريخ وصول العربة او الدراجة الى الاراضى المصرية على تقدير ان مدة الخمس سنوات تهاى العمر الافتراضى لوسيلة الانتقال — لان حظر التصرف بأى نوع من انواع انصرفتات خلال هذه المدة لا شأن له بالعمر الافتراضى بل هو قيد يقابل ميزة التمتع بالاعفاء الجبركى ، فنحظر التصرف خلال مدة الخمس سنوات ليس بالحظر المطلق وانما يجوز التصرف مع سقوط الاعفاء .

ومن حيث انه علاوة على ذلك فان الطبيعة الاستثنائية لاحكام هذا القانون تفعل دون تفسير نصوصه تفسيراً واسعاً اذ يتعين أن يتسدر الاستثناء بقدره ولو اراد الشارع اجازة الاستيراد مع الاعفاء من الرسوم الجبركية مرة كل خمس سنوات لما احوزه النص على ذلك صراحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان الاعفاء الجبركى المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ يسرى لمرة واحدة بالنسبة لكل فرد .

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

#### المبدأ :

رسوم الوارد — استحقاقها على البضائع التي تدخل مصر بقصد استهلاكها أو تداولها فيها .

#### ملخص الفتوى :

ان رسوم الوارد تستحق على البضائع التي تدخل مصر بقصد استهلاكها أو تداولها فيها . ومن ثم لا تستحق هذه الرسوم على بضاعة ضبكت خارج الحدود المصرية باعتبارها غنية بحرية وأودعتها مصلحة الجمارك مخازن شركة الإيداع على ذمة الفصل في أمرها من مجلس الغنائم ولم يكن لأصحاب البضاعة شأن في ادخالها الاراضى المصرية .

( فتوى ١٤ فى ١٠/١/١٩٥٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

#### المبدأ :

استيراد أسمدة — عمولة توزيعها — صندوق موازنة اسمعها —  
موارده — قرار اللجنة المركزية للشئون الاقتصادية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ —  
قصره استيراد الأسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبنك التسليف الزراعى — اقتراحه إنشاء صندوق لموازنة أسعار الأسمدة — تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦ ٪ — سريان هذا التحديد على كافة الهيئات التى سمح لها بالاستيراد — اعتبار الفرق بين أسعار بيع الأسمدة وبين أسعار استيرادها مضافا إليها عمولة التوزيع من بين موارد الصندوق المقترح إنشاؤه — صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة مبنيا اقتراح اللجنة الوزارية — التزام الهيئات المستوردة للأسمدة بإداء الفرق المذكور للصندوق — عدم جواز الاحتجاج بان تحديد العمولة قاصرا على بعضها دون الآخر أو أن لبعضها ظروف خاصة إذ أنها كانت تستورد الأسمدة قبل إنشاء الصندوق — القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم ينسخ قرار اللجنة الوزارية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ —  
مثال بالنسبة للهيئة الزراعية المصرية .

### ملخص النقوى :

تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتى : . . . . (ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ١٠ ٪ » .

ومن حيث أنه ولئن كان هذا القانون لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الاسمدة المستوردة ، إلا أنه يبين من تتبع قرارات اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية الصادرة فى هذا الشأن أنه بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ قررت اللجنة أن يعهد بعملية الاستيراد والتوزيع الى كل من الهيئة الزراعية المصرية وشركة مصر للتجارة الخارجية وحددت اللجنة عمولة توزيع الاسمدة المستوردة بما يوازى ٦ ٪ ، ولم تقصر اللجنة هذه النسبة على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وإنما جاء تحديد النسبة عما بحيث يسرى على كل الهيئات التى تقوى توزيع الاسمدة المستوردة ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

والواضح مما سبق أن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة الذى عمل به اعتبارا من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ والمنشأ بناء على توصية اللجنة الاقتصادية فى قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ — لم يحدد عمولة التوزيع وإنما جعل من بين موارد الصندوق الفرق بين أسعار بيع الاسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها العمولة المقررة والمفهوم من ذلك أن العمولة المقررة هى التى سبق أن حددتها اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بما يوازى ٦ ٪ ، ذلك أن المادة ٣ من قانون انشاء الصندوق سلف الذكر قد نصت على أن « يقوم الصندوق بتحقيق الاغراض الآتية :

( ١ ) موازنة أسعار الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها .

( ب ) العمل على توفير الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة انواعها للمستهنكين بالاسعار المناسبة والحد من ارتفاع اسعارها بسبب ما قد يطرا على تكاليف الانتاج المحلى أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع ..

وللصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كحيالاً بتحقيق الاغراض سالفه لذكر بما فى ذلك تحديد استيراد الاسيدة والجهات التى تتولى توزيعها ومنح اعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للاسيدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الاسعار ..

والواضح من تتبع الموضوع ان الصندوق — بنسأ على سلطاته المذكورة — قد تبنى القواعد والأسس التى سبق أن قررتها اللجنة الاقتصادية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ •

ومن حيث أن الواضح من قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون المصرية وبين صندوق موازنة اسعار الاسيدة هو تعرف ما اذا كان تحديد عمولة التوزيع بنسبة ستة فى المائة يسرى على الهيئة الزراعية المصرية أم لا •

ومن حيث أن الواضح من قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية بالجلسة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨ أن اللجنة قررت فى البند ٢ من القرار أن تتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبنك التسليف الزراعى والقمارونى استيراد الاصناف والكميات التى يحددها لكل منها مجلس ادارة صندوق الموازنة الذى اقترحت اللجنة انشاءه • كما جاء فى البند ٤ من ذات القرار أن بين موارد صندوق الموازنة المزمع انشاءه الفرق بين لاسعار بيع الاسمدة المستوردة للمستهلك واسعار استيرادها الفعلية مضاعفا اليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ •

وحيث أن هذا القرار صريح فى أن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من اسعار الاستيراد إنما يسرى على كل الهيئات التى سمح لها بالاستيراد والتوزيع ومنها الهيئة الزراعية المصرية •

وحيث انه يبين من ذلك ان ما تقول به الهيئة الزراعية المصرية من انه ليس ثمة قرار يحدد عمولة للتوزيع الذى تقوم به الهيئة للأسمدة المستوردة ، يخالف صريح قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان الهيئة تلزم بمراعاة العمولة المقررة وهى ١٪ ، وتلتزم قانونا بان تؤدي الى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين الأسعار المتعددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المذكورة .

ولا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من ان لها ظروفًا خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التى تهدف أساسا الى الربح . وإن الهيئة أساسا لها أغراض عمومية مبيحة فى قانون انشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التى تؤدي الى تحسين الانتاج الزراعى والحيوانى وتربية النباتات واصلاح التربة وانقضاء التقاوى واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات واكثار البذور وغير ذلك وأن جميع مصروفات هذه الأغراض العمومية تغطى من عمليات استيراد وبيع الأسمدة التى هى مصدر إيراد الهيئة الوحيد . بكل هذه ظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة — بمراعاة النسبة المحددة لها كعمولة لتوزيع الأسمدة المستوردة . وقد تكون هذه الظروف من بين الأسباب التى يمكن عرضها على مجلس ادارة صندوق موازنة أسعار الأسمدة لى يقترح اعادة النظر باستصدار تشريع لتحديد — العمولة بالنسبة الى الهيئة ولكنها تلتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أى قرار بتغيير نسبة هذه العمولة ، وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الأسعار بما يعنى الهيئة من أداء الفرق مع ملاحظة أن مثل هذا الإعفاء قد يستدعى النظر فيها اذا كانت الهيئة تستمر رغم ذلك فى الإفادة من نص المادة ٢ من ذلك القانون ، وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق إعانات لتمويض ما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار ، وذلك لأن الغنم بالغرم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما احتجت به الهيئة من انها كانت تستورد الأسمدة قبل صدور قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية





والموزعة للأسمدة . وإن الحكومة تضمن للهيئات المستوردة كتابة ما يكل لها عدم التعرض للخسارة وضمان ربح معتدل .

وبعد ذلك قررت الحكومة الاستيلاء على الأسمدة واحتكار استيرادها وتوريدها لضمان حسن توزيعها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، واستمر الحال كذلك إلى أن صدر قرار وزارة التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ في ١٩٤٩/٥/١ بإلغاء الاستيلاء على الأسمدة ومن ثم انتهت رقابة الحكومة على استيراد الأسمدة وتوزيعها ، وبالتالي رجع الحال إلى ما كانت عليه قبل نظام الاستيلاء إلى القواعد والأحكام التي تضمنها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤١/٢/٣ ومن بينها ضمان الحكومة للهيئات المستوردة ، يؤيد ذلك أنه ليس من المنطق في شيء أن تعود الحكومة إلى الالتزام بضمان عدم تعرض الهيئات المستوردة للخسارة وضمان ربح معتدل لها دون أن تكون هذه الهيئات ملتزمة باتباع نظام معين وإجراءات معينة للاستيراد تحت إشراف الحكومة أو من يناط به ذلك كاللجنة الوزارية العليا للتموين ، ومن ثم يكون من البدهي أن يتبادل التزام الحكومة بالضمان وجوب اتباع الهيئات المستوردة لما تضعه الحكومة من نظام لاستيراد السماد وهو النظام الذي قرره مجلس الوزراء في ١٩٤١/٧/٣ ، وذلك على خلاف ما تذهب إليه الهيئة في كتابها المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٤ من أن تجارة واستيراد السماد أصبح حراً دون التقيد بأي نظام أو أحكام بعد إلغاء رقابة الحكومة على استيراده وتوزيعه .

وقد أعقب ذلك أن أعادت اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية النظر في نظام الاستيراد الأسمدة وتوزيعها فقررت بجلستها رقم ٤٢ المنعقدة في ١٩٦٠/٤/١٤ ما يلي :

١ . . . . ( ١ )

٢ . . . . ( ٢ )

( ٣ ) ينشأ صندوق لموازنة أسعار الأسمدة يعول من حصيلة رسم الاستيراد بنسبة ٩٪ من ائمان الأسمدة المستوردة — وكذلك من غرق

التي يبيع الأسمدة المستوردة في حالة رفع أثمانها لتتنشى مع أثمان الأسمدة المنتجة محليا .

( ٤ ) تصحد عمولة التوزيع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقدار ٦٪ من أسعار إنتاج الأسمدة المحلية وينفس النسبة من أسعار الوصول « سيف » للأسمدة المستوردة .

( ٥ ) يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الأسمدة وتعطى الوزارة إذن استيراد للجهة صاحبة أنسب العروض من الجهات الثلاثة المقترحة .

( ٦ ) . . . . .

ويتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٠ أصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يلى :

( ١ ) . . . . .

( ٢ ) يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الأصناف والكميات التى يحددها لكل منهم المجلس المنوه عنه فى البند (١) .

( ٣ ) . . . . .

( ٤ ) ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يتولى ادارته المجلس المنوه بالبند (١) ويتم تمويله بما يأتى :

( ١ ) . . . . .

(ب) الفرق بين أسعار بيع الأسمدة المستوردة للمستهلك وأسعار استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة على ذات الأسس التي تضمنتها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ المشار إليه .

ومن حيث انه يبين ما سبق انه ولئن صح فى الجدول ان ما تضمنه قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٠/٤/١٤ من تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار وصول الأسمدة المستوردة ( سيف ) انما هو مقصور على بنك التسليف الزراعى والتعاونى دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للأسمدة — انه ولئن صح ذلك جدلا ، الا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار اليه من تنظيم لعمولة استيراد الأسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجبهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع ، قد عدل عنه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ١٩٦٠/٤/٢٨ ، إذ بعد ان كان القرار الأول ينص على ان تعطى الوزارة اذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض بين جهات ثلاثة هى بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة انزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى اساس تحديد عمولة التوزيع — « للبنك » بنسبة ٦٪ من أسعار الوصول ( سيف ) نص القرار الثانى على اقتصر التوزيع على الجهات الثلاثة المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقا لما يحدده المجلس المنصوص عليه فى البند ( ١ ) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق موازنة الأسعار وعلى أن تحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ولم يرد فى هذا القرار ما يفيد اقتصر هذه النسبة على البنك دون الجهتين الأخريين بل ورد النص علما الأمر الذى يتعين معه القول بأن تحديد العمولة بهذه النسبة انما يسرى لكل من الجهات الثلاثة التى اقتصر عليها الاستيراد وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية .

. . . . .

يؤيد ذلك أن القول بغيره تمشيا مع منطق الهيئة القائل بأن لها وضعها خاصا يختلف عن وضع البنك باعتبارها هيئة تقوم أساسا على البحث العلمى بينما البنك مؤسسة تجارية هذا القول يؤدى بحسب المنطق الذى

بنى عليه الى عدم التزام شركة مصر للتجارة الخارجية هي الاخرى بأداء عمولة التوزيع للصندوق طالما ان تحديد هذه العمولة — من رأى الهيئة — مقصور على البنك وحده دون الهيئات الاخرى المستوردة والموزعة للأسمدة ، هذا بالرغم من كون الشركة مؤسسة تجارية شأنها في ذلك شأن البنك الأمر الذى يوضح معه بجلاء أن التفرقة التى تتول بها الهيئة بينها وبين البنك للالتزام بأداء الفرق المشار اليه للصندوق — فضلا عن افتقارها للسند الذى تقوم عليه طبقا للتطور التشريعى لتنظيم عملية استيراد الأسمدة وتوزيعها على الفحوص السالف بيانه فانه تقيم تفرقة اخرى فى الالتزام بأداء ذلك الفرق بين جهتين متحدثين فى الطبيعة والأهداف وهما البنك وشركة مصر للتجارة الخارجية وهو ما لا يستقيم حتى وفقنا لمنطق الرأى الذى تذهب اليه الهيئة .

ومن حيث انه لا يجوز الاحتجاج بأن ما جاء بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ١٩٦٠/٤/٢٨ قد نسخه القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وبالتالي لا يصح تطبيق أحكام ذلك القرار فى شأن الهيئة — ذلك ان العكس هو الصحيح اذ ان ذلك القانون لم يصدر الا تنفيذاً لقرار اللجنة المشار اليه وبناء على توصيتها باتشاء صندوق لموازنة أسعار الأسمدة على ذات الأسس بالأحكام التى ضمنها اللجنة قرارها المذكور الأمر الذى يقطع بأن هذه الأحكام مازالت قائمة ولم ينسخها القانون بل هو قد تبناها وثبتها ، وإذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وانما اكتفت تلك المادة بالنص على « عمولة التوزيع المقررة » فان ذلك لا يتضمن نسخاً او إلغاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تحديد لتلك العمولة بنسبة ٦٠٪ اذ من المفهوم وقد صعد القانون بناء على توصيات اللجنة ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة — انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة فانها يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة فى قرارها المشار اليه .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الهيئة الزراعية المصرية تلتزم بأن تؤدي الى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق الذى تحققه بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة بين تكاليف استيرادها

الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة وهي ٦٪ وذلك تنفيذا لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

( ١٦ ، ١٧ / ٢٩٣ / ٧٤٩ - جلسة ١٩٦٣ / ٦ / ٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

المبدأ :

قرار اللجنة الاقتصادية المركزية في ١٩٦٠ / ٤ / ٢٨ يقصر استيراد الأسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعي - نصه على اقتراح انشاء صندوق موازنة للأسمدة تؤدي اليه الهيئات المستوردة عمولة توزيع قدرها ٦٪ - صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق موازنة اسعار الأسمدة متبنيا ذات الاسس التي تضمنها قرار اللجنة - نصه على أن تتكون موارد الصندوق من الفرق الذي تحققه الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة - إلزام الهيئة الزراعية المصرية ببراءة نسبة العمولة المقررة بقرار اللجنة وهي ٦٪ - لا يغير من هذا النظر عدم تحديد القانون نسبة معينة - لا محل لتحديد الهيئة بانها لا تهدف اساسا الى الربح وانما تسعى الى تحقيق افراض عملية ما دام النص عاما - القول بأن هذا التفسير سيؤدي الى استلزام تعطيل القانون عند الرغبة في تعطيل تحديد الجهات التي لها حق الاستيراد او تعديل نسبة العمولة - لا محل له ما دام تحديد الجهات المشار اليها ونسبة العمولة لم يرد في نص القانون - احتفاظ قرار اللجنة بما تضمنه من احكام ببرتبته التشريعية - احتياج الهيئة الزراعية المصرية بان قرار وزير التوطين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ترهب عليه عدم ضمان الصفقات التالية له - مردود بان الصندوق المتشأ سنة ١٩٦٠ ضامن لما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر مما اوجب تقرير الصندوق مقابل ذلك في الحصول على التكاليف الفعلية للاستيراد مضافا اليها عمولة التوزيع .

ملخص النقوى \*

ان اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية قررت بجلستها المعقودة في ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ما يلي :

٢ — ٥. ٥. ٥.

٣ — ينشأ صندوق موازنة أسعار الأسمدة يمول من حصيلة رسم الاستيراد بنسبة ٩٪ من ائمان الأسمدة المستوردة ، وكذلك من فروق ائمان الأسمدة المستوردة في حالة رفع ائمانها لتمشى مع ائمان الأسمدة المنتجة محليا .

٤ — تحديد عبولة التوزيع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقدار ٦٪ من أسعار انتاج الأسمدة المحلية ، وبنفس النسبة من أسعار الوصول « سيف » للأسمدة المستوردة .

٥ — يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الأسمدة ، وتعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة انسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة .

وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ أصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يأتى :

١ — ٥. ٥. ٥.

٢ — يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الأصناف والكميات التى يحددها لكل منهم المجلس المنوّه عنه فى البند (١) .

٣ — ٥. ٥. ٥.

٤ — ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يتولى ادارته المجلس المنوّه عنه بالبند ( ١ ) ويتم تمويله مما يأتى :

( ١ ) . . . .

(ب) الفرق بين أسعار بيع الأسمدة المستوردة للمستهلك وأسعار استيرادها المحلية بخلافها إليها عبولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ، على ذات الأسس التى تضمنها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ والمشار إليه ، ونص فى المادة السادسة منه على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

( ١ ) • • • • • م .

(ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ١٥٠٠ ٪ • .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الأسمدة المستوردة وإنما نص — فحسب — على أن من بين موارد صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين أسعار الأسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ، إلا أنه من المفهوم أن العمولة المقررة هى تلك التى سبق أن حددتها اللجنة الاقتصادية المركزية بقرارها الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، بما يوازى ٦ ٪ ، وهى النسبة التى صرحت اللجنة المذكورة على أساسها لكل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، بتوزيع الأسمدة المستوردة ، ولذلك فإن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦ ٪ إنما يسرى على كل الهيئات التى سمح لها باستيراد الأسمدة وتوزيعها ، ومنها الهيئة الزراعية المصرية ، يسقوى فى ذلك أن تكون هذه الهيئة من الجهات المستوردة للأسمدة قبل قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، أو أن هذا القرار هو الذى رخص لها بالاستيراد ، ما دام أن الهيئة تعتبر من الجهات الموزعة للأسمدة فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه . ومن ثم تلتزم الهيئة المذكورة ببرااعة نسبة العمولة المقررة بمقتضى القرار سالف الذكر ، وهى ٦ ٪ كما تلتزم قانونا بأن تؤدى إلى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة .



ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من أن لها ظروفًا خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التي تهدف أساسًا إلى الربح ، وإن لتهيئة أسسها أغراض علمية مبيّنة في قانون انشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التي تؤدي إلى تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وتربية النباتات وإصلاح التربة وانتقاء التقاوى واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات واثاث البذور وغير ذلك وأن جبيع مصروفات هذه الأغراض العلمية تغطي من عملية استيراد وبيع الأسمدة التي هي مصدر إيراد الهيئة الوحيد ، فكل هذه الظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة بمراعاة النسبة المحددة لها كمهولة لتوزيع الأسمدة المستوردة ، وقد تكون هذه الظروف من بين الأسباب التي يمكن عرضها على مجلس إدارة صندوق وموازنة أسعار الأسمدة لكي يعيد النظر في تحديد العمولة بالنسبة إلى الهيئة ، ولكنها تلتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أي قرار بتغيير نسبة هذه العمولة ، وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الأسعار بما يعنى الهيئة من أداء الفرق ، مع ملاحظة أن مثل هذا الإعفاء قد يستدعى النظر فيما إذا كانت الهيئة تستمر رغم ذلك في الإنفاذ من نص المادة الثانية من ذلك القانون ، وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق امتيازات لتعويض ما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار وذلك لأن الغنم بالغرم .

ومن حيث أنه ولئن كان ما تضمنه قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ من تحديد لعمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار وصول الأسمدة المستوردة ( سيف ) أنها هي مقصور على بنك التسليف الزراعي والتعاوني دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للأسمدة ، إلا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار إليه من تنظيم لعملية استيراد الأسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع ، قد عدل منه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، إذ بعد أن كان القرار الأول ينص على أن تعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة تسب العروض بين جهات ثلاث هي

( ج ٣٩ - ج ٣ )

بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى اساس تحديد عمولة التوزيع — ( البنك ) بنسبة ٦٪ من اسعار الوصول ( سيف ) ، نص القرار الثانى على اقتصار التوزيع على الجهات الثلاث المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقاً لما يحدده المجلس المنصوص عليه فى البند (١) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق موازنة الاسعار ، وعلى ان تتحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ، ولم يرد فى هذا القرار ما يفيد اقتصار هذه النسبة على البنك دون الجهتين الاخرين بل ورد النص علما الامر الذى يتعين معه القول بان تحديد العمولة بهذه النسبة انما يسرى بالنسبة لكل من الجهات الثلاث التى اقتصر عليها الاستيراد وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الاولى من الملاحظات التى ابدتها الهيئة الزراعية المصرية — وهى الخاصة بصدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الأسمدة ، بعد قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، وعدم تحديد هذا القانون عمولة التوزيع ، مما يقتضى صدور قرار آخر بتحديد بنسبة الى الهيئة الزراعية — فان القانون سالف الذكر انما صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المركزية المشار اليه ، وبناء على توصيتها بإنشاء صندوق لموازنة اسعار الاسمدة ، على ذات الاسس والاحكام التى ضمنتها اللجنة قرارها المذكور الامر الذى يقطع بى هذه الاحكام ما زالت قائمة ، ولم ينسخها ذلك القانون بل هو قد تبناها وثبتها ، واذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وانما اكدت تلك المادة بالنص على « عمولة التوزيع المقررة » فان ذاك لا يتضمن نسخا او النفاذ لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تحديد لتلك العمولة بنسبة ٦٪ ، اذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة — ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة — انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة ، فانما يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة فى قرارها المشار اليه - ولما كان تحديد عمولة التوزيع فى قرار اللجنة الاقتصادية المذكور بنسبة ٦٪ قد جاء علما ومطلقا ، ومن ثم فانه يسرى بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التى

سمح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ، ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية ، وبالتالي فلا يكون ثبت موجب لصدر قرار آخر بتحديد عمولة التوزيع بالنسبة الى الهيئة المذكورة ، بعد صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثانية — وهي الخاصة بما جاء في قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ من أن المقصود بالقرار الذي اتخذته بجلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ بشأن عمليات الاسمدة ، هو تخفيض سعر عمولة بنك التسليف الزراعى والتعاونى من ٧ ٪ الى ٦ ٪ على نفس الاسمى التى كانت تحسب عليها العمولة الأولى ، وأن هذا القرار لاحق على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وعلى صدور قانون انشاء الصندوق ، وأنه لا شك قرار مفسر ، وإنه لو كان المقصود الزام الهيئة بأن تؤدي للصندوق ما يزيد على نسبة الـ ٦ ٪ لنص على ذلك صراحة — هذه الملاحظة ليست منتجـة في خصوص هذا الموضوع ذلك انه اذا كانت الهيئة الزراعية قد اعتبرت قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ قرارا مفسرا وهو — فى حقيقته — قرار مفسر لقرار اللجنة الصادر فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، فيما يتعلق بتفسير المقصود فى هذا القرار من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف بمقدار ٦ ٪ واعتبار أن المقصود بذلك هو تخفيض هذه العمولة من ٧ ٪ الى ٦ ٪ ولم يتعرض قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ للقرار الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ بالتفسير أو التحويل أو التعديل أو الإلغاء ، كما وأنه لم يصدر تنفيذا للقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وإنما اقتصر — فحسب — على الخصوصية التى صدر بشأنها والخاصة بتفسير المقصود بما تضمنه قرار ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف ٦ ٪ — ومن ثمة فإنه لا أثر لصدر قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ اذ يبقى هذا القرار الاخير قائما ونافذ المفعول وساريا فيما يتعلق بتحديد نسبة عمولة التوزيع المقررة بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التى تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة — ومنها الهيئة الزراعية المصرية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثالثة — وهى أن الالتزامات المالية لا يمكن أن تؤخذ بطريق الاستنتاج ، وأنه يجب أن تفسر النصوص الخفية

بها في أضيق الحدود ، وأنه متى كان الامر يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى الهيئة الزراعية فان المصلحة العامة تقتضى عرض الامر من جديد على الجهات المختصة لبدء رأيها في مدى التزام هذه الهيئة — هذه الملاحظة لا اساس لها من الواقع ، ذلك ان قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ واضح وصريح في تحديد عمولة التوزيع المقررة للجهات والهيئات التى تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة بنسبة ٦٪ ، وهو لم يقصد تحديد هذه النسبة على بنك التسليف وحده ، دون غيره من الجهات الاخرى المشار اليها ، ومنها الهيئة الزراعية ، وعلى ذلك فان تحديد نسبة عمولة التوزيع بـ ٦٪ بالنسبة الى الهيئة المذكورة لا يعتبر من باب الاستنتاج والقياس أو التوسع في تفسير نحيك قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، والامر في هذه الخصوصية لا يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى تلك الهيئة .

وإذا كانت المصلحة العامة — كما تراها الهيئة الزراعية — تقتضى عرض الامر على الجهات المختصة ، فانه ليس ثبت ما يمنع قانونا من ذلك ، لا لازالة الغموض والشك فيما يتعلق بمدى التزام الهيئة بالنسبة المقررة لعمولة التوزيع ، وانما لاعادة النظر فيما اذا كان يجوز اعفاء هذه الهيئة من الالتزام بنسبة ٦٪ ، مراعاة لظروفها وما تقوم به من أبحاث علمية تقتضى مزيدا من الموارد المالية لمواجهة الإعباء على عاتقها في هذا المجال .

ومن حيث أنه فيما يختص بالملاحظة الرابعة — وهى الخاصة بالنتائج الخطيرة التى تترتب على التسليم بان قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ صريح في التزام الهيئة الزراعية بنسبة عمولة التوزيع المقررة بـ ٦٪ ، وان صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ قد ثبت هذا القرار — فانه بالنسبة الى النتيجة الاولى التى اشارت اليها الهيئة المذكورة — وهى اقتضار استيراد الاسمدة على الجهات التى حددها القرار المذكور ( بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية ) وعدم امكان اسناد عملية الاستيراد الى غير هذه الجهات الا بتعديل القانون بتألف الذكر ، ما دام ان هذا القانون قد ثبتت اقرار المشار اليه وتبناه واصبح جزءا منه ، وذلك على خلاف الواقع من الترخيص لعدد من الجهات باستيراد وتوزيع الاسمدة دون تعديل القانون — فانه يتعين مراعاة ان القول بان القانون رقم ١٦٤ لسنة

١٩٦٠ قد تبني الأحكام التي تضمنها قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ وثبتها ليس معناه اعتبار أن هذا القرار قد أصبح جزءا من القانون المذكور ، ان المقصود بذلك هو أن هذا القانون قد صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المشار اليه ، وبناء على توصياتها بإنشاء صندوق لموازنة أسعار الأسمدة على ذات الأساس والأحكام التي ضمنها اللجنة قرارها المذكور ، ومن ثم فإن قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ لم يزل محتفظا بمركزه التشريعي ، ولم يرق إلى درجة القانون ، الذي لا يجوز تعديل أحكامه إلا بقانون آخر وهو من ناحية أخرى لم يصبح جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ — وقفا للخبر الذي خلصت اليه الهيئة الزراعية — وبالتالي فإن تعديل ما تضمنه ذلك القرار من أحكام ، لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه ، ما لم يتضمن هذا القانون بالنص حكما موقرا في القرار سالف الذكر . ولما كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم يتضمن في نصوصه تحديد الجهات التي تقسم بعملية استيراد وتوزيع الأسمدة — طبقا للتحديد الذي تضمنه قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ — فإن اسناد عملية استيراد وتوزيع الأسمدة إلى غير الجهات التي يحددها هذا القرار لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه . ومن جهة أخرى فإن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في المادة الثانية منه بتحويل صندوق موازنة أسعار الأسمدة سلطة تحديد استيراد الأسمدة والجهات التي تتولى توزيعها ومعنى ذلك أن الصندوق هو الذي يقوم بأسناد عمليات الاستيراد والتوزيع إلى الجهات والهيئات ، ومن ثم فإن الأمر لا يحتاج — في هذه الحالة — إلى تعديل القانون ، لاسناد عمليات الاستيراد والتوزيع إلى هيئات أو جهات أخرى ، غير تلك التي كان قد حددها قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ( بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية ) .

أما بالنسبة إلى النتيجة الخاصة بعدم جواز تخفيض أو زيادة عمولة التوزيع إلا بتعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، فإن هذه النتيجة مترتبة — في رأى الهيئة الزراعية — على صيرورة قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، وهو ما سبق القول بفساده مستقده فليس معنى تبني القانون المذكور لأحكام القرار المشار اليه وتثبيتها أنها أصبحت جزءا منه ، وإنما معنى ذلك أن هذا القانون لم ينسخ أحكام ذلك القرار .

ومن ثم فإذا كان مقتضى ذلك هو اعتراف القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بنسبة عمولة التوزيع كما حددها قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، إلا أنه لا يرتب على ذلك اعتبار هذه النسبة محددة بمقتضى القانون المذكور ، بحيث لا يجوز تعديلها إلا بتعديل هذا القانون . وإذا كانت المادة السادسة من القانون سالف الذكر قد عبرت عن نسبة عمولة التوزيع المشار إليها بأنها « عمولة التوزيع المقررة » ، فإنها لم تقصد تحديد هذه العمولة بنسبة ٦ ٪ بصفة دائمة ، بحيث تفل يد الجهة الإدارية المختصة عن تعديل هذه النسبة ، تبعاً لتغير ظروف انتاج واستيراد الاسمدة وعلى ذلك فإنه لا يجوز تعديل نسبة عمولة التوزيع المحددة في قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ - سواء بالتخفيض أو الزيادة - بقرار من الجهة الإدارية المختصة ، دون تعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، إذ أن هذا القانون لم يتضمن في نصوصه تحديداً لتلك النسبة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالملاحظة الخامسة، وبمضمونها أنه بعد صدور قرار وزير التوطين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ، لم تضمن الحكومة إلا الصفقات التي كان متفقاً على استيرادها قبل مسجوره ، دون الصفقات التي تم استيرادها بعد ذلك ، وأن الظروف تغيرت بعد ذلك ، تدخل سوق الاستيراد افراد وجهات كثيرة ، وخرج السداد من التسعيرة الجبرية ، ولم يخضع لنسبة معينة من الربح ، وظل الأمر كذلك إلى أن أعيد السداد إلى جدول التسعيرة دون أن تضمن الحكومة أي ربح للمستوردين أو الموزع أو ما قد يلحقها من خسارة نتيجة العوامل التجارية وصدور التسعيرة ، وأن بنك التسليف قد التزم وحده بعدم زيادة ربحه على ٧,٥ ٪ ، وذلك بناء على اتفاق ودي بينه وبين وزارة المالية ووزارة التوطين ، ولم يصح به أي قرار من أية جهة وأن هذا الاتفاق لم تلخذه الهيئة الزراعية ، ولم تلزم به هي ولا غيرها من المستوردين - هذه الملاحظة لا أساس لها ، ذلك أن تغير الظروف عقب صدور قرار وزير التوطين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء الاستيراد على الاسمدة لا اثر له في هذا الموضوع إذ أن هذا الموضوع قيد أميد تنظيمه بمقتضى قراري اللجنة الاقتصادية الصادرين في ١٤ ، ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، وبالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة . وقد قضى هذا القانون في المادة الثانية منه بأن يقوم الصندوق المذكور بموازنة

أسعار الأسمدة المفتحة محليا والمستوردة بكافة أنواعها ، والعمل على توفير الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها ، بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الإنتاج المحلي أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع ، وإن للصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كهيلا بتحقيق الأغراض سالفه الذكر ، بما في ذلك تحديد استيراد الأسمدة والجهات التي تتولى توزيعها ، ومنع إعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للأسمدة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار . ومعنى ذلك أن صندوق موازنة أسعار الأسمدة أصبح يضمن تغطية ما قد يتعرض له المستوردون من خسائر ، ولما كانت الهيئة الزراعية من الهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الأسمدة ، فلا شك أن الصندوق يضمن ما قد يتعرض له هذه الهيئة من خسائر . وعلى ذلك فإنه ولئن كان ضمان الحكومة قد شابه بعض الغموض في الفترة التي أعقبت صدور قرار وزير التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه - على نحو ما جاء بملاحظة الهيئة الزراعية - إلا أن هذا الضمان أصبح ثابتا بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر . ولا شك أن هذا الضمان يقتضى أن يقابله حق صندوق موازنة أسعار الأسمدة في الحصول على الفرق بين التكاليف الفعلية لاستيراد الأسمدة مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦ ٪ وبين الأسعار المحددة لبيع تلك الأسمدة المستوردة ، وذلك كمورد من موارد هذا الصندوق - طبقا لنص المادة السادسة من القانون المذكور - وحتى يستطيع الصندوق أن ينهض بتحقيق الأغراض المنوطة به ، منها ضمان خسائر المستوردين .

وإذا كان تمت اتفاق ودئ بين بنك التسليف وبين وزارة المالية ( الخزينة ) ووزارة التموين بعدم زيادة ربح البنك من عملية استيراد وتوزيع الأسمدة وتوزيع الأسمدة على ٧٥ ٪ ، فمن هذا الاتفاق قد إلغاء قرار اللجنة الاقتصادية الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة عمولة التوزيع للبنك بـ ٦ ٪ ، المفسر بقرار اللجنة الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ ، فهذان القراران يقصدان فعلا بنك التسليف وحده بذلك التحديد ، إلا أن هذا لا يثرله على كون قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ قد حدد نسبة

عمولة التوزيع بـ ٦ ٪ بالنسبة الى جميع الهيئات والجهات المصرح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ، ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

ويخلص مما تقدم جميعا ان الملاحظات التي أبدتها الهيئة الزراعية المصرية على رأى الجمعية العمومية الصالح ابداءه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٦٣ بخصوص هذا الموضوع - هذه الملاحظات لا أساس لها من الصحة على الوجه السابق ايضاحه \*

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابداءه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٦٣ ، وطبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة ، فان الهيئة الزراعية المصرية - باعتبارها من الجهات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة - تلزم بأن تؤدي الى الصندوق المذكور الفرق الذى حققه بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة ، وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦ ٪ كما سبق أن حددتها قرار اللجنة الاقتصادية الصادر في ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ .

( فتوى ١٧٥ قى ١٥/٢/١٩٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

#### المبدأ :

استيراد سيارة - تسجيل البيان الجبركي - تقدير قيمتها - حساب الضريبة الجبركية على أساس تقييم السيارة بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التثبيتي وليس سعر الصرف الرسمي الذى حددته وزير المالية في تاريخ تسجيل البيان الجبركي عن السيارة المستوردة لا محل للمنازعة حول دستورية القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك وقرار وزير المالية الذى بنى عليه رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ لعدم جدية هذه المنازعة في جملتها أساس ذلك : ما قضت به المحكمة الدستورية العليا في الطعن رقم ١١ لسنة ٧ قى عليا ( دستورية ) بجلسة ١٩٧٨/٤/١ وما قضت به الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ عليا ( دستورية ) بجلسة ١٩٧٨/٢/٥ .



### ملخص الحسـكم :

ومن حيث ان وقائع المنازعة المطالة تحكمها احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بصدار قانون الجمارك الصادر في ١٣/٦/١٩٦٣ والممول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٦/٦/١٩٦٣ طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون اصداره وتطور المنازعة المطالة حول قاعدة حاسب ثمن السيارة استيراد المدعية بالعملة المصرية نظرا لتقييمها في الأوراق بالنقد الاجنبى ولا تمتد المنازعة الى التعريفات الجمركية والبند الجمركى الذى يجب ان تعامل به واقعة استيراد سيارة المدعية المبينة في الأوراق . ويتضح من قراءة احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ان المشرع جعل من واقعة دخول البضائع الواردة الى اراضى مصر السبب المنشئ لاستحقاق ضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون المذكور . وتقضى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون المذكور بأن تحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق على الواردات والمصادرات وفقا للقوانين والقرارات والقرارات المنظمة منها . وحظرت الفقرة الاخرى من المادة الخامسة الافراج عن أية بضاعة قبل تمام الإجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون . وعلى ذلك تكون واقعة الاستيراد ودخول البضائع الواردة الى اراضى مصر هى الواقعة المنشئة لاستحقاق الضريبة الجمركية وفقا للتعريفات الجمركية السارية وقت دخول البضائع الواردة الى اراضى جمهورية مصر . اما واقعة الافراج عن البضائع فمنهاطها اتهام الإجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم الجمركية ولو استقرت البضائع تحت يد الجمارك داخل الدائرة الجمركية لاي سبب من الاسباب . ثم جاءت المادة العاشرة وشرعت تحفظا قى صالح الخزائنة العامة اذ انها تقضى بأن تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفات الجمركية على البضائع التى لم تكن قد ادبت منها الضرائب الجمركية . . ومؤدى تعديل التعريفات الجمركية انه بعد دخول البضائع الواردة اراضى جمهورية مصر واستحقاق الضريبة الجمركية عليها يسعر انتمريئة الجمركية بها قانونا بمجرد دخولها الى اراضى البلاد فانه تسرى التعديلات الجديدة على التعريفات الجمركية على البضائع الواردة التى لم تكن

قد تمت بشأنها الإجراءات الجمركية وأثبتت الضرائب الجمركية عنها . فان كانت الواردات قد تمت بشأنها الإجراءات الجمركية وأدبت الضرائب الجمركية المستحقة عليها واستمرت البضائع داخل الدائرة الجمركية ثم تعدلت التعريفات الجمركية عليها حال كونها ما زالت داخل الدائرة الجمركية — فان تعديل التعريفات الجمركية لا يسرى عليها لأنها تعتبر في حكم البضائع المفرج عنها حكماً — لا فعلاً وواقعاً إذ يسرى التعديل الجديد في التعريفات الجمركية على البضائع التي لم تتم بشأنها الإجراءات الجمركية ولم تؤد عنها الضرائب الجمركية المستحقة على الواردات التي تدخل إلى أراضي البلاد والضرائب الجمركية طبقاً لحكم المادة الحادية عشرة من قانون الجمارك أما ضرائب قهية تحسب على أساس سفة نقدية من قيمة البضائع بحسب حالتها وقت تطبيق التعريفات الجمركية وطبقاً لجداولها ١٠ ، وأما ضرائب نوعية فتحسب على أساس نوع السلعة ووزنها وحجمها وتستوفى كاملة ، بصرف النظر عن حالة البضائع — ما لم تتحقق الجمارك من أصالتها بتلف نتيجة قوة قاهرة أو حادث جبري وعندئذ يجوز انقاص الضريبة النوعية بنسبة ما لحق البضاعة من تلف ، ولما كانت الضريبة القهية تحسب على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة فقد تكفلت المادة ٢٢ من القانون ببيان القيمة الواجب الإضرار عنها في حالة البضائع الواردة والموضوع عنها في بلد المنشأ أو البلد المصدر بالمعاملات الأجنبية — أي بعملة بلد المنشأ أو البلد المصدر بالمعاملات الأجنبية — أي بعملة بلد المنشأ أو البلد المصدر . وطبقاً لحكم المادة ٢٢ من قانون الجمارك تكون قيمة البضائع الواردة الواجب الإضرار عنها هي الثمن الذي تسويه في تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عنها في مكتب الجمارك إذا عرضت للبيع في سوق منقصة حرة بين مشتري وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها في ميناء المستورد بافتراض تحمل البائع ( أي البائع الأجنبي للمستورد المصري ) جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها في ميناء البلد المستورد ، ولا يدخل في هذا الثمن ما يتصله المشتري ( أي المستورد المصري ) من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد ( مصر ) ويقصد بالنفقات أجور الشحن والنقل والتأمين والعمولة والسمرة وغيرها حتى ميناء التوريد . . . . . وإذا كانت القيمة موضحة في أوراق المستورد المصري بنقد

الجبهي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضائع مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة . وعلى ذلك فالحكام الفصل الثاني من قانون الجمارك ( المواد من ٥ الى ١٢ ) تناول أحكام الضريبة الجمركية - أي ما يسمى بالتعريفية الجمركية لها المادة ٢٢ فنحدد حكم القانون بالنسبة لقيمة الواردات التي تفرض عليها الضريبة - أو التعريفية الجمركية - وتقتضى المادة ٢٢ من قانون الجمارك بحكم قاطع بان قيمة الواردات التي يجب الإقرار عنها والتي تعتبر الوعاء القانوني لحسابات الضريبة الجمركية على الواردات - هي الثمن الذي تساويه الواردات في تاريخ تسجيل البيان الجمركي ونيس في تاريخ وصول السفينة أو دخول البضائع الى الأراضي المصرية أو اتمام الإجراءات الجمركية أو الانفراج من الواردات أو خروجها من الدائرة الجمركية وتوجب المادة ٢٣ من قانون الجمارك حتما ان يقدم للجمرك بيان تفصيلي ( شهادة إجراءات ) عن أية بضاعة قبل البدء في اتمام الإجراءات ونو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية وتتضمن شهادة الإجراءات جميع المعلومات والإيضاحات والعناصر التي تمكن من تطبيق الأنظمة الجمركية واستيفاء الضرائب الجمركية . ويقوم البيان الجمركي من صاحب البضاعة أو وكيله ( م ٤٤ ) ويسجل البيان الجمركي لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من استيفاء كافة بياناته ( م ٤٥ ) ولا يجوز تعديل بيانات البيان الجمركي بعد تقديمه للجمرك الا بقدر معقول ويترخيص كتابي من مدير الجمرك وقبل تحديد الطرود المعدة للمعينة ( م ٢٤٧ ) وعلى ذلك يكون وعاء الضريبة الجمركية على الواردات المقومة قيمتها بعملة أجنبية هو ثمن هذه البضاعة على أساس قيمتها الفعلية مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وفقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الخزانة - أي أن قيمة الواردات المحددة الثمن بالنقد الأجنبي تحسب بسعر الصرف الذي يحدده وزير الخزانة في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وليس في أي تاريخ آخر . وسعر الصرف هو سعر مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في السوق المالية . وعلى ذلك ففي تحديد سعر الصرف الذي تحسب على أساسه قيمة الواردات في ميناء الوصول يكون الإعتداد قانونا بسعر الصرف الذي يحدده وزير الخزانة.

بناء على التفويض المخول له في هذه السلطة طبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون الجمارك في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وليس في تاريخ رسو السفينة في ميناء الوصول أو في تاريخ البدء أو الانتهاء واتهام الإجراءات الجمركية أو في تاريخ الإفراج الفعلي وخروج البضاعة من الدائرة الجمركية . وفي خصرص المنازعة الماثلة لا دور الخصومة حول واقعة استحقاق ضريبة الواردات أو البند الجمركي الذي تحسب على أساسه الضريبة الجمركية أي لا دور الخصومة حول التعريف الجمركية ولكن دور الخصومة حول حساب ثمن البضاعة الواردة وكيفية عمل هذا الحساب بالعملة الوطنية للبلاد وحول تحديد سعر الصرف الذي يحسب على أساسه ثمن البضاعة كما تدور الخصومة حول الواقعة التي يعتد بها في حساب سعر الصرف — وليس من ريب أن قانون الجمارك قد أتى بحكم قاطع ملوِّج في تحديد وعاء الضريبة الجمركية على الواردات المبينة القيمة في الأوراق بالتقدير الأجنبي ملوِّج بتقييمها بالعملة الوطنية بالشروط وبسعر الصرف الذي يقرره وزير الخزانة من تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عن الواردات في مكتب الجمرک . وتضاف الى قيمة البضاعة الواردة أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمرة وغيرها من النفقات التي تصرف حتى تدخل البضاعة المستوردة في ميناء الوصول . والثابت من الأوراق في خصوص المنازعة الماثلة ان تاريخ تسجيل البيان الجمركي المقدم عن السيارة التي استوردتها المدعية هو ١٩٧٧/٢/٥ برقم مسلسل ١٣٠٨ وقد تضمن البيان الجمركي جميع المعلومات عن السيارة المذكورة وقد قدرت قيمة السيارة بمبلغ ٢٣٤٤ جنيها مصريا ويشمل هذا التقدير أجور النقل والشحن والتأمين وغيرها من النفقات التي تضاف قانونا الى ثمن السيارة وحسبت الضريبة الجمركية شاملة الغرامات وغيرها بمبلغ ٢٧٢٢٤٥٠٠ جنيها . وقد قامت المدعية بتسديد الضرائب الجمركية م/ ٥ / ٢ / ١٩٧٧ وقد حسب الضريبة الجمركية على أساس تقييم السيارة بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيعي الذي حددته وزير المالية في تاريخ تسجيل البيان الجمركي عن السيارة المستوردة في ١٩٧٧/٢/٥ طبقا لقرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٤/٣٠ — والمعمول به ابتداء من ذلك التاريخ . وينص قرار وزير المالية سالف الذكر على أن البضائع المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو حسابات غير مقيمة تقدر قيمتها على

اساس القيمة الفعلية للبضاعة مقدمة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول  
بسم الصرّف التشجيعى ، كما ينص على اعتبار اسعار الصرّف للسلع  
الاجنبية بالنسبة للجنيه المصرى التى يبيعها البنك المركزى وقت تسجيل  
البيانات الجمركية هى الاسعار الرسمية لبيع العملة التى تقيد بها عند  
تحديد القيمة للاغراض الجمركية سواء بالنسبة لسم الصرّف الرسمى أو  
التشجيعى . كما ينص على الغاء قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢  
والعمل بموجب احكام القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ صدوره فى  
١٩٧٦/٤/٣ . ومتى كان تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عن السيارة  
استيراد الدخيلة فى مكتب جبرك ميناء الاسكندرية البحرى هو ١٩٧٧/٢/٥  
وفى ذلك التاريخ كان من المتعين قانونا تقدير قيمة السيارة استيراد الدخيلة  
على اساس قيمتها الفعلية مقدمة بالعملة المصرية بسم الصرّف التشجيعى  
وليس بسم الصرّف الرسمى ومتى كان الثابت من الاوراق ان السيارة  
استيراد الدخيلة قد قدمت بالعملة المصرية على اساس سـمـر انصر  
التشجيعى فى يوم تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها الى مكتب الجبرك فى  
١٩٧٧/٢/٥ فان مصلحة الجمارك تكون قد أغفلت فى حق الدخيلة أحكام  
القانون اعمالا صحيحا ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء  
برفض الدعوى فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه  
فى غير محله وبلى غير اساس سليم بن القانون حقيقا بالرفض ولا محل  
للنازعة حول دستورية القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون  
الجمارك وقرار وزير المالية الذى بنى عليه رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ لعدم  
جدية هذه المنازعة فى جملتها — واساس ذلك حسبما قضت المحكمة  
الدستورية العليا فى الطعن رقم ١١ لسنة ٧ ق عليا ( دستورية ) بجملة  
١٩٧٨/٤/١ انه ولئن كان دستور سنة ١٩٥٨ قد اوجب عرض ما يصدره  
رئيس الجمهورية من قرارات بقوانين على مجلس الامة فور انعقده الا انه  
لم يرتب جزاء على عدم العرض خلافا لمسلك المشرع الدستورى فى باقى  
الدساتير الاخرى السابقة واللاحقة على هذا الدستور والتى نصت على  
زوال ما كان للقرارات بقوانين من قوة انقائون اذا لم تعرض على المجلس  
لنابى وهذه المغايرة فى الحكم تهل على ان المشرع فى دستور سنة ١٩٥٨  
قصد الى عدم ترتيب هذا الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على

مجلس الأمة . كما وان ينشر القانون في الجريدة الرسمية دليل على اصداره واصدار القانون يستلزم توقيعه من رئيس الجمهورية اذ يغير هذا التوقيع لا يكون القانون قد أصدره ولا يوجد دليل على عدم عرض قانون الجمارك على مجلس الرئاسة ، اما الادماء بانتهاء مدة رئاسة الرئيس الاسبق للجمهورية في ١٩٦٢/٦/٢٢ — فينتوى على تجاهل قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨/٢/٢١ وانتخاب الرئيس الاسبق رئيسا لعولة الوحدة وصنور الدستور المؤقت لهذه الدولة في ١٩٥٨/٣/٥ خاليا من تحديد مدة لرئاسة الجمهورية . كما ان الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٦/٢٧ ينص على بقاء احكام الدستور المؤقت سارية حتى يتم وضع الدستور النهائي للدولة ولم يتضمن نصا بتحديد مدة رئاسة الجمهورية . اى انه لم يكن هناك في تلك الفترة حكم دستوري يحدد مدة رئاسة الجمهورية الى ان صدر دستور سنة ١٩٦٤ الذى نص في المادة ١٦٨ على انتهاء رئاسة الرئيس الاسبق في ١٩٦٥/٣/٢٦ كما نص في المادة ١٠٣ منه على تحديد مدة رئاسة الجمهورية لست سنوات تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء . كما قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢١ سنة ٦ ق عليا ( دستورية ) بجلسة ١٩٧٨/٣/٤ بانه متى نص في ديباجة القانون — كما هو الشأن بالنسبة لقانون اصدار قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — على انة صدر بعد موافقة مجلس الرئاسة وقد وقعها رئيس الدولة ونشر في الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره — فان صدور القانون على هذا النحو ونشره في الجريدة الرسمية دليل على صحته وسلامته . وتتقضى المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٧١ بان كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدوره يبقى صحيحا نافذا ويجوز إلغاؤها وتعديلها وفقا للقواعد والاجراءات التى قررها الدستور . قد رددت هذا الحكم المستاتير الصادرة لى مصر قبل دستور سنة ١٩٧١ . فضلا عن انه لم يتعين بعدم دستورية قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فان قرار وزير المالية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٦ قد صدر بناء على التفويض التشريعى المتصوص عليه فى المادة ٢٢ من قانون الجمارك ولا محل فى مجال تقييم السيارة استيراد المدعية بالعملة المصرية للاعتداد بمسعر الصرف الرسمى طبقا لقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بعد أن النعى هذا القرار إلغاء كليا قبل تاريخ تسجيل البيان الجمركى عن تلك السيارة

في ١٩٧٧/٢/٥ وذلك بموجب القرار الصادر من وزير المالية برقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ والذي بموجب تقدير قيمة أسبارة المذكورة من تاريخ تسجيل البيان الجبركي عنها في ١٩٧٧/٢/٥ بسعر الصرف التشجيمى . وقد عولمت الدعية معاملة صحيحة طبقا لاحكام قانون الجمرلك النافذ الاثر قانونا وطبقا لقرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر بناء على التفويض التشريعى المنصوص عليه فى قانون الجمرلك وذلك قبل السبارة التى استوردتها محل هذه المنازعة . واذ قضى الحكم المطعون عليه برفض الدعوى فانه يكون مصدقا حكم القانون ويكون الطعن فيه فى غير محله حقيقة بالرفض .

ومن حيث انه لما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفق موضوعه برفضه والزام الدعية بالمصروفات .

( طعن ١٢٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، والقرار الوزارى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقرار رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ — طبقا لهذه الاحكام فان التلييد الكتلبى الصادر من « ادارة مرفق مياه القاهرة » بتسليمها للبضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل « ادارة مرفق مياه القاهرة » الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » — لا يغير من تمتع شركة مياه القاهرة الكبرى بالامتيازات والاعفاءات التى كانت مقررة لادارة مرفق القاهرة ومنها ان التلييد الكتلبى الصادر منها بتسليمها للبضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنص على انه

« يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كلفة أو جزئية بنقد أجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل الألا بشرط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية ومن طريق المصارف المرخص لها في ذلك »

ويحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية . . .

ولا يجوز بآية حال استعمال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لها » .

وتنص المادة ( ٦١ ) من القرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد على أنه « على البنوك أخطر المستوردين بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها في ميعاد لا أجازو ستة شهور من تاريخ استعمال الإتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها » .

وتنص المادة ( ٦٢ ) من هذه اللائحة على أنه « على المستورد أن يقدم إلى مصلحة الجمارك بالإنظيم المصري الأصل والصورة من الإستمارة ( ١ ) المعدة لذلك . . . وتوضح الجمارك المختصة على كل من مسورتى الإستمارة ( ١ ) تفصيلات القيمة الجمركية وقيمة البضاعة وفقاً لتقدير مصلحة الجمارك وترسل الصورة الأصلية إلى الإدارة العامة للنقد » .

وتنص المادة ٦٨ من هذه اللائحة محللة بالقرار الوزاري رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه « إذا كانت البضاعة مستوردة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة يعتبر التأيد الكتابي من الوزارة أو الجهة المختصة بتسليمها البضاعة دليلاً كافياً على استيرادها ويجوز التجاوز عن التأيد الكتابي المذكور في الحالات التي توافق عليها الإدارة العامة للنقد » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن تعتبر بصفاة بحكم القانون شركة مياه



القاهرة — وتنص المادة السادسة منه على أن يتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعنى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم — وفى أول يولية سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة ونص فى المادة الأولى منه على إنشاء مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى « إدارة مرفق مياه القاهرة » ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتولى توزيع المياه بواسطة آلات وأنابيب ومرشحات خزانات .. تكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها من جميع الرجوع أموالا عامة .

وفى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر واستبدل بنص المادة الأولى منه النص الآتى :

« تتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعنى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم النسخة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فتعامل المؤسسة بالنسبة اليه بمعاملة الحكومة » .

وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لاعمال المرافق — ونص فى المادة الثانية من ذات القرار على أن غرض هذه الشركة هو الحصول محل إدارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والتزاماتها والامتيازات والإعفاءات المقررة لها والقيام بإدارة واستغلال مرافق مياه الشرب الكبرى بحفاظات القاهرة والطوبىبة والجيزة .

ومن حيث أن التأييد الكتابي الذي كان يصدر من إدارة مرفق مياه القاهرة قبل تحويلها إلى شركة مساهمة بتسلمه البضاعة المستوردة كان يعتبر دليلا كافيا على استيرادها ولا يغير من هذا النظر تحويل إدارة هذا المرفق إلى شركة مساهمة ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على أن إدارة الشركة المذكورة قد حلت بحل إدارة مرفق مياه القاهرة في جميع حقوقها والزاماتها واعفاءاتها وامتيازاتها.

ومن حيث أن انقرار الجمهوري رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه لم يترتب عليه إلغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن تقرير الإعفاء من كلفة الضرائب والرسوم (مدا رسم التمتع المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١)، لمرفق مياه القاهرة — إذ أن قرار تحويل إدارة مرفق مياه القاهرة إلى شركة لم يغير الطريقة إدارة المرفق .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن تتمتع شركة مساهمة مياه القاهرة الكبرى بالامتيازات والإعفاءات التي كانت مقرر لادارة مرفق مياه القاهرة وعلى ذلك فإن التأييد الكتابي الصادر منها بتسلمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن شركة مياه القاهرة الكبرى تتمتع بالامتيازات والإعفاءات التي كانت مقرر لادارة مرفق مياه القاهرة وعلى ذلك فإن التأييد الكتابي الصادر منها بتسلمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كافيا على استيرادها .

(غتوي ١٦٥ في ١٠/٢٧/١٩٦٨) .

قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن تقويم البضائع الواردة من الخارج بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر الصرف التشجيبي — الطعن في القرار مخالفا القانون — الحكم برفض الدعوى — صلاص صحيح حكم القانون .

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٤/٣٠ على أن البضائع المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو حسابات غير مقيمة تقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقدرة بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر الصرف التشجيبي ، كما ينص على اعتبار أسعار الصرف للمعاملات الأجنبية بالنسبة للجنبة المصرى التى يبيعها البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجبركية هى الاسعار الرسمية لبيع العملة التى تبتد بها عند تحديد القيمة للأغراض الجبركية سواء بالنسبة لسعر الصرف الرسمى أو التشجيبي .

كما ينص على إلغاء قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ والنمل بموجب احكام القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ صدوره ١٩٧٦/٤/٣٠

ومنى كان تاريخ تسجيل البيان الجبركى المقدم من السيارة استيراد المدعية فى مكتب جهرك الاسكندرية البحرى هو ١٩٧٧/٢/٥ وفى ذلك التاريخ كان من المعين قانونا تقدير قيمة السيارة استيراد المدعية على أساس قيمتها الفعلية مقومة بالعملة المصرية بسعر الصرف التشجيبي وليس بسعر الصرف الرسمى . ومنى كان الثابت من الاوراق ان السيارة استيراد المدعية قد قومت بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيبي فى يوم تسجيل البيان الجبركى المقدم عنها الى مكتب جهرك فى ١٩٧٧/٢/٥ فإن مصلحة الجمارك تكون قد عملت فى حق المدعية احكام القانون اعمالا صحيحا ومنى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدعوى فانه يكون قد صلاص صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه فى غير محلة وعلى غير أساس سليم من القانون حتىقيا بالرفض .

( طعن ١٠٧٤ ، ١٠٧٤ لسنة ١٩٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

### المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هذا القانون أورد تنظيمًا متكاملًا تجرime التهريب المتعلقة بالاستيراد - استقلال كل من هذه الجريمة وجريمة التهريب الجمركي بأحكام ومعايير محددة يعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

### ملخص الفتوى :

أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد يبين أن المادة الأولى منه قد نصت على أنه يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد .

وقضت المادة السابعة بتوقيع عقوبتي الحبس والغرامة على كل مخالفة لحكم المادة الأولى أو الشروع فيها مع الحكم في جميع الاحتمالات بمصادرة السلع موضوع الجريمة أو بتعويض يعادل ثمنها إذا لم يتيسر مصادرتها .

ونصت المادة ١٠ على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في هذه الجرائم إلا بناء على طلب كتابي من وزير الاقتصاد أو من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة إداريًا مع سداد رسم الاستيراد المستحق .

وأخيرا نصت المادة ١١ على أن تكلف مصلحة الجمارك أو وزارة التموين حسب الأحوال بالتصرف في البضائع التي يقرر مصادرتها إداريًا أو التي يحكم بمصادرتها ويجوز للإدارة المختصة بالاستيراد توزيع نصف قيمة التعويض المحكوم به على كل من أُرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو في اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات الفصلة بها وذلك طبقًا للقواعد التي يحدد بقرار من رئيس الجمهورية - واضمحجة الجمارك في الأحوال المعالجة بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للاستيراد أن تبثج المضبوطات إذا كان في إتقانها بما يعرضها للنقص أو الخياع أو التلف .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أن المشرع أورد تنظيمها متكاملًا لجريمة التهريب الجمركية تكون قد استقلت بأحكام ومعايير محددة بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ حسبما سبق البيان بحيث لم يعد من الممكن القول بأن الاستيراد بالمخالفة لإحكام قانون الاستيراد ينطوي في الوقت ذاته على جريمة تهريب جمركي . وينبنى على ذلك أولوية حصيلة الأشياء التي تصدر لمخالفة قانون الاستيراد إلى وزارة الاقتصاد باعتبارها الجهة القائمة على تنفيذ هذا القانون .

( انتهى ١٠٣٢ في ١٣/١١/١٩٦٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٦١ )

##### المبدأ :

مصادرة إدارية - اختلافها عن المصادرة كمقوبة جنائية - المصادرة كمقوبة جنائية هي في الأغلب اعم عقوبة تكبيلية - المصادرة الإدارية من قبيل التوقيضات المالية لصالح الخزنة وهي في الاصل غير مبرهنة بما يتقرر في الدعوى الجنائية - حكم المصادرة الإدارية المنصوص عليها في المادة ١٠ من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

##### ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى الجانب الجنائي في الحال المعروضة فان التثبت من الوقائع ان مدير جمرك القاهرة قد ابلغ النيابة العامة بواقعة ضبط السيارة الصادر عنها دفتر المرور رقم ٥٧١٢٩٦ بضمان نادى السيارات في ألمانيا بعد انتهاء مدة صلاحية هذا الدفتر ودون ان يتم تصديرها الى الخارج وان الادارة العامة للاستيراد قد انفتحت برفع الدعوى الجنائية طبقا للمادة العاشرة من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها ، وان النيابة العامة للشئون المالية بعد تحقيق هذه الواقعة قد انتهت الى قيد الشكوى ضد . . . . . مادة حيازة سيارة مستوردة وحفظها اداريا تأسيسا على ان الاوراق قد خلت من اى مخالفة لاحكام قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ او قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وان حيازة المشكوك انك السيارة لا تشكل لية جرمية .

ومن حيث أنه يترتب على قرار النيابة العامة سالف الذكر عدم إمكان مواصلة السير في الدعوى الجنائية بالحالة التي هي عليها بما دام القرار لا زال قائما .

ومن حيث أنه ولئن كانت المصادرة الإدارية تخلف عن المصادرة كعقوبة جنائية في طبيعتها وشروط ومجال كل منها ، فهي كعقوبة جنائية في الأغلب الأعم عقوبة تكميلية لا يجوز الحكم بها الا على شخص ثبتت أدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية أما المصادرة الإدارية فهي من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة وهي في الأصل غير مرهونة بما يتقرر في الدعوى الجنائية ولا بأن يثبت ادانة شخص جنائيا ، الا انه يبين من المادة العالثرة من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ انها قضت بأنه يجوز الاكتفاء عن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالمصادرة الإدارية أو التصالح على هذا الأساس بعد رفع الدعوى أو صدور الحكم فيها الأمر الذي يستتاد منه ان المصادرة الإدارية لا تكون الا حيث تكون هناك جريمة جنائية رأت وزارة الاقتصاد عدم رفع الدعوى الجنائية في شأنها أو التصالح بعد رفعها أو بعد صدور الحكم فيها ، والتصالح على أساس المصادرة الإدارية بعد صدور الحكم في الدعوى الجنائية لا يتصور الا اذا كان حكما بالإدانة .

( فتوى ٦٥٨ في ١٩٧٠/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

#### المبدأ :

القرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينييه عنه بالإكتفاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ هو قرار إداري - وجوب قيامه على سببه المبرر له - للتقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة اللوائح التي يقوم عليها وصحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

#### ملخص الحكم :

ان القرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينييه عنه بالنظر الى الظروف وبمراعاة الملابسات على النحو المتقدم . واكتفاء بمصادرة السلع

المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته قرار إداري لا قضائي ، وبهذه المثابة يلزم ، شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر ، أن يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الإدارة بإجراء المصالحة الإدارية إلا إذا ثبتت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت المخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ سائلة الفكر ، وللقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

( طعن ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢١ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

#### المبدأ :

صدور قرار من النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا — استئناف طريق المصادرة الإدارية — لوزارة الاقتصاد تحصيل الرسوم الجمركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة — المصادرة الإدارية وفقا لقانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لا تكون إلا حيث تكون هناك جريمة جنائية رأت وزارة الاقتصاد عدم رفع الدعوى الجنائية في شأنها أو التصالح بعد رفعها أو بعد صدور حكم بالإدانة فيها .

#### ملخص الفتوى :

أنه وقد رأت النيابة العامة في الواقعة المعروضة حفظ الشكوى إدارية لعدم وجود جريمة وقعت بالمخالفة لأحكام قانون الاستيراد فإن طريق المصادرة الإدارية قد استنفق أمام وزارة الاقتصاد طالما ظل قرار النيابة العامة قائما ولا يكون من جزاء إلا تحصيل الرسوم الجمركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة المفصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك التي تنص على أن « تفرض غرامة لا تقل عن عشر الضرائب الجمركية المعرضة للضياع ولا تزيد على مظلها في الأحوال الآتية :

٤ — مخالفة نظام ... ، السماح المؤقت واللاتراج المؤقت والإفاءات إذا كانت الضرائب الجمركية المعرضة للضياع تزيد على عشرة جنيهات » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز المصادرة الادارية للسيارة المضبوطة فى الحالة المعروضة بعد صدور قرار النيابة العامة المشار اليه والاكتفاء فى هذه الحالة بتحصيل الرسوم الجبركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

( فتوى ٦٥٨ فى ٢٧/٥/١٩٧٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ :

نص قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ فيما يختص بالشروط الخاصة باستيراد سيارات النقل على أن يصرح باستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الآتية :

..... ( أ )

..... ( ب )

( ج ) أن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما يقل عن خمسمائة جنيه مصرى — استيراد سيارة دون استيراد الموتور المذكور أو قطع الغيار المنصوص عليها — اشتراط تقديم خطاب ضمان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يلتزم الطاعن بمقتضاه استيراد المواد الناقصة خلال ثلاثة شهور للأفراج عن السيارة — هذا الاجراء لا يتضمنه مخالفة للقانون — ومصادرة قيمة خطاب الضمان لعدم الاستيراد — عدم مخالفة ذلك للدستور — اساس ذلك ، استقرار قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصادرة التى تتم بالاتفاق بين الجهة الادارية والمخالف مقابل تنازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله لا تتضمن مخالفة الدستور .

ملخص الحكم :

انه يبين من تقضى القواعد المنظمة للاستيراد التى تم فى ظلها استيراد السيارة موضوع الطعن المائل ، انه تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة



١٩٥٩ في شأن الاستيراد أصدر وزير التجارة القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل اشتراطات استيراد ملح مدرجة بالقائمة الرفقة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ ، ونصت المادة ( ١ ) من ذلك القرار على أن « تعدل القوائم المرفقة بالانوار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ فيما يخص الشروط الخاصة باستيراد سيارات النقل ( بند ٨٧/أ ب ) علن الوجه الآتى : يصرح باستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الآتية :

١ - أن تكون مطابقة لاشتراطات قرار وزارة النقل رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٧١ من حيث المواصفات والمركبات .

٢ - ألا تزيد مدة الاستخدام عن خمس سنوات بما في ذلك سنة الإنتاج .

٣ - أن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل عن خمسة جنيه مصري ( بالاسعار الرسمية ) طبقا لقائمة الاصناف التى تحددها وزارة النقل نوعا وكية وتخطر بها مصلحة الجمارك ، وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية فى ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٥ وعمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن كان قد استورد فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ - سياره نقل متوسطة موديل سنة ١٩٧١ دون أن يستورد معها موتوراً جديداً أو مجدداً أو قطع الغيار المنصوص عليها فى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، ومن ثم كان من المتعين عدم الانعراج عن السيارة لعدم استيفائها الشروط التى تطلبها ذلك القرار ، الا انه تيسرا على الطاعن وعلى غيره من المستوردين لسيارات مماثلة غير مضمونة بموتور أو بقطع الغيار ، ومنعا لتكتمس سيارات بالموانى ، رأت الوزارة الانعراج عن تلك السيارات التى تخلف فى شأنها شرط من شروط الاستيراد شريطة أن يقدم المستورد خطاب ضمان بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه يلتزم بمقتضاه أن يستوفى الشرط الذى تطبق قواعد الاستيراد خلال ثلاثة أشهر فان تخلف عن الوفاء بهذا الالتزام خلال المهلة المشار انبها ، كان للوزارة أن تصدر قيمة خطاب الضمان +

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن قبل هذا الإفراج المشروط ، قدم خطاب ضمان صادر من بنك مصر فرع التيجرة بتاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٧٥ بمبلغ ألفى جنيه لصالح وزارة الخارجية مدته ستة أشهر تبدأ من ١٣/٧/١٩٧٥ وتنتهى فى ١٢/١/١٩٧٦ ، بناء عليه تم الإفراج نهائيا عن سيارة النقل التى استوردها — الا انه لم ينفذ التزامه باستيراد موتور جديد او مجدد او قطع الغيار المنصوص عليها فى القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وانما تقدم بمذكرة الى وزير التجارة طالبا رد خطاب الضمان اليه بمقوله أنه لم يكن ملزوما بتجديده الا ان الوزارة رفضت هذا الطلب وطلبت من البنك مصادرة قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحها لتخلف الطاعن عن الوفاء بالتزامه ، فاستجاب البنك لهذا الطلب .

ومن حيث أنه ولئن كان الاجراء الذى اتخذته جهة الادارة حيال سيارات النقل التى تم استيرادها حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ مستوفية الشروط المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيها عدا شرط استيراد موتور جديد او مجدد وقطع غيار لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ جنيه — وهو الاجراء الذى أشار اليه كتاب الوزارة المؤرخ فى ١٣/١٠/١٩٨٠ المودع حافظة مستندات المقدمة من الحكومة ومقتضاه ان يقدم مستورد السيارة خطاب ضمان مصرى من أحد البنوك المحلية سارى المفعول لمدة أربعة اشهر لصالح وزارة التجارة قيمة ألفى جنيه مصرى بضمان توريد موتور جديد أو مجدد وقطع غيار للسيارات لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقسيم الضمان — وفى حالة عدم تقديم شهادة رسمية من مصلحة انجمارك تفيد الاستيراد الكلى لجميع الملحقات المنوه عنها تقوم وزارة التجارة بمصادرة خطاب الضمان — ولئن كان هذا الاجراء لم ينص عليه القرار المنظم لاستيراد السيارات النقل ، الا انه لا يتضمن مخالفة لقانون — فهو اجراء قصد به مواجهة حالة تكس سيارات النقل بالبناء التى نشأت عن استيراد عدد منها مصحوب بموتور او بقطع غيار بالمخالفة لقواعد الاستيراد ولقد كان الاجراء الواجب اتباعه حيالها هو رفض الإفراج عنها واتخاذ الاجراءات القانونية ضد من استوردها بالمخالفة لأحكام القانون ، ومن ثم فلا تثيريب على جهة الادارة ان هى استبدلت بهذا الاجراء اجراء آخر قصدت به مواجهة حالة التكس فى الميناء والتيسير

على المستوردين في آن واحد ، تفرجت عن هذه السيارات :افراجا معلقا على شرط ، هو استيفاء شروط الاستيراد واعطت المستورد مهلة لاستيفاء هذه الشروط ، وتطلبت منه تقديم خطاب ضمانا للوفاء بالتزامه ، فان استوفى الشروط خلال المهلة كان الافراج مطابقا للقانون فيسترد خطاب ضمانه ، وان تكفى عن التزامه حق لها مصادرة قيمة خطاب الضمان .

ومن حيث أنه لا وجه لما ينهاه الطاعن على هذا الاجراء من أنه تضمن التزاما بها لا يلزم به القانون او انه ينطوى على مصادرة ادارية يحظرها الدستور . فالثابت ان الادارة لم تفرض هذا الاجراء على المستوردين المخالفين لشروط الاستيراد وانها جعله اختياريا لهم فمن شاء ان يفرج عن سيارته تقوم بخطاب الضمان وتعهده باستيفاء الشروط المحددة ، ومن لم يشأ تطبق عليه احكام القانون وقد تقدم الطاعن طاعما بخطاب الضمان وهو ما ينطوى على رغبة في الاستفادة من هذا التيسير ، وتعهده باستيفاء شروط الاستيراد في المهلة المحددة له فلا يحق له بعد ذلك ان ينقض هذا الاتفاق او يتنصل من الوفاء بالتزامه والا كان مؤدى ذلك ان يفلت من مسؤوليته عن مخالفة قواعد الاستيراد ، وقد استقر قضاء المحكمة الدستورية انعليا على ان المصادرة التي تتم بالاتفاق بين الجهة الادارية والمخالف مقابل تنازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبيله لا تتضمن مخالفة للدستور .

( طعن ٣٣٠٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

##### المبدأ :

منشآت تصدير الاقطان - تنظيم هذه المنشآت بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ - شرط انطباق احكامه على تلك المنشآت - ان تكون مقيدة باتحاد مصدرى الاقطان في تاريخ العمل به حتى ولو لم تكن تراول فعلا تجارة تصدير القطن .

##### ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ نص في مادته الاولى على انه

« كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن في الاقليم الجنوبي يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يتل رأس مالها عن ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ( مائتي ألف جنيه ) وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات «الغاية ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ونص في المادة ٢ على أنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطن في الاقليم الجنوبي أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » . ونص في المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد في الاقليم المصري بالنسبة للمنشآت المشار إليها أن يعفى العضو المنتدب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أضلا من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » ونصت المادة ٢ مكررا على أنه « يتولى تقييم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتسيدي اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » . ونصت المادة ٣ مكررا (٩) على أنه « تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بغائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلها أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين — ولا يعتد بأي إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن بصفة عامة اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يتل رأس مالها على

ماتى ألف جنيه وأن تكون إحدى المؤسسات العالمة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة بنصف رأس المال على الأقل — كما قضى بدخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف فى رأس مال كل منشأة من منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الأقطان فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وألزم هذه المنشآت توفير أوضاعها طبقاً للأحكام المتقدمة فى مهلة أقصاها ستة أشهر ، وناط بلجان عينها بتقييم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة :

ولم يتضمن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه تعريفاً لمنشآت تصدير القطن ، وعليه يرجع فى ذلك إلى القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باللائحة العساية لإحدى مصدري الأقطان التى قضت مادتها الأولى بأن « يتألف اتحاد مصدري الأقطان من التجار المصدريين للقطن المقيمين فى الإقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة » وتكون له الشخصية الاعتبارية ويثله رئيس لجنة الإدارة المنصوص عليها فى المادة الثالثة ويكون مركزه مدينة الإسكندرية — ولا يجوز لغير أعضاء الاتحاد مزاوله تصدير تجارة القطن » . بينما نصت المادة الثالثة بأنه « يشترط فى من يقبل عضواً بالاتحاد : (١) أن يكون متبعماً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، (ب) أن يكون عضواً مقيماً ببورصة ميناء البصل لمدة سنتين على الأقل ويكفى بالنسبة إلى الشركات أن يتوافر هذا الشرط فى مديرها أو عضو مجلس إدارتها المنتخب أو أحد الشركاء المتضامنين فيها » وبغاد ذلك أن عضو الاتحاد قد يكون تاجراً فرداً أو شركة ، وفى الحالين تقوم منشأة من منشآت تصدير القطن لها بمجرد تقيدها بالاتحاد حق مزاوله تجارة تصديره ، ولما كان ذلك وأذ قضت المادة ٢٠ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر بأنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدري الأقطان فى الإقليم الجنوبى أن توفى أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » ، فإنه يبين من ذلك أن المشرع قد اتخذ من واقعة التقييد باتحاد مصدري الأقطان فى تاريخ العمل بذلك القانون سبباً وطيداً وكافياً لانطباق أحكامه على المنشآت المقيدة بالاتحاد فى هذا التاريخ سواء زاولت تجارة تصدير

القطن او لم تزاوِل هذه التجارة - اذ انه بمجرد قيدها بالاتحاد تتوافر لديها امكانية تصدير القطن الى الخارج وتعتبر في نظر القانون منشأة من منشآت تصدير القطن ،

( فتوى ٢٩ في ١٠/٧/١٩٦٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

#### المبدأ :

منشآت تصدير الأقطان الخاضعة لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ - كيفية تحديد حصة الحكومة في رأس مال تلك المنشآت عند مزاولتها لنشاط آخر بجانب نشاطها الاصلى - التمييز في هذا الصدد بين المنشآت المتخذة شكل شركة وتلك المملوكة لتاجر فرد - تحديد الحصة في الحالة الأولى على أساس الزمة المالية في تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وفي الحالة الثانية على أساس الأموال المخصصة لتجارة تصدير القطن - أساس ذلك .

#### ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بكيفية تحديد حصة الحكومة في رؤوس أموال منشآت تصدير القطن التي تجمع نشاطا آخر الى جانب نشاط تصدير القطن فان منشأة تصدير القطن لا تعدو ان تكون شركة او مملوكة لتاجر فرد ، فان كانت المنشأة شركة كانت لها شخصية اعتبارية مستقلة وثبة مالية خاصة في حدود الغرض الذي انشئت من اجله تستقل بأصولها وخصومها من ندم الشركاء ويظل لتلك الزمة كيانها الخاص طوال حياة الشركة ، ولما كان الاصل ان الزمة المالية للشركة لا تتجزأ فان أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ تسرى على منشأة تصدير القطن المتخذة شكل شركة على أساس ذمتها المالية من تاريخ العمل بذلك القانون وتحدد حصة الحكومة في رأس مالها على هذا الأساس سواء اقتصر غرضها على تجارة تصدير القطن أو جمع اليه ضروبا أخرى من النشاط ، اما اذا كانت منشأة تصدير القطن مملوكة لتاجر فرد فان تحديد حصة الحكومة في رأس مالها يكون منوطا بالأموال المخصصة لتجارة تصدير

القطن ذلك ان هذا التخصيص هو الذى يضمن على المنشأة ذاتيتها ويميزها عن ماليتها ويحدد عملياتها ، اذ ليس ثمة ما يمنع من ان يملك الشخص الواحد اكثر من منشأة تباشر انواعا متباينة من اوجه النشاط به وفى كل حالة يكون تحديد حصة الحكومة فى رأس مال الشركة وهذا ما تكشف عنه أوراق التاجر ومفاتره وبالمطوف المتعلقة بنشاطه المتصل بتصدير القطن على نحو ما تبينه لجنة التقييم المختصة .

( نوى رقم ٢٩ فى ١/٧/ ١٩٦٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

#### المبدأ :

احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — وجوب اتخاذ منشآت تصدير القطن شكل شركات المساهمة لا يقل رأسالتها عن مائتى ألف جنيه وان تكون احدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل فى كل منشأة مقيدة باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال هذه المنشآت — يكون عن طريق اعلان للتقييم تشكل على النحو المبين فى المادة ٣ من هذا القانون — شمول هذا الحكم لجميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية اداء قيمة حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة — يكون السندات على اقلية طبقا للاحكام المبينة فى المادة ٣ مكررة من هذا القانون .

اقطان — احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — توفير اوضاع هذه المنشآت التى تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان مع احكام القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — سلطات هذه المؤسسة فى اجراء التوفيق — لها سلطة تعديل النظام ومنه تعديل رأس المال وادماج بعض تلك المنشآت او تحويلها لشركات مساهمة وذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ .

### ملخص الفتوى :

يبين من تقصى الأحكام المتعلقة به أنه بتاريخ ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، ثم ما لبث أن عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — الصادر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ، أى فى اليوم الذى صدرت فيه ثلاثة من أهم القوانين الاشتراكية التى انشقت من وحى السياسة الاشتراكية التى توجت مناحى حيالنا الاقتصادية والاجتماعية ، ونعنى بها القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بقرار مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بقرار بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ولا يعدو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون واحدا من القوانين الاشتراكية المنبئة من المنحى الاشتراكي الذى صدرت عنه القوانين المشار إليها .

وبالإطلاع على مواد القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ يبين أن المادة ١ منه نصت على أن « كل منشأة تراول تجارة تصدير اسطن فى الاقليم الجيوبى يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠.٠٠٠ جنية ( مائتى ألف جنية ) وأن تكون احدى الهيئات أو المؤسسات العاملة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » ، ونصت المادة ٢ منه على أنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان الجيوبى أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مهلة أقصاها ستة اشهر من تاريخ العمل به » ، ونصت المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد فى الاقليم الممرى بالنسبة للمنشآت المشار إليها أن يعنى العضو المنتدب أو رئيس وإعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقته أو عضو مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » كما نصت المادة.



٣ مكرراً على أنه « تتولى تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بهكمه الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن » ، ونصت المادة ٣ مكرر (أ) على أن « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها فى رأس المال بموجب سندات اسمية على التحويلة بفائدة ٤٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن من ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين . ولا يعتمد باى إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه المواد أن المشرع لوجب على المنشآت التى مالها عن مائتى ألف جنيه وإن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال على الأقل كما لوجب على المنشآت المفيدة باتحاد مصدرى الاقطان توفير أوضاعها طبقاً لهذه الأحكام فى مهلة لا تتجاوز ستة أشهر اعتباراً من ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١ ، ومن مقتضى هذا الوجوب اعتبار القطاع العام مساهماً فى رؤوس أموال هذه المنشآت بحق النصف اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وذلك سواء حددت الجهة العامة التى أصبحت مساهمة فى رأس مال كل منشأة منها أم لم تحدد ، فقد ذكرت المادتان ٣ مكرراً و ٢ مكرراً ( ١ ) سابقاً الذكر فى وضوح وجلاء أن الحكومة هى المساهمة حيث صدرتا بالعبارتين الآتيتين « تتولى تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رأس مال المنشآت المشار إليها ،... » و « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها فى رأس المال ،... » ولقد أحاط المشرع بتنظيم مشاركة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال ( م - ٤١ - ج ٣ )

المذكور» اجاطة شاملة ، فحدد مهلة توفيق الأوضاع على مقتضى الأحكام الجديدة وعرض لكيفية تقويم النجسة التي تساهم بها الحكومة في رؤوس أموال تلك المنشآت ، فإطاحة إلى لجان يرأس كلا منها مستشار بمحكمة الاستئناف ضامنا للحيدة في التقويم ، ودرء للبليل سواء إلى جانب أصحاب المنشأة أو إلى جانب الحكومة ، وجعل قرارات النجسة حصينة من كل طعن : كما تناول المشرع طريقة الوفاء بقيمة النجسة التي تساهم بها الحكومة فحصرها في سندات اسمية على الدولة على النحو المبين في المادة ٣ مكررا ( ١ ) نافذا بذلك ما عسى أن يكون قد تم من إجراء أو اتفاق على خلاف هذه الطريقة ، ولم يكتف المشرع بذلك إنما بلغ به الحرص كل مبلغ ، فعمل على الحيلولة بين أصحاب المنشآت المذكورة وبين الاستمرار في ادارتها وفقا لمشيئتهم مما قد يفوت الأغراض التي قصد القانون إلى تحقيقها وجعل لوزير الاقتصاد وصاية كاملة على إدارة هذه المنشآت وخوله إعفاء التأمينين بالإدارة وتعيين آخرين بدلا منهم إلى حين تشكيل مجالس الإدارة تشكيلا كاملا ، والواقع من الأمر أن المشرع لم يخص منشآت تصدير القطن بهذا التنظيم ، وإنما سمح على ذات النوال بالقياس إلى المنشآت التي تناولها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ سواء من حيث مشاركة الحكومة في رؤوس أموالها ومقدارها ، أو مهلة توفيق 'أوضاعها أو كيفية تقويم حصة الحكومة أو أداء قبية هذه الحصة ، أو أحكام الرقابة على إدارة تلك المنشآت لحين استكمال أوضاعها وتشكيل مجالس ادارتها الجديدة .

ولا يغير من هذا النظر الحاجة بأنه لم يتم تحديد الهيئة أو المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي المختصة بالنسبة إلى بعض المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى القطن وأنه أيضا لم تصدر قرارات بتشكيل لجان تقييم بالنسبة إلى بعض هذه المنشآت ، فمثل هذا القول مردود في الشق الأول منه بأن تحديد الهيئات أو المؤسسات المذكورة لم يعم تحديدها بما كان ليغير من الأمر شيئا إزاء ما انتهى عند صراحة النصوص من أن الحكومة هي المساهمة في رؤوس أموال المنشآت المشار إليها ، كما يمكن ائرد على الشق الثاني من الاحتجاج المذكور بأن عدم تشكيل لجان لتقييم رؤوس أموال بعض المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى القطن لا يعنى

استثناءها من أحكام القانون القاضية بدخول الحكومة مشترية بحق النصف  
فيها أو الخروج عليها ، وليس من العسير استكمال هذا الإجراء  
في الوقت الحاضر .

على أنه لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالف  
الذكر قد رخصت نبيوت التصدير المفيدة في الاتحاد في الاستمرار في  
مزاولة أعمالها لمدة أقصاها ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٢ تشطب بعدها من  
عضوية الاتحاد إذا لم توفق لوضعها مع أحكام المادة «٣» وكان المقصود  
هو المائلة بين هذه المدة وبين المدة المحددة لتوفيق الأوضاع على نحو  
ما تكشف عنه عبارات المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ، ونظرا إلى أن  
المشرع كان قد حدد مدة سنة لتوفيق الأوضاع ، خفضها طبقا للقانون  
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ إلى ستة أشهر فمن ثم يمين القول بطريق اللزوم  
بخفض المدة المنصوص عليها في المادة «٧» إلى ستة أشهر ، ومن ثم  
أيضا لا يجوز لهيوت التصدير التي لم تتمكن من توفيق لوضعها قبل انقضاء  
سنة أشهر على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ الاستمرار  
في أعمالها اعتباراً من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ما لم تكن قد تبعت  
للمؤسسة المصرية العامة للقطن على مقتضى القرار الجمهوري رقم ١٨٩١  
لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، وإذا قضى هذا  
القرار بإنشاء تلك المؤسسة والحق بها بعض منشآت تصدير القطن ،  
وأعقب ذلك صدور القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة  
المؤسسة العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة  
للشركات التابعة لها ناصا على تحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة  
الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦١ بالنسبة  
للشركات التابعة لها سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء  
المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وبخاصة فيما يتعلق  
باعتقاد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتعديل نظم الشركات  
المساهمة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكذلك سلطة اندماج شركتين  
أو منشأتين أو أكثر من الشركات والمنشآت التابعة لها وكذا سلطة تحويل  
اية شركة أو منشأة ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة وتعديل رأسمالها

على أن تكون رئاسة جلسات مجلس إدارة هذه المؤسسات عند مباشرتها الاختصاصات المتقدمة وغيرها من سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء للوزير المرفق على المؤسسة ، ومن مقتضى ذلك افساح المهلة أمام المؤسسة المصرية العامة للقطن لتوفيق أوضاع الشركات والمنشآت التابعة لها وذلك حتى (٣) من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استخلاص النتائج الآتية فى ضوء أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ .

( أولا ) أن المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن — بصفة عامة — اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها عن مائتى ألف جنيه ، وأن تكون إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل .

( ثانيا ) أن المشرع قضى بوجوب دخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف فى رأس مال كل من — منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الأقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

( ثالثا ) أن المشرع أوجب تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال هذه المنشآت من طريق لجان لتقييم تشكل على النحو المبين فى المادة ٣ مكرر من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهذا الحكم من العمومية والشمول بحيث ينتظم جميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى الأقطان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تجب المبادرة الى تشكيل لجان لتقييم ما لم يتم تقييمه من رؤوس أموال تلك المنشآت .

( رابعا ) اداء قية حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة بسندات على الدولة طبقا للأحكام المبينة فى المادة ٣ مكررا ( ١ ) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

( خامسا ) عدم جواز استمرار المنشآت التى لم تتبع للمؤسسة العامة لتجارة الأقطان والتى لم تستكمل توفير اوضاعها ، فى إزالة تجارة تصدير القطن اعتبارا من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

( سادسا ) امكن توفير اوضاع المنشآت التى تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الأقطان طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ ، وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ،

( سابعا ) امكن قيام هذه المؤسسة بتوفير اوضاع المنشآت التابعة لها عن طريق السلطات المخولة لها طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ وأخصها سلطة تعديل النظام ، ومنه تعديل رأس المال ، وادماج بعض تلك المنشآت أو تحويلها الى شركات مساهمة .

( ثامنا ) انطباق الأحكام المتقدمة على شركة لطفى منصور واولاده وشركة بلانتا وشركاه وشركة رود وكنائى وشركة فيعانى وشركاه التى تبعت جميعا للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الأقطان طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ .

( فتوى ٤٥٥ فى ١٩٦٢/٧/٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٦٨ ) .

#### المبدأ :

منشآت تصدير القطن — مساهمة الحكومة فى نصف رأس مالها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ — حرمان جماعة الشركاء فى هذه المنشآت ، منذ هذا التاريخ ، من الأفراد باى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة أو نظامها بعيدا عن الحكومة — جزاء بخالفته هذا الحظر هو بطلان التصرف .

#### ملخص الفتوى :

بالمناسبة الى التصرفات التى إجراها جماعة الشركاء فى المنشآت التى كانت متقيدة باتحاد مصدرى الأقطان فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١

لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، وفى الفترة اللاحقة لهذا التاريخ ، فان الحكومة وقد اعتبرت على مقتضى أحكام هذا القانون شريكة بحق النصف فى رؤوس أموال تلك المنشآت ، لا يجوز من ثم لجماعة الشركاء — اعتبارا من التاريخ المذكور — الانفراد بأى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة او نظامها بعيدا عن الحكومة وهى الشريكة بحق النصف ، والا وقع التصرف باطلا ، يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ تمضى صراحة بتحويل مجالس ادارات المؤسسات العاملة التى تساهم فى منشآت تصدير القطن سلطات الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء وذلك خلال المدة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، كذلك قضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارات المؤسسات العاملة الوارد ذكرها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العاملة — ومنها المؤسسة المصرية العاملة للقطن — سلطات الجمعية العمومية او جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التابعة لها وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

وتطبيقا لمجموع ما تقدم فان شركة ابراهيم بيومى الوكيل طبقا لعدد تكوينها ، شركة توصية بسيطة أسست سنة ١٩٥٨ باسم شركة الوكيل التجارية ( ابراهيم بيومى الوكيل وشركاه ) براس مال مقداره مائة وخمسون ألفا من الجنيهات ، للانجاء فى القطن الزهر والشعر وتحويله ونقله وحلجه وكذا الاتجار فى المحاصيل المصرية والتصدير والاستيراد ، وقيدت بإحصاء مصرى الاقطن فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وظل قيدها قائما حتى صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تسرى فى شأنها أحكامه ، باعتبار أن مناط أعمالها هو القيد بإحصاء مصرى الاقطن فى تاريخ العمل به ، وعليه تعتبر الحكومة شريكة بحق النصف فى رأس مال تلك الشركة اعتبارا من التاريخ المذكور ، وتحدد حصتها على أساس الذمة المسالية للشركة فيه ، وإذا كانت هذه الشركة قد ادخلت فى شركة الاسكندرية لتجارة الاقطن وانتمت للمؤسسة المصرية العاملة للقطن طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر . وأن المؤسسة بهذه المثابة هى المتصلة بمباشرة سلطات جماعة الشركاء فى الشركة طبقا لنظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ فان جميع التصرفات

التي قام بها جماعة الشركاء في الشركة المذكورة في يناير سنة ١٩٦٢ ،  
ومنها تخفيض رأس مال الشركة ، قد مسحت بطلنة ، لا تسرى  
في مواجهة المؤسسة ، ولا يفر من هذا النظر الحاجة بأن قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ تمد تضمن شركة ابراهيم بسيوني  
الوكيل لا شركة الوكيل التجارية ( ابراهيم بيومي الوكيل وشركاه ) ذلك أن  
هذا الاختلاف لا يعدو ان يكون خطأ ماديا يسهل تكشفه فضلا عن انه من  
المقرر عملا بالمادة ٢٤ تجارى أن ادارة شركة التوصية البسيطة تكون  
بمعنوان واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين ، كما أن معاملات الشركة  
تتم على أساس عنوانها لا على أساس اسمها ، وعليه فإن الإشارة الى هذه  
الشركة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ — على أساس  
عنوانها وهو ابراهيم بيومي الوكيل ، كافية لندالة على أنه انما عنى بذلك  
شركة الوكيل التجارية ( ابراهيم بيومي الوكيل وشركاه ) .

( فتوى ٢٩ في ١٩٦٢/١/٧ ) .





## استيلاء

---

- ( أ ) جاذية عامة
- ( ب ) الاستيلاء لرفع التعليم
- ( ج ) الاستيلاء للتعبئة العامة
- ( د ) سيطرة المحافظ في الاستيلاء

( ١ ) — هيسانديء عامية .

قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

المراد بالاستيلاء لفة — نزع المال قهرا من صاحب اليد عليه مالكا  
كان أم منتعما .

ملخص الحكم :

أن الاستيلاء لفة ، هو نزع المال قهرا من صاحب اليد عليه سواء  
اكن مالكا أم منتعما به .

( طعن ١٧٤١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨ ) .

قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

المبدأ :

ثبوت أن الباعث على اصدار قرار الاستيلاء على العقار بطريق  
التنفيذ المباشر هو الرغبة في تعطيل تنفيذ حكم صادر بخلاء العقار المطلوب  
الاستيلاء عليه — لصالح المحكوم لصالحه مع جهة الإدارة على النزول عن  
حكم الاخلاء وصدر قرار الاستيلاء رغم ذلك — مؤدى ذلك أن قرار الاستيلاء  
كان مقصودا به تمكين الإدارة من التحلل من الاجرة الباهظة التي اضطرت  
الى قبولها في الظروف التي تم التعاقد فيها — بطلان قرار الاستيلاء .

ملخص الحكم :

ان الباعث الذي حفز محافظة الشرقية بإدى الراى على السعى في  
استصدار القرار المطعون فيه هو الحكم الصادر بخلائها من المبنى المطلوب  
الاستيلاء عليه وقصدها من ذلك هو تعطيل تنفيذ هذا الحكم الا انه بمد  
تمام الصلح بينها وبين المدعى تحول هذا القصد الى مجرد الرغبة في التنصل  
من شروط عقد ايجار رأتها مجحفة بها لما اتطوى عليه من مغالاة في الاجر  
التي التزمت بها وهذا الذي استهدفته محافظة الشرقية لولا وأخيرا لا جدال

في انه لم يكن قصدا مشروعا للقرار الإداري بعامة — وهو لا يتفيا الا المصلحة العامة — ولا لقرار الاستيلاء بخاصة ، وهو لا يتخذ الا لتحقيق الأغراض المحددة المبينة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المنظم للاستيلاء المؤقت على العقارات ، ونيس من بينها ما قصدت المحافظة الى اصابته من وراء قرار الاستيلاء .

( طعن ١٣٠٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١٨ ) .

( ب ) الاستيلاء لرفع التعليم

قاعدة رقم ( ٢٧١ ) .

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات — السلطة المختصة بإجرائه — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم قد أريد به تدارك أوجه النقص التشريعي التي كشفت عنها تطبيق القانون الملغى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، فقد كان هذا القانون يستلزم عرض الأمر — في كل حالة تمس فيها الحاجة إلى الاستيلاء — على مجلس الوزراء للحصول على موافقته ثم يصدر قرار الاستيلاء بعد ذلك من وزير التربية والتعليم ، مع أن هذا الإجراء قد يستغرق بعض الوقت مما تثلث معه فرصة الاستيلاء على العقار بسبب مبادرة مالكه بشغله أو بتأجيله ، ولهذا اكتفى القانون الجديد رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بصور القرار من وزير التربية والتعليم ، كما أباح الاستيلاء لصالح الهيئات التي تشارك بنصيب في رسالة وزارة التربية والتعليم ، ولذلك نص في مادته الأولى على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أي عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم » ويتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون النعوين » .

( طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٢٣/١٩٦١ ) .

## قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

### المبدأ :

شروط الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفق التعليم - القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ - اشتراطه لزوم العقار لحاجة هيئة تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم - اسهلم المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية بنصيب في هذا المرفق - اساس ذلك واثره - تحقق هذا الشرط في قرار وزير التربية والتعليم باستيلاء على عقار لصالح مؤسسة ملجا البنات بالاسكندرية .

### ملخص الحكم :

انه مما لا يقبل الجدل ان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية يسهم فعلا في رسالة وزارة التربية والتعليم ليس فقط من جهة الواقع بل من ناحية القانون ، فقد صرح القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية فى البند ( سادسا ) من مادته العشرين باختصاص هذا المجلس البلدى « بادارة الاعمال الآتية او الاشراف عليها : ..... ( ا ) كل ما يتعلق بالمرافق العامة » ولا شبهة فى ان مرفق التعليم هو من المرافق التى يجوز لمجلس بلدى الاسكندرية ان يتصدى له بالاشراف عليه او بادارته ولو فعل لما صح ان يعتبر بهذا الاشراف او الادارة متعديا مارسه قانون انشائه ، يؤكد ذلك ما نص عليه البند سابعاً من المدة العشرين سالفه الذكر ضمن اختصاصات المجلس البلدى المذكور من تقرير مساعدة المؤسسات والمعاهد الخيرية من ملاجىء ومستشفيات ومدارس وغير ذلك من المؤسسات والمعاهد الخيرية » . ولا مراء فى ان المجلس البلدى - لو تطوع - كما هى الحال فى المنازعة الحاضرة - باسكان الملاجىء او المؤسسات الخيرية فى دار يستأجرها لها لهذا الغرض ، فان تطوعه عن الملجا المذكور او المؤسسة بتأدية قيمة الإيجار مما يندرج تحت حلول المساعدة التى يعينها القانون المضار اليه .

وبغض من مطالعة ميزانية المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، ومراجعة تقارير التدقيق التابع لمنطقة التعليم بها ان المجلس البلدى المذكور انها يقوم

بالإشراف على مؤسسة ملجأ البنات ويتزويدها بالمعلميات كما يتمهد هذه المؤسسة بشمى صور المساعدات الأخرى اعلة لها على تأدية رسالتها نحو البنات اللاجئات اللاتى لا معتمد لهن الا على مايفىء عليهن هذا المجلس من معونة ثقافية ومادية اخصها اسكان هذه المؤسسة فى الدار موضوع الدعوى وارصاد رواتب لمعلماتها فى ميزانيتها ، وفخلا عما تقدم فأن منطقة التعليم بالاسكندرية — ابنا منها بخطر الرسالة التى تشارك هذه المؤسسة بنصيب فيها — قد درجت على ايفاد مفتشيها اليها للمراقبة على سير التعليم فيها ، وتليض تقاريرهم بالملاحظات ومناحى التوجيه فى شأن نظام الدراسة فى المؤسسة المذكورة وطرائق التعليم فيها — على ما يستفاد من مستندات الوزارة — وكل هذا شاهد عدل على ان المجلس البلدى بالاسكندرية يسهم قانونا وفعلا فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، وينهض بواجبه ككلاب حبال فئة من اللاجئات لا يقل عددهن عن مائتى فتاة ، لانه فضلا عن توفيره المسكن لهن لماواهن ، له اليد الطولى فى كشف الجهالة عنهن بما يرصده فى ميزانيته من اجور ومرتبات للمعلمات والمربيات اللاتى يقمن بتثليلهن وتربيتهن .

وبناء على ما تقدم ، فان قرار الاستيلاء على العقار الذى تشغله مؤسسة ملجأ البنات لصالحها ، يكون قد اذخ لمصلحة تشارك بنصيب فى رسالة وزارة التربية والتعليم وهى بلدية الاسكندرية .

( طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ٢٣/١٢/١٩٦١ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات للمدارس — امن عام — سلطة الاستيلاء على العقارات المخولة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ — هى سلطة مطلقة وغير مقيدة ولا تتعارض مع سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدا المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ — مثال : عدم توافق شروط ظو المحار المستولى عليه بالفعل المتخصص عليه

في القانون الأخير ، لا يمنع من إصدار قرار الاستيلاء على العقار بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - القول بأن مثل هذا الاستيلاء لا صلة له بالامن العام - غير صحيح ، لوجوب فهم الامن العام في هذا الشأن بمعناه الواسع حتى يشمل سير المرافق العامة بانتظام ، ورفق التعليم من المرافق العلمية .

#### ملخص الحكم :

ان سلطة الاستيلاء على اى عقار المخولة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى سلطة مطلقة وغير مقيدة بأى قيد من القيود ولا تتعارض مع سلطة الاستيلاء على العقارات انلازمة لورارة التربية والتعليم ومعها المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بجدلا بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ . والتي اشترط المشرع لممارستها ان يكون العقار خاليا . بل انها تعتبر مكيلة لها ويمكن الالتجاء اليها لمعالجة الحالة التي تعجز السلطة المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ عن مواجهتها بسبب عدم خلو العقار . المستولى عليه . بالفعل . . وفي هذه الحالة لا يجوز الاحتجاج بأن مثل هذا الاستيلاء لا صلة له بالامن العام . لانه ينهى ان يفهم الامن العام في هذا الخصوص بمعناه الواسع حتى يشمل استمرار سير المرافق العامة بانتظام وغير خاف ما لذاك الانتظام في استمرار سير المرافق العلمية من اثر في استتباب الامن العام وتوقير الشعور بالطمأنينة لدى الناس وما من شك في ان مرفق التعليم هو من المرافق العلمية ذات الاهمية الكبرى التى يجب العمل على سيرها باطراد وانتظام .

فانه متى كان الثابت من الاوراق ان حاجة منطقة شرق القاهرة التعليمية الى مبان تسعويب طلبية المرحلة الاولى كانت حادة ملحة وان المبنى المستولى عليه يصلح لشغلة بمدرسة مرحلة اولى . فان قرار الاستيلاء الصادر من المحافظ يكون قد قام على سببه المبرر له قانونا وتغيا وجه الصالح العام فمبرر من عيب الاتعراف في استعمال السلطة . فضلا عما سلك ببيانه من انه صدر ممن يملكه .

( : طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق - جلسة

١٩٦٤/١/٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

#### المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اشترط لامكان الاستيلاء على العقارات أن يكون العقار خاليا — مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — هو ألا يكون احد شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه .

#### ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر قد اشترط لامكان الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم او احدى الجامعات او غيرها من مفاهد التعليم او احدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، أن يكون العقار خاليا ، ومفهوم الخلو فى حكم هذا الشرط ألا يكون احد — مالكا كان او مستاجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه ، حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه ، وهو محظور لاراد الشارع أن يتيه .

( طعن ٤٣٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

#### المبدأ :

القانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدهما — شروط ممارسة هذه السلطة — أن يكون العقار المستولى عليه خاليا — مفهوم الخلو فى حكم هذا الشرط — هو ألا يكون احد مالكا او مستاجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه — صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية للخدمات بالاستيلاء على عقار لاتخاذها مدرسة وذلك وفقا لاحكام القانون سالف الذكر رغم صدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على ذلك العقار اذات الغرض بمقتضى قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — يعتبر صحيحا مؤكدا له ، ويحصل على الاخذ بالاحوط فى حالة سقوط قرار المحافظ اذا ما الفى اعلان حالة الطوارئ .



### ملخص الحكم :

انه عن قرار الاستيلاء الصادر من السيد نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها . فواضح انه قرار صدر مؤكدا لزوم المبنى المستولى عليه لوزارة التربية والتعليم بيد ان ذلك لا ينفي عنه انه قرار صحيح مطبق للقانون . فهو صادر ممن يملكه ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٦١ قد فوض نائب رئيس الجمهورية للخدمات في مباشرة سلطة رئيس الجمهورية في الاستيلاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ وهو قد استوفى شرط خلو العقار المنصوص في القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ذلك ان مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — كما سبق ان قضت هذه المحكمة — هو الا يكون احد — مالكاً او مستلجراً — شاغلاً للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبراً عنه . وهذا هو المحذور الذي اراد الشارع ان يتقيه . ولكن العقار كان مشغولاً وقت صدور القرار المشار اليه بحيازة وزارة التربية والتعليم التي صدر لمصلحتها القرار المذكور وهي حيازة مشروعة بحكم قرار الاستيلاء الصحيح الصادر من السيد المحافظ . ومن ثم فقد تحقق الشرط الذي اوجبه القانون للاستيلاء وهو خلو العقار وكون القرار يبالغ الذكر قد صدر تأكيداً لقرار الاستيلاء الصادر من المحافظ بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالة الطوارئ لا يعنى انه لغو لا يعتد به . وانما هو يحمل على الاخذ بالاحوط في حالة ما اذا الفى اعلان حالة الطوارئ وسقط بالتالى قرار الاستيلاء الصادر من المحافظ .

( طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ٢ طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة

١٩٦٤/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

#### المبدأ :

الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفع التعليم — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطه امكان الاستيلاء على العقارات يكون خاليا — المقصود بالخلو والحكمة من تقرير هذا الشرط — تحققه في حالة اصدار قرار بالاستيلاء لصالح شاغل العقار .

#### ملخص الحكم :

من المسلم ان الشارع لما استشعر الحرج من اخراج المالك من ملكه او المستأجر من العين التي ينتفع بها وما قد يلاقيه هذان من عنق ومشقة في استئجار عين أخرى احتفظ لذلك في القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٧ الملقى أو في القانون الاخير رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فاشترط لامكان الاستيلاء على العقار أن يكون خاليا ومفروم الخلو في حكم هذا الشرط هو الا يكون احد — مالكا أو مستأجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه ، وهو محظور أراد الشارع أن يتيقنه ، فاذا تبين لهذه المحكمة من الاوراق ان العقار المستأجر عليه بالقرار المطعون فيه كان مشغولا بالبلدية التي صدر لمصلحتها ذلك القرار تحقق الشرط الذي أوجبه القانون للاستيلاء هو خلو العقار ، اذ لا يترتب على هذا الاستيلاء مضار لاحد ، ولو ان المطعون لصالحه كان اتم تنفيذ حكم الاخلاء ثم بادر بالطول في ملكه أو بتأجيره وتمكين الغير من حيازته قبل صدور قرار الاستيلاء لحق القول بقيام المانع الذي يحسول قانونا دون اصدار قرار الاستيلاء من ناحية القانون على عقاره ، لانه ينجم عنه ختبا ان يضار شاغله بقسره على الخروج منه ، فالتص على خلو العقار لم يقرر قانونا الا لمصلحة شاغل العقار الذي يصدر بقرار الاستيلاء اضارا به لا المطعون لصالحه الذي لم يكن قطعيا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء ، ومن ثم يتمين القول بسلامة مثل هذا القرار — في ضوء الغرض الذي توخاه واضع القانون — بعد ان ثبت انه لم يكن ثبت مانع من تنفيذ قرار الاستيلاء .

( طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٧ لا يتف اثره عند العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهدها فقط وإنما ينصرف أيضا الى المعاهد الخاصة — سلطة الاستيلاء على العقارات طبقا للقانون المشار اليه أنها تنصره الى جميع العقارات التي ترى جهة الإدارة لزومها لرفق التعليم بصفة عامة — تقدير مدى لزوم العقار لرفق التعليم هو من الامور التي تدخل في سلطة الإدارة التقديرية التي تتخصص فيها بلا معقب عليها متى خلا قرارها من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الرجوع الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم المعدل بالقانونين رقمي ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ أنه اجاز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء على أى عقار يكون لازما لخدمة الوزارة ومعاهدها ، ولم يشترط المشرع في هذا الشأن سوى أن يكون العقار خاليا ، وتقدير مدى لزوم العقار لرفق التعليم هو من الامور التي تدخل في سلطة الإدارة التقديرية التي تتخصص فيها بلا معقب عليها متى خلا قرارها من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ قد صدر من رئيس مجلس الوزراء بناء على التفويض الوارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بالاستيلاء بالإجبار على العقار المملوك للمطعون ، الذي تشغله بمدرسة الكتلة الخاصة بالمعادي ، رقم ٦١ شارع النهضة بمحافظة القاهرة وهو يشمل القطع ارقام ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، تقسيم شركة المعادي للسكان والتحصير بعد أن قررت جهة الإدارة ، بناء لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن لزوم هذا العقار لرفق التعليم وحاجبة المدرسة المذكورة اليه ، وهذا هو ما يكون ركن السبب في القرار المذكور ،

اذ صدر هذا القرار من يملك اصداره دون شبهة انحراف  
فانه يكون بحسب الظاهر من الاوراق ، قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون.

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فانه لا يكون صحيحا ولا صائبا ماذهب  
اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار الاستيلاء سالف الذكر قد قام على سبب  
غير صحيح مستندا في ذلك الى ما جاء في مذكور وزير التعليم التي صدر  
على أساسها اقرار المذكور من احتمال صدور حكم لصالح المطعون ضده  
في النزاع القائم بينه وبين المدرسة المذكورة يتربى عليه اخلاق تلك المدرسة  
وتشريد الطلاب ، فالتان ما أورده المذكرة في هذا الشأن لا ينهض سببا لقرار  
الاستيلاء ، به لا يدعو ان يكون تبريرا لحالة الاستعجال التي تقتضى الاسراع  
في اصدار القرار ، اذ السبب الحقيقي ، هو لزوم العقار بأكمله لحاجة  
المديرية ، وهو سبب صحيح ما ثبت من الاوراق ان ثمة منشآت تابعة  
للمديرية اقيمت فعلا في الاراضى الفضاء المجاورة لمبنى المدرسة التي شملها  
قرار الاستيلاء حاجة المدرسة الى تلك الارض لممارسة كافة الأنشطة المتعلقة  
بإداء رسالتها التعليمية والاجتماعية والرياضية .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم ما يقول به المطعون ضده من ان القانون  
رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر بمعد تعديله بالقانون رقم  
٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ يقف عند العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهدها فقط  
دون المعاهد الخاصة ذلك ان سلطة الاستيلاء على العقارات طبقا للقانون  
المذكور انما تنصرف الى كل العقارات التي ترى جهة الادارة لزوما لمرافق  
التعليم بصفة عامة ولا يدعو التعديل الذي أورده القانون رقم ٢٥٢ لسنة  
١٩٦٠ على القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ان يكون مجرد نقل  
الاختصاص باصدار قرارات الاستيلاء الى رئيس الجمهورية بدلا من وزير  
التعليم ، كما لا ينال من القرار المطعون فيه ما يقول به المطعون ضده. من  
انه يتضمن مصادرة لحق الملكية فضلا عن معاصرته لحق التقاضى ، ذلك  
ان هذا القرار لا يمس ملكية المطعون ضده للعقار المستولى عليه بالايجار  
وانه كان يضع قيودا على هذا الحق فلانه اجراء استثنائى لأباحه القانون  
تاكيدا لمبدأ تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في روابط القانون  
العام ، هذا الى انه ليس صحيحا ان القرار المطعون فيه انطوى على مصادرة

لحق التنازلي ذلك أن النزاع الناشب بين المطعون ضده والمدرسة التي صدر لصالحها قرار الاستيلاء كان يدور حول تحديد العقار الذي يتناول عند الإيجار المبرم بينهما ، وعلى فرض أن المطعون ضده استطاع أن يحصل على حكم نهائي لصالحه باقتضار هذا العقد على قطعة الأرض رقم ٥٣٢ التي يقع فيها مبنى المدرسة دون القطع الأخرى ، وهو ما لم يتم ، فإن هذا الحكم ما كان يخول دون صدور القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يجب أن يقوم على ركائسه قيام حالة الاستعجال بأن يكون من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه أن يترتب ثمة نتائج يتعذر تداركها ، وأن يكون ادعاء صاحب الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجع معها القضاء بالفناء القرار موضوعا ، ولا بد من توافر الركبتين معا للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري .

ومن حيث أنه متى كان الثابت مما تقدم أن القرار المطعون فيه لا يقوم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية يرجع معها الحكم بالفناء عند نظر طلب الإلغاء فمن ثم فإن طلب وقف التنفيذ يكون قد فقد ركن الجدية الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب دون ما حاجة إلى بحث مدى توافر ركن الاستعجال ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه مما يتعين معه الحكم بالفناء ورفض طلب وقف التنفيذ .

( طعن ١٢٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ :

يتبع في شأن تعويض الاستيلاء المخول لوزير المعارف العمومية على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ دون الأحكام القانونية الأخرى التي وضعت لتنظيم العلاقة بين المؤجرين .

### المجلس القسوى :

استولت وزارة المعارف العمومية على منزل بمقتضى القرار رقم ٦٩٧١ المؤرخ ١٩٤٦/٩/٣٠ المنضم ان لجنة التعويضات قد قررت بجلستها المنعقدة في ١٩٤٧/١٢/٨ مبلغ ٧٠ جنيه ايجارا شهريا له ولن الوزارة وبالك المنزل قد بلقا هذا القرار وانه عندما طلب وزارة المالية الموافقة على اعتداد هذا الايجار اوضحت ان المنزل المذكور كان يؤجر لوزارة العدل من اول يناير سنة ١٩٣٨ لغاية سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٢٢ جنيه شهريا وطبقا للمادتين ٤ و ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ لا يجوز ان تزيد اجرة هذا المنزل على ٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم .

وقد استعرض قسم الرأى مجتمعاً هذا الموضوع بجلستيه المنعقدتين في ٢٣ من سبتمبر و ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ وهو يلاحظ ان المرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٧ الصادر بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاد التعليم قد نص على ان يتسبق في شأن هذا الاستيلاء الاحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذى يقضى بان يكون تقدير التعويض المترتب على هذا الاستيلاء بمعرفة لجنة خاصة وأن المعارضة في قرارات هذه اللجنة يجب ان تقدم الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال اسبوع من تاريخ ابلاغهم بنك القرارات بخطاب مسجل وبهذا يكون المشرع عند تقرير حق وزير المعارف العمومية في الاستيلاء قد رسم طريقاً معيناً لتقدير التعويض اللازم فى هذه الحالة بحيث لا يكون ثمة للرجوع الى الاحكام القانونية الاخرى التى وضعت فى المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ثم فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

وقد انتهى القسم الى أنه طالما ان وزارة المعارف العمومية قد قبلت تقدير اللجنة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم تقدم معارضة فى شأنه خلال الميعاد المحدد لذلك فان قرار لجنة التقدير يكون نهائياً وملزماً للوزارة .

## ( ج ) الاستيلاء للمتبعة العامة

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة التي تخول الجهة الإدارية المختصة ان تصدر قراراً بالاستيلاء على العقارات وسفلها - القانون لم يضع أى شرط أو يورد أى قيد على سلطة الإدارة في اتخاذ هذا التدبير إلا أن يكون لازماً لمجهود الحربى - النظر فى مشروعية قرار الاستيلاء يكون على اساس ان سلطة الإدارة في هذا الشأن مطلقة لا يحدها إلا التزام الغاية التي استهدفها القانون .

ملخص الحكم :

يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التبعة العامة أن من بين التدابير التي خولت المادة ٢٤ منه للجهة الإدارية المختصة ان تصدر قراراً بها الاستيلاء على العقارات أو سفلها حيث أوضحت بعد ذلك المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ إجراءات تنفيذ هذا الاستيلاء وطريقة تصديق التعويض المقابل . وبالإطلاع على المواد المذكورة يبين واضحاً ان القانون المشار اليه لم يفتح أى قيد على سلطة الإدارة في اتخاذ هذا التدبير إلا ان يكون للمجهود الحربى فمن ثم فإنه يتعين وقد خلت تلك النصوص من أية شروط أو قيود يتعلق بالتصرف الإدارى بتحقيق واحد منها أو أكثر يتعين أن يكون النظر فى مشروعية القرار الإدارى الذى صدر مستنداً اليها على اساس ان سلطة الإدارة في هذا الشأن مطلقة من كل قيد لا يحدها إلا التزام الغاية التي استهدفها القانون وخوئها تلك السلطة من أجل تحقيقها ، ذلك ان الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وإن اتحدت في طبيعتها بالنسبة لجميع التصرفات الإدارية إلا انها لا شك تختلف في مداها بحسب الشروط والقيود التي تلازم السلطة المخولة بإصدار القرار ومتى تحسرت هذه السلطة من كل قيد أو شرط كما هو الحال فى قانون التبعة الذى يعالج

الخطر من المسائل المتعلقة بالمجهود الحربي فليس للقانون الإداري في هذه الحالة أن يقيد هذه السلطة بغير قيد من القانون أو يخصصها بغير مخصص منه .

( طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

#### المبدأ :

صدور قرار بالاستيلاء على العقار على الرغم من سابقة شغل الجهة الإدارية مصدره القرار لذات العقار بطريق الإيجار — جواز ذلك متى جرت مبررات بعد قيام الرابطة العقدية بين جهة الإدارة وملك العقار .

#### ملخص الحكم :

ان الإدارة اذا قدرت بما لها من سلطة في هذا الشأن وهي في هذا المجال الذي يتصل بالمجهود الحربي وبأمن القوات المسلحة انها تتمتع بحرية واسعة لا يحدها في ذلك حسيما سلف البيان الا عيب اساءة استعمال السلطة وهو ما خلت الاوراق من أية واقعة يمكن أن تقوم قرينة عليها ، اذ قدرت ان شروط عقد الإيجار وما صاحب هذا الوضع من اشكالات أصبحت تتعارض مع ظروفها واولئها الجيدة ، كان لها بمقتضى هذه السلطة أن تدرك كل ما من شأنه أن يعوق سير الاعمال بها أو يخل بالسرية الواجبة لها . وأن تقتضى على مصدر القلق ومبعث الخوف ، فان هي علقت بعد أن الفت قرار الاستيلاء التسليم الى اصدار القرار المطعون فيه لمواجهة تلك الظروف الجيدة مستندة الى الاسباب سالفة الذكر مستهدفة الغرض المشار اليه ودون أن يثبت أنها مست إلزاميا المالية المقررة للندعية بموجب عقد الإيجار حيث احتفظت لها بهذه الإزايا ككليلة غير منقوصة فان قرارها الصادر في هذا الخصوص يكون قد صدر والحالة هذه مطبقا للقانون .

( طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦ ) .



قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

عدم اشتراط خلو العقار المستولى عليه لصحة قرار الاستيلاء —  
أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه يبدو خطأ الحكم المطعون فيه الصادر بإلغاء قرار الاستيلاء  
موضوع الطعن بمقتضى انه يشترط لصحور هذا القرار خلو العقار المستولى  
عليه ما دأهت ادارة التهيئة تشغل هذا العقار قبلا بطريق الايجار فان القرار  
الصادر بالاستيلاء يرد على غير محل مستندا في ذلك الى وجود مثل هذا  
الشرط في بعض القوانين الاخرى لما في هذا الاستناد من اضافة شرط غير  
وارد في القانون الذى صدر القرار استنادا اليه ..

( طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠ )

( د ) سلطة المحافظ في الاستيلاء

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حماية الطوارئ — نص المادة  
١٧ منه على سلطة رئيس الجمهورية في التفويض في الاختصاصات والتدابير  
المخولة له عند اعلان حالة الطوارئ — حق المحافظين في مباشرة هذه  
الاختصاصات بمقتضى الامر العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر من  
الحاكم العسكرى بمنحهم سلطاته في مناطقهم طبقا للقانون رقم ٥٢٢ لسنة  
١٩٥٤ بشأن حالة الطوارئ — لا يغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٥٢٢  
لسنة ١٩٥٤ ، لو تغير كيفية تحديد شخص الحكم العسكرى — أساس  
ذلك — مثال : صحة القرار الصادر عام ١٩٦١ من محافظة القاهرة بالاستيلاء  
على عقار لاتخاذ مرسدة .

### ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على انه « يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامر او النظام العام في اراضي الجمهورية او في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهدد بوقوعها او حدوث اضطرابات في الداخل او كوارث عامة او انتشار وباء » وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على ان « يكون اعلان حالة الطوارئ وانتهؤها بقرار من رئيس الجمهورية » كما تنص الفقرة الثالثة فقرة اولى بند ٤ منه على انه « لرئيس الجمهورية بقراراته اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي او شفوي التدابير الآتية (٤) الاستيلاء على أى متقول أو عقار . . . » كذلك تنص المادة ١٧ منه على انه « لرئيس الجمهورية ان ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها وفي كل اراضي الجمهورية او في منطقة او مناطق معينة منها » وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ سالف الذكر باستمرار اعلان حالة الطوارئ التي كانت اعلنت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شكن الاحكام العرفية الذى انشى بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ومضى كانت حالة الطوارئ بلقنة كما سلف البيان فان قرار محافظ القاهرة الصادر في نول اكتوبر سنة ١٩٦١ بالاستيلاء على المبنى موضوع النزاع يكون قرارا صادرا ممن يملكه اذ هو يستند الى السلطة المخولة لرئيس الجمهورية في الاستيلاء على أى عقار بالتطبيق لنص المادة الثالثة فقرة اولى بند ٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان كما يستند الى التفويض الصادر للمحافظين والمديرين او من يقومون باعمالهم من الحاكم العسكري بمباشرة سلطانه في مناطتهم وذلك بمقتضى الامر رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ . وانه ولئن كان الامر قد صدر من الحكم العسكري العام في حدود حدود اختصاصه المبين في القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الملغى بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، الا انه لا يترتب على مجرد إلغاء القانون رقم ٥٣٣

لسنة ١٩٥٤ وحلول القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ محله سقوط الأمر المذكور ما دامت حالة الطوارئ باقية وما دامت نصوص هذا القانون الأخير لا تتعارض مع ذلك الأمر الذى صدر فى الأصل صحيحا ذلك ان القانون الأخير رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ تعدد فى المادة ١٧ منه نص المادة ١٧ من القانون الأخير رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ التى كانت تخول الحاكم العسكرى أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لمن يندب له ذلك فى مناطق معينة . ومن المقرر أن القرارات التى صدرت صحيحة فى ظل نظام معين تظل نافذة ومنتهجة لأثارها طالما بقى هذا النظام ولم يرد نص صريح فى قانون بانقائها . وكذلك ليس بذى اثر على نفاذ الأمر المشار اليه ان الحاكم العسكرى العام بعد ان كان فى القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ معينا بالشخص أصبح مقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ رئيس الجمهورية أى معينا بالوظيفة ، مادام تغيير شخص الحاكم العسكرى العام لا يستتبع سقوط الاوامر الصادرة من سلطته .

( طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق - جلسة

١٩٦٤/١/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

##### المبدأ :

م ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - ( المعدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ) - مناط تطبيقها - قيام حالة من الاحوال الطارئة أو المستعجلة - تقرر صدور قرار من المحافظ المختص بالاستيلاء على العقارات - اما الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر لزومها للمنفعة العامة - فيلزم بشأنها صدور قرار من رئيس الجمهورية - عدم قيام حالة من الاحوال الطارئة والمستعجلة بجعل قرار الاستيلاء غير جائز قانونا اذا صدر من المحافظ .  
ملخص الحكم :

نص المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على أن يجوز للوزير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة فى حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء أو مى سائر الاحوال الطارئة أو المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوقاية او غيرها . كما يجوز فى غير الاحوال المتقدمة الاستيلاء مؤقتا على

العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذى منفعة عامة ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مبدوى المصلحة المختصة من اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة لاتخاذ اجراءات اخرى ..

كما تنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على انه فيما عدا الاحوال الطارئة او المستعجلة التى تقتضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم والوقلية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التى نقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم انه لا يجوز للمحافظ اصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على العقارات الا فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهى الحالات التى يجمع بينها وصف الاحوال الطارئة او المستعجلة وقد مثل المشرع لها فى ذات النص بحالة حصول فرق او قطع جسر او تفشى وباء . ولا ريب فى ان الاحوال الطارئة هى تلك التى لم يكن فى الواسع توقعها اى تقع فجأة ، أما الاحوال المستعجلة فهى تلك التى لا تحتل الانتظار حتى تحل بالطرق والاجراء العادية ومن ثم لا بد من مواجهتها بذلك الاجراء الاستثنائى وهو الاستيلاء المؤقت على العقارات .

وفىما عدا الحالات المذكورة فالاصل ان الاستيلاء على العقارات تحقيقا لغرض ذى نفع عام لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية وطبقا للاحكام والجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . واذا كان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه لا يندرج تحت اى من الحالتين المذكورتين لان ادراجه فى الحالة الاولى غير جائز قانونا لان مناط الاستيلاء فيها هو قيام حالة طارئة او مستعجلة تستلزمها اعمال الترميم او الوقلية وغيرها وهو ما لم يتوافر فى القرار المطعون فيه . أما ادراجه فى انحالة اثنائية فيجعل القرار مشوباً بعيب عدم الاختصاص . ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء قرار محافظ المنيا بالاستيلاء لمدة ثلاث سنوات على الفور الارضى بالعقار رقم ٢١ شارع الجمهورية بالمنيا لمخالفته للقانون فقد أصاب وجه الحق والقانون .

( طعن ١٠٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢ ) .

اسماء طیبی عام

—

## اسماعيل طيبى عام

قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

### المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم الاسعاف الطبي العام — نظمت المادة الثانية منه تعيين العاملين بمراكز الاسعاف الطبي فى وظائف وزارة الصحة بطريقة استثنائية من احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — شرعت المادة الثالثة منه استثناء من هذه الاحكام العامة فى تحديد ما يمنح لهؤلاء العاملين بصفة شخصية — هذا التنظيم الوقتى الخاص هو الذى يرجع الى قواعده فى تحديد ما يستحق لهؤلاء العاملين عند تعيينهم بحيث لا يتجاوز ما يحتفظ به العامل بصفة شخصية اجره الذى كان يتقاضاه عند عمله السابق بالاسعاف الطبي — تحديد الاجر وفقا لقانون العمل الذى كان يسرى عليه ويشمل كل ما كان يصيب العامل لقاء عمله من دفعات تورية مستقرة .

### ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قد نظمت مادته الثانية تعيين العاملين بمراكز الاسعاف الطبي فى وظائف وزارة الصحة بطريقة استثنائية من احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وشرعت المادة الثالثة من ذلك القانون استثناء آخر من هذه الاحكام العامة فى تحديد ما يمنحه لتلك العاملين بصفة شخصية تأمينا لاستقرارهم المعيشى بالحد من خفض دخلهم ، ويكون هذا التنظيم الوقتى الخاص هو الذى يرجع الى قواعده فى تحديد ما يستحق هؤلاء العاملين صرفه عند تعيينهم ولا يجوز ان يضاف اليه شئ بالقواعد التى تنظم ما يستحقه العاملون كافة من البدلات والمزايا فى حالتهم المعاقية ولا تنصرف الى ما يمنحه عاملون الاسعاف الطبي المسبقون بصفة وقتية استثناء وقد ابقى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ لهؤلاء العاملين اجورهم التى كانوا يتقاضونها من مراكز الاسعاف لمدة ستة اشهر جرى فيها اختيار من عين منهم فى وزارة الصحة ، وحفظ لن عين مقدار ما كان يحصل عليه قبل تعيينه اذا زاد على مجموع ما يستحقه

بالتعيين في الدرجة ولا يقتصر هذا المجموع على مرتب الدرجة بل يشمل مسائر ما يستحقه من تسند اليه الوظيفة المتخذ لها من البدلات والمزايا ، بينما لا يتجاوز ما يحتفظ به العامل بصفة شخصية أجره الذي كان يتقاضاه عن عمله السابق بالإسعاف الطبي . واذ يتحدد هذا الاجر وفقا لقانون العمل الذي كان يسرى عليه ، فانه يشمل كل ما كان يصيب العامل لقاء عمله من دفعات دورية مستقرة ، واذ لا تجادل جهة الإدارة بطعننا في تحقق شروط الاجر في منحتي شهر رمضان والجرد السنوي اللتين كان الإسعاف يمنحهما للعاملين لديه ، وحصول المدعين عليهما باستمرار قبل العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ فلا يكون وجه للمدعى على ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعلان هاتين المنحتين من اجر كل من المدعين .

ومن حيث ان المنحة التي كانت تعطى للمدعين عند صرف منحة العاملين بالدولة لا محل لاضافتها الى اجرهما بعد اذ عينا بوظائف الدولة واصبحا يستحقان منحة العاملين والمدنيين ذاتها عند صرفها ويكون نعي المدعين على الحكم المطعون فيه انه لم يضاف هذه المنحة الى اجرهما بغير جدوى حقيقيا بالرغم .

ومن حيث ان بدل التفرغ اذ يستحقه الصيدلي الذي يعين في وزارة الصحة بمجرد اسناد الوظيفة اليه ، فانه يدخل في مجموع ما يستحقه بالتعيين على الدرجة وفقا للبادء الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يكون بدل التفرغ مما نشأ استحقاقه للمدعين بعد تحديد مجموع ما يستحقه كل منهما عند التعيين . ولا يضاف هذا البديل الى اجر احد منهما الذي يدفع اليه بصفة شخصية وتكون مطالبتها بصرف بدل التفرغ بغير سند من القانون منعيها رفضا .

ومن حيث ان بدل التمثيل انما يؤدي لينفقه العامل على ما تتطلبه اعباء الوظيفة ومظهر القام عليها في ضوء التنظيم المناسب لمسؤولياتها وكما يقف استحقاق هذا البديل اذا نعى من كان يتقاضاه عن الوظيفة المقرر بها الى وظيفة اخرى من غير ذات بدل التمثيل يقف استحقاقه كذلك اذا تغير تنظيم الوظيفة وصارت الى وضع آخر لا يقدر لها شيء من هذا البديل ، ولا يكون للمدعى الاول ان يستبقى بدل التمثيل الذي كان يتقاضاه في وظيفة مدير صيدلية

الاستعانة بعد أن ضمت الصيدلية الى وزارة الصحة التي لا تفرس بدل تمثيل  
لمثل تلك الوظيفة لديها ويكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيحا اذ قضى  
بعدم استحقاق بدل التمثيل .

ومن حيث أن الثابت من عقد العمل المحرر في ١٩٦٤/٨/٤ بين سكرتير  
مأم الاسعاف ببور سعيد والمدعى الثانى أن هذا المدعى قبل العمل بصفة  
صيدلى للخدمة الليلية في صيدلية الاسعاف بأجر شهرى شامل قدره ٣٥  
جنيه فيكون المتعاقدان قد حددا هذا الأجر للخدمة الليلية كما ينظمها قرار  
وزير الصحة ، وليس في العقد ما يفيد قصد العائدين الى جعل هذا الأجر  
مقابلا لاساعات معلومة تقل عن وقت الخدمة الليلية ، ولا يكون ثمة وجه  
لاعتبار بعض ما يمكنه الصيدلى المتعاقد خلال الخدمة المتفق عليها وقتا  
اضافيا يستحق عنه أجرا فوق الذى أرتضاه نظيرها كاملة ، واذا ذهب  
الحكم المطعون فيه الى استحقاق هذا الأجر الاضافى فانه يكون قد أخطأ  
صحيح القانون ويتعين الغاؤه ، ولا يبقى محل لطلب الطاعن اجرا اضافيا  
من الفترة اللاحقة لما قضى به ذلك الحكم بعد ما تبين أن الطاعن لا يستحق  
مثل هذا الأجر وما كان ينتقاضه قبل تعيينه في الحكومة .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن جهة الإدارة على حق في شطر من طعنها  
وأن المدعين لا حق لها في طعنيتها ، فانه يتعين الحكم بقبول الطعون  
الثلاثة شكلا وتعديل الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أجر اضافى للمدعى  
الثانى ويرفض الدعوى نى شأن هذا الطلب ، ويلتزم كل طاعن مصروفات  
طعنه .

( طعن ٤٩٢ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١١ ) .



## تصويبات

كلمة الى القارىء  
نأسف لهذه الأخطاء المطبعية  
فان كان لله سبحانه وتعالى (٥٥/٥٥١)

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
التابعة	٩ / ١٧	مضطوية	المجلس	١٢٢/١٧	المجلس
القانونية	٢٨ / ٥	القانونية	وظيفية	١٢٩/٦	وظيفية
النصوص	٢٨ / ٢٩	النصوص	لم	١٢٠/١١	لم
الام	٢٩ / ٧	العام	يفرض	١٢١/٩	يفرض
واجازت	٣٤ / ١٨	واجازت	ل	١٣٦/٤	ل
والاجتماعي	٥١ / ٢	الاجتماعية	فيها	١٥٥/٨	فيها
للسياسية	٥١ / ٢	للسياسية	ونهم	١٦٠/١٧	ونهم
التقيد	٥١ / ٢٢	التقيد	ويسى	١٦٠/٦	ويسى
اللدان	٥٦ / ٢٢	اللدان	المرشح	١٦٢/٢٤	المرشح
لم	٦٢ / ٢٠	لم	طلب	١٦٦/١٧	طلب
بالتطبيق	٦٢ / ٢٧	بالتطبيق	بعضوية	١٦٨/٢١	بعضوية
وموازنة	٦٦ / ٢٧	وموازنة	استعداد من	١٧٠/٢٤	استعداد من
م من	٦٧ / ١	نص المادة	المواد	١٧٦/١٢	المواد
		٨٠٨	للادارة	١٧٧/١٦	للادارة
لتصليح	٦٨ / ٢٢	التصليح	المجلس	١٨٠/٢٠	المجلس
ذلك	٧٢ / ٢٤	ذلك	المستقل	١٨١/٢٥	المستقل
ولاصاح	٨١ / ٢٥	والمصالح	لذلك	١٨٥/١٢	لذلك
تتعب	٨٢ / ٣١	توب	الاضافية	١٩٠/٤	الاضافية
الدعوى	٨٢ / ١٦	الدعوى	للزجاج	١٩١/١	للزجاج
بتعيينا	٨٢ / ١٧	بتعيينا	ولا	١٩٢/١٠	ولا
اجراء	٩٢ / ١٨	اجراء	اللب	١٩٢/١٩	اللب
لوزير	٩٦ / ١١	الوزير	وهو القانون السابق		
للمين	٩٨ / ٢	للمين	قائماتس والفرمات		
بزمرة	١٠٠/٥	بزمرة	العملية	١٩٢/١٠٧	العملية
ن	١٠٥/٦	ن	المعص	٢٠٢/٨	المعص
ومن	١٠٨/٩	ومن	الحظي	٢٠٦/١١	الحظي
للام	١١٥/٢٥	للام	الاجتماعية	٢١٠/١٢	الاجتماعية
لم	١١٥/١٥	لم	تستطاع	٢١٢/٣٢	تستطاع
ينظم	١٢٧/١٢	ينظم	انظمة	٢١٢/٤٥	انظمة

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
الفضاء	١/٢٢٠	الفضاء	ن	٢٣/٢٣٦	ن
يلغاء	١/٢٢١	يلغاء	رجى	١٧/٢٤٤	رجى
المشار	٢٦/٢٢٢	المشار	يكون	٦/٢٤٨	يكون
تقارر	٢١/٢٢٩	قرار	لا	١١/٢٥١	لا
يستوجب	١/٢٣١	يستوجب	القانون	١٤/٢٥٢	القانون
من	١٨/٢٣٦	من	لجنة	٢٣/٢٥٢	لجنة
من	١٨/٢٣٦	من	قيامها	٧/٢٦٠	قيامها
الهيئة	١٢/٢٤٢	الهيئة	أكثر	٢٧/٢٦٠	أكثر
رقم	٥/٢٤٣	رقم	معلق	٦/٢٦٢	معلق
الادارة	٢/٢٤٦	الادارة	تتلقى	١٦/٢٧٣	تتلقى
والعدل	٢١/٢٤٩	والعدل	من	٢٩/٢٨٧	من
غير	٤/٢٥٥	غير	يبدأ	١٤/٢٨٢	يبدأ
لبنان	١٢/٢٥٥	لبنان	تعلن	٢٤/٢٨٢	تعلن
٢٦٥	٢٤/٢٥٦	٢٦٥	بالمادة	١٤/٢٨٤	بالمادة
١٣/٢٥٧	١٣/٢٥٧	١٣/٢٥٧	المراجعة	٢٨/٢٨٦	المراجعة
المنعوق	٧/٢٥٨	المنعوق	كنت	٢٤/٢٨٧	كنت
ولكنها	١/٢٦٠	ولكنها	شلت	١٤/٢٨٨	شلت
للحسابات	١٥/٢٦٠	للحسابات	للشؤون	١٤/٢٨٩	للشؤون
الولى	٢١/٢٦٠	الولى	مجانها	٢٥/٢٩٠	مجانها
هذه	١٧/٢٦٢	هذه	البيعت	١٤/٢٩٣	البيعت
القانون	١٨/٢٧٠	القانون	في مقام	٢٤/٢٩٣	في مقام
لجنة	٢٢/٢٧٤	لجنة	بالاستقلال	٢٦/٢٩٤	بالاستقلال
ذو	٤٧/٢٧٦	ذو	القران	١٥/٢٩٥	القران
٢٣/٢٧٢	١٤/٢٧٨	٢٣/٢٧٢	القران	٢٨/٢٩٦	القران
١٣/٢٨٤	٢٥/٢٨٤	١٣/٢٨٤	الاستقرار	٢٨/٢٩٦	الاستقرار
الى	٢٤/٢٩٨	الى	ومقات	٢٦/٢٩٣	ومقات
لها	٢١/٢٩٧	لها	لشروع	٢٤/٢٩٤	لشروع
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	حكمها	٢٤/٢٩٥	حكمها
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	الفرع	٢٤/٢٩٥	الفرع
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	بعد	٢٤/٢٩٦	بعد
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	عليها	٢٤/٢٩٧	عليها
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	استحقاق	٢٢/٢٩٣	استحقاق
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	لغسي	٢٢/٢٩٣	لغسي
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	قده	٢٢/٢٩٣	قده
٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	٢٢/٢٩٧	تعيين	٢٢/٢٩٣	تعيين

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
يد	١٣/٤٣٧	يد	لاستيفاء	١٥/٥٢٧	لاستيفاء
يعد	٦/٤٤١	يعد	المن	١٥/٥٢٨	المن
للاستقبالية	٢١/٤٤٢	للاستقبالية	المش	٢٢/٥٢٠	المش
المؤولة	٢٧/٤٤٣	المؤولة	حسب	٩/٥٢٣	حسب
تعنى	١٩/٤٤٤	تعنى	لسية	١/٥٤٠	لسية
الليزة	٢٧/٤٤٦	الليزة	عموم	٢٤/٥٤١	عموم
٤٢	٩/٤٤٧	٤٢	حكما	٢٠/٥٤٦	حكما
والنشاط	٩/٤٤٩	والنشاط	وجهة	٢٠/٥٤٧	وجهة
لاقون	١٢/٤٥٢	لاقون	تظيم	٢٥/٥٤٨	تظيم
المقرات	٩/٤٦٣	المقرات	لنتاجة	٤/٥٥٩	لنتاجة
١٩٧٢	١٤/٤٦٣	٤٣	اسجد	١/٥٦٩	استجد
١٩٧٢	١٣/٤٦٤	١٩٧٤	وئيس	٨/٥٧٥	رئيس
واستقراعه	٦/٤٧٠	واستقراعه	الماصرة	١٧/٥٧٥	الماصرة
استنى	١٩/٤٧٥	استنى	التسية	١٨/٥٧٦	التسمية
تحويلين	١٣/٤٧٦	تحويل	الاريخ	١٨/٥٧٧	التاريخ
لاجوز	١٥/٤٧٨	لا يجوز	البا	٢٠/٥٧٧	البيع
يقرقثن	٢/٤٧٩	يستثن	حلة	٦/٥٨٧	حالة
وما	٨/٤٨١	وما	والنتجات	١١/٥٨٩	والنتجات
النون	٨/٤٨١	القانون	الرخيص	١٦/٥٩٠	الترخيص
القانون	٢٦/٤٨١	القانون	الاسمراء	٢٦/٥٩٠	الاستيراد
الصحرودية	٢٧/٤٨١	الصحراروية	استثائه	٨/٥٩١	استثنائية
الحكوية	١٩/٤٨٤	الحكومية	يستطيع	١٠/٥٩١	يستطيع
القانون	٢٢/٤٨٧	القانون	الجركية	١٦/٦١٩	الجبركية
والتجار	٥/٤٨٩	والتجارة	لنيابي	٢٨/٦٢١	النياي
قم	١٥/٤٩٣	تم	دستر	٢٤/٦٢٢	دستور
جلس	٢١/٥٠٨	مجلس	١٠٧	٢٦/٦٢٣	١٥٧
نسلب	٢٢/٥٠٨	نسلب	فلن	٩/٦٢٦	فلن
متر	٢٧/٥٠٨	متر	قانون	١٩/٦٣١	قانون
نشاطها	١٥/٥٠٩	نشاطها	لقوم	١٠/٦٣٥	لقوم
والجمعات	٢٨/٥١٠	والجمعات	بالها	١٥/٦٤١	بذرائس
لاحكم	٥/٥١٤	لاحكام	رائها	٢٣/٦٥٠	رائها
داخلة	٢٠/٥١٥	داخلة	قنم	٢٥/٦٦٠	قنده
٦٧٥	٢٢/٥١٨	٢١	طلب	٥/٦٦٢	تطلب
مستثناة	٢٦/٥١٨	مستثناة			
قاعة	٢/٥٢٢	قاعدة			

رقم الايداع بدار الكتب ١٣٩٤/٩٨٦

دار التوثيق والنشر  
للطباعة والنشر  
الطبعة الأولى  
الطبعة الأولى  
١٤٣٠ هـ

**فهرس تفصلى**  
**( الجزء الثالث )**

---

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	ادارة قانونية :
٦	الفصل الاول — سرىان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية
١٧	الفصل الثانى — أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين
٤١	الفصل الثالث — تسويات أعضاء الإدارات القانونية
٦٥	الفصل الرابع — بدلات أعضاء الإدارات القانونية
٨٠	ادارة قضايا الحكومة :
١١٧	ادارة محلية :
١١٨	الفصل الاول — اللجنة المركزية للإدارة المحلية
١٢٠	الفصل الثانى — المحافظ
١٣٥	الفصل الثالث — المحافظات
١٥٣	الفصل الرابع — المدن والقرى
١٦٢	الفصل الخامس — المجالس الشعبية المحلية
١٧٦	الفصل السادس — ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	الفصل السابع — القانون و وحدات الادارة المحلية
٢٢٣	أولاً — الوضع القانونى للعاملين بوحدات الادارة المحلية
٢٤١	ثانياً — عمال وحدات الادارة المحلية
٢٤٩	ثالثاً — بدلات وملابسها
٢٦٦	رابعاً — تأديب العاملين بوحدات الادارة المحلية
٢٩٣	الفصل الثامن — جوانب من وظائف الادارة المحلية
٣٢٠	تعليق — فى بعض جوانب نظام الادارة المحلية فى مصر
٣٣١	اذاعة وتليفزيون :
٣٣٢	الفصل الاول — عاملون
٣٥٥	الفصل الثانى — رسوم
٣٧١	أزهر :
٤٠٧	استثمار مال عربى واجنبى :
٤٠٨	الفصل الاول — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٤٢٠	الفصل الثانى — المنطق الحرة
٤٣٢	الفصل الثالث — التمتع بهزايا انغاثون
٤٤٠	الفصل الرابع — الاعفاء من الضرائب والرسوم
٤٦٣	الفصل الخامس — تملك العقارات
	الفصل السادس — القيمة فى سجل الوكلاء التجاريين وسجل
٤٨٣	المستوردين

الصفحة	الموضوع
٤٩٢	الفصل السابع - التحكيم
٥٠٥	الفصل الثامن - بمائل متنوعة
٥٢١	استنتاجات :
٥٣٩	استرداد ما دفع بغير حق :
٥٤٠	الفصل الاول، - لى تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١
٥٦٠	الفصل الثانى - فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١
٥٦٧	استيراد وتصدير :
٦٤٩	استيلاء :
٦٥٠	( ا ) مبادئ عامة
٦٥٢	( ب ) الاستيلاء لرفق التعليم
٦٦٣	( ج ) الاستيلاء للتمهنة العامة
٦٦٥	( د ) سلطة المحافظ فى الاستيلاء
٦٦٩	اسماء طبى عام





## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني — محام )

خلال أكثر من ربع قرن مضى

---

### أولا — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الأول » .

٢ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الثانى » .

٣ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الثالث » .

٤ — المدونة العمالية فى قوانين اصابة العمل .

٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

### ثانيا — الموسوعات :

١ — موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،  
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها بحكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التى تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأجنبية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء — ٣ آلاف صفحة ) .  
نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .  
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — ألفين صحة ) .  
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .  
( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : ( ٣ اجزاء — ألفين صفحة ) ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ )  
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والامفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٢٧٠ جزء ) .  
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة بموضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون الدنى الأرنى : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون الدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء وتحكم المحاكم فى مصر والمراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأرنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأرنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ( سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات بصرية ومبادئ وأجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة الجنية المغربى : ( جزءان ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالتوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

**١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : ( ثلاثة اجزاء ) .**

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي وبمحكمة النقض المصرية .

**١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية :** التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

**١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :**

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة ( بالكتابة والصورة ) .

**١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة :** وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( حوالى ٢٠ جزء ) .





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني - محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلى - القاهرة**

